

صلاح عيسى

الثورة العراقية



دار المستقبل العربي . القاهرة

الثورة العراقية

صمم الغلاف : سعد عيد الوهاب

دار المستقبل العربى

١٠ شارع سليمان باشا - روكسى - القاهرة

جمهورية مصر العربية

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية ١٩٨٢

صلاح عيسى

الثورة العرابية



دار المستقبل العربي . القاهرة

١٩٨٢

« اننى ابن فلاح مصرى • وقد
اجتهدت قدر طاقتى أن أحقق الإصلاح
لوطنى الذى أنا من أبنائه ومحبيه » •
لقد كنت أجتهد فى حفظ استقلال
بلادى مع نيل الحرية والعدل والمساواة
للمساكين الذين أنا خادم لهم • فلسوء
البخت لم يتيسر لى الغرض المقصود •

واننى مكنت بشرفى الشخصى الذى
سوف يلازمنى ماحييت ويبقى بعلى
إذا مت •

وسوف يرضينى دائما أن أنادى
بـ « أحمد مرايى المصرى » فقط ، وبقي
القاب • لقد ولدت فى بلاد القرامنة
وستظل أهراماتهم قبرى • أن الأمة
المصرية بأسرها كانت معى ، وصعبة لى ،
كما أنى محب لها أبدا ، فأمل أنها
لا تنساني • »

أحمد مرايى

مقدمة

كتبت الاطوار العام لهذه الدراسة في الشهور الثلاثة الأخيرة لعام ١٩٦٧ ، وكان ما حدث في يونيو من ذلك العام ، أقسى من أن يتحملة إنسان يعيش حبه لوطنه وشعبه بشطحات الصوفين مثل * ولأننى اعتقدت إلى حد كبير ذلك القدر اللازم من البرود العقلي الذى لا يمكن لمختلف المسائل العامة أو مهم بها أن يعيش بدونها ، فقد ترسبت فواجع يونيو في أحماقى طوفانا من الأحزان ، أفقدنى الأمن والطمأنينة ، ودفعنى إلى تقلب مستمر في الرماد المتخلف من محرق الآمال ، وكان ذلك أقسى ما عانيته في تلك الأيام القليلة .

وكان لابد - في وقت حيز فيه الجميع عن تقدير ما يجب عمله - أن انتقد نفسى من حالة أشبه بجنون الاكتئاب ، وأن أعيد لها اتزانها ، ولم يكن هناك مفر من التماس المزاج ، وأيضاً فإنه لم يكن حسيماً .

عدت إلى تاريخ بلادى في تلك الأيام الحزينة ، أقرأ بحب كما لم أقرأ طول عمرى ، تجولت في العذاب المصرى العظيم ، عبر عصور ضاربة في القدم . وعبر صفحات شهدت الطفولة بعضها ، وحفظت ذاكرة الصبا الكثير منها . أضاءت صفحاته المشرقة ظلام قاهرتنا المقهورة ، وبددت عمق الحياة عولى . تعزيت عبر صفحاته السوداء - وما أطولها - بأن الفجر يشرق دائماً ، وبأن الموت لا يقهر الحياة مهما كان جباراً وماتياً وفادراً . وأحببت شعبي كما أحبته في أى وقت . أطل على وجهه المتبسّم رغم عذابه الطويل والطويل فهدئت القلب الماتى ، وخفف بعض عذاب الروح ، وأثبت صغيرة في صخرا الآمال المحترقة ، سقاها بتاريخه القلبي العظيم : سر به الأحداث كلمى هزيمة . ووجهه وضام وثفره باسم * وزاد يقينى بأن الشعب هو الباقى دوماً . الغالد دوماً مهما حدث : يأتي الظناء * . ويذهبون ، ويأتي الغراء ويقبرون ويظل الشعب كما هو ، من الأبد جاء وإلى الأبد يبقى . وأظن أن محاولتى في الخلاص بالشعب ، كانت أسبق محاولات الخلاص في ذلك الوقت ، ولولا ذلك ، كيفش مفردات جيلنا ، قد وقعت في أسر حالة من الانتحار العقلي يصعب تداركه آثارها .

وحدث من جولتي لأجد صديقي الأستاذ « عبد الفتاح الجمل » سكرتير تحرير « المساء » يتحصن في الصفحة الأخيرة من جريدته ، وبعده عدد من الكتاب والفنانين والأدباء الذين آثروا على أن يعبروا عن روح شعبيهم الراضية للاستسلام وللهزيمة ، واختاروا لصفتهم عنوانا وبضمونا : « في المعركة » . التفتت بهم دون دعوة . ولم يكن الصف طويلا ولكنه لم يكن شديد القصر .

أيامها كان الشعب أمولا ووحيدا ، تحسول الهجوم عليه ، يقتاله حتى هؤلاء الذين شاركوا في المأساة بتفريجه ومبتهم ، وهو ما لم يتعفف عنه كتابة أو قولا ، مفردات لا أشك في أنها أحببت الشعب ، بل عيده ، وضحت من أجله بأعلى سنوات العمر وبكل مسراته ، بيد أنها كانت تحب ذلك النوع القاسي من الحب ، حيث يشتغل طموحا إلى ما كان يجب (أن يكون عليه المحبوب ، يحزننا على ما أصابه ، يعجزنا عن تفسيره أو إنقاذه) . في ذلك الظرف القاسي كانت المجموعة التي تحرر صفحة في المعركة تعبر عن حبها بدرجة من الصحة النفسية أكثر نقاء .

تجمع حول عبد الفتاح الجمل عدد من شباب جيلنا ، ومن أجيال أخرى تلتنا أو سبقتنا ، يدافعون عن الشعب وعن الحرية وعن الثقافة الوطنية . وظلت هذه الصفحة تصدر على امتداد ثمانية شهور ، رغم أن صحفا كثيرة في بلادنا - وفي بلاد عربية أخرى - كانت قد عادت إلى نشر أنباء الحياة للديدة ، وإلى تصوير عالم الجنس والليل والجريمة . وطال صفحتنا رذال من ذلك : فوجئنا باسمها بتغير يوما إلى « في معركة البنام » ، وكان الاسم الجديد ثقيل ، شعرنا أنه يصلح لصفحة إعلانات عن شركة مقاولات - ورغم هذا فقد كان علينا أن نستمع .

واني لأفهم بامتنان عظيم لتلك الفترة ، فقد احتضنت في الكتابة والقراءة من تاريخ بلادنا العظيمة من الانتصار العقلي والديار النفسي . كان من تصيبي أن أشارك في هذا المجهود بثلاث دراسات هي « الطابور الأميركي الخابس في الثقافة الوطنية » و « محاولة لفهم المقاتل المصري » وأخيرا هذه الدراسة التي نشر الأبطال الأولى لها تحت عنوان « الثورة العربية : الدستور وجيش الفلاحين » .

وعندما اتبعت لي - بعد ذلك بشهور - فرصة من الهدوء الكامل والهدوء الطويل من العمران ، اخترت أن أمارس صحتي بطريقتي ، فعدت إلى هذه الدراسة .

في محاولة جديدة لحماية نفسي من أخطار الحصار الذي أصبحت أسيرا له .
أعدت التفكير في الاطار العام الذي نشر قبل ذلك في « المسام » ، في محاولة
لاستكمال نواقص الفكرية وتعميق بعض فروضه ، وقراءة ما قد يكون فاتني
من مراجع أو استحدثت من دراسات ومناقشة ما أثير من اعتراضات أو اختلافات
أو ما شاب منهج الدراسة من غموض وإبهام ، كما صوره الاطار العام الأول
النشر من قبل . وقد استمرت هذه المراجعة حوالى العام والنصف انتهت
بهذه المحاولة لفهم الثورة المرابية .

وقد لاحظت وأنا أراجع ما سبق أن كتبت ، أن ظل يونيو - حزيران -
كان يفرض نفسه على ، واعترف صادقاً أنني عانيت كثيراً وأنا أزيحه عنى ،
لما يرسبه في قلبي من أحزان فحسب ، ولكن أساساً لكي يظل لهذه الدراسة
طابعها العلمى والموضوعى ، بعيداً عن أى انفعالات حادة . وكان بعض
الاصدقاء قد ذكروا مرة ، في معرض مناقشة ، أنه يظن أن القاهرة في نهايات
سبتمبر ١٨٨٢ ، بعد دخول الجيش الانجليزى إليها ، لابد كانت تشبه القاهرة
الأيام الأخيرة من يونيو ١٩٦٧ ، وزعم بأنه يظن أن هذه التشابهة هي التى
دفعتنى الى كتابة هذه الدراسة . وفضلاً عن أننى أثق بأن الظواهر التاريخية
لا تتكرر ، فإن هذه الفكرة لم تغتر بعقلى الواعى ، ولم آمن كثيراً باستبطانها .

بيد أنني سأكون مغالطاً حقاً اذا زعمت أن ظل يونيو لا أثر له في هذه
الدراسة فما أظن الا ان كل مظاهر حياتنا تمضى في هذا الظل وحتى أكثر
الأعمال الفنية أو الفكرية اضافاً وابتدالاً ، ربما تتضمن نوعاً من تعديب
النفس المقصود ، أو من الانتصار العقلى للدين يعجزهم تكوينهم الذاتى عن
مواجهة المساء . أو الذين لا يحشدون متطقهم العقلى البارد ويواجهون به
عصتها . ولكن الذى حرصت عليه تماماً هو الا أخضع لأى انفعالات حادة ،
أو اتجاهات سياسية آتية حفاظاً على طابع الدراسة العلمى وما استهدفت منها .

والعنوان الذى تغضله هذه الدراسة لنفسها هو « محاولة لفهم الثورة
المرابية » وهو ليس من قبيل التواضع المبتذل ، أو الصياغة اللفظية ، ولكنه
يعطى بالفعل تصور الباحث لما قام به ، فمن ناحية فإنه يضع نفسه بين صفوف
المدرسة الثالثة من مدارس التاريخ لمصر الحديثة ، تلك المدرسة التى تتبنى
أساساً الفكر الاشتراكي العلمى ، وتطبق « المادية التاريخية » كمنهج للبحث فى
ظواهر هذا التاريخ ، ويمتد الباعث ان هذه المدرسة ما تزال « تحاول »
ارسام بدور ، تبجيها ورؤيتها ، وأن كل ما يصدر عنها هو مجرد « محاولات »
ومن ناحية أخرى فإن المنطلق الذى ينشط الباحث منه هو تقديم كل الفروض

التي تهدف في رؤاها للتاريخ المصري بهذا طرح هذه الفروض للحوار
المبني لتعديلها وتصحيحها كلما كان ذلك ممكنا .

وثمة ملاحظات هامة ، يجب ان تكون في الاعتبار عند تناول هذه
المحاولة للنهم :

أولا - ان هذه الدراسة هي جزء من محاولات متكررة للوصول الى تصور
عام وشامل لتطور المجتمع المصري . وهذا التصور يرى أن محاولات
البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها هي جزء من حركة التاريخ المصري
خلال المائة وخمسين سنة الماضية : بداية بالثورة القومية التي
واجهها الغزو الفرنسي لمصر ، وحتى اليوم . ان قيادة التجار وقيام
الحرف لسكان المدن عموما وفي مقدمتهم فقراء المدن ، وللغلايين
والرياء ، هي التي تصدت لهذا الغزو ، وقد حقق اشتراكها في
حرب التحرير العديد من المكاسب ، وخاصة عندما استكملت أهدافها
بثورة ١٨٠٥ فاستقلت الحكم التركي المملوكي وقامت سلطة محمد
علي ، بإرادة هذه القيادة .

ثم كانت المحاولة الثانية وهي المحاولة الثعراية التي تصدت خلالها
للقيادة عناصر من البرجوازية الزراعية والتجارية ضمن جبهة وطنية واسعة ،
خيمت الجريين بالزراعيين المتوسطين والعمال الزراعيين والمثقفين الثوريين
ويعملها بشكل مؤقت عناصر من الارستقراطية الزراعية ، وكان هدف هذه
المحاولة الأساسية : إيقاف الغزو الاستعماري لمصر ، والنضال من أجل
الديمقراطية الليبرالية . ثم كانت ثورة ١٩١٩ حلقة ثالثة ، أكثر نضوبا
من سابقتها إذ خيمت قيادتها عناصر من البرجوازية الصناعية ، وطبقة عاملة
كانت وليدة آنذاك ، فضلا عن التكوينات الطبقية المختلفة للغلايين .

وإذا كان الضمار الأساسي طوال تلك المرحلة هو تحقيق التحرر الوطني
والديمقراطية الليبرالية ، فإن أسلوب الجبهة الوطنية بقيادة عناصر
برجوازية وليدة وبدرجة النور ، كان هو أسلوب النضال المتبع دائما .
كما ان مسأونة هذه البرجوازية ونهادتها السريمة سنة متكررة .

وبالطبع فإن هذه الدراسة هي جزء من هذا التصور العام ، ولست
أزعم انه الصحيح تماما كما ان بعض فروضه ما زالت في حاجة الى تحقيق .
وقد أقرض حتى الآن في هذا التصور قيودا شتى . كما أتت في حدود المجال
الذي تدور فيه هذه الدراسة لست مطالبا بالدفاع الموسع عنه . بيد أنني

أحيل القارئ إلى دراسة لي نشرتها « الطليعة » القاهرية في ديسمبر ١٩٦٧ تحت عنوان « أساليب التضال المصري من حرب التحرير الشعبية ضد الغزو الفرنسي ١٨٩٧ إلى العدوان الثلاثي ١٩٥٦ » (١) .

ثانياً - أن الشكل الذي تقدم هذه الدراسة الثورية العربية من خلاله ، لا يركز أساساً - وانطلاقاً مما وضعته لنفسها من أهداف - على قصة الثورة وحوادثها ، ولكن على تحليل آواها الاجتماعية ، وأهداف هذه القوى ، وحركتها السياسية ، وأشكال التحالفات بينها ، ثم كيفية تفتت جبهتها واجهاضها . والباحث يفترض أن هناك حداً أدنى من المسام بحوادث الثورة - من حيث الترتيب الزمني - لدى الذين يقبلون على قراءة هذه الدراسة . وبالطبع فإن عدم توفر هذا الاطلاع قد يفرض على القارئ أن يزهج نفسه بقراءة هذه المحاولة أكثر من مرة . كما فرض على الباحث أحياناً توضيحات للحوادث كان يمكن الاستغناء عنها .

ثالثاً - أن هذه المحاولة لا تنحصر إلى التحقيق التاريخي للوقائع . فقد كانت هذه المهمة الغفل الشاغل للعديد من الدارسين . أن المصادر الأولية للتأريخ للثورة العربية متوفرة بشكل مرضي . ففضلاً عن مذكرات قادة الثورة (٢) فقد نشرت أكثر الوثائق الرسمية المتبادلة بين الحكومات التي كانت معنية بالمسألة المصرية إذ ذاك . كما أن الكثير من الوقائع كان محل تحقيق في المحاكمات التي أعقبت تصفية الثورة.

(١) أضاف الباحث إلى جهده في البرهنة على هذا الفرض ، بعد صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب ، محاولات أخرى ، يقع بينها إلى كتابه : البرجوازية المصرية وأساليب القنطرة (دار ابن خلدون - بيروت ١٩٨٠ - ومطبوعات الثقافة الوطنية - القاهرة ١٩٨١) . و « ميد الرحمن الجبرتي : الانحطاطية العربية في عصر الثورة - تحت الطبع - نشرت فصول منه في : قضايا عربية يهودية ١٩٧٤ و ١٩٧٦ والفكر المعاصر - قاهرة يهودية - ١٩٨٠ » و « مصطفى كامل مفكراً برجوازية » - قضايا عربية ١٩٧٦ وكذلك « البرجوازية المصرية ولعبة القرد خارج الحلبة » - دار القنود - بيروت ١٩٨٢ .

(٢) راجع أيضاً بمذكرات قادة الثورة في مراجع هذه الدراسة . هذا ويذكر محمود الفرقاوي أنه قام من جملة ذكرها « يعقوب صروف صاحب القنصل في سن ١٩٠٦ من كتابه أعلام القنصل » أن من مباركه دون في الثورة العربية وأحداثها مذكرات طويلة ، ولكن لم ينشر من هذه المذكرات لأن محمود الفرقاوي : عرباها والثورة العربية - المجلة القاهرية - العدد ٤١ - مايو ١٩٦٠ .

هذه بالإضافة إلى كتابات ومذكرات ودراسات بعض العناصر الأجنبية
المسئولة أو التي كانت على مسرح الحادث أو قريبة منه ، مثل
بلنت وكرومر ونهنيه وبرودل . وقد نشر الأول والثاني مدداً من
الوقائع الهامة في كتابيهما . وكانت هذه المصادر الأولية محلاً
للدراصة والاستنتاج والمقارنة . وهو ما أعطى هذه الدراسة ميزة
البناء فوق أساس جيد ، وأعطاهما من مهمة شاقة بالنسبة لتحقيق بعض
الوقائع والتجريح بين بعض الروايات ، ولكن هناك تحفظاً أساسياً .
ذلك أن اختيار رواية معينة أو أعمالها واعتبار وثيقة معينة أو
طرحها جانباً ، مما يفضح في الأساس لرؤية الباحث ومنهجه .
ولم تكن محاولتنا بعيدة عن ادراك ذلك . وهو ما دفع الباحث إلى
الانطلاق على المصادر الأولية عندما رأى ذلك ضرورياً ، وبالأخص
الصحف المصرية المعاصرة للحادث ، والمذكرات الشخصية والأوراق
الخطية لقادة الثورة .

وأخيراً - أن الثورة العربية قد تعرضت لعدد من الأحكام التاريخية القاسية ،
تراوحت بين الاتهام المبرح والمباشر بالغبية أو التعريط المساوي
لها ، ولم تصل إلى الانصاف إلا في أقلها . ومن الطبيعي أن تقرأ
تلك الأحكام البعض .

ويزيد من اغرام تلك الأحكام ذلك الموقف غير الودي الذي أخذته الحلقات
التالية للحركة الوطنية المصرية من الثورة العربية . وإذا كنا متعرضين لهذا
الموقف بالتحليل فيما بعد ، فمن الضروري أن نسجل هنا أنه أكثر هذه
المواقف خطورة ، فمعه تصبح المسألة أبعد مدى من تحقيق واقعة تاريخية ،
لتدخل في إطار الفكوين السياسي للمواطنين . ذلك أن موقف الحلقات المتعديرة
للحركة الوطنية المصرية مما سبقها يتميز بشيء من الرغبة في التهوين ، تصل
إلى حد المسخ والتضويه أحياناً ، وهو ما يخلق مناخاً من عدم الثقة في تضاليتها
الشعبية يقتضي بالكاظم تليس ثوب الحقائق .

وقد تحدثت قبل هذا الموقف ، حيثاً مجهداً . فمن ناحية كان على أن
احفظ للضال الشعبي وجهة المشرق ، لأن دروس هذا النضال هي زادنا الحقيقي
في معركة الحياة والموت التي متخوضها شعبنا لتصفية الاستعمار والاستقلال .
ومن ناحية أخرى فقد كنت أدرك من البداية أن الباطل الطبيعي الذي
استقيمته تجاه نضال الشعب المصري والتقدير الذي أكنه لهذا النضال ،
لا يجب أن يتحول إلى نفاق للشعب بحرماننا من الدراسة الموضوعية لسلبياته
وقد كان من المحتمل أن أقع في خطأ الانحياز للظاهرة العربية بما يحول دون
النظرة الموضوعية لها . وحين نشرت المخطوط الرئيسية لهذه الدراسة في

سلسلة مقالات على صفحات « المساء » القاهرية (٣) لاحظ كثيرون وانتقدوا ما سموه نظريتي العطفوة تجاه الثورة وبالذات تجاه أبطالها « أحمد مراهي » والواقع أنني جويت في كثير مما اعتمدت عليه من مراجع بحسب كراهية ضد الرجل كان رد فعلها ما لاحظته الذين قرأوا مفعول هذه الدراسة على صفحات « المساء » . وكان من المضحك أن القيد نفسى بقيود أوثق وأنا أحميد النظر في المظهر الأول الذي سبق نشره ، لأعداد هذه المحاولة لفهم الثورة العربية وكان ذلك في الحقيقة شديد القسوة ، بيد أنه كان أمراً لا بد منه .



تطرح هذه الدراسة فروضها ، غير مدخل وخمسة فصول . وقد خصصت المدخل لتقديم عرض عام لمسألة المنهج في الدراسات التاريخية ، باعتبار أن الجديد في هذه المحاولة هو « منهج البحث » . وعرضت لقضية إعادة كتابة التاريخ العمومي باعتبارها جزءاً من مشاكل الثقافة الوطنية . فميزت بين ثلاث « مدارس » أو « مناهج » للتاريخ المصري الحديث ، وهي مدارس ارتبطت في نشأتها بالتطور الاجتماعي وبنمو الطبقات المصرية وبرزل التعبير الأيوولوجي عنها .

قدمت « المدرسة الاستعمارية » فروضها غير مبطورة الاستعمار المطلقة على العقل المصري ، وركزت في تناوئها للظواهر التاريخية على عدم صلاحية المجتمع المصري للاستقامة ، وقدرة الزرامة المصرية على الوفاء باحتياجات الجماعة المصرية إذا أحسن استقلالها ، وانقسام الرابطة بين العنصرين الزراعي والصناعي ، وهو ما تتوصل عن طريقه لاثبات أن اعتماد مصر على الدول الصناعية الاستعمارية أمر حتمي لا مفر منه .

ونشأت « المدرسة القومية » بعد التطور البرجوازي النسبي الذي عبر عن نفسه سياسياً في ثورة ١٩١٩ وتبنت حركة التضال المصري ضد الاستعمار ، وبرزت ملامح استقلال الشخصية المصرية عن الوجود الاستعماري العثماني ، مع درجة من التركيز على دور الفرد في التاريخ والاهتمام بالتاريخ الفرعوني . وإلى هذا فقد تقدمت في استخدام أدوات البحث التاريخي .

(٣) نشرت المخطوط الرئيسية لهذه الدراسة في أحد عشر مقالاً بجمعية المساء القاهرية في أعداد - ٢٣ و ٢٤ أكتوبر و ١٧ ، ١٩ ، ٢٦ نوفمبر و ١ - ٨ - ٢٢ - ٢٥ ديسمبر ١٩٦٧ ثم في ١٤ يناير ١٩٦٨ . وكان الهدف من نشر المخطوط الرئيسية لها أن تغفر فروضها العامة من خلال المناقشات مع المهتمين بالدراسات التاريخية قبل صياغتها بشكل نهائي .

أما المدرسة الثالثة فقد تبنت « المنهج الاشتراكي العلمي » ، ونهضت في أعقاب الحرب العالمية الثانية ومع نمو الطبقة العاملة المصرية وبرزوا أيديولوجيتها على الخريطة الفكرية لمصر . وهي مدرسة تصوغ مناهجها « من المادية التاريخية » .

وبعد هذا الاستعراض لمدارس التاريخ عرضت للمحاولات التي قامت في سنة ١٩٦٥ لاحادة كتابة التاريخ المصري بما اطلق عليه القائلون بالمسيلة « من وجهة النظر الاشتراكية » ، وانتهيت الى أن هذه المحاولة سابقة لأوانها وأن ما نحتاجه هو مزيد من توفر أدوات البحث ، واتاحة الفرصة للمصراع العلمي الحر في مناخ فكري ديمقراطي بين مختلف المدارس والاتجاهات التي تتصدى لتفسير تاريخنا القومي .

وانتقل الآن بعد ذلك لعرض موقف مدارس التاريخ الثلاث السابقة من الظاهرة التاريخية التي ندرسها وهي « الثورة العربية » ، وذلك لتأكيد ان منهج البحث يؤثر في عرض الحقيقة التاريخية وقد يقبونها ، فرصد رؤية المدرسة الاستعمارية للثورة كما تمثلت في تاريخ « كرومر » لها والاتجاهات التي فرضتها السياسة الاستعمارية التعليمية بشأنها . ورصد بعد ذلك فكر صدام الاستعمار وحلفائه لافتا النظر الى دوره في تشويه الثورة . ثم عرضنا بعد ذلك لرؤية المدرسة القومية وأبرزنا الاخطام التي وقعت فيها بعض عناصرها وخاصة الأستاذ عبد الرحمن الكراعي ، الذي تعتبر كتابه عن الثورة « الثورة العربية » أموا كتيه على الاخلاق . وحللنا مواقف احزاب البرجوازية المصرية من الثورة العربية فكريا وسياسيا ، فعرضنا لموقف الحزب الوطني المشيع من الثورة ، ثم موقف حزب الأمة والآخر « الوفد المصري » . وعرضنا لرأي العناصر البرجوازية التي انصرفت الثورة وداومت عنها . وبعد الاشارة الى موقف الثوار انفسهم من ثورتهم - عقب هزيمتها - انتقلنا الى عرض الدور الذي قامت به المدرسة الاشتراكية العلمية في انصاف الثورة العربية ، ودرسنا الفروض التي توصل اليها أربعة من المثقفين الى هذه المدرسة هم الاستاذين رشدي صالح وفوزي جرجس والدكتورين محمد أنيس ورفعت السعيد .

وبالحال الفصل الأول الصراع الدولي حول المسألة المصرية تحت عنوان « الاحتكارات الأوربية من الاحتلال السلمي الى القود المسلح » . وفيه تأهينا كنيهة واقوع مصر في قبضة الاحتكارات الأوربية أولا كخطوة كان لا بد أن تنتهي بالقود الاستعماري الانجليزي . وعندنا ان مصر بدأت تتحول الى مستعمرة تدريجيا منذ الجبر محمد علي على تصفية أمبراطوريته واتباع سياسة

« الباب المفتوح » ، أي فتح السوق المصري أمام منتجات الرأسمالية الأوروبية ، فقد كانت هذه السياسة هي بداية السقوط ، ذلك أن الرأسماليات الأوروبية كانت تتطور في ذلك الوقت من مرحلة تصدير فائض الانتاج السلمي الى تصدير رأس المال المالي ، وهو التطور الذي كان يجرى التحول اليه بدرجات متفاوتة في ذلك الوقت وانتهى بتحول مصر الى مستعمرة ، إذ تطور الصلصال الاقتصادي ، من سلع مصنعة تصدر اليها ، ومواد خام تستورد منها ، الى رؤوس أموال تصدر في شكل قروض أولا ، ثم بيوونات مالية مصرفية وشركات للاستغلال التجاري ثانيا . وانتهى ذلك كله باحتلال سلمي بإنشاء مؤسسات سياسية تمثل الأجانب وتقوم بعمل السلطات الثلاث : إدارية وقضائية وتنفيذية والقضائية . وتحول هذا الاحتلال السلمي في ١٨٨٢ الى غزو مسلح نتجبه اشتداد حدة الصراعات الأوروبية مما حتم أن تتولى أقوى جبهات الاحتكارات الأوروبية حسم المسألة لصالحها بقوة السلاح ، ونتيجة لتطور حركة المقاومة المصرية التي تصاعدت الى الحد الذي كاد يحيط بعملية الاحتلال السلمي . وامتعرضا - في هذا الفصل - الصراعات الأوروبية حول اقتسام الإمبراطورية العثمانية ، فإشرنا الى قيام الاحتكارات الأوروبية بتشجيع البرجوازيات الوطنية النشطة في الأجزاء الأوروبية من الإمبراطورية العثمانية على الاستغلال بأسواقها القومية ، بما يؤدي الى تفكيك النظام الإقطاعي العثماني ، وإيقاف أي محاولة لتوحيد هذه الإمبراطورية واقتسام ممتلكاتها ، وأخيرا التكايف بين الدول الأوروبية لاسقاط الخديو اسماعيل ، لمحاولته المتأخرة للتحالف مع القوى الوطنية ، لإيقاف الاحتلال السلمي لمصر . وعرضا لملاحم الصراع بين الدول الأوروبية من جانب ، وبين أقوى جبهاتها على الجانب الآخر - إنجلترا وفرنسا - حول أسلم الطرق لاجهاض الثورة العربية ، والموامل التي تحكمت في هذا الصراع داخل الجبهة الاستعمارية في مرحلة الانتقال الى الامبريالية ثم مرقف تركيا التي كانت قطبا امتعاريا في الصراع ، ومع ذلك فان الخط العام الذي حكم موقفها هو الحفاظ على حقوقها في مصر حتى لو أدى هذا الى تأييدما للحركة الوطنية ، وهو ما لم تمكنها حدة الصراع من الاستمرار فيه . وبالجنا في هذا الفصل أيضا الوضعية الدولية للمسألة المصرية كما قررها مؤتمر الإسعانة ، الذي يطور مصلحة الصراع الأوروبي حول المسألة المصرية . إذ أقرت إنجلترا أنها تحتل مصر نيابة عن جميع الدول واصلحتها جميعا .

وفي الفصل الثاني « الخريطة الاجتماعية للثورة » درسنا التأثيرات الاجتماعية العامة التي حددت موقف كل طبقة أو مؤسسة سياسية فدفعت بها الى المشاركة في الثورة أو التحالف المؤقت معها أو العداء لها . وإشرنا الى أن تمقد الخريطة الطبقيية في مصر يعود الى نمو البرجوازية المصرية متغلطة قرائن أو أكثر عن البرجوازية الأوروبية وبعد تحول الأخيرة من قوة ثورية الى

قوة محافظة ، وبهذا بدأت البرجوازية المصرية محاولاتها لتحقيق ثورتها ضد مبسكها العالمي كمدو رئيسي . ثم عرضنا لموقف الطبقات والفئات والفرائح الطبقية والمؤسسات السياسية والاجتماعية المختلفة من القضايا الرئيسية التي افرزتها المرحلة : « الجيش » « الفلاحين » « المثقفين » « التجار والحرفيين » « الرأى » « الاجانب المحليين » . وأهم ما يعلوه هذا الفصل من أفكار هو تحليلنا القائل بأن هناك جنباً برجوازيها قد ولد اذ ذاك وأن الثورة المراهية كانت نتيجة من هذا الجنب . وملاحظ نشأة هذا الجنب تتمثل فى ظهور الرأسمالية الزراعية ، من طريق اقرار ملكية الأرض وتحولها الى سلعة ، والاتجاه الى الزراعة الكثيفة للتصديق الخارجى وخاصة القطن والحبوب . واستخدام أساليب متطورة فى التكنولوجيا الزراعى . ثم البدء بتحرير قوة العمل من السخرة ، وخصومها للقوانين الاقتصادية للسوق . وأخيراً استخدام التمويل المبرفى للانتاج الزراعى بتوصيع . وقد ميزنا فى هذا الفصل بين الارستقراطية الزراعية ، والبرجوازية الزراعية ، فعلى الرغم من ان كليهما كانتا تتبعان أسلوب الانتاج الرأسمالى فى الزراعة . فان الفئة الأولى كانت كلها من العناصر التركية والجركية ، كما كانت تحوز مناصب الادارة وهو ما جعلها تقف ضد مطلب تحرير قوة العمل . وكان لها مواقف محافظة اثناء الثورة انتهت بخيانتها . بينما كانت الفئة الثانية أكثر تحرراً . وهذا التمييز فى رأينا مهم ، فالشائع ان العناصر التى خانت الثورة هى عناصر البرجوازية الزراعية وهو ما ينتج من عدم التفرقة بين الفئتين السابقتين .

وفى الفصل الثالث عرضنا « للخريطة الفكرية للثورة » وقد اعتمدنا بهذا الفصل بشكل خاص ، لأن الدراسات التاريخية لا تهتم اهتماماً كافياً بربط البناء الفكرى بالحركة السياسية ، ونعتقد أن ظهور المقولات الليبرالية سيامياً واجتماعياً فى هذه المرحلة مما يدعم تصورنا للثورة المراهية باعتبارها محاولة من محاولات البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها . وقد عرضنا خلال هذا الفصل لخمس قضايا ذات طابع ليبرالى : وموقف العقل المصرى ومفكرى الثورة منها وهى قضايا « الحريات العامة والخصصية » ، « والفكر الدستورى » ، و « الفكر القومى » ، و « مسألة التثقيف » وأخيراً « الاتجاهات الراديكالية والمضطربة ودموات الاسلاخ الاجتماعى » .

وفى الفصل الرابع اعتمدنا بمبحث جديد هو « مسألة السلطة » على أساس انها أهم ما ينبغي الالتفات اليه عند التاريخ للثورات وتحليل مواقفها . وقد درمنا المسألة عبر دراستنا « لقضية الطابع الطبقي لجهار الدولة » . فبدأنا بدراسة « حزب الثورة » باعتباره المؤسسة التى تربي الكوادر الثورية

التي تتولى مسئولية تغيير طابع هذا الجهاز . ثم درسنا أساليب و هذا الحزب في الدعوة والحشد ، واخترنا ثلاثة منها هي الصحافة والدعوة العامة والمنظمات الجماهيرية . ثم انتقلنا الى محاولات و تثير ومقرطة جهاز الدولة الرجعي ، فتحدثنا عن الجيش حيز نظريتين مختلفتين ومتعارضتين له . نظرة القوى المحافظة والقوى الثورية . ثم عرضنا لمحاولة انشاء السلطات الثلاث والفصل بينها : السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية ، على أساس ان الفكر البرجوازي يؤكد في نظريته لمساواة الدولة على انشاء والفصل بين هذه السلطات الثلاث . وعرضنا للنواقص التي منعت تثير ومقرطة جهاز الدولة وعلى رأسها ضعف حزب الثورة مما جعل هذا الجهاز على مستوى أقل مما طلب منه من أدوار . وأظهر القوى الثورية على انشاء مؤسساتها الخاصة عند انقسام البلاد الى سلطتين ، فبنت مؤسسات سلطتها الديمقراطية البرجوازية .

وفي الفصل الخامس والاخير ، درسنا بتوسع كيفية تكوين الجبهة الوطنية التي قادت الثورة وكيفية تفتتها باجهاض الثورة . فعرضنا لبعض التضايح الرئيسية هي : ان الجبهة حتمية تاريخية وليست انتقام اختياريا ، ثم عرضنا لمسألة البرنامج واخيراً مسألة ترتيب القوى . وميزنا بعد ذلك خمس مراحل لعمل الجبهة الوطنية ، وحرصنا في الحديث عن كل مرحلة على تناول ثلاث نقاط هي : القوى التي شاركت في الجبهة خلال هذه المرحلة ، فترتيب هذه القوى ، واخيراً البرنامج الذي جمعت حوله . والذي ناقشناه بافاضة في كثير من الأحيان . أما المراحل الخمس فهي مرحلة تكوين الجبهة الوطنية من فبراير الى أغسطس ١٨٧٩ . ثم مرحلة أقصى اتساع لها وتبدأ من عزل اسماعيل حتى ثورة ٩ سبتمبر . ثم محاولة الارستقراطية الزراعية لتطويق الجبهة لأهدافها واحتواءها وقد انتهت باستقالة فريف . ثم المرحلة الرابعة وهي التي انسحبت خلالها الارستقراطية الزراعية والسراي من الجبهة ، واخيراً خانت في المرحلة الخامسة التي تبدأ مع الفرو وتنتهي بهزيمة الثورة العربية والاحتلال الانجليزي لمصر .



وإذا كان لي أن اضيف الى هذا العرض الموجز شيئاً ، فهو أنني رغم ذلك أقدر من المعرفة بنفسى ، الذى يحول بينى وبين الغرور ، فان الواجب يفرض على أن أقرر أن هناك فروضاً جديدة في هذه المحاولة ، كما أن هناك رؤية أعتقد أن مرجحاً آخر لا يقضى عنها . وهذه وتلك غير مسبوقه فيما أظن ، وفى حدود ما قرأته من دراسات سابقة حول الثورة العربية . ومن أظننى فان يقضى أنني أستطيع أن اخيف الى ما سبق وكتب عنها ، وخاصة في

حدود المنهج الاشتراكي العلمي الذي التزم به ، هو ما دفعني أصلاً لكتابة هذه المحاولة ونشرها إذ أن عدم توفر هذا اليتيم كان سيمعني أصلاً من كتابتها ، فليست أرى داعياً أن يكرر إنسان يحترم فكره ، وفكر الآخرين ، ما سبق أن قاله غيره .

وأني لأفخر بأنتم كل الذين ساعدوا في تربيته وكونوا تنكيري ، وأظن أن من الصعب إحصاءهم ، بيد أن مساعدتهم موجودة بكثرة في هذه الدراسة ، ورغم أن لبعضهم فضل على البشرية العظيمة كلها ، فأنسى مدين بالشكر والعرفان لبسيتكم علي ، وعلى كل ما أكتب . وبالطبع فإن واحداً منهم ليس مشغولاً عن قصوري في الفهم أو اشتطاطي فيه إذا ما حدث .

كذلك فأنى لأفخر بأنتم لكل الذين تمجروا عن الثورة العربية قبل ، فافعلوا لي فرصة فهم الكثير مما كان مسيقوت على فهمه لولا مجهودهم ، وبالتأكيد فإن الذين يلتزمون نفس المنهج الذي التزم به قد خدسوا محاولتي خدمة أكبر . وبالدات من تناول منهم نفس الفترة ، في دراسة موجزة مثل الدكتور « محمد أنيس » والأستاذ فوزي جرجس . أو متكاملة كالدكتور رفعت السعيد . أو من تناول في بحوثه ودراساته جوانب متعلقة بالثورة العربية كالدكتور لويس عوض والأستاذ رشيد صالح . ولدراسة الأستاذ « إبراهيم عاصم » « أورخ والفلاح » ، مكانة خاصة ، فهي في الواقع أسهام فكري وإضافة حقيقية في مجال الدراسات التاريخية ، كما أذكر بالتقدير مقالاً قصيراً كان صديقي الأستاذ « سعد زهران » قد اطلعت عليه في عام ١٩٦٤ ، يتناول بعض الروايات الفكرية الخاصة بهذه المرحلة ، ويبرهن أن أن المسال كان لا يعتمد أربعة آلاف كلمة فقد أثار مناقشات مستمرة مع صاحبه ، ساعدتني كثيراً في بلورة منهج الدراسة .

خير أن بعض الجهود التي سبق وغالبت تاريخ هذه المرحلة بأعمال رائدة ، يستحق إسماعها تقديرى الخاص . وبالدات « تيودور روزفيلد » صاحب كتاب « غراب مصر » ، و« أفيد لالند » صاحب كتاب « بنوك وباشوات » ، للذين تضمنتا أدق معلومات يمكن الحصول عليها حول عملية انتخاب مصر . وقد ظل كتاب « بلنت » يثير أسواقى لسنوات متعددة ، وأظن أن الشعب المصري مدين له بتسمية حرفان تتمثل في الترجمة لسيرته وهو ما أرجو أن الفعل أو فعله غيري قريباً . كذلك فإن الدفاع المبشأ الذي قام به الأستاذ « محمود الخفيف » عن « عرابى المفترى عليه » قد مررت كثيراً .

ومن المؤسف حقاً ، أن ذاكرة الصبا الباسكة ، قد سمت اسم أستاذ التاريخ الذي كان يلقننى دروسه فى مدرسة المتديان الابتدائية فى حوالى سنة ١٩٥٠ ، والذي كان يصبر على أن ما يتضمنه كتاب التاريخ المقرر عليها من حراىى خير كاف ، وأن خيانة الصديق الواضحة ، مدفنة فيه بحيث لا تبين • وكان يصبر على أن يروى لنا الحقيقة كاملة ، طالباً فى النهاية ألا تذكرها فى الاجابة على الأسئلة والا رسبنا نحن ، وتقره هو •• انتهى مدين لهذا الرجل العظيم بالكثير ، ولعل نسيانى لاسمه خيراً ، ذلك أننى أظن أن هذا المعلم المجهول ، هو القسب المصرى كله ، الذى صاغ فى حراىى مواويل جميلة وأمثلة مبررة ، وتلقى به دائماً رغم أنف كتب التاريخ الرسمية •

وربما انزعج البعض لكثرة المقتطفات فى هذه الدراسة • ولكن لا حيلة لى حقيقة فى أن لدى وساوس متسلطة فيما يتعلق بأمانة العلمية • وقد حرصت على أن أنصب كل رأى لصاحبه ، ليس اعترافاً بالفضل فقط ، ولكن أيضاً تخلصاً من مسؤولية آراء ليست لى ، كما حرصت على أن أنصب كل حقيقة — غير متداولة أو شائعة — الى مصدرها • وإذا بدا كل ذلك مرهقاً للقارئ ، فإن مسئوليته تقع على عاتق أستاذى الدكتور سيد هويس — الذى تاملت عليه سنوات متعددة — فعمانى من شر النفس التى قد تلمح لسرقة آراء الآخرين أو مجهودهم • وليس فى قائمة المراجع بعد هذا مرجع لم أقرأه بمتأية ، وأظن أن ميولى الاستعراضية — وهى قليلة — لن تستفيد من ذكر المراجع نفس الفائدة لو أخفيتها واتحلت لنفسى ما بها من آراء وأفكار •

وبالطبع فإن هذه الدراسة لم يكن من الممكن أن تتم ، لولا العديد من المساعدات التى قدمها استاذام احوام ، هجمنى بالقول والفعل •

وفى هذا الصدد ، فانى أفكر صديقى الفنان عبد الفتاح الجيصل الذى احتضن بشجاعة كل محاولات جال السجنيات فى الأدب والفن والثقافة ، وأتاح لهم فرصة اللقام بقراءتهم بفهم ناخج وواج لدور الصحافة المتقزمة بالقسب •

كذلك فانى أفكر الصديق الأستاذ طارق البشرى الذى استفيد كثيراً من مناقشاته فى كل قضايا تاريخنا القوسى ، والذي وضع مكتبته تحت طلبى وزودنى بعدد من المراجع لم يكن ممكناً أن استفتى منها •

وقد تحمل الصديق الأستاذ عبد المنعم الصيوى عبء مراجعة هذه

الدراسة معي ، وسأهم بحسه اللغوي في اصلاح وتمديد العديد من اخطائي ،
كما نيهي لبعض النقاط الهامة الخاصة بمنهج البحث ذاته .

كذلك فقد قدم لي الصديق الأستاذ محمد سعد هجرس خدمة كبرى ،
اذ شاركني في استئراج المواد المطلوبة من محاضر التحقيق مع زعماء
الثورة العربية ، وهو مجهود شاق بذله في اخلاص اخطائي .

وبالتأكيد فان هذه الدراسة تدبّر بالكثير للمجهود الذي بذلته السيدة
فرينة أحمد . فقد تمسكت بحبم تدبير كل مراجع هذه الدراسة من كتب
ومخطوطات ومقتطفات ومقالات ، وبحثت عنها جميعا في مخطاها المشتتة ،
وزودتني بها ، فكانت عيني التي ترى وجسدي الذي يتحرك ، عندما أوزنتني
الظروف لذلك ، وأظن أن واجب شكرها اثقل من أن أوفيه ، وتخلصا من
ذلك ، فأنسى احديها الدراسة بأكملها ، وفعل في هذا رد البعض فينها على .

ومع اعترافي بالفضل والتجميل لكل هؤلاء فأننى وحدي اتحمل مسؤولية
هذه الدراسة (٤) .

وآمل أن أكون قد أدت بعض الواجب على للشعب المصري العظيم الذي
ربأني وعلمتني واعطاني الكثير . .

صلاح عيسى

منتقل طرہ السیاسی - ٢١ يونيو ١٩٧٠

(٤) نشرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب منذ سنوات عديدة . ومع أن كثيرين من الاصدقاء
الحق في اعادة نظره ، الا أنني كنت أؤجل ذلك ، رغبة في أن أتيح لنفسى فرصة مراجعته ،
والاطلاع على ما استجد من دراسات ، وأقائل فيما يكون قد نال من الكار ، وفخلا عن
أن أفكرت الكلام لذلك ثم يعفر بشكل كافي ، كما أن الكتاب في ذاته قد أصبح بصورته التي
صدرت بها ، مبرر عني في المرحلة التي كتبته خلالها ، فقد أثرت أن أتركه كما هو ، ولم أعمل
قبيحا في هذه الطبعة الثانية الا تصحيح الأخطاء الطبعية التي كانت قائمة في الطبعة الأولى .
هي آسى قد تمسكت خلال السنوات العشر الطويلة على مبدور الطبعة الأولى ، بالامداد
لنشر كتاب ، وكثرت السئار من سر الاسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العربية
في عامي ١٢٩٨ هـ - ١٢٩٩ هـ (١٩٨١ و ١٩٨٢ الميلاديين) ، والتي خيسته أحمد
عرايى بذكراته ، ولم تنشر كاملة حتى اليوم . كما جمعت أوراق عرايى ، التي خستها
شأخيه ، وروعت ، ثلاث مجلدات ضخمة ، جميع فيها كل ما نال من الثورة العربية ، وجمعت
أيضا ما نال من عرايى من مقالات واداءات صحفية وما عثرت عليه من رسائل في في ثلاث مجلدات
أرجو أن تنشر قريباً ، بعنوان «مذكرات عرايى بالغا وأوراقه» ، وتضمن مقتضاها الخمسة ،
ما أود أن أخبئه من الكار على ما ورد بهذه الدراسة .

مدخل

.. مسألة منهج

- ☐ أحد ملامح التمثل الحضاري ☐ إعادة كتابة التاريخ القومي ☐ المنهج الاشتراكي العلمي والدراسات التاريخية ☐ محاولة جديدة ☐ أين يكمن الخلاف ؟ ☐ الاستعمار يعصف الثورة المرابية مرتين ☐ فكر عملاء الاستعمار يحاصر الثورة ☐ المدرسة القومية وأخطاء المنهج ☐ أصحاب النفاق والجمال ☐ تراجيديا الثورة ☐ المدرسة الاشتراكية تنصف الثورة
-

أحد ملامح التحدي الحضاري :

ستظل بعض القضايا الفكرية تشغل الذهن إلى مدى بعيد * ومن المربوب فيه إلا تفقد هذه القضايا قدرتها على الإلهام ، وألا يوسد الباب أمام أي محاولة للاجتهاد الصحيح والقائم على أسس معترف بها ، ذلك أن أحدا لا يستطيع الزعم بأنه يملك القول الفصل في كل - أو بعض - قضايا الفكرية * .

وربما كان صحيحا أن حياتنا الفكرية قد افتقدت لزمن طويل المناخ الذي تستطيع أن تؤصل فيه جذورها ، وترمي قواعدها ، وأننا بعد أكثر من قرن ونصف القرن من الاحتكاك والتضارب مع الفكر العقلاني الحديث ، ما تزال نمانى من بعض الظواهر غير المحسنة ، أهنأ شأنا أننا نفقد إلى تقاليد الحوار العلمي ، وما أسرع ما ننقاد إلى أشكال جانبية من الصراع ، إهدى حتى من السلوك الانساني السوي ، ولا علاج لمثل هذه الظواهر سوى الاعتصام بالقوى طاقية من الاخلاص للحقيقة ، وإتاحة الفرصة للمناخ الذي تستطيع من خلاله كل مناهج البحث أن تمالج قضايانا الجوهرية دون حجر أو وصاية على أي نهج ، لأي سبب ، أيا كان * .

وفي ظروف حضارية كالظروف التي تمر بها أمتنا ، يبدو ذلك فرطا ضروريا لا نستطيع بدونه أن نزعج أننا نخطو في الطريق الصحيح لمواجهة تحديات عصرنا * ان حضارتنا تواجه بتحد مستمر ، والضربات التي تصيبنا تأتي من اتجاهات مختلفة ، ولا مفر من أن نعود لنستكشف أنفسنا من جديد ونحاول قدر الطاقة أن نجد أصولا حقيقية لاستمرارنا * .

ومن الطبيعي أن تطيش خطوات حركتنا الاجتماعية طالما أنها لا تستند إلى قواعد علمية مستنبطة من تاريخ هذه الحركة - وستظل تترك ذلك الأسلوب من أساليب التحرك الاجتماعي وتتبع غيره لنتركه لثالث - وهكذا - طالما أننا نلتقي النواقد أمام المعاولات المتعددة ، والجادة ، لدراسة طبيعة هذه الحركة وخصائصها النوعية ، فبدون دراسة مثل تلك لا نستطيع أن نصل إلى أسلوب صحيح ومتناسق لحركتنا الاجتماعية .

على أن أكبر الأخطار التي تحول دون التوصل إلى مثل تلك الدراسة ، فضلا عن سياسة النواقد المطلقة ، هؤلاء الذين يزعمون أن ثمة قوانين عامة لحركة المجتمع الإنساني ، ويكتفون بهذا ، فيحولون بين المثقفين وبين الفهم . وصحيح أن هناك قوانين عامة لحركة المجتمع الإنساني ، لكن الاكتفاء بحفظ هذه القوانين وترديدها لا يفيد بشيء ، فهي ليست شعارات للحفظ والترديد ، ولكنها اكتشافات للفهم ، تكتسب قيمتها من استخدامها إياها ، والتوصل من خلال تطبيقها على واقعنا المجدد ، ذو الخصوصية الفنية ، إلى القوانين النوعية لحركتنا الاجتماعية . إن ذلك لا يعطينا فقط خبرة بانقضاء تفيد في تصحيح مسار نضالنا ، ولكنه يضيف إلى الخبرة الإنسانية العامة الكثير ، مما يؤدي إلى تعميق القوانين العامة لحركة المجتمع الإنساني .

ولا بديل - إذا أردنا تحقيق هذا الهدف - من الصراع الحر المفتوح بين الآراء والأفكار والمدارس والمناهج ، ذلك أن سنوات طويلة من الاعتقاد إلى هذا المناخ الحر ، قد تركت رواسب فكرية لا نستطيع أن نزيلها دون إزالة كل العوائق أمام حرية البحث العلمي والاعتقاد والتفكير ، ودون ديمقراطية واسعة ومستقرة وبلا استثناءات .

وربما تصور البعض أن تشييد هذا المناخ قد يصيب الفكر النقدي بخسائر فادحة ، وربما أتاح الفرصة لاعدائه وسعوقه لكي يهجموا عليه . لكن هذا الأمر شيء صحيح بالمرة فالفكر النقدي لم يحقق بعد تلك المكاسب التي يفتن فئاما فضلا عن أنه - وبالدلائل الفكرية الافتراكية العلمية - يملك من فرص إثبات صحته العديد من الأدلة - ثم إن اندماره في معركة فكرية كفيل بمد جذوره إلى أعماق بعيدة من سطح الحياة الاجتماعية .

إن العمل على تشييد المناخ الملائم لمعالجة قضايانا الفكرية الملحة ، هو المهمة الأولى والأصحية التي يجب أن يخصصها في اعتباره كل من يتصدى لمناقشة هذه القضايا .

إعادة كتابة التاريخ القومي :

وتطور قضية « إعادة كتابة التاريخ القومي » ، التي أثرت - بتوسع - في السنوات الأخيرة ، أزمة المناخ غير المسحي الذي يسود حياتنا الفكرية .
وإعادة كتابة التاريخ القومي قضية تطرح نفسها في فترات التغير في الأنظمة ، ومع بروز قوى اجتماعية جديدة وأحياناً يتواضع سبب الحساس لها ، ليصبح مجرد رغبة حاكم في تلوين تاريخ ملته ، أو في سلبه فضلاً لعصاه ومن الغباء أن نتصور أن المسألة لابد أن تطرح نفسها في شكل خاص .
فليس من الضروري أن تنصدي لها الدولة ، ولكنها في جوهرها عملية عفوية وعفائية . ذلك أن التغير الاجتماعي يحدث بطبيعته تنقياً في كل شيء ، في القيم وفي المثل ، في الفن وفي الأدب ، في الفكر السياسي والاجتماعي .
وأيضاً في كتابة التاريخ . ولعل محاولة إعادة كتابة التاريخ أبعد مدى وأقدم خيراً من عملية تشويه المبادئ الفرعونية التي كان يمد إليها الملوك القدماء سحراً لتاريخ السابقين وإضافة لتاريخ الجدد .

ومنذ بداية القرن الحالي تزايد الاهتمام بمعالجة التاريخ المصري ، ولم تنفصل المحاولات التي بذلت في هذا الصدد لحظة واحدة عن الارتباط بالقوى الاجتماعية المتصاعدة في المجتمع المصري . وتكشف المراجعة المبرعة للعصاة الذي قدمه مؤرخو العصر الحديث في مصر عن وجود ثلاث مدارس ، قدمت كل منها التاريخ الحديث برؤية متميزة :

عبرت المدرسة الأولى عن الرؤية الاستعمارية للواقع المصري ، واتسمت بمحاولاتها بنشر فرسيتين متلازمتين :

الأولى : أن المجتمع المصري بطبيعة تكوينه الجغرافي غير صالح لقيام الصناعة ، وأن الزراعة المصرية قادرة على الوفاء باحتياجات المجتمع المصري إذا أحسن استغلالها .

والثانية : أن الصلة بين الحضارتين الصناعية والزراعية مقطوعة ، وإن على مصر أن تدبر على الدول ذات الطابع الصناعي والمتقدمة منها في الانتقال إلى التحضر ببطء .

وإطلاقاً من هذا ، فإن الحركات الشعبية التي واجهت الاستعمار كانت - في منظور هذه المدرسة - تتفق ضد الحضارة الصناعية وضد عملية التحضر ذاتها وبالتالي ضد مصالح الشعب المصري؛ ولذا اهتمت هذه المدرسة بتشويه أقرب

الحركات النضالية إذ ذاك وهي حركة الزعيم أحمد عرابي ، وركزت على أخطائها كدليل على استعالة مواجهة الحضارة الأوروبية لنقص أسباب تلك المواجهة ، وعدم جدواها .

ولم يكن من النادر أن تعتمد هذه المدرسة على بعض المفروض التي تربط بين النشاط الزراعي وبين لون الطبع - الذي يقال أن المصريين يتسمون به - في محاولة لإبراز هذه السمة وحدها وفصلها عن الظاهرة المصرية ككل ، والاستدلال منها بأن الشعب المصري يفتقد للروح النضالية والقتالية .

ولن نطعم آثار هذه المدرسة فيما تركه المؤرخون الانجليز من مذكرات وكتابات ودراسات ، لعل أشهرها ما كتبه اللورد كروس في كتابيه « مصر الحديثة » و « عباس الثاني » ، وما كتبه المارغال وهفل من « النبي في مصر » فضلا عن الدراسات التاريخية الأخرى التي كتبها شعول وسيسل رود ، وملس و ... الخ .

وكذلك فإن بعض المؤرخين المصريين الذين شاركوا في التخطيط لدراسة التاريخ في المدارس المصرية ، على عهد تولى دنلوب لمنصب مستشار المعارف ، كانوا يشبهون أيضاً هذا الاتجاه . وكمثال على هذا فإن كل كتب التاريخ التي كانت مقرر للتدريس في المدارس الثانوية والعالية قبل ثورة ١٩١٩ ، وبمدها بقليل كانت تنغمس هذا الاتجاه . ومراجعة أحد هذه الكتب تكشف لنا عن طبيعة المفكرات التي عملت السياسة الدبلوماسية على نشرها حول تاريخنا القومي .

في كتاب بعنوان « تاريخ مصر من الاحتلال العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر » من تأليف ميم الاسكندري وسليم حسن ، ومراجعة المينجر - أ . ج . سافج A.C. Savadg يقول المؤلفان « أن إنجلترا لم تقصد بقاءها بمصر أمدا طويلا ، بل كانت سببا في نزول الجيش البريطاني للديار المصرية » في أنه حدثت أمور ومشاكل حالت تقادم مصر على الوجه الذي تريده إنجلترا فاضطرت للبقاء فيها إلى اليوم (١) » . فإذا لاحظنا أن الكتاب كان مقرا للتدريس في المدارس الثانوية والعالية ودار العلوم ، أدركنا أن مثل تلك الأفكار تلعب دورا مزدوجا : كحقيقة تاريخية مكذوبة من ناحية ، وكمقولة سياسية خبيثة من الناحية الأخرى . ولن نعدم بعد هذا أن نجد بعض المفكرين الذين يهتهم بالحضارة الاستعمارية ، فخصموا لتأثيراتها الممتدة وخاصة دعوى التفوق العقل المزعوم ، فتناولوا تاريخ شعوبهم باستهانة وسخرية . وهو ما نجد له مثالا في

(١) هوانس الدراسة نسخة في نهاية الكتاب .

كتاب الأستاذ أحمد حافظ عوض « ناهليون بونايرت وفتح مصر الحديث »
الذي يتضمن سفره حادثة بالشعب المصري وثاليتها واعمالها بالفرازة
الفرنسية (٧) *

وبدت ملامح المدرسة الثانية عقب الثورة القومية عام ١٩١٩ • ذلك
أن تبلور البرجوازية المصرية سياسيا وأيديولوجيا ومشاركتها في السلطة ،
قد دم أيدولوجيتها ، فبدأ مفكروها في التعبير عنها ، وظهرت تدريجيا
محاولاتهم لاعادة كتابة التاريخ المصري الحديث • ومن أهمها محاولات الأستاذ
« عبد الرحمن الرافعي » الذي نشر ١٦ مجلداً عن تاريخ الحركة القومية
المصرية منذ الانتفاضات الشعبية التي واجهت الاحتلال الفرنسي ، حتى ما بعد
ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ • ولا تغفلوا دراسات الرافعي من منهج خاص ورؤية
مميزة - رغم أنها لا تتسجم في بنام فكري موحد - فقد تبني بشكل عام حركة
التضال المصري ضد الاستعمار ، واستطاع أن يلمح بدقة - بعكس غيره ممن
تلقوا تربيتهم السياسية في ظل الحزب الوطني (مصطفى كامل) - ملامح
استقلال الشخصية المصرية من الوجود الاستعماري التركي - كما اتسمت
رؤيته أيضاً بالتركيز على دور الفرد ، والمبالغة في نصيب عظام التاريخ في
تحديد مسار الظواهر التاريخية • وهو ما يتضح مثلاً عند حديثه عن
مصطفى كامل • هذه الشخصية الكبيرة التي حملت عيم الجهاد ودعت الأمة
الى الانتزاع تحت لواء الحرية والاستقلال في وقت تزايدت فيه أسباب
الأس والجمود ، يجب أن تكون شخصية بالغة متعقبة القوة لكي تستطيع
أن تشق لدعوتها طريقاً وسط هذه العوامل المتبطة للعزائم (٢) بينما رأى أن
شخصية الخديوي اسماعيل كانت ذات أثر بالغ في تغيير مسار الحركة التاريخية،
فلو غلّت شخصية اسماعيل من عيوبه لجعل من مصر ياباناً أخرى ، ولصارت
على يده دولة من أقوى الدول المستقلة وأعظمها شأنًا (٤) • أما شخصية هراي
فإنها لم تتعامل على اتجاه الثورة ، بل كان بها من نواحي الضعف والنقص
ما جعلها من أهم العوامل في اخفاقها (٥) *

والى جانب هذا يبدو الأستاذ الرافعي نموذجاً لموضوع المؤرخ للاتجاهات
السياسية الأنية ، فقد رأى الحركة القومية ، وخصوصاً أدوارها القريبة من
بدايات القرن ، من خلال منظور الحزب الوطني ، الذي بدأ حياته السياسية
عضواً به ، ثم أصبح بعد ذلك مسكرته العام ، وإذا كان الحزب الوطني يمثل
بشكل عام عناصر من البرجوازية المصرية ، ضعيفة ، وأكثر ميلاً الى
الشرائح السفلى ، فقد تبني أفكاراً طوباوية في معالجة القضية الوطنية
وتغفلت فيه النزعات الغيالية بالرؤى الشاعرية ، وهو ما فرض نفسه على
معالجة الأستاذ الرافعي للحركة الوطنية ، فركز كثيراً على ما يستهيه باصلاح

الأخلاق السياسية كوسيلة لحمل التناقض من الاستعمار . ولأدان النضال المسلح ، ونصح الشباب بعدم الاشتغال بالسياسة إلا بعد تخرجهم (٦) .

وليس الاستاذ الرافعي هو الوحيد بين وجوه هذه المدرسة ، ولكنه أحسنهم ، لأن دراساته كانت أكثر انتشارا من غيره ، فضلا عن أنه لم يتقيد بالاعتبارات التي حاصرت امتداد هذه المدرسة في الجامعة ، فقد قاد حرص بعض أساتذة الجامعة على وظائفهم ، وتنافسهم على المستويات العليا في سلم التدريس ، إلى منافقة أسرة محمد علي نفاقا موجعا للحقيقة التاريخية . والواقع أنه عند التعرض للمدرسة القومية ، لابد من الوقوف عند الجهد الأكاديمي المتعال الذي قدسته الجامعة لهذه المدرسة . وكان وراءه الاستاذ محمد شفيق خريال . إذ قدمت الجامعة جهودا خلاقة في مجال استخدام أدوات البحث المتطورة ، وبذلك سبجوها في دراسة الوثائق والمصادر المتوفرة وتحقيقها ، والكشف عن المجهول منها . ولكنها في مجملها ظلت بعيدة عن أحداث تطور يقترب بها من المدرسة العلمية في التسايرخ المصري . ويدخل في نطاق إنجازات المدرسة القومية ظهور الاهتمام بالتاريخ الفرعوني إذ يطلب على مؤرخي مدرسة التاريخ المصري في القرن الثامن عشر وما قبله أن يكون التاريخ العربي منذ الألفية النبوية إلى عهد خلافة عمر بن الخطاب ، ثم فتح مصر ، هو الترتيب التقليدي . لمسار حركة التسايرخ المصري . فأما هذه المدرسة - إيماننا منها بشمار القومية المصرية - الترتيب التاريخي إلى طبيعته .

المنهج الاشتراكي العلمي والدراسات التاريخية :

طرحت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية اتجاهات فكرية واجتماعية جديدة وحركات سياسية مستحدثة ، فمع نمو الطبقة العاملة المصرية ، وظهور بواكير التحصيل الأيديولوجي منها - بالتحرف على الفكر الماركسي ونفوره - والتعمير السياسي منها - بتكوين المنظمات الاشتراكية والهيوية المختلفة - ظهرت على الخريطة الفكرية المصرية جهود الاتجاه الثالث في التاريخ لمرحلة الحديثة ، وهو الاتجاه الذي يتبنى المنهج الاشتراكي العلمي ويرى التاريخ ضارعا متجسدا بين ما ينشأ وما يتقضى ، وبين الطبقات الاجتماعية الوليدة من زعم الطبقات القديمة وضدها ، ويُنظر إليه باعتباره ظواهر مترابطة ومتبادلة التأثير ، تتغير وتتطور وفقا لقولتين موحسمة لادفيل لاي عامل خارج الظاهرة في تفسيرها . ويتحكم في هذا التطور صراع الطبقات الاجتماعية داخل كل مجتمع ، وهو صراع يرتبط بشبكة من العلاقات الاجتماعية تحكم توزيع المراكز والأدوار بقدر التناسب الذي يتم

على أساسه توزيع ملكية أدوات وموائيل الشبابع الاحتياجات الإنسانية - وكلماء
تمثلت وموائيل السيطرة على أدوات هذا الاشباع عملت الطبقات الاجتماعية
- فى ظل الظروف السائدة - على تعديل علاقاتها - كل هذا فى إطار المنازع
العالمى الذى يتم خلاله هذا الصراع .

والملاحظة العامة على الحصاد القليل الذى قدمته هذه المدرسة ، أن أبرز
وجوهها ليسوا من المتخصصين أكاديميا فى التاريخ ، لهى مدرسة نبخت
داخل الصراع الطبقي والسياسي ، ولم تولد داخل الجامعة . ومن أبرز
محاولاتها ، ما قدمه الاساتذة أحمد رشدي صالح (كرومر فى مصر - مسألة
الدوان) ، صادق مسعد و فلسطين بين مغالب الاستعمار - مشكلة الفلاح و
ابراهيم عامر (ثورة القوية - الأرض والفلاح) ، شهدي عطية الشافعي
(تطور الحركة الوطنية المصرية) فوزي جرجس (دراسات فى تاريخ مصر
السياسي منذ العصر المملوكي) ، فضلا عن محاولات مبكرة فى التجامعة مثل
محاولات الدكتوراة فؤاد مرمى وراشد البراوى وعبد الرزاق حسن ومحمد
أنيس (٧) - وكذلك يلاحظ أن هذه المدرسة قد اقتصرت فى الغالب على
التاريخ المسام ولم تتوقف الا نادرا لدراسة الظواهر التاريخية النوعية .
وقد أوقفها هذا فى بعض الأخطام أو التحليلات المتناقضة كما أوقفها أحيانا
فى أخطام ظاهرة تتعلق بذكر الحقائق التاريخية البسيطة (٨) . نتيجة
لسرعة المرض الذى يهمل كثيرا التفصيلات على أساس أن و المكتبة العربية
ملينة بهذه التفصيلات و (٩) .

ولادراك أصحاب هذه المدرسة لأهمية مسألة المنهج فقد حرصوا دائما
على إبراز الأسس العامة لمنهجهم ، والتأكيد عليها . فلا يغفونهم أن يذكروا
و أن الظروف الاجتماعية الداخلية والخارجية جزء من الحادث . و أن
هناك قوى اجتماعية تلعب دورها فى كسل الأحداث و (١٠) ، فالواقع
و ليس متجزلا بل مترابطا ومتشابكا وتؤثر الأحداث على بعضها تأثيرا
إيجابيا وسلبيا وكيف بعضها البعض الآخر بصورة متبادلة وفى حركة صاعدة
دائمة التغير ، و (١١) ومن أهم المقولات التى حرصت على تأكيدها أنه اذا كان
ليس هناك شك فى أن و القوى المادية فى المجتمع هى العامل الأول على
انضاجه والانتقال به من مرحلة تطورية معينة الى مرحلة أخرى أكثر تقدما .
وتكن ليست القوى المادية كل لنا . يخلق تطور المجتمع وليست كل ما ينشجبه .
بذلك أيضا (١٢) ، وهى برهمن انبعاثها من واقع المجتمع ومسندورها من
أوضاعه ، فأنها تتحول الى قيم تهدو للكثيرين مطلقة - ثم لا تلبث أن تستحيل
بفعل تفاعلها مع فئات المجتمع وثباته ، وخلال تفاعلها مع أوضاعه وتغيرها
فيه - قوة موجبة ، بل تستحيل قوة خالقة مشكلة ، تستوى فى هذه البكرة ،

أياً كانت : فلسفية أو دينية أو أدبية ، تصوفية كانت أم ميتافيزيقية ، انهما جميعاً تجارب صدرت عن المجتمع أو انبثقت من سرركته التطورية أو انكسبت من كفاح متناقضاته بعضها مع بعض من تفاعل عناصره » (١٢) .

وتصدرت الكثير من مجهودات هذه المدرسة مقدمات ذات طابع سياسي آتى ، صير بشكل ما عن آراء توجهات سياسية كانت قائمة وقت صدورهما وكانت تلك المقدمات ترتبط الظواهر محل البحث بالمرحلة التي تصدر فيها الدراسة . وقد لا يفعل هذا ، وإنما تلقى بعض الاخوان على الواقع السياسي وعلى سبيل المثال فإن دراسة الاستاذ « رشدي صالح » قد خصصت مقدماتها لتدعيم شعار الجبهة الديمقراطية العالمية لمحاربة الفاشية ، لأنها صدرت خلال الحرب العالمية الثانية . وقد أكد في تلك المقدمة « أن تدعيم هذه الجبهة العالمية لا معنى تجاهل المسألة الوطنية ، مسألة استقلال مصر » وهاتجماً الاتجاه الغائلي بأن اثاره المسألة القومية هو مناهضة لتيار التعاون العالمي لواء الفاشية . ثم رجا القارئ أن يضع المادة التي يقدمها له ، موضع التفتيش والمقابلة بالوضع الحسائي » (١٣) ، ذلك أن « استيعاب تاريخنا الحديث استيعاباً مادياً حراً بمدنا بالطاقة اللازمة لفهم الحاليات فهماً عميقاً » (١٤) . وفي مقدمة كتاب الأستاذ فوزي جرجس « دراسات في تاريخ مصر الدينامي منذ العصر المملوكي » ، اهتم باهراز خطر الاستعمار ، وضرورة مجابهته . ورأى ان « تكوين الجبهة الشعبية في كل البلاد العربية ضرورة لتعمل الدول العربية في ذلك الوقت - ١٩٥٨ - في تناسق تام وبإمكانات متبادلة لكسب الاستثمار من المنطقة كلها » (١٥) .

ومع أن الجانب المعنى في هذه المقدمات يمثل في الربط المستمر بين ظواهر التاريخ ، وتنبية القارئ الى أنه يقرأ عملاً ينبغي أن يؤدى - إلا أن تتبع بما قرأه - الى تحديد موقف جليل - أو تأكيده - من قضايا العالم الذي ينبغي فيه ، وهو هدف لا تختلف فيه معهم ، إلا أننا نتحفظ قبل الأعمال التي ترتبط باتجاهات سياسية آتية ، ونخشى أن تفسد السياسة العلم - بنفوذها كمواقف تكتيكية مؤقتة - وربما تكون تلك خشية لا يبرر لها حل الإطلاق . بيد أن الانسداد قد لا ينجح غالباً في التخلص من انتماءاته المحدودة والضيقة ، وخاصة اذا كانت هذه الانتماءات تدور في إطار معاصر ومطلق ، ولا صير من حركة فنانة وجاهلية . وهو ما ينبغي ان يكون بعض مجهودات المراحل المبكرة لنشأة هذه المدرسة . وقد انعقدت الجمعية العلمية التي تؤرخ اليها الى المرحلة التي تمهيدتها ، وهو صلبها ، في القاهرة في ٢٣ من ١٩٥٢ . بنت غالباً منشورات سياسية معتبرة لا يمكن اعتبارها عادية ، بل كانت ثم أننا نلاحظ أن ميلاد هذه المدرسة داخل حركة النضال السياسي . ومبرر

المجموعات التي تبنت الفكر الماركسي ، ألقى ظلًا كثيفة حول الجهود التي صدرت عنها ، إذ خضعت بعض رؤاها لاتجاهات سياسية آنية ، ومع تعدد هذه الاتجاهات وتفردها فقد تعددت الرؤى وتناقضت ، رغم أنها كلها تدور في إطار المفاهيم الماركسية لانتقادها لظروف وظروف البحث المثالي والمثالي ، وذلك كله لا ينفي أن هناك عددا من النتائج الهامة والصحيحة للجهودات القليلة لهذه المدرسة .

- كذلك فإن أغلب باحثي هذه المدرسة لم يمتثلوا باستخدام أدوات البحث التاريخي أفضل أشكال الاستخدام ، وهو ما يعود إلى أن جهودهم كانت جزءا من جهود متنوعة فكرية وعملية ، فلم تنجح لهم فرصة تخصيص الوقت الكافي لهذه المهمة الصعبة ، فضلا عن غترات الغياب الطويل - في المعتلات - الذي كان يؤدي إلى عزلتهم عن مجالات توفر هذه الأدوات . ولذلك سنجد أن هناك تركيزا على المصادر الثانوية للبحث بينما لا تأخذ المصادر الأولية من اهتمامهم الكثير . وفي بعض الروايات المختلف عليها ، فإن جهد الترجيح يقع على عاتق دارسين سابقين .

ومن الحق أن نقول أن المدرسة الثالثة لم تستطع - بعد - أن ترمخ أقدامها إذ أن تفرغ من نهجها بشكل واسع على البحث التاريخي . ذلك أن ظهور المدرسة الثانية قد تزامن مع انقسام الجامعة المصرية وتدميمها وهو ما أدى إلى ظهور أجيال من الدارسين الأكاديميين للتاريخ المصري الحديث تضمهم عددهم ، وظلوا جميعا يدورون في إطار مفاهيم تلك المدرسة ، واعتبروا الجهد الممتاز الذي بذل خارج إطار الجامعة جهدا غير علمي لعدم تخصص أصحابه في الدراسة الأكاديمية ، فضلا عن الظروف السياسية التي عاقت تقدم هذا المنهج . إذ كان العداء للفكر الماركسي حادا بطريقة سريعة . بحيث منع العديد من الفرص التي تسمح بالحوار النظري حول فلسفة التاريخ ، أو الابداع الخلاق في تطبيق هذه الفلسفة تطبيقا يكشف القوانين التوجيهية لحركة التاريخ المصري .

لا ينفي كل هذا أهمية هذا الاتجاه ، بل لعله يؤكد قيمته ، فقد حق طريقه رغم ما أحاط به من ظروف صعبة . وهذا الحكم يصدر في معرض تقييم سريع وشديد الموسمية للاتجاهات العامة لمدارس التاريخ لمصر الحديثة . والواقع أن أصحاب المدرسة الاشتراكية العلمية في التاريخ قد قدموا خدمات عظيمة ، وقاموا بمحاولات رائدة في كثير من المجالات ، وطزقوا جوانب لم يطرقها غيرهم . وشقوا طريقهم وسط مراجع ومصادر لم تكن هاليتها العظمى

بتسجيل دور الشعب ، وأهملت العديد من تفاصيل الدور الذي لعبته مختلف الطبقات . فضلا عن أن حب ياحي هذه المدرسة لتاريخ بلادهم وانتمثال شعبيهم قد حوّلهم من الوقوع في برائن النفاق السياسي بتقويته نضال الشعب ، كما أنهم حاولوا دائما أن تكون جهودهم تحت نظر أوسع الجماهير وأعرضها . ففكروا « التاريخ » من موضوع ممزول « يمازس إدارته » إلى رحابة النضال الشعبي ، وجعلوه ضمن مصادر تكوين الوعي العام .

مختاترة جديدة :

فرشت التفرقات الكبيرة التي تلت ثورة ١٩٥٢ ، أن تعاد كتابة التاريخ القومي بمنهج مختلف . وقد سجل ميشاق العمل الوطني الذي صدر في عام ١٩٦٢ ، حقيقة تقول « أن أجيالا متعاقبة من شباب مصر ، قرأت تاريخها الوطني على غير حقيقتها ، وصور لها الأبطال في تاريخها بتأويل ورام حسب من الشك والقبول بينما وضعت حالات التمجيد والاكثار من حول الذين خانوا كفاحها » .

جام إبراز هذه الحقيقة في « الميثاق » أداة كاملة لمرحلة طويلة من مراحل المعالجة السياسية والدعائية للتاريخ المصري ، استمرت ما يقرب من عشر سنوات . فقد تصور كثيرون أن تمجيد ثورة يوليو وأبطالها يعنى التكوين والسخ الكمال للمراحل السابقة عليها ، ولم يلتفتوا إلى أنهم يمثلهم هذا قد صبغوا كفتاح الشعب المصري نفسه مسغا كاملا . وأدى هذا إلى أن الأجيال الجديدة من شباب مصر ، التي تفتح وعيها بعد ثورة يوليو ، وجدت نفسها في مجتمع بلا تاريخ ، وكان مصر لم تولد إلا صباح ٢٣ يوليو ، وهو ما أمام إلى الثورة نفسها ، ووضعها في صورة الظاهرة غير المبررة التي نتجت من فراغ ، لا في صورة الظاهرة التاريخية التي تميز عن احتياج موضوعي في الواقع . وكان التركيز الأساسي في الهجوم على الحلقة السابقة مباشرة لثورة ١٩٥٢ ، وهي ثورة ١٩١٩ وما نتج عنها من اتجاهات في الحركة الوطنية .

واستجابة للاتجاه الجديد ، قدم الميثاق في أبوابه الأولى ، مقولات صريحة ، ضمن محاولة مزيمة لتحليل بعض طوائف تاريخ مصر الحديث ، ولكنه ، وهو برنامج سياسي على الإنسان ، لم يتوقف طويلا لتدقيق ثنائية تبسكل تحليل خط التطور الاجتماعي في مصر . ولاتارت زويدة التاريخية تحفظ بعض الباحثين فحبوا إلى أن هذه الرؤية في حاجة إلى مراجعة (١٩٦٧) لكن دعوى لإعادة كتابة التاريخ المصري من جديد على شتوم ما قدس من ترويض اجتماعية وسياسية أثارت حماس كثيرين تبناها ، وبدأت الدعوة بالاعتلاء

ودراسات في الصحف والدوريات أولا ، ثم بعد ذلك بمشروع مدروس قدمه الدكتور محمد أنيس استاذ التاريخ الحديث بجامعة القاهرة وأعلنت وزارة الثقافة والارهاق القومي - اذ ذاك - تبنيها للمشروع .

وتجمع الاساتذة المختارون لهذه المهمة ، ليكونوا أعضاء في « مركز دراسات التاريخ القومي » ووضعت الدولة بين أيديهم ما تستطيعه من إمكانيات ، وتم تقسيمهم الى لجان أربع هي : لجنة الاقتصاد المصري ، ولجنة الحركة الوطنية والفكر السياسي ، ولجنة الحياة الثقافية ، ولجنة الحياة الاجتماعية ، بالإضافة الى لجنة عليا للمركز تقوم بتنسيق العمل بين اللجان المختلفة ومتابعة تنفيذ الخطة . وبدى اذ ذاك في تدعيم دار الوثائق لكي تكون في خدمة الباحثين .

وبمجرد أن بدأت اللجان عملها تفجرت قضية المنهج من خلال معالجة التفصيلات الصغيرة لعمل اللجان ، وكانت أي نقطة من نقاط البدء كثيفة بطرح قضية المنهج وتجزئها وفرضها . فعندما طرح مؤال حول المرحلة التي يمكن اعتبارها بداية لتاريخ مصر الحديث ، اوضح أن هناك خلافا في الرؤى والمناهج اذ قررت لجنة الحركة الوطنية أن الفتح العثماني لمصر في عام ١٥١٧ هو بداية العصر الحديث . بينما ذهبت لجنة الحياة الثقافية الى ان القول بـ « أن الفتح العثماني لمصر هو بداية العصر الحديث » تحديد تابع من التقسيم الكلاسيكي في اعتبار المؤرخين الذين يرون سقوط القسطنطينية بداية العصر الحديث « وانتهت الى أنها « وهي تنظر للامور من وجهة النظر المصرية ، فهي ترى أن تكون بداية العصر الحديث في مصر هي أول صيحة مصرية تحررية واضحة المعالم ، وهي الصيحة التي انبثقت في عصر محمد علي في اعقاب فشل الحملة الفرنسية (١٧) . وأعادت لجنة الحركة الوطنية والفكر السياسي في جلسة تالية تأكيد رأيها الأول (١٨) وتضمن القضايا الفرعية الأخرى التي شغلت اللجان بها : قضية الوثائق اذ دخلت في مناقشات تفصيلية حول الوثائق التاريخية : ما هو موجود منها ، وما هو ناقص . وبدا أن الوصول الى اتفاق حول أي من النقاط الرئيسية لعمل اللجان ، شبه مستحيل .

بعد عدة شهور ، وعلى اثر مناقشات دارت داخل كل لجنة وبينها وبين غيرها من اللجان ، وفي ندوات عامة عقدت لهذا الغرض حضرها المتخصصون في البحث التاريخي والمهتمون به ، فضلا عن حوار متصل دار على صفحات الصحف ، تبلور من كل هذا اتجاهين أساسيين :

الاتجاه الأول ، والأقوى ، لا ينظر لمشكلة المنهج باعتبارها قضية أساسية ، ويترك في التفصيلات المحيطة بالموضوع ، ويركز الخلاف حول بداية التاريخ

المصري الحديث ، هل يبدأ من الفتح العثماني أم من الحملة الفرنسية ؟
وعالج أصحاب هذا الاتجاه ، وطرحوا للمناقشة ، شكل كتابة التاريخ ،
هل يكتب على أساس الموضوعات أم على أساس الأحداث ، دون إدراك للرابطة
بين هذه الموضوعات وبين مجمل المشكلة . فالإدراك الجزئي أو غير الواضح
لمشكلة المنهج هو السمة الغالبة على أصحاب هذا الاتجاه . طالب بعضهم مثلاً
بوضع تقسيمات جديدة للتاريخ بدلاً من التقسيمات المدرسية المعروفة ، وقال
آخرون أن المعيار الأمامي لتحديد فترات التحول في التاريخ هو المعيار
الاجتماعي ، وأن ربط التاريخ السياسي بالتطور الاجتماعي هو الطريقة
الوحيدة التي تعطى الحوادث التاريخية مغزاهما . وفي الوقت الذي يمكن أن
تتصور فيه اقتراب الغائلين بهذا من الفهم الصحيح تجددهم يطالبون بعدم
استخدام مصطلحات مثل « الاقطاع » و « الرأسمالية » و « البرجوازية »
باعتبارها مصطلحات أوروبية ، وفي أكمل صورة من صور الفهم عندهم
طالبوا بإيجاد فلسفة قومية للتاريخ مثل فلسفة توينبي أو بتطبيق المنهج
الأوجست كوثي الشهير : ماذا حدث ؟ وكيف حدث ؟ ولماذا حدث ؟ .

وكان الاتجاه الثاني ضعيفاً بحكم قلة المتحمسين له ، فقد حدد القضية
بوضوح في أننا نريد أن نكتب التاريخ بمنهج اشتراكي ، أما باقي المسائل
كعدم توفر الوثائق فيمكن حلها ببساطة إذا حلت مشكلة المنهج ، فالنظرة
الاشتراكية ترى التاريخ باعتباره تاريخ طبقات وتكوينات اجتماعية في
الأساس . وعلى هذا فإن مشكلة بدء التاريخ المعاصر تصبح محلولة ، وفي
رأي الغائلين بهذا الاتجاه أنه ليست هناك مشكلة حول تحديد بدء التاريخ
الحديث في مصر ، فإن الفتح العثماني لا يرتبط بأي تحول أو تغير مادي في
علاقات الإنتاج بالرغم من آثاره السياسية والاجتماعية ، وأن بداية التاريخ
الحديث ترتبط موضوعياً بالانتقال من المجتمع الاقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي .
وأن هذا الانتقال احتغرق فترة طويلة ، حيث بدأت معالم النظام الرأسمالي
تظهر شيئاً وبعينه خاصة خلال القرن التاسع عشر (١٩) .

حول « مقولة المنهج » ، كان الخلاف الذي استمر أكثر من أربع سنوات
دون أن يغشى لشيء . ثم انتهى بتجميد الأعمال والاجتماعات التضخمية
للمشروع ، تجميداً تاماً (٢٠) .

أين يكمن الخلاف ؟

وعندنا أن العاجبة الماسة لاعادة كتابة تاريخنا القومي لا تتبع فقط من
أهمية التاريخ باعتباره علم تطور المجتمع ، ولكن أيضاً من المفهوم التطبيقي
الذي يمكن أن يعطيه التاريخ لمن يقرأه ، وهو الأمل في مزيد من التغيير الذي

يحقق أهداف المجتمع الانساني منذ أن نشأ ، ذلك التجمع الذي كانت وستظل
غايته ، الاضيق الكامل والمنطلق لاحتياجات الانسان ، والذين ذروها التاريخ
قديمًا - ويحاولون ذلك اليوم - لم يبقوا في خطأ عفرى ، ولكنهم كانوا يعمرون
من مصالحهم الاقتصادية والسياسية التي فرضت عليهم ان يشقوا حملة لامة
روح الثورة عند الجماهير بشوية بطولاتها وخلق حالة من الهاس لدى اجيالها
الحديثة . وهذا ما يجعل من قضية المنهج قضية اساسية .

واعادة كتابة التاريخ القومي - بهذا المفهوم - ليست ترفاً فكرياً يمارسه
عدد من الدارسين ، ولكنه جزء من اتجاهات اجتماعية وسياسية وأيديولوجية
ينبغي أن يكون لها الغلبة والقوة حتى تستطيع أن تفرض تصورها الخاص
للعالم والانسان . ومن بين هذا التصور فهمها للتاريخ . والقضية ليست
قضية كتابة التاريخ ، فجزء منه مكتوب ، وللمؤرخ الكبير عبد الرحمن الراهي
تعبير ذو دلالة ، فعندما دعى للمشاركة في اللجان المشكلة لكتابة التاريخ
القومي قال : ان التاريخ قد كتب فعلاً . ألم تقرؤوا كتيب ؟ (٢١) والواقع
أن الراهي كان على حق فيما قال ، فهو لا يتصور أن هناك حقيقة تاريخية
خارج كتبه ، ولا يتخيل أن هناك منهجا آخر لفهم التاريخ وتفسيره غير ما أتبعه .
والنقطة التي غابت عنه ، ومن كثيرين ، أن القضية ليست كتابة التاريخ ،
ولكنها قضية واعادة ، كتابة التاريخ ، وهذا يعنى أن يكون لنا منهجا جديدا
لنكتب به ، وكوادر فكرية تتبنى هذا المنهج ، وتميحه . وأي مراجعة لأسماء
أعضاء اللجان تكشف عن أن العناصر التي ارتبط تاريخها بالفكر الاشتراكي
العلمي ، بل وحتى غير العلمي ، قليلة جدا ، بل نادرة ، وسط أعداد من
اساتذة الجامعة الذين يدورون كلهم في اطار المدرسة البرجوازية والبعض
منهم له تاريخ في مدح الأسرة المالكة ، والرجعية الاجتماعية والسياسية .

وهذا هو جوهر الخلاف بيننا وبين من سمرهوا - ويستمرهون - بالالاح
على الدولة لاعادة كتابة التاريخ القومي ، ويحاولون قسرها على ذلك قسراً .
لقد تنامي هؤلاء انه حتى في البلدان التي حققت ثورتها الاشتراكية منذ فترة
طويلة ، فان المجهودات ما تزال تبذل لاعادة كتابة التاريخ ، ولم يتحقق هذا
الهدف تحقيقاً كاملاً حتى الآن (٢٢) .

وإذا كانت مشاكل تلك البلاد مختلفة كينياً عن المشكلة عندنا ، فان
الوضع بها يكشف عن صعوبة القضية ومدى الجدية التي تفرض علينا أن
نتناولها بها . في ظروف حضارية كالظروف التي عاشتها بلادنا إذ حرمت
خلال تاريخ طويل من وسائل التعبير الحر ، فاننا نحتاج بالاساس الى تأصيل
أفكارنا ، وهو ما يتطلب أن نعمل على ارساء مناخ ديمقراطي يصون حرية

البحث العلمي ويسمح بالصراع الفكري المفتوح ، قبل أن نقسر الآخرين على مهام تحتاج الى الوقت والجهد وتوفر الكثير من الاشياء غير المتوفرة أصلا .

ان الجهد الايجابي والخلاق الذي تستطيع أجهزة الدولة أن تقدمه - ويجب أن نطالبها به - هو أن تلتفت لهمة أكثر العاجز ، تلك أن تبادل بنشر الوثائق التاريخية التي تحت يدها ، وتحقيقها تحقيقا علميا والبحث عما هو غير متوفر منها وتصنيفه وفهرسته ونشره . ثم وضع هذه الوثائق جميعا تحت يد الباحثين من مختلف المدارس والاتجاهات ، وهو ما يسهم في خلق حوار منهجي حول تاريخنا القومى يؤدي الى ازدهار الرؤية العلمية وبلورتها .

وفي ضوء الطرح السابق لسألة المنهج ، فان الجهود التي سبقتها في التاريخ للثورة العرابية ، تتطلب وقفة تحليلية ونقدية ، لتأهيبها لا أدوات البحث التي استخدمتها ، الا حين تتحكم الرؤية المنهجية المتحصنة في صحة وعلمية استخدام تلك الأدوات ، وسواء كان المؤرخ استعماريا أو برجوازيا أو اشتراكيا ، فهو مطالب بأن يبرهن على صحة منهجه ، وعلمية أدواته ، كما أن قارئه والتاريخ ، مطالب دائما بأن يشهد حاسته النقدية ، ليمحص ما يقرأ من أفكار ، وما يساق اليه من حقائق . فكيف عالجت مدارس التاريخ لمسرح الحديثة الظاهرة العرابية ؟ - هذا ما يجيب عليه البحث التالي .

الاستعمار يصفى الثورة العرابية مرتين :

كان طبيعيا أن تقع الثورة العرابية بين برائن « المدرسة الاستعمارية في التاريخ المصرى » لكي تتولى لحساب الاستعمار العالمى تصفية آثارها الفكرية ، وتضويه دروسها التضالية ، بعد أن نجحت القوى الاستعمارية المسلحة في تصفيتهما كسلطة حكم ثورية .

وربما لهذا السبب كان حرص « اللورد كرومر » على أن يقره فصولا متعددة من كتابه « مصر الحديثة » للثورة العرابية - وحرصه في مقدمة هذا الكتاب على أن يؤكد « أنه كان في مركز ممتاز وقادر من حيث الوصول الى الحقائق » باعتباره أنه كان « وراة متعار الحوادث المصرية فترة طويلة » فضلا عن أنه - كما زعم - قد « اطلع على جميع المحررات الرسمية المتفوظة في وزارة الخارجية البريطانية والمصرية » وأنه « كان كثير المخابرة مع كل ذي شأن أو قول في الشؤون المصرية مدة السنين التي (حاول) كتابة تاريخها » - والثقة التي يقدم بها كرومر حقائقه تفرى بقبول كل أحكامه ، وعلى رأسها الأكاذيب المتعددة حول الفتنة الدينية الطائفية التي كان عرابى يقودها ضد العناصر الأوروبية المسيحية .

دفع « كرومر » الحقائق والوقائع من ناحيته برفق وذكرهم بشديد لكي تبرهن على صحة رؤيته للثورة العربية ، معبرا عن أسفه « لأن بريطانيا وجدت نفسها مريضة على تحمل عبء احتلال مصر » . فالمسألة عنده أن « السياسة البريطانية حاولت جهدها أن تلتقي عبء المشكلة المصرية عن كاملها ، ولكن الظروف كانت من القوة بحيث لا يمكن وقف تهاوها بالعمل السياسي ، فمصر كان مقسدا لها أن تقع في أيدي الانجليز ، فضلا عن ذلك فأنها كانت من نصيبهم على الرغم من معارضة البعض في دعائهم اليها ، بينما لم يحفل البعض الآخر بأدبها اليها أم لم يقدموا » . فانه لم يكن هناك من رغب في الذهاب اليها رغبة شديدة ، أما هم - أي الانجليز - فلم يكفهم عدم رغبتهم في الذهاب اليها ، بل قاموا مقاومة شديدة فريفة كل ما من شأنه أن يقدمهم الى أي الذهاب اليها » (٣٣) .

وهكذا جاء « مؤرخ المستعمرين » لكي يؤكد لنا بأن انجلترا استمرت مصر وهي كارهة ، بل وقاومت من كانوا يدفعونها لذلك ، ولكنها فشلت لتواجه الفتن الدينية الموجهة الى الأوربيين بحكم كونهم مسيحيين ، مغاطبا بكتابه ، الرأي العام الأوربي الذي ثار على حزب الأحرار لارتكابه « جريمة » احتلال مصر ، مشيراً فيه نوازع الخوف من العربيين ، الكارهين لأوروبا المتعصبين ضد مخالفتهم في الدين » .

نظرة « كرومر » الاستعمارية هي التي حددت ما يختاره وما يقدمه من حوادث ووثائق ، لذلك اجتزا بعضاً من هذه وثلك ، ليفسر بها الثورة ، وأعمل تماماً العديد من الوثائق والوقائع التي لا تجزم فقط بأن ما ذهب اليه غير صحيح ، بل وتؤكد أيضاً أن الطابع القومي للثورة كان غلباً حتى لقد أدى بها في بعض مراحلها الى الخروج عن دولة الخلافة نفسها ، والى رفض أي تدخل تركي في مصر » .

وحشي في حدوده اعتبارات الأمانة العلمية التقليدية فإن « كرومر » يعتقد الى أبسط أهكالها ، فقد « أفساد » بلنت « مثلاً في مقدمة كتابه « تاريخ السرى للاحتلال البريطاني في مصر » الى عدم ثقة الحبيثات التي برهن بها « كرومر » على أنه كان في مركز ممتاز وقادر من حيث الوصول الى حقائق الثورة العربية ، فقال : « ان اللورد كرومر لم يكن في مصر في خلال أي دور من أعوار الثورة العربية » (٢٤) . وبه تيودور روزفيلت في كتابه « خراب مصر » الى إغفال كرومر المتعمد لكثير من الحقائق والتفصيلات الهامة ، فقال ساخراً ان المؤرخين المذلقين « ينتشرون الكلام بذكر ما جرى به القدر من قسام ، ويختصمونه بنفاذ ذلك القسام » . فاما ما بين هذين من الاطوار فأنهم لم يمتوا بذكره ، بل كأنهم تواطأوا على إغفاله « (٢٥) - ان هذا الإغفال ذو ملامح متعددة ، فعندما ترفض انجلترا مثلاً الاشتراك في

مشروع بنك وطنى مصرى يشرف عليه مندوبون دوليون ، وتكون غايته تحويل الديون المصرية السائرة الى دين موحد - وهو مشروع عرضته الفرنسيون فى فبراير ١٨٧٦ - يبرر اللورد كرومر هذا الرفض بأن « انجلترا لم تقم ان تتدخل فى شئون مصر الداخلية وأتت ان تعين مندوبا انجليزيا يمثلها فى المشروع لاصرارها على انضمام لجنة للمراقبة المالية الجيدة » أما السبب الحقيقى ، فيكشفه روزفستين ، من خلال وثائق انجليزية ، تبرر رفض المشروع بأنه « يؤدى الى تدعيم مركز فرنسا فى مصر ، لا يتفق مع مصلحة حملة الاسهم الانجليزية (٢٦) » - « حين يؤرخ كرومر الى اضطراب الخديو اسماعيل الى اعلان افلاسه يهمل تماما الاشارة الى الدور الذى قامت به الحكومة البريطانية لاجباره على هذا الاعلان الذى كان فاتحة تحول التدخل فى شئون مصر ، من تدخل مواطنين أوروبيين وبيوت مصرفيه أوروبية الى تدخل دول تنوب فيها الدول من رعاياها من الدائنين - كذلك فان كرومر قد أهمل عددا من الوثائق الهامة ، المتعلقة بحوادث الثورة العربية مباشرة ، فقد أهمل مثلا رسالة مالت *Mallet* القنصل البريطانى العام الى وزير الخارجية الانجليزية فى مايو ١٨٨٢ والتي قال فيها أن الثوار مصريون « على تقويض أركان الحماية ، وأن النفوذ الأجنبى أخذ فى التلاشى وأن بريطانيا لن تصل الى ما كان لها من تفوق دون تحطيم الحزب العسكرى » وهي رسالة تكشف زيف ادعاءات كرومر بأن انجلترا تدخلت متضررة وكارثة ودفعها القدر الى احتلال مصر (٢٧) - ولم يذكر « كرومر » شيئا عن براقية « مالت » التى قال فيها « أن الفوائد السياسية التى يحققها وصول الأسطول البريطانى الى الاسكندرية أهم من الخطر الذى قد يصيب الرعايا الأوروبيين فى مصر ، أو عدم سلامتهم ، بل كانت تهتم أساسا بالتدخل لأهداف أخرى لا علاقة لها بالقدر (٢٨) » -

والا! كان اللورد كرومر يؤمن بما ذكره فى مقدمة كتابه من « أن أول مراتب الخطأ فى التاريخ ، أن تذكر الحقائق ناقصة غير كاملة » ألا يحق لنا أن نعتبره ، بأبسط كلمات التقويم ، قد وقع فى خطأ ؟ -

ان عقل اللورد كرومر البيروقراطى - بتعبير روزفستين - قد أبى أن يرى فى حوادث يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ أكثر من فترة عسكرية جديدة ، وهو المسئول عن ظنه - بوصف بلنت - أن الحقيقة الرسمية هى وحدها الحقيقة المطلقة والواقعة - ان هذه الحقيقة الرسمية ليست حقيقة مطلقة على أى الأحوال الا لدى عقل بيروقراطى ، ينزه رؤسائه عن الخطأ ، ولا يقبل أن يخطئه رؤسوه حفاظا لهيبته - وهى المسئولة فيما نعتقد عن اعتماد كرومر على كثير مما كان يبحث به « مالت » - القنصل البريطانى العام فى مصر - الى وزارة الخارجية من أكاذيب حول ما كان يسميه « بكرة هبة النصارى » وتعصب « المسلمين » - وقد كشف بلنت ، فى مواجهة أكاذيب مالت ، ما كان

يعرفه من آرام عرابي ومحمد عبده والنديم ، وما شاهده بنفسه من وقائع الثورة أو جماعته به رسائل موثوق بها من شاهد حيان لحوادث الثورة ، هو القس الماروني اللبناني لويس صابونجي ، الذي كان بالقاهرة طوال فترة الثورة تقريباً ، وهي كلها تكذب و الحقيقة الرسمية ، التي تصورها رسائل مائيت ، فليس فيما قاله أقطاب الثورة ، أو شاهده و القس ، صابونجي ، أي مظهر من مظاهر كراهية أو الدعوة لكراهية النصارى - وعلى العكس من ذلك فتلك الأقوال والملاحظات تؤكد تحرر قادة الثورة - وعلى رأسهم عرابي - من أي مظهر من مظاهر الكراهية الدينية ، وحساسيتهم الفسيدة تجاه هذه المسألة .

في تحليله النهائي على حوادث الثورة ذهب كرومر الى القول بأن الثورة لو كانت قد نجحت فسوف يؤدي هذا الى سيطرة عدد قليل من رجال الدين المسلمين على ناصية الأمور ، وأن الاضطراب وفساد الحكم والمظالم التي كانت تصاب بها البلاد على يد أولئك الناس كانت تروى على كل ما تعرضت له مصر من مكاره ، لأن أنصارهم كانوا سيبنون الحكم على دعائم من العقيدة المحدثية التي عفى الزمن عليها ، وأصبحت لا تتساير أفكار المهدي الحديث (٢٩) - كاشفاً بذلك من تعصبه الديني الرديء وعن كراهيته للإسلام وللمسلمين ، رامياً الثورة بدائه ، متجاهلاً - هو الذي كان في مركز ممتاز وقادر من حيث الاطلاع على الحقائق طوال فترة الثورة المرابية كما زعم - كل الدور الذي لعبته المصالح الاقتصادية البريطانية ، والأهداف السياسية التي كانت وراء التدخل الاستعماري .

فكر عملاء الاستعمار يعاصر الثورة :

على أن كرومر - بالرغم من المظالم التي تحيط بأمانته العلمية - ينجح بذلك الاستعماري المدرب ، في تصوير المسألة المرابية على النحو الذي يريد ، بحيث يهضم القارئ الذي لا يفكر فيه بأى شديد لبريطانيا المسكينة التي حصلت أعباء لم تكن ترغب فيها - ومن دلائل ذلك ، أنه قال في مقدمة كتابه و بأنه ربما كان خالياً من جميع الصفات التي تلزم لاجتذاب الفرض أو الحماد التام في تاريخه للحوادث التي كتب عنها - وهي إشارة مطمئن القارئ الى أمانة صاحبه العلمية وتدفعه للوقوع في شركه .

ولكن بعض المؤرخين المصريين قد افقدوا هذا الذكاء ، فعملوا في ظل سياسة دتلوب - المستشار الانجليزي للتعليم المصري بعد الاحتلال - على إعادة صياغة آرام و كرومر في الثورة المرابية وقدسوا للمصريين من طلاب المدارس الثانوية والعالية لكي يحفظوها - وفي ظل السياسة التعليمية

للاحتلال لم يكن من المستطاع ان تذكر الوقائع الحقيقية والكاملة للثورة فان هذا يعنى أن تربي هذه الحياة أعدام للوجود الاستعماري . كذلك فان تجاهل هذه الثورة تماما ، بدأ خطة غير حكيمة ، فالكثير من حوادثها قريب ، وبعض المشاركين فيها احياء ، كما أن أعمالها أيضا عفوت على السياسة التعليمية الاستعمارية فرصة تلقين الأجيال الشابة من المصريين ، الرؤى الاستعمارية حولها ، فلم يكن هناك من من تدريسها بأدنى قدر ممكن من التفصيل والصحة .

وقد يكون من الطبيعي ، في ضوء هذا ، ان نقرأ كتابا مدرسيا مثل « تاريخ مصر من الفتح العثماني الى قبيل الوقت الحاضر » ، الذي ألفناه اليه من قبل ، بنقش من الامتدانة . لولا ان بعض الفقرات الدالة على موقف السياسة التعليمية الاستعمارية من الثورة تدرس بالوقوف عند فـ « الحوادث المراهية » في نظر مخططي تلك السياسة « فتحة حركتها بعض الضباط المارب شخصية » و « تفلقت هذه المارب بقدره عرايى المتوسطة على الضطابة » ، مما جعله « ينشر الفتنة بين العمدة والاميان والعلماء عن طريق بث الاقوال الجذابة عن انقاد الوطن وغير ذلك من الرخايف الباطلة التي كان لها أسوأ حاقبة في البلاد » أما بريطانيا و قد تورطت في المسألة المصرية بدافع من السياسة الفرنسية التي كانت تدفعها الى التدخل المسلح ، وهو ما كانت تقاومه بشدة وترفضه حتى اضطرت اليه اضطرارا « فدخلت مصر » منذ عام ١٨٨٢ في طور جديد وهو الاسترشاد بدولة أوروبية عظمى في السعي في سبيل تهدئة احوالها وتنظيم ادارتها » (٣٠) .

نظرة كذلك ، تنطلق من حالة تبعية فكرية واضحة للاستعمار ، تدفع اصحابها - يوحى أو بدون وحي - لمحاولة قلب المائدة ، واتهام المراهيين بالعمالة للاستعمار أو للتخدير اسماعيل . يقول « نجيب مخلوف » في كتابه « نوبار باشا وما تم على يده » : « أن من « أعظم الأسباب لهذه الثورة - المراهية - هو الرغبة في خلق توفيق باشا واعادة اسماعيل باشا من منفاه الى السند المصرية » (٣١) ، وأن عرايى لم يكن ثوريا ومصالحا فهذا « وهم تولد في رؤوس مواطنيه » الذين كانوا « آله في أيدي جماعة من أصحاب النفوذ يقودونهم كيفما شاموا » (٣٢) . ويذكر أن اسماعيل قد كاتب عرايى واتباعه وفأوضحهم في مسألة مساعدته على الرجوع ، وعرض عليهم المبالغ التي يريدونها . وأن الوسيط في هذه العملية قد وزع واحد ومئين ألف جنيه ، وأن عرايى كان مهتما باسماعيل لدرجة أن « الفيض المدوي كان يدخل على عرايى كل صباح ويقول له أن النبي صلى الله عليه وسلم ظهر لي وأوصي الى أن أوصيك بالجهاد لارجاع اسماعيل لأنه الرجل القادر على تأييد سطوة المسلمين وارجاع الصر والمجد الى المصريين » (٣٣)

« كما أن حرايى علل نفسه بالفنى والمقام الرفيع ، لما لمت الوجوه الصفراء
الواضحة - يقصد الذهب - فى يد وسيط الخديو » (٣٤) - ويختتم كتابه
قائلا : « أنه كلما دقق المرم فى حوادث الثورة المرابية واستطلع آراء
المارفين ، ازداد ترجيحاً لثلاثة أمور : الأول : أن الانكليز كان لهم يد فى
الثورة المرابية ، وأنهم استمالوا حرايى وأصحابه - أن لم يكن فى أول
الثورة ففى آخرها » والثانى : أن الذهب كان له دور مثل دور المدافع ،
والثالث : أن فرنسا أخطأت فى عدم مشاركة انجلترا فى الاحتلال ، لأن
احتلال دولتين يرحى معه الجلاء أكثر مما يرحى بعد احتلال دولة واحدة مثل
انجلترا - أما وعود انجلترا بالجلاء فقد كانت كثيرة بعد الثورة المرابية والله
أعلم متى تتحقق » (٣٥) - فإذا لاحظنا أن الكتاب يجب مواقف نوبار باشا ،
ويبرر دوره الوطنى العظيم ، إدركنا طبيعة الأرض التى يقف عليها المؤلف،
ويسدد منها سهامه للثورة المرابية .

على أن منتقضى الثورة المرابية ، لم يعتقدوا جميعاً للذكاء ، ولم
يفقدوا القدرة على اغتنام دوافعهم لتفسيهها ، وبيئياً فعل بعضهم ذلك بدرجة
من الجفافة ، فقد ملك آخرون درجة من الذكاء دفعتهم الى رفاقة ورقة فى معالجة
الموضوع ، دون أن يخفى ذلك من جوهر موقفهم المادى للثورة .

ويبدو هذا الذكاء المتوهج واضحاً فى بعض محاولات أحد أعضاء
الامرة العلوية للتأريخ للثورة المرابية . فبينما نتوقع أن يهاجم الثورة ،
اذ به يغلف ظناً ، متطعاً فى الغالب من موقف « السرائى » من الثورة ،
ذلك الموقف المتفجر بالخيانة ، الذى لا يمكن تبريره الا بذكاء مقتدر ، يدين
الثورة ويبرر تورط « السرائى » فى الخيانة باعتباره رد فعل لحوادث لم تتمكن
من ايقافها . وذلك كله نلاحظه فى كتاب « الأمير عمر طوسون » و « ضرب
الاسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢ » . ومع أن الكتاب يقتصر على تأريخ حوادث
ذلك اليوم وحده ، فهو لا يبرأ من اشارات خبيثة تدل على رؤية مؤلفه العامة
لظاهرة المرابية .

يتساءل الأمير فى مقدمة كتابه - الذى صدر عام ١٩٣٤ - بين تساؤلات
عدة : عما اذا كان فى مقدور سامتنا وأولى الأمر فينا - يومئذى - تغيير
موقف انجلترا المزدانى ؟ وما الذى حال بينهم وبين هذه السياسة القومية
الحكيمة ؟ وهل من تقع بعد ذلك تيمة تخريب هذا الحصون وقتل هذه
الأنفس العزيزة وضياع البلاد ؟ مع أن الكتاب قد اعتمد على الوثائق بشكل
رئيسى ، الا أنه لم يجد أى تعاطف مع الثورة يدغمه لتفتيح أسلوب هذه الوثائق
مما حفل به من أحكام عدائية ضد الثوار اذ نقل المؤلف ما تحمله الوثائق
المصرية والاوربية من تلميحات « العصاة » و « المتصرون » و « الزمسة
الخائنة » فى وصف الثوار ، دون تحفظ أو تصحيح

ومع أنه آدان موقف إنجلترا وأبرز مطالبها في احتلال مصر ، فقد أوصى كذلك بأن تفكر المراكبية في المقاومة كان تعبيرا آخرقا . وهو يعثق على انسحاب الأسطول الفرنسي من البحر الأبيض ، ورفضه التدخل في المعركة ، فيقول « أن هذا ما كانت تتوق إليه إنجلترا ، وأن المصريين - أي حكومة الثورة - قد مهدوا لها مع الأسف طريق الوصول إلى امنيتها هذه بخرابهم وسوء تصرفهم » (٣٦) . وركز الكتاب على إبراز الأوامر التي أكدت أن الحصون المصرية لم تكن قادرة على المقاومة ، وأسف الأسف لأن الأوامر الصفيقة التي قال بها بعض الضباط قد أهدمت ولم يعمل بها في وسط ساد فيه التمسس (٣٧) . وربط الأمير بين الحل العاقل الذي كان مناسبا إذ ذاك ، وبين رأى الخديو وموقفه . فقال « أن المسألة في رأيه كان يجب أن تسوى بوسيلتين الأولى : الكف من مجاوبة ثيران الأسطول الإنجليزي وإخلاء الحصون من الجنود وبهذه الكيفية يكون الإنجليزي قد نالوا مشتغالهم فإذا استمروا في الحرب بعد ذلك ، « يكونوا قد أثروا بعمل لا يضرهم ولا يهينهم لهم أي حجة لأحتلال المدينة (٣٨) » أما الحل الثاني الذي رآه الأمير فهو « تدويل التدخل ، بالاتفاق مع الدول التي كان لها بوانج في الاسكندرية ، على أن ترسل كل واحدة منها فريقا من بحارتها إلى البر وتمهد إليها حراسة الحصون المطلة على البحر » وبهذه الكيفية لا يكون للأميرال حجة يتمسك بها ويرغم أنه مهدد وإذا استمر بعد ذلك في تنفيذ خطته ولم يهجنح إلى السلم وجد أوروبا كلها أمامه » (٣٩) .

وعندما الحلان يتخمتان بلا شك تسليما في السيادة الوطنية وإدانة للمقاومة ضد التدخل ، وتجاهلا لأسبابه الحقيقية والمبررات التي مكنت إنجلترا من تحقيق أهدافها ولعلهما - أو أحدهما - أساس ما سماه الأمير « بالصلح الشريف » الذي عرضة الخديو على الخزانة . فقد ذكر الأمير نقلا عن كتاب بيوفس « الفرنسيون والإنجليز في مصر » « أن الخديو توفيق كان يرغب في عقد اتفاقية صلح مشرفة بينه وبين الإنجليزي ، وبرغم أنه لم يذكر مشرور هذا الصلح المشرف ، فإنه قد مدح كتاب بيوفس مدحا شديدا ، واعتبره « من أحسن الكتب التي سطرت عن هذه المسألة المعززة » وذكر أن مؤلفه « كان مسموحا له بالإطلاع على جميع المستندات الرسمية لذلك الحادث المشهور » ولوق هذا فإن معلوماته مستتقة من مصادر صحيحة ومعتبرة تماما (٤٠) .

على أن الأمير لم يستطع - رغم دفاعه الذكي - أن ينكر مواقف ابن عمه - الخديو توفيق - الذي خان الثورة وفي تقييمه لموقفه اعتبر أن رفض الخديو في البداية الانتقال إلى الأسطول البريطاني « أجابة مشرفة ، ولكن

ما يؤسف له ، أنه لم يتبع هذه الخطة معهم للنهاية » (٤١) ، على أن هذا التقييم ، وإن بدا متضمنا لادانة مخففة بل ومبرره ، يبدو إيجابيا على ضوء التأكيد بأن العدو كان يسمى إلى « صلح مشرف » والتشديد بأن المقاومة - التي اتبعتها الثوار - كانت خير مجديه وانها هي التي أدت إلى احتلال البلاد . والتصور السام الذي نخرج به من معالجة الأمير عمر طوسون للثورة العراقية ، هو أن جهلا عسكريا وغباء سياسيا هما السبب « في تشريب الحصون وقتل الأنفس المزهرة وضياع البلاد » وهو يترك للوثائق مهمة تحديد « المقلام » الذين كانوا يدعون لصلح مشرف . و « الأغبياء » الذين أدى عنادهم إلى كارثة الاحتلال . وبذلك يكشف عن أنه واحد من أمهر محاسن امرته ، قبل أن يكون مؤرخا .

المدرسة القومية وأخطاء المنهج :

وإذا كانت المدرسة الاستعمارية في التسايرخ المصري ذات أغراض مفضوحة صوام اعترفت بذلك أو لم تعترف ، فمن السهل تنفيذ أحكامها من طبيعة الأرض التي تقف عليها ، غير أن المسألة تصبح أكثر صعوبة عندما نواجه بأحكام يصدرها مؤرخون وطنيون يذهبون إلى اتهام الثورة بالغيانة أو بالتفريط المساوي لها . ويحملونها في التحليل النهائي ثمة الاحتلال البريطاني . ولعل كتاب المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعي « الثورة العراقية والاحتلال الإنجليزي لمصر » هو أبرز الأمثلة لهذا الموقف الغاضب من الثورة . هنا تصبح المشكلة الرئيسية ، مشكلة منهج بالدرجة الأولى .

وينطلق الموقف الغاضب من الثورة من خطأ منهجي يعطى العوامل الذاتية فيها مركز الصدارة ويفضل الكثير من العوامل الموضوعية ، كما يفشل ترابط العوامل الموضوعية والذاتية وتأثيرهما المتبادل . ومن هنا فالاعتصام بدور الأفراد في الثورة ، والتركيز على نواحي الضعف في شخصية قادتها ، ودوافعهم الذاتية وقصورهم السياسي ، تتحول جميعها إلى موضوعات اهتمام رئيسية . ومن الطبيعي مع وقوع الأستاذ الرافعي في هذا الخطأ أن يرى أن خلاف الثوار مع « شريف باشا » واسقاطهم وزارته هو مفتقر الطرق التي سقطت عنده الثورة .

واعتماد الأستاذ الرافعي ومبايسته في دور الفرد في التاريخ ، ظاهرة متكررة في كثير من أعماله . وفي دراسته « الثورة العراقية » تحدث عن شخصية العدو توفيق ، فأكد أنه « لو كان يجمع إلى خصاله الطبيعية شجاعة أبيه وجراته وعلمه صمته لنتجت البلاد من الكوارث التي وقعت في عهده ، ولتغير مجرى التاريخ القومي إلى خير مما كان وأقوم » (٤٢) . ويقول عن

عرايى ، ولو لم يظهر عرايى ولم تكن له تلك الشخصية التى اجتذبت اليه صفوف الضباط وپشت فيهم روح التضامن والأقدام لكان ممكنا ألا تظهر الثورة العرابية أو ظهرت فى زمن آخر ، وفى ظروف وملايسات أخرى هي التى ظهرت فيها « (٤٦) » . وتركيزه على أن خروج شريف من جبهة الثورة ، فضلا عما يحمله من اهتمام زائد بدور الفرد ، له دلالات أخرى على تصويره العام للثورة إذ يبدو أنه ممن يرفضون ما يوصف عادة بالانطف أو بالانطفاء ، فقد ذهب إلى القول بأن « الثورة أخذت تتمشى فى سبيلها من يوم هذه المرحلة » - سقوط شريف ورئاسة البارودى للثورة - . لأن شريف فى رأيه « أقدر من سواء على معالجة الأزمات واحباط الدسائس والمؤامرات التى كانت تدبرها السياسة الاستعمارية » (٤٤) . وعنده ان ما أثار العصاة على شريف هو « الاطماع فى رئاسة الوزارة » (٤٥) ، فقد كان البارودى « كثير الطموح إلى السلطة والجاه وإلى المرفى أيضا » (٤٦) وهو تفسير لا يمكن قبوله لأنه يعطى مولف شريف المتكاهن صفة « المقل » ويضفى على مولف اثوار طامها انتهازيا يشوه حركتهم .

وفى التحليل النهائية يذهب الأستاذ الرفاعى إلى أن « وقوع الانقسام بين الخديو والعرابيين قد فتح الثغرات لتدخل الانجليز ، كما أنه أضعف قوة المقاومة فى البلاد ، إذ انقسمت إلى معسكرين كلاهما يبنى الكيد للآخر ويضمحل الدماء فى وقت كان الانجليز يمدون القوة فيه للقضاء على المعسكرين معا » . وفى تحديده للمسئولية من ذلك يرى « أن العرابيين والخديو كلاهما لم يقدر مضار الانقسام ولم يتبين عواقبه وكلاهما يتحمل تبته ومسئوليته ، ففى الحق أن تباهما من هذه الناحية تكاد تكون متعادلة ومتكافئة » (٤٧) .

والواقع أن منهج الأستاذ الرفاعى الذى يحتاج إلى دراسة مفصلة (٤٨) ، قد تحكم فى مصادره وفيما اعتمد عليه من وثائق ، فقضية المنهج لا ترتبط بحسب بفلسفة المؤرخ ونظرتة إلى الظواهر التاريخية ، ولكن أيضا بما يختاره أو يتركه من الوثائق والروايات . وتأكيد الأستاذ الرفاعى بأنه قد « اجتهد فى استخلاص الحقائق من الثورة وحوادثها وأشخاصها ، ثم بنى عليها ما عن له من رأى » وتشديده على أنه « حرص على ألا يخلط بين الحوادث والرأى السائد فيها » (٤٩) ، تأكيد يطلق من مفهومه الذى يرى « ان دراسة التاريخ لا تؤدى إلى الفائدة المرجوة منها إلا إذا استوفى الباحث حوادثه وحقق أسبابها ونتائجها ، ثم كون لنفسه حكما عليها ، وبدأ ما (دماء) إلى إيراد الوثائق الرسمية التى لا يستلزم للتحقق أن يستخرج منها الحكم الذى يقتنع به ويرتاح إليه » . فالوثائق الرسمية ورواية الوقائع على صحتها هي العناصر التى يستمد منها الباحث حكمه على الأشخاص والحوادث من غير أن يقتنع بما كتب (الكتاب والمؤلفون) (٥٠) .

ويعترف النظر عن عدم صحة دعوى الحياد العلمي التي يقول بها الأستاذ الرافعي ، فإنه لم يلتزم بذلك الذي أكد عليه وشدد فيه ، فهو في حرمه على ألا يخلط بين الحوادث والرأي فيها ، تنامي هذا تماما بالنسبة لشريف باشا ، فأحمل مثلا ما أورده كرومر وبلنت وروزشتين - نقلًا من رسائل كولفن - الرقيب المالي البريطاني في مصر - وماليات - القنصل البريطاني العام - من أن شريف كان معارضا للجناح الأكثر ثورية في قيادة الثورة - وهو جناح عرابي - وأن سياسته كانت العمل على الفصل بين « الأعيان » و « الحزب العسكري » لاحتلاف تطرف الثورة ، وهي السياسة التي كانت أحد أسباب فشل الثورة والتي شجعت الاستقرائية الزراعية والشرائح العليا من البرجوازية الزراعية على الانسحاب من معسكر الثورة ثم خيانتها . وتحامل الأستاذ الرافعي تماما ذكر شيء من آراء شريف المهادية للقمع وللصوريين صوما ، وتعالى عليهم انطلاقا من عنجهيته التركية . وفي الوقت الذي يبدي الرافعي إعجابه بشريف ، لا ينال عرابي منه سوى صفات دجالة و « متهور » و « جبان » و « وليس مجاهدا » ، ولا يجد مبررات لتزوجه للثورة سوى أن « أصله بدوي ومعلوم أن أكثر البدو يميلون إلى التمرد والثورة على أنهم سرهان ما ينقلبون خاضعين إذا آتسرو القوة من جانب خصومهم » . وهذا مع الأسف ما انتهى إليه عرابي « (٥١) » وهو ليس ضابطا كفؤا يعتمد عليه في قيادة الجيوش والمعارك بل هو « ضابط من تحت السلاح كان فردا أو نفسرا » (٥٢) ثم أن ذكاه كان « محدودا ولم يكن له من الاستعداد السياسي ما يجعله أهلا لقيادة الثورة » (٥٣) .

وَمَا يَزِيدُ فِي تَعْقِيدِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ مَوْقِفَ الرَّافِعِيِّ هُوَ مَوْقِفٌ سِيَاسِيٌّ -

ونفس المسألة بالنسبة لبلنت (٥٤) وكرومر - فضلا عن أنه موقف منهجي - وربما كان صحيحا إلى حد كبير أن أي موقف منهجي هو موقف سياسي . ولكن الوقوف عند آراء الرافعي ضروري ، لأنها بعض أسدء الرأي الذي صاحبه الحركة الوطنية المصرية في دورها اللاحق للثورة المرابية مباهرة . فالرافعي يردد رأي « الحزب الوطني - مصطفى كامل » في الثورة المرابية ، ولكن مع تخفيفه وتهذيبه حتى والحد من انفعاله وخضبه ، وهو ما فرضه ذلك الفارق الزمني بين إعلان الحزب الوطني لرأيه في الثورة في بدايات القرن ، وبين مسيافة الرافعي لرأيه الذي نشر خطوطه العامة في كتابه عصر اسماعيل (٥٥) وقد صدر عام ١٩٣٢ ثم شرحه تفصيليا في كتابه عن الثورة المرابية وقد صدرت طبعته الأولى عام ١٩٣٧ .

تطور موقف « الحزب الوطني - مصطفى كامل » من الثورة المرابية ، داخل إطار واحد هو ادانة الثورة واعتبارها مرادفة للاحتلال الانجليزي لمصر

أو سببا مباشراً له - وداخل هذا الاطار تراوحت الاتهامات من الخيانة ، الى التواطؤ المسبق مع الغزاة على تسليم البلاد لهم ، الى مجرد العيش والحيى للذين أدبوا بالثوار الى تنفيذ مخططات الاستعمار وهم لا يملكون بها - ويكاد كتاب « المسألة الشرقية » للزعيم مصطفى كامل - صدر عام ١٨٩٧ - أهدأ اجتهدات الحزب الوطني ، وأقلها عصبية في هجومه على الثورة المرابية . فقد حلل روافد المسألة المصرية ، وأدان الخلاف بين حرايى والخديو وبين الجراكسة والمصريين ، لأنه أدى الى فتنت الجبهة الوطنية ، وهاجم السياسة الفرنسية المترددة والعائرة ، لأن ترددها يمكن انجلترا من الانفراد باحتلال مصر ، (٥٦) .

على أن هذا الهجوم قد انتقل الى حالة انفعالية شديدة ، وفائدة لايسط ضرورات الحس الانسانى ، عقب عودة حرايى من منفاه ، ونسبة بعض التصريحات اليه وهو فى طريقه الى بلاده بعد سنوات النفى فكتب الزعيم مصطفى كامل ، على صفحات « اللواء » يستقبل أحمد حرايى بمقال لعله من أعجب أناسيد الاستقبال كتب يقول « ما عار الاحتلال وعار الجهالة والتأخر وعار الفقر بشئ يذكر اذا قورن بالعار الذى يحمله « حرايى » ويقرأ على وجهه أينما صار وحيثما حل ، وأى عار أكبر وأشهر من عار رجل تهور جبانا ، واندفع جامعا وساق أمته الى مهواة الموت الأدبى والاستعباد الثقيل ، ثم فر حارباً من ميادين القتال ، وأرسل الى عدوه المحارب أن يعفو عليه ويختم ، وأيت عليه نفسه التى لا كيف شعورها أن يموت فى منفاه ، والا أن يرجع الى وطن وهو مرجع شقائه » (٥٧) . وفى المقال يخاطب مصطفى كامل « حرايى » قائلاً « احمل عارك أيها القادم المشنوم فهو نيشانك ، وسر به فى شوارع المداين ومسالك القرى ليقرأ فيه الناشئون عبرة العمر ويروا فيه مثال الجهالة والغباء والخيانة » مؤكداً له « ان صفار الأمة سيأثرك قبل كبارها : بأى وجه تلاقينا ، وأنت الذى قضيت علينا ونحن آجئة فى بطون أمهاتنا أن نقتل ؟ - ألا يضطرب قلبك ويهدس فؤادك ؟ واذا نأجتك تلك النظام البالية ، عظام من ذهبوا ضحية وطنيتك الكاذبة وهمايتك الباطلة ، فقايت لك : أكذبا حبيبتك وهمتك ، تميش متمما وتعود الى الوطن مكرما وترضى بالحياة وطيبها بعد أن معنا تصديقا لدعوتك واعتقادا بصديق همتك » (٥٨) .

أ. ب.

بل ان « اللواء » لم تتحفظ حتى عن الكذب العلنى والمفتنوح فقالت - وهى تعلم أنها كاذبة فيما تقول - ان اللورد كرومر ذهب بنفسه الى محطة القاهرة لاستقبال حرايى وذلك لتلقى فى روح الناس أن «حرايى» من صندئع الانجليز (٥٩) .

ان تلك الصورة المقترزة لعرايى ، والتي تجمع بين الخيانة والجهل والجن والكذب ، هي الصورة التي ترسبت في ذهن الرافعى وهو يكتب من الثورة العرابية ، وحاول تخفيف حدتها بقدر ما يستطيع من حيث الشكل على الأقل ، لكن يبيلورها في دراسة زعم انها موضوعية 1 .

وتتعد بعض تأثيرات الصورة التي قدم بها « الحزب الوطنى » الثورة العرابية ، لتؤثر فيها كتيبه « مدام جوليت آدم » في كتابها « انجلترا في مصر » عن الثورة . ولا شك ان صداقتها لمصطفى كامل وللحزب الوطنى ، واقتناعها بطله السياسى وتحليله لمسألة المصرية ، قد جعلها تنحاز لتلك الرؤية . ولذلك نلاحظ انها عالجت الثورة العرابية على أساس ان الثوار كانوا ينفذون السياسة الانجليزية بدافع من الجهل . وان انجلترا قد نجحت « اذ وجدت نفوسا صالحة لنسائسها فمكنت الحشاق بين الغدير والحزب المسكرى وبين ضباط الجيش من جهة والغدير والسلطان من جهة اخرى » . كما دافعت عن موقف شريف وأسفت لأن الحزب المسكرى « لم يقد للنصائح الحكيمه التي أبداهها شريف باشا بعدم تعرض البرلمان لمسألة الديون الأجنبية » واداشت السياسة الفرنسية التي لم تشترك مع بريطانيا في احتلال مصر .

والهيكل الرئيسى لتحليلها يتطابق مع تحليل مفكرى الحزب الوطنى كمصطفى كامل والرافعى (٦٠) .

وموقف « الحزب الوطنى » من الثورة العرابية موقف غير مفهوم الا في ضوء تكتيكه السياسى وخاصة فى المرحلة الأولى من نضاله ، فقد كان ذلك التكتيك يقوم على استغلال التناقض بين الغدير - عباس حلمى الثانى - وفرس وتركيا من ناحية ، وبين انجلترا من الناحية الأخرى . وهو تكتيك صحيح فى جملته وفى الظروف التي نشأ عنها . بيد ان هذا التحالف مع السرائر ومع الباب العالي ، لم يكن يعنى بأى حال من الأحوال ان يشوه تاريخ الشعب وان يمسح لسياسهما ، وهو ما وقع فيه الحزب الوطنى ، خاصة أن عودة عرايى من المنفى جاءت فى خلال « شهر المسمل » بين السرائر والحزب الوطنى ، والمزعج حقاً ان الهجوم المتدفع الذى شنه الحزب على الثورة العرابية قد أثار لدى العناصر التي لا يمكنها تجربتها أو وعيها من الفهم الواهى ، فدفع أحد الشباب من أعضائه الى البصق فى وجه عرايى والصياخ فيه : « يا خائن » بعد خروجه من الصلاة فى جامع الحسين ، قبل وفاته بقليل .

ولم يستمر هذا الموقف عند الأستاذ الرافعى هو نوع من التسلط الذى تملكه بعض الأفكار السياسية المؤقتة ، اكده ذلك الموقف المحزون الذى تبرا خلاله زعماء الثورة أنفسهم منها ، وقالوا فيها ما لم يقله أفرس أعدائهم فى الجبر النفسى الكتيب الذى أعقب هزيمتها .

اصحاب النفاق والجمال :

وقد يبدو غريباً أن ينصف « حزب الأمة » الثورة العرابية ، وأن يدنتها « الحزب الوطنى » إذ كان حزب الأمة هو القطب الثانى فى الصراع السياسى طوال فترة ما بين « الحلفتين الثانية والثالثة من محاولات البرجوازية المصرية تحقيق ثورتها (١٨٨٢ - ١٩١٩) » . ووجه الفجأة هنا انه كان حزب « المعتدلين » دعاة المهادنة مع الاحتلال ، أو « الجيرونديين » المصريين ، كما كان يسميهم « كرومر » بينما كان « الحزب الوطنى » حزب المتطرفين ، المطالبين بالدستور والجملة ، ورافعى راية « المماندة » ، أو « محاقبه السياسة المصرية » . وبينما نتعظر ان ينصف اليمانية الثورة ، التى كانت محقوبية مثلهم ، اذ بهم يخيبون ظنا ، ويهاجمونها ، بينما يتقدم « الجيروندي » للدفاع عنها .

وقد عبر أحمد لطفي السيد (١٨٧٢ - ١٩٦٣) - فيلسوف حزب الأمة ومفكره السياسى - على صفحات « الجريدة » عن موقف الحزب من الثورة العرابية ، فى قوله « ان لعرايى حسنة كبرى هى الدستور الذى طلبه ، لا يوصفه عسكرياً ثائراً ، ولكن بوصفه وكيل أمته فى ذلك » . فان عريضة طلب الدستور كانت ممضاة من وجهاء الأمة ومشايخها ، وأخذ على عرايى « تطرفه » لأنه لم يحترم استقلال المجلس النيابى وضغط عليه بقوة السيد . » وذكر ان هذا التطرف كان « ناتجاً من المسكرين ، الذين لم يكونوا يخشون شيئاً » وخرب مثلاً على ذلك أن أحد الضباط قال للمرحوم سلطان باشا - رئيس مجلس النواب أثناء الثورة رداً على تنبيهه إياهم الى مخاطر تطرفهم « لا ناقة لي فيها ولا جمل » فقال له أحد الاعيان « ان اتركوها لاصحاب النفاق والجمال » . - وعند لطفي السيد ان من سيئات عرايى أيضاً أنه لم يحسن تقدير حال أمته من القوة والضعف وتقديرها صحيحاً وذلك بالقياس الى انجلترا . - وخلص من ذلك الى أن عرايى لم يكن خائفاً « ذلك أن الغيابة أمر لا تعرفه فى قوادنا المصريين المستنيرين منهم والمسيئين على السواء » وعنده أنه « اذا كان من شأن السيئة التى ارتكبتها عرايى والتى اعقبت الاحتلال البريطانى ان أكلت الثمرة الحسنة التى له ، ونعنى بها الدستور ، فيصبح بعد ذلك على الأقل انساناً له ولا عليه » - ولم ينس لطفي السيد مع ذلك أن يعتقد موقف النواب لانهم لم يكبحوا جناح العناصر المتطرفة . - فعنده أن مجلس النواب « لم يقو على اخضاع الفتنة ولا كبح جناح الثائرين على التغيير بل وافهم منهم كثيرون رغبة فى منافع أو رغبة مما ينجم عن الغلاف » وآثار الشكوك حول تطرف المتطرفين ، فما « ثار الثائرون لمصلحة البلاد ، ولكنهم ثاروا ليدفعوا عن انفسهم البلاد » وحين تورطوا فى التمرد « غلوا فى مقاصدهم وطافى منهم (٦١) » .

أن موقف حزب الأمة من الثورة العربية يفقد غرابته ، إذا ما تنبهنا لتكوينه الطبقي ، إذ كان تجسدا للشرائح العليا من البرجوازية الزراعية ، تلك الشرائح التي شاركت في الثورة العربية ، وكانت أحد اجنحتها الفعالة . ثم خانتها عندما بدأ الغزو اكتفام بمشاركة الاستعمار والسراى السلطة - ورأى الحزب السابق متعلقى مع كل مواقف الشرائح التي كان يمثلها أُنقسام الثورة وبعدمها ، وانتقاداته للثورة هى نفس الانتقادات التى وجهتها الشرائح العليا من البرجوازية الزراعية إليها - فضلا عن هذا فهو ينصف الثورة ويدافع عنها ابشع النظم التى وجهت إليها وهى تهمة الخيانة والتواطؤ مع الانجليز .

وفى التطور ، صبب « حزب الأمة » فى تيار « الوفد المصرى » أفضل عناصره ، وأكثرها ليهابية وخدام للاستعمار ، فتجمعت حول البؤرة الجديدة الشرائح البرجوازية التى ولدت ونمت بعد الاحتلال - ومن هنا جاء تقييم الوفد للثورة العربية ، أكثر انصافا وأبعد عن التشويه أو المسخ . أن سعد زغلول - زعيم الجناح الثورى فى الوفد - قد قبض عليه بعد الاحتلال بتهمة تشكيل جمعية سرية « ماها » جماعة الانتقام ، كان هدفها قتل اشهود والجواسيس الذين خانوا الثورة العربية والرؤساء الذين نكثوا بالعرايين(٦٢) وكان فى متفاه يعود الى ذكرى الثورة العربية وأحداث زعمائها فى الأدب والسياسة ومنهم البارودى ومحمد حيد وعبد الله النديم (٦٣) ، وقال فى إحدى خطبه ، ردا على مدح البعض له بأنه خالق النهضة المصرية « لست خالق هذه النهضة كما قال بعض خطبائكم الآن . لا أقول ذلك ولا أدمي بل لا أقصور ، إنما نهضتكم قديمة من عهد محمد على ومرابى وللسيد جمال الدين الافغانى وأتباعه ودامونه أثر كبير فيها - وهذا حق يجب ألا ينكم ، لأنه لا يكتم الحق إلا الضمير (٦٤) - ونلج فى تاريخ عباس محمود العقاد لسيرة سعد زغلول - وكان كاتب الوفد الأول ومفكره من الثورة حتى ١٩٣٥ - أن عرضه السريع للثورة العربية ، لم يخل من تركيز على الصراع بين « المصرية » و « الجركسة » مع اعتبار الظلم الاجتماعى والسياسى أحد الدوافع الرئيسية للثورة - دون مناهة بالاشارة الى أى دوافع طبقية - ومع تركيز الى أنها ثورة قومية «اشتركت فيها من الأمة كل قوة فكرية أو عسكرية ، وشايعها الجادون والمصلحون على السواء » ، ثم ينتهى المرض بأن الثورة قد فشلت « لأنها أحبطت بدوامى الميوط من الدساسن الخارجية ومن تهالك الحكام على الدول الأجنبية ومن غفل الزعامة وميث الدولة العشائية » (٦٥) .

وأبرز الاسهامات الفكرية لانتصاف الثورة العربية فى ظل المدرسة القومية فى التاريخ ، حملها كتاب الأستاذ محمود الغفيف : (أحمد حراى ، الزعيم المقتدر عليه - ١٩٤٧) وقد حفره لغالينه ، كما يقول « الظلم الذى لاقاه الرجل حراى على أيدي فريق من بنى قومه » (٦٦) والذى لم يعتبره

الاستاذ الخفيف ظلما حاق بشخصه ، ولكنه أيضا « ينال من حركة مصر القومية على يديه ، تلك الحركة الجليلة التي حاول المبطلون تدويرها » .

وقد اتسمت رؤية الاستاذ الخفيف للظاهرة المراهية باعتباره اياها « ثورة قومية » ، ومع أنه لم يحدد ما يعنيه بالحركة القومية ، فثمة دلائل سميكة ومتعددة على ان فهمه لها لا يدعو الى ايسر الاختلافات . وأهم هذه الدلائل حرصه على الربط بين الثورة المراهية وثورة ١٩١٩ ، وبين زعامة عرابي وزعامة سعد زغلول - ويبدو أن الاستاذ الخفيف كان وفديا متحمسا - فاعتبرهما حلقتين من مرحلة واحدة ، فعنده أن « خطوة عرابي في طريق الحرية والقومية لم تكن أقل خطرا من وثبة سعد ، ذلك الفلاح الذي نهض من بعده ، والذي غضب مثل غضبيته ، ووثب مثل وثبته واتجه نفس وجهته (٦٧) » ، ومن هنا فإن الاستمرار عندما خلق الثورة المراهية القومية وأطلقا فسلتها لم يقض عليها . ذلك أن جذورها بقيت تحت الرمال ، حتى نفي فيها سعد من روحه فاشتعلت وتوهجت حتى ما يستطيع مستبد أو طاغية بعد ذلك أن يخذل نارها أو يطفىء نورها » . وقارن بين رفض عرابي قبول عرض درويش باشا بترك مصر والسفر الى الأستانة وبين رفض سعد لطلب المعتمد البريطاني له أن يسافر الى عزبته في عام ١٩٢٣ (٦٨) .

ويعتبر الاستاذ الخفيف الثورة المراهية جزءا من الحركة القومية العالمية ، فعنده أن من حق مصر أن تفخر « بأنها ثارت ثورة قومية حرة في القرن التاسع عشر » . عصر القوميات والثورات وتلك هي الثورة المراهية التي مهدت لها عوامل وأسباب تجعلها أشبه ما تكون بأجل الحركات القومية في أوروبا » (٩٦) . والخط العام الذي عالج من خلاله الاستاذ الخفيف الثورة المراهية ، هو إبراز دورها كحركة ثورية متناوئة لكل العناصر التي أرادت القضاء على القومية المصرية ، سواء كانت هذه العناصر أوروبية أو تركية أو جركسية . وأبرز دورها كحركة ديمقراطية دستورية تستهدف إنهاء سيطرة الفرد ، وخلق مناخ ديمقراطي . وفي ضوء هذا الخط العام دافع الاستاذ الخفيف دفاعا جيدا عن عرابي ، فلم يؤرخ له فحسب ، ولكن قد كل التهم الباطلة التي وجهت اليه بحماس وينتطق محبوب ومع أن هذا العرض يشوبه نقص في بعض جوانبه ، وخاصة في التحليل الطبقي - الذي لا يدخل ضمن رؤية المدرسة القومية على وجه العموم - وهو ما جعله يتفادى من موقف شريف باشا ويحجم عن تفسيره تفسيراً صحيحاً . إلا أن « دفاعه » الحماسي والمنطقي يعتبر انصافا مشوبا بالحب الموضوعي لكفاح الشعب المصري ، ويعتبر في كثير من أجزائه - ودون الاقتراب الى ذلك صراحة - رداً على كتاب الاستاذ الراحل يصل الى حد التفسير لكثير من آراء الرافعي والأداة الكاملة لها .

والواقع أن المدرسة القومية في التاريخ ذات أثر أخطر مما نظن . ذلك أن رؤيتها ما زالت هي الرؤية الغالبية ، بل وهي الرؤية التي تلقن للأجيال الجديدة من المدارس في المدارس الثانوية وبعض كليات الجامعة . ومع أن هذه المدرسة قد خففت تعاملها على الثورة الدارية بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ ، مراعاة لأوجه التشابه بين الثورتين فأخذت تعاملها باعتبارها « ثورة وطنية على الحكم المطلق والتدخل الأجنبي » (٧٠) - كما يقول كتاب التاريخ الرسمي المقرر للمدرسة لطلبة الثانوية العامة بالمدارس المصرية - إلا أن رؤيتها ما زالت تنسجم إلى الآن بتجاهل تام للعوامل الطبقة والاجتماعية التي حركت دوافع الثورة ، والتي تسببت في إجهادها ، سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو العالمي . فهي تقدم غالباً كظاهرة صيدية يمكن أن تنفأ أو تنقضي لعوامل تافهة ، فلو كان الصديق أفل خففاً وغفلة ، وأكثر قوة وذكاء لما وقعت الثورة . وأخطر ما تنشره هذه المدرسة هو الربط بين نجاح ثورة المهدي في السودان والثورة العربية في مصر ، لا باعتبارهما وجهين لنفس الـ متحرك ضد الاستعمار والتسلط ، ولكن باعتبار أن القوضي نتجت من الثورة العربية هي التي أدت إلى نجاح المهدي مؤقناً مما « أفقد مصر امبراطوريتها الافريقية ، وقضى على وحدة وادي النيل » وهو عرض ينطلق من تسلط شعار حق « الفتح في السودان » وهو الشعار الذي ظلت البرجوازية المصرية تغذيه سنوات طويلة ، وقد سقط الآن تماماً لتحل محله رؤية ترى الثورة العربية والثورة المهدية ، كلتاهما حركتان من حركات التحرر الوطني والديمقراطية ، يعتز بهما الشعبين المصري والسوداني (٧١) .

تراجيديا الثورة :

ويبقى بعد ذلك كله ، موقف الثوار أنفسهم من ثورتهم ، وهو موقف لا نجده إلا في أحداث ذات طابع تراجيدي كالثورة العربية . فمعاشر التحقيقات التي أمقت هزيمة الثورة تضم الكثير من الأقوال والأراء والأفكار - إذا استثنينا القليل جداً منها ، فالكثرة الغالبة منها تعتمض بأور شكلية تنتهي بإدانة الثورة أو تضفي عليها حفة المبرومة التقليدية لأن « الجانب العالي الصدير » كان موافقاً عليها ، بينما أنكر كثيرون من الثوار - في التحقيقات - كل ما ثاروا من أجله ، بل واستكروه .

ثم تأتي سنوات المنفى الصعبة عشرة ، وتساهم سنوات الحصار في فتحت وحدة الثوار ، فيكتبون عن ثورتهم تأيين ناديين ، ويشوهون تاريخهم الصريح الرائع ويسدلون بذلك الستار الغتاسي لمحتهم العظيمة .

في لحظة غضب مر يصف « محمود فهمي باشا » أحد زعماء الثورة السبعة ، ووزير الأقال في وزارة البارودي وأعظم مهندسي الاستحكامات

العسكرية في مصر ، ما اشترك فيه بأنه كان « ثورة مشيوية وأحوال كانت في قلب عرابي مكتومة ، لم تظهر حقائقها ولم تبد دقائقها الا بعد النفي في سيلان حيث أفشى كل من عرابي وعبد المالك حلمي وعلى فهمي ما كانوا عليه للبيان . وما كانوا مدبرينه في قلوبهم لكل انسان » (٧٢) .

وتلك هي اللحظة التي أوست للبارودي بضمه الذي أدان فيه الثورة ، والتي جعلت الشيخ محمد عبده يؤرخ لها بشكل يتنافى مع بعض ما بذله فيها من جهد وما أعطاه لها من تأييد ثم يعلن توبته عن السياسة ويلعنها ابتداء من الفعل الى اسم المفعول . وعندما كتب أحد الصحفيين عن الثورة المرابية بمناسبة الغزو عن بعض زعمائها المنفيين في جزيرة سيلان واعتبر الشيخ محمد عبده أحد أركانها ، استغزت تلك « التهمة » غضب الشيخ محمد رشيد رضا تلميذ الامام محمد عبده ومريده ، فكتب يستنكر اتهام استاذ الامام بالمشاركة في « الفتنة » المرابية ، فقال « عرض هذا الصحافي المتحذلقل للذكر الفتنة المرابية وما ليته كان يعرف حقيقة هذه الفتنة المرابية ويعرف المتهورين فيها والتناصرين لهم بالاحتدال فهو لا يعرف ولا يحب أن يعرف ، فاذا أحب ان يعرف فليسال العارفين وليراجع كتابه الكاذبين وعند ذلك تظهر له مزية من عرض به ان كان من المتصنفين ، فيظهر له أن هذا الرجل الكبير العقل ، السديد الرأي (محمد عبده) كان ينتقد عرابي وتهوره في جريدة « الوقائع المصرية » في القسم الأدبي على حين ترتعد فرائض قصر الخديو من عرابي » . وأشار السيد رشيد رضا الى موقف محمد عبده الشهير في بداية الثورة من تدخل العسكريين في السياسة ، وزعم أنه عارضهم في « جالس كانوا يعقدونها ويلزمونه بحضورها ثم قال « لو كانوا يقتلون أرجعوا الى رشدهم ولكن الأمة لم تكن قدر استعدت بعد لنهم ارشاد هذا الحكيم » (٧٣) . وتجاهل الأستاذ رشيد رضا مواقف محمد عبده الثورية التي تلت الانذار الانجليزى الفرنسى الاول في ٧ يناير ١٨٨٢ . وأصر على التذكير بمواقفه المتردة من الثورة .

وعكسا ، بعد أقل من عشرين عاما ، أصبحت الثورة المرابية « فتنة » قام بها « متهورون » وأصبح ذكر اشتراك الأستاذ الامام فيها ترميزا يستحق غضب تلاميذه ومريديه فاذا لاحظنا أن الأستاذ الامام كان على قيد الحياة وقت نشر هذا الكلام ، لأدركنا موقفه بوضوح .

والواقع ان المسألة ليست مجرد عدول انسان من موقف اتخذه أو رأى قاله في الماضي ، أو تغييرا لمقيدة اعتنقها أو نقده سلوك اتخذه فحسب ، فحين ينرض انسان موقفه الضعيف على ظاهرة ثورية كالثورة المرابية ليبرر خطاه أو ضعفه أو تردده ، فهنا تتمدى المسألة حدودها ، ذلك ان معظم الأراء

والتحليلات المادية للثورة قد خرجت كلها من « معطف » الأستاذ الامام . فكل المفاهيم حول هذه الثورة تثبت عن حديث زرعه « بالبلادة والمرارة » الأستاذ الامام محمد عبده ، أحد الرواة المقعدين لاحداث الثورة بعد نكسها . وأحد الذين نسجوا الأرضية التاريخية القائمة التي تحركت عليها احزاب أول القسرن في تحليلها لثورة المراهيين « (٧٤) » فمن أين تبع تشويه الأستاذ الامام للثورة ؟ لقد كانت له فعلا في بداية الثورة مواقف معتدلة ، واختلف يومذاك مع الثوار في الكثير ، ولكنه عاد فعند موقفه ، وأصبح من العناصر المحسوبة كلية على الثورة ، وعلى قيادة هرايى ، وله رسائل متعددة أرسلها لبنت تل على هذا . والحقيقة أن الامام رجع بعد عودته من المنفى الى اعتداله القديم ، وبصورة جانبية الى اليمينية ، فانحاز أولا الى الخديو عباس حلى الثاني ، ثم الى اللورد كرومر - المعتمد البريطاني في مصر - بل انه بدأ يؤرخ للثورة المراهية استجابة لطلب من الخديو عباس . وأحدث له ما كتب بقوله « هذا مقام الذاكر لتعمتك ، المعارف بقدر متتك ، العاجل عن الايفاء بحق شكرك » طوقتنى احسانا لم اكن اطمئه اذ امرتنى أمرا ما كنت اتفعله . أمرت ان اكتب ما سمعت وما علمت وما اعتقدت في الحوادث المراهية من عهد نشأتها الى نهايتها « (٧٥) » وهو تاريخ لم يكمله الأستاذ الامام بهجب خلافه مع الخديو عباس وانضمامه للورد كرومر . وأظن أنه من العسر والأستاذ الامام يكتب تاريخ الثورة لابن الخديو توفيق ان يعالج الاسر بطريقة غير تلك التي جعلته صاحب المعطف الذى انطلقت من اردائه كل سهام الهجوم المراهيين .

ومع عودة هرايى من المنفى ، التقى مع الشيخ محمد عبده بحضور صديقهما المشترك المستر بلنت ، وعلى فهمي « فألفظ هرايى للامام القول حين تشقق الحديث الى الثورة وحوادثها ، ولامه على معانته الخديو في بعض ما كتب « (٧٦) » . ولقد كان لدور الأستاذ الامام في مجالات الفكر المنحصر والاصلاح الدينى ، أثرا في أن كثيرين من مرعديه وتلامذته المتأثرين به ، قد أخذوا مواقفه العاطفية تلك وعصوا منها ، أو انحازوا اليه ففسحوا الثورة . بل أن بعض المحدثين منهم قد أعادوا نشر مذكراته عنها دون أن يضيفوا الى ادعائه الذى كتب للخديو خجلا من صيغة الاعداء فيما يبدو رغم أهميته لتقدير مدى الحق والباطل في رؤية الأستاذ الامام للثورة المراهية .

ان موقف الأستاذ الامام ليس نادرا على أى الأحوال ، وسنلمح له نظائر كثيرة . وهو ما يعطى موقف الثوار من ثورتهم طابعا تراجيديا يصلح للتمثيل الدقيق لاستكناه الكثير من الحقائق حول تكرين انثاثر المصرى ، وبفهم انزعامة المصرية ، وحول طبيعة لفظات الحصار التي يتعرض لها المدافعون

بالعمل المصام • وهو موقف سنشرح الى بعض نواحيه عند حديثنا عن
قيادة الثورة •

على أن الأبعاد الكاملة لهذا الموقف ليست موضوع اهتمامنا في هذه
الدراسة • أنه موقف يصلح لدراسة حول ميكولوجية الثوار ، ليس هذا
وقتها • بيد أننا نود نؤكد أن مفهومنا للبطل الثوري لا يخضع لتلك المقاييس
الأسطورية التي تربت إلينا من الفكر الأسطوري ، وإنما يخضع لآليات
من القياس : بشرية في الأساس ، ووليدة حركة اجتماعية ومناخ فكري
وانساني عام • أن البطل الذي يخضع لمقاييس البطولة في أزمنة متباعدة
ومتنازعة هو أكثوية وليس بطلا • حول هذا المبحث تقاس بطولة زعماء
الثورة العربية (٧٧) • ومن ناحية أخرى فنحن نرى أن بوصفات قياس
حركة الثورة نفسها وتقييماتها هو ما حدث قفلا من أفعال وأقوال وتنظيمات
في مرحلة ما قبل الثورة ومرحلة حدوثها • أما ما حدث بعد هزيمتها •
ونتيجة للظروف النفس المترتب على الاحتلال ، وانعكس في المواقف والأراء •
فليس جزءا أساسيا منها تقاس به أو يحكم عليها بمقتضاها •

المدرسة الاشتراكية تنصف الثورة :

وتظل الثورة دون أن تنصف انصافا كاملا ، حتى تتصدى لها المدرسة
الاشتراكية في التاريخ المصري الحديث ، فتتصفها ، لا بالدفاع العاطفي عنها ،
ولكن بالتحليل العلمي الصحيح لها • ومن أهم المجهودات التي تعرضت
لتحليل الثورة بالمنهج الاشتراكي العلمي - المادية التاريخية - فصل خصصه
لها الأستاذ فوزي جرجس في كتابه • دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ
العصر الملوكي • (١٩٥٨) • وفصل آخر في دراسة الدكتور محمد
أنيس : دراسة في المجتمع المصري من الانقطاع الى الاشتراكية • (١٩٦٤) •
واقارنت متعددة قدمها الأستاذ د. هادي صالح ، في دراسته القصيرة والرائدة
د كروم في مصر • (١٩٤٥) • فضلا عن كتاب • الأسس الاجتماعية
للثورة العربية • (١٩٦٧) ، وفصل من كتاب • تاريخ الفكر الاشتراكي في
مصر • (١٩٦٩) ومما للدكتور رفعت السعيد ، وفصل في كتاب الأستاذ
د إبراهيم حاتم • د الأرض والفلاح • (١٩٥٧) ومعالجة وردت في دراستين
نشرتا نشرهما محسودا ضمن مسلسل من المطبوعات السرية ، للدكتور
د فؤاد موسى • (١٩٥٤) لم يتيسر لنا الحصول عليهما ومما يعنون د تطور
الاشتراكية في مصر • د ثورتنا المقبلة • ، وقد كانتا من أوائل الدراسات
التي صدرت تحليلا للتاريخ المصري بالمنهج الاشتراكي العلمي ، وثمة
مؤلفات متعددة على أن ، ضمنونها قد تسرب الى معظم الدراسات التي صدرت
بعدهما لنفس المدرسة •

وثمة ملاحظتين هامتين حول هذه الدراسات :

● أنه فيما عدا دراسة الدكتور رفعت السعيد فإن هذه الدراسات كلها لم تتأخذ الثورة المrayية إلا كجزء من عرض عام للتاريخ المصري الحديث ، ومن هنا لم تتوقف عند بعض الظواهر الجزئية في الثورة لتحليلها وتفسيرها ، رغم أهميتها أحيانا . وربما أدى المرض العام الذي قدسته محاولات هذه الدراسة إلى الخطأ في بعض المقولات نتيجة للسرعة في المرض ، وهو ما يصل أحيانا إلى الخطأ بعض التفاصيل (٧٨) .

● أن ثمة اتفاق في الخطوط العامة لتناول الثورة المrayية لدى باحثي هذه الدراسة ، رغم أن المعالجة العامة تتضمن تمييزا لا يمكن معه إدراك وجوه الاتفاق ووجوه الخلاف ، وهو ما يمكن أن يتضح فيما لو حولت الظاهرة المrayية معالجة مستقلة وموسعة .

ويرى د. فوزي جرجس ، الثورة المrayية « ثورة اجتماعية تعبر عن مصالح اجتماعية في مرحلة معينة ، وصلت إلى حد لم يعد من الممكن تعديتها في ظل النظام القديم » (٧٩) هي مصالح « طبقة ملاك الأراضي التي تطورت أسرع من التطور في باقي الطبقات الأخرى ، وخاصة في في تقيضتها الطبقة المتوسطة التي لم يهيا لها أي ظرف لكي تتطور وتتوسع نسوا حقيقيا يمكنها من أن تلعب دورها السياسي على مسرح الأحداث التاريخية الأمر الذي يمكن أن يكن له رد الفعل الإيجابي على أحداث الثورة » (٨٠) والسبب الذي يقدمه كعامل لنمو طبقة كبار ملاك الأراضي يكمن في أنهم كانوا يستخدمون « الطسوق الرأسمالية في استغلالهم أراضيهم » (٨١) ، وهكذا في أواخر عهد اسماعيل كانت الخريطة الاجتماعية لمصر تضم « كبار ملاك الأراضي القطاعيين ، ثم الملاك المتوسطين والصغار ، ثم الفلاحين الأجرام ، أما بالنسبة للمدينة فهناك الطبقة الوسطى التجارية والحرفية ، والطبقة السائلة والمتقنين » (٨٢) . ويذهب الأستاذ جرجس إلى أن التفتت في البنية الاجتماعية لم يكن تنافسا للتطور الطبيعي للرأسمال الوطني ، ولكنه جاء محصلة لتطور الرأسمالية الارربية مما جعل المجتمع المصري إذ ذاك مجتمعا تأهيا شبه اقطاعي (٨٣) . ويحدد الأستاذ جرجس أهداف الثورة في هدفين يطمحانها طامعا معاديا للاستعمار وديمقراطيا (٨٤) . وفي تحليله لحركة الثورة سياسيا ذهب إلى القول بأن عدم تولي مرابي رئاسة الوزارة بعد ثورة ٩ سبتمبر وتنزله من هذا المنصب لشريف « كان أول تنازل استراتيجي من قيادة الثورة يرميها في يد مترددة تميل بحكم مصالحها الاقتصادية إلى الارتباط بالبراي أكثر من ارتباطها بالشعب » ذلك أن شريف فيما يرى كان يمثل « جزءا من كبار الملاك الذين يحملون جزءا يسيرا من

المعتلة المعادية للاقطاع . وأن هذا الجزء ، كان كافيا لكي يجعلهم في عداد احتياطي الثورة فهو غير صالح مطلقا لكي يلعب دوره القيادي في أخطر مراحل الثورة ، وفي مرحلة الحشد والتعبئة ، (٨٥) ، وانطلاقا من ذلك فهو يعتبر - على النقيض تماما مما ذهب اليه الأستاذ الرافعي - أن استقالة شريف وتولى البارودي رئاسة الوزارة قد أدت الى عزل كبار الملاي منها فاصبحت القيادة حائرة على تأييد الكتل الواسعة من الطبقة المتوسطة في المدينة والريف والسمال والفلاحين والمثقفين ، (٨٦) ويحدد الأستاذ فوزي جرجس كتلة أعداء الثورة بـ : السراي الملكية وكبار الاقطاعيين والاستعمار البريطاني ، ويذكر أن : الاستعمار لم يميل الثورة لكي تستكمل التنظيم والحشد ، كذلك فإن المسركة بع الاستعمار ، لم يكن من الممكن أن تضطلع بها قيادة لم تمكنها الظروف التاريخية من التطور والقدرة ، قيادة ما زالت مفسدة وألقى التساريخ على اكتافها مهمة من أدق المهام الكفاحية ، (٨٧) .

ويذهب الدكتور محمد أنيس ، في دراسته الى أن الاقطاع الزراعي على مشارف الثورة كان قد بدأ يتحلل وبدأ بنام اقتصاد زراعي فيه سمات الرأسمالية ، وبرزت معالم هذا الاقتصاد بضرب قوة البكوات المالك ونظام الالتزام ، وارتبط وجوده بإدخال زراعة القطن وتصديره الى الخارج ، ويضيف الى ذلك القول بأن : التغييرات الاقتصادية والسياسية التي تشهرو الى تحول المجتمع الاقطاعي الى مجتمع تسوده العلاقات الرأسمالية بفعل الدولة - قد أدت الى تغييرات اجتماعية وفكرية أيضا ، وبأن نظام محمد علي وخلفائه قد خلق طبقة من المصريين ، انتهى الأمر بهم في أواخر القرن التاسع عشر الى أن أصبحوا يمثلون البرجوازية المصرية الجديدة التي قادت الكفاح الوطني ضد الاتراك والتدخل الأوروبي إبان الثورة العربية ، وهو يرى كذلك أن مصر أصبحت جزءا من السوق الرأسمالية حين أصبح إنتاجها من القطن يخضع بسفنة أساسية مصانع القطن في إنجلترا ، بل ونشأ جناح كمبرادوري أدناك من مشاركة النيسلام المصريين مع رؤوس الأموال الأجنبية ، ويلخص ملاحظاته على حركة الثورة في أن البرجوازية المصرية قد نشأت من الزراعة ولم تنشأ من مجال التجارة والصناعة ، مما كان له آثاره الواضحة في موقفها السياسي خلال الثورة العربية وثورة ١٩١٩ ، فأفقدوا ذلك طابع الثورية الكاملة خاصة وأن مجالا هاما من مجالات البرجوازية المصرية تمثل في نشاط الائتلافات السياسية التي تركزت في جهاز الدولة وعانت من منافسة الأجانب ومن جناح الموظفين - ولا سيما العسكريين منهم - تألفت طليعة البرجوازية المصرية التي تصدت لتدخل الأجنبي السياسي والعسكري خلال الثورة العربية التي ألحقت خلالها البرجوازية المصرية على المشاركة السياسية والاقتصادية في الحكم ، (٨٨) .

ومع أن الأستاذ رعدى صالح ، قد تعرض للثورة العربية في إطار مرضه العام للوجود الكرومى في مصر ، وهو وجود لم يتوأم كلية مع حركة الثورة العربية ، فإن هناك بعض الاشارات الهامة حول رؤيته لها ، فهو يرى أن التسلل الرأسمالى الاوروبى قد مس ، جميع سرائق الدولة وجميع طبقات الأمة ، ومس بالخطر المصالح المادية لأمرام الأرض المصريين ، ويرى أن مجلس شورى النواب ١٨٦٦ كان صوتهم البرلمانى حيث تجمع السعد والمشايع وأعيان البلاد ، فاتفقوا عددا من المواقف الوطنية شاملهم فيها ، الفلاحون المتوسطون والأعيان الصغار ، (٨٩) و « كذلك المثقفون والكتاب والموظفون الناقمون على معيشتهم البائسة » (٩٠) ثم سرت الروح الوطنية الى التجار تحفزهم الرغبة في اكتساب السوق المحلية بتفويض قبضة الممولين الأجانب عليها ويحتزم الانتماء الوليد في الحركة التجارية عبر مصر وفيها الى الاستزادة من الأرباح ويبلور من سطهم تنوع الضرائب التي كانت تذهب الى جيوب الدائنين والمساكين الأجانب وتفرهم بالانسيان مع التيار ، الرغبة في التخلص من النطر المائل في أفقهم ، فخطر انتعسار المصالح الاجنبية التجارية والمالية ، (٩١) - ومع أن الحركة الوطنية كانت تضم - في رايه صفات متعددة ، فإنه يرى أن « صفات التجارة والموظفين والملوك الكبار قد التزمت بأن تؤيد التيار الوطنى ولكن أصواتهم لم تكن مسموعة بدرجة واحدة ، ودرجة الثبات في مواقفهم كانت مختلفة (٩٢) . فالموظفون ، خادمون حكوميون ، و « فئة التجار مشتركة في حدود شيقة . أما الصورة العامة فإن « طبقات المجتمع المصرى كانت متضامنة في موقفها من التغلغل الأجنبى يتزعمها أمرام الأرض » (٩٣) - كما أن عزل اسماعيل قد تم على أساس أنه كان « محور مقاومة أمرام الأرض لأنه كان اكبرهم ، ودوله ضربة حاسمة للحركة الوطنية التي يتزعمها أمرام الأرض » ثم اتسعت « الحركة الوطنية البرجية التي يحركها برج أمرام الأرض » بدخول الجيش الى الحركة الوطنية ، حيث اصطيفت الحركة الوطنية « بمسبة أهم فاصبحت مقاومة للسيطرة غير المصرية اوروبية كانت لم تركية أم تركسية ، واحتكت بأطراف المجتمع المصرى : بطيعة الملوك المتوسطين والصغار والتجار والموظفين والمسال الزراعيين ولقيت تأييدا من صفات الشعب المختلفة ، من الفلاحين والجنود ومن الموظفين الوطنيين بل ومن كثير من أمرام الأرض » (٩٤) - وعند الاستاذ صالح أن الحركة العسكرية « كانت أقصد تطرفا وتصبيا من حركة الأعيان في مجلس النواب ، وانها لقت تأييدا أوسع وأشمل » (٩٥) -

ولطبيعة الدراسة التي كتبها فإن الاستاذ رعدى صالح لم يمن كثيرا بتوضيح طبيعة العلاقات الاجتماعية التي عبر عنها مصطلح «أمرام الأرض» بيد أننا نلاحظ أنه أشار الى أن اعتصار مصر لصالح المائين والصناعيين الأجانب وتطور النظام الاقتصادى والسياسى للبلدان الصناعية - وفي انجلترا على وجه الخصوص - قد أثر في علاقات مصر الخارجية وفي وضعها

المؤلفة، ثم بالدرجة الأولى في كيانها الداخلي، أي أثره في نحو المجتمع المصري من طريق المرحلة الانتاجية العالمة إلى المراحل التالية لها (٩٦)، وأن عصر اسماعيل كان «الجزء الحاسم التي تشكل فيها علاقة مصر الخارجية بشكلها حاسما وتتكسر بعض أساليب الانتاج الحاسمة في الداخل» (٩٧).

وتعتبر محاولة الدكتور رفعت السيد أولى محاولة لتاريخ الثورة البرابية بتطبيق المادية التاريخية كمنهج للرؤية والبحث - فهي دراسة طويلة نسبيا، وليست فصلا في تناول عام. كتاباتها، كما أنه أضف إلى رؤيته بعض الإضافات الهامة والأساسية في أحد فصول كتابه «تاريخ الفكر الاقتصادي» إلى مصر، وبذلك لا يصبح من اليسير تناول جوهر رؤيته بالعرض الموجز.

يقسم الدكتور رفعت السيد رؤية جديدة ويختلفة عن غيره من الباحثين تبيح الاعتناء بها والاحترام بمجهوده للتوصل إليها، وهو مجهود يضع لشروط البحث العلمي، ويحيل صاحبه رؤية اشتراكية - نظرية وعملية - لاشك فيها - هذا بصرف النظر عن اتفاقنا معه فيما توصل إليه من نتائج أو اختلافنا معه فيها - فهذا جميعه يخضع للخلاف العلمي الذي ينفذ الحوار المشترك في تضيق نطاقه - وفي كتابه «الأساس الاجتماعي للثورة البرابية» ذكر أن الاسم العلمي لمحاولته هو «صراع الطبقات وتطورات القوى الاجتماعية التي ولدت الثورة البرابية» (٩٨) - وأنه استهدف منه «تقديم صورة متكاملة لتطور ونمو القوى الاجتماعية المختلفة والعمرات والتحالفات التي قامت بينها، ومسيرة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي طرأت على وضع كل من هذه القوى الطبقة وحدها. موقفها من الثورة أو ضدها» (٩٩) - وفي حدود هذا التصور يقدم لنا المؤلف تاريخ تكون «طبقة جديدة» هي «طبقة الأميان» ويرى أنها تكونت من فئات متعددة، «وموظفون كبار تالوا حيات من الرأى» وكبار المشايخ الذين أثروا من إكراهيات البلاد، أو من الالتزامات التي منحت لهم، وتجار أغنياء معجزون أو يرفضون أو لا يعرفون كيف يحولون تراكمات أرباحهم في استثمارات رأسمالية فيتعجزون نحو تلك الأراضي الزراعية تاركين الميدان للأجانب - لكن الكيان الأساسي لهذه الطبقة كان من كبار الصناديق والبلاد والأمر الريفي الفنية الذين استفادوا من موقعهم في السلم الإداري ومن هذه الفئات تكونت طبقة ذات مزاج اجتماعي واحد - ونصالح متميزة مستقرة تختلج الفلاحين وتضيقهم بل وتنبش وتنمو على هذا الاستغلال، لكنها وفي نفس الوقت تستغلن الخطر الدائم من جانب العدو الحاكم المفسد الذي يعطى لنفسه الحق في أن يلتهم كل شيء (١٠٠) وفقطلا من التغيير، فقد برز عدو جديد لطبقة الأميان هم «التجار والمرابون الأجانب» ثم «الباشوات الأتراك

والجراكسة ، (١٠١) بينما يضم الى الأحيان في موقفهم المتمرد أيضا
و التجار ، (١٠٢) .

وعند تحديد الخريطة السياسية ، فإن عرابي يرى الدكتور رفعت
« رمز لصره الفلاحين » (١٠٣) ، وصحيح أنه لم يبدأ « زعيما للفلاحين »
وإنما زعيم لقطاع منهم : لأنهم في الجهادية « (١٠٤) » ، ذلك أن
الجيش كانت تحت قيادته « أهل فئات الاستقرالية : الأتراك والجراكسة
والأرناؤط » بينما يحتل المناصب الصغيرة والدنيا « أبناء الفلاحين الفقراء
٠٠ أفقر طبقات الشعب » (١٠٥) مما جعل الصراع بينهما واضحا « وجهها
لوجه تناف طريقتان تتنازعان السلطة في الجيش ، الاستقرالية وفسلام
الفلاحين » (١٠٦) حين أحس « عرابي » بتأثر الجراكسية عليه جاول أن يجد
لنفسه سندا في جموع الفلاحين . فقد كان « الريف يروج بالثورة » ولم
تكن حركة الضباط سوى المنجز الذي أتاح لها الحركة ، وعندما تحركت
جموع الفلاحين أصبحت سيدة الموقف « . ولأحد مظاهر عبقرية عرابي أنه
« استطاع أن يستجيب لهذه الحركة مريما ويتجاوب معها باخلاص » وساعده
التدعيم على هذه الاستجابة فقد كان يسعى « لتكوين عصبه من الفلاحين »
ولذلك أحس « بقمة الحركة وبوجودها وبفاعليتها قبل غيره » وحث الضباط
على الارتباط بها « (١٠٦) » ، وقد ميا هذا كله المناخ « لحركة طبقية من
الطراز الاول » ساعدها تأثر قادتها بالثقفين الليبراليين واليساريين
والاشتراكيين والأوربيين ، وموقف الأحزاب العمالية الأوربية المؤيد
لثورة .

على المستوى التنظيمي يفرق الدكتور رفعت السعد بين « الحزب
الوطني » و « الحزب العسكري » ويراها حزبين منفصلين ، يمثل كل منهما
فئة اجتماعية ذات مصالح متناقضة لمصالح الأخرى ، ويقدم كل منهما برنامجا
ساسيا متناقضا لبرنامج الآخر . فبينما ضم الحزب الوطني « قيادات متعددة بل
ومتضاربة في نفس الوقت » (١٠٧) ، ومثل أصاها الأحيان ، كان الحزب
العسكري « أقرب الى التنظيم الحزبي أكثر من غيره » إذ كان أعضاءه
« جماعة شديدة التماسك بحكم الطابع العسكري والبرية الشديدة »
والزعامة اللاومية التي تقومهم وأهم من هذا كله بحكم تقارب التمثيل
الطبيقي ، فهم جميعا أبناء فلاحين فقراء دخلوا العسكرية من باب القسرة
الاجبارية أنفارا « (١٠٨) » وما حدث عقب ٩ سبتمبر كان « تحالفا بين
الحزب الوطني والتنظيم العسكري » (١٠٩) ، والبرنامج الذي نشرته القيس
وتلقته من بلنت « ليس برنامج عرابي وإنما هو محاولة لتقييد عرابي
برنامج لا يعبر عن حقيقة أهدافه » (١١٠) « برنامج مختلف » (١١١) .
لما عرابي فقد أجل برنامج محمد تولى وزارة البارودي الحكم ، إذ وجد
الفرصة ملائمة ليمزق القيد الذي حاول المقتدون أن يلفوه حول يديه

سميت اسم برنامج الحزب الوطني « (١١٢) » وبعد أن يعرض د. السيد البرناتج يحكم بأنه « برنامج فلاحى ينعكس أولا وقبل كل شيء مطالب الفلاحين باللغة ويمبر عن آماني الوطن والشعب بأسلوب غاية في التقدم » (١١٣) ، برنامج جميل « الأعيان يرتعون من الخوف ، المسارد قد خرج من القمام ليملأ اواة القصب ، ارادة الفلاحين » (١١٤) ، حتى إن الثورة عندما التهببت حدة الانتقام « وبدأ الفلاحون حركتهم لتطبيق ما نادى به عرابي خفسه ، الباشوات الأتراك وضد المراهين الأجانب ، تحولت الى انتفاضة فلاحية ، استخدم فيها الفلاحون لأول مرة في تاريخ مصر العنف الثوري في مواجهة الأعداء الطبقيين » (١١٥) . ومن مظاهر هذا العنف استرداد الفلاحين لكمبيلاتهم - أي سندات ديونهم - من المراهين الأجانب ، واستيلاء بعضهم على الأرض « (١١٦) » ويرى د. رفعت أن برنامج عرابي قد تأثر « بالأفكار الاشتراكية التي ترجمت كثيرا في كتابات غيره ولا بد أنه أسمن التفكير في وقوف الاشتراكيين الأوربيين والاشتراكيين الانجليز على وجه التحديد في صفه مؤيديين ثورته » وأن « ثسة لمحات متقدمة في فكر عرابي » (١١٧) . وأنه على الرغم من أن التديم لا يمكن اعتباره اشتراكيا بالمعنى العلمي للكلمة « إلا أننا لا يمكن أن نتجاهل الاتجاهات الاجتماعية الواضحة ذات الصبغة الطبقيية الصارخة لديه » (١١٨) ويرغم هذا فأننا اذا اكتفينا بوصف أفكار القديم بأنها « دعوة عامة للخير والعدالة واكدنا خلوها من المضمون العلمي للنهزم الاشتراكي فأننا نكون قد جافينا الحقيقة كثيرا » (١١٩) . وفي التقييم النهائي يرى د. السيد أن ما حدث خلال الثورة العرابية هو « أن سيول الفلاحين قد اقتحمت فكر الثورة لتحويلها الى ثورة فلاحين وتكسيها مضمونا اجتماعيا » (١٢٠) ، ولذلك فإن « الصراع كان محتويا داخل مسلح » الثورة ذاتها ، كان هناك الاقطاعيون الذين يطالبون بالدستور ليحررهم من نفوذ الغدير وتسلطه عليهم ومتفقوا الطبقة الوسطى الذين ياملون في الدستور سلاجا يمكنهم من ثيل بعض فئات السلطة ويخلصهم من مزاحمة الأجانب لهم في تولي الوظائف العامة « وكانت « الفتتان السابقتان يتصارحان بعضا ، لكنهما كانتا متفتحتان على قضية الثورة واحتقار الفلاحين » (١٢١) .

ويلنور الدكتور عواد مرسى ، رأيا عاما في الثورة العرابية ، يضعها به « كجزء من « الثورة الوطنية الديمقراطية » ، إذ يرى أن المجمع المصري « مجتمع تصوره الثورة الوطنية الديمقراطية التي تنفج في أعماقه منذ مطلع القرن التاسع عشر ، في أعقاب الثورة الفرنسية ، هذه الثورة التي كان رفاعة الطهطاوي أول مفكر لها ، فدعا الى القومية المصرية ، والديمقراطية الليبرالية والحضارة الرأسمالية » هذه الثورة التي انتجرت بقيادة أحمد عرابي في عام ١٨٨١ ، ثم سقطت في السام السالي يتحالفا لاقطاع والغدير مع الاستعمار البريطاني » (١٢٢) .

ومع أننا سنجد أن هناك بعض التناقض بين رؤية باحثي هذه المدرسة ، فمما لا شك فيه أن الخط العام لماليتها للثورة العربية ، هو خط انصاف الثورة والدفاع الموضوعي عنها وتحديد عوامل اجهادها بما لا يسمح بتفليب العوامل الذاتية على العوامل الموضوعية *

وهناك بالإضافة الى هذا بعض الغموض في استخدام مصطلح « الأعيان » وخاصة لدى الاستاذ الدكتور رفعت السيد ، دون أن يقدم هذا الاستخدام تصنيفاً طبقياً محدداً للمصطلح *

ولا ننوي هنا أن ندخل في مناقشة ، حول نقاط الاختلاف بيننا وبين مؤرخي المدرسة الاشتراكية إذ تتكفل بهذا ، الفصول القادمة من هذه الدراسة *

الفصل الأول

الاختكارات الأوربية من الاحتلال السلي إلى الغزو المسلح

- متى بدأ الاحتلال ؟ الاستيلاء على السلطة □ الغزو العسكري : لماذا ؟ □ الصراع الأوربي حول المسألة الشرقية □ الخديو اسماعيل : حكم سيء وسقوط شريف □ فرنسا وانجلترا .. فرنسا دهان □ الصراع حول اسلم الطرق لاجهاض الثورة □ السلطان من حساية الاستقلال الى اعلان العصيان □ مؤتمر الاستانة وتحويل المسألة المصرية □
-

متى بدأ الاحتلال ؟

لن نستطيع أن نفهم حركة الثورة العربية ، دون أن نضع تصورا عاما لاهدافها ووسائلها ومن البديهي أن تلك الأهداف والوسائل ، هي مواليد لحركة اجتماعية ذات أبعاد ممتدة ، تعمل على التعديل في الأهداف والوسائل في ضوء الظروف المحيطة بها ، وبحسب قوة ما تواجهه من مقاومة يصعد استجابتها لها ، قوتها الفعلية أو ما تتصور أنه قوتها .

والثورة العربية في هذا الإطار ، هي رد الفرائح الطبقة والاجتماعية المصرية الذي كان يهدف الى إيقاف الغزو الاستعماري الأوربي لمصر . ذلك أن الثورة قد انفجرت في مواجهة « حالة استعمارية » فعلية تمت بطريق الغزو السلس التدريجي ، فاستطاعت قيادة الثورة أن تلمح - بقى درجة ممكنة من الوضوح في هذا الوقت - الارتباط الوثيق بين قضيتي التحرر الوطني والديمقراطية ، إذ أدركت أن هذا الغزو ما كان ليتم ، لو كانت الفرائح والطبقات الثورية صاحبة المصلحة في استقلال السوق القومية تلك نصيبا من الحريات الديمقراطية يمكنها من التعبير عن مصلحتها وأرائها - تعبيرا يؤثر في القرار السياسي ، ويمكنها - بالتالي - من أن تفرض لنفسها مكانا على خريطة السلطة في مصر .

بدأ هذا الغزو الاستعماري لمصر منذ أجبرت الرأسماليات الأوروبية « محمد علي » على توقيع معاهدة ١٨٤٠ فتتنازل بمقتضاها عن أحلامه في إعادة بحث الإمبراطورية العثمانية . إن محمد علي الذي كان عثمانيا يطمح للاستيلاء على قيادة الإمبراطورية - عن طريق تقوية مصر باعتبارها إحدى ممتلكات السلطنة - ليس في طريق تجديد شباب الإمبراطورية (١) ، كان يثار قلق الدول الأوروبية ، وقد نبغ هذا القلق من عدة عوامل أهمها محاولة روسيا المستمرة للتدخل لماصرة السلطان « العثماني » ضد التأثير « العثماني » محمد علي ، مما كان يعرض التوازن الأوربي للخطر ، ذلك

أن تحالف روسيا مع تركيا ، يزود الأولى بقوة هجومية استراتيجية ، تعيد الموقف في أوروبا إلى ما كان عليه بعد الثورة الفرنسية مباشرة . ومن ناحية أخرى فإن فوز محمد علي بحكم الامبراطورية العثمانية ، يمرض الرأسماليات الأوروبية لأخطار فاسدة إذ كانت سياسته الاقتصادية تتعارض جذريا مع مصالح هذه الرأسماليات ، فإغلاقه السوق المصرية في وجه المنتوجات الأوروبية ، واختكاره للتجارة المصرية ، يحول بين الرأسمالية الأوروبية وبين تحقيق أرباح من طريق تصدير فائض انتاجها السلمي ، وهو خطر نوبار (١٧٨٥ - ١٨٩٩) ، التي ضمت وزيرين أوروبيين ، أحدهما فرنسي على ، إلى امبراطورية شاسعة تصد من أهم الأسواق أمام الرأسماليات الأوروبية ، خاصة أن محمد علي يطبق سياسته الاقتصادية على البلاد التي ينتجها .

ولم تكن السياسة الأوروبية قاصرة عن الوعي بخطر تجديد شباب الامبراطورية العثمانية وهو ما يمكن تحقيقه إذا انتقلت من حالة التجميد والضعف التي كانت قد آلت إليها ، إلى تطبيق سياسة اقتصادية تجدد قواها الانتاجية ، وهو ما كان محمد علي يسعى إليه ، ونجح في تطبيقه بالفعل في الاقسام التي ضمها إلى عرشه خلال محاولته الاستيلاء على قيادة الامبراطورية . وعلى عهد شبابه الأول ، كانت تلك الامبراطورية مصدر خطر تسمى أهل بالتوازن الدولي ، وآثار قلعا شديدا في أوروبا ، لأن نظامها القطاعي أكثر مرونة من القطاع الأوروبي ، يخضوعه لسلطة مركزية قوية ، حمته من مضار التفتت الذي كان أحد سمات القطاع الأوروبي (٢) ، فضلا عن أنها كانت تملك جهازا عسكريا قويا مكنها من التوسع داخل القارة الأوروبية نفسها ، ثم بدأ التوازن بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية - الذي كان في صالح العثمانيين - يتغير لصالح الدول الأوروبية ، حين أخذت هذه الدول - منذ القرن السادس عشر - تتحول من دول قطاعية إلى رأسمالية تجارية ثم إلى رأسمالية صناعية ، عقب الانقلاب الصناعي ، في حين ظل القطاع العثماني يحكم الامبراطورية ، بعد أن فقد كثيرا من خصائصه الأولى وهو ما انتهى بأن أصبح ميزان القوى بشكل نهائي في صالح الدول الأوروبية (٣) ، وهكذا تخلق الوعي الأوروبي بالطابع الخطر لمحاولة محمد علي إعادة بحث شباب الامبراطورية ، مما ينتهي ، بإعادة التوازن بينها وبين الدول الأوروبية إلى ما كان عليه ، فضلا عن أنه كان يملك جهازا عسكريا قويا من ناحية ، ويسعى لتطبيق سياسات اقتصادية : المركزية الشديدة أحد سماتها الرئيسية ، من الناحية الأخرى .

تجسد الرأسماليات الأوروبية في تحقيق انتصار شامل على محمد علي ، فلم تجهز فقط على التنازل عن أحلامه في السيطرة على الامبراطورية

عثمانية ، ولكنها حملت أيضا جهازه العسكري القوي ، واشترطت عليه أن يلغى سياسته الاقتصادية القائمة على الاحتكار ، وأن يعود إلى اتباع سياسة « الباب المفتوح » .

وتلك نقطة محورية لا يلتفت إليها كثيرون ممن حظوا بمعاهدة ١٨٤٠ ، التي تماثلت بمقتضاها الدول الأوروبية مع السلطان العثماني على وضع مصر الدول ، وامتيازات حاكمها ، فقد نص البند الخامس من ملحق المعاهدة على أن تطبق في مصر المعاهدات التي تمنحها السلطنة العثمانية ، وهو نص يحيل إلى معاهدات أخرى عقدت قبل عقد معاهدة ١٨٤٠ ، من أهمها ، معاهدة عقدت في عام ١٨٣٨ بين إنجلترا والدولة العثمانية ، تنص على أن تمنح السلطنة الرعايا الانجليز حرية الشراء من السوق المصرية ، ويمنح السلطان العثماني - طبقا لنصوصها - بالغام كافة أنواع الاحتكار ، وإطلاق حرية التجارة الداخلية والخارجية ، بل أن هذه المعاهدة ، تلزم السلطان العثماني ، أن يطبق نصوصها تلك في ممتلكاته الأوروبية والاسيوية وفي مصر وأماكن الدولة الأفريقية ، وبمقتضاها - أيضا - تنازل السلطان عن حريته في فرض ما يشاء من رسوم جمركية على ما يدخل أسواق السلطنة وما يخرج منها ، وقيل أن تتحدد نسبة الرسوم على تجارة الاستيراد بما لا يزيد عن ٥ ٪ ، وألا تتجاوز الرسوم على ما يصدر عن ١٢ ٪ من قيمة البضاعة .

ولأن الحكومة العثمانية قد تعهدت - في تلك المعاهدة - ألا تقيم أي عقبات أو تعارض إذا ما طلبت دول أخرى - غير بريطانية - أن تعامل تجارتها وفق نصوص المعاهدة ، فقد كان منطقيا أن تأخذ كل من روسيا والنمسا وبروسيا نفس الامتيازات التي حصلت عليها بريطانيا ، بحكم أنها جميعا قد وقعت على معاهدة ١٨٤٠ ، التي ضمت إليها تلك المعاهدة ، طبقا للبند الخامس من ملحقها (٣ م) .

وعلى عكس ما يذهب إليه الاحتاد الرافضي (٣ م - ١) فإن معاهدة ١٨٤٠ بتطبيقها على تلك المعاهدة ، وغيرها مما وقعته الدولة العثمانية من معاهدات ، قد سلبت مصر كثيرا من حقوقها الانتقالية ، بل أهم هذه الحقوق وهو حقها في حماية اقتصادها الوطني ، وتحصين سوقها القومية منذ ذلك الحين بدأ الغزو الأوروبي لمصر . وقد أخذ في البداية اتجاهات متعرجة ، تتبع أصلا من أن الصراع بين الرأسماليات الأوروبية كان آنذاك على مشارف نهاية « العهد السلمي » حيث باد شعاع « المنافسة الحرة » الذي يرفض منطق الاحتلال على الأسواق وإغلاقها أو تحقيق امتيازات لأحد الرأسماليات على حساب زميلاتها . فد « العهد السلمي » كان يجد التعبير الحقيقي عنه في شعار « الباب المفتوح » حث تتصارع الرأسماليات الأوروبية على الأسواق ، معتمدة أساسا على « الثمن » كوسيلة للتعبير عن هذا الصراع .

وتقدم : معاهدة ١٨٤٠ ، نموذجاً لتعاقدات العهد السلمي ، حسب
 الصعيد الدولي ، إذ لم تعط أية امتيازات لأى محور استثمارى على حساب
 المحور الآخر ، وإنما قرّضت وصاية دولية على مصر . ونظمت العلاقة بين
 الباب العالي والولاة الذين يحكمون مصر من خلفاء محمد على ضمن حدود لم
 يكن فى إمكان الباب العالي ولا باشوات مصر تعديلها إلا بالرجوع إلى الدول
 الأوروبية الموقعة لمعاهدة لندن (٤) ، وهى حدود تسمى لربط السوق المصرية
 بالسوق الرأسمالية الدولية ، وتحافظ على عدد الجيش المصرى بما لا يسمح
 به بتعديل تلك الرابطة .

وفى ظل معاهدة لندن ، تهيأت الأوضاع الملائمة لتدفق النفوذ
 الاستثمارى الأوروبى إلى مصر وتدرجياً بدأت المحاور القوية فى الرأسماليات
 الأوروبية تسمى لموقع متميز فى السوق المصرية . ولأن منطق الاستيلاء على
 الأسواق واحتكارها بدأ - طبقاً لسمات العهد السلمي - منطقاً متطرفاً، فإن
 المنافسة حول السوق المصرية عبرت عن نفسها بأشكال أخرى كان من بينها
 محاولة الحصول على مركز سياسى ممتاز ، والتنافس حول تصدير الغبرام
 الأوربيين ، ثم ازدياد الهجرة إلى البلاد ، وتكوين جاليات أجنبية توسعت
 فى نشاطها الاقتصادى وأصبحت تشكل مركز ضغط سياسى خاصة بعد أن
 تضخمت مصالح تلك الجاليات فى قطامى الزراعة والتجارة ، فضلاً عن
 نجاح بعضها فى تولي مراكز سامية حساسة .

كان قلبا الصراع الكبيران حول السوق المصرية ، هما إنجلترا وفرنسا
 لم تكن مصر بالنسبة لإنجلترا سوقاً يهمها لذاته فحسب ، بل كان طريق
 تجارتها مع أغنى أسواقها وهى الهند ، بينما وضعت فرنسا الاستيلاء على
 السوق المصرية فى اعتبارها على أساس أنه يساعدها فى صراعها مع منافستها
 التقليدية : بريطانيا . ذلك صراع متجدد وليست مصر سوى أحد ميادينه ،
 وهو ماكانته على عهد الغزو الفرنسى (١٧٩٧) ، وحملة فرير (١٨٠٧) .
 وعلى عهد التحرير الفرنسى لمحمد على فى مغامرته الكبيرة للاستيلاء على
 قيادة الإمبراطورية العثمانية .

وقد دخل كمانل فى هذا الصراع ، يسعى الباشوات المصريون - من
 خلفاء محمد على - إلى الاحتفاظ باستقلال مصر الذاتى عن الحكم العثماني
 المباشر ، وهو ما دفعهم إلى التحالف مع أطراف أوروبية يهدفها التنافس لديهم
 هذا الطموح وتدمم هذا التحالف ، حين نجح بعض الولاة فى توسيع حدود
 الولاية ، مخالفين بذلك معاهدة لندن ١٨٤٠ ، مما اضطرهم إلى الاستعانة
 بأطراف أوروبية لحماية تلك التوسعات من تدخل بقية الأطراف الموقعة على
 المعاهدة ، فكان كل حاكم فى مصر يمسك هذا التنافس الاستثمارى الفرنسى
 الانجليزى بشكل أو آخر : فعباس الأول يمثل فترة النفوذ الانجليزى وسعيد

عصر التفوق الفرنسي ، واسماعيل التفوق الفرنسي أولا ثم الانجليزى
ثانيا (٥) *

احتفظت فرنسا في هذا الصراع بقصب السبق لفترة طويلة، قبل أن يتقدم النفوذ
الانجليزى تدريجيا فقد قامت فرنسا بتزويد الخديويين بمختلف المستشارين ،
وفتحت أبوابها أمام شبان مصر الذين هرعوا الى المدارس الفرنسية لتلقى
اصول المدنية الغربية ، ولم يكن هناك شك في أن مصر - فيما يتعلق بطبقتي
الاختياص والموظفين - أخذت تتطبع بالطابع الفرنسى ، حتى أن القابضين على
دفة السياسة الفرنسية بدأوا يحلمون ببسط حمايتهم على مصر ، اعتمادا
على سياسة التدخل السلى * وهو الحلم الذى يبرر مساعدة فرنسا لسعيد
ثم لاسماعيل على التخلص من التبعية العثمانية ، وكره فعل لذلك سعت
بريطانيا للحالفة مع تركيا وتشجيعها على امتداد سلطتها المباشرة على مصر
لكي لا تعطى فرنسا فرصة للتميز عنها (٦) *

وكان تحديد المصير المصرى رهينا بتطور الرأسماليات الأوروبية ،
وانتقالها من مرحلة تصدير فائض الانتاج السلى ، الى تصدير رأس المال
المصرى ، ومن شعار المنافسة الحرة اعتمادا على جهاز الثمن ، الى شعار
استيلاء على الاسواق بالقوة المسلحة والافتراد بها دون بقية الشركاء . وهو
التطور الذى كان يجرى التحول اليه تدريجيا وبدرجات متفاوتة في ذلك
الوقت ، وهكذا فإن شعار المنافسة التجارية الحرة ، قد حسم مصر لفترة من
الاحتلال المسمى ، فالسياسيون الأوروبيون كانوا يرون اذ ذاك أن احتياز
الاسواق جريئة وأنه يمنع التنافس الحر بين المنتجين الصناعيين * وفي سنة
١٨٧٠ قال السياسى الانجليزى بالمستون * فلنرق مصر بواسطة تجارتنا ..
ولكن لنحجم عن غزوها * (٧) * وبتركيز رأس المال فى احتكارات قليلة
باحتلاع المشروعات الكبيرة لها هو اصغر منها ، ثم باندماج الرأسمال
الصناعى والمصرى ، أصبحت الأسواق الموقوفة أكثر أهمية * وأصبح
احتياز بعض الدول الأوروبية لمستعمراتها ميزة يجب اقتسامها معها *

الاستيلاء على السلطة :

منذ ذلك الوقت تدب شكل النفوذ الاقتصادى الاوروبى لمصر * فانتقل
من تصدير السلع المصنعة أساسا ، مع تصدير لفائض رأس المال فى شكل
محدود ، واستيراد للمواد الخام ، الى تصدير لرأس المال أساسا ، بصاحبه
- بدرجة اقل - تصدير للمواد المصنعة ، مع التوسع فى نزع التسيروا
الطبيعية *

أخذ تصدير رؤوس الأموال الأوروبية إلى مصر شكل القروض ، التي بدأت في عهد محمد ثم تضخمت في عهد اسماعيل . وفي نهاية حكم اسماعيل كانت ديونه على ثلاثة أنواع :

- أولها : ما عرف باسم الديون السائرة وهي ديون مقابل خدمات ، وأعمال تمت بطلب التمويل ولم تدفع أجورها نقدا ، بل بقيت دينها عليه وأغلب حملة سندات هذا الدين من الفرنسيين .
- أما النوع الثاني : الديون الثابتة ، فهي قروض نقدية ، اقترضها اسماعيل من المصارف الأوروبية بضمان إيرادات بعض مصالح الحكومة وأغلب حملة سندات هذا الدين من الإنجليز .
- النوع الثالث : هو الديون الداخلية وقد عقدها اسماعيل عندما تعذر عليه عقد النوعين الأولين ، واقترضها من كبار ملاك الأراضي المصريين . وأشهرها قرض الرزنامة وقرض المقابلة . وهي جميعا قروض محلية خرجت من نطاق الصراع بين الرأسماليات الأوروبية الاستيلاء على السوق المصرية ، ولكنها أقضت كبار ملاك الأرض في الصراع حين اشتد أواره (٨) .

وتبدو طبيعة التدرج في تسلسل رأس المال الأوربي لمصر ، إذا ما لاحظنا أن أول قرض اقترضه اسماعيل في سنة ١٨٦٢ لم يزد عن ٣٢٩٢ر٨٠٠ جنيه بينما كان القرض الأخير ٣٢٤٩٧ر١٦٠ ج في سنة ١٨٧٣ . وفي نفس هذه السنة بلغت القيمة الاجمالية لقروضه ٦٨٤٩٧ر١٦٠ جنيه . هذا عن القروض النقدية أو الثابتة . أما ديونه مقابل الأعمال (السائرة) فقد بلغت حوالي خمسة وعشرين مليوناً من الجنيهات . ونلاحظ أن الاحتكارات الانجليزية كانت أكثر نشاطاً في تصدير رأس المال ، بدليل أن أغلبية القروض الثابتة - وهي النقدية - كانت انجليزية بينما اكتفت الاحتكارات الفرنسية بتصدير الخبرة والخدمات .

ولم تكن الديون هي الشكل الوحيد لتطويع السوق المصرية للقانون الاستثماري ، فزاد رأس المال المصدر إلى مصر عبر مؤسسات مصرفية أجنبية ففي عهد محمد بنى في انشاء بيوتات مالية أجنبية لتسهيل عملية الاقتراض ، وبخاصة للمشروعات الحكومية . فأنشئ « بنك مصر » في عام ١٨٥٦ وبعد ذلك بعامين حصل أحد الأمريكيين على امتياز استغلال ودائع بيت المال ، بما يعود على الحكومة بفوائد على أن يقرضها هذا الشخص بربع ١٠ بالمائة للأفراد . وأنشأت بعض البنوك الأوروبية في عهد اسماعيل قروما لها ، كان أولها البنك المصري الانجليزي الذي تأسس في سنة ١٨٦٧

وأقرض انخيدو - فى نفس السنة - حوالى مليونين من الجنيهات . وفى سنة ١٨٦٨ أنشئ بنك : الفرنسى المصرى والاسكندرية التجارى * . وفى سنة ١٨٧٢ أنشئ فرع للبنك الفرنسى الكريدى ليونيه فى الاسكندرية * . وقد أسهمت هذه البنوك وغيرها فى تزويد الحكومة بما احتاجت اليه من المال وارتبطت مع الخارج بملاقات مالية وبخاصة مع البعثات المالية فى باريس ولندن * وكانت تحصل على أرباح الديون وتوصلها للخارج (٩) * .

وعندما توقفت الديون فى سنة ١٨٧٧ ، اتجهت البنوك الأجنبية الى الأعمال المصرفية البحتة وتوجه نشاطها الى السوق الداخلية حيث وزعت على أنشطة مختلفة :

- المصارف التجارية وتقوم بأعمال الخصم والقروض بضمان ، والايداع الى غير ذلك * .

- مصارف الرهن العقاري وتقدم قروضا بفائدة تصل الى ٩/ بضمائم المعسرات * .

- المصارف الزراعية : وهى شركات تكونت للحصول على امتياز اصلاح الاراضى البور القابلة للزراعة * .

- شركات النقل والترام والتليفون والموانئ والسكك الحديدية * . ثم الشركات الصناعية والتجارية ، التى تكونت لتصنيع المواد الخام الرخيصة فى مصر ، بأيدى عاملة رخيصة ، ويتمويل أجنبى وافد ، مثل صناعات السجائر والبيرة والملح والصودا ، وتكرير السكر ، وشركات الفنادق ، ومصانع غزل وجلبج ونسج القطن ، وكذلك الشركات العاملة فى التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد) * .

- أخيرا شركات تكونت للنهوض بأحوال المدن والعمل على انشاء عقارات مبنية للسكن ، وأخرى للمرافق العامة والمياه الغازية * .

وهكذا كان عدد الشركات التى تكونت فى مصر حتى نهاية القرن التاسع عشر ٧٨ شركة برأسمال مدفوع وسندات قيمتها ٢١٩٦٧٥٧٥ ر١٦٧ منها ٤٥ شركة أجنبية برأسمال قدره ٨٩٣٠٨ ر١٠٩١٠٠ جنيه ، وهو مبلغ جلب بأكمله من الخارج * . وأما الشركات الباقية وعندها ٣٣ شركة فهى شركات صغيرة انشئت برأسمال محلى لا يتجاوز مجموعه بالنسبة لها كلها ٦٨٢ ر٠٥٨ ر٠٠٥٨ جنيه * . وهذا دليل قاطع على ضخامة رأس المال الأجنبى فى تلك الفترة ، وعلى مرة ونشاط تكوين تلك الشركات * . وعلى مدى نجاحها السريع الذى

كان مشجعاً على التسابق في تكوينها . وفي سنة ١٨٩٧ كانت السندات ورأس المال المدفوع للشركات في مصر ٣٢٨٤١٠٠٠ جنيه ، وكان رأس المال الأجنبي منه ٢٠٨٦٨٠٠٠ جنيه (١٠) . وهو ما يعطى مؤشراً على نمو رأس المال الأجنبي الوافد ، وثبات رأس المال المحلي المستثمر على ما هو عليه .

ومع تزايد المصالح الأوروبية الاقتصادية ان تلك الدرجة كان منطقياً أن تسمى الاحتكارات الأوروبية الى حماية مصالحها . ولظروف الصراع الأوربي ، ولأن الاحتكارات الأوروبية يظهر بينها مركز قسوى حتى ذلك الحين . لم تتدخل الحروب أو تنطلق المدافع لحماية حملة السندات ، على أن المسألة اخذت شكلاً لا يختلف من حيث الخصوم عن الاحتلال العسكري هو التسلل الى السلطة السياسية والسيطرة عليها .

وكان لابد أن يتوقف الخديو اسماعيل عن دفع الديون ، وعن استهلاك سنداتها ، فبعد ذلك افلاس مصر ، فحدث الدمار في بورصة الاسكندرية، ويتنقل بسرعة الى وزارات الخارجية في أوروبا وتوجه السياسة الامتعمارية عن الفور لتحقيق مخططاتها ، وفي أقل من ثلاث سنوات ، كانت مصر تحكم مباشرة بواسطة حملة الأسهم ، ممثلي رأس المال الوافد ، وبنودى الاحتكارات الدولية .

● فقد أنشئ صندوق الدين (مايو ١٨٧٦) . وكان بمثابة حكومة أجنبية مطلقة التصرف في مصر ، فأعطى سلطات واسعة شملت تسليم الإيرادات المخصصة لسداد الديون بموجب النظام الضرائبي الذي كان قائماً آنذاك . والذي حرمت مصر من تعديله ، ثم أنشئ مجلس أعلى للمالية يتولى النظام المحاسبي والرقابة المالية .

● وفي اتجاه منح مزيد من السلطة للاحتكارات الأوروبية ، مع تعيين «لجنة القوة» فيها ، أضيف الى صندوق الدين نظام الرقابة الثنائية (نوفمبر ١٨٧٦) ، حيث عين رقيبين أحدهما فرنسي والآخر انجليزي . يراقب أدائها المصروفات والثاني الإيرادات . وأعطيا حق تعيين الموظفين الماليين ومطالبة الموافقة على الصرف من الخزنة .

● وفي يناير ١٨٧٧ جاءت « لجنة التعلق العليا الأوروبية » ، لتعيد دراسة الوضع الاقتصادي لمصر ، وصدرت عنها مجموعة من التوصيات والتحليلات ، كان أهمها من الناحية السياسية ، ارجاعها المشكلة المالية الى السيطرة الاوتوقراطية للخديو ، وتوصيتها بانقسام وزارة مسؤولية ذات سلطة في ادارة البلاد . وقد وضع من تشكيل اللجنة أن الاحتكارات الانجليزية تأخذ مركزاً ممتازاً تدريجياً . ذلك أن أغلبية اللجنة ورئاستها كانت لانجليز (١١) .

وبهذا حلت الوزارة الأوروبية محل الرقابة الثنائية . فشككت وزارة
نوبار (١٧٨٥ - ١٨٩٩) ، التي ضمت وزيرين أوروبيين . أحدهما مرسى
للإنفال وآخر انجليزى للمالية . واستمرت عاما ونصف عام ، حتى استغاثت
تحت ضغط النوى الوطنية ، فخلقتها وزارة برئاسة محمد توفيق باشا
- ولي العهد آنذاك - كان للوزيرين - الأوروبيين فيها حق الاعتراض على أى
قرار لا يوافقان عليه من قرارات مجلس الوزراء .

حتى ذلك الوقت كان التسلل الأوروبى الى سلطة الحكم ، تمثلا
لمثل « حملة الامم » ، أى للدائنين أنفسهم . وفى بداية حكم توفيق (١٨٧٩)
أعيدت الرقابة الثنائية على ألا يكون للحكومة المصرية حق عزل الرقبيين
دون موافقة دولتيهما . وبهذا أصبحت الرقابة الثنائية رقابة لمثل الدول
لا لمثل حملة السندات ولم تعد مشكلة الديون مشكلة بين مصر ودائتيها
بل أصبحت - من الناحية الرسمية - مشكلة بينها وبين الدول التي يمدد
الدائنون جنسيتها بعد أن كانت كذلك من الناحية الفعلية .

ولم تستول الاحتكارات الأوروبية على السلطة التنفيذية فحسب
ولكنها استولت أيضا على السلطين الآخرين : التشريعية والقضائية . كان
التسلل الى السلطة القضائية بطيئا ، بدأ منذ عهد طويل ، ولكنه أسرع فى
عهدى سعيد واسماعيل متوافقا مع خطوات رأى المسال الأوروبى . وانتهى
الى فوزى عازمة ، بدت ملاسها فيما كانت المحاكم القنصلية تمارسه من
سلطات قضائية واسعة ، إذ كان الأجانب يحاكمون أمام محاكم يشككلها
قناصلهم ، وبقوانين بلادهم ، اعتمادا على ما عرف بالامتيازات الأجنبية .

وكان منطقيا فى ضوء الظروف التي كانت سائدة فى مصر آنذاك
أن ترفض الدول أية محاولة تسترد بها مصر سلطتها القضائية على المقيمين
بها من الأجانب بحيث تحاكمهم بمقتضى قوانينها . ومن هنا حصل نظام
المحاكم المختلطة محل المحاكم القنصلية فأنشئت مؤسسة سياسية جديدة ذات
سلطات واسعة وخطيرة فيما يختص بالأجانب . على أن أهم ما جاء بهذا
النظام الجديد ، هو نزع على أن التشريع الذى يصرى على الأجانب لا يكون
نافذا عليهم إلا بموافقة دولهم صاحبة الامتيازات ، وتكون لتمثيل هذه
الدول ما عرف به « الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة » ، وهى مجلس
تتميمى اجنبى لا يصدر قانون فى النية تطبيقه على الأجانب دون عرضه
على الجمعية المذكورة وموافقتها عليه . ولقد تمسكت الدول بما لهذه
الجمعية من اختصاصات تشريعية عندما أصدر اسماعيل مرسوما بتدوية
الديون فى ابريل ١٨٧٩ ، إذ اعتبرته الدول تجاوزا من الحكومة المصرية
لاختصاصاتها على أساس أنه لاحق لها فى أن تصدر أى قانون يتعلق
بحقوق الأجانب دون موافقة الدول الأوروبية ممثلة فى الجمعية المذكورة .

الى هنا كان « الاحتلال الفعلي » قد وقع بطريقة سلمية تماما .

● فالسلطة التنفيذية تمارسها حكومة « مختلطة » تضم وزيرين
أوربيين - أو رقبين حسب الأحوال - .

● والسلطة التشريعية التي تمارس حق التشريع في كسل ما يتملق
بالأجانب ملخطة تمثل الأجانب ، وهي صاحبة حق في الاعتراض على أي قانون
وطنى في النية تطبيقه على الأجانب .

● والمحاكم المختلطة تطبق تلك التشريعات بطريقتها الخاصة .

وهكذا تكونت دولة أوربية داخل مصر ، دولة لها رعاياها ، ومسالحيها
الاقتصادية وسلطاتها الثلاث : التنفيذية والتشريعية والقضائية ، ولم تعد
مصر دولة مستقلة ، بل دولة مختلطة .

وكانت السلطات الثلاث تمارس دورها في استلاب مصر بشكل متكامل ،
فالحكومة الأوربية تبتز الميزانية المصرية بحجة تسديد الديون وفوائدها ،
والجمعية التشريعية الأوربية تقف دون دفع الأجانب لأي ضرائب عن أرباحهم
الطفيلية ، والمحاكم المختلطة تحايى رعاياها حين يختصمون مع أي مصري وبعد
انتشار البنوك التجارية والمرايين الأجانب ، مكنتهم المحاكم المختلطة من انتزاع
عشرات الألوف من الأقدنة نقلتها أحكامها من ملكية المصريين الى ملكية الأجانب .

وبهذا تم الاحتلال السلمي الذي جاءت الثورة العربية احتجاجا عليه
من الطبقات المصرية التي أضربت مصالحها به .

الغزو العسكري .. لماذا ؟

تمكنت الاحتكارات الأوربية من احتلال مصر ، احتلالا سلميا عن
طريق تكوين مؤسسات اقتصادية وسياسية حلت محل السلطة السياسية
التقليدية في المجتمع المصري ، وهي سلطة الخديو ، على أن هذا الاحتلال
السلمي لم يستطع أن يثبت أقدامه ، أو يؤكد سلطته وسيطرته الا بتحوله
الى غزو عسكري مسلح ، وكان وراء هذا التحول عاملين أساسيين :

● العامل الأول : هو استفداد حدة الصراعات الأوربية حول « المسألة
الشرقية » وكانت المسألة المصرية في تلك المرحلة وجهها البارز ، وقد حتم
هذا الصراع أن تتولى أقوى جبهات الاحتكارات الأوربية حسم المسألة
لمصلحتها بقوة السلاح ، بما يضمن مصالح تلك الاحتكارات كلها مع مركز
ممتاز للاحتكارات البريطانية التي كانت أبعدا نظرا ، حين رأت في الخلاف

المستمر بين الدول الأوروبية خطرا يمكن معر من الاستقلال عن النفوذ
الأوربي فاثرت أن تصمم الأمر بقوة السلاح ، مقابل مركز ممتاز ، وان لم
يكن مركز « المنفرد » .

● العامل الثاني : - والأهم - هو تطور حركة المقاومة المصرية الى
الحد الذي كاد يهبط خطة الاحتلال السلمي ، خاصة وقد استطاعت الحركة
الوطنية في البداية أن تدمر إحدى المؤسسات الأوروبية ، باستغاها الوزارة
المنتحلة ، وباتجاهها الى تمصير السلطة التنفيذية ، ووضوح خطة عملها
الرامية الى إيقاف تسلل رأس المال الأوربي .

تفاعل هذان العاملان طوال مرحلة الثورة العربية ، وكسنا السبب
المباشر في تحول الغزو السلمي الى غزو عسكري مسلح . وإذا كان العامل
الثاني هو موضوع هذه الدراسة الرئيسي فإن دراسة الصراعات الأوروبية
حول المسألة الشرقية ، باعتبارها المناخ الذي تحركت فيه قوى الثورة والذي
أثر الى حد كبير في أهدافها ووسائلها ، ضرورة لفهم أبعاد الثورة العربية .

الصراع الأوربي حول المسألة الشرقية :

لم يكن الإطار الذي دارت فيه الصراعات بين الرأسماليات الأوروبية
سهلا ، كما قد يبدو أحيانا ، لقد عبر هذا الصراع عن نفسه تعبيرا سياسيا
مباشرا أحيانا ، وبدرجة من الانفصال في أغلب الأحيان . ومن الممكن أن
نلمح هذه الدرجة من الانفصال في الخلاف المستمر في وجهات النظر بين
لرأسماليين ووزارات الخارجية الأوروبية حول المسألة المصرية . وهو خلاف ينجم
عادة من أن السياسيين وان كانوا يعبرون عن مصالح اقتصادية طبقية ، فانهم
من أن السياسيين وان كانوا يعبرون عن مصالح اقتصادية طبقية ، فانهم
لا يعبرون عنها بشكل حسابي أو يومي ، وانما يعبرون عن الخط المشترك
الأعظم بين مجموعة من المصالح الفردية ، هو المصلحة الطبقية ، وفي إطار تصور
أعم يضع في اعتباره العديد من الظروف الدولية والداخلية التي قد يعنى عنها
صاحب المصلحة المنفردة أو المباشرة ، في سعيه لمصلحته . ومن هنا فان شغل
حملة السندات الأوربيين على حكوماتهم لكي تتدخل عسكريا لصيانة مصالحهم .
كان يجابه أحيانا بصمت هقيق في دوائر السياسة الأوروبية . بل ان
التيمس TIMES التي كانت تعبر عن السياسة الانجليزية اذ ذاك وصفت
اقتراحا خاصا بالمسألة المصرية بأنه « لا يمكن أن يكون صادرا الا عن
شخص حقير لا حشية له ، كل همه الاحتفاظ بأسعار الأوراق المالية من
الهبوط الى القدر » (١٢) . وقد يش الدائنون في بعض المراحل من تدخل
حكوماتهم ، فتحول الخلاف في تلك الأوقات الى خلاف مباشر بين مصر وبينهم
فتقلوا بذلك عن بعض تطرفهم . على أن مسافة الخلاف بين حيلة الأسهم
وزارات الخارجية كانت تقل تدريجيا ، لتزول تلك الدرجة من الانفصال .

وتطابق مصالح حملة الأنهم مع مصالح الامبراطورية ، وترتفع أصلا
البوارج حاملة سمات الدائنين .

ومند البداية تحرك بعض الماليين الأوربيين بدرجة عالية من الوعي
السياسي بمصالح طبقهم ، وبمفهومهم الامبريالي للقومية - وهو مفهوم
يقوم على الرغبة في التسلط على القوميات الأخرى وإخضاعها - وقد دفع
هذا بعضهم الى تقديم تضحيات مالية مؤلفة ، ومنهم « ديرفيو » المالى الفرنسى ،
الذى كان يتحرك ويميل فى الاطار الذى يمكنه من فرض النفوذ الفرنسى
على مصر . وقد وصفه خطاب رسمى الى وزارة الخارجية الفرنسية بأنه
« تأنز يشرف الجالية الفرنسية بشخصه وبشروطه » ، ويوصفه مصرفى الوالى
- « الديور اساميل » - وهو بهذا المعنى وزير مالىته الخاص ، ولذلك فهو
يشتمع بأعظم نفوذ مشروع لديه ، وهو يستخدم هذا النفوذ لصالح المصالح
الفرنسية فقط (١٣) ، ولذلك كان طبيعيا أن يتعرض ديرفيو لمصائب
مالية حمة فى واحدة من فترات الانفصال بين مصالح الماليين والتعصب
السياسي عنها .

وكان وراء هذا التعصب السياسي ، فى دعم مطالب حملة الأسهم ،
ان السياسة الاوربية لم تكن تحدد موقفها من المسألة المصرية كمسألة منفصلة
بذاتها ، ولكن باعتبارها جزءا مما عرف بـ « المسألة الشرقية » ، أعقد مشاكل
المجتمع الدولى فى القرن الماضى وأكثرها إثارة للاهتمام .

و « المسألة الشرقية » مصطلح سياسى يصف وخسمية الامبراطورية
العثمانية المتصدة الارحام ويلبور اتجاهات السياسة الاوربية حول ممتلكاتها
الواسعة التى كانت تضم موقعا هائلة تصدر المواد الخام الى أوروبا ،
ويستورد منها المصنعة ، فضلا عن أنها كانت تسيطر على مواقع استراتيجية
هامة من الناحيتين العسكرية والتجارية . ثم شهدت العقود المشاهدة من
القرن الثامن عشر ، والعقود الأولى من القرن التاسع عشر تحلل تلك
الامبراطورية نتيجة لتفكك وحدتها السياسية بالحركات الاستقلالية ، وانتهى
نظامها الاقتصادى أمام الطفرة فى وسائل الانتاج الأوربي ، وهو ما جعلها
مزار أطماع الذين سيقوها فى النمو ، وتحكم فى تحديد خريطة الأطماع
فيها تلك الأمة التى أصبحت من السمات الرئيسية للنظام الرأسمالى ، من
مرحلة تطوره الى الاحتكار ، وهى تفاوتت درجات النمو بين الاحتكارات .

وفى هذا الاطار تحركت المسألة الشرقية فى أربعة أدوار (١٤) :

● كان الدور الاول منها هو الثورة اليونانية القومية (١٨٢٢) التى
حققت استقلال اليونان عن الامبراطورية العثمانية . وقد حاول السلطان
العثمانى اخضاع الثورة مستعينا بواليه على مصر : محمد على . ولكن محاولته

لم تنجح لصلاية الثورة من ناحية ، ولتدخل الدول الأوروبية « إنجلترا وفرنسا وروسيا » عسكرياً من ناحية أخرى ، وهو ما نتج عنه تعطيل السياسة المصرية التركية في واقعة « ناخارين » المصهورة ، وكان موقف السياسة الأوروبية في « مؤازرة الثورة القومية في اليونان » جزءاً من موقفها تجاه الأجزاء الأوروبية من الإمبراطورية العثمانية ، وهو موقف يمكن تلخيصه في الحقيقة التالية : تشجيع البرجوازيات الوطنية النشطة في تلك الأجزاء على الاستقلال بأسواقها القومية ، مما يؤدي إلى تفكيك النظام الإقطاعي العثماني .

● وجاء الدور الثاني من المسألة الشرقية بتدخل الدول الأوروبية عسكرياً لإيقاف محاولة « محمد علي » للاستيلاء على قيادة الإمبراطورية العثمانية وإعادة بنائها من جديد وتأكيد وحدتها ، تلك المحاولة التي أحدثت فحراً شديداً في دوائر السياسة الأوروبية ، ولاحظ أن الدول الأوروبية عارضت أيضاً مطامع السلطان العثماني في استعادة حكمه المباشر لمصر وساندت محمد علي في الاستقلال الذاتي . وهو ما يخدم سياسة تفكيك الإمبراطورية ثلاثياً لخطر توحيدها .

● وفي الدور الثالث من المسألة الشرقية تشبثت الحرب بين الدول الأوروبية نفسها حول الممتلكات العثمانية ، فقد رأت روسيا أن تفاجيء السلطان العثماني عبد المجيد وتوقف محاولته لإعادة بنائه الإمبراطورية من جديد . ولكن إنجلترا لمحت في هذا التدخل أطماع روسيا في الاستيلاء على دول البلقان - الجزم الأوروبي من الإمبراطورية - مما يعرض - في رأيها - التوازن الأوروبي لأشد الاخطار ، وحفاظاً عليه انضمت إنجلترا وفرنسا لتركيا في حرب القرم ضد روسيا (١٨٥٤) ونتيجة لتلك الحرب انسحبت دول البلقان من الإمبراطورية العثمانية ، إذ استقلت رومانياً (١٨٦١) ، ثم الصرب وبلغاريا والبوسنة والهرسك في سنة ١٨٧٨ . وبهذا حققت الحرب أهدافها ، فلم تمنح للروسيا مركزاً متميزاً على حساب التحالف الأوروبي . وحالت دون توحيد الإمبراطورية العثمانية ، وواصلت تفكيكها بانسلاخ الأقسام الأوروبية منها ، وتشكيلها دولا مستقلة .

● خلال هذا الدور من « المسألة الشرقية » اتخذت خطوة رئيسية بالدور الرابع منها وهو الدور الذي يبرز في أواخر حكم خديو مصر اسماعيل ، حين أصبحت المسألة المصرية الوجه البارز للمسألة الشرقية . فبندما وضعت الحرب البلقانية أوزارها عقدت معاهدة سان ستيفانو بين روسيا وتركيا . وكثمن لاقتراب إنجلترا في تأييد السلطان عقدت معاهدة سرية بينهما نصت على تاجير جزيرة قبرص - وكانت تابعة لتركيا - لانجلترا ومقابل ذلك ضمنت إنجلترا للسلطان سلامة ممتلكاته الآسيوية شريطة أن

يقوم بإدخال إصلاحات في آسيا الصغرى ، عن طريق وجود قناصل عسكريين بريطانيين منتقلين يقدمون النصائح ، ويقترحون إلى التقصي والفكرى ، ويعرفون على الإدارة المدنية في الولايات ، ويتأكدون من جبهة الضرائب . وفى شروط تعتبر بمثابة إعلان للحماية البريطانية على آسيا الصغرى . وإن كان ذلك بشكل غير رسمى يمكن تحويلها إلى المستقبل - حين تغدو الصراعات الأوروبية - إلى حماية رسمية . ومن ناحية أخرى استهدفت المعاهدة إيقاف الزحف الروس إلى البحر الأبيض المتوسط . ومع أن تلك المعاهدة السرية لم تمنح لمارها المرجوة تماما ، إلا أنها أحدثت أثرا خاصا في مؤتمر برلين الذى عقد في سنة ١٨٧٨ لتقرير مصير تركيا الأوروبية وتعديل معاهدة سان ستيفانو . إذ نشرت نصوص تلك المعاهدة السرية فكانت فضيحة لانجلترا كشفت عن أنها تقدم معاهدات لصالحها الخاص بعيدا عن زميلاتها الأوروبيات خروجاً على تقاليد العهد السلمى في الصراع بين أُلبرجوازيات الأوروبية وإذا ارتكبت انجلترا ، عار العصر ، احتجاز الاموال ، فقد ثارت عليها كل حليقاتها الأوروبيات ، وبلغ الغضب اقصى عند الفرنسيين ، وبعد مفاوضات بين الطرفين توسط فيها بسمارك توصلوا إلى قواعد للمعاملة بينهما تضمنت ثلاثة شروط رئيسية :

- الأول : أن يسمح لفرنسا عند أول فرصة ، وبغير معارضة من جانب بريطانيا ، أن تحتل تونس كتعويض عن حصول بريطانيا على قبرص .
- والثانى : أن يكون حظ فرنسا كحظ انجلترا في التسويات المالية التى تتم في مصر .

● الثالث : أن تعترف انجلترا بزعم فرنسا القديم بأن لها حق حماية المسيحيين اللاتينيين في سوريا . وكان هذا الاتفاق يوقع في الوقت الذى كانت مشكلة الديون المصرية تصاعدت وتمددت . وفى المشكلة التى جعلت مصر موضوع الدور الرابع للمسألة الشرقية .

الخديو اسماعيل : حكم سيء .. وسقوط شريف :

تفجرت المسألة المصرية مع أواخر حكم اسماعيل وبدايات حكم توفيق . نتيجة رفض الشعب المصرى لعملية الاحتلال السلمى الأوروبى ، وسميه لايقانها ، وحرصه على استقلال سوقه القومية ، وإرادته السياسية .

والى أن تأتى التفاصيل الكاملة لحركة المقاومة المصرية في الفصول القادمة من هذه الدراسة ، يهمنا أن نركز هنا على المظاهر التى دفعت

الرأسماليات الأوروبية الى التخوف من الرفض المصري للاحتلال السلمي ، ودفعتها - فيما بعد - لتحويله الى خزو مسلح .

كان استلاب الاوربيين للسلطة - كسل السلطة - من الخديوي اسماعيل ، عملا غير صائب رغم أنه كان الممكن الوحيد أمامهم ، فالخديوي الذي كان من أذكى ملوك أسرة محمد علي ، وجد نفسه - بعد ثلاثة عشر عاما من السلطة الاوتقراطية المطلقة - عازيا من أي نفوذ ، وخاضعا لسلطة أجنبية ، أجهضت أحلامه في انشاء مصر الأوروبية وبناء الامبراطورية الافريقية وفرضت عليه أن يعيش بمرتب قليل . وانزعجت أملكه وأراضيه وهو ما دفعه الى استثمار الرقض المصري للنفوذ الأجنبي ، وتصريكه ، لملكه ينقذه من الشباك التي تحيط به وتكاد تخنقه .

كانت خطة اسماعيل ذكية ، ساعد على نجاحها في بعض مراحلها أن ظروف التطور في المجتمع المصري كانت تتوافق معها ، وأحيطها في النهاية السرعة التي تحركت بها الاحتكارات الأوروبية لاجهاضها ، وذلك الرصيد من سوء السمعة الذي كانت القوى الوطنية تحمله لاسماعيل ، مما جعلها قليلة المصطف على محاولته للتخلص من مأزق هو صائمه .

بنى اسماعيل خطته على التحالف مع القوى الوطنية ، لانشاء مؤسسات سياسية متناوئة للمؤسسات التي أنشأها الاحتكارات الأوروبية ، فبدأ يوحى بأنه غير راض عن الوزارة الأجنبية ، وهو شعور كان يشاركه فيه الكثيرون عبر عن نفسه في مظاهرات مسلحة قام بها بعض الضباط ضد رئيس تلك الوزارة « نوبار » والوزير الانجليزى « ولسن » لتأخر مرتباتهم ، وسقطت وزارة نوبار ، الا أن الوزارة الأجنبية - كفسكرة - بقيت ، بل وأخذ الوزراء الاوربيون - في الوزارة التي تشكلت برئاسة ولي العهد محمد توفيق ، لتغلف وزارة نوبار - حق الاعتراض على قرارات مجلس الوزراء ففشلت بذلك محاولة اسماعيل لاستقاطها كمؤسسة أجنبية أو في مشاركتها لملطتها ، فصبى الى التحالف مع الارستقراطية المصرية الزراعية التي كانت منظمة اذ ذاك في « مجلس شورى النواب » .

كان مجلس شورى النواب - الذي أنشاء اسماعيل في عام ١٨٦٦ - مؤسسة شكلية حاول من خلالها أن يحقق أهدافه المالية فتمتعه في الاقتراض من أرباح الأرض المصريين . ولكن المجلس الذي كان يمسر عن مصالح طبقية خاصة في جوهره - اكتسب الوعى بمصالح الفئات التي يعبر عنها ، فتمت داخله المعارضة لعدد من الاجراءات الحكومية ، ثم اتسعت معارضته بتوسع التدخل الأوربي . فلقت نظر اسماعيل ، وأمرح يحاول تنميتها لملها تساعده في استرداد سلطته التي عصفت بها الوزارة المختلطة .

وعندما حاولت الحكومة الأوربية التي يرأسها ولي العهد محمد توفيق - وأعقبت وزارة نوبار - أن تلغي « قانون المقابلة » بلغت مقاومة مجلس شورى النواب أقصاها - ذلك أن « قانون المقابلة » - الذي استولى بمقتضاه اسماعيل على أموال طائلة من كبار ملاك الأراضي نظير إعفائهم من نصف الضريبة على أملاكهم بشكل دائم - كان يمس مصالح النواب بشكل مباشر - ومن هنا تصاعدت المقاومة في المجلس إلى الحد الذي رفض فيه اجراء الحكومة إلى إلغاء القانون - وقاوم أعضاءه محاولتها لفض الدورة التشريعية، وأمرعوا بتقديم « لائحة وطنية » للخبير يطالبون فيه بإعطائهم سلطة تشريعية كاملة ، ويقترحون مشروعاً مصرها لتسوية الديون ، ينساقض مشروع الوزارة الأوربية ، وهو ما كان يعني إسقاط تلك الوزارة - ووافق اسماعيل على اللائحة ، وكلف « شريف باشا » - الوجه السياسي المحبر عن تلك الأرستقراطية الزراعية - بتأليف وزارة من « أعضاء أهلين مصريين مكلفين بالمسؤولية لدى مجلس الأمة الذي سيجري انتخاب أعضائه » .

وبذلك حقق اسماعيل هدفه ، فتحالف مع القوى الوطنية المصرية في إقامة مؤسسات سياسية مساوية للمؤسسات الأوربية ، فتشكلت وزارة مصرية - وبدء في إعداد دستور جديد يعطي النواب سلطة تشريعية كاملة - وأصدر مرسوماً بتسوية مصرية للديون تستند على المشروع الذي اقترحه ممثلو الأرستقراطية الزراعية في مجلس شورى النواب - ودعا الرقبين الأوربيين للعمل بمقتضاه ، وبدأ كان الخبير المشاغب قد أحبط خطة الاحتلال السلمي ، وقضى على كل المؤسسات التي كانت تتشرف على تنفيذها .

وكان من الطبيعي أن تثار الاحتكاكات الأوربية فتمترض على « اللائحة الوطنية » ، وترفض الوزارة « المكونة من أعضاء أهلين مصريين ، مسئولين أمام مجلس نواب مصر » ، ولا ترضى بالنظام الدستوري الجديد ، أو بالرسوم الذي صدر بتسوية الديون - فكل تلك المؤسسات والاجراءات هزيمة لها ، ولم يكن أمامها مفر من أن تخلع اسماعيل .

لم تتحرك القوى الوطنية آنذاك لحماية عرش اسماعيل لأنها لم تكن قد استكملت قوتها - ولكنها على أي الأحوال لم تكن تمطط على هذا المغامر الذكي الذي ذهب فتحركت مصر - يمدده ، تزيل آثار حكمه الأوتقراطي وطموحه الذي أوقفه في برائن الذئب الأوربي .

وإذا كان اللورد كرومر نادراً ما يصدق ، فبعض صدقه القليل قوله « إذا كان حكم اسماعيل باشا سيئاً ، فإن سقوطه كان شريفاً »

فرنسا •• وانجلترا •• فرسان رهان :

لم يكن سقوط اسماعيل هو العامل المحدد لبدائات الدور الرابع من المسألة الشرقية ، إذ بدأ هذا الدور في فترة مبكرة من ذلك بكثير .
وارتبط أساسا بخريطة الصراع الأوربي حول المسألة المصرية .

تحكم في الموقف الأوربي أثناء هذا الدور عدة عوامل أساسية :

● أول تلك العوامل وأهمها هو هزيمة فرنسا في الحرب السبعينية التي خاضتها مع ألمانيا . مما انتهى بظهور قطب قوى جديد في القارة الأوربية هو ألمانيا الموحدة تحت قيادة بسمارك . التي نجحت في تصفية انتصارات روسيا في حرب البلقان (١٨٧٧) وحرمتها من الأراضي التي احتلتها نتيجة انتصارها على تركيا وحفظت لتلك الأراضي استقلالها الذاتي .

● ومن ناحية أخرى ، فإن إنجلترا كانت ترى أن نجاح تجارتها مع الهند وأستراليا رهين بسلامة الامبراطورية العثمانية - من الناحية الشكلية ودون أن يكون لها قوة فعلية - باعتبار أن هذه التجارة تعتمد على الطريق البري خلال أملاك الامبراطورية وعلى الطريق البحري عبر قناة السويس . وقد وجدت إنجلترا أن ظهور مراكز قوة جديدة في أوروبا بتوحيد ألمانيا ونجاح الوحدة الإيطالية وكثرة تدخل روسيا في المسألة الشرقية ، عوامل لها خطرها . ومن هنا بدأت تتخلى عن سياسة الاحتفاظ بشكليات السيادة العثمانية . وكان من الطبيعي أن تمد بصرها الى مصر باعتبارها تسيطر على قناة السويس ، رغبة في ضمها اليها أو في الحصول على مركز ممتاز فيها يكفل لها الحفاظ على طريق مواصلاتها الى مستعمراتها الهامة .

ويمكن مقارنة موقف إنجلترا من مصر في أوائل حكم اسماعيل . بموقفها في نهايته كدليل على هذا التغير . فقد رفضت في أوائل حكمه عرض الروسي للتدخل المشترك في « حرب القرم » رغم أن هذا العرض كان يتضمن تقسيم تركيا وجعل مصر من نصيب بريطانيا في الصفقة وكانت وجهة نظر بريطانيا إذ ذاك أن سلامتها في الهند مرتبطة بسلامة تركيا التي كانت تقف من الناحية الجغرافية سدا متينا بينها وبين أعدائها . لذلك تلمح في تلك المرحلة - وما سبقها - تأييدها للسلطان العثماني ضد النزعات الاستقلالية التي كانت تبديها مصر من آن لآخر - منذ عهد محمد علي الى أواسط عهد اسماعيل - بتحريض من فرنسا . وكانت فرنسا تقضى تلك النزعات بأمل أن تزيد نفوذها في مصر عن طريق التسلسل السلمي وخاصة

مع ازدياد رؤوس أموالها العاملة في مصر ، وتضخم جاليتها بها ، ونفوذها الإداري والتعليمي .

ثم مال الميزان قليلا في حكم « عباس » تجاه انجلترا ، فقد كان ذا رول بريطانية واضحة ، وفي حكم « سعيد » عادت كفة فرنسا الى الرجحان واستمرت كفتها راجحة أيضا كذلك في أوائل عهد « اسماعيل » . بيد أن تحكيم « ناهليون الثالث » في موضوع الخلاف بين « اسماعيل » وشركة قناة السويس ، وهو التحكيم الذي يعتبر عملية تصب دولية ، جعل « اسماعيل » يكره الفرنسيين لفترة ، خاصة وأن شقيقه مصطفى فاضل قام بزيارة لباريس ظن اسماعيل هدفها هو التآمر مع الفرنسيين لخلعه عن العرش . فبدأ يتجه الى الشركات الانجليزية يطلب منها أن تورد له ما يحتاجه لطلب ما قيمته مليون جنيه من السكك الحديدية ومهماتا فضلا عن عمليات في البحرية المصرية لم تكن محدودة . وفي تلك الفترة كان اسماعيل مصمما على ألا يعطي مليما واحدا لفرنسا إذا كان ذلك في مقدوره . ولأول مرة منذ عهد عباس سيطر النفوذ البريطاني على القاهرة (١٥) .

على أن هذا الوضع زاد في حدة التنافس بين الدولتين . وكما ظهر لذلك ، فإن قروض اسماعيل من فرنسا عندما زادت ، تدخلت بريطانيا لكي تلتفت نظر الباب العالي حتى يمارس سلطته في منعه من الاقتراض . وكانت تهدف بذلك الى احباط خطة فرنسا للتسلل الى مصر . وطوال تلك الفترة كانت بريطانيا تطرح سياسة الاحتفاظ بالامبراطورية العثمانية في حالة لا تسمح باختلال التوازن الاوربي وهو ما ظهر واضحا عندما أعلنت تركيا افلاسها في سنة ١٨٧٥ ، وعجزت عن تسديد ديونها الى البيوتات الاوربية المالية ، إذ حال الصراع الاوربي دون انفراد احدى الدول بالعمل ضد تركيا ، كما حال دون عمل موحد . مما جعل السلطان يخطر حملة الاسهم والسندات التركية بأن يقتنوا بالقليل الذي قسم لهم وهم صاغرون .

على أن التفجع في موقف انجلترا - للأسباب التي ذكرناها - لم يكن مفاجئا . فقد بدت بشائره في مسارعتها الى شراء أسهم قناة السويس « نوفمبر ١٨٧٥ » متصورة أن اعلان افلاس تركيا سيؤدي الى انهيار قوة مصر وتركيا معا ، وهو ما يحقق لها أهدافها . ثم بدأت تتدخل بعد ذلك تدريجيا وهدفها الرئيسي الاستيلاء على مصر منفردة .

فقد بادرت بارسال بعثة « كليف Cauc » التي كلفت بدراسة أحوال المالية المصرية . وعلى الرغم من أن البعثة ذهبت أساسا بناء على طلب الخديوي اسماعيل الذي أبدى احتياجه الى استشارة مالية ، فإن بريطانيا تحت حكم المحافظين - كانت قد حققت نصرا بفراغ أسهم قناة السويس

بالإضافة الى مصالحها الاقتصادية التي كانت قد اتسعت في مصر ، وهو ما جعل وزير خارجيتها « اللورد دوبي » يكلن المستر « كييف » بأن يفاوض الغديرو وحكومته في ادارة مصر ومركزها المالي ، وأكد اللورد لمبعوث أنه لا يشك في أن الغديرو « سيكون صريحا صراحة تامة في معاملته للجنة وأنه سيسهل لها الوقوف على حقيقة شؤون مصر المالية » وطالبه بأن يقدم تقريره للحكومة الانجليزية (١٦) . ولم ينس اللورد دوبي كذلك بأن يشبه كييف بأن « يتصيد المعلومات التي قد تكون كبيرة الأهمية لمصر أو لانجلترا » (١٧) .

وهذا التعدد لمحة اللجنة يكشف عن أنها لم تكن لجنة خيرام بصتهم الشخصية ، ولكنها تحولت الى لجنة أجنبية سياسية ممثلة لدولة تطمح الى التدخل وترتب له . وقد أثار ذلك غضب الغديرو اسماعيل ، وكان أحد أسباب فشل اللجنة في عملها .

أما السبب الثاني لفشل اللجنة في مهمتها فكان تحريك فرنسا السريع . وقد أزعجها ميل بريطانيا للعمل منفردة في المسألة المصرية . فسارعت وأرسلت مندوبا عنها ليناكس المستر كييف ويعرض على الغديرو اقتراحات حملة السندات الفرنسية . وعرض ذلك المندوب مشروعا بإنشاء « بنك وطني مصري يشرف عليه مندوبون دوليون - انجليز وفرنسيون وإيطاليون - يقوم بتوحيد الديون ويشرف على ردها » . فسارعت بريطانيا ذلك بمشروع مراقبة مالية محكمة . وقد تصرفت الحكومة الانجليزية بهذا الشكل تأمرى فيما يتعلق بالمعلومات التي حصل عليها « كييف » عن مالية مصر . فعندما مثل المحتر دزرائيلي - رئيس الوزراء البريطاني - عن موعد نشر تقرير كييف ، أجاب بأن الغديرو يعارض في ذلك كسل المعارضة . وكان معنى هذا القول أن التقرير لا يبعث على الرضا وأنه يحتوي على ما يؤكد سوء أحوال المالية المصرية مما أفقد الغديرو ثقة البيوتات المالية ودفعه الى اعلان عجزه عن سداد الأقساط وبالتالي اعلان الفلاس مصر (١٨) .

كانت الخطوة التالية في الصراع بين انجلترا وفرنسا للحصول على مركز ممتاز ضمن خطة الغزو السلمي لمصر ، هي الصراع حول « صندوق الدين » ، وكانت فكرته في الأصل فرنسية وبديلة لفكرة البنك الوطني التي سبق وعرضها الفرنسيون ، وقد قبل بها الغديرو بعد اعلانه الافلاس وفقدته الثقة بالانجليز . فأصدر مرسوما في مايو ١٨٧٦ بإنشائه على أن يورث الديون الثابتة والسائرة في دين موحد فائدته ٧ ٪ من قيمته الاسمية يستهلك في ٦٥ سنة ، وتحمس على سداؤه بعض موارد الحكومة . وقد اعترضت بريطانيا على المشروع لأنه يعطي الفرنسيين - وهم أصحاب الدين

السائر - تعويضا كبيرا ، بينما كان ضارا بحملة الاسم الانجليز - اصحاب الدين الثابت - وأهم من ذلك أن انجلترا رأت أن ممثلي حملة الاسم في الصندوق لم يخلوا سلطة استثنائية ، وإنما سيكونون موظفين في الحكومة المصرية ، يحق للخديوي عزلهم متى شاء . ولأن مطالب انجلترا في ذلك الوقت كانت مطالب سياسية ، عبرت عنها « التيمس » بقولها أنه يجب أن تقوم « حكومة حامية » للخديوي ، فتقدم إليها يد مساعدتها علنا نظرا ل قبول سلطتها الحامية (١٩٦) . فقد رفضت مشروع صندوق الدين ، لأنه لا يضمن وجود هذه الحكومة الحامية . وإذا أصر الخديوي على موقفه وانتهى الصندوق بالفعل ، وافقت انجلترا تحت ضغط الدائنين الانجليز على الاشتراك فيه . ولكن هذا الاشتراك تم بعد تحايل يحقق لها جزءا من أهدافها . فقد أرسلت « المستر جوشن » إلى فرنسا ففاوض الدائنين الفرنسيين ، وعقد معهم تسوية مالية ، ولضمان ألقاها تلك التسوية اتفق على قبول الموارد التي مرشها اسماعيل في مشروع صندوق الدين ، وأحسن إدارة تلك الموارد فلا بد أن يكون هناك بجانب صندوق الدين مراقبان عامان يشرعان أحدهما على الإيرادات والآخر على المصروفات ويشتركان في اعداد الميزانية دون أن يكون لهما الحق في التدخل في أعمال التكاليف ويكون تعيينهما وهما بقرار من الخديوي .

مع احتفاظ الخديوي بحق تعيين وعزل الرقابين فإن سلطتهما في الواقع كانت تستند إلى واقع اقتصادي محدد ، وإلى ضعف وارتعاش السلطة في مصر نتيجة لتسلسل رأس المال الأوربي . وكان الخديوي رغم بوادر المقاومة المتعددة التي يبديها يفقد قدرته على العمل تماما إذا اتفق الفريقان - الانجليز والفرنسيون - إذ كان يستفيد من الصراع بين حملة القرائيس لأنه في فترات الصراع يكون في حماية إحدى القوتين المتصارعتين .

وخلال حوالى عامين كانت السلطة الحقيقية في أيدي المراقبين رغم أنها - من الناحية الشكلية - كانوا موظفين أجانبين يعملان في خدمة الخديوي ، ممثلين لحملة سندات الدين . وقد أعلنت الحكومة الانجليزية في ذلك الوقت أن المراقب العام أو المندوب في صندوق الدين ليس ممثلا رسميا لها . ولكن المراقبين - نتيجة لبعض المتاعب المالية - اقترحا على الخديوي عمل « تحقيق دولي » من حاجة البلاد المالية ، لتعويق بطريقة حاسمة بين مصالح حملة الاسم وبين مصالح المصريين . وقد رفض الخديوي الفكرة في البداية ولكنه وافق بعد ذلك بشرط أن تعالج اللجنة فقط موضوع البحث عن موارد جديدة ، ولما أصر الدائنتون على بحث المصروفات هي الأخرى ، بدعوى تقليل الزائد منها ، اضطر إلى الاذعان ، وكان هذا معناه إفقار السلطة المصرية كل مكائنها وخضوع المالية المصرية لتفتيش وإدارة أوربييه . وهو

ما تحقق بصدور قرار الغديو بتشكيل « لجنة التحقيق الدولية » في ابريل
مسنة ١٨٧٨ م .

تثبتت فرنسا بأبعاد كل العناصر المصرية من اللجنة فحذرتها انجلترا
وذكرتها بان الغديو « مازال حاكم البلاد المستقل » . ووافقت على شرط الغديو
بان يكون في اللجنة عضو مصري وأن تظل صفتها مالية بحتة . ورغم ذلك فقد
حرصت انجلترا على أن يكون لها النفوذ الأكبر في اللجنة . وجاء تقرير اللجنة
في النهاية فضحا لإدارة المالية المصرية .

ولعلاج الغلل الذي كشفت عنه اللجنة خرجت بقوصية سياسية على
جانب كبير من الخطورة . هي أن يتنازل الغديو عن سلطته الاوتقراطية .
لا لممثلي الشعب المنتخبين ، بل لوزارة كانت بالاسم تحت رئاسة مصري هو
نوبار ، وهي تمثل أصحاب الديون وتضم وزيرين أجنيين . وهكذا استبدلت
أوتقراطية الغديو - بتعريب روزنتين - بأوتقراطية حملة الاسهم (٢٠) .

وبتشكيل الوزارة - في ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ - برئاسة نوبار ودخول
ولسن فيها كوزير للمالية ، إلى مكتب المراقبين العامين ، وأحيلت اختصاصاته
الى وزير المالية الانجليزي . واحتجت فرنسا وطلبت أن يكون لها كرسى في
الوزارة فعرضت انجلترا عليها وزارة الاشغال ، فقبلته ، وعين دي بلنير -
الرفيق المالي الفرنسي - ناظرا للاشغال . وأضيفت اليه اختصاصات جديدة
هي السكك الحديدية ومصلة البريد . وليس أدل على طبيعة الصراع الأوربي
الذي يهدف لحكم مصر حكما سياسيا مباشرا من أن إيطاليا طلبت منصب
وزير الحفانية ، وطلبت النمسا منصب وزير المعارف . وبعد مفاوضات بين
الدول اكتفت الأولى بمنصب رئيس الحسابات وقيلت الثانية منصب مساعد
وزير المالية (٢١) .

وعندما عزل اسماعيل الوزارة الأوربية واتجه الى التحالف مع القوى
الوطنية أرسلت برلمانها تلوه على ما فعلت وتطلب اعادة الوزراء
الأوربيين وعدته في حالة الرفض باتصال ما يلزم من الاجراءات للدفاع عن
مصلحتها في مصر والبحث عن غير الطرق التي تكفل صلاح الحكم ورفاهية
البلاد (٢٢) . ورفض الغديو تدخل انجلترا وأصر على عدم اعادة الوزارة
الأوربية ودعا الرقيقين الى اداء أعمالها لرفضها ، ولما أصر على موقفه طلبت
فرنسا خلعه وتمسكت لذلك ، واقتربت أن تقسم مع انجلترا باحتلال
مشرق مصر ، ولكن الفريق البعيد النظر من السياسة الانجليزية رفض ذلك .
وكانت السياسة الفرنسية قد توصلت في ذلك الحين الى أن تدخل انجلترا
في المسألة المصرية قد يقضى تماما على أمل فرنسا في احتلال مصر . ومن
هنا فقد كانت تقترح دائما العمل المشترك أو الاحتلال المشترك فلما استحال

ذلك فيجب أن تحتل تركيا مصر . أما إنجلترا فقد كانت تتحين الفرص للعمل المنفرد في مصر . على أنها قد تغلبت عن هذه السياسة لفترة قصيرة عندما تدخلت ألمانيا سياسيا لمحاظ على مصالح رعاياها ، الأمر الذي حرك احتمالات الغمر ، فوافقت على العمل المشترك مع فرنسا لإزول اسماعيل .

وفي الفترة الأولى من حكم الخديو توفيق ، أخذ الصراع الدولي أشكالاً أكثر هدوءاً ، نتيجة لانصياع توفيق من ناحية لنصائح القناصل ، ولأن محاولات اسماعيل للالتفاف على مؤسسات القزو السلمي كانت قد انتهت ، فاستقرت تلك المؤسسات من ناحية أخرى . وفي البداية حدثت أزمة الحقوق الاستقلالية الخاصة لمصر . وهي الحقوق التي كان اسماعيل قد حصل عليها من الباب العالي وتضمنها فرمان ١٨٧٣ وكان هذا فرمان يتضمن حقوقاً أريمة نالتها مصر . أولها جعل ولاية العرش وراثية في أسرة اسماعيل وثانيها تفويض مصر حق عقد معاهدات تجارية مع أية دولة دون الرجوع للباب العالي ، وثالثها حق مصر في عقد القروض وأخيراً إطلاق يدها في زيادة عدد جيشها إلى أي عدد تريد .

وجئنا إبدى السلطان العثماني - بعد عزل اسماعيل - رغبته في إلغاء تلك الامتيازات وحججها عن توفيق عارضت فرنسا ، بينما أبدت إنجلترا ذلك ما عدا موضوع وراثة العرش إذ رأت أنه ذو أهمية خاصة لإيقاف الصراع الدموي بين الأسرة الحاكمة حول العرش - وعادت فرنسا فأصررت على ضرورة إطلاق يد الخديو في عقد المعاهدات التجارية ، أما موضوع الجيش فقد اتفقت الدولتان على تحديد عدده في وقت السلم بما لا يزيد عن ١٨ ألف جندي . واتفقت الدولتان في النهاية على سحب الخديو حق عقد القروض (٢٣) .

ومن أهم التمديلات التي أدخلت على نظام المراقبة الثنائية في أول عهد توفيق اختيار المراقبين غير قابلين للإزول إلا بموافقة حكومتيهما وهو ما حول الرقابة الثنائية إلى رقابة سياسية صريحة وقد حدث خلاف بين حزبي الأحرار والمحافظين في مجلس العموم البريطاني عقب القزو - حول مسئولية كل منهما عن حدوثه - وكان رأي الأحرار أن الرقابة الثنائية (اعتباراً من عام ١٨٧٩ قد تحولت إلى رقابة سياسية ، وقال جلاّد ستون - زعيم الأحرار - في مجلس العموم البريطاني ، أنه قبل ذلك التاريخ لم تكن للحكومة البريطانية علاقة بالرقابة وكانت مصر تملك حق عزل الرقيبين ثم قال يخاطب المحافظين و انكم باستغلالكم على هذا الحق من مصر في سنة ١٨٧٩ قد أتيتم بالتدخل الأجنبي إلى صميم البلاد وانتأفتموها مراقبة سياسية بكل ما يحمل هذا التمييز من معنى ، (٢٤) .

على أن هذا التحيز كان شكلياً في الغالب ، وتكمن دلالته الرئيسية في أن الصراعات الأوروبية قد تبلورت أكثر بحيث أصبحت بعض مراكزها قادرة على السقوط من وجهها . أما المضمون الحقيقي للتدخل فيصفه اللورد كرومر في تصويره لكيفية عمل الرقيقيين ، وكان أحدهما لفترة ، فيقول : « إن نجاح المراقبة كان رهنا بانكار الذات من جانب المراقبين بحيث يكتفیان بشد الخيوط من وراء الكواليس ويتجنبان الظهور على المسرح إلا لما » وكان من رأى كرومر أيضاً أن الوزراء المصريين « مجردون من القوة التي تجعلهم يمارضون أي ضغط ، تمليه مصلحة الأوروبيين كما أنهم عاقلون من الثقافة والتعليم التي تهيئهم لمقاومة ذلك الضغط » . ولأن الظروف لم تكن إذ ذاك « تلائم مطلقاً إيجاد حكم أوربي مباشر » فقد رأى كرومر أنه من الأفضل « منح المراقبين سلطة عامة للمراقبة والتفتيش مع ترك باقي مهمة الرقابة للرقيقيين نفسيهما بما لحما من هيبة ونفوذ » (٢٥) -

الصراع حول أسلم الطرق لاجهاض الثورة :

مع ظهور بشارت الثورة المرابية ، دار الصراع بين الاحتكارات الأوروبية بوجه عام وبين القطيعين الكبيرين بينهما - إنجلترا وفرنسا - بشكل خاص ، وكان محور الأساس التوصل إلى أسلم الطرق لاجهاض تلك الثورة ، ويبدو أنه كان محتماً من البداية أن يتم ذلك بالغزو العسكري المسلح ، فقيام الثورة كان يعنى في الأساس إيقاف عملية الغزو السلمى ، وانهاؤها تدريجياً وقد عبر السيد أوكلند كولفن Auckland Colvin من وعيه بما تشكله الثورة من خطر فقال انه يظن أن هناك خطراً مزدوجاً لايد من وقومه « هو ابتداء خطية تهدف أولاً : إلى تجاهل أو تعديل ما على مصر من التزامات . وثانياً : إلى التخلص من التطفل الأجنبي في الفروع الادارية التي ليست عليها التزامات مباشرة » (٢٦) . ومن هنا جاءت حركة الثورة في جو ياتمر بها ، ويسعى جاعدا لاجهاضها ، والحقيقة أن عدم الامراع في اجهاض الثورة يعود إلى عدة عوامل ، على رأسها بلا شك أنها تميزت بمسالة ومرونة مكنتها من الصمود للمواصف حوالى تسعة عشر شهراً ، إلا أن هناك عوامل أخرى ساعدت على إرباك الدول الأوروبية ، ومطلت مبادرتها للعمل .

وعلى رأس تلك العوامل حدوث التحيز في المراكز السياسية في كل من بريطانيا وفرنسا ، على مشارف الثورة أو في أثنائها ، ففي خلال عام ١٨٨٠ جرت الانتخابات البريطانية بين حزب الأحرار وحزب المحافظين . وقد دار الصراع خلالها على مسائل السياسة الخارجية أكثر منها على أي شيء آخر ، فهاجم جلامستون - زعيم الأحرار - بكل قوته مشروعات دزرائيل - زعيم المحافظين - للتوسع الاستعماري ووصف تدخله في الأممستانة

وبرلين لصناعة الاتراك بأنه عمل غير أخلاقي كما انهى بأشد اللاتمة عليه لاستيلائه على قبرص وشرائه أسهم قناة السويس واعتدائه على مصر - وهاجم حملتي الأفغان وجنوب افريقيا اللتين كانت حكومة دزرائيلي قد جردتهما لإخماد المقاومة ضد الاستعمار هناك .

وبالنسبة لمصر ، فقد حدد جلاستون وجهة نظيره في التدخل في المسألة المصرية ، في مقال بعنوان « المدونان على مصر » نشرته له مجلة « انفرن التامع عشر » في عدد أغسطس ١٨٧٧ . وقد أكد جلاستون فيما بعد تمسكه بما ورد في هذا المقال من آراء وخطط حول المسألة المصرية . عارض جلاستون في هذا المقال المدونان على مصر على أساس أنه يريد في ثقل الحكم الشرقي الموضوع على عاتق بريطانيا والذي أصبح ثقله عظيماً إذ ذاك ، فضلاً عن أن توصيه سوف يقود الى مجازفات أخرى في أفريقيا مما يعرض الأمن الانجليزي للتوسع الشطر . كما أن الزعم بأن حماية طريق الهند رهين باحتلال وادي النيل كان في رأيه زعم خاطئ ، لأن طريق رأس الرجاء الصالح ، عنده ، هو طريق المواصلات الحقيقي . وأشار جلاستون في مقاله الى أن أي احتلال لمصر سيكون توديعاً لكل ما بين إنجلترا وفرنسا من علاقات ودية . وصحيح أنه قد لا يحدث عراق في الحال ولا مظاهرات خارجية ولكنه سيكون حقدًا متأسلاً وساكنًا .

وإذا أسفرت الانتخابات عن اغلبيه كبرى للأحزاب فقد دعى جلاستون في أبريل ١٨٨٠ لتنفيذ هذه السياسة . ولكن عندما من الماطفين على الأحبار كانوا يرون أنهم « لا يعرفون شيئاً عن الشرق وسيجيبون عن مخالفة سياسة المحافظين ، كما سيفاقون تنفيذها كما هي الى النهاية » (٢٧) . ولعل هذا هو السبب في اضطراب السياسة الانجليزية لبعض الوقت حول المسألة المصرية .

وبالنسبة لفرنسا فقد سقطت وزارة « دي سانت هيلير Saint Hilaire » في أواخر نوفمبر ١٨٨١ ، وتولى المسيو « ليوجامبتا » رئاسة الوزارة ، الفرنسية ووزارة الخارجية خلفا لسانت هيلير . وكان جامبتا - كما يصفه اللورد كرومر - رجلاً قويا ساع بروحه المستقلة الى فرض سياسة جديدة على المسألة المصرية حتى شخصيا عناية خاصة بتنفيذها « (٢٨) » . وكانت وزارة جامبتا قصيرة العمر إذ لم تستمر سوى شهر واحد تقريباً ، وخلفه دي فريسينيه De frey clent الذي ظل يتولى الرئاسة والخارجية من يناير ١٨٨٢ الى ٢٩ يوليو ١٨٨٢ . وبينما كان جامبتا يحاول أن يجد لفرنسا موطئ قدم في الأرض المصرية ، ملحا على فكرة العمل المشترك بين إنجلترا وفرنسا ، محاولا إجهاد إنجلترا على العمل المشترك مع فرنسا قبل أن تنتهز

الفرصة للعمل وحدها ، كان « دى فريسييه » أقل حسما ، وأقل إدراكا لمطامح إنجلترا ، مما جعلها تفوز بالنهاية باحتلال مصر منفردة - وكان هذا التغيير فى القيادات السيمية العليا ، ذا أثر فى تحديد مبررة جريهاى الحوادث ، ولكنه لم يستطع أن يغير مسار الظاهرة التاريخية أو يستبدلها بنسجها .

ويمكن أن نتتبع موقف الدولتين من الثورة المرابية على النحو التالى :

● وقعت الدولتان موقف المتفرج عند انفجار الثورة فى مظاهرة فبراير ١٨٨١ المسلحة التى عزلت عثمان رفقى . وفيما عدا موقف السير كولن - الرقيب المالى البريطانى - الذى نصح الخديو بإطلاق الرصاص فيما بعد واثام مظاهرة ٩ سبتمبر والمسيو دى رنج القنصل الفرنسى العام الذى عمل على تشجيع الضباط بعد مظاهرة فبراير مما أثار حنق الخديو عليه ودفعه الى طلب سجنه الى بلاده ، فيما عدا هذين الموقفين فإن الفترة بين مظاهرة فبراير ومظاهرة سبتمبر ١٨٨١ ، كانت فترة تأمل واستكشاف .

● وبانفجار ثورة سبتمبر ١٨٨١ ، طالبت بالدستور والوزارة المسؤولة أمام البرلمان ، فسارعت الدولتان بالاجتماع للتصاور ، وأكد « سنت هيلر » - وزير الخارجية الفرنسى - ايمانه بضرورة العمل المشترك مهما كانت الظروف وذكر بما سبق أن أشار به حول بسط الرقابة الانجليزية الفرنسية على الجيش المصرى ، كما عارض فى ارسال جنود تركية الى مصر فى الظروف الحاضرة بالذات لأن ذلك يؤدى الى تعزيز نفوذ السلطان العثمانى فى مصر . وكانت الحكومة الفرنسية ترفض التدخل التركى لأنها كانت تخشى من ازدياد مزاحم السلطان وارتفاع هيئته بين مسلمى شمال أفريقيا اذا سمح لتركيا بالتدخل مما قد يمتد أثره الى تونس فيثير فى أهلها روح رفض الاستعمار الفرنسى . وكانت فكرة فرنسا فى فرض الرقابة على الجيش تقوم على أن ترسل الدولتان قائدين عسكريين « يكون لهما فى الجيش نفس المركز الذى للمراقب الانجليزى وزميله الفرنسى حيال المالية » ، وحاولت إنجلترا أن تتخلص من الاقتراح فى هذا العمل الذى يدعم النفوذ الفرنسى فتصاوتت من النتائج المتوقعة اذا فرض وتجاهل الجيش المصرى وجود هذين الرقيبين ، فاجاب سنت هيلر بأن الواجب عندئذ التصريح بأن القائدين مؤيدان من الدولتين ، واستطرد يقترح انقيام باستعراض بحرى مشترك ترسل فيه الدولتان سفنهما الى الاسكندرية (٢٩) وكانت إنجلترا تحاول دفع السلطان العثمانى لارسال قائد تركى الى مصر كيموت يؤكد سلطة الخديو . وحين عرضت الفكرة على الفرنسيين رفضوها لأن « ارسال قائد تركى الى مصر قد يقود - فى نظرس الفرنسيين - الى اجراءات أخرى تكون خائمتها احتلال تركيا لمصر بصفة دائمة » (٣٠) فى

مواجهة هذا الرفض اضطرت إنجلترا الى ايقاف محاولتها لدى الباب العالي .
 والتحققة أن إنجلترا كانت تنفذ إحدى حيلها القديمة وهي دعوتها تركيا
 للتدخل تهرباً من العمل المشترك مع فرنسا مع التبرص للفرصة المناسبة
 لميل حاسم تنفرد به . ولهذا فقد حرصت على أن يكون التدخل التركي في
 أدنى الحدود ، وأكثر دأته من غير المرفوب فيه قيام السلطان بأى ضغط
 على مصر حتى تدور اليه الضرورة بشكل واضح . وفى تلك الحالة
 يتجنب بحث الإجراءات التى يملها الموقف قبل الاقدام على التنفيذ ، (٣١)
 ثم عرضت بعد ذلك فكرة القائد التركي ، ولما عارضتها فرنسا ، كفت
 عنها . ولكن بعد أن اقنع بها السلطان وأوقد فعلاً مندوبه على نظامى باها .

استاءت الدولتان من رجال السلطان لبعثه على نظامى باها ، وراى
 أن يملأ احتجاجهما عليها بتقديم مذكرة مشتركة ، وارسال پاراجتين الى
 الإسكندرية . ونصت المذكرة - وهى مؤرخة فى ٤ نوفمبر ١٨٨١ - على
 أن الدولتين مستعدتان للحدود ولحكومته كل ما تريدانه من المساعدة
 للاحتفاظ باستقلال مصر الداخلى كما حددته القرارات الشاهانية . ومع
 أن الهدف من المذكرة كان فى الظاهر مجابهة التدخل التركي ، فان ملاساتها
 كانت يملقة للقوى الوطنية المصرية إذ تحركت البوارج البحرية الانجليزية
 والفرنسية . بما يوحى باحتمال حدوث تدخل عسكري أوربى . مما أثار
 خيفة شديدة انتهت بأن سحبت الدولتان الباراجتين مقابل سحب السلطان لندوبه .

● وعقب تولي د جاميتا ، لرئاسة الوزارة حدث انعطاف جديد فى
 السياسة الفرنسية ، فقد أكد لانجلترا ضرورة العمل المشترك ، وألح عليها
 فى ذلك ، وكان هناك خلاف آنذاك بين مجلس شورى النواب وحكومة محمد
 شريف باشا ، حول الدستور ، إذ كان المجلس مصر على ضرورة النص
 فى الدستور على حقه فى نظر الميزانية كاملة ، بينما رأت الوزارة أن
 الميزانية تتعلق بما أسمته « تعهدات دولية » وعلى هذا فمن الصعب السماح
 للمجلس بالتدخل فى شأنها . وقد وجد د جاميتا ، فى الخلاف فرصة لتأكيد
 مكانة فرنسا بين قوى الصراع حول المسألة المصرية ، وكانت سياسة د جاميتا
 تقوم على احتضان الغدير وتوجيهه وتوسيع شدة الخلاف بينه وبين القوى
 الوطنية ، وقد حاد هذه السياسة فى مقابلة له مع سفير إنجلترا فى باريس
 فقال : انه يعتبر أن تدعيم سلطة الغدير توفيق مسألة ذات أهمية عظمى ،
 وهذا لن يتم الا ببعث روح الثقة لدى الغدير فى معونة الدولتين من ناحية ،
 وبإفهام أعداء النظام أن الدولتين اللتين أجلستا بنفوذهما على عرش مصر
 لن توافقتا على خلعهم بأى حال من الأحوال ، وأن التدخل التركى فى المسألة
 المصرية مرفوض تماماً . : واقترح جاميتا : أن تطن فرنسا وانجلترا فى
 دراسة تأمة أهنأ بمصمعتان على ألا تسكنا على أى فتن جديدة فى مصر ،
 وذلك عن طريق « مذكرة تشبه المذكرة السابقة - يقصد مذكرة ٤ نوفمبر

١٨٨١ - على أن تكتب بلهجة خاصة تستدل منها دلالة محسوسة على اتحاد فرنسا وانجلترا فيكون فيها تعزيز لموقف الخديو، وتبسيط لعزائم الميجين» (٣٢) -

وكان ممثلا الحكومتين في مصر قد تدخلوا بالفعل في مسألة الميزانية ، فتاب مالت - فتنصل انجلترا العام في مصر - وزميله الفرنسي عن حكومتيهما في ابرار الحكومة المصرية رسميا ، ان المجلس - شوري النواب - ليس من حقه الاطلاع على الميزانية الا اذا نقض الاوامر العالية التي أنشئت المراقبة بمقتضاها ، (٣٣) - واختلفت الحكومتان في تقدير الموقف - فبينما أكسدت انجلترا ، أنها لا تريد أن تمنع المجلس بصفة ثامة أو دائمة من معالجة الميزانية بل تريد أن يحتاط المجلس عند النظر فيها بأن ينظر بعين الاعتبار الى المصالح المالية التي تعمل حكومة جلالتهامصايتها ، - وحده مالت ، القصص الانجليزي العام ، المصالح التي يمكن أن تفسد - مرتبات الموظفين التي لم تحددها عقود ، فيستطيع مجلس النواب أن يمزج عددا من الموظفين في الادارة وأن يلغي مسح الأراضي ، - وتشددت فرنسا في موقفها فمارضت أي تدخل من البرلمان المصري في الميزانية وطالبت بأن تعمل الدولتان بحزم لايقاف تدخل النواب في موضوع الميزانية ، لأنه - من وجهة نظر فرنسا - لايد أن يؤدي الى قلب النظام الذي وضعت لجنة التصفية وهدم كيان المراقبة الفرنسية الانجليزية وخراب المالية المصرية (٣٤) .

وجاءت مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ - التي اقترحها جاميتا - مؤكدة اتجاه الدولتين للتأثر على النظام الدستوري في مصر ، وقد تضمنت تأكيد الدولتان للخديو بأنهما تعتبران ، بقاء سموه على العرش بمقتضى الشروط المنصوص عليها في الغرمانات كافيا بمفرده في الحاضر والمستقبل لأن يكفل الأمان وينعش رخاء مصر العام ، - وأعلنت المذكرة تصميم الحكومتين على مقاومة ، كل ما يهدو الى حدوث ارتباكات ضوامة كانت في الداخل أو في الخارج مما قد يهدد انتظام الأمور في مصر ، - وأخيرا فانهما تثقتان في أن سموه سيسند من هذا التأكيد ما يحتاج اليه من الثقة والقوة لتسيير شؤون شعبه . -

كانت مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ ، أثرا من آثار ضغط جاميتا على الحكومة الانجليزية ، التي كانت تخطط لسياستها في مصر في ذلك الوقت في ضوء تحليل للسيد كلفن - الرقيب المالي الانجليزي في مصر - يقول ان الثورة تتضمن جناحين أحدهما متطرف والاخر معتدل ، وأن الأمل في ايقاف تطرفها كبير . على ضوء هذا التحليل فان انجلترا كانت تفضل مركز المراقب انطلاقا من أن الثورة أقل خطرا على انجلترا من العمل المشترك مع فرنسا . لذلك تمت سيطرة المذكرة في وزارة الخارجية الفرنسية ، وتحفظت انجلترا بأن المذكرة لا تلزمها بشيء ، ثم حاولت بعد ارسالها أن تمسح

تفسيراً ، على شكل تصريح ، يقول بأنه أمر لها ، ولكن جامباً لم يوافق . وكان من رأى « مالت » - القنصل العام لبريطانيا في مصر - أنه « ليس من الصواب في شيء أن تشجع الغديو على التطلع الى مساعدتنا اذا التزم خط التصفط حيال المجلس النيابي ، ذلك أن مقاومة المجلس تلقى مصر في أحضان الباب العالي ، وتقوى نفوذ الحزب العسكري ، وتضعف ما تستفيد من النفوذ بأخذنا بنأسية الإصلاح المعتدل » (٣٥) . أما كولفن - الرقيب المالي الانجليزي - فقد اختلف في التقييم مع مالت وأشار بالتدخل و لخطورة انفراد مجلس النواب بقراره الميزانية ، وطلب « بأن تعلن الدول بحسبم أن لها مصالح مالية في الادارة المصرية ، وأنها - أي الدول - تتسوى استبقاؤها وإن تركت المصريين بعد ذلك أحراراً في المسائل الداخلية التي لا تتعارض مع ما ناله الدول » ، وكسان تحليله العام للموقف « أن الادارة المصرية هي عبارة عن شركة ثلاثية . فإذا لم يكن في نية الدول أن تعدل نصيبها فلا أقل من أن تمزقه في الحال بوعنه ولا سيما أن المصريين الآن في حالة ابتغال وتطور » (٣٦) .

ومع أن مذكرة ٧ يناير كانت تشجيعاً للغديو لكي يبطئ بالثورة ويصغى مجلس النواب ، وفي أضعف الأحوال فقد كانت انتدرا لا تغنى دلالة فقد أدت الى نتائج متعاكسة مع الهدف منها ، إذ اختفت تماماً التناقضات التي كانت قد بدأت تطل برأسها بين الطبقات المكونة لجهة الثورة ، وتوحدت تلك الجهة فاستطعت وزارة « شريف باشا » وشكل « محمود سامي البارودي » وزارة جديدة ، أصدرت الدستور وبه مواد الميزانية بعد تعديلها تعديلاً طفيفاً .

● وجاء التدخل الدولي الثالث في مايو ١٨٨٢ ، ليكون سبباً في إسقاط وزارة البارودي . ففي أبريل اكتشفت مؤامرة دبرها عدد من الجنرالات الجراكسة تهدف الى اغتيال قادة الثورة ، فقدموا الى المحاكمة العسكرية ، وقضت بأعدامهم من السيلاد ومصادرة أموالهم وتجريدهم من رتبهم العسكرية ، وعندما رفع حكم المحكمة الى الغديو للتصديق عليه ، نصحه « السير مالت » بدفع التصديق عليه ، وإحالة القضية الى دائرة أخرى لاعادة المحاكمة . أما القنصل الفرنسي فإنه نصح الغديو بالتصديق على الحكم بعد تخفيفه طاملاً أن هذا جزء من سلطته ، واستمر « مالت » في تحريضه فأحال الغديو الأمر برمته الى الباب العالي . وعلى الرغم من أن المسألة كانت بسيطة الى حد كبير ، فإن مالت في رسائله الى وزير الخارجية الانجليزي - جرانفيل - أكد أن « الوزارة الجديدة - البارودي - مصممة على تقويض أركان الحماية الانجليزية الفرنسية » وأشار الى « أن نفوذنا في الواقع أخذ في التلاشي من يوم لأخر وليس في استطاعتنا أن نستعيد ما كان لنا من التفوق ما لم تتحطم هذه السيادة العسكرية التي ضربت روافقها على البلاد ، وفي اعتقادي أنه لا بد من حدوث مشكلة مصر حلها

قبل الوصول الى تسوية المسألة المصرية تمسوية مرضية وعليه فالاصوب التمسيل بها بدلا من العمل على ارجائها « (٣٧) - الا ان اللورد جرانفيل اعترض على مشورة ماليت للخبير ، بأن يرفع الامر للسلطان على أساس ان ذلك سيؤدي الى تدخل تركيا في المسألة المصرية .

تفاقم الخلاف بين الخديو والوزارة التي دعت مجلس النواب الى الاجتماع للنظر في الامر ، وجاءت الدعوة مخالفة للدستور الذي يعطى للخبير وحده حق دعوة مجلس النواب الى الاجتماع . ومع تصاعد الوقت قربت الدولتان ان تتدخل عسكريا ، فبدأتا بإرسال بوارجهما الى الاسكندرية وبور سعيد ، وأرسلت بعض الدول الاخرى بوارج أيضا ، منها اليونان وأمريكا ، وكانت الحجة التي اعتمدت عليها الدول أن هناك نذر اضطراب الأمن العام ، وأنها تتخشى على رعاياها .

جام هذا التدخل بعد صراع خفي في كواليس السياسة الدولية بين انجلترا وفرنسا . فقد اعترضت فرنسا على القيام تركيا في الموضوع ، وبدأ من تصرفاتها أنها رافضة من التدخل مما دعا انجلترا الى لفت نظرها بركة الى أنها - انجلترا - ستكون مضطرة الى العمل منفردة اذا ما تقاعست فرنسا . وكررت اقتراحا قديما لها بإرسال قائد عثماني عسكري الى مصر تعطى له سلطة تامة لاعادة النظام في الجيش المصري على أن يصحبه قائدان آخران احدهما انجليزي والاخر فرنسي وأن يخضع القائد التركي لرأيهما ، وأن تسبق هذه البعثة بيلاع ينذر بتدخل تركيا . واضطرت فرنسا - التي كانت ترفض التدخل التركي لامتياز متعلقة بمركزها في الشمال الافريقي المسلم - الى المعارضة في التدخل التركي واقترحت استبداله بإرسال بوارج اوروبية انجليزية وفرنسية ، لتخويف الحكومة وحل الأزمة . فلما لم تحل فان نزول الجنود الانجليز والفرنسيين الى البر لا يوافق رغبة فرنسا .

في هذا الجو من الصراع قدمت الدولتان مذكرة ٢٥ مايو ١٨٨٢ وقد نصت على مطالب الدولتين وهي ابعاد حراس باشا مؤقتا من مصر مع بقاء رتبته ومرتبته وإرسال كل من على فهمي باشا وعبد الصالح حلي باشا الى داخل مصر مع بقاء رتبتهما ومرتبتهما ، واستقالة الوزارة الحالية . وقد عرضت الدولتان هذه المطالب باعتبارها مقترحات من سلطان باشا رئيس مجلس شورى النواب . ونصحت الوزارة بقبولها وعند الاقتضاء تشترطان تنفيذها .

رفضت وزارة د البارودي قبول مطالب الدولتين على أساس ان المطالب المدونة في اللائحة التي قدمها قنصلنا انجلترا وفرنسا تتعلق بمسائل داخلية محضة تختص بالأمور الادارية التي اعترفت الدول الكبرى

دائما بأن حرية العمل فيها ، من خصائص الحكومة المصرية ، وطلب
« البارودي » تقديم الطلبات الى الباب العالي ، اذا كانت الدولتان تعتقدان
نفسا أنها مسألة لاتمس الادارة الداخلية على أساس أن تركيا هي الدولة
المظلي التي جعلت مصر تحت سيطرتها ، ولما أعلن الخديو موافقته على
اللائحة استقالة وزارة البارودي بأكملها استقالة مسببة .

تولدت أزمة مايو ١٨٨٢ من ادراك السياسة الانجليزية أن تحليلها
الذي يعتمد على امكانية انهاض الثورة باحتضان جناحها المعتدل ، يجب
أن يتم من خلال عمل فعلي تدعم به الجناح المعتدل دون انتظار لانتصار هذا
الجناح في معركة ضد الجناح المتطرف وهي المعركة التي كان المتطرفون
فيها يكسبون يوما بعد يوم . أما فرنسا فقد رأت في الموقف خطرا شديدا ،
ذلك أن انتصار الثورة لا يعرض مصالحها المباشرة في مصر للخطر فحسب ،
ولكنه يفتح احتمالات الثورة ضدها في مستعمراتها الرئيسية في الشمال
الأفريقي . وكانت تجاهه إذ ذاك بمقاومة في تونس التي احتلتها سنة ١٨٨١ .
مما جعلها تزود خوفا من الثورة المصرية أن تؤدي الى بروز فكرة الجامعة
الاسلامية ، مما يعرض مستعمراتها في الشمال الأفريقي المسلم « الجزائر
وتونس » للثورة . كما رأت في قهر الثورة بواسطة إنجلترا وحدها ،
احتمالات اختلال الأمن الأوربي ومن هنا كانت سياستها تقوم على شعار :
لا بد من انهاض الثورة . ولكن دون انفراد بريطانيا . والمخرج في الامر
أنها لم تكن تقبل مخاطرة الاشتراك في عمل عسكري يؤدي الى تهديد
قواتها بعيدا عن أرضها المعاملة بخطر التوسع الألماني منذ الحرب البعديّة .

السلطان . . من حماية الاستقلال . . الى اعلان العصيان

لميت السياسة العثمانية دورا بارزا في المسألة المصرية ، وخاصة في
الدور الذي كانت الثورة الميرامية هي جوهر تلك المسألة . وكان من الطبيعي
والمسألة المصرية هي جزء من المسألة الشرقية ، أن يكون للسياسة العثمانية
دورها البارز في تحديد المصير المصري ، وأن تلعب دورا وحيدة من قوى
الصراع الرئيسية التي حددت تصرفاتها واستجاباتها شكل الحوادث ومسارها .

ومند أسدول الستار على الفزو العثماني لمصر في عام ١٤١٧ م ،
وحسب العملة الفرنسية ، خضعت مصر للحكم العثماني بكل طغيانه السياسي
واستنزافه الاقتصادي لمواردها . وفيما عدا محاولة على بك الكبير للاستقلال
بمصر ، تلك المحاولة التي برحان ما فعلت ، فقد ظلت مصر تحت السيادة
العثمانية اسميا ، بينما عاد الى السلطة الحقيقية فيها ، بقايا دولتي
المماليك الأولى والثانية . ولم تكن سيادة تركيا على مصر تتمثل فقط في
الجزية وأشكال الاستنزاف الاقتصادي الأخرى ، ولكن أيضا في حرمان مصر

من الجيش الذي يحمي ارادتها المستقلة ، واستعداد الجيش العثماني للتدخل في أي وقت لمنع أية محاولة استقلالية قد يقوم بها أحد أمراء المصاليك .

واستطاع محمد علي بمحاولته - التي استندت أساسا على القوى الوطنية التي تبلورت عينايا في مقاومة الغزو الفرنسي - أن يصل الى انتزاع حقوق استقلالية واسعة - ولكن تمركز الدول الأوربية لاجهاض محاولته في مراحلها الأخيرة . قيد مصر بمعاهدة ١٨٤٠ التي أعادت توثيق تيجتها للباب العالي . وعلى الرغم من أن الامبراطورية العثمانية كانت تخضع لقانون تقسيم المستعمرات الذي فرضه تطور الاحتكارات العالمية مما أدى الى انتزاع أجزاء متسعة منها ، وخضوعها للسيطرة الأوربية ، فإن محاولتها للتخلص من هذه السيطرة وإيقافها كانت محاولة مستمرة . وهذا هو ما يفسر التأثير في موقف السياسة التركية من المسألة المصرية ، وطبيعة الدور الذي لعبته في محاولات حماية مصر من الغزو الأوربي ، ثم تحالفها في النهاية مع قوى هذا الغزو .

على أن الشط العام الذي حكم الموقف العثماني من المسألة المصرية ، كان الحفاظ على حقوق السلطان بمصر . وبمعنى آخر عدم وقوع مصر في أيدي الدول الأوربية . ومن هنا اتجهت تركيا الى تأييد الثورة ، ومحبت تأييدها عن الخديو لوضوح ميله الى الأوربيين . ولكن حدود هذا التأييد كنشانت بشروطه بالحفاظ على المصالح التركية في مصر، وعلى بقائها تابعة للسلطان .

ومع هذا فإن تركيا لم تكن مطلقة التصرف في تنفيذ تلك السياسة ، إذ كانت تعاني من اضطرابات داخلية خطيرة فضلا عن تفكك الامبراطورية ، وتسلسل رؤوس الأموال الأوربية اليها - على شكل ديون هي الأخرى - وبزوغ حركة دستورية مثاونة للحكم المطلق في داخلها .

ومن هنا نلاحظ أن السلطان العثماني لم يقم بمزل اسماعيل بمطلق حريته ، بل كان في هذا - وخاصة من حيث التوقيت - خاضعا لضغط إنجلترا وفرنسا . وقد حاول السلطان في قرار المزل أن يسترد السلطات الاستقلالية الواسعة التي كانت قد منحت لخديو مصرى بقرارات سابقة بدعوى أن ممارسته لهذه السلطات هي التي أدت الى الصعوبات التي كانت ماثلة اذ ذاك في الموقف المصري ، واستطاع السلطان أن يسترد بالفعل عددا من تلك السلطات - كما سبق أن أشرنا - ورغم هذا ظل الأمر الواقع يعرض اهتمام مصر عن مرامي سلطة السلطان المباخرة بسبب الأوضاع التركيسية المتدهورة . وفي مواجهة جنوح السلطان الى عدم عرض فرمان تولية د توفيق

باشا ، على الدولتين لاقرار شروطه ، لفتتا نظره بقسوة الى أن محاولته لتقوية قبضته على مصر ستؤدي الى خروجها من يده (٢٧ مكرر) .

ويؤشر موقف السلطان من انقاص الحقوق الاستقلالية لمصر في فرمان تولية توفيق باشا الى طبيعة موقفه من قضية استقلال مصر ، وطبيعة تناقضه مع الاستعمار الأوربي ، فهو جزء من القوى الاستعمارية الهادفة الى استعمار مصر . وعندما يتناقض ذلك مع قوى استعمارية جديدة أكثر ضراوة فهو يؤثر الاحتفاظ بحقوق - يمكن أن تكون قليلة - على فقد مكانته تماما ، كما يؤثر أيضا على التحالف مع القوى الثورية : وإذا كنا سنعالج في فصل قادم من هذه الدراسة طبيعة نظرة القوى الثورية في مصر الى السلطان فمن الضروري أن نشير الى أهم العوامل التي أثرت في تصديد مواقف السياسة التركية تجاه الثورة العربية .

أول ما نلاحظه في هذا الصدد أن موقف السلطان كان موقفا تجريبيا يتسم « ببرد الفعل » وذلك لضعفه ولعدم قدرته على أحداث تأثير جوهري في السياسة العالمية . ويرجع هذا الى طبيعة الصراع الأوربي حول المسألة المصرية . فانجلترا من ناحية تحتمى بالسيادة التركية الشكلية على مصر لمنع الاحتلال الدولي لها ، أو حتى الاحتلال الثنائي - الانجلو فرنسي - ذلك أن خطتها في البداية كانت الانفراد باحتلال مصر . وقد حصد اللورد جرانفيل - وزير خارجية انجلترا - في خريف ١٨٨١ سياسة بلاده في هذه المسألة فقال إن بريطانيا « ترى ضرورة المحافظة على الاستقلال الداخلي الذي تتمتع به مصر بمقتضى فرمانات السلطان » ، وانها « ترغب في المحافظة على العلاقات الراضية بين مصر وتركيا وعدم فصلها » ، وزعم أن بريطانيا « تخرج على أعراس تقاليد تاريخها الوطني وتمتث بالمبادئ والقوانين التي أخرجتها الى الوجود اذا هي حاولت الحد من الحريات - يقصد الاستقلال الذاتي - التي تتمتع بها مصر » ، وتحفظ جرانفيل بأن الحالة الوحيدة التي قد تضطر بريطانيا الى التدخل من خطتها هي وقوع فوضى في مصر (٣٨) . وهكذا كانت انجلترا - باعتراف كرومر - « تمتنع عمل تركيا والاتراك بكل مايلهم من عيوب كاداة مسخرة لمباشرة حفظ النظام في مصر » (٣٩) .

على أن هذا الاحتماء بالسيادة الشكلية التركية على مصر ، كان يدفع انجلترا دائما الى التناقض مع منافستها : فرنسا . ذلك أن انجلترا تطبقا لتلك الصلة كانت تسمى دائما - وكلما تأزمت المسألة المصرية ، ووضعت الاخطار على المصالح الأوربية - الى دعوة تركيا للتدخل بأي شكل تقتضيه . ومع أنها كانت تحدد أشكالاً للتدخل تضمن عدم تعزيز أقدام تركيا في مصر . إلا أن فرنسا كانت تخور بشدة على هذا ، وتميل على تمويل التدخل بأي شكل من الأشكال . وكانت السياسة الفرنسية تنطلق من منطلقات ثابتة

في هذا المضمار . فقد كانت تدرك أن إنجلترا تسعى بالفعل للعمل منفردة ، وأن دعوة تركيا للتدخل ، هي في حقيقتها عملية هروب من مشاركة فرنسا في التدخل ومحاولة تهدف إلى إقصائها عن السياسة المصرية تدريجياً . ومن ناحية أخرى فإن تأكيد سلطة السلطان في مصر كان يعني تأكيد سلطته على تونس التي كانت فرنسا قد احتلتها حديثاً ، والجزائر التي كانت تمنى من ثورات شعبية ضد الاحتلال الفرنسي . وهو ما قد يمتطيه - على مستوى السياسة الدولية - حق طلب التدخل .

وتطبيقاً لهذه الملاحظات في السياسة الدولية إذ ذاك ، فإن إنجلترا طالبت - على أثر نشوب الثورة في ٩ سبتمبر ١٨٨٢ - الباب العالي بأن يدرس إمكانية إرسال قائد عسكري تركي إلى مصر لدراسة ما أسسته بأسباب العصيان الذي حدث في الجيش ولكي يعيد النظام إليه . وعدلت إنجلترا عن طلبها بعد معارضة حادة من فرنسا . ولكن السلطان تبنى الفكرة بعد أن غير شكلها قليلاً ليتقلب على المعارضة الفرنسية . وبدلاً من إرسال قائد عسكري ، أرسل مندوبين للمحافظة على ماله من حقوق السيادة في مصر . وقد أثارت البعثة التي أرسلها احتجاجاً شديداً من كل القوى - بما فيها القوى الوطنية - وطلبت الدولتان ألا يتدخل المندوبان في شؤون مصر الداخلية بأي حال من الأحوال ، كما طلبتا رسمياً - وبناء على طلب من الحكومة المصرية - تقصير مدة إقامة المندوبين المشائين بمصر إلى أقل زمن مستطاع . وأرسلتا بالفعل بارجتين عسكريتين إلى ميناء الإسكندرية ، وريبطا رحيل البارجتين برحيل البعثة التركية .

وخلال زيارة البعثة لمصر - خريف ١٨٨١ - التقى « حرايى » بأحد أعضائها وتحدثا طويلاً ، ثم أرسل السلطان بعد ذلك خطابين على لسانه إلى حرايى ، عبر فيهما عن وجهة نظره في المسألة المصرية . وفي هاتين الرسالتين أكد السلطان « أسفه أشد الأسف لما سبق أن اعتقده خطأ في الثوار المصريين » وأكد « أن جلالة لا يهجم شخص القدير وإنما على حاكم مصر أن تكون أفكاره ونياته وسلوكه موجهة نحو المحافظة على مستقبل مصر وسيادة العليقة » . وعليه أن يحافظ على ديانة البلاد وحقوقها ، ثم أشار إلى أن واجب « حرايى » الملح الآن هو « أن يتولى كل ما من شأنه أن يجلب على البلاد التدخل الأجنبي والا يحيد عن محبة الصواب والحق ولا تسمحوا أقوال الفوثة ، ولكن عليكم أن تتخذوا جميع الوسائل بالعناية اللازمة والالتزام لمنع الأجانب من أحداث الفتنة » . وطلب أيضاً « أن يمسك المصريون لتوثيق عرا الاتحاد بين مصر والدولة العلية وأن يمتنعوا المسيل التي تؤدي إلى خروج بلادهم من الدولة إلى أيدي الأجانب الطامعين فيها كما حصل في تونس » . وعلمهم السلطان في رسالته لحرايى القدير توفيق « لأنه شريف يجرى وراء أهوائه وتلاحظ أن برقيات متناقضة » وذكر

انه « لا يثق بإسماعيل أو بحليم أو بتوفيق » . والمهمة الأساسية لعرايى كما يراها السلطان « هي ألا يهمل فى اتخاذ جميع الاحتياطات التى تتطلبها زماننا الحاضر لمنع وقوع مصر فى يد الأجانب » . مؤكدا ثقته الكاملة « فى الشخص الذى يفكر فى مستقبل مصر ويقوى العلاقات بينها وبين الخلافة ، والذى يحترم جلالة ويراعى القرامانات والذى لا يدفع الرشاوى للموظفين ولا ينصرف قيد شعرة عن واجبه ، ويعرف أساليب الدسائس الأوروبية ويحاطب لها ويحافظ على البلاد من شرورها » . مثل هذا الرجل يسر جلالة ويجد لديه قبولا . « وفى ختام الرسالة طلب السلطان من عرايى « أن يرسل الى اعتبار جلالة خفية دون أن يعلم احد ضابطا من الواقفين عن الحقائق فى مصر ومن يثق فيهم لكي يخبر جلالة عن حقائق الأمور بتفاصيلها » (٤٠) .

وواضح من هاتين الرسالتين أن الأسس العامة التى يعمل السلطان فى إطارها ، هي الوقوف ضد الغزو الأوروبى ، والاحتفاظ بسلطاته التقليدية فى مصر . وتدل إشارته عن الشخص الذى يجوز ثقته ، على أن هذا الرجل هو عرايى نفسه . وسيحكم هذا الموقف سلوك الباب العالي فى كل التطورات الدولية التى تعرضت لها المسألة المصرية بعد ذلك .

أثارت مذكرة ١٠ يناير ١٨٨٢ - التى أيدت بها الدولتين الخديوي ضد الثائرين عليه - رأى العام المصرى والعالمى لأنها كانت تأكيداً على مطامع الدولتين فى مصر من ناحية . كما أشارت من ناحية أخرى الى أن الخديوي يكاد يكون راضيا عن هذا التدخل وأن علاقته بالسبب العسالى أخذت فى التصدع تدريجيا . وأفادت المذكرة شعورا بالقلق من أن تلقى مصر مصر تونس المهلك . وبينما كانت انجلترا تفضل عدم إرسال المذكرة ، واستبدالها بتدخل تركى رغم « أنه ضرر كبير ولكنها مقتنعة بأنه لا يؤدى الى أخطار سياسة تضارح الأخطار التى تنجم عن الحلول الأخرى » (٤١) . أصرت فرنسا على إرسال المذكرة .

وقد احتج الباب العالي بشدة لدى الدولتين أولا ، ثم لدى بقية الدول الأوروبية الأخرى وقد بنى احتجاجه على أساس أن تركيا تعنى « بالمحافظة على الامتيازات الممنوحة لمصر حرصا على الراحة العمومية وجلبا للسعادة والرفاهية » ، ونفى أن هناك أوضاعا داخلية تتطلب إرسال مثل تلك المذكرة ، وبذلك لم يضاير الدول زعمها أن الثوار عاصون ومهددون لعرش الخديوي أو لمصالح الدول ، فأكد أنه « يستحيل ابداء أقل الأداة على ما يؤيد ذلك ، أو الاحتشاه بأى حادث داخلى متعلق بمصر يكون داعيا لإصدار مثل تلك المذكرة » . ونبه إلى حقوق الباب العالي فقال « أن مصر جزء ملازم من ممالك الحضرة السلطانية والسلطة المعطاة للخديوي لحفظ الراحة العمومية عند اللزوم

والمحافظة على سعادة حال البلاد ولإدارة القطر على محور حسن وتأسد هذه السلطة هي من حقوق الباب العالي وحده ومن اختصاصاته دون سواء (٤٢) -

وكان رد الدول الأوروبية على احتجاج السلطان ، ذا دلالة خاصة على نظرة هذه الدول لسلطة تركيا على مصر ، وتأثيرها للتدخل الأوربي في الشؤون المصرية . فقد ردت كل من روسيا - القيصرية - والنمسا والمانيا وإيطاليا على الاحتجاج بأن عبرت عن رغبتها في عدم المساس بالوضع الداخلي في مصر وبمقائه قائماً على الأسس المتفق عليها مع الدول الأربع والواردة في القرارات السلطانية ، كما وأنها تدرك استحالة تعديل ذلك الوضع بتفاهم بين الدول العظمى وبين تركيا صاحبة السيادة الاسمية على مصر . ويظهر ان السلطان لم ينتظر مثل هذا الرد . وإثار غضبه استعمال تمثيل السيادة الاسمية بدلاً من تمثيل السيادة الفعلية (٤٣) . يضاف الى هذا أن أهدافه في الوصول الى مزيد من السلطان المباشر في مصر حال دونها ما جاء في رد الدول عن الوضع الداخلي وصلته بمصالح الدول الأوروبية . وكان هذا الاحتجاج بداية للتشاور الدولي المتسق بين الدول الأوروبية لوضع أسس التدخل في مصر .

وعندما تفجرت أزمة المؤامرة الجركسية ، وبدأت مطامح الدول تتبلور أكثر على النحو الذي عكسته المطالب التي تضمنتها مذكرة ٢٥ مايو ١٨٨٢ ، رأى ماليت القنصل الانجليزي العمام ان التدخل الأوربي ينبغي ان يكون مصحوباً بتدخل تركي أيضاً . وقال ماليت (٤٤) : انه يتم على اتمام الحام بالشعور العام بالقاهرة ، يخشى اذا لم يعلن عن اشتراك تركيا في التدخل واذا لم يعلن السلطان تأييده للتدخل منذ البدء ، فان النواب والجيش سيأطلبون مرة أخرى مع التصميم على المقاومة . وهو ائتلاف يستحيل تحقيقه لسبب آخر غير السبب المذكور . - وتنعكس وجهة نظر ماليت تلك تصوراً صحيحاً في جملة ، فان العناصر التي كانت تفتقر في الثورة اعتماداً على تأييد الباب العالي لها ، كانت متنسحب حتماً اذا ما شارك السلطان في التدخل ، كما أن معارضة هذه العناصر للعمل الدولي تزيد من تطرف الممارسين له والمريضين على الفشال .

لم يخضع السلطان التركي لرغبة الدول بالتدخل في مصر الى جوارها ، الا في ظل التهديد الانجليزي بانه . اذا لم يساهم مع انجلترا لانهاء الأزمة على مدى اقتراحاتها ، فانها ستضاعف عدد السفن بالاسكندرية وتطيل مدة بقائها الى أجل غير مسمى (٤٥) . وبعد تردد قصير من تركيا . أرمست مبعوثاً عسكرياً كانت الدول تظن أنه قادر على بث الخوف في قلوب المصريين ، وهو درويش باشا . وقد عبرت . البال مال جازيت ، عن هذا الظن . فقالت انها لا تفكر في أنه ليس هناك شيء اكبر أثراً من قدرة درويش باشا على اثبات سلطته ، ولا أبرع من اشارته اقارة عرضية الى مذبحة المماليك .

أن درويشا رجل من حديد ويحق لعرايى أن يرتجف أمامه فما أن ينطق بكلمة خرقاء حتى يرى رأسه تتدحرج أمامه على السجادة » (٤٦) - على أن بعثة السلطان لم تكن تعمل لحسابها وحدها ، ومن الحق أن نقول أن تناقضا بدأ يظهر فى تلك المرحلة بين رؤية السلطان للمسألة المصرية وبين رؤية وسلوك الثوار أنفسهم الذين - رغم اتجاههم فترة للتحالف معه - لم يكونوا ذيو لا - وكانت خطة البعثة مشوشة وحاولت اللعب على التناقضات بين قوى الثورة وبين أحداثها - فجاورت وحى على استعداد لتنفيذ خطة تشمل إلقاء على عرايى وزعماء الثورة ونفيهم للأستانة كما تشمل احتمال الانعام عليه بالنيشان المجيدى - وتشمل الدس على توليق وقبول الرشاوى منه وإعلان تأييد سلطته واقتراح عزله وتولية الأمير حليم مكانه - هذا الاضطراب فى سياسة البعثة له دلالة ليس على تذبذب السياسة التركية واعتمادها على أسلوب عتيق من أماليق الحكم فحسب ، لكنه أيضا دليل على أن السلطان يتعمق كروم « كان ينادم فى الواقع فكرة إرسال قوة تصطدم بالمصريين ويؤثر أن يكون حامى هذا الشعب من وقوع عدوان عليه » (٤٧) - وقد أدت حوادث ١١ يونيو - حيث اصطدم المسلمون والمسيحيين فى الاسكندرية بتأمر أوربى - إلى تغيير كلى فى الموقف - وبدلا من محاولة إقصاء عرايى ، طالب الرعايا الأوربيون أنفسهم بابقائه حفاظا على حياتهم ، وإذ ذاك اضطر درويش وكلام الدول الأوربية أنه « سيشاطر عرايى باشا مسؤولية تنفيذ أوامر الخديو بسبب الظروف الملحة الحاضرة » -

فى المرحلة التالية من اتجاهات السياسة التركية تجاه المسألة المصرية ، برز موقفها من « مؤتمر الأستانة » - الذى دعت إليه وعقدته الدول الأوربية قبل غزو مصر مباشرة - وكانت الدعوة الموجهة لمعد المؤتمر تتضمن نقطة أساسية وحيدة كجدول أعمال له ، هى « دعوة تركيا للتدخل فى مصر بقوة كافية تمكن الخديو من المحافظة على سلطانه » على أساس أن يكون تدخلها مشروطا بالحماية الأوربية - وبالتحديد فإن هذا التدخل ينبغي أن يتم « بعد أن يعطى السلطان ضمانا إيجابيا على اقتصار عمل القوة على حماية النظام الحالى فى مصر بدون تدخل فى الشريات الأخرى المعترف بها فى الضمانات أو الاتفاقات الموقعة مع الدول الأوربية والا تقيم القوة فى مصر أكثر من شهر واحد الا يطلب من الخديو وموافقة الدول المظنى أو الدول الغربية المثلثة لدول أوربة (أى بريطانيا وفرنسا) وأخيرا أن تتحصل الحكومة المصرية النفقات المناسبة للمهمة » -

وقد رفض سلطان تركيا الاشتراك فى المؤتمر ، وأصر على رفضه رغم المشافعات المتعددة التى وجهها إليه المؤتمرون - رافضا أن يتدخل فى حماية الدول الأوربية فى ظل شروط لا تكفل له استرداد سلطته فى مصر - وحين تصدور الموقف ، فتزايدت الأعمال العسكرية ، وأصدر الأميرال سيمور قائد

الاسطول البريطاني انتداه النهائي بضرب الاسكندرية ، اضطر السلطان للموافقة على الاشتراك في أعمال المؤتمر ، وعرض - بعد ضرب الاسكندرية - اقتراحا بمنزل الخديو توفيق وتولية الأمير حليم مكانه باعتباره أن هذا الأمير أفضل من يصلح لمركز الخديوية ، وأن تعيينه يحول دون اراقة الدماء ويرضى جميع الميول في الحال . وقد رفضت انجلترا الاقتراح فاضطر السلطان الى الموافقة على ارسال قواته الى مصر ووافق أيضا على القيود التي وضعت من قبل على ارسال هذه القوات ، بأن تكون تحت مراقبة الدول الأوروبية .

ومثلت محاولة السلطان الأخيرة للمقاومة في طلبه ألا تتدخل الدول الأوروبية عسكريا طالما أنه سيتدخل بجنوده في مصر ، كما أنه كان لا يرى ضرورة لاصدار منشور عصيان عرابي . ولكن تقدم القوات البريطانية واحتلالها الاسكندرية ، وموقف أوروبا المؤيد لها فت في حشد السلطان . وحاول أن يساوم على اصدار منشور عصيان عرابي ، فأعلن أنه على استعداد لاصداره مقابل توقف الجيش البريطاني عن التقدم في مصر وبقيائه عند الحد الذي بلغه بالاسكندرية وضواحيها على ألا يتعداه بحال ، والا يمكن في الاسكندرية أكثر من ثلاثة شهور . فرفضت بريطانيا شروطه وطالبت باصدار منشور العصيان فوراً ، فعرض لأن يصدر منشورا يطلب من عرابي فيه الكف عن المقاومة أولا ، فإذا لم يستجب سندر منشور العصيان . وكانت بريطانيا تدرك أهمية منشور العصيان ، إذ كان سيلعب دورا في تصفية مقاومة الثورة العربية في الداخل للفرد البريطاني ، ومن هنا شططت بأقصى طاقتها في سبيل استصداره . وأخيرا - ومع تصفية أعمال المؤتمر - وقع السلطان منشور العصيان . وقبل توقيع الاتفاق العسكري النهائي لتنظيم التدخل التركي وقعت هزيمة القس الكبير . وأشير على السفير الانجليزي في الأستانة أن يلنس للسلطان الى أن تدخله في مصر عسكريا أصبح غير ذي موضوع ، فقد تم قمع الثورة بواسطة جنود صاحبة الجلالة البريطانية ، وهكذا شارك السلطان العثماني في هزيمة عرابي ، ولم يحصل على أي مكسب مباشر أو غير مباشر .

مؤتمر الأستانة * * وتدويل المسألة المصرية :

كان اتهام موقف السلطان المتعبد من الظهور بمظهر المدافع عن مصر ، الى إعلان عصيان عرابي وتسييد أهد الضربات الى الجيش المصري المقاتل ، تمهيدا من وجه واحد من أوجه الصراع المسالي حول المسألة المصرية . وفي مؤتمر « الأستانة » الذي عقد في العاصمة التركية ، بينما تدابير الفزو الانجليزي العسكري لمصر يجري الترتيب لها ، تكثفت وتكشفت الوجوه المتعددة لهذا الصراع . ولم يكن المؤتمر هو الأول من نوعه ، ففي العقود

المتوسطة من القرن التاسع عشر ، كثرت المؤتمرات الدولية التي تتنادى اليها الرأسماليات الأوروبية لتبحث ما بينها من خلاف ، أو لتعيد التوازن في القارة الأوروبية الى ما كان عليه ، فكانت كثرة المؤتمرات مؤشرا من مؤشرات ضراوة الصراع . وجاء مؤتمر الأستانة ليبر عن محاولة أوروبية لمنع انجلترا من الخروج من قوانين العهد السلي ، وللحيلولة دون انفرادها بالسوق المصرية بعيدا عن شركائها في أوروبا .

تبعت فكرة المؤتمر من فرنسا وكانت قد غيرت سياستها بعد سقوط شيما . وأعلنت حكومتها انها لن تتدخل عسكريا في مصر . ومن هنا لجأت الى اذلال الدول الأوروبية طرفا في النزاع لكي تحول بين انجلترا وبين الانفراد بمعالجة المسألة من ناحية ، ولكي تحول دون التدخل التركي من ناحية أخرى . فاقترحت في ٣٠ مايو ١٨٨٢ عقد مؤتمر دولي للنظر في المسألة المصرية . واشتركت مع انجلترا في الاعداد لهذا المؤتمر .

حضر المؤتمر أبرز الوجوه المتصارعة في الحلبة الأوروبية آنذاك : انجلترا وفرنسا وروسيا والمانيا وايطاليا والنمسا . فدارت التناقضات داخله بعدة . وتغلقت مواقف الاطراف المشاركة به ، مع التطور السريع في الحوادث فبينما كانت فرنسا صاحبة فكرته ، تحاول في البداية أن توقف المطامع الانجليزية ، انتهت في مواجهة عجزها عن ذلك - بالاضافة الى عجزها أصلا عن أن تكون شريكة في الغزو الى تأييد هذا التدخل باختيار أن هذا قد يفسح لها مكانا في مغانم . وكانت المعارضة الساسية داخل فرنسا لسياسة حكومة « دي فريسييه » تجاه المسألة المصرية ، تعبيرا عن حيرة فرنسا وتخطيها ، وكان المعارضون فريقين ينطلقان من منطلقين مختلفين . « فكلينمضو » الذي كان يعارض أصلا في التدخل في مصر وهنا الحكومة على موقفها بعدم التدخل ، قد ألقى الضربات على سياسة المانيا ونوابها . وقال أن هناك خططا مبيتة لبعثرة قوات فرنسا في إفريقيا . أما « جاميتا » وفريقه فقد اعترضوا بعنف على فكرة ارسال جنود تركية الى مصر . وطالبوا بتحقيق التحالف الفرنسي الانجليزي والعمل المشترك . وقد عبر أصحاب هذا الاتجاه في النهاية عن ارتياحهم لأن انتصار انجلترا على عرابي كان كسبا عظيما للحكم الفرنسي في الجزائر ، رغم أن فرنسا لم تكسب مكاسب مباشرة من غزو مصر . وعبر المسيو « جريفي » رئيس جمهورية فرنسا للسفير البريطاني في باريس ، عن موقف بلاده من تقديم الاستعدادات العربية البريطانية ، فقال انه يحسن فور الجيش البريطاني لا لمصلحة الانجليز فقط ولكن لمصلحة فرنسا أيضا . وقال « ان الهجمة الاسلامية ستكون عاملا خطيرا في المستقبل . وانه يعتقد أن المسلمين سيستطيعون يوما ما مقاومة أوروبا في سياسة القتال » (٤٨) .

على أن توصل فرنسا إلى إهدام هذا الارتياح المزيف ، كان وليد احساسها بأنها تواجه أمراً واقعاً ، ولا فائدة من الاعتراض عليه ، ومن الأجدى مناقشته فقد تكون هناك فوائد من ذلك . ومن هنا جاءت مواقفها في المؤتمر وخارجه شديدة التقلب ، ففي البداية أعلنت في المؤتمر أنه لا بد من الاتفاق مباشرة مع « عرابي » - وصرح رئيس وزرائها بأن حكومته لا تستطيع إصدار تعليماتها إلى الأدميرال « كونراد » - قائد الأسطول الفرنسي في المتوسط - للاشتراك مع الأسطول الإنجليزي في وقف استعدادات عرابي بالقوة الجبرية لأنها تعتبر هذا الاجراء عملاً عدائياً لمصر وهو ما لا تستطيع الحكومة الفرنسية الاقدام عليه بخير مخالفة الدستور الفرنسي الذي يحرم القيام بحرب بخير موافقة البرلمان . على أن هذا الموقف تغير بعد سقوط الاسكندرية - الذي لم تعتبره فرنسا أبداً عملاً عدائياً من إنجلترا - إذ أثارت موضوع حماية قناة السويس باعتباره موضوعاً منفصلاً عن موضوع التدخل العسكري وقالت بصراحة أنها « لا تجد ما تعرض به على أفراد بريطانيا بالعمل في مصر ولكنها لا تشترك معها الا فيما يتعلق بحماية قناة السويس » وكانت فرنسا - كما يقول كرومر - تتوهم من عزلتها في أوروبا ولهذا حاولت الحصول على تفويض من المؤتمر يخول الدولتين مع مراقبة قناة السويس وهو ما لم تستطع الحصول عليه نتيجة لتخوف الدول من اتساع الحرب .

ولم يكن موقف فرنسا وحيداً من نوعه ، فالدول الأوربية التي احتشدت لكي تحول دون انفراد إنجلترا بالعمل في مصر ، فوجئت أبان اجتماعها بالأسطول البريطاني يهزم مصر بالفعل ، فأبرك هذا المؤتمر - وأصبح « ميثاق النزاهة » الذي صدر في الجلسات الأولى للمؤتمر حبراً على ورق . لكن إنجلترا لم تستطع أن تتخلص بسهولة من هذا الميثاق الذي لعب دوراً هاماً في تحديد مركز إنجلترا في مصر لسنوات تلت الاحتلال .

نص ميثاق النزاهة على أن « تتعهد الدول الموقعة عليه بأنها في كل تدوية يقتضيها عملها المشترك لتنظيم شؤون مصر ، لا تسعى لامتلاك شيء من أراضيها ولا إلى أي إذن بأي امتياز خاص ولا إلى أية فائدة تجارية لرعاياها الا ما كان هاماً يمكن أن تناله رعايا دولة أخرى » وفي جلسة تالية أضيفت إلى البروتوكول عبارة تفسيرية تنص على أنه « ينبغي أن يكون مقهوماً الا تقوم الدول بأي عمل انفرادي في مصر مادام المؤتمر منعقداً » . وترجع أهمية هذا الميثاق إلى أن إنجلترا تمهدت بمقتضاه بالانضمام مع مصر والا تحتلها الا كاحدى الدول التي يهمها تسوية المسألة المصرية بالنيابة عن جميع الدول وأصلحتها جميعاً . وصحيح أن إنجلترا نجحت في وضع استثناء يميز التدخل في حالة الظروف القاهرة التي تحتم على كل دولة حماية رعاياها ، واعتبرت هذا الاستثناء قد ألغى كل أثر لميثاق النزاهة - بدليل أنها غزت مصر فعلاً بالرغم من وجود الميثاق - ولكن وضعها في مصر ظل بصفة « المندوب » من

الدول الأوبية لفترة طويلة وهذا هو المفزى الحقيقى ليشاق النزاعة - فهو الذى حال بين انجلترا وبين الغاء الامتيازات الاجنبية - وظلت ادارتها مصر محل رقابة دولية ، حتى أن مؤتمراً أوروبياً عقد فى عام ١٨٨٥ أصدر قراراً بأن انجلترا اذا لم تستطع تحسين الادارة المصرية ، فى خلال مدة حددها ، فإن عليها أن تتولى تلك الادارة -

كان الحرص على دولية المسألة المصرية ، وحق الدول الأوربية جميعها فى نصيب متساو من السلطة فيها ، هو السهم الذى يملأ أروقة مؤتمر الاستانة ، ولذلك كانت دعوة تركيا للتدخل بجيوشها لقمع هرايى حلا ذهبيا يوفر على الجميع مشقة الصدام أو الاختلاف على تقسيم الانصبة - وقد عبر وزير خارجية روسيا ، فى رسالة لندوبيه فى المؤتمر ، عن هذه الروح فقال : لا ينبغي أن تسوى المسألة المصرية الا عن طريق الاتفاق الأوروبى فإذا لم يكف الضغط الأوروبى ، فإن تركيا تكون أليق دولة يطلب إليها إعادة المياه الى مجاريها فى مصر ، فإن رفضت كلت انجلترا وفرنسا بهذه المهمة بشرط أن يصحب قواتها مندوبون عن الدول العظمى - ويكون الهدف من ذلك كله - إيجاد نظام دولى لادارة مصر يحول دون عبث الوكلاء الشخصى - (٤٩) -

ومن هنا لم يكن موقف روسيا من المؤتمر بعد ذلك غريباً - اذ بمجرد ضرب الاسكندرية أعلنت انسحابها منه ، لأن قراراتها فى رأيها ستكون غير ذات قيمة أو تأثير ، وإنما مجرد موافقة على أمور واقعية - أما انجلترا فإن موافقتها على اقتراح فرنسا بأن يتدخل السلطان بتفويض دولى باسم الدول الأوربية ، قد أقلقها اذ وجدت نفسها واحدة من ستة شركاء وبالتالى أصبح من الصعب عليها تسخير تركيا لغرض المصالح البريطانية ، ولهذا سارعت بتدبير ضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢ - وأعلنت المؤتمر اذ ذاك - وقد أصبح فى مواجهة الأمر الواقع - أنها مازالت عند رأيها الذى أبدته فى منشورها فى ١١ فبراير ١٨٨٢ بأن كل تدخل فى مصر ينبغي أن يكون مظهراً لارادة أوروبا وتضامنها - وأعلنت المؤتمر أيضاً - أنه لم يعد مفر من استعمال القوة فى القضاء على حالة أصبح السكوت عليها مستحيلاً ، وفى رأيها أن الأسلحة - والأقرب الى مبادئ القانون الدولى والمنرف - أن يكون الجيش الذى يستخدم فى هذا الغرض هو جيش الدولة صاحبة السيادة ، فإذا لم يتيسر ذلك لرفض السلطان فلا بد من التفكير فى طرق أخرى - (٥٠) -

ومن هنا نلاحظ حرص انجلترا على ألا يفقد التحالف الأوروبى صيقته الشكلية على الأقل - فخشيتها الحقيقية من حدوث تدخل أوروبى معها أو قيام أى تجمع أوروبى يمتنعها فعلاً من التدخل تكلف عن طبيعة التوازنات الأوربية اذ ذاك - ولذلك اتجهت الى دعوة كل الدول الى التدخل معها - فرفضت فرنسا الا فى حدود مسألة قناة السويس - أما إيطاليا والمانيا والنمسا فكانوا يكونون حلفاء فى داخل المؤتمر -

وكان هدف السياسة الألمانية الاساسى اذ ذاك ضرب التحالف الانجليزى
الفرنسى والعمل على زيادة الصراع بين الطرفين ، مما يؤدى الى اضماعه ،
ويمكن لها من زعامة أوروبا . ولهذا قاومت رغبة فرنسا فى التدخل ، وان
كانت لم تعطف كثيرا على انفراد انجلترا بالعمل فرفضت اعطام انجلترا
تنفيذا رسميا بالعمل خفية من انسحاب هذا التفويض على فرنسا وبذلك
تؤيد تحالفهما بدلا من فضه . ومن ناحية أخرى فقد رأت أنه من الأفضل
ألا تتحمل الدول ثيمة ما قد تقوم انجلترا به من الأعمال وبذا تحفظ الدول
الأوربية لنفسها الحق فى كيح جماعها عند الضرورة . وبالإضافة الى كل
هذا فقد عبرت عن خشيتهما من تفاقم الموقف وتحوله الى حرب بين الدول
الأوربية والعالم الاسلامى . وفى النهاية أكدت « بأن انجلترا تستطيع أن
تحصل على تأييد ألمانيا الأديبى فى حالة قيامها تحت مسؤوليتها بأى عمل فى
مصر ، ولكن عليها أن تحلم أن ألمانيا غير مستعدة لتجاوز هذا الحد الأديبى
باعطائها تنفيذا رسميا للعمل فى مصر . وقد شاركت النمسا ألمانيا فى
موقفها . وكذلك إيطاليا التى اعتذرت من التدخل بحجة أن السلطان قد
أعلن فى ذلك الوقت من عزمه على التدخل . والحقيقة أن جيشها كان فى
حالة لانسح له بالعمل ، كما أنها لالتحق فى فرنسا .

وفى خلال كل هذا كانت بريطانيا تطلق التأكيدات المتعالية بأنها
تعمل بموافقة الدول وان كانت قد ميزت نفسها فإنها تعتبر نفسها أساس
التدخل ، ولا مانع لديها من أن يشترك معها من يريد . فأعلنت أنه بعد نيل
الفرض العربى المراد مستعين الحكومة البريطانية بالدول على وضع نظام
قويم لحكومة مصر المستقلة . ووافق المؤتمر قبل أن يتفرض على بلاغ يتضمن
تأكيد اللورد دوفرين - مندوب انجلترا - بأن « التسوية النهائية للمسألة
المصرية يجب تركها لنظر أوروبا وحكوماتها » .

وهكذا انفض « مؤتمر الإسمانة » ، بينما كانت الجيوش الانجليزية
تزحف داخل الأرض المصرية ، باعتبارها مندوبة من مجلس الرأسماليات
الأوربية ، جاءت لتحويل الاحتلال السلمى ، الى غزو مسلح ، ولتوقف المحاولة
المصرية لتصفية هذا الاحتلال السلمى ، تلك المحاولة التى تعرف فى التاريخ
باسم « الثورة المراهية » .

الفصل الثاني

الخريطة الاجتماعية للثورة

- المناخ العام □ جيش الفلاحين بين □ استبداد
 - الغليو وخيانة الارستقراطية العسكرية □ الفلاحون
 - في جبهة الثورة □ الارستقراطية الزراعية □ البرجوازية
 - الزراعية □ الملاك الصغار .. فقراء الفلاحين ..
 - والناب الأراض □ حركة فلاحية نشطة □ المثقفون
 - بين حلم الثورة واغراء السلطة □ الجنين البرجوازي
 - السراى : مؤسسة الاستبداد المصرى □ السراى :
 - كمؤسسة سياسية □ الأجانب المحليون □ الامتيازات
 - الأجنبية *
-

المتناخ العام :

اضطرت الاحتكارات الأوروبية لحسم المسألة المصرية بقوة السلاح، بعد أن كانت تحسب أنها حسنتها من طريق الاحتلال السلمى البطيء . بيد أن تطور المقاومة المصرية قد دفعها الى المدول من الخيال الذى صور لها أنها قادرة على الاستيلاء على مصر بسهولة .

وكانت قوة المقاومة المصرية متعددة ، ومتباينة الاتجاهات والاهداف ، وشملت عددا من الطبقات والفئات الاجتماعية والمؤسسات السياسية . كان لكل منها دور متمدد الابعاد اشترك بعضها فى الثورة وتحالف معها تحالفات مؤقتة ، وظل بعضها فى معسكرها حتى النهاية . ولأننا سنعالج بالتفصيل - فى فصل قادم - موقف هذه الفئات من قضية الثورة وفعاراتها والعوامل التى أدت الى انسحاب بعضها من معسكرها ، فسوف نكتفى - فى هذا الفصل - بدراسة التأثيرات الاجتماعية العامة التى بلورت موقف كل طبقة أو فئة أو مؤسسة سياسية ، ودفعت بها الى موقف الاشتراك فى الثورة أو العدم لها ، مع الاشارة الى الملامح العامة لدورها فى حوادث تلك الثورة . أما التركيز على الصراعات الرئيسية بين قوى الجبهة وعليمتها وعوامل تفتت تلك القوى، فسوف تكون موضع بحثنا فى فصلين قادمين .

على أنه من الضرورى هنا أن نشير أولا الى العوامل العامة التى كان لها تأثير فى مواقف كل القوى الاجتماعية فى مصر ، وذلك قبل أن نتناول بتفصيل أكبر العوامل الخاصة التى أثرت فى كل قوة منها على حدة :

● وأول هذه العوامل هو تسلل رأس المال الأوروبى لمصر على شكل ديور واثمانات مصرفية ، ومشروعات استقلالية ذات طبيعة طفيلية أو

مؤسسات خدمات • وقد أدى هذا التسلل الى نتائج متعددة وسيئة الأثر ، منها ذلك الاستنزاف الذى تعرضت له الثروة القومية فى جملتها مما ترك آثاره على مختلف القوى الاجتماعية • أما وقد أضرت منه الفئات العليا من المجتمع ، فبما لا شك فيه أن الفئات الدنيا والمحدودة الدخل أو التى لا تملك سوى قوة عملها قد سحقت به سحقاً شديداً • وقد ظهرت آثار هذا الاستنزاف فى زيادة الضرائب زيادة غير عادية ، وفى المقاصفات غير المشروعة وغير المتكافئة بين التجار الأجانب والوطنيين • وفى الامتيازات الأجنبية فضلاً عن أعمال المضاربات والمقامرات الاقتصادية التى مارسها عناصر غريبة عن المجتمع المصرى •

● أما العامل الثانى فهو خضوع المجتمع المصرى لتأثيرات فيه عنصرية لوجود بقايا أجناس غريبة مرتبطة ببنيتها الاجتماعية من ناحية انتمائها لقومية غير قومية ، ولحصولها على امتيازات طبقية واسعة همت الهوة بين هذه الفئات وبين الكيان الاجتماعى المصرى ككل • وقد تمثلت تلك الفئات فى بقايا دولتى المماليك وخاصة المماليك الجراكمة ، وما انضم الى تلك البقايا من عناصر تركية وآلبانية وكل أخلاط السلطنة العثمانية •

● ولم يكن من الممكن أن تثير هذه التأثيرات العنصرية دوافع المقاومة ، لولا أن التطور القومى فى مصر قد ظهرت بشائره فى تلك المرحلة • إن تغيرات اجتماعية متعددة بدءاً بمحمد على ونهاية بإسماعيل قد أقامت • على أنقاض النظام المملوكى الذى كان يتنافس فى جو الاسلامية العالمية • والى جانب الأسرة الحاكمة الجديدة التى كانت تتعاقب على عرش البلاد ، أقامت تلك التغييرات جيشاً أهلياً وطبقية من موظفين وطنيين ومطائفة ملاك زراعيين محليين • أى ظهرت مصالح أعلية تنفرد بأوضاعها الخاصة وتصدر فى حركاتها من نفسها وتقيم هيكل مجتمع جديد • (١) • ومن هنا تفرق حتى معيار السلطة والمكانة الاجتماعية ، فقد كانت الحرب والوراثة - كما يقول جاك بورك - هى أساس سلطة المتقدم ، غير أنه • بعد ثلاثة أجيال من الغناء الانتزاع ، أصبح ما يكون ثروة هو استغلال الملكية الكبيرة وتسويق حاصلاتها • (٢) • وقد تم هذا عبر مجموعة من التأثيرات الداخلية والخارجية تعرض لها نمود • الذى كان طاحنة ظنوننا رجحاً • ولكنه خضع لتأثيرات الليبرالية الاقتصادية الأوروبية وضغوطها (٣) • وهو ما خضع له أيضاً ، وبصورة أشد ، خلفه إسماعيل •

● إن المجتمع المصرى قد خضع لتأثيرين أساسيين :

أولهما : طبيعة السلطة من الناحية السياسية ، إذ لم تكن مسيطرة أو قراطية فحسب ، ولكن أو قراطية أيضاً كانت ذات طبيعة شخصية

محضة ، وهو ما ركز من مضارها التي تعرض لها الكثيرون - ليس فقط على مستوى افتقار الأمن الذاتي لدى المواطنين ، ولكن في ممارسة هذه السلطة دون أي رقابة حقيقية - وبذلك خضع المصير المصري لممارسات فردية كانت ذات آثار وبيئة كما تدل على ذلك كارثة الدهون - ومما لاشك فيه أن هذه السلطة قد استغفرت عدام الكثيرين - ولكن لاشك أيضا في أن طبيعة ممارستها قد أحدثت رهود فعل سلبية أفقدت الكثيرين كذلك قدرتهم على المقاومة أو تنظيم المقاومة -

أما التأثير الثاني الذي خضع له المجتمع المصري فهو الفكرة الليبرالية التي بدأت تفتد اليها مع عودة طلاب البعثات من مراكز تعليمهم في أوروبا ، محملين ليس فقط بخبرات متعددة في مجال التطبيقات الفنية للمعلوم ، ولكن أيضا بالكثير من تأثيرات الرؤية العقلية والعلمية للعالم - وتأثيرات التطبيق الاجتماعي والسياسي لتلك الرؤية كسبا كان شائما في النمط الاجتماعي الأوربي إذ ذاك - وبالطبع فإن تأثيرات الفكرة الليبرالية كانت تتصارع مع الطبيعة الخامة للسلطة السياسية ، ولكن صراعها قد خضع لتأثيرات هذه السلطة : نعتي لأنها كانت محكومة بالعدام الشديد من جانب وبالخوف الشديد من جانب آخر -

● وأهم هذه العوامل كلها أن الخريطة الطبقيّة للمجتمع المصري إذ ذاك كانت أكثر تعقيدا مما يظن أصدنا إدراكا لمشفة دراستها - وإذا كان عدم الالتفات إلى هذا التعقيد يجعلنا غير قادرين على فهم الارتباك في نوعية التناقضات بين القوى الطبقيّة المتحالفة في جبهة الثورة ، والحلف الطبقي المعادى لها ، فإن إدراك هذا التعقيد إدراكا جزئيا يؤدي إلى نفس النتيجة - ونظن أن تعقد هذه الخريطة يعود أساسا إلى السمة الوثنية للتطور الاجتماعي المصري : تلك هي نمو البرجوازية المصرية متخلطة قرنين أو أكثر عن البرجوازية الأوربية ، وبعد تحول الأخيرة من قوة ثورية إلى قوة محافظة - وإذا فقد بدأت البرجوازية المصرية محاولات تحقيق ثورتها ضد معسكرها العالمي وليس في حمايته ، وبالتالى تفتت خريطة التحالفات بين قوى الثورة بدخول الاستعمار كمدو رئيسي ، وتحول التناقض بين البرجوازية وحلفائها والقطاع وحلفائه إلى تناقض ثانوي أحيانا - وكنتيجة لهذا كله تأخر التطور الطبقي في مصر طويلا ، ولم يصل إلى تكامله إلا نادرا ، وهو ما يفسر لنا افتقار الطبقات المصرية إلى تمجيد أيديولوجي صحيح عنها ، سواء كان هذا في مجالات الفلسفة أو الفكر السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، وحتى الحركات السياسية - ومن هنا فإن التوفيقية - كتيار أيديولوجي - سمة أساسية في كل هذه المجالات مما يجعل معالمة الظواهر الفكرية أكثر صعوبة ، ويصعب احتمال الخطأ في إدراك بعض الظواهر النوعية غير قليل -

لقد خضع للمناخ العام الذي تشكل تلك العوامل عناصره ، العديد من القوى الاجتماعية ، ولكن تتفاعل هذه العوامل داخل تلك القوى ، يحتاج الى وقفة أطول عند كل فئة على حدة .

جيش الفلاحين بين استبداد القديو

وخيانة الارستقراطية العسكرية

كان الجيش المصري هو المؤسسة المصرية التي لم يلتفت أحد الى خطرها رغم حرص الاحتكارات الأوروبية على الاستيلاء على الحكومة وعلى السلطة التشريعية ، وحتى القضائية ، فوصل نفوذها الى مختلف أجهزة السلطة عن طريق عدد ضخم من الأجانب المأملين في أجهزة الخدمات ومن بينها أجهزة الأمن ، ومن هنا فإن الاقتراح الذي عرضته فرنسا على انجلترا - بمسبب نشوب الثورة ٩ سبتمبر ١٨٨٢ - بإرسال قتيبين عسكريين أوروبيين لاهادة تنظيم الجيش المصري ، ينبغي أن الاحتكارات الأوروبية لو تنبتهت منذ البداية الى خطر هذه المؤسسة لمعت على الاستيلاء عليها كما استولت على غيرها .

والواقع أن الدور الذي لعبه الجيش المصري في الثورة المرابية دور يلفت النظر ، إذ أن الجيوش ينظر اليها عادة باعتبارها جزء من أجهزة القمع ، وأن مهمتها هي قمع الحركات الشعبية والوطنية لصالح الطبقة الحاكمة . على أن تفجر الثورة المرابية من داخل الجيش المصري يبدو منطقيا اذا تأمنا الظروف التي تكون فيها ، والتي حركت دوافع الثورة داخله .

كانت مصر بلا جيش منظم قبل أن يبدأ محمد علي في بناء الجيش . وصحيح أننا نعلم من الجبرتي أن تجنيد المصريين في الجيوش المشانيسية يسبق محمد علي بزمان طويل ، إذ ذكر أنه في عام ١٧٣٦ ورد طلب بسفر ثلاثة آلاف جندي الى بغداد ، واشترط الطلب أن يكونوا عثمانيين وألا يرسوا عسكريا من فلاحى القليوبية والفيحة والبحيرة وشرق اطفح والمنصورة (٥) . على أن محاولة محمد علي كانت ذات طابع خاص ، إذ خلقت لأول مرة جيشا حديثا منظما وسلمحا شارك في تحقيق انتصارات عسكرية ضخمة . وفي البداية - عام ١٨١٥ - اتجه محمد علي الى الاعتماد على جنوده غير النظاميين ليكثروا عماد هذا الجيش . ولكن عدم تمود هؤلاء الجنود على النظم العسكرية أدى الى فشل المحاولة ، فاتجه الى الاستعانة بعناصر سودانية . ولكن صعوبة الحصول على الأعداد الوفيرة من السودانيين جعلته يتجه بصره الى الفلاحين . وكان حتى ذلك الوقت يرفض تجنيدهم لاحتياجه الى جهودهم في الزراعة من ناحية ، ولخوفه من تسليمهم من ناحية أخرى . ولكن في مواجهة صعوبة

بناء الجيش اضطر الى الاستعانة بهم ، في الحدود التي تجعلهم دائما في ادنى مراتب السلك العسكري ، فأخلق أمامهم السبل لتولي مناصب قيادية في الجيش لئلا يكونوا مصدر خطر على السلطة في امبراطوريته التي كانت سلطتها السياسية في أيدي عثمانية الاتجاه .

وأدت التطورات التي أعقبت عصر محمد علي وخلفائه الى أن أصبح الجيش المصري بالفعل بؤرة تناقضات المجتمع . وحسنت بالتالي أن يتحرك حركته الثورية . فقد تغلص محمد علي في حروبه الأولى - السودان وجيزة العرب واليونان - من القسم الأكبر من الجنود المرتزقة الذين ورثتهم مصر من العصر المملوكي العثماني . وبهذا أصبحت القوة الكبيرة للجيش قوة مصرية ، مع بقاء القيادات جركسية وعثمانية . وكان المملع العربي العظيم الذي قامت به تلك القوة هو حربها ضد تركيا - الحروب السورية الأولى والثانية وحرب الأناضول - فقد خلقت كتلة مصرية منظمة اختلطت بالضموب الأخرى وتكون لديها احساس بشخصيتها المتفصلة والمتميزة . بل وحاربت الدولة التي كانت إذ ذاك تمثل السلطة الدينية التي تذيب الشخصية القومية. وتخفى استقلالها واستبدادها تحت ستار القومية الإسلامية . ولا شك أن الجيش في تلك المرحلة كان يمثل خميرة ثورية تتكون في حالة من الصمت الصامع .

وفي عهد سعيد حدثت عدة تطورات كان أهمها اتجاهه الى فتح باب الترقى أمام المصريين في الجيش . وبذلك كسر السد الذي كان يحول دون توحيد التيار القومي في داخل الجيش ويحول بالتالي دون تطوره الى حركة . وقد اختار سعيد أن يحدد أكثر العناصر نشاطا في المجتمع المصري وهم أبناء عهد البلاد وشبابها ، وكان المجتمع المصري الزراعي تسوده سلطة أمرية قريبة من القبلية . والدمد والمشايع هم يمثلو هذه السلطة المعبود عنها ، لذلك كان تجنيد أبنائهم تنظيما مسلحا لأكثر العناصر نشاطا وتأثيرا في المجتمع الريفي . فاذا أضفنا الى هذا فتحه لباب الترقى أمام هذه العناصر ، الى المناصب القيادية وفيه القيادية ، أمركنا أن سعيد قد مهد الطريق لثورة حقيقية في المجتمع المصري .

وقد استمرت عقاية « سعيد » بالجيش ، فعندما اضطر الى إحالة عدد كبير من الضباط الى الاستبداد في أواخر حكمه ليوفر جزءا من الميزانية يسده به بعض الديون ، عاد في العام التالي فكتب الى ولي عهده - الخديو فيما بعد : اسماعيل - من أوزها حيث كان يستقفي يقول : بما أن الضباط الوطنيين الشرقيين من تحت السلاح قد اشتغلوا بلازمة نسلانهم ، وتركوا دروسهم العسكرية ، ولو تركناهم على هذه الحالة التي لا تعود عليهم الا بالوهال لفقدوا العافية والنظر ، وصاروا هبرة لن اعتبر . وبما أننا نحن

الذين ربيناهم واطهرناهم ، فلا يصح لنا تركهم في هذه الحالة التي ذكرناها . لذلك اقتضت ارادتنا جمعهم من بلادهم وعدم تمكينهم من نسايمهم حتى ولا بالنظر اليهن والتشديد عليهم بمداومة الثمارين ليسلا ونهارا في عصر النيسل « (٥) » .

لم يكف سميد و سميد ، بهذا بل أنه بدأ ينشر بعض الافكار الاملاحية والجزئية بين العناصر التي احتك بها من الضباط الفلاحين . يقول عرابي في مذكراته بأنه - سميد يافا - اعداء تاريخ نابليون باللغة العربية طبع بيروت ، وهو يادى القبط على ان تمكن الفرنساويون من التغلب على البلاد المصرية ، والتحرير على وجوب حفظ الوطن من طبع الأجانب ، فلما طالعه و شعر - عرابي - بحاجة بلاده الى حكومة شورية دستورية « (٦) » كذلك فان احدى خطب سميد يافا في بعض المناسبات قد أثرت فيه بنفس الاتجاه اذ قال فيها « انى نظرت في احوال هذا الشعب المصرى من حيث اتاريخ فوجدته مستميدا لغيره من أم الارض » . وحيث اننى اعتبر نفسى مصرى فوجب على أن اربى أبناء هذا الشعب وأهذه تهديبا حتى أجعله صالحا لأن يخدم بلده خدمة صالحة ويستغنى بنفسه عن الأجانب « (٧) » .

وفى حكم اسماعيل عادت السيطرة التركية المملوكية ، فأحكمت قبضتها على الجيش وحالت دون ترقى الفلاحين الى المناصب القيادية . بل وسعت الى ايقاف ترقى من حصل على فرصة الصعود خلال عهد سميد . وهكذا نجد ان عرابي قد ترقى من نفر الى يكباى خلال ست سنوات من حكم سميد . بينما ظل ١٩ عاما فى رتبة القائمقام خلال حكم اسماعيل . وكانت القيادات التركية سواء فى الجيش أو الجهاز الحكومى تشكل قوة اجتماعية لها ملامحها الخاصة . اذ كانت أسرة احتقار طامخ للفلاح المصرى ، لا تنظر اليه الا ككائن فى أدنى مراتب الجنس البشرى . كما انها كانت تمثل ارستقراطية زراعية تحمى بالسخرة لكى تستلب قوة عمل الفلاح . وقد اتجه اسماعيل الى تدعيم هذه الارستقراطية فى بداية عهده ، فأمر لكل واحد من اللووات بخصمائة فدان ولكل من أسرار الألايات مائتى فدان ، ولكل واحد من القائمقامات بمائة وخمسين فداناً من زيادة المساحة فى بلاد مدينتى الغربية والمنوفية . وقد حرم المصرى الوحيد من بين هذه القيسادات - وهو عرابي ، وكان قائمقاما - من المنية لأنه كان يرفض تسخير جنوده فى حفر الترع والقنوات ويطلب ان يقرروا للأعمال العسكرية . وهو ما عرضه لسخط القيادات البركسية التى رأت فى موقفه نوعا من الانحياز الى الكائنات الثقافية المسماة بالفلاحين .

ولم يقتصر خبز السيطرة البركسية على تعصبا ضد الفلاحين بسبب حقوقهم المزعومة فى الترقى ، بل أدفأ الى حرمان الكفاءات العسكرية الوطنية من الوصول الى مركز يمكنها من خدمة بلادها . وقد ظهر أثر ذلك خلال

الحملة الحبشية - ١٨٧٥ - فندد الاستعداد لها ظهرت حركة ترقيات اقتصرت على الجراكسة - وهكذا تصدرت لقيادة السلة عناصر بلا كفاءة عسكرية ، يصادفها مجموعة من ضباط أركان الحرب الأمريكيين - وقد أبدت في هذه الحرب ثلاث فرق كاملة نتيجة لعدم رغبة القيادات الجركسية في غرض الحرب ومخاطرتهم بأرواح الجنود الفلاحين في أعمال تنسم بالمفارقة - كذلك غانت هيئة أركان الحرب ورئيسها « ستون باشا » الأمريكى ، الجيش المصرى وسحت لجواميس الأحماسى بالممل جهازاً فى معسكراته -

وكان من نتيجة هذه الحرب أن خسرت مصر - غير الأرواح والمعدات - ثلاثة ملايين من الجنهيات ، فبيمت حصه مصر فى أسهم قتلاء السويس بأبخس الأثمان لا يتطعرا - وقد أحدثت هذه الحملة تأثيراً شديداً فى نفوس الجنود - خاصة وإن التعليم كان قد انتشر فى الجيش خلال عصر اسماعيل ، بحيث لم يكن فيه سوى ٤٢ جندياً أمياً فقط (٨) -

وقد أزعج الجنود ان الفيديو لم يحاكم المخونه من القيادات الجركسية والأمريكية بل استبقاهم فى الجيش وكرمهم وهكذا كان الجنود العائدون من الحرب كما يقول بلنت « قد استخفوا بقوادهم الذين برهتوا على كفاءتهم بالهزيمة واشترك معهم فى أكثر الضباط من الرتب الصغيرة فى مواطنهم » (٩) -

ومن هنا بدأت العناصر النشيطه فى الجيش تتجمع ، وكان معها السامى غير ناضج تماماً - ومع ذلك فقد اشتركت أنشط تلك العناصر فى جمعية سياسية هى «جمعية مصر الفتاة» - ١٨٧٦ - كانت تضم عناصر مدنية - عبد الله النديم ويعقوب صنوع - وعسكرية - هرايى وعلى الروبى - كذلك كان من بين اعضائها عدد من الليبراليين الأوربيين الأجانب الذين يقيمون بمصر ويهتمون بنشر الاتجاهات الثورية فى البلاد الشرقية - وكانت أهداف هذه الجمعية تتبلور فى ضرب السيطرة التركية المملوكية وإثارة جو من الحريات العامة - وكان هرايى قد دعم خبرته السياسية العامة باختلاطه بالعناصر الليبرالية الأجنبية فى الاسكندرية وباشتراكه فى المحفل الماسونى الشرقى -

وكان عدد القوات المسلحة أخذ فى التدهور السريع ، فقد وصل عدد الجنود والبحارة فى عام ١٨٣٩ - فى أواخر عهد محمد على - إلى ٢٧٦٠١٦ وبموجب تسوية سنتى ١٨٤٠ و ١٨٤١ قل عدد الجيش الذى يحتفظ به محمد على لسلامة الدولة بحيث لا يزيد عن ١٨٠٠٠ جندي ، وكان ذلك نتيجة التدخل الأوروبى ضد مصر - وبترط سعيد فى بعض الديون ، اضطر الى عدد الجيش الى قوة رمزية لا تزيد عن ٢٥٠٠ جندي وأغرق السوق بأطنان الملابس والعتاد العسكرية معظمها من الدرجة الثانية (١٠) - وعلى الرغم من زيادة عدد الجيش مرة ثانية فى عصر اسماعيل ، فإن كارثة الديون فى أواخر

معه أدت إلى تناقصه مرة ثانية والتخلص من الضباط والجنود بالجزل والاحالة إلى الاستبداد لتولي مرتباتهم ودفعها إلى حملة كويونات الديون .

وكانت الحركة الأولى للعناصر المصرية في الجيش . تمرداً عفويا قام به ٢٥٠٠ ضابط من الضباط المصريين في فبراير ١٨٧٩ . ذلك أن وزارة نوبار - المرسلة بالوزارة الأوربية - اتبعت مقبولة الأجانب في إحالة هؤلاء الضباط إلى الاستبداد بنصف مرتباتهم جنساً للمصروفات . وكان الضباط لم يتسلوا مرتباتهم خلال الثمانية عشر شهراً السابقة ، كما أن الكثيرين منهم كانت لهم مرتبات متأخرة عن ضعفى هذه المدة . ولم تضع الحكومة في اعتبارها طبيعة الجيش كقوة منظمة وسليمة - وهو ما كان يفترق إليه الفلاحون . وكانت النتيجة أن تجهز هؤلاء الضباط أمام وزارة الحربية واعتقلوا نوبار والوزير الأوربي ، ولسن ، وضربوها فسقطت الوزارة الأوربية . ومع أن عرابي وعلى الروبي كانا بعيدين من هذه الحركة ، فقد اعتقلا وحقق معها بشأنها ثم أفرج منهما . بيد أن الحركة في جوهرها كانت ذات دلالة على إمكانية تحريك الجيش لحسم الموقف وإنقاذ مصر من سيطرة الترك والجرس والأوربيين . خاصة أن الحكومة - كآثر من آثار التمرد - تراجعت عن خططها واعادت الضباط المحالين إلى الاستبداد . وقد ساعد على بلورة الاتجاهات السياسية في الجيش ، المناخ السياسي الذي أتاحته محاولة اسماعيل الأخيرة للتحالف مع القوى الوطنية وذلك بالاعتماد على مجلس شورى النواب . وكانت عناصر من الأرستقراطية الزراعية متحالفة مع عناصر من الجراكسة الأتراك ، والبرجوازية الزراعية ، قد تجسعت فيما عرف بـ « الحزب الوطني » بقيادة محمد شريف باشا (١٨٢٣ م - ١٨٨٧ م) وكان هذا الحزب يعمل ضد السيطرة الأتوقراطية للخديو . ورغم أن الجناح الذي تمثله مصر الفتاة كان أكثر تقدماً فإنه قد تحالف مع الحزب الوطني واندمج فيه . على أن الحزب الوطني كان يبدو قاصراً عن إدراك مشاكل ضباط الجيش . لذلك اكتفى بالتحالف مع اسماعيل ثم تحلل بعد إسقاطه وخاصة أن توفيق قد رفض - في بداية عهده - مشروع الدستور الذي قدمه شريف باشا ، مما دعاه إلى الاستقالة .

وفي الستين الأوليين من حكم توفيق عادت القوى الثائرة في الجيش تتجمع بشكل منفصل عن تجمع الأرستقراطية الزراعية . ذلك أن انهيار تجمع المسكر الآخر للقوى الوطنية كان ناتجاً عن عدم وجود وحدة تنظيمية تجمعهم ، فضلاً عن أن مطالبه الثورية كانت محدودة ومتناقضة ، وهو ما لم يكن يحوق الحركة في الجيش لتوحد اتجاه العناصر الثورية فيه حول شعار ضرب السيطرة الجرسية والتركية .

وفي بداية حكم توفيق تعرض الجيش لعدد من التصرفات نتيجة للمناخ الأم الذي كانت مصر تعيش في ظله إذ ذاك . فسرحد عدد كبير من الجنود إلى

بلاדם وتقرر جعل الجيش العامل اثني عشر ألفاً فقط . رغم أن فرمان
تولية توفيق كان يطمح الحق في الوصول بالجيش إلى ثمانية عشر ألف جندي .
وتنفيذاً لهذا القرار أحيل عدد كبير من الضباط إلى الاستبداد ، ووقعوا
في ضيق مالي شديد . إذ ذاك قدم جماعة من الضباط في مايو ١٨٨٠ عريضة
إلى الشديو يشكون فيها من رداءة طعام الجنود وضرورة العناية بصحتهم ،
ومن سوء حال المستودعين وعدم النظر في إصلاح معاشهم ، كما شكوا أيضاً
من عدم دفع مرتبات الضباط والجنود وتسخير الآخرين في الأعمال العامة .
كذلك أشارت المذكرة إلى ما في نظام الترقية من المحسوبية في عهد ناظر
العربية عثمان رفقي . ويقول الشيخ محمد عبده أنهم طلبوا في هذه العريضة
حزل عثمان رفقي (١١) .

لعب عثمان رفقي دوراً هاماً في تصميم الموقف وتوجيهه بسوء
تصرفه الشديد على أنه لم يكن في هذا معبراً عن وجهة نظر شخصية ، بقدر
ما كان يقدم نموذجاً لعناصر الاستقراطية العسكرية التي كانت جزء من
الاستقراطية التركية المملوكية . وفي وصف الشيخ محمد عبده فإن عثمان
رفقي « كان رجلاً ساجداً محدود الإدراك ، بعيداً عن التعبير في العواطف ،
لم يكن يهمه بعد قبض راتبه الشهري سوى أن يرضى ماله ويروى ظمأه إلى
حصر السلطة العسكرية في بني جلدته من الجراكسة ، وتجريد من ساء
حظهم بالولادة في مصر منها مع معاملتهم بالاحتقار ، وكان يطبع في ذلك
تلك العصبية المفقودة التي كان عليها بعض الغفل من الجراكسة المقيمين في
مصر ، كان مصر وأهلها جنوا عليهم جناية مست آباءهم أو تمثيت آباءهم
أو كان أهل مصر سلبوهم شيئاً مما كانوا يملكونه أو منعوهم حقاً كانوا أهلاً
لأن ينالوه » (١٢) .

ومع تجمع العناصر الوطنية في الجيش ، ازدادت حدة النشاط المضاد
الذي قامت به الاستقراطية العسكرية . وبلغت نشاطها المضاد في قانون
صدر في ٣١ يوليو سنة ١٨٨٠ ، يحول دون ترقى الضباط من تحت السلاح ،
إلى قصر الدرجات والترقيات على المتخرجين من المدارس العربية . نص القانون
على أن يبقى الجندي في العسكرية العاملة أربع سنوات ، يعود بعدها إلى بلده
ويبقى رديفاً مدة خمس سنوات ، مع ترده على مركز تدريجه شهريين من كل
سنة لحضور التمرينات العسكرية وبعد مضي السنوات الخمس يقيم في بلده
بدون عمل ، ويسمى حينئذ جندياً احتياطياً رهن الطلب لمدة ست سنوات
أخرى . وبعد انقضاءها تنتهي مدة خدمته العسكرية الأصلية والاحتياطية
وينسخ اسمه من دفتر الجهادية . وكان الدافع الظاهر لهذا أنه لا يمكن أن
يكون الضباط من المساكر المقترح عليهم ، لأن المدة المقررة للخدمة لا تكفي
في أن يصل العسكري المبالغ الغالي من المعارف العسكرية إلى درجة تؤهله
لأن يكون ضابطاً ، فلا بد أن يحصر تعين الضباط فيمن ينال المعارف

المسكينة بالتعليم في المدارس الحربية لا غير » (١٣) . وهي حجة واضحة لأن المدارس الحربية في ذلك الوقت كانت في مستوى عادي ، ولم تكن تقدم معارف عسكرية ذات قيمة فضلا عن أن دخول العناصر المصرية إليها لم يكن ميسورا . وكان الهدف الحقيقي من استصدار القانون هو حرمان المصريين حرماتا تاما من الوصول الى مراكز قيادية في الجيش .

وكان من الطبيعي أن تتصاعد المقاومة . ويذكر كرومر بأنه مر في ديسمبر ١٨٨٠ على مصر وهو في طريقه الى الهند فكتب من مجريات الأمور أن الخطر الوحيد الذي يهدد البلاد إنما ينبع من الحقيقة الناطقة بأن أحداث ١٨٧٩ بعثت الاضطراب في نظام الجيش وهزت نظامه بمنف ويشير الى أنه قد حذر رياض باشا من هذا الخطر ، والحث عليه لكي يعالج أية مظالم يكون الجيش محقا في شكواه منها . « وألا يتردد في معاملته بالقسوة القسوة عند أية بادرة من برادر المصريين » ولكنه أجاب بأن تعديري لا موجب له لأنه لا يتوقع أية خطر من ناحية الجيش » (١٤) .

وتطورت الحركة السياسية في الجيش لتأخذ طابعا ايجابيا ، ويذكر كرومر أنه قد وزعت منشورات على ضباط الجيش كتبت بلهجة تثير حفيظة المسلمين على المراقبة الأوروبية . واختتمت بالتهديد بأن الضباط قد يضطرون الى امتشاق الحسام لبلوغ غاياتهم (١٥) . والنقطة الحاسمة التي تحركت عندها القوى الوطنية في الجيش حركة منظمة ، هي قرارات النقل والترقية التي أصدرها عثمان رفقي في يناير سنة ١٨٨١ كان مرماها واضعا : تصفية العناصر المصرية القليلة التي تتولى مناصب قيادية في الجيش وذلك بفصلها أو نقلها الى أعمال إدارية وفي مراكز بعيدة عن التجمعات الأساسية للجيش . وكانت « لقمة كبيرة لا يقوى على هضمها عثمان رفقي » كما وصفها حرايى (١٦) . وهو ما حدث بالفعل إذ قدم الزعماء الثلاثة حرايى وعلى فهمى وعبد المال حلمى عريضة يطلبون فيها عزل عثمان رفقي وتمصير القيادة العليا للقوات المسلحة بتميين مصري وزيراً للحربية ، وتعديل القوانين بحيث تكون كافلة للعدل والمساواة بين جميع الأجناس » (١٧) . وقال الضباط في عريشتهم - نقلا عن كرومر - « أن مناطق الترقية هو الكفاءة والمعرفة وكفئتنا في هذه الناحية ترجح كثيرا كفة الذين ظفروا بها دوننا » (١٨) .

وجاءت محاولة الاسترقاطية العسكرية لتصفية الحركة بمحاكمة الضباط الثلاثة مشوبة بالاستخفاف بها على أساس أنها « حركة فلاحين شقالين بالمقاييس » كما وصفها عثمان رفقي . ولكن هذا الاستخفاف انقلب على أعقابهم بهجوم أول فبراير ١٨٨١ على ثكنات قصر النيل ، وانقاد الزعماء الثلاثة الذين اعتقلوا بها للتحقيق معهم .

وفي الفترة من الهجوم على قصر النيل - أول فبراير - إلى محاصرة عابدين - ٩ سبتمبر ١٨٨١ - حدثت تغيرات شتى في الجيش ، كان أهمها تصفية النشود التركي المملوكي تصفية شبه كاملة . أد لجات الارستقراطية العسكرية التركية إلى التأسر لاستعادة نفوذها . وقد اكتشفت خلال تلك الفترة ثلاثة عشر مؤامرة تهدف كلها إلى ضرب القوى الوطنية في الجيش ، وذلك بإغرام بعض العناصر بالرشوة على انتمرد والقيام بمحاولات لاحتفال عيادات الثورة . وكان اكتشاف كل مؤامرة من تلك المؤامرات يعقبه تصفية لعدد من القيادات التركية في الجيش ، وهو ما كان يدفع تلك القيادات إلى مزيد من التأسر لمزيد من التصفية وهكذا . . . ولم تكن السراى بمسدة عن الانتراة في تلك المؤامرات .

ومن ناحية أخرى فقد قدمت القوى الوطنية مطالب تفصيلية لاصلاح الجيش تضمنت الاعتراف بالتفدية وحق الأجازة بمرتب . كما تضمنت ضرب المصايات التي كانت تتاجر في ملابس الجيش وفسدائه بتسخر ومشاركة القيادات غير الوطنية . وكان أهمها الغام قانون عثمان رفقى الخاص بإيقاف الترقى من تحت السلاح وتشكيل لجنة لأعداد القوانين العسكرية المنظمة للترقى . كذلك صدرت قرارات بزيادة مرتبات الجنود والضباط التي لم تزد منذ عهد محمد على . وقد استهدفت قوانين زيادة المرتبات ليس فقط مساعدة العاملين في الخدمة العسكرية على مواجهة الارتفاع الهائل فى الأسعار ، ولكن أيضا تقليل الفروق إلى حد كبير بين الفئات العليا والدنيا فى سلم الوظائف العسكرية ، فبينما كانت النسبة بين الحد الأدنى والحد الأعلى فى فئة الضباط (ملأزم إلى فريق) هى ١ : ٣٧ فى القانون القديم ، قلت فى القانون الجديد إلى ١ : ١٣ . أما النسب بين الحد الأدنى والحد الأعلى فى فئة صف الضباط (من أنباش إلى صول) فقد كانت فى القانون القديم ١ : ٤ زادت إلى ١ : ٦ نتيجة لرفع مرتب الصول إلى ما يوازى ٢٠٠ ل . هذا مع العلم بأنه بعد رتبة الصول مباشرة يحدث تقارب شديد بين فئات المتجات . أما رتبة انفر فقد زاد مرتبها إلى ما يوازى ١٣٣ ل مما كانت عليه . وبشكل عام فإن النسبة بين أدنى فئة وأعلى فئة (نفر - فريق) كانت فى القانون القديم ١ : ٣٢٥ قلت إلى ١ : ٢٦٦ وهو ما يمثل إلى حد كبير تقدما لا بأس به فى ظروف العصر .

وقد ساعد على إصدار كل تلك القوانين والاصلاات ، ان الضباط قد اختاروا بأنفسهم محمود سامى البارودى وزيرا للحرية . وانهم كانوا يتحركون حركة منظمة للضغط على الحكومة لكي تستجيب لمطالبهم ، فكانت المرائض تكتب فى بيت حراى أو بيت أحد شركائه ثم ترسل إلى الألايات ليختم عليها الضباط سفاراً وكباراً وبعض صف الضباط ثم تقدم من قبل ضابط الألاى إلى نظارة الجهادية أو إلى رئاسة مجلس النظارة (١٩) .

وهكذا تفجر ما كان يثور في أحشاء المجتمع من قلق بالغ ، وتناقض شديد ، حتى أنه بمجرد أن شاع خبر تقديم عريضة أول فبراير ، تحفرت كل القوى الراقصة والمتسردة ، وذهب عند ذلك جميع الراحين في تغيير الحال من علماء وأعيان وذوات كرام ومقربين من الخديو واتحدت وجهتهم في القاية وإن اختلفت في الدواعي والبراهين ، فطلاب مجلس النواب بأطون في التغيير أن ينالوا ثأليته والمتضررون من استبداد بعض المأمورين والثاقفون من أن يؤخذوا بالشبه - يرجون بالتبديل كشفاً لكرهتهم وأماناً على أنفسهم ، والواجدون من السلطة الأجنبية يرجون شفاء فيء من وجدهم (٢٠) فكان تحرك الجيش هو الذي فجر إمكانيات الحركة المنظمة في داخل المجتمع ، فتخلقت من ذلك حركة متفاعلة شملت كل المؤسسات والفئات الساعية إلى التغيير .

وأدى هذا التطور في الأحداث إلى وعي المتصدين لقيادة التيار الإصلاحى في الجيش بضرورة الملل الثورى الجذرى ، وشعروا بأن صلهم مهدد بالاجبياط - فقد كانت هذه الإصلاحات تتم في عهد وزارة رياض الذى ساء الوطنيون ورياحستون ، كناية عن أنه لا يختلف من و جلاستون ، رئيس الوزارة البريطانية ، وكان التسلل الأجنبى قد بلغ أقصاه فى عهد حكومته . ومن الطبيعى أن ينظر الأجانب المحليون إلى ما يحدث فى الجيش بتشكك ، وأن يمترخسوا على الاجتلاح فى الجيش بدعوى عدم توفر الإمكانيات المادية اللازمة لذلك مع ضرورات تصديد الديون وفوائدها . ومن ناحية أخرى فإن السراى - وكانت مؤسسة سياسية ذات نفوذ بالغ - بدأت تعمل لاحداث انقلاب يصفى الحركة العسكرية ، بعد أن فشلت فى تصنيفتها بالاحتواء والتأمر والاختيال ، ونتيجة لذلك أقبل محمود سامى البارودى الوزير الذى اختاره الجيش لوزارة الحربية وعين بدلاً منه داوود يكن صهر الخديو ، فمادت السيطرة التركية إلى الجيش وصدرت قرارات بتشتيت قواد الثورة ونقلهم من ألياتهم ، وأحكمت الرقابة البوليسية عليهم ومنعت تجمعات الضباط تماماً .

وهكذا لم يكن هناك مفر من أن يحدث انقلاب فى السلطة السياسية ، يتجاوز مواقف أحداث انقلاب فى مؤسستها العسكرية فعسب . ولم يكن هذا الهدف بعيداً عن مطامح قيادة الثورة منذ البداية ، فمنذ حركة أول فبراير والحوار بين هذه القيادات وبين المثليين السياسيين للاستقرار على الزراعية والاتراك الدستوريين وعناصر المثقفين والتجار والبرجوازية الزراعية حوار طويل .

وكانت نتيجة هذا الحوار موقف واحد تمثل فى مظاهرة ٩ سبتمبر العسكرية التى أسقطت وزارة رياض وطالبت بالدستور وبزيادة عدد الجيش .

الفلاحون في جبهة الثورة :

كان دخول الفلاحين جبهة الثورة ، العامل الرئيسي الذي حول تمرد الجيش المصري من حركة اصلاحية الى ثورة قومية شاملة ، وقد تحددت اتجاهات هذه الثورة وتحدد مصيرها خلال التفاعلات بين القوى الاجتماعية التي شكلت جبهتها ، وهو ما كان للفلاحين فيه دور حاسم . ويدهي ان تعبر « الفلاحين » لا يصف رقعة جغرافية معينة ، ولكنه يحدد خريطة من العلاقات التي ترتبط بالأرض كوسيلة رئيسية للإنتاج المصري يومذاك ، ومن الطبيعي أن تشكل ملكية الأرض وبشكل استغلالي كأنما محاور هذه الخريطة ، التي تتوزع عليها ثلاث قوى اجتماعية أساسية هي : الأرستقراطية الزراعية ، والبرجوازية الزراعية ، وفقراء الفلاحين والعامل الزراعيين .

ومن الطبيعي أن الأسباب التي دفعت كلا من تلك القوى للوقوف في مسكر الثورة كانت مختلفة بل ومتناقضة أحيانا . كما أن محاولة كل منهم الاستيلاء على هيمنة الثورة لكي تكون في خدمة مصالحه كانت محاولة مستمرة . ومن هنا فإن تفتت التحالفات بين هذه القوى كان مريعا كما أن تحول التحالفات الثانوية بينها الى تناقضات رئيسية مدائية أدى الى انتقال بعضها الى مسكر أعداء الثورة .

الأرستقراطية الزراعية :

كانت الأرستقراطية الزراعية هي أقدم تلك القوى وأكثرها استقرارا، إذ نشأت خلال حكم محمد علي فقد منح عددا من رؤساء ومشايخ العربان ومن أسلافه وحاشيته حوالي مائتي ألف فدان كممتلكات شخصية لهم ، عرفت بالإملاكات - وقد سميت كذلك لأنها كانت بعيدة تقع على حواف الجبال والصحراء - ليستقروا فيها ويعملوا على اصلاحها ويقيموا على زراعتها حتى تتوفر لهم أسباب المعيشة فتأمن البلاد والريف شرهم . فضلا عن أن ذلك يحقق توطئ البدو وتوثيق صلتهم بالوادي ، ثم منح عددا آخر منهم مساحات أكبر من السابقة وعرفت بالصفالك - وهي كلمة مشتقة من الكلمة التركية *Teke* ومعناها قوة الثور والصفلك هو مساحة الأرض التي يستطيع الثور أن يحرقها طوال العام - وكانت هذه المنح استثناء لنظام محمد علي الاقتصادي الذي ألغى الملكية الفردية في الزراعة . ولما كانت هذه الأرض ضمنية الإنتاج ، فكان تملكها واعفاؤها من الضرائب وإقرار حقوق الملكية بما فيها حق التصرف والتوريث ضرورة لتشجيع حائزي هذه الأراضي على استثمارها . وعندما زادت إنتاجيتها فرضت عليها ضريبة تساوي سعر إنتاجها . وعرفت لذلك بالأراضي المشعوبة . ومع التوسع في مقروعات

الرى والصرف وإنشاء الطرق - خاصة خلال حكم اسماعيل - ارتفعت انتاجيتها أكثر فكانت تفل عائدا كبيرا مع خالة الضرائب المفروضة عليها . وقد قدرت لجنة التحقيق الدولية - فى أواخر حكم اسماعيل - مساحة هذه الأراضى بـ ١٣٢٣ر٠٠٠ فدان كانت تدفع ضرائب تزيد قليلا عن ثلاثين قرشا عن الفدان . وكان لهذه الأراضى طابع خاص ، سواء فى شكل الملكية أو علاقات الانتاج السائدة فيها . فقد كان ملاكها هم أكبر ملاك الأراضى من حيث المساحة ، تدعمهم أصولهم ، إذا كان أغلبهم - أن لم يكن كلهم - من الأثرياء والبراكسة وهى العناصر التى كانت تشكل حاشية محمد على وأصدقائه وأمرته ، فضلا عن أن هؤلاء كانوا يلمعون دورا رئيسيا فى جهاز الدولة كوزراء أو محافظين أو مديريين .

ولكى تكون الصورة أقرب ، نجد أن شفلح سعد يابا بالقرنة كانت مساحته ٢٠ر٠٠٠ فدان . وشفلح اسماعيل بالروضة ١٨ر٠٠٠ فدان ، وشفلح توفيق فى « أرمته » كانت مساحته ١٥ر٠٠٠ فدان . أن هذه الشفاك الثلاثة متصلة المساحة بشكل واضح ، وملاكها جميعا من الأسرة الحاكمة . ومع أن حق تأجير تلك الأراضى كان مكفولا لهم ، فقد كانوا يفضلون إدارتها لحسابهم ، وأبرز الأمثلة على ذلك هو الضيفو اسماعيل نفسه الذى كان يملك مليون فدان - حوالى خمس الأراضى المنزوعة - ويقول لورد كرومر أنه كان يرفض تأجيرها ، وكان يديرها بنفسه معتمدا على السخرة ، ويصف الشيخ محمد عبده فى بذكراته طابع العلاقات الانتاجية فى هذه الاطعاميات فيقول أنه « كان لكل ذات من الدوات بلاد تتعلق به - أى هى متلفة نفوذه - يستخدم سكانها فى أراضيهم بأشخاصهم وأشيئهم فى جميع مواسم الزراعة ، على شرط أن يحمل العاملون أدوات العمل وغذاء ماشيتهم من ديارهم إذا كانت البلاد قريبة فإذا كانت بعيدة سمح لهم بفساد الماشية دون غدام الأدميين » (٢١) . وكانت السخرة فى هذه الأراضى تتم بإشراف وسلطة رؤساء الوحدات الإدارية - المديريين والماورين والمفتشين - الذين كان أغلبهم من « الدوات الفقراء » . وقد نجح هؤلاء الدوات فى اعطاء فلاحهم من العمل فى السخرة للأعمال العامة ، فقد كان كبار الملاك يفضلون دائما فى تهريب مستأجرينهم وفلاحهم من السخرة بينما كان صغار المستغلين يجبرون على أن يتركوا أرضهم مددا طويلة (٢٢) . كسا أن « أراضي الدائرة السنية وإبعاديات كبار الملاك الدوات لا ترمى لفلاحها إلى السخرة فى الأعمال العامة ولا تدفع شريفة الفردة عنهم » (٢٣) .

وكثيرا من الشرائح الطبقية ، فإن دوافع الاستقرارية الزراعية لرفض الواقع السياسى المصرى والاتحاق بمعسكر الثورة ، دوافع تنطلق من مصالحها الخاصة . فقد أدى تدخل الأجانب فى شئون مصر ذاتها معشورهم فى اصلاح

اقتصادها ، أدى ذلك الى تكبيد الارستقراطية الزراعية أعباء اقتصادية لم تتعودها ، فعندما أصدر اسماعيل قانون المقابلة (١٨٧٦) الذى نص على اعتسام الملاك من نصف الضرائب المفروضة على أراضيهم بشكل دائم ، اذا دفعوا ضريبة مت سنوات دفعة واحدة ، سارع ملاك الاراضى المصرية بالاستفادة من هذا القانون لانهم كانوا يحوزون فائضا تقديما يسمح لهم بدفع ستة أمثال الضريبة التى كانت حثية جدا . وقد دفع ملاك ٨٠ ألف فدان من الاراضى المصرية ضريبة المقابلة كاملة . ولكنهم فوجئوا بلجنة التحقيق الدولية تقترح إلغاء الامتياز الذى حصلوا عليه مقابل هذه الاموال . ولم تكف اللجنة بهذا بل انها اقترحت زيادة الضريبة على الاراضى المصرية بحيث تتساوى مع غيرها . وتوحيد فئات الضرائب على الاراضى الزراعية . وحتى يهاد مسح الاراضى ، اقترحت اللجنة زيادة الضريبة على الاراضى المصرية بنسبة ٥٠ ٪ كخطوة أولى يضاف الى هذا كله أن اللجنة ألغت سندات دين الرزنامة - وهو قرض داخلى كان اسماعيل قد اقترضه من كبار ملاك الاراضى - وكان معنى هذا ضياع حق «القائى» سندات هذا القرض فى الاموال التى اقترضوها للخدو اسماعيل .

على أن الضريبة الاولى ، والكبرى ، التى أصابت عناصر الارستقراطية الزراعية فى التصميم كانت إلغاء السخرة وهو ما حرر قوة العمل نظريا على الاقل ، وحولها الى سلعة تنضج لقانون السوق الرأسمالية ، العرض والطلب ، ويتحكم فيها جهاز الثمن . ولما كانت الارستقراطية الزراعية قد تعودت على تكوين فائضها النقدي الضخم من عدم دفع ثمن نقدي لقوة العمل فقد شعرت أن الأعباء التى تلقى على كاملها أصبحت غير محتملة .

البرجوازية الزراعية :

أما البرجوازية الزراعية المصرية فكانت قد تبلورت الى حد كبير فى ذلك الوقت . بمعنى أنه بدأت تظهر لها مصالح متميزة . وقد تشكلت أساسا من الملكيات الثنية والكبيرة للأراضى الزراعية ، وبالتحديد تلك الملكيات التى كانت بأيدى المصريين . والى معهد على يعود الفضل فى وضع بذور هذه الطبقة ، التى فتحت التطورات الاجتماعية اللاحقة الباب أمامها للنمو . وكانت يدرتها الاولى هى نسبة قدرها ٤ ٪ من مساحة زمام كل قرية تركها محمد على لمشايع البلاد مقابل ماكان يفرض على هؤلاء المشايخ من التزامات قبل الدولة ، ولما كانت مساحة الاراضى القابلة للزراعة فى آخر مصر محمد على ٣٨٥٦٢٢٦ فداناً ، فيكون ماخص مشايخ البلاد - الذين تكونت منهم العصبية والعائلات فى الريف فيما بعد - ١٥٤٥٢٠ فدان (٧٤ ٪) وهو قدر وان بدأ ضئيلا الا أنه كان أساسا لا بأس به لبلورة هذه الطبقة .

سأمت الاجراءات التي اتخذها محمد علي في اواخر حكمه في اقرار حق الملكية الفردية للأراضي ، وتفتت شكل الملكية الاحتكاري الذي كان قد فرضه ونقل بمقتضاه حق ملكية الأراضي الى الدولة - ففي عام ١٨٤٥ أعطى الفلاح حق مشاركة الميرى في محصولات بمقدار النصف ، ثم أعطى الفلاح حق ملكية أدوات الانتاج الزراعي فأعاده بذلك حقوقه القديمة - وفي سنة ١٨٤٦ صدرت اللائحة الأولى من لوائح الأملاك أو التملك في تاريخ مصر الحديث وقد أباحت هذه اللائحة حرية التعامل بالأراضي التي يزرعها الفلاحون - فللفلاح أن يتنازل عنها لغيره أو يرهنها ، وإذا كان قد هاجر من بلدته أو كان غير قادر على زراعتها وأصبح في يكتفه الزراعة فله أن يستردها على أن تكون هذه التصرفات بموجب سند رسمي بين البائع والمشتري ويكون هذا السند حكوميا - وبمقتضى هذه اللائحة أصبح الفلاحون لأن المدارس العممية في ذلك الوقت كانت في مستوى عادي ، ولم تكن معارف يملكون أدوات الانتاج وأصبح محصولهم لهم يتصرفون فيه كيف يشاؤون(٢٥) -

وفي عهد سعيد صدرت في عام ١٨٥٤ لائحة أباحت للأناث زرع الأرض ووراثته حق الانتفاع من تتنصن اليه ، كما نظمت حق المنتفع الأصلي في الأرض التي يزرعها حتى لو اضطر الى تركها أو رهن حق الانتفاع بها مقابل دين - وفي سنة ١٨٥٨ أصدر سعيد اللائحة التي عرفت فيما بعد باللائحة السعيدية ، وقد أقرت حق الفلاح في أن يورث ابنائه أرضه ، ذكورا وإناثا ، وأن يتسبها بينهم وفق أحكام الميراث العرعي ، وكل فلاح وضع يده على أرضه مدة لاتقل عن خمس سنوات لاتنزع منه الأرض الا لمصلحة عامة ، وللـفلاح أن يؤجر أرضه لأخر مدة لاتزيد عن ثلاث سنوات، وله أن يرهنها ثم يستردها ، بعد أن يدفع الدين الذي عليه ، وله كذلك أن يوقفها ، على أن يكون الايجار أو الرهن أو الوقف بمقد رسمي - وفرضت اللائحة السعيدية على الحكومة - في حالة نزاعها الملكية أو جزء منها لمنفعة عامة - أن تعوض الفلاح بقلمة أرض أخرى ، وإذا أقام الفلاح على أرضه أبنية أو حفر أو سواك و غرس أشجارا أصبحت الأرض ملكا له ولورثته من بعده ، بشرط أن يتم هذا بعد صدور هذه اللائحة (٢٦) -

والاجراءات التي اتخذها سعيد ، جعلته صاحب الفضل في تحويل الزراعة من الشكل الحكومي الى الشكل الحر نسبيا ، ومن نظام السوق المغلقة الى السوق المفتوحة للقطن - فتحت تأثير افتتاحه جزئيا ، وتأثير ضغط الاجانب من الأوروبيين عليه ، سمح سعيد للتجار الأجانب أن يتعاملوا مباشرة مع ملاك الأراضي والفلاحين - نظريا أو واقعا - وبالعالم سمح للفلاحين بأن يزرعوا ويشترعوا ويبيعوا ما لهم ، وأتت شأؤوا - وأخيرا ألغى مجسدا التضامن في تحمل الضرائب - وألغت الديون المتأخرة على الفلاحين والتي

أصبح من المستحيل دفعها - وكانت النتيجة هي زيادة العائد من الزراعة المحتنى بها وفتح أبواب الأمل القوية في الربح في المستقبل (٢٧) .

وفي حكم اسماعيل صدر قانون المقابلة (أغسطس ١٨٧١) وقد قضى بأن كل من يدفع للحكومة ما يساوى ستة أمثال الضريبة السنوية - يعفى من هذه الضريبة على الدوام ، ويعطى سكا يثبت ملكيته لأرضه ملكية تامة - وقدمت الحكومة تسهيلات لتشجيع الملاك على دفع المقابلة - فأباحت تقسيط المبلغ على ١٢ قسطاً ولكن الاضطرابات المالية أجبرت الحكومة على إيقاف العمل بقانون المقابلة في ٧ مايو ١٩٧٦ مع الاحتفاظ للمساهمين بحقوقهم المكتسبة .

وفي ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ أعيد العمل بالقانون وجعل اجبارياً ، وفي يناير ١٨٨٠ صدر أمر آخر بالقام المقابلة (٢٨) على أن هذا اللقاص لقانون المقابلة قد تضمن - في نص قانون التصفية - الاعتراف بحق الرقبة لمن دفع المقابلة بتسليمها أو دفع جزأ منها وأعطيت بالفعل عقود امتلاك لمن دفع المقابلة ، وسجلت تلك العقود (٢٩) . وتبدو أهمية الدور الذي لعبه هذا القانون في ارساء حق الملكية ، إذا عرفنا أن ٢٣ مليوناً من الجنيهات قد جمعت من الملاك (٣٠) . وأن لجنة التحقيق الدولية قدرت عدد الذين دفعوا هذا المبلغ بنصف مليون فلاح (٣١) أى أن هذا العدد قد حصل على حق الملكية .

ومن مظاهر اقرار حق الملكية الفردية في الأرض ، أن مجلس شورى النواب قد نظّر في مارس ١٨٧٨ موضوع الأراضي التي يهرب أصحابها منها بسبب ارهاقهم بالقترائب . فقرر المجلس اعطاء أرض الهارب ، إلى أهله وذوى قرباء حسب قواعد الارث ، على أن تكلف بأسمائهم مؤقتاً لمدة ثلاث سنوات بصنعتهم وكلام الغائب ، فإذا حضر قبل انتهاء هذه المدة تماد له أطيانه ، وإذا لم يرجع تعتبر ملكاً يائاً وثاماً لمن زرعوها من أظاريه، والهاربون الذين ليس لهم ورثة تزجر أطيانهم لحسابهم بأشراف المديرية لمدة ثلاث سنوات ، فإذا عادوا تسلموها ، وإذا لم يعودوا يصادر الإيجار لحساب الحكومة وتوزع الأرض على المدينين بلا مقابل .

وعبر تلك السلسلة من الاجراءات ، التي لم تستغرق سوى ثلاثة عقود من القرن ، أرسيت حقوق الملكية الفردية للأرض الزراعية - وإن لم تكن تامة من الناحية الشكلية - وتحولت الأرض ، وهي وسيلة الانتاج الرئيسية إذ ذاك ، إلى سلعة تخضع لقوانين السوق .

أحدث دخول القطن تغيرات أساسية في شكل الانتاج الزراعى في مصر ، فقد فرض نفسه على الانتاج ، وهو ما يتضح إذا ما تابعنا ذلك

التطور المذهل في الكميات المنتجة منه ، فقد كان انتاجه سنة ١٨٢١ - وهو
أولى نسي انتاجه ٩٤٤ قنطارا فقط ، يمت بـ ١٠٠٠٠٠ ريبالا للقنطار ،
وظلت ترتفع تدريجيا حتى وصلت الى ٥٠١٤١٥ (حوالي نصف مليون
قنطار) في السنة السابقة مباشرة على نشوب الحرب الأهلية الأمريكية .

ولما نشبت تلك الحرب - في عم ١٨٦١ - أدت الى تدهور الانتاج
الأمريكي من القطن ، فتزايد الاقبال على شراء القطن المصري ، فزاد بالتالي
انتاج مصر من القطن ، وزاد سعر القنطار الى ٧٥ ريبالا مرة واحدة ، وبلغت
قيمة الصادرات المصرية من القطن بالجنيهات في عام ١٨٦١ حوالي
٣٠٠٠٠٠ ٢٨٤٣٠٠٠ جنيه وضلت الى ١٤٠٠٠ ١٤٠٠٠٠ جنيه في عام ١٨٦٤ -
وهي السنة التي انتهت فيها الحرب الأهلية الأمريكية - وارتفعت الصادرات
في نفس الفترة من ٥٩٦٢٠٠ الى ٢٠٠ ١٦٩٠٠ قنطارا وهو ما انعكس
على زيادة إيرادات الحكومة التي ارتفعت من ٢٠٠ ٢٠٠٠٠ مليون جنيه في
عام ١٨٦١ الى ٢٠٠ ٢٠٠٠٠ ٢٠٠٠٠ جنيه في نهاية الحرب الأهلية الأمريكية (٣٢) .
ومن الطبيعي مع هذا التزايد في مكانة القطن ، وما يدره من عائد أن يصبح
سيد الانتاج ، فتبلغ المساحة المزروعة قطنيا في عام ١٨٧٩ حوالي ٧٢ بالمائة
من مجموع مساحة الأراضي المزروعة في مصر .

ومن التأثيرات البالغة الى أحدثها القطن في شكل الانتاج الاقتصادي
في مصر أنه أحدث تطورات كبيرة في أنظمة الري والزراعة ، فهو محصول
ضيق يتطلب ربا منتظما خلال فترة الفيضان ومن ثم وجب التحكم في كمية
المياه والتفلس من أسلوب ري الحياض واقامة جسور لحماية الأرض من
مياه الفيضان ومصارف و ٠٠٠ الخ . الأمر الذي قفز بالتكنيك الزراعي
قفزات واسعة الى الأمام . (٣٣) . وكان أسلوب الري المتبع في مصر قبل
القرن السابع في زراعة القطن يقوم على استخدام قوى الانسان والحيوان وبأساليب
القدم من الفراعة ، وكان الأسلوبان الضامان في الري هما الشادوف
والساقية . وفي الدلتا وحدها كانت توجد أكثر من ٥٠ ألف ساقية . وطالما
كانت مصر منتجة للمواد الغذائية أساسا ، تزود الغلال والحب للاستهلاك
المحلي وتصدر بعضه ، فإن عجز أساليب الري سيظل غير محسوس بدرجة
كبيرة ، غير أن رواج القطن وفرص الربح التي وفرتها كان حافزا على
التقنين . فلأن القطن يحتاج الى مياه كثيرة حدها الأدنى اخراق الحقل بالمياه ثلاث
مرات ، يفضل أن تصل الى سبع أو ثمانى مرات ، فإن الحقل الروى جيدا
يمكن أن يضاعف المحصول خمس مرات . وقد قدر بعض الملمين الأجانب في
أوائل عهد اسماعيل أن استخدام أبور المياه في ائري يمكن أن يضاعف
المنتجة المزروعة قطنيا في الصعيد (٣٤) .

وانطلاقاً من ذلك فكر بعض المولدين الأجانب في انشاء شركة تقوم بإحلال الآلة البخارية محل الانسان والحيوان في رفع المياه الى العتول . وتتولى هذه الشركة تأجير المضخات للملاك وتركيبها وتحافظ عليها ، على أن يدفع الملاك للشركة مبلغاً يتناسب مع الماء المقدم . وقد عارضه العديد من اسماة في هذا المشروع بعض الوقت ، لأنه يخضع أقدام الأجانب في مرتق أساس متصل بالفلاحين . ولكن ممانته لم تحل بينه وبين التخطيط لاستيراد المضخات البخارية وبمها لزراع القطن ، فأصبح أكبر مستورد لهذه الآلات التي باع معظمها لكبار الملاك وأغنياء الفلاحين . ثم أسست « الشركة الزراعية المصرية » في سنة ١٨٦٤ . برأسمال فرنسي وأوربي ، وقامت باستيراد المضخات والآلات الزراعية ، وأنشأت وكالات في داخل البلاد لتوزيعها (٣٥) .

وقد أدى اعتماد كبار ملاك الأراضي على الزراعة الكثيفة الى اتجاههم لاستخدام وابور المياه بكثرة ، فعلى ترعة واحدة هي ترعة الباجورية وفي وفي مركز سبك وحده يذكر على مبارك في الخطط التوفيقية أنه كان هناك أربعة وابورات للمياه قوتها ٤٨ حصاناً . وفي مركز بيلا كان عدد الوابورات ٩ تبلغ قوتها ١٠٢ حصاناً (٣٦) .

فإذا أضفنا الى هذه المظاهر كلها تسلل رؤوس الأموال الأجنبية الى مصر وتمركز بعضها في نشاط مصرفي لأقراض المزارعين أو لاستصلاح الأراضي وهو ما معنى دخول التمويل المصرفي في الانتاج الزراعي ثم تحرير قوة العمل ، ودخول العامل الأجنبي في الزراعة ، لأدركنا أن شريحة من كبار الملاك الزراعيين كانت تنهج بالانتاج الزراعي نحو شكل من أشكال الاستغلال الرأسمالي .

ومع أن الاستقرائية الزراعية ، كانت تستغل الأرض هي الأخرى ، بشكل من أشكال الاستغلال الرأسمالي ، فهي تستخدم الآلات ، وتنتج إنتاجاً ملموياً يهدف للتسويق ، وتعمل اتجاهها تمويلياً مصرفياً ، إلا أن الدوافع التي دفعت بها الى مسكر الثورة تختلف عن الدوافع التي دفعت بالبرجوازيين الزراعية إليها ، والعوامل التي أدت الى انسحابها من هذا المسكر ، لم تكن واردة لدى الآخرين .

والفصل الرئيسي بين هاتين الشريحتين ، يكمن في حرية الاستقرائيين الزراعيين جنسياً عن الجماعة السياسية المصرية ، فأصولهم في معظمها تركية أو جركسية ، وهم يستقرون المصريين ، ولا يتكلمون لغتهم ، ولا يمارسون عاداتهم ، ويأنفون من مصاهرتهم أو الاختلاط بهم ، وفضلاً عن هذا فهم

لا ينظرون برضى أية حركة تسمى لمساواتهم بالفلاحين ، أو ترفع شعارا يدعو لتخصيص الادارة ، أو ينادى بأن تكون « مصر للمصريين » .

وفي حين كان من مصلحة الملاك الأختياء والمتوسطين ، الذين يشكلون تلك البرجوازية الزراعية ، أن تتحرر قوة العمل وتلقى السخرة ، عارضت الأرستقراطية الأرض مطلب تحرير قوة العمل ، اذا كانوا يشكلون السلطات الادارية التي تبيع لهم تسخير المسائل الزراعية ، واحتكار نشاطهم في أراضيهم الواسعة التي كانت لا تبقى للملاك الآخرين ما يشبع حاجة أراضيهم من قوة العمل .

وعلى عكس الارستقراطية الزراعية ، وقعت كل أعباء النظام الضريبي الممثل على كامل أختياء الملاك والمتوسطين منهم ، إذ كانت الزيادة في الضرائب كلها تفرض على الأراضي الخراجية وتعفى منها الأراضي العشورية ، حتى بلغت الضريبة على الغدان الخراجي مائتي قرش في بعض الأحيان - وكان متوسطها العام ١١٦ قرشا للغدان مقابل ٣٠ قرشا في متوسط الضريبة على الغدان العشوري ، وكانت الأراضي الخراجية هي الأراضي التي تقع فيها الملكيات الغنية والمتوسطة والصغيرة ، بينما كانت معظم ملكيات الارستقراطية الزراعية ، تقع في الأراضي العشورية .

أوقع ارتباط النظام الضريبي ، وكارثة الديون ، وسيطرة الأوروبيين على الادارة ، البرجوازية المصرية الزراعية ، في مأزق اقتصادية ، دفعتها لانسحق ثم للتشرد فالثورة ، فقد أثر التدهيب في اصدار وإيقاف العام خريبة المقابلة على شعورها بالامتنعار . وهو نفس الأمر الذي حدث لدى الارستقراطية الزراعية على خلاف في السبب المؤدى له - وتكشف الإحصاءات التي وفرتها لجنة التحقيق الدولية عن عدة الأدلة التي دفعت عنها خريبة المقابلة ، من دلالات هامة ، فيما يتعلق بالضرر الذي لحق كلا من البرجوازيين الزراعيين والارستقراطيين الزراعيين نتيجة للتدهيب في تطبيق قانون المقابلة بسبب الضغط المستمر من الدائنين الأجانب .

وتظهر تلك الإحصاءات الى أن عدة الأدلة دفعت خريبة المقابلة من الأطنان الخراجية - حيث تتركز ملكيات البرجوازيين الزراعيين - لم تزد على ٢٤٠ ألف فدان أي ما لا يزيد عن ١٢% من مساحة تلك الأراضي ، في حين أن هذه الضريبة قد دفعت عن ٤٨٠ ألف فدان من الأطنان العشورية أي ما يزيد على ٣% من بمساحتها ، وهذا يؤثر الى تركيز الفوائد النقدية لدى الارستقراطية الزراعية واللا تماكنت من استبدال الضرائب مرة واحدة حسب نص القانون . كما يؤثر أيضا الى أن المساحة الخراجية التي دفعت عنها خريبة المقابلة هي المساحة التي تتركز فيها الملكيات الغنية

والموسطة وان بقية هذه الأراضي كانت مفتحة بحيث انها لم تكون فائضا
يسمح للمالكها بشراء حق الملكية والتصرف والاعفاء الضريبي بالثمن الزهيد
الذي عرضه قانون المقابلة .

وثمة ملاحظة هامة أخرى خاصة باختلاف الاضرار التي حاققت
بالاسترقراطية الزراعية من جراء النام قانون المقابلة من تلك التي حاققت
بالبرجرازية الزراعية لنفس التصرف ، فالنام القسانون قد حرم الفئة الأولى
من مبلغ معين دفعته ولكنه لم يحرمها من حق الملكية الذي كان مقدرًا لها
من قديم ، وهو ما كان سيُسلط فوق رؤوس الفئة الثانية التي خسرت
الضرائب التي دفعتها ، وكان الخوف من خسران حق الملكية الذي كان قد
أقره لها قانون المقابلة يقض مضاجعها . ومن هنا فقد كان دافع حركتها أقوى
واتجاهها أكثر تحمداً . وهو عامل لعب دورا هاما في مستقبل حركة كل من
هاتين الفئتين في جبهة الثورة ، على النحو الذي منفصله في مبحث قادم من
هذه الدراسة (٣٧) .

الملاك الصغار .. فقراء الفلاحين .. واقنان الأرض :

في سنج الهرم الاجتماعي في القرية المصرية ، كانت تتركز ثلاث
فئات اجتماعية ، الملك الصغار وفقراء الفلاحين ، ثم اقنان الأرض .
وكان الرابضون في هذا السنج يشكلون الكتلة الرئيسية من سكان الريف
المصري ، وتشترك الاحتكارات الأجنبية وملاك الأراضي الكبار في استلاب
قوة صلبهم ، ولا يحصل أغلبهم - وخاصة فقراء الفلاحين واقنان الأرض -
الا على ما هو ضروري لكي يستمروا أحياء . ويصف « ماكزنزى والاس »
في كتابه « مصر والمساءلة المصرية » طبيعة العلاقات الاجتماعية في الريف
المصري ، وشكل الاستلاب الذي كان الفلاح المصري يتعرض له ، في صورة
التفريط خلال رحلته الى قرية « كفر سليمان » فيقول : ان الفلاحين كانوا
قد كونوا ثروة صغيرة متواضعة خلال السنوات القليلة التي ارتفع فيها
سعر القطن من معدله العادي ، ثم حدثت نكبة حلت بقرية كفر سليمان
بأكملها ، ساعدت فيها الحكومة بمصادرة ثلاثة أرباع أرض القسرية ،
وتمثلت أسباب النكبة في هبوط أسعار القطن وارتفاع الضرائب مما كانت
عليه من قبل وتراكم متأخراتها على الأهالي . وذات يوم وصل الى القرية
مسؤولون من القاهرة ليتفاوضوا مع المبددة والمفايض فيما يجب عمله .
وقدم المسؤولون الحل . قالوا ان الغدير اسماعيل سيحصل عيىم الفلاح
نظير نسب من الأرض ولم يفهم الفلاح هذه المعادلة التي وسفها المسؤولون
بأنها نعمة من كرم اخلاق الغدير وفضله . ولكن المعادلة كانت تمنى بمساعدة
انتزاع ثلاثة أرباع القرية من الفلاحين وضمها الى دائرة الغدير .

ويستطرد والاس محدداً أبعاد الصورة فيقول « إن الفلاحين كانوا يضربون بالكرباج لاختلاف ما لديهم من نقود مدخرة لسداد الضرائب المستحقة عليهم » . ونحن نرى مدير المديرية الذي يحضر مشهد جلد الفلاح أن الضرب العنيف لم يؤد بالفلاح إلى الاعتراف بأن لديه نقوداً مدخرة فإنه يلجأ إلى حيلة أخرى . فيقول للفلاح : ما دمت لا تملك مالا فلتقرض . ويرد الفلاح يائساً : من يقرضني ؟ يجب المدير : ذلك يمكن تدبيره . وبعد لحظات يظهر المراهي اليوناني لرهن أرض الفلاح ويحدد بنفسه شروطه لاقرض الفلاح . ولا يجد الفلاح مجالاً للتفكير أو الصياع ويقبل ويضع ختمه على العقد وينسحب . ويجلس المدير مع المراهي يلقصصمان الغنية . ومن آن لآخر يحضر المدير والمراهي إلى القرية لتكرار نفس المأساة كلما احتاج الأمر الضغط على الفلاحين » .

« وتتوالى فصول التكية . فقد حبط ثمن القطن إلى أقل من النصف ، وبعد عدة أشهر طالبت الحكومة بمزيد من الضرائب والمراهي يصير على تحصيل الدين والمساعدة معا . وليس لدى الأسرة مالا فيضرب أفرادها بالكرباج . ويمرض المراهي شراء المحصول وبثلثي القيمة الحقيقية . ويسدد الفلاح بالثمن ضرائب الحكومة . ولكنه لا يستطيع سداده الدين كله لجسامته ولأن جاني الضرائب لا يكف عن المرور بالقرية بين حين وآخر طالبا ضرائب جديدة . وتبدأ المصاعب دورة أخرى . ويأتي دور الكرباج وتعجز القدم عن السير ويبيع الفلاح حماره وماشيته وديارجه . وتهدأ الأمور قليلا . ولكنه هدوء تتراكم تحت سطوة المصاعب المقبلة . فالحكومة تطلب مرة أخرى الضرائب ويعقب عليها دور الكرباج والأسرة هذه المرة لا تملك مليا وشبح الجوع يهددها فتفادى بلدعا وأرضها وتهرب بحثا عن لقمة العيش في مكان آخر . وتترك أرضها وبيتها للدائنين » (٣٨) .

لم يشترك في عملية استلاب الأرض القديو والمرايون الأجانب بحسب بل وشارك فيها أيضا عناصر كثيرة من الارستقراطيين الزراعيين ، يذكر المراهي في مقدمة مذكراته ، أنه عندما أنعم اسماعيل بمساحات كبيرة من الأراضي الزراعية على كبار الضباط الجراكسة ، من فائض المساحة بمديرية القرية والموقية « كان يتوجه كل واحد من المندوبين من طرف المنتم عليهم بأمر من المديرية إلى بلد يختارها من أحسن البلاد تربة ، فيطلب تحديد المقدار قطعة واحدة في أحصص حوض من الأراضي المملوكة لأربابها فيجانب إلى طلبه ثم يحال المالكون الضعفاء على الحيطان الأخرى التي توجد بها زيادة المساحة ، وقد لا توجد حيث يخصص مقدار الأرض المأخوذ منهم على جميع الأقدنة الموجودة في البلد فيخص الفردان الواحد قيراطان أو ثلاثة أو أربعة فتؤخذ من الكل وتجمع في جهة وتمطي لأولئك المساكين بدلا من

أراضيهم التي كانوا يملكونها وقد تكون هذه الأراضي من أروء أنواع الأرض » (٢٩) .

وهكذا بدأت الملكيات المتوسطة والصغيرة تتحلل تدريجيا إلى ملكيات قروية نتيجة لارتفاع الضرائب وزيادة الأسعار . ولعب المرابون الأجنبي دورا أساسيا في نزع ملكية مساحات كبيرة من الأراضي ، حتى أن قيمة المقارنات الموهنة للبنوك قد ارتفعت من نصف مليون إلى سبعة ملايين جنيه في ست سنوات ، فضلا عن ديون المرابين في الأرياف ويقدرها «دوروشين» بأربعة ملايين من الجنيهات .

ونتيجة لذلك كله كان صغار الملاك وفقراء الفلاحين ، ينتقلون من ملاك إلى عمال مسخرين أو إلى أجرام بعد تحلل السخرة . وتزايدت ظاهرة غرار الفلاحين من أراضيهم على الأخص في السنوات الأخيرة من حكم اسماعيل وفي أوائل عهد توفيق حيث أتاحت السلطة الأوربية بكل كلفها على الفلاحين فقد استمر تحصيل الضرائب منهم على شدة وقسوة ، وقال مكاتب التيمس - الذي لا يمكن وصفه بالمطلق على الفلاحين - أنه في سنة ١٨٧٧ انتزعت المحاصيل من الفلاحين في المديرية السالف تحديدها لتسديد الديون لكي يتم تسديد كويون يوليو ١٨٧٧ ، وإذا ما استعرض الإنسان أمامه صورة أولئك الفلاحين الذين لديهم لدنهم الفاقة قاميسورا لا يجدون من الزاد إلا ما هو دون الكفاف وقد أخذتهم الحمى في أخصاصهم الحقة وهم يعملون صياح ساء لهم جيوب الدائنين ، نقول إذا ما استعرض الإنسان كل ذلك أمامه أصبح يرى أن تسديد الكويون في مواعيد عمل غير جدير بالمباهاة أو الفخار ، (٤٠) .

وقال نفس المراسل أن الربع الثالث من ضرائب عام ١٨٧٩ قد جرى تحصيله بنفس الوسائل الشديدة التي كانت متبعة من قبل . فاكد ذلك أن الحكومة المصرية المخلطة بوزيرين أوربيين - التي حصل هذا الكويون في عهدا - لم تكن رقيقة القلب مع الفلاحين كما زعمت ، وكان ذلك داعيا لدعشة مراسل التيمس الذي ألمه أن الحكومة لم تتغف شيئا من أعباء الأهالي الذين يملأون القاهرة اشاعات عن موت الفلاحين في منعطفات الطريق وغراب مساحات واسعة من الأرض وفقارها من جرام الأعباء المالية الفاسدة وبيع المزارعين لدوابهم والنساء لحيثهن وتهافت المرابين على دور الرهن وملئها بسنداتهم وإدحام المحاكم بقضايا نزع الملكية » (٤١) .

ويصف شاهد معاصر لتلك الفترة طرق تحصيل الضرائب بأنها كانت طرقا تقشعر لها الأبدان « قوامها الإذلال والإهانة والإهلام » فإذا جيط الأمور قرية للأشراف على تحصيل الضرائب طلب مكانها واحدا بمسد واحد فمن دفع نجا من عذاب اليم ولا يتاله إلا بعض السياط ليصبح نهم الأمور للضرب ، ومن قصرت يداه ألقاه القواصة على الأرض وقطعوا أمابه بالسياط ، فإذا نجا من الموت أودع السجن » . ويذكر نفس الشاهد أنه

رأى بنفسه القوامين وجباة الضرائب ، يمتدحون سير جنازة في أحسد الشوارع ثم تقدم كبير القوامين وأمر بانزال النمش من فوق اكتاف المقيمين حتى تدفع الضريبة التي كانت مستحقة على الميت . وأخيراً دفعت القهامة أحد المقيمين فأعطاهم الضريبة وكانت ستة قروش ، (٤٧) .

وكان لابد مع تزايد هذه المظالم أن يترك الفلاحون الأرض ويهاجروا بالفرار . وأدى ظاهرة قديمة يلجأ إليها الفلاحون عندما ينفذ صيرهم على احتلال الظلم الاجتماعي . وقد بلغت المساحة التي هجرها الفلاحون في مديرتي الشرقية والدقهلية وحدها في سنة ١٨٧٥ ما قدره ٤٦٨٦٦ فداناً ، (٤٨) . فلذا تذكرنا بأن الفارين كلهم من أصحاب الملكيات الصغيرة التي لا تصمد للضرائب ولا تكون فائضاً يسمح بتحمل الضرائب الباهظة أدركنا أن عدد الفارين كان كبيراً جداً . وكان الفارون يلجأون أحياناً إلى أراضي المستعراطين الزراعيين إذ كانوا يستطيعون في حمايتهم التعرّب من السخرة في الأعمال العامة ومن التجنيد . وبهذا يتحولون من ملاك إلى أجراء أو أقبان .

وكان أقبان الأرض يخضعون للسخرة ، وكانت على نوعين : السخرة العامة ، ويقول الشيخ محمد عبده في وصفها : أما العام فهو اكراه الحكومة للأمال على العمل بغير أجر في المصالح العامة كإقامة الجسور وحفر الترع وتشييد كل بناء يقيم باسم الحكومة . وأما الخاص فهو أن يلزم الأميان من دولتهم من الأمال بالعمل في منافعهم الخاصة بغير أجر كالمعمل في المباني والأراضي بجميع أنواعه . فكان جميع الوجهاء وجميع موظفي الحكومة - لعله يعني كبارهم - يرمقون الأمال بهذه السخرة ويقرّبونها بالقرع والافانة ، حتى أنه كان بعضهم يضرب الفلاحين لمجرد اللذة ، (٤٩) . ونصف أدوارد ديس ما قامده بنفسه من العمل في السخرة العامة ، فيقول : « ومرت جماعة من المسخرين يعملون في رصف طريق لا يبعد عن القاهرة بأكثر من نصف كيلو متر ، رأيت رجلاً وكسّام وأطفالاً يعملون تحت أجبار السوط وعلى كل حفرة من الحفلات كان هناك خول يمشك عصا يظل يضربهم بها بانتعاز وبنون انقطاع بالرغم من أنهم يتمسكون في ضلهم ، وريش الانتهاز يحمل سوطاً يلطم به ظهر الخول والمهندس يحمل كراباجاً ليقلب به رؤسام الانتهاز . وكان المنظر نموناً مصغراً للحياة الاجتماعية في مصر كلها . وأيضاً ما في هذا النموذج أن الجميع كانوا ينظرون إليه على أنه مسألة طينية » (٥٠) .

شاركت أعداد لا حصر لها من المسخرين في إنجاز المشروعات العمرانية الكبرى في خلال عصر اسماعيل ، فترعة الابراهيمية مثلاً حفرها على امتداد ست سنوات ما يقرب من مائة ألف من الفلاحين (٥١) . وهو ما يمكن أن نقول عليه كافة المشروعات التي أنجزت في ذلك العهد . ففي سنة ١٨٧٤ كان عدد المسخرين ٦٣٤٠٠٠ شخص وفي سنة ١٨٨٢ كان عددهم

٣٧٦ - ٠ وبلغ متوسط الذين دسوا الى السخرة في سنتي ١٨٧٩ ، ١٨٨١ ما يقرب من ١٨٨٠٠٠ شخص . هذا بخلاف عشرات الآلاف من المصريين الذين دعوا لحفر قناة السويس (٤٧) . وهذه الأعداد كلها لهولام الذين يدعون للسخرة في المشروعات العامة . أما السخرة الشخصية فان أعدادها غير معروفة .

ويصف القاعد المعاصر الذي اقتبسنا جزءاً من شهادته من قبل ، طريقة حمل المسخرين فيقول « رأيت الوفا من الأهالي جتمعوا من كل المديريات لحفر رياح الخطاطبة كي يسقى مزارع القديو ، كان البرنس حسين باشا - السلطان حسين كامل فيما بعد - مفتشاً للوجه البحري ، من القواص على جواده معلناً ان البرنس سيفاجتهم بالفتيش ، فخرج الملاحظون الى قطع الاقصان الفليضة من الاقجار ونزلوا بها على جسيم القطة المارية ، فلا تسبح الا الأناث والعراخ والنميب ، ولا يظهر من هذه الأجسام المظلمة بالطين سوى مواضع السياط . وكلنا من البرنس على مديرو رؤى الأنفاز تقع على الصخور وتشرق في الوحل وتضرب على الوجوه قائل للدير : افرين . افرين (برافو . برافو) . فما انتهت الزيارة الا وعدد الموتى قد بلغ الثلاثين بين مضروب بالسياط وهريق في الوحل . ورأيت طفلاً يبلغ من العمر ٨ أو ٩ سنوات قد وقف على الجسر في الطريق يتفحص على موكب المفتش فتناوله أحد النياص من يده وألقاه في التربة فمات لوقت ، فتبسم المفتش لذلك السائس استحساناً لفعله ، وكان البرنس حسين هو وأيوه اسماعيل يطربهما اثنين الضحايا وتأوهاهم ، ويسمعهما ينتظر القتل والتعذيب » (٤٨) -

وقد اجتمع الى السخرة ، من مظالم ذلك العهد ، استعمال الكرباج سواء لحث العمال المسخرين على العمل أو لجباية الضرائب من الملاك . ومع الظروف المعاشية السيئة ، هجرت الكوليرا في سنة ١٨٦٥ ، « وفي أول يوم مات عدد قليل من الضحايا ، وفي اليوم التالي ارتفع العدد قليلا ، ثم وصل الى عشرات ثم مئات . وفي مقابل كل جثة يتم تبليغ السلطات عنها كانت هناك عديد من الجثث تدفن في مدوم في المدافن الخاصة والأقضية . وفي أحياء الفقراء تكومت الجثث في الحفر الضيقة » . ويقول « لاندن » أنه على الرغم من أن المرض « أصاب في غالب الأمر الفقراء الا أن الأغنياء الذين كان لديهم ما يمشون من أجله هم أول من هربوا » . وكذلك الأجانب الذين جاؤوا الى مصر ليثروا على حساب الشعب المصري ، لا ليواجهوا الوفا مع ، مسارعوا بالهروب ، ففاد منهم البسلاد في طرف أسبوعين . ٣٠ ألف أودبي » (٤٩) .

أدى انخفاض المستوى المعيشي لأقنان الأرض الى حدوث فجاعة الوفاة القبي سنة ١٧٧٨ نتيجة انخفاض ماء النيل . وقد وصفها أحد الأجانب بأنها فجاعة سيئة وان ضحاياها وصلوا الى عشرة آلاف شخص . وذكر أن المنجلات الرسمية لا تذكر الجوع كسبب لآلاف أخرى من الوفيات . ولكن زيادة عدد

الوفيات في أيام القحط بالدوستانيا وغيرها كان راجعا الى قلة الغذاء ورداءة نوعه . وأكد في وصفه « أن الفقراء كانوا يلتقطون الزبالة وروث البهائم من الطرق ليمسوا بها الرق ويغفقوا من ألم الجوع » (٥٠) .

وساهم في تدور حالة الملاك الصغار وفقراء الفلاحين ان مام الرى كان يتحكم فيه كبار الملاك ، ولا يتال منه صغارهم ، « الا فضلات ما يزيد من حاجة الاغنياء ، ويذكر الاستاذ محمد عبده في مذكراته ان بولنيوا باشا كان يملك آلة يغارية (واپور للمياه) ، كان يبيع مامها للفلاحين حتى في أيام الفيضان التي يجدون فيها الماء بغير ثمن ، وان رجاله المسلمين كانوا يمتنون للفلاحين من فتح الثرمة التي يسقون منها ، لكي يظل يبيع لهم الماء » (٥١) .

حركة فلاحية نشطة :

اتسمت حركة الفلاحين بالنشاط منذ أواخر عصر اسماعيل ، خاصة في مجلسهم التيايى ذى السلطة الشكلية ، فقد نمت داخله أول أشكال المعارضة لسلطة الغديو الاستبدادية ، ومن الطبيعي أن الارمستقراطية الزراعية والفئات العليا من البرجوازية الزراعية كانت صاحبة النشاط التيايى ، وان الملاك الصغار وفقراء الفلاحين وأقنان الأرض لم يكن لهم أى صوت في هذا المجلس . وقد تشكل بجواره « الحزب الوطنى » أو « جمعية حلوان » وهي جمعية محدودة العدد كانت تعبر عن عرفوا بالاتراك الأذكياك الذين رأوا في الدستور نطلبا حيويا يبيع لهم أن يشاركوا الغديو سلطته . وكان هذا الحزب مطلعة سياسية للارمستقراطية الزراعية . وقد تحققت مطالبه بمحاولة اسماعيل الاستماتة به في أواخر حكمه عندما دعى شريف لتأليف الوزارة على أساس اللائحة الوطنية التي قدمها الحزب اليه . وكلف شريف بوضع دستور قوضع بالفعل مشروع دستور ١٧٧٩ . ولكن اسقاط اسماعيل أوقف المحاولة . ومنذ تحرك الجيش في أول فبراير ١٨٨١ تنبهت كل العناصر الراحبة في التغيير الى الدور الذي يمكن أن يلعبه . وكان عرابى بنفسه يسعى الى كل القوى الوطنية ويحاول تحسس نبضها . وعندما جاء الوقت المناسب كانت مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ التي حاصرت قصر هابدين وقرضت على الغديو مطالب الجبهة الثورية . ولم تكن الممركة الفلاحية مقتصرة فحسب على العناصر العليا من الفلاحين المصريين . ولكنها اجتذبت أيضا عناصر أخرى من الفلاحين . فقد ظلت للقرية المصرية « هذه البقية الصالحة من القدرة على المطالبة بالحق والكوى من الظلم الى ما بعد عهد المماليك بزمان مسويل ، ولم تكن في كثير من الأوقات كافية لرفع المطالم وكفى يد الظالم ، ولكنها كانت في أحلك الأوقات كافية لتحريك القوة الكامنة في قلب انسان مؤمن بالمعدل والحق ، متحفزا للجهر بالإيمان أو يجد له مستمعا في القلوب والإيدان » (٥٢) . وبعض أصداء هذه البقية الصالحة من القدرة

على الاحتجاج ما شاهده مراسل التيمس في يناير ١٨٧٩ « مئات من العمد والمشايع كل يمثل قرية من القرى ، جاؤوا للقاهرة لتقديم المرائض يطلب تخفيض الضرائب ، وحاصروا أبواب الوزارات حتى انك تراهم متربصين حولها ينتظرون دخول الوزراء وخروجهم بينما مرائنهم قد غطت بلاط الصالح » (٥٣) . وربما من مشهد مثل هذا وآلاف غيره تحرك ذلك الانسان « المؤمن بالعدل والخير ، المتحضر للجهل بالانسان » ، فجهل بثورته ، وبالثاكد فان ذلك الانسان كان أحمد حرايى .

المثقفون بين حلم الثورة وأغرام السلطة :

مع أن المثقفين لا يشكلون طبقة بالمصطلح الاقتصادي والاجتماعي ، إلا أنهم عادة يلمعون ادواراً هامة وخاصة في المراحل التي تنقطع فيها للحركة الاجتماعية ، عن طريق ما يحدثونه من تراكم كسبى يطير غالباً ما يسبق الميلاد الفعل للطبقات الاجتماعية التي يمررون عن أفكارها (٥٤) . ومن هنا يبدو من غير المهم أن نناقش الأصول الطبقة للمثقفين بقدر ما هو أساسى أن نوصف التيارات الاجتماعية التي يمررون منها ، والتي تخدم فئات طبقية محدودة سواء كان المثقفون ينتمون إليها أو إلى حليف لها أو نقوض . على أن أعمال الأصول الطبقة للمثقفين أعمالاً تاماً سيكون خطأً فعلياً . إذ كانت هذه الأصول قد لعبت دوراً في تحديد مواقفهم . كما أن أحد المواقع الانتلجية لفريق منهم فى الاعتبار مسألة هامة خاصة للفئات التي تبني قوة العمل الذهني .

وفي ضوء هذا يصبح أمائنا فئات ثلاث من المثقفين .

- أولها : موظفو الحكومة وهم يائمو قوة العمل الذهنية .
- ثانيها : ممثلوا التيار الليبرالى الذى تكون منذ اوجه محمد صلي الى ارسال بمئات الى أوروبا .
- وأخيراً ممثلوا التيار الدينى المتحرر الذين كانوا يتمركزون فى الأزهر وعلمائه .

● وكان الجزء الأكبر من الفئتين الأخيرتين يعمل إذ ذاك بالفعل فى جهاز الحكومة ، بينما توزع الباقون فى أنشطة ذات طبيعة فكرية خاصة مثل التدريس والكتابة والصحافة .

ومن هنا فان الحلقة الجمهورية لموقف المثقفين المصريين تكسبن فى الظروف التي أحاطت بموظفى الحكومة . وينبغى أن نشير إلى تحتفظ أساسى، هو أننا نعالج فى هذا الفصل الظروف الاجتماعية التي دفعت بالمثقفين إلى جبهة الثورة ، مع الإشارة إلى بعض سماتهم الفكرية ، أما تفاسيل الأفكار التي نفروها ، وتفاصيل حركتهم السياسية ، فسيكون موضع المناقشة والعرض فى الفصول القادمة من هذه الدراسة .

و لم يمض جيل واحد بعد الحملة الفرنسية حتى ظهر الرجل المثقف في البيئة المصرية ، (٥٥) . وقد ظهر عبر سلسلة من الأعمال والاجراءات والتطورات ، التي يثورت الشخصية المصرية المتميزة والمستقلة غير غيرها ، والتي تمي أو تحاول أن تمي ذاتها . ومن أبرز تلك الأعمال سياسة البعثات التي اهتمها محمد علي . وفي البداية تمكّن في تلك السياسة موقف محمد علي من المصريين ، فالبعثات الاولى كانت من الاتراك والارناؤود والجراكسة ، ثم توسع في إرسال المصريين من أبناء الفلاحين بعد ما أثبتوا صلاحيتهم لذلك ، بل وتفوقوا على غيرهم . وبتزايد أعداد المصريين العائدين من البعثات والمتخرجين من المدارس المحلية التي توسع محمد علي في انشائها ، بدأ المصريون يأخذون مواقع في جهاز الدولة الذي كان تظليله يشتمل مضمين من أهم نطاق الخوالي . ولكن هذه المواقع ظلت دائما بعيدة عن أن تكون ذات أثر فعال ، فكما حرم الفلاحون من الوصول إلى قيادات الجيش ، فقد حرموا كذلك من قيادة الجهاز الإداري المدني ، وبهذا ظلت قيادات هذا الجهاز - كما يقول الشيخ محمد عبده - ٥ أما من الارناؤود أو الجراكسة أو الأرمن الموزالية أو ما أقبه هذه الأوصاف (٥٦) .

دفعت الحاجة للتغيرات الفنية - محمد علي - إلى تشجيع الأجانب على العمل في جهازه الحكومي ، وتزايدت أعدادهم بتزايد نجالياتهم في مصر ثم أصبح يقاوم حقا من حقوقهم بعد تسلل رأس المال الأوربي وبغلق السيطرة السياسية . ويرى الشيخ محمد عبده أن مجلس المعارف الأعلى الذي شكله رياض باشا لاصلاح التعليم ، كان يضم عددا كبيرا من الأجانب وكان رياض باشا يقصد من ذلك أن تكون قرارات المجلس معروفة عند رجال الدول الأجنبية ذات النفوذ في مصر فيسهل تنفيذها بدون معارضة من المراقبين أو غيرهم فيها ، خصوصا إذا اقتضت صرف النفود وتوسيع النفقات (٥٧) .

وفي سنة ١٨٨٢ وصل عدد الموظفين الأوربيين في الحكومة المصرية إلى ١٢٨٠ موظفا . بينما كان عدد الموظفين من غير الأوربيين - بما فيهم الاتراك والجراكسة والباشيون - نحو ٩٢٠٠ موظف أي أن الأوربيين كانوا يشكلون ١٠ ٪ من مجموع الموظفين . وبلغ ما يتقاضاه هؤلاء الأوربيين من مرتبات سنوية ٣٧٣٠٤٩١ جنيهات انجليزيا . بمتوسط يصل إلى اربعمائة جنيه (٥٨) . وهو ما يكلف من مكانتهم في الجهاز الحكومي إذ كانوا قد تسللوا إلى أكثر مناصب القيادة وتنافسوا مع الاتراك والجراكسة بينما قبع المصريون في أسفل درجات السلم الوظيفي - وتزايد عدد الموظفين السوريين الذين برزت فيهم مهارات تقنية ومهنية خاصة (٥٩) ، فاحتلوا القيادات الوسطية في الجهاز الحكومي .

وكان على الموظفين المصريين الرابضين في أسفل درجات السلم الوظيفي أن يحصلوا كل نتائج السياسة الاوتوقراطية التي أوقعت الحكومة المصرية

تحت سيطرة مالية أوروبية • لذلك فنادرا ما كانوا يتسلمون مرتباتهم كاملة لمدة شهرين متتايين • اذ كانوا يجدون الخزائن خاوية دائما • فضلا عن أن عزل الموظفين وفصلهم كان مسألة تخضع لتزوات ولي الأمر • وهو ما جعل صفار الموظفين بل وكبارهم أيضا - من الأتراك والجرأكسة - يمارسون عملية استنزاف بقسمة للفلاحين • وقد وصف « المستر كييف » في تقريره تلك الحالة بأن « الموظف المصري أصبح مثل الوالي الروماني يحاول أن يجمع من وظيفته ما أمكن الجمع قبل أن تضيق الوظيفة عليه فيجبال إلى المعاش بعد أن يسلب الحكومة والاعالي » (٦٠) •

ولما كان أكثر صفار الموظفين لا يتمكنون - بحكم صلاحياتهم - من السرقة على هذا النطاق الواسع فقد اكتفوا بالسرقات الصغيرة ، وكانت حالتهم تتدهور دائما إلى أسوأ • وقد وصف مرسل التيمس هؤلاء بعد قطع مرتباتهم في سبف ١٨٧٨ فقال : « ان هناك جيشا كبيرا من صفار الموظفين على حافة المجاعة » (٦١) • وهكذا طالبت حالة الغراب التي كانت تميز اليها مصر الجميع وخاصة ذوي الدخل المحدود • بل ان فترات الرواج نفسها كانت تحمل مخاطر شديدة فقد أدى الاعتماد على القطن كمنصول رئيسي إلى استيراد الأضدية من الخارج • وهكذا ارتفعت الأسعار بسرعة كبيرة فأصبح ثمن القمح ثلاثة أمثال أو أربعة أمثال ثمنه في سنة ١٨٦٤ وتضاعف ثمن الزيت والخضروات ثلاث مرات وارتفعت أسعار الفلال بنسبة ٤٠٠ ٪ وارتفعت أسعار لحوم الضأن وهو الغذاء الثابت للطبقة الوسطى الصغيرة • وبعض شرائح أخرى من محدودى الدخل من أربعة بنس إلى ثلث للطل - أى ثلاثة أضعاف - وبينما جعل التقسيم الحياة صعبة على كل المقيمين الذين يعيشون بمرتب ثابت بما فى ذلك القناصل الذين طلبوا من حكوماتهم زيادة مرتباتهم ، كان اغتياص تجارة القطن الجديد سببا فى ارتفاع الأسعار بل تسببوا بافراطهم فى الكماليات فى رفع الأسعار أكثر وأكثر » (٦٢) •

ومع أن الأمر لم يسلم من بعض التحركات الساخطة لعناصر من الموظفين ، إلا حركة واسعة أو حتى محدودة لم تشملهم • وربما استطعنا أن نجد فى تصرف مثل تصرف « محمد أفندى فى » نموذجا للحركة الساخطة التى مارسها بعض الموظفين • فقد حرر - وكان رئيسا لقلم الترجمة بوزارة المالية - عريضة تتضمن الطعن والتنديد بإدارة المالية - وكانت إدارة أوروبية اذ ذاك - فحكم على ذلك وحكم عليه المجلس العسكرى بالفصل من الخدمة وحبس ستة شهور بالطوبخانة (٦٣) •

استفصت جموع الموظفين حول الثورة عندما اتضح اتجاهها المبكر إلى تمصير الجهاز الإدارى للدولة ، كجزء من حسم قضية السلطة فى المجتمع المصري • وكان هذا طبيعيا لأن أكثر العناصر المؤثرة بن الموظفين المصريين

كانت متأثرة بالتيارات الفكرية الليبرالية وخاصة في جانبها القومي وهو الجانب الذي يرتبط مباشرة بمصالحهم .

وكان جسم قضية السلطة في المجتمع أمينية من أمنيات الليبراليين المصريين الذين عاشوا حالة حصر ذهني سميت عقب عودتهم من بعثاتهم الأوروبية ، فالمجتمع الذي احتكوا به هناك والذي اقتنوا بمسحة نظمه وعلامتها كان مرفوضا بشدة في مصر ، حيث سيطرة الفرد المطلق والكبت الفكري والاجتماعي . ومن هنا مجموعة الأفكار الأساسية التي تبليغوها - وشاهدوا مؤسسات تطبيقها - قد وضعتهم في تناقض حقيقي مع سلطة محمد علي الأوتوقراطية . ولعل أفكارا مثل الحرية الفردية وحرية المعقيدة وضمانات الفرد ازاء السلطة ، كانت من أكثر الأفكار العالما جلوبهم ، خاصة وأن بعضهم كان يتعرض لاضطهاد قاس لأسباب تافهة بعضها نزوات أو وشايات وربما كان العامل العاسم في هذا الصدد أن التطور الاجتماعي كان متغلغا من فكرهم . وأن القوى الاجتماعية النشطة التي كانت تستطيع أن تثبتي مثل هذا التيار - وهي قوة التجار - كانت قد صغيت سياسيا بتصفية قيادة عمر مكرم . وحوصرت اجتماعيا بسياسة الاحتكار التي فرضها محمد علي . كما أن الحلقام القداسي لهذه القوة - مثقفو الأزهر - انتقلوا الى معسكر الوالي . والتناقض بين أفكار من لم يتخل منهم الى ذلك المعسكر ، وما آتى به الليبراليون لا يسمح بحوار سريع يقود الى حركة موحدة .

وثمة عامل ذاتي هام ، أثر في حركة مثقفي التيار الليبرالي تأثيرا سلبيا . ذلك أن أكثرهم كان ينتمى الى أسر فقيرة ، وإن كانت ذات أصول عريقة ، أفقرها تفكك المجتمع المملوكي وعمليات الاستنزاف التي كان يقوم بها . وقد تجاوزت رغبتهم في إعادة مجد هذه الأسر مع القيمة الجديدة التي أرسى محمد علي قواعدا في المجتمع المصري ، وهي التعليم . ومن هنا كانت كل محاولاتهم تحاولات صمود فردى أكثره كان شاكيا - راجع حينئذ الطهاوى وعلى مبارك وعبد الله نكري على سبيل المثال (٦٤) - ولكنه خلق أهدافهم الشخصية تحقيقا كاملا ، وإن لم يحقق مطالبهم الفكرية . إذ أصبحوا في النهاية جزء من جهاز محمد علي . وقد وصف الشيخ محمد عبده وضيمتهم تلك فقال أن محمد علي « أرسل جماعة من طلاب العلم الى أودها ليتعلموا فيها فهل أطلق لهم الحرية ليبتوا ما استفادوا ١٩ كسلا ولكنه اتخذهم آلات تصنع له ما يريد وليس لها إرادة فيما تصنع » (٦٥) . إن فقدان الإرادة وبقاء هذه العناصر بعيدة عن المراكز القيادية في السلطة إن كان قد استغلها فقد فعل أكثر من هذا حين أقدموا طابع الثورة العابد ، فمن خلال عملية تكيف مع قيم المجتمع وأنظمته وصلت الى تيار فكري توفيقى ، بحيث أن العناصر التي أثرت التأثير الكبير في مجرى الثورة لم تكن أصلا منتحبة لليبراليين المصريين مع أن بعضها قد يكون متأثرا بما أشاعوه من مناح فكر جديد .

على أن هناك عاملين جديدين قد لعبا دورهما في إيقاظ الليبراليين المصريين من موقفهم السكوني فقد تدفقت على مصر أعدادا كبيرة من المثقفين العرب وخاصة الفؤاد الذين فروا من لبنان عقب المذابح الطائفية البشعة التي دبرها الباب العالي هناك عام ١٨٦٠ ، وعمل كثيرون منهم بالتدريس والمصاحفة ، وكان هؤلاء يتبنون أفكارا متقدمة متطلعين أساسا من موقف الاضطهاد الديني الذي تعرضوا له ، ومن هنا فقد ترددت أفكار مثل حرية الضميرة والقومية لقواسم فكرة الدولة الدينية ، كذلك فإن اعتمادهم بالعلم ونظرياته وتيارات السياسة العالمية كان يعود لثائهم في ذلك الدور الذي لعبته البعثات التبشيرية الأوروبية والأمريكية في لبنان . وبهذا كان دورهم رائدا أتاح لهم أن يكونوا جسرا أو معبرا موصلا للثقافة الأوروبية إلى المصريين في وقت لم يكن قد توافر لهؤلاء الآخرين من المثقفين عدد يكفي لإدام هذه المهمة الخطيرة الشأن ، (٦٦) . يضاف إلى هذا أن الأعداد الضخمة من الأوروبيين الذين تدفقوا على مصر قد لعبوا دورا في إيقاظ الليبراليين المصريين . ومع أن أكثرهم كان يميل أدوارا مغربة ويمارس نشاطات اقتصادية أقرب إلى السرقة ، فقد كان منهم عناصر ثورية عطفت على قضية مصر وأمنياتها .

ومع أن الاختلاف بين الليبراليين المصريين وتلاميذهم ، وبين تيار التعليم الديني الأزهرى قد تعمق في بعض المراحل ، خاصة بعد أن أصبح التعليم المصرى ثنائيا ، فإن نقط اللقاء كانت متوفرة . لقد اتفقت الليبراليون على عدة خطوات للخلف بينما تقدم الأزهريون عدة خطوات للأمام . إن الطابع التوفيقى لليبرالية المصرية - للظروف التي أوجعناها - جعل التيار العلماني والاتجاهات الزمنية في أبهى صورها . ومن هنا فإن العداء الحاد بين الليبراليين المصريين ورجال الدين فكريا وسياسيا لم يظهر ، فلم يطالب الأولون - كما طالب نظرائهم في فرنسا - بشنق آخر ملك بأعماق آخر قميس ، إذا لم يكن الأزهريون خلفاء للملك كما كان القيس .

ومن ناحية ثانية فإن الدور الذي لعبه جمال الدين الأفغانى في صياغة فكر دينى متحرر في دعوته إلى « الجامعة الإسلامية » كوحدة للشعوب الإسلامية الناضجة للاستعمار أو المرخصة لذلك ، هذه الدعوة أتت الفكرة الدينية من أن تستغل لتدعيم الاستبداد كما أتت أيضا من الاحتما في التصبب الديني .

وبالفعل فإن الأزهر كان بؤرة أساسية من يؤر التفجير الثورى ، والواقع أن الظروف قد فرضت أن تكون الجماهير المريضة من طلاب الأزهر من أفقر بيئات المجتمع المصرى ، ومن أبناء الفلاحين الصغار والفقراء في كتلتهم الضخمة ، يدفعهم إلى التعلم ما يوفره الأزهر لأطبقة من نخبة عرف بالجرارية ، وما ينتظرون من ثواب باعترافهم حملة كتاب الله ، ومن طبع بالحيثية أن يكتسبوا أوقاتهم من عمل من الأعمال المتعددة إلى تؤول الدراسة في

الأزهر لها ، ومن الجانب الآخر فقد كان الأزهر هو الشبح الأسامي الذي يزود التعليم المدني بأغلب احتياجاته ، وكان مددا لا بأس به من موظفي الدولة - صفارا وكبارا - قد جاؤوا به زمنا - وتأثروا ببيئته تأثرا كبيرا . واذن فقد سبت تأثرات المجتمع المصري نفسها في قلب الأزهر كما صبغها في قلب المؤسسات المصرية يومذاك . وكيف لا يفضي طلبه من التدخل الاجنبي وما تبعه من استنزاف لثروة البلاد ومن فوضى الضرائب ومناقصه الأجانب في الوظائف ، وهم أبناء القرية ، في أبسط حالاتها وأكثرها تعرضا للبطش والافكار .

الجنين البرجوازي :

في سبيل الثورة العربية طواخر ملتفة للنظر ناهة على الحيز ، ولكن شمول النظرة التي تعالج بها كنفيل يتجاوز هذه الصورة ، وهو ما لا تستطيع المبالغات الجوزية التي تكفي عادة بالقول بأنها ثورة عسكرية ، فلا تغفل بذلك من شأن الثورة فحسب ، ولكنها تعجز أيضا عن تفسير كل طواغرها . والشمول النسبي الذي تعالج به موضوعنا لا يتحقق اذا لم نقف قليلا لنحاول استكشاف أبعاد الجنين البرجوازي في رحم المجتمع المصري . أما كيف عبر هذا الجنين عن نفسه فكريا وسياسيا فهو بحث قائم .

ولا يكفي لرصد ملامح هذا الجنين أن نحول الى با سبق أن عالجناء في هذه الدراسة حول شكل الإنتاج الزراعي وسعته البرجوازية التي تمثلت في الإنتاج للتسويق - القطن - وتحول الأرض لسلعة بالقرار حق الملكية الزراعية والتمويل المبرمج للإنتاج الزراعي وتحرير قوة العمل جزئيا ، واستخدام الآلات في الزراعة .

والواقع أن القطن باعتباره السلعة الرئيسية في الإنتاج الزراعي المصري منذ التسود المتوسطة ، قد أحدث بعض التغييرات في العلاقات الانتاجية ، ومع أن الاعتماد عليه كمحصول وحيد قد جعل مصر تمييز في حالة من التبعية التجارية ، نتيجة لأن حجم وقيمة التجارة الخارجية لمصر كانتا تتوقفان على صادراتها من القطن الى الدول الأوروبية وفي مقدمتها إنجلترا . مما جعل حركة الاقتصاد المصري بحكومة أساسا بموايل خارجية ، وهو ما ظهرت آثاره عند اتهام الحرب الأهلية الأمريكية ، وعمدة الزراع الأمريكيين الى الانتاج ، فدمورت أسعار القطن المصري ولأزم الاقتصاد ، وحدث الانهيار . إلا أن مصر ككل البلاد التي عرفت هذا النوع من التبعية الفجائية انقسمت فيها حياة المجتمع الاقتصادية الى قطاعين ، القطاع المرتبط بالسوق الخارجية ويكون عادة أكثر تقدما من الناحية التكنولوجية وهو كذلك الذي تنمو داخله علاقات الإنتاج الرأسمالية ، أما القطاع الذي يغطي الحاجات الداخلية فهو قطاع فقير من حيث المعدات بخدود القدرة على النمو تنموه علاقات إنتاج سابقة للرأسمالية (٦٧) .

ويضاف الى هذا الشكل من العلاقات الانتاجية الرأسمالية التي ارتبطت بالقطن ، اختلاف شكل استغلال الأرض الزراعية مما كان عليه في أوروبا في خلال القرن الثامن عشر ، فقد كان الاقطاعي يقيم في أرضه ويحصل على دخله من زراعة الأرض لكفاية الاستهلاك المباشر ويستخدم الفلاحين بطريقة مباشرة ، ويحصل قليلهم بعض المسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية . أما ملاك الأراضي الزراعية في مصر فكانوا ملاكاً خائليين لا يقيمون في أرض ولا يتحملون قبل فلاحهم أى مسؤولية ويحصلون على دخلهم من التعامل مع الأرض باعتبارها سلعة وذلك بالتجارة فيها ، كما يحصلون على هذا الدخل أيضاً من تأجير أراضيهم الزراعية . ولم يكن لهؤلاء الملاك علاقة مباشرة بالعمل الزراعيين إذ كان هؤلاء يتعاملون مع المستأجرين ومع الملاك المتوسطين ومن هنا فإن أدق وصف لكبار ملاك الأراضي الزراعية هو أنهم ملاك رؤاساليون للموارد لهذا الحد أو ذاك ، (٦٨) . ومظاهر انهيار الاقتصاد المصري الوسيط متعددة ، ان هذا الاقتصاد القائم على الانتاج الطبيعي ، تفسر ومضى في تنفذه في عهد اسماعيل وذلك بادخال بعض اصول الاقتصاد الحديث كما عرف بالاقتصاد الثبالي النقدي ومستلزماته (٦٩) .

وساهمت الزيادة في طرق المواصلات في احداث انقلاب كبير في الاقتصاد المصري ، ففي سنتي ١٨٦٣ و ١٨٧٥ تم حفر قناة السويس وحفرت ١١٢ مترعة للري بلغ طولها ٨٤٠٠ ميل وامتدت السكك الحديدية من ٢٧٥ ميلا الى ١١٨٥ ميلا . وهد من الاسلاك التلفزيونية ما يبلغ طوله ٥٠٠٠ ميل وأنشئ من الكبارى ما لا يقل عن ٤٣٠ وأُسست ميناء الاسكندرية وأنشئت فيها وفي مصر وابورات المياه لسقاية الأرض والأهالي وبنيت أحواض السويس ، وقد أدت هذه الزيادة الكبيرة في طرق المواصلات البرية والنهرية ، وفي تدعيم أعمال الري وتنظيمه بما أنشئ من قنوات ومدود (٧٠) الى زيادة الانتاج الزراعي وزيادة الأراضي الزراعية نفسها التي زادت من ٥٢٠٠٠٠٠ فدان في سنة ١٨٦٢ في ختام عهد سعيد الى ٥٢٢٥٠٠٠ فدان في سنة ١٨٧٩ وهي آخر سنوات حكم اسماعيل . ونشأت السوق الداخلية والفيت ضريبة الدخلية التي كانت تجبى على دخول الملح الزراعية الى أسواق المدينة والفيت السخرة قانونا والتي استعملت الكهرباء وكل مظاهر العصر قانونا وتلك كلها علامات انهيار للاقتصاد الاقطاعي ، ولكن وقتا كان لابد أن يمر قبل أن تبدأ ملامح الانتاج الرأسمالي في التبلور . فباعتاد المسخرون السابقون على العمل الأجرى ويحتشد الذين يستخدمونهم هذه المصنفة .

ويعطينا على مبارك وصفا لكثيرة ادارة الخديو اسماعيل لأملاكه . وهو وصف يكتفى للحكم على طبيعة شكل الاستغلال الزراعي كما كان يقوم به هذه من كبار ملاك الأراضي ، قال صنف مصنع الضبقية يتركز قوص في الضبقية بالدائرة السنية تفتيش اطياف عشرة آلاف فدان تزرع عصبيا

وتسقى بالهياوات وبها فاوريقة فرنساوية ذات عصارتين ، وآلات كاملة لمصره وعمل السكر منه ، وينقل اليها القصب بسكك حديد زراعية معمولة هناك وشغلها دائم ليلا ونهارا كباقي الفاوريقات ، بواسطة وابور نور تتفرق أنواره على المناير والآلات والمخازن وجميع الأماكن اللازمة للشغل ويستمر شغلها كل سنة نحو خمسة أشهر وتصر كل يوم محصول ستة وستين فدانا وتنتج في اليوم من السكر الأبيض المكرر فوق ثمانمائة قطار سكر حيا ومن السكر الأحمر فوق أربعمائة قطارا أكاما ، وينقل منها البصل ثمره ٣ الى ورشة الروم فاوريقة الطامنة ليستخرج منه السيجو ، وقد عملت تجرية الفدان من هذا التفطيش فوجد متحصله من السكر بأناوحي اثنين وعشرين قطارا (أي أن إنتاج التفطيش كله ٢٢٠٠٠٠ قطارا في السنة) ثم ان الفاوريقة يخرج منها فرع من سكة الحديد يوصل الى البحر (النيل) لنقل الآلات التي تأتي بطريق البحر (٧١) . ولم يكن اسماعيل وحده يستغل أرضه هذا الاستغلال الرأسمالي المتقدم بل أن بعضا من كبار ملاك الأراضي وخاصة من الأمراء المالكة ، كانوا يفضلون مستوى أدنى من الاستغلال الرأسمالي ، فيسلمون أراضيهم الى مؤسسات مصرفية تتولى ادارتها لحسابهم ومنهم الأمير الهاسي باشا - ابن عباس الاول - الذي رأى أن يزيد دخل أراضيهم بتسليمها الى بيت أوزبهاق وشاير وشراكها ليدبروها لمدة اثني عشر عاما ، وكان على البنتك أن يشتري الآلات والمعاد الزراعي ويسوق المحصول نظير عمولة ، والواقع أن العقد أعطى أوبنهايم سلطة الحاكم في هذه المستلزمات (٧٢) .

وقد أثارت طريقة اسماعيل في ادارة أطيانه ، وفي الادارة الحكومية عموما انتباها بماه ليس من ذلك الطراز من الملوك الذي كانه عباس أو سعيد ، وكان من رأى البعض ، أنه كان ادارها ممتازا أكثر مما ينبغي ، فلقد كانت ادارته لثروته الخاصة تعتبر لونا من البخل لمن اعتادوا اسراف سعيد ، ففي هذا النوع من الادارة ثمة شيء غير ملكي ، فهو برجوازي ، يضائق المستغلين البرجوازيين الأجانب في الاسكندرية ، لذلك كان القنصل الفرنسي ، وأيضا الانجليزي يبعثان من الطابع الملكي فيه ، حيث تسود في الغالب قيم الكرم والنبل والمعاملة غير المندودة ، وليس قيم التجارة والمنفعة وجداول الحرب (٧٣) .

ومع أن المؤرخ لسوم الحظ مطالب دائما - بتعمير لاندز - أن يقتصر في تحليله على الاتجاارات وليس على المشروعات ، على ما تم فعلا ، وليس على ما كان يحلم به من يؤرخ لهم ، إلا أن لبعض أحلام اسماعيل دلالة هامة على الطريقة التي كان يفكر بها هذا الرجل الداهية ، ولئن نجد وصفا أدق من قول يعقوب صنوع عنه « خوف يا عزيزي ، إذا رب العالمين ، عين سيدنا موسى ناظر مالية » وسيدنا عيسى ناظر خارجية ، وسيدنا محمد ناظر جهادية ، كن متيقن ان الفرعون اسماعيل يحمل شغله بسخن ويضحك عليهم (٧٤) . ومن هنا فإن أحلام اسماعيل ذات دلالة على تناوله للمسائل ، حتى وإن قصرت

جهوده من تحقيقها - وفي هذه الاحلام سنرى دائما عقلية برجوازية شديدة الدكامة - كان يرى مثلا أن الاراضي التي تحيط بالنيل في الصعيد والتي تبلغ ثلاثة أمثال مساحة مصر ، أراض مأهولة بالسكان وخصبة الى حد لا يصدق ، ولكن تفتتها يمنع استغلالها كمزرعة قطنية هائلة ، و إذا أمكن - كما قال لديرقيو أحد المالبين الفرنسيين - أن تدار هذه المناطق بشكل سليم عن طريق موظفين عموميين يعملون تحت توجيه وإشراف فصيل من الحكومة في القاهرة فإنها ستصبح في يوم من الأيام هندا أخرى ، ومن أجل ذلك أراد اسماعيل أن ينشئ خطا حديديا من اسنا في الصعيد الى الخرطوم (٧٥) وهو مشروع يكشف عن تقلقل فكرة الاستغلال الرأسمالي في عقل اسماعيل .

وازهزت لفترة خلال حكم اسماعيل بعض الصناعات التي كانت قد انتهت بنهاية حكم محمد علي ، فأنشأ اسماعيل ١٧ مصنعا للسكر - واتجه الى التوسع في زراعة قصب السكر وخاصة في أملاكه في الوجه القبلي ، وكان هدفه من ذلك تحويل النقص الذي نتج عن انتهاء الحسب الأهلية الأمريكية وفقدان مصر لمورد هام من مواردها - كما دبت الحياة في معمل الطوابيش بنوه ومعمل النسيج بها وكانا قد انشأ في عهد محمد علي ، وأنشأ مصنعين لسمل الجوخ أحدهما ببولاق والثاني بشبرا ، وكانا يصنعان الأجواخ التي تلزم لجندو البسر والبحر - وأنشئ معمل لضرب الطوب في قليوب ومعمل لدبغ الجلود في الاسكندرية ومعامل للزجاج ومعمل للورق في بولاق .

وكانت تلك المصانع جميعها ملكية شخصية للمخديو لذلك ما لبثت أن تدهورت في آخر عهد نتيجة للأفلاس ، الا أنها كانت بداية لانقسام صناعة متواضعة ، تدعم مراكز تكوين الجنين البرجوازي ، من بين تلك المراكز ازدهار الصناعة الحرفية ، فقد شهد عهد خلفاء محمد علي رفع يد الدولة عن الاقتصاد القومي مما أدى الى انتماء الحرفيين من جديد ، فزاد عددهم حتى وصل في عام ١٨٧٧ الى ما يقرب من ٨٠٠٠٠٠ في وقت كان عدد السكان فيه حوالي ستة ملايين نسمة ، وعلى الرغم من أن عددا من هؤلاء الحرفيين كان يعمل في أنواع من النشاط الاقتصادي أقرب الى الخدمات منها الى الصناعة مثل « النوتية » وغيرهم الا أن كتلتهم الكبرى كانت تعمل في حرف صناعية مثل النسيج والحداة وصناعة الأحذية والطوب والنجاس وصناعة الزجاج .. الخ .

والعوامل التي دفعت بهذه الفئة الضخمة الى معسكر الثورة هي نفس العوامل التي دفعت بنهرها من الفئات ، فقد كانت الضريبة على الصناع والحرفيين تتراوح بين ٤٨ قرشا وسبعة جنيهات ، فضلا عن الضرائب على المواد الأولية المستعملة في الصناعة وهوائد الدلالة على ما يساع من المصوغات ، وقد أدت فداحة الضرائب الى تدهور الصناعات الحرفية . وفي نفس الوقت أفقدها تسلي المصنوعات الأوروبية الى السوق المحلية سوقها ،

فقد كانت المصنوعات الأوروبية تتميز منها من حيث تنوعها وجودتها وخص أسعارها - بل إن بعض العناصر الأجنبية التي كانت تشكل الجالية الأوروبية الضخمة كانت تنافس العناصر الوطنية من الحرفيين باتشام ورش يدوية في مصر.

كذلك أدت سياسة خلفاء محمد علي الاقتصادية وخاصة اسماعيل الى تشجيع التجارة الداخلية والخارجية . فمن ناحية كان اعتماد الانتاج الزراعي على القطن - وهو محصول ينتج للتصدير العالمي - يؤدي الى توسع الفئات العاملة في مجالات التجارة فيه داخليا وخارجيا . ومن ناحية اخرى كان الاعتماد المتزايد بالطرق والمواصلات وخاصة السكك الحديدية أحد عوامل تشجيع التجارة الداخلية واتساعها فضلا عن قيام الحظر على انتقال السلع الزراعية وترك حرية الانتاج الزراعي للمحاصيل دون حصر . وتؤثر الاختصاصات المتوفرة الى هذا الرواج الواسع في التجارة المصرية ، فعلى الخمس سنوات ١٨٥٠/١٨٥١ - ١٨٥٤/١٨٥٥ بلغت صادرات مصر حوالي ٢٢٩٦٨٠ جنيه انجليزي ، وفي الخمس سنوات التالية كانت الصادرات ٢٩٥٤٢٠٠ جنيه انجليزي ، أما الواردات فقد ارتفعت من ١٩٨٥٦٠٠ جنيه انجليزي الى ٢٧٠٦٨٠٠ جنيه انجليزي (٧٦) . وتوضح صورة الاتساع في حجم التجارة الخارجية اذا علمنا أن الواردات المصرية قد زادت من ١٩٩١٠٠٠ جنيه في سنة ١٨٦٢ الى ١٠٤١٠٠٠ جنيه في سنة ١٨٧٩ ، وزادت الصادرات في نفس الفترة من ٢٤٥٤٠٠٠ الى ١٣٨١٠٠٠ (٧٧) . وساهم في هذا دخول الحبوب كمحصول جديد للتصدير اعتبارا من سنة ١٨٦٥ ، فنتيجة لانتهاج الحرب الأهلية الأمريكية وتدهور أسعار القطن عادت زراعة الحبوب الى الانتعاش وفاض المحصول عن حاجة البلاد وعاد تصدير الحبوب الى الخارج ورجع التوازن بين المحصولين الرئيسيين القطن والحبوب (٧٨) .

ومن هنا فإن بعض المؤرخين الاقتصاديين يرون أن مصر « ارتفعت منذ عام ١٨٥٠ إلى دولة تجارية ذات أهمية كبيرة ، وهي إن لم تكن دولة من الدرجة الأولى ، إلا أنها كانت تتقدم بسرعة كبيرة » وهو ما ظهر أثره في نمو المدن نموًا كبيرًا وخاصة الإسكندرية التي نمت من مدينة صغيرة راكدة سكانها حوالي ١٠ آلاف. وقت الغزو الفرنسي التي نمت إلى مدينة كبيرة مزدهرة بالسكان تضاف إليها ١٥٠.٠٠٠ نسمة عام ١٨٥٥ - وأصبح بينها وبين بقية « نخبة من الأشرعة والمداخن » (٧٩) -

وقد لعبت الضرائب هنا نفس الدور الذي لعبته بالنسبة لمختلف الفئات فضلا عن أن الشافعية الأجنبية كانت تلعب دورا مزدوجا - وجهه الأول التهام الأجانب إلى التهرب من رسوم الضرائب المفروضة على الصادرات والواردات بما يحرم الدولة من إيرادات هام من إيراداتها ويؤدي إلى اختفاء أسرار التي يحزن بها التجار الأجانب سلمهم عن أسرار نظراتها من السلم.

المستعنة محليا . ووجهه الثاني اعفاؤهم مما يدفعه التجار الوطنيون من ضرائب المدن ، ويقول روزفستين ، أن ما كان يفرش في المدن من الضرائب كموائد المنازل وبدل القمعة في الاعمال التجارية تركتها الدول للأهالي الوطنيين ليتمتعوا بها دون سواهم رغبا عن أعمال رعاياها المالية والتجارية الواسعة . وأصبح ما يدفعه التجار المصريون في العام من الضرائب المالية والتجارية - وهو ٤٣٠.٠٠٠ جنيه - عقبة في سبيل منافستهم للأوروبيين في الشئون التجارية (٨٠) .

والحقيقة أن حجم المنافسة للتجارة الوطنية كان ضخما جدا . ليس فقط لأن عدد التجار الأجانب قد زاد زيادة هائلة فارتفع من ٣٠٠٠ تاجر في سنة ١٨٣٦ إلى ٦٨٠٠٠ تاجر في سنة ١٨٧٨ (٨١) ، ولكن أيضا لأن نشاطهم وصل إلى أصغر القرى والمرب والكفور ، ولأنه كان نشاطا يقسم في حماية الامتيازات الأجنبية والمعالم القنصلية .

وفوق هذا المصم ، فإن الاختناقات الاقتصادية نتيجة لكثرة الديون كانت تلقي بظلالها فوق نشاط التجار ، فقد أدى الاحتياج إلى زيادة إيرادات الخزنة إلى رفع الرسوم في جسر امكسندرية ١٠٠ ٪ في سنة ١٨٧٧ ، وزادت أجور الشحن بالسكك الحديدية بنفس النسبة تقريبا . وقد أدى ذلك إلى تقليل الواردات كما أن حركة نقل البضائع بطريق السكك الحديدية هبطت هبوطا فاحشا (٨٢) .

وسوف نجد في وثائق العصر المالية أدلة متعددة على أن كبار ملاكي الأراضي كانوا يستثمرون أموالهم في مقروحات مالية وتجارية ضخمة جدا . ففي مايو ١٨٦٣ نظم اسماعيل تشكيل اتحاد يضم خمسة من أقوى نبل مصر مع ديرقيو وأوبنهايم وصاحب بنك مصرى يدعى بكاكينى كمؤسسين ومديرين للخط الملاحي الجديد ومنحت الشركة امتيازات ضخمة من الدولة . وتحدد رأسمال الاتحاد في أول الأمر بـ ٤ مليون جنيه مصرى ثم ضوعف في يوليو وأخذ المصريون معظم الأسهم ، فاسماعيل أخذ النصف والنبلاء وحقت من أقاربهم وأسبقتهم أخذوا ١٦٠.٠٠٠ أخرى بينما أخذ الأوروبيون ٢٦٨٩ سهما من بين ٤.٠٠٠ سهم خصصت لهم ، وفي هذا المضمار كانت الشركة تمثل ثورة في الأعمال التجارية المصرية ولقد أعطتها طبيعتها القومية وضعا خاصا في عين اسماعيل فقد كانت دائما مقله المدلل (٨٣) .

ولا تتوفر حتى الآن احصائيات دقيقة تعدد حجم هذا القطاع ، بيد أن الشركات الزراعية والصناعية التي تالفت في عصر اسماعيل كان حوالي ٩٦ ٪ من رأسمالها أوروبيا والباقي لأصهم مصرية موزعة بين الفخري واليهودات البراكسة والأقراة . ومعنى هذا أن نشأة الرأسمالية المميلة - التكمبرادور - ترجع إلى أواخر القرن التاسع عشر ، (٨٤) .

ومعينا أن تتوقع تناقضا قد يطل برأسه بين هذين القطاعين ، وربما كان

خافتا بعض الثوار فالرأسمالية المصرية كانت ضعيفة ونافذة وموقعها من
الرأسمالية الأوروبية لا يسمح لها بالتصدي والمقاومة ، ولكن المناخ الاجتماعي
العام كان كفيلا بأن يدفعها الى طموح كبير .

وربما كانت اندفاعات الجيل البرجوازي كما تمثلت في حركته وفكره
السياسي ، أبعد مدى فعلا من إمكانياته الذاتية وهي ظاهرة طبيعية يمنعها
تصادق الجاهل الشعبية الى معسكر الثورة وما تتميز به تحركاتها من تطرف
زخم عفويتها وعدم تنظيها مما يدفع الكثير من العناصر الأخرى الى طموح
ثوري يتجاوز متطلباتها الآتية .

وقد عبر الجيل البرجوازي عن نفسه في بعض أشكال الحركة
السياسية الواسعة التي كان يقوم بها « حسن موسى العقاد » كبير تجار
القاهرة وقد بدأ حركته في أوائل حكم توفيق ، إذ كتب يتعرض في العام
قانون المقابلة ودعا الى تنظيم حركة احتجاج على ذلك الاغنام فنقشه وزارة
رياض الى أقاصي السودان ، ولم يعد الا بعد سقوطها وتولى شريف الوزارة
على اثر مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ المسلحة . وقد لعب العقاد دورا هاما في
الثورة رغم عدم وضوح كل تفاصيله . ومن الثابت أنه وضع أمواله الضخمة
تحت تصرف الثوار كذلك وضع اتصالاته الشعبية بالنساصر الأوربية
والتركية في خدمة احتياجات الحركة الثورية . وأخذ موقفا عديد الصلابة
مقابل فشل الثورة وأثناء المحاكمات .

وثمة وثائق تؤكد أن أعمال حسن موسى العقاد المالية والتجارية ،
كانت أعمال متسعة ومتشعبة ، وقد قال هو نفسه في محضر التحقيق معه ،
ردا على سؤال عن ثروته أنه « من المعلوم أن غنى عائلتنا معلوم من قديم
الزمن ولا سيما أنني وضعت يدي منذ ستة عشر عاما على شركة المرحوم موسى
بك العقاد التي بلغ مقدارها ما ينيف عن مائة ألف جنيه ، حسب الأرباح
والأرباح والإيرادات » (٨٥) . وقد وجدت بعض مستندات في منزله أثناء
التفتيش به ، تدل على أن أعماله المالية كانت مع بيوت مالية أوروبية كبيرة ،
ومنهم السيد ديرفيو - وهو المالى الفرنسى الذى روى دافيد لاندن قصته في
كتابه بنوك وباهوات - وذكر العقاد في التحقيق أنه كان يكتاب ديرفيو
المذكور بخصوص اشغال تجارة مثل بيع وشراء أوراق الديون العمومية
وغير ذلك (٨٦) . كما كانت له أعمال تجارية ومالية واسعة مع الجزائر ،
كما كانت له صلات كبيرة برجال البنوك ، فقد ذكر في معرض الرد على
سؤال عن سبب تواجده بالاسكندرية في يوم ١١ يونيو ١٨٨٢ أنه كان
على موعد مع كارلو يونفانتى وبيانكى وهما « اثبات يتكاريه من وكلاء
الشركات المالية التجارية » كان بينه وبينهما اشغال ومعاملات تجارية ،
مثل بيع وشراء من أوراق الديون العمومية .

ومن أبرز التجار الذين لعبوا دورا هاما في الثورة ، أمين افندي الشمسى - باشا فيما بعد - كبير تجار القزاقيق ، فقد كان عضوا بمجلس النواب ، وأتاح لمرابى عند نقله لرأس الوادى عقب تشكيل وزارة شريف فرسة الاتصال الواسع النطاق بالأعيان والموظفين والعناصر الوطنية الاخرى وهي الفترة التى دعم مرابى فيها زعامته واستقطب خلالها الجماهير الشعبية الى شعاراته السياسية . وهو ما جعل الوزارة تجد أن ابعاد عسرابى الى القزاقيق أخطر من ابقائه فى القاهرة فمكنته وكالة لوزارة الحرية لكي يكون تحت اشرافها .

وثمة عامل آخر جعل اندفاعات الجنين البرجوازى أبعد من قدرته المحدودة ، ذلك هو تسلل الليبرالية الى المناخ المصرى خلال نصف القرن السابق على الثورة ، ذلك الفر الذى كان يصارع ، منتظرا الشرائع الاجتهادية التى تراه محققا لمصالحها ، وهي قوة التجار والصناعيين . وخلال هذا الانتظار كانت الليبرالية المصرية تصارع وحيدة أخطر المؤسسات الاستبدادية المصرية ، نمنى بها : السراى .

السراى . . مؤسسة الاستبداد المصرى

أخطر أدوار التاريخ المصرى الحديث لعبته السراى ، منذ أن كانت ، نخلة ، يمكنها الوالى الى أن أصبحت قصرا سكنه الغديويون والسلطان والملوك . وكان من الطبيعى أن تلعب « السراى » تلك الأدوار الخطيرة ، فقد تميزت من البداية بطابع « المؤسسة السياسية » ذات المصالح والأطماع وضمت منتفعين ومضطهين سياسيين وحلفاء وأتباع . ورغم أن السراى - منذ عهد محمد على - قد ورثت مضمون السلطة فى العصر المملوكى من حيث أسلوب الحكم القائم على السلطة الشخصية المتسلطة ، فانها نجحت فى تغيير شكلها بالتفخلص من ثنائيتها التى كانت تقوم فى العهد التركى المملوكى على وجود الباشا المشائى وشيخ البلد المملوكى . وأكبر نجاح حققه محمد على - من وجهة نظر السراى كمؤسسة - هو تحالفه مع التجار والمهاجرين المصريين ضد المماليك ثم تصفيته لهؤلاء الحلفاء وهو ما قضى على ازدواجية السلطة كواقع وكاحتمال ، وتقدم توحيدها بتفخلص النفوذ المباشر للسلطان فى مصر . ان السلطة الثنائية فى العصر التركى المملوكى (الوالى وأمرأه المماليك) - أصبحت لفترة قصيرة لا الوالى ويمثل العناصر النشطة فى الشعب المصرى (ثم عادت لتتوحد فى الوالى فقط بعد قمع تلك العناصر الشعبية ، وأخيرا أصبح الوالى حقيقة منفصلة عن السلطان الذى يمثلها .

وعلى امتداد نصف قرن أو يزيد - وفى ظل خدمة من أسرة محمد على - مارست السراى دورها كمؤسسة للاستبداد المصرى ، فخلقت خلال

الممارسة العناصر التي تدعم هذا الدور وتعرض على يقائه . فتجاوزت بهذا شخص الحاكم لتصبح تعبيراً عن فئات اجتماعية تضيق رقعتها أكثر مما تتسع وتتوزع في هرم قاعدته المصلحة المباشرة ، وقمتها الأيديولوجية السياسية .

وقد أرمى محمد علي خلال حكمه الطويل قواعد هذه المؤسسة ، وحدد ملامح شخصيتها وكان من الصعب أن تتخلص من تأثيرات تركها عبر حوالى نصف قرن حكم فيها مصر ، خاصة أن الحركة السياسية لم تتنامى بحيث تنتهى بحصار السراي وإيقافها عند الحدود المقسولة . وضع أن الشيخ محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥) لم يشهد مصر محمد علي ، ألا أنه عاش تأثيراته ، وفي رسده للتأثيرات العلوية، قال : أن هذا الرجل - محمد علي - كان تاجراً زارعاً وجندياً بأسلاً ومستبداً ماهراً ، ولكنه كان لمصر قاهراً ولحياتها الحقيقية مدمراً ، وكل ما نراه الآن مما يسمى حياة فهو من أثر غيره ، وهو في تقييمه لما صنمه محمد علي ، يؤكد أنه و لم يستطع أن يحيى ولكنسه استطاع أن يميت ، ذلك أنه كان صاحب حيلة بمقتضى الفطرة . فأخذ يستعين بالجيش وبمن يستميله معه من الأحزاب على إعدام كل رأس من خصومه ثم يعود بقوة الجيش وبحزب آخر على من كان معه أولاً وإعانه على الغصم الزائل فيمنحه وهكذا حتى إذا سحقّت الأحزاب القوية وجه عنابته إلى رؤساء البيوت الرقيقة فلم يدع رأساً منها يستتر فيه ضمير ، أنا ، إلا وقطعه . واتخذ من المحافظة على الأمن وسيلة لجميع السلاح من الأهليين . وتكرر ذلك منه مراراً حتى فسد بأس الأهالي وزالت ملكة الشجاعة منهم وأجهز على ما بقى في البلاد من حياة في أنفس بعض أفرادها ، فلم يبق في البلاد رأساً يعرف نفسه حتى خلعه من يده أو تغاه مع بقية يده إلى السودان فهلك فيه » (٨٧) ويضيف الأستاذ الامام متكهماً على ما نشره محمد علي من علوم فيقول أن « محمد علي » عنى بالطب وتدريسه ليس من أجل العلم ولكن من أجل الكشف على المتهمين طبيياً للتأكد من قدرتهم على احتمال التعذيب !!

وإذاً فإن « السراي » كانت مؤسسة سياسية ذات تقاليد راسخة ، وورثها محمد علي من الولاة الأتراك الذين كانوا يسكنون القلعة ، لطورها وأضاف إليها ، كما طور وأضاف إلى الكثير من الأيام . وكان على القوى الثورية أن تداءل هذه المؤسسة دائماً كل خطوة تتخطوها ، وأن تذكر تقاليداً التي تبدأ بالثقل وتنتهى بالثقل أو الشنق ، أو بنجاش من القهوة يقتل في لحظة ، وهي تقاليد تقدم بقاؤها واستمرارها وتضمن نفوذها السياسي .

ولأن الثورات في جوهرها صراع طبقى حول السلطة السياسية ، فإن ندفع هذا الصراع ومعاركه تدور بين القوى التي تطمح فيها والقوى التي

تحويلها • وفي الثورات البرجوازية التقليدية - أوروبا - كان الملك وأمرام
القطاع والتمس بحوزون السلطة ، فكانوا بذلك هدف الثورة • ولكن
المسألة مختلفة في الثورة العربية - وما عاينها أو تلاها من ثورات شعوب
المستعمرات - فقد تفجرت في عصر انشقاق البرجوازية الأوروبية إلى نوعين
استعمارية ، أصبحت معه طرفا رئيسيا في الصراع حول السلطة . - وبعدها
القوى الأطراف - فتغيرت بالتالي خريطة التحالفات بين القوى الثورية ، ولم
تعد السراى كمؤسسة للاستعداد ، هي المدو الرئيسى دائما • وحدثت
الظروف في بعض الأحيان مخالفتها أو مهددتها على ضوء مواقفها واحتياجات
الحركة الشورية •

ومع دخول الاستعمار الأجنبي طرفا في الصراع حول السلطة السياسية
في مصر وتحقيقه لوجود فعال ومؤثر على خريبتها ، تفسخ موقف السراى
من القوى الداخلية المتعكة معها في صراع السلطة ، فسعت إلى التحالف
معه بهدف استمادة لمطتها الاستبدادية ، وهذا ما يقرر لنا حالة « الوطنية
المفاجئة » التى أصيب بها ثلاثة من ملوك أسرة محمد على هم اسماعيل فى
أواخر حكمه وتوفيق وعباس حلمى فى أوائل حكمهما • وتبدأ هذه الحالة
المفاجئة عادة بأن تتحرك السراى تجاه القوى الوطنية ، لتحاول احتوائها
وابقاءها فى قفص حركتها المحدود • ثم تفض السراى هذا التحالف وتزقه
بعد أن تستغربه كقوة « ضالطة » وتحقق به هدفها فى مشاركة الاستعمار
سلطته •

وقد كانت الثورة العربية أول تحرك مصرى حقيقى يطرح مضمونا
جديدا للسلطة السياسية ويسمى لتقويض شكلها التقليدى ، رغم ضراوة
الصراع حول ابقاء شكلها ومضمونها على ما كانا عليه •

السراى كمؤسسة سياسية

تجمع حول السراى وسام فى تحويلها من شخص إلى مؤسسة سياسية
قوى وفرائح اجتماعية تمثلت أساسا فى الارستقراطية التركية المملوكية ذات
الاتجاهات العنصرية، ثم اتسعت قاعدة تلك القوى لتشمل أعدادا من المثقفين
المصريين الذين شاركوا بمراكز متواضعة فى جهاز الحكم •

ومع تطور وتبلور مصالح القوى التى تستغل بالسراى ، وخاصة
الارستقراطية التركية المملوكية، التى دعمت نفسها بالملكيات الشاسعة ، أصبح
لها مصالح اقتصادية متميزة ، ماجت التناقضات داخل السراى كمؤسسة •
فأتجه جناح من الارستقراطية التركية المملوكية إلى الاعتراض على مضمون
السلطة الاستبدادية عندما تزايد تركيزها فى يد الخديو ، فى الوقت الذى

تزايدت فيه المواقع الاقتصادية التي يشغلها هذا الجناح فتزايد الحاحه على المطالبة بتسليم من السلطة . وأخذ نفس الموقف - ولكن بشكل أكثر تشددا - عدد من المثقفين . وفي مواجهة هذه المطالب وقف الخديو وأتباعه وحاشيته والمتنصر الأكثر رجعية وتمسبا من الأتراك والجراركة و عشسان رفقي والارستقراطية العسكرية مثلا ، كجناح يضبط في اتجاه الإبقاء على سطون السلطة الاستبدادي وشكلها الأحادي .

ولم يكن هذا التناقض سوى أحد أشكال التناقضات المتعددة في المجتمع المصري يرمذاك وقد عبر عن نفسه عندما سمحت التناقضات الأخرى بذلك : التناقض بين الاستثمار والقوى الوطنية والتناقض بين هذه القوى وبين المصالح كمواسسة . والتناقض بين المصالح - بمصالحها - وبين الاستثمار . فضلا عن مهاد من التناقضات داخل ممسك الثورة ، الجيش والارستقراطية الزراعية والبرجوازية الريفية والتجارية والحرفيين وفقراء الفلاحين والمثقفين .

وبتجميع هذه التناقضات على امتداد مرحلة تخرس الثورة ثم انفجارها ، تحدثت مواقف المصالح في خطوات متتالية ومتناقضة أحيانا ، ففي أواخر حكم اسماعيل توحد الجناحان اللذان يستغلان بالمصالح وحل التناقض بينهما لصالح الجناح الأقل رجعية ، وذلك للوقوف ضد التسلسل الأوربي الذي كان يهدد سلطة المؤسسة الاستبدادية ككل . ثم مبعيا للتحالف مع القوى الوطنية لاستخدامها كقوة ضاغطة في مواجهة الأجانب . فقد تحالفت المصالح مع البرجوازية الزراعية وعناصر البرجوازية التجارية القليلة التي كانت تحاول توسيع سلطة مجلس شورى النواب ، وكان موقف المصالح في أواخر عهد اسماعيل مبعبرا عن هذا التحالف إذ قبلت المصالح الثلاثة الوطنية التي طالبت بتشكيل حكومة مصرية ، وتسوية مصرية للديون ودستور جديد ، مشروع شريف ١٨٧٩ ، .

لم يكن التسلسل الأوربي يهدد المؤسسة الاستبدادية في مصطلحها لابقاء سطون السلطة الاستبدادية في يدها فحسب . ولكنكس كان يهدد أيضا مصالحها للاستقلال بحكم مصر ، وكانت المصالح منذ عهد محمد علي تتجه الى إبراز حقوقها الاستقلالية قبل السلطان العثماني ، وهي حقوق تمثلت في حصولها على حسق التصرف في الشؤون الداخلية ، ثم اتسعت لتشمل خطوات أخرى في خلال حكم اسماعيل ، ولما كانت الديانة الأوربية مغلوثة وذات مصطلح خبيثة فإن المصالح في بعض الفترات لم تكن أن تتأثر هذه الديانة على حقوقها الاستقلالية التي كفلها لها جهد محمد علي وحروب اسماعيل . ويذكر الشيخ محمد عبيد في مذكراته أن الخديو اسماعيل عندما عجز عن شديده الديون عمد الى إضمار الدول الأوربية بذلك لأنه « كسان يريد أن يكون ذلك المعجز معروفا عند الدول ذات النفوذ وأن تتدخل في تحديد رجوع الوفاء وطرق التسديد فلذا منه بأنه متى ثبت عجز المالية المصرية عن أداء

نديين ، ولم يبق من وجوه الوفاء ما يكتفى له ، أعلنت الدول قطع سرتب
الاستانة - أي الجزية التي كانت تدفعها مصر للسلطان العثماني - ونادت به
ملكاً مستقلاً على مصر (٨٨) . وعلى الرغم من أن هذه الرواية بالذات غير صحيحة
إذ بالمعكس حارّض اسماعيل في تدخل الدول في شؤنه المالية ، وأكد أنه في
حاجة إلى خبراء وليس إلى ممثلين لدول . فضلاً عن أن إعلان الافلاس كان
مؤامرة انجليزية كما أوضحنا في الفصل السابق . وعلى الرغم من هذا فإن
رواية الشيخ محمد عبده ذات دلالة كبيرة على أن فكرة الاستقلال بحكم مصر
كانت منتشرة عن اسماعيل وكانت تحكم العديد من تصرفاته .

وكان موقف اسماعيل من الجيش كقوة وطنية ودياً في أواخر عهده
حتى أن عرابي اتهمه بأنه كان وراء مظاهرة الضباط التي أسقطت الوزارة
الدرية . ورغم أن هذا يبدو غير صحيح إلا أن المظاهرة عسبراً لم تكن
مضادة له ، كما أنه لم يسمح بمعاينة مدبريها ، بل واستغلها سياسياً إلى أبعد
مدى ، إذ أبلغ القنصل البريطاني في اليوم التالي أنه لن يكون مسئولاً عن
الامن العام والنظام إلا إذا أبعد نوبار من مركزه (٨٩) . وهو ما حدث
بالفعل . يضاف إلى هذا تقريبه لبعض الضباط وتزويجهم من الجوارى
الجركسيات في قصوره ، ثم محاولته في الأيام الأخيرة أن يستخدم الحق
الذي حصل عليه من السلطان باخلاق يده في زيادة عدد الجيش كما يشاء
بدون حدود ، لكي يحمي بناء قوة محاربة كبيرة ، ويبدو أنه كان يدرك
احتمال محاربة الدول الأوروبية .

وفي آخر عهده أيضاً أخذ تحالف اسماعيل مع المثقفين شكل اطلال
الحريات العامة وخاصة حرية الصحافة والاجتماع مما خلق حالة من الهجوم العاد
على التدخل الأوربي . على أن هذا التحالف قد تفكك بتدخل الدول ونجاحها
في خلق الضيق .

ولقد القوي الوطنية في مواجهة ذلك حائرة ، فلم يكن في تاريخ
اسماعيل ما يجعلها حريصة على بقائه ، رغم أن ذهابه يعتبر هزيمة وطنية
لأنه تم بخطط استعماري ، ويبدو أنها لم تتأ أن تستند قوتها في الدفاع
عن جواهر خاسر .

وينبغي أن نشير هنا إلى عامل لعب دوراً هاماً في الصراع الميامي
وتجسست خيوطه منذ أواخر عهد محمد علي ، هذا العامل هو تصاعد
الصراع بين أفراد أسرة محمد علي ، على تولي مستند الخديوية ، وكانت
القاعدة التي يتم توريث الملك على أرامها تنص على أن يتولى الحكم أكبر
أفراد الأسرة الذكور منا ، وهي قاعدة ظلت سارية إلى أن ظهر الاتجاه إلى
أن يقصر الحاكم هذا الحق على أبنائه هو فقط . وأدى هذا الاتجاه إلى أحداث
صراعات وانقسامات في داخل معسكر السراي ، ففي عهد عباس الأول تزايدت

كراهيته لأفراد أسرته من حماه وأبناء عديته ، وكان يكره سعيد باشا وارث الملك من بعده حتى اضطره الى العزلة بالاسكندرية • وأمام اسماعيل الظن بأفراد أسرته • ثم غير نظام وراثة العرش وجعله في ذريته فحرم منه شقيقه مصطفى فاضل ، واضطره الى الهجرة بعد تصنيع أملاكه • وتزايد لعداء بيته وبين عمه الأمير عبد الحليم الذي هاجر هو الآخر الى الأستانة وعهد الى تدبير عدد من المؤامرات للاستيلاء على العرش • وكان الأمير عبد الحليم - أو حليم - قطباً نشطاً في الصراع على السلطة طوال الفترة الممتدة من أواخر حكم اسماعيل وأوائل حكم توفيق • إذ كان ينظر اليه دائماً عند تأزم الأمور باعتباره البديل (٩٠) • وقد كان لكل منهما - مصطفى فاضل وحليم - أنصاره في مصر والداعون الى عودته والمتآمرون لذلك ، كما كان لاسماعيل بعد غلبه أنصاره والداعون الى عودته •

وفي الستين الأوليين من حكم توفيق تأثر موقف السراي بعدة عوامل ، فقد تدخلت الدول الأوروبية لمصلحته ضد الباب العالي الذي كان يحاول إلغاء الامتيازات التي نالها اسماعيل بقرمان ١٨٦٣ • وكان معنى هذا أن يحرم توفيق من العرش وأن يعود نظام وراثته الى ما كان عليه قبل حصول اسماعيل على حق بقاء العرش في أسرته فيتولى الأمير حليم مسند الخديوية •

ومن ناحية أخرى ، فإن القوى الوطنية لم تتحرك لوضع العراقيين في طريق ام تقرار حكم توفيق ، فقد كانت غير مستعدة من الناحية التنظيمية كما أنها لم تتأ أن تضغط عليه خاصة وأنها لم تكن تعمل من الكراهية ما حملته لسلفه إذ كان بينه وبينها وشائج وعلاقات • ويقول بلنت أن محمد توفيق أيام كان ولياً العهد « وقع تحت نفوذ جمال الدين الأفغاني ، وصار هذا سلعة قوية بيته وبين المسلمين الذين وعدهم مرة بعد أخرى بأنه متى وصل الى العرش فسوف لا يحيد شعرة عن جادة الحكم الدستوري » (٩١) ومن هنا فقد كان انتظار القوى الوطنية ضرورة فرضتها ظروف محددة •

أما هو - توفيق - فقد كان ابناً مخلصاً للسراي كمؤسسة لذلك رأى أن توليه السلطة يعني ألا يتنازل عنها أو يشاركه أحد فيها • وقد أكد لبعض الأجانب تفسيراً لرفضه الموافقة على مشروع الدستور الذي قدمه شريف • أنه لا يتوخى الرجوع الى الحكم الشخصي ، ولكنه يرى أن تقرير التنظيمات الحرة الآن لا يوافق حالة البلاد • وأن الدستور الذي عرض عليه لم يكن الا تزويقاً خالياً من المعنى • ويقول كرومر الذي نقل الحديث السابق - تعليقاً عليه - أن الخديو قد أصاب • إذ لم يكن أصلياً لمصر إذ ذاك من الاستبداد على شرط أن يقرن بحسن النية والعدل وأن يكون تحت اشراف المراقبة - الأوروبية طبعاً - الى حد مقبول • (٩٢) •

وما حدث نتيجة لتوازن القوى انداك - أن مركز الاستبداد انتقل من
 الخديو الى وزارة رياض ، ذلك أن الاحتكارات الأوروبية لم تكن تثق بالخديو
 وقد وصلت الى تحليل قدمه لها الرقيبان الأوربيان الإنجليزي ايفندج
 بارنج - كرومر فيما بعد - والفرنسي دي بلنير ، يقول « ان أسوأ
 صير لاصطنع معها أن يكون في البلاد أوربيون يحكمونها مباشرة ،
 وأن الأوفقي أن تعطى لنا - الرقيبين - سلطة التفتيش والمراقبة والإرشاد ،
 وأن نجعل التأثير الشخصي وسيلة في نظام المراء » (٩٣) . وبهكذا
 انتقلت السلطة الفعلية الى الرقيبين والشكلية الى وزارة « رياخستون » .
 ولما كان رياض في ممارسته لسلطته يشمر بانه مستند الى قوة
 فعلية - هي قوة مثل الاحتكارات الأوروبية - فقد بدأ يمارض اجرامات
 الخديو ، وخاصة تلك التي لمج فيها محاولة توفيق تدعيم السراى كمؤسسة بملشام
 وأتبساع جدد من طريق الافاضة بالترتب والنيافين ، فكان رياض يظهر
 في أقواله ما يندش نفس الخديو ، وقد كان يأتى في مقالاه ما يثير الى
 التهديد بالأجانب ووكلائهم » (٩٤) .

وكانت حاشية توفيق هي نفسها حاشية اسماعيل ، التي تعودت على
 الحكم الشخصي والتحكم الفردي ، ان خليل آغا - كبير آغاوات الوالدة
 باشا - كان يملك نفوذا لا يملك مثله رئيس الوزراء . يصفه النديم
 بأن « اشارته حكم ، وطاعته غنم ، يخضع له الكبراء ويسمى لخديسته
 العظماء كأنه كافور الأخشيدي في أيامه » (٩٥) ومن الطبيعي أن
 تغضب الحاشية عندما تفقدوا الظروف القدرة على ممارسة السلطة بهذا
 الاتساع غير المحدود ، وهو ما حدث نتيجة للتدخل الأجنبي اذ ذاك و صر
 عليهم أن يروا الصورة الشخصية قد أهبطت والسلطة الادارية قد قيدت
 وتحول مجراها عن رجال المية الى ناحية النظارات . ولم يبق لهم التعرف
 المطلق في الاعمال والمصالح كما كان لهم من قبل بل أحسوا بأن من
 الأحكام العمومية ما يجرى عليهم كما يجرى على افراد الأهالي (٩٦) وهكذا
 بدأت السراى تغضب من رياض ، الذي كان يقود محاولة لتحويل السلطة
 الى مصلحة الأجانب ، فلم تعد لحظة شخصية محضة كما كانت في عهد
 التحكم الخديوي .

ويتزايد الصراع بين الخديو ورياض ، بدأت السراى تتحول الى قوة
 منوئة للحكم الأوربي والاستبداد رياض . وبدلاً من أن يقيم الخديو حفلات
 سمر يسمح خلالها لحاشيته بالسفرية من رياض وتقليد طريفته في الكلام
 والحديث . بدأ هو وحاشيته يستعيدون الفسرة التي سبق لاسماعيل أن
 حققها عندما هاجم الضباط نوبار والوزير الإنجليزي ولسن ، وتنتج عن ذلك
 اسقاط وزارة نوبار ، فخطا الخديو خطواته الأولى تجاه العناصر الثورية ،
 بمحاولة احتضان عبد الله النديم ، الذي كان يقود في ذلك الوقت حركة
 واسعة لانشاء الجمعيات الخيرية التربوية نتج عنها عدد من التنظيمات ذات
 التأثير في المجتمع المصري ، وانتظمت في صفوفها عناصر ثورية ووطنية .

وكان هدف الغديو من هذه الخطوة أن تصبح تلك المنظمات لسان دعوة له ، وأن يستعين بها في مقاومة رياض ، وهو ما حدث بالفعل إذ بدأ النديم يمدح الغديو ويهدمو له في خطبه ويستغل حظوته لديه في توسيع نطاق جمعياته . وأصبحت هذه الجمعيات مجال صراع بين الغديو ورياض وصلت الى حد تعرض النديم على تمثيل مسرحية كانت تهجم السيطرة المطلقة وتدخل الأجانب ، بل أن الغديو أراد أن يؤكد تأييده للنديم حين قام رياض بتدبير مؤامرة لاقصائه عن الجمعيات ، فسارع بزيارة المدارس التي أنشأها للنديم ومنه عدد من الوزراء (٩٧) .

ثم كانت الخطوة الثانية ، فسمى توفيق لتقريب عدد من العناصر النائرة في الجيش اليه . وكان رسوله للاتصال بتلك العناصر ، على فهمي ، الذي كان متزوجا بأحدى جوارى السراي - وكان عرابي نفسه قد تزوج ابنة مرضعة الأمير الهامي باشا - وكان على فهمي بالإضافة الى هذا قائدا لأحدى فرق الحرس الملكي وعلى علاقة حسنة بالعناصر الشائرة ، وصديقا لعرابي وعبد المال حنسي وغيرهم من القيادات الوطنية في الجيش وحسين الثقلبي الغديو بالضباط الثائرين شجعهم على مهاجمة رياض ومع أن « على فهمي » لم تكن له آراء سياسية ، فقد كانت صلته ودية بالعناصر السياسية في الجيش . فاستطاع أن يقتنعهم بأن الغديو هو أيضا في جانبهم وأنه أرسله خصيصا لاتادارهم بأن رياض ورفقي يديرون لهم تدبيرات سيئة(٩٨) . وعندما لمح الغديو أن هناك منافرة بين عثمان رفقي ناظر الجهادية وبين أحمد عبد الغفار ، وكان قائما في الفرسان ، بدأ يقرب اليه القائمقام النافر فكان يستدعيه في طريق الجزيرة ويستوقفه ويحدثه الزمن الطويل(٩٩)

ومع أن أسلوب الغديو في جذب الضباط اليه كان يتضمن فهما سطحيا لطبيعة حركتهم الا أن هذا الفهم لم يقيد هذه الحركة وهو ما ظهرت آثاره فيما تلا ذلك من تحركات الجيش . أكد الغديو لعلي فهمي أنه أراد ترفيقه لرتبة اللوام والانعام عليه بألف جنيه ولكن رياض باشا عارض في ذلك ، وعبر لأحمد عبد الغفار عن تأييده لموقفه المشاوي لمعتمان رفقي ، والأرجح أن توفيق كان يظن أن الضباط عناصر ساخطة يمكن دفعها الى تحقيق مآربه نظرا لبعض المنح ، ثم التحق منها إذا فبطلت في اسقاط رياض . ومن هنا أرسل اليهم على فهمي ليقول لهم على لسان الغديو : أنتم ثلاثة وأنا رابعكم .

بيد أن كلا من الطرفين كان يعمل لهدف مختلف ، فالضباط يسعون الى اسقاط السلطة الاستبدادية مهما كان مركزها ، بينما كان هدف الغديو نقلها اليه . وقد رأى الثوار أنه لا بأس من التحالف مؤقتا مع الغديو لتفتيت الجبهة المعادية لهم . وأنهم يستطيعون تصديقه الموقف معه بعد اسقاط

رياض الذي كان يمثل السلطة الأجنبية - ورغم هذا فإن توفيق كان مترددا -
 إذ كان يخشى أن تؤدي مناوئته لرياض إلى عزله وإعادة أبيه أو تولية الأمير
 حليم مكانه - ولذلك فإنه عندما قدم الضباط الثلاثة عرضتهم التي طلبوا
 الثلاثة ، في حين أن رياض كان يرى تحويل المريضة إلى مجلس عسكري
 فيها مزل عثمان رفقى انضم الخديو إلى فريق المطالبين بمحاكمة الضباط
 حين أن رياض كان يرى تحويل المريضة إلى مجلس عسكري يحقق فيما
 فيما ورد بها من اتهامات ضد عثمان رفقى ذاته -

والأرجح أن موقف الخديو تولد من خشية من الانتهاء بمقالة الضباط
 المتطرفين ، فأراد بالتشدد ضدهم تأكيد عدم مسئولية عن سلوكهم - وربما
 أنه تهدد بإقاع رياض في موقف حاد يزيد من رقعة الخلاف بين الوزارة
 والضباط بما يحقق هدفه في إسقاط رياض -

على أن السراي لم ترجح للموقف الذي توجب على انتصار الضباط في
 واقعة أول فبراير ١٨٨١ - الهجوم على قصر النيل - وكشف عن سوء فهمها
 لطبيعة حركة الجيش - فعلى الرغم من عزل عثمان رفقى فإن رياض قد
 بقي ، وأصبح الجيش قوة بعد نجاحه في عزل عثمان رفقى - رادريك الخديو
 أن من الصعب السيطرة على تلك القوة - فدعى إلى تكوين محاور داخلها
 يأس لها - لقد أصبح - بتعبير الشيخ محمد عبده - « في حين عظيمين
 بعد أن كان في هم واحد : هم رياض باشا وهم الضباط » - وقد حاول أن
 يوثق من إخلاص على فهمي - قائد حربه - « فأمره باستدعاء جميع
 ضباط الألاي إلى سراي عابدين ليقسموا للجناب الخديوي بمين الطاعة
 والوفاء ويقسم لهم جباية مئين التأمين من كل عقوبة على ما مضى » -

وكانت خطة الخديو خطة تأمرية تتسم بدرجة عالية من الغبث وعدم
 الإخلاص إلا نفاذه ، إذ كان يسمى للتحالف مع على فهمي لمصله يساعده
 على تصفية عرابي وعبد العسال ، ثم يستدير إلى على فهمي نفسه فيصفيه
 ويهبط يتخلص من القوة الجديدة لأنه لم يستطع ترويضها ، « ولكن
 سراي فعلت إلى الأمر فالتمس من الخديو أن يدخل فيما دخل فيه على
 فهمي من مئين الأمان ، فدخل برضاه الجناب الخديو أو على غير رضاه
 في رابع يوم الحادثة وتقسما الأيمان » (١٠٠) -

وقد برز خوف الخديو من أي تحركات مقبلة للجيش ، ومن اشتغاله
 بالسياسة ، في القطبة التي ألقاها في ١٢ فبراير ١٨٨١ في الاجتماع الذي
 دعا إليه كبار ضباط الجيش ليستعملهم إلى صفه وفيها قال أنه عني من كل
 الذين انتزكوا في تمرد أول فبراير - « وركز على الضباط ودعاهم » أن
 لا يتدخلوا من الآن فصاعدا بشيء خارج عن حدود وظائفكم واجتهدوا في
 ادام واجباتكم العسكرية - « ثم استعرض بعض الإصلاحات التي أهدريت
 - وذلك مما يجب على كل محب لهذا الوطن إهدام الشكر وأشهار علامات

المسرة وحاصل ما أقول لكم أن العساكر ليس لهم وظيفة سوى التمسك بالتوازنين الجهادية والسعى في إدام واجباتهم العسكرية والامتثال لولي أمرهم ، واني لعلي يقين من أنكم تعتقدون بأن أكمل الصفات أن تحافظوا على ذلك وتجعلوا أعمالكم دائرة على هذا المحور القويم » .

ولم يكف الخديو بهذه الدعوة التي كان يعلم أنها لن تجيد أذنانا صاهية ، وإنما بدأ يتآمر بهدف خلق حركات موالية له داخل الجيش ، وتركزت مؤامره على استمالة صف الضباط والضباط الصغار إلى جانبهم لسكى يقوموا بتحريك سياسي يملنون خلاله أنهم لم يكونوا موافقين على تمرد أول فبراير ، والهدف من هذا الاعلان واضح ، إذ يمكن - استنادا إليه - توجيه تهمة التحريض على التمرد إلى قوادهم لما أنه يؤدي إلى إبراز قسوة موالية للخديو داخل المؤسسة العسكرية ، قد تقضى - بظن الخديو - على شعبية القيادات الشائرة .

وهكذا وضع نجاح تمرد أول فبراير ١٨٨١ الخديو في مأزق حرج ، صحيح أنه قد نتج عن التمرد تفسيخ في وزارة خصمه اللدود رياض بطرند عثمان رفقي وتعيين البارودي مكانه ، إلا أن القوى التي أحدثت هذا ظهرت كقوة مستقلة تعمل لحساب أهدافها وليس لتحقيق مظامه . إذ ذاك حاول الخديو أن يتآمر عليها ، وأن يشق صفوفها وأن يقتل محورا مؤيدا له بين ظهرانيها ، ففي سيف ١٨٨١ - وكان في الاسكندرية - سعى لكي يضم إليه القوى العسكرية المراهطة هناك وعازد الحديث مع على فهمي ليضمه إليه هو وتوات الحرس الخديو . وخدمه على فهمي وأكد له أنه معه ، فعاد الخديو من مصيفه لصدر أوامر بنقل آلاى مرابى وآلاى عيد العال حلمي على أن يحصل محلها آلاى الاسكندرية وسارعت القوى الوطنية فاحتبطت المحاولة بمظاهرة ٩ سبتمبر المسلحة . وأجبرت الخديو على إسقاط رياض وإسقاط الحكم الاستبدادي كله بالموافقة على الدستور .

الأجانب المحليون

يطلق تعبير « الأجانب المحليين » على العناصر الأجنبية التي توافدت على مصر وأقامت بها إقامة آشب بالاستيطان ، بحيث أصبح لهم فيها أعمال تجارية واسعة فتحولوا إلى فئة من فئات المجتمع المصري لها حقوقها وامتيازاتها ولها أوضاعها القانونية ولها في مجرى السياسة المصرية تأثير قد يزيد أو ينقص حسب الأحوال . وسنلاحظ أنه منذ عهد محمد علي وحتى إلغاء الامتيازات الأجنبية في سنة ١٩٣٧ كان للأجانب المحليين تأثيرات متزايدة بحيث لا نستطيع أن نستوعب أي فترة من فترات هذا التاريخ الطويل إذا أهملنا وجودهم وتأثيرهم .

وبينما لم تجد العملة الفرنسية في مصر من الأجانب سوى قسرات قليلة ، فإن عهد محمد علي شهد تزايد أعدادهم نتيجة لاجتذابه الى الضريبة الفنية الأجنبية في تدعيم مشروعاته الكبرى سواء في الجيش أو في الزراعة والري أو الصناعة والتعليم .. الخ . ثم ارتفع هذا العدد في حكم محمد الذي كان يكن تقديره كبيرا للقيمة الأجنبية ، ونفس المسألة بالنسبة لاسماعيل الذي تزايدت في فترة حكمه أعداد الأوربيين الوافدين مع رأس المال الأوربي لانتظام مشروعات يستثمرون فيها أموالهم أو خبرتهم أو يستثمرون فيها حفلة الحاكم وضعف الشعب . وهكذا تزايد عدد الأجانب في مصر حتى وصل في سنة ١٨٧٩ الى مائة ألف أجنبي من الانجليز والفرنسيين والمالطيين واليونانيين والنسايين والروس .. الخ .

يذكر « لاندز » في كتابه « بنوك وباشوات » أنه في الفترة من ١٨٥٧ الى ١٨٦١ دخل البلاد ١٢٠٠٠٠٠ أجنبي بمعدل ثلاثون ألف أجنبي كل عام وأنه دخل مصر في عام ١٨٦٢ حوالي ٣٢٠٠٠٠ أجنبي . وفي العام التالي دخلها ٣٤٠٠٠٠ وفي سنة ١٨٦١ دخلها ٥٦٠٠٠٠ وفي سنة ١٨٦٥ دخلها ٨٠٠٠٠٠ أجنبي وهي أعداد تصل جبلتها الى ٢٠٢٠٠٠٠ أجنبي في أربع سنوات بمعدل ٥٠٠٠٠ في السنة . وبهذا يصبح ما دخل مصر من الأجانب في الفترة خلال ثماني سنوات (١٨٥٧ - ١٨٦٥) حوالي ٣٢٢ ألف أجنبي بمتوسط أربعين ألفا في السنة وهو عدد ضخم بلاشك (١٠١) . على أنه لما يبدو أن هذا العدد الضخم لم يكن يقيم بشكل دائم في مصر ولكنه كان يقضى أوقاتا قصيرة . ولعل المتوسط العام الذي ذكره روزشتين وهو مائة ألف ، هو الرقم المقبول للمناسر الأجنبية الثابتة نسبيا في اقامتها بمصر (١٠٢) .

وقد أصبح لهذا العدد الكبير جاليات تركزت بعضها في المدن الكبرى وخاصة في الاسكندرية والقاهرة وحواصم المحافظات والمدن الساحلية ، وأصبح لهم تنظيمها الأعلى الخاص بهم الذي يضم رؤوسهم . وانتشرت القنصليات الأجنبية في المدن الكبرى لرعاية مصالح هذه الجاليات وضمانها . ثم أصبح للأجانب مؤسساتهم الخاصة التجارية والصناعية والسياسية وحتى القضائية والتشريعية، فإذا عرفنا أن عدد سكان مصر في ذلك الوقت كان يصل الى ٥١٨٠٠٠٠ فمعنى هذا أن الأجانب كانوا يشكلون ٢ ٪ من عدد السكان . وهي نسبة كبيرة وإن كانت لا ترقى الى النسب العالية التي يصل اليها عدد الأجانب في بلاد أخرى عرفت مشكلة المستوطنين . على أن النسبة تحدث تأثيرها من طبيعة المناطق التي كان الأجانب يتركزون فيها ومن قدرتهم على التأثير السياسي وحجم مصالحهم الاقتصادية وهو الأساس .

وكان الأجانب يتركزون في المدن حيث ترتفع نسبتهم الى نسبة عدد السكان بشكل واضح . بين سكان الاسكندرية الذين بلغ عددهم مائة ألف

نسمة كان هناك عشرة الاف اجنبي ، أى أن نسبتهم كانت ١٠٪ وهى نسبة كبيرة . وإذا قارنا الاسكندرية مثلا بأى ميناء أوروبى للتجارة ، فقد تبنى المقارنة نوعا من المقابلة الظاهرية ففى أى ميناء بحرى لابد من وجود حثالات بحرية . ولكن المسألة هى أننا اذا قارنا عدد هؤلاء بحسد السكان وحجم التجارة فى الموانئ جميعا لوجدنا أنه « لا يوجد فى أوروبا ما يشبه هذه المستعمرات البيضاء القذرة الزاحفة الى بلدان الشرق ، حيث تتوافر مزايا سياسية وثقافية ليست معروفة فى البلاد الأصلية » . لقد كان شامليم التجارة الأوربية الممتد ملتصقا بالعناصر الطائفية فوق سطح المجتمع الغربى » . وعند هؤلاء كانت مصر القرن التاسع عشر « أرضا مستعمرة حتى وإن كسنت اسميا مستقلة سواء أكانت «متقلة بنفسها أو باعتبارها ولاية فى الامبراطورية العثمانية المستقلة » وعلى هذا الشيع البائس للأمة المصرية كان الرجل الانجليزى أو الفرنسى أو البروسى أو النمساوى يغطون موهوا مطمئنا الى أن كل ما يصنعه مستعمية القوة (١٠٣) .

فلما حاولنا أن نصف الأجانب حسب أنشطتهم فى المجتمع المصرى فسنلاحظ أنه كان على رأس تلك الأنشطة المرتبطة بالجههاز الحكومى نفسه . وقد بدأت اعادة الموظفين الأجانب على الادارات المصرية منذ عام ١٨٧٦ ففىما بين سنتى ١٨٦٤ ، ١٨٧٠ كان عدد الأجانب الذين عينوا فى الحكومة المصرية ١٦٠ فقط . وفىما بين سنتى ١٨٧٠ و ١٨٧٥ « بين ٢٠١ موظفا وفى سنة ١٨٧٦ وحدها جيم بما لا يقل من ١١٩ اجنبيا حشروا فى ملك الخدمة الملكية حشرا » . وفى سنة ١٨٧٧ عين ٧٦ موظفا وفى السنة التالية عين ١٣١ آخرين (١٠٤) .

وهكذا لم تدر سنوات قليلة حتى كان الموظفون الأجانب اعطيسوطا ضخما ، وصفه ميد الله النديم فى مقال له « بالطائف » قال فيه « تغيب نفسك عائدا الى وطنك بعد فدية سبع سنوات ونحن تصل الى الاسكندرية فسوف تجد قائد المهنام يحاروا انجليزيا ، فلذا وصلت الى حقائقك بالجمرك فستجد مديره انجليزيا كان موظفا سابقا بمصلحة البريد » . فلذا أردت أن تصافى الى القاهرة بالسكة الحديد فسوف تجد هذا المرفق يذار واسعة موظفين انجليز وهنود وفرنسيين فلذا شئت أن ترسل تظرفا الى أهلكت تنبهم بوصولك فستجد المظرف على التظرف موظفا انجليزيا أيضا ، وإذا شئت أن ترسل لأصدقائك خطابات تخبرهم بتقدمك فستجد مصلحة البريد مرسوسة لموظف سابق فى البريد الانجليزى » (١٠٥) .

وقد لعبت المنافسة الدولية دورها فى زيادة عدد الموظفين الأجانب دون مبرر ودون الحاجة حتى الى خبرتهم أو عملهم — معاذ! يا فخرناش أنه

كانت لهم خبرات حقيقية - ويذكر بيلت أن التسوية التي تمت في برلين سنة ١٨٧٨ بين فرنسا وانهلثرا والتي تضمنت «واقعة بريطانيا» على احتلال فرنسا لفرنس مقابل حصول الأولى على قبرس . قد تضمنت أيضا فيما يتعلق بمصر أن يكون حظ الدولتين واحدا في التسويات المالية التي تتم في مصر . ونتيجة لهذا الاتفاق وصلت التعليمات بأن يكون حظ فرنسا وانهلثرا واحدا في كافة التعميمات في الوظائف المصرية (١٠٦) . وقد ذكر مراسل التمس في بداية السنة التالية لذلك أن المناقصات الدولية قد حطرت ثلاثة أو أربعة من الموظفين في عمل لا يحتاج تأديته إلا لشخص واحد (١٠٧) . وقد ظهر أثر المناقصات الدولية فيما سبق أن ذكرناه من طالب إيطاليا والنمسا منصبى وزير المالية ووزير المعارف لاثنتين من رعاياهما . وكان تعيين الوزيرين الأوربيين في وزارة نوبار هو قمة سيطرة الأجانب على الإدارة المصرية ، وفيما بعد ساور هؤلاء الموظفون شعور بأن سيطرتهم على الإدارة ينبغي ألا تقل عما وصلت اليه في عهد الوزيرين . ولهذا فانه بمجرد اسقاط الوزارة أعلن كبار الموظفين الأوربيين في القاهرة شبه اضراب عن العمل بدأ بأن رفض الرقيبان العودة الى عملهما . وقد حذا حذوهما الموظفون الأجانب الآخرون حتى لم يبق في النهاية من ظل قائما بعمله سوى موظفى صندوق الدين وحتى هؤلاء الموظفون وجدوا الفرصة فيما بعد لظهور تلامذتهم (١٠٨) .

وهكذا لم يكتف الموظفون الأوربيون في الإدارة المصرية باستلاب المراتب الضخمة على حساب أصحاب الحق من الموظفين المصريين الذين زعمت القيادات الأوربية للحكومة أن الميزانية لا تسمح بدفع مرتباتهم بل انهم كانوا يداوسون ضوابطا جديدة لفرض سلطتهم تصل الى حد الاضراب من العمل كما رأينا ، فاذا عرفنا أنهم كانوا خالين من أى مواهب حقيقية أو خبرة يمكن الاستفادة منها (دركنا الدور التعريبي الذي كانوا يلعبونه في الإدارة المصرية) .

عمل الجزء الآخر من الأجانب المحليين في أعمال مالية متعددة ، ومن هذه الأعمال الشركات والبنوك التي أفرنا الى نشاطها في الفصل السابق يضاف اليهم الذين يستغلون أموالهم في المتاجر الكبيرة والصغيرة وحانات السواري والقري وكازينوهات القمار وفنادق ويسوت الدعارة . وكان أغلب هذه الفئات يملكون المراهون الذين يحملون في الرهنا ان كانوا يشتركون مع بنوك الاقتراض في سلب الفلاحين أملاكهم العقارية ، وكانت مصر لا تحرف قبل التسلل الأوربي الواسع سوى الرهن الحيازي ، وهو يعنى أن يقترض الفلاح ويسلم الأرض الى من يقترض منه قرضا ، وهو ما كان يجعل الاقتراض على الأرض خطوة صعبة لا يقدم عليها الفلاح الا نادرا لأنها كانت تدعى - في ظل قاعدة الرهن الحيازي - أن يفقد الملاح حياته حتى يستطيع تأدية الدين فيستردها . وبانضمام المعسك المخططة أكر

الرهن العقاري ، وبمقتضاه يرتهن الدائن الأرض مع بقائها في حيازة المدين على أن يكون للدائن حق نزع ملكيتها جبرا إذا تأخر المدين عن الوفاء .
 وقد أقر هذا النوع الجديد من الرهن الفلاحين بالتهافت عليه لأنه في الظاهر لا يخرج الأرض من حيازة صاحبها ولكنه في الواقع كارثة على الملكية العقارية لأن السهولة التي يقدم بها المدين على الرهن واطمئنانه بإيدى الأسر إلى اهتمام الملكية تحت يده وقلة تبصره في المواقب كل ذلك قد رغب إلى الأهلين الاستدانة بالربا الفاحش وترتيب حقوق الرهن العقاري على أملاكهم . وقد أدى هذا إلى انتشار ملكية عشرات الآلاف من الأفندية من الفلاحين وفام للديون العقارية . وقد ذكر اللورد دوغرين في تقريره أن « الأموال المدونة في قسائم الرهن زادت فيما بين سنتي ١٨٧٦ و ١٨٨٢ من نصف مليون إلى سبعة ملايين جنيه منها خمسة ملايين خاصة بالفلاحين » (١٠٩) .
 وقد ساعد المراهين الأجانب في الاستيلاء على أطياف الفلاحين أن هؤلاء كانوا مضطرين للاقتراض لسداد أقساط الضرائب التي تزايدت بشكل مرعب خلال عهد اسماعيل . بل أن المراهين لم يكسبوا يستلبون الأرض فحسب ولكنهم كانوا يستلبون الملابس والحل أيضا ويذكر بيلنت أنه في عام ١٨٧٦ وأثناء جولته في محافظة الجيزة لاحظ أن « مدن الأرياف قد غصت في أيام الأسواق بالنساء اللاتي آتين لبيع ملابسهن وحليهن القضية للمراهين الأروام لأن جامعي الضرائب كانوا في قرآن والكرهاج مشهور في أيديهم ، فاهتدنا مصوغاتهن الزهيدة وأصغينا إلى قصصهن واشتركننا بمهسن في استنزال اللعنات على الحكومة التي جعلتهن عرايا » (١١٠) .

ومن الثابت أن الجالية الأوروبية في مصر كانت من أمسوا العناصر الزوربية في الأغلب . يصغهم بيلنت بأنهم كانوا « مغامرين من حثالة الأمم الواقعة على شاطئ البحر المتوسط كالمراهين الطليان والأروام الذين كانوا يمتصون دماء الحياة من الفلاحين المسلمين » (١١١) . وبينما يراهم اللورد ملر « طامعوا شديد الضراوة أصاب مصر » كانوا مراهين ونصابين ويشغلون بالرهونات وكانوا قادرين في معظم الأحيان على الحصول على مساعدة قدامس لهم في اقتناس ثروات البلاد وأمالك المزارع المصري المسكين » (١١٢) .

وكان الأجانب الذين دخلوا مصر ، متعددي الصفات والمهن بحيث يصعب تصنيفهم « أصحاب البنوك والمراهون والتجار والنصوص ، السماسرة الانجليز الهادئون وتجار الشرق الأدنى الزنقيسون ، موظفون لمسكاتب الشركات الجديدة ، وعاهرات في ميدان القناصل في الاسكندرية ، باحثون منقطعون لمعاد ابيدوس والكركنك ، وقتلة ورجال أسرار في حواري القاهرة » .

أما من الناحية الأخلاقية ، فقد كان الأجانب هموما ، وباستثناءات قليلة « مجموعة انتهازية شديدة الرأس ، خرجت لتبحث عن الثروة بصرف النظر عن كينية جمعها » . ولقد كان هؤلاء إذا قيسوا بالمستوى الأوروبي للثرية

والأخلاق ، - عديمي الاحساس ، ليس عندهم شعور بالمائلة أو لاصل ولا احترام للشخصية أو القيم ، لا يهمهم أن يعرفوا سامية الشخص أو من أين يأتي الثروة ، وإنما يهتمون بشيء واحد : كم ٠ ٢ . وفي أى مجتمع محترم لا يجرؤ معظمهم على أن يتحدث عن ماضيه (١١٣) .

وكان من الطبيعي مع ظروف الاستنزاف تلك أن تنتقل ملكية آلات الأقدنة الى الاجانب وأن يكون معظم هذه الملكيات من ملكيات سفار الملاك وفقراء الفلاحين الذين لم يكونوا قادرين على سداد ما يقترضونه من الأموال وقد بلغت المساحة التي يملكها الأجانب في سنة ١٨٨٧ حوالي ١٨١ر٢٢٥ فدانا (١١٤) . أى بنسبة ٥ ٪ من مساحة الاراضي الزراعية كلها ، فلذا قدرنا نسبة الاجانب بـ ٢ ٪ من السكان أدركنا أن الاجانب كانوا يشكلون مركز مجامى ذو ثقل شديد وطاغ في البنية الاجتماعية المصرية .

الامتيازات الأجنبية

كان من الطبيعي مع زيادة أعداد الاجانب في مصر ، وتزايد جالياتهم ووضوح نفوذهم السياسى ، أن يفرضوا أنفسهم على خريطة السلطة في مصر ، وأن يكون لهم مؤسسات تحمى مصالحهم وتدافع عنها بل وتدافع عن اذلالهم للبلاد . وقد استغل الاجانب بالامتيازات الأجنبية وطوعوا لها مصالحهم وسعوا نطق تطبيقها بشكل لم يسبق له مثيل ، وكسأت مصر كأحدى بلاد السلطنة العثمانية تعطى الاجانب بعض الامتيازات التي كفلتها لهم تركيا منذ فترة طويلة . فقد أدنى احتياج الامبراطورية العثمانية الى جهد الاجانب الى اعطائهم بعض الامتيازات القانونية ، كان أساسها أن الشريعة الاسلامية التي يعتمد عليها نظام الحكم فى الامبراطورية العثمانية تحرم الاعمال الربوية والمصرفية . واحتياج البلاد الى تلك الاعمال أعطيت امتيازات للأوروبيين لكي يقوموا بنشاطهم المالى والمصرفى دون خوف ، وقد عرفت تلك الامتيازات باسم : الامتيازات الأجنبية . وبينما كانت الامتيازات التي منح بها السلطان للأجانب فى البلاد التابعة للسلطنة محدودة الأثر ، فانها فى مصر قد تجاوزت كل الحدود التي وضعتها الاتفاقات الدولية لهذه الامتيازات . كانت المعاهدات التي وقها السلطان مع الدول تعطى الأجانب حقا فى المقاضاة فى الشؤون التجارية والمدنية والشخصية أمام قناصلهم وقوانين بلادهم وكذلك المنازعات المدنية التي يكون طرفاها أجنبيين ولا يكون نزاعهما ماسسا بمصالح أهل . وكذلك المنازعات الجنائية بين الأجانب . وفيما عدا هذا فقد كان الاجانب يخضعون للوائح الضرائب العقارية والقوانين المالية التي تضعها الحكومة العثمانية دون حاجة الى موافقة الدول ويخضعون للمحاكم التركية فى المنازعات العقارية سواء كانوا فيها مدعى أو مدعى عليهم. ويختص القضاء العثمانى كذلك بنظر قضايا الاجانب مدنية كانت أو تجارية اذا كان فى الخصومة

سالم أهل - وتصرى أحكام القوانين العثمانية الخاصة بالمعقوبات على الرعايا الأجانب سواء سواء ، وكذلك تصرى عليهم قوانين الضبط والربط واللوائح الإدارية ولوائح التنظيم والصحة .

أما في مصر فقد اتسع نطاق الامتيازات الأجنبية ، فانتزع القناصل سلطة الحكم فيما يقتضيه رعاياهم من الجرائم التي تقع ضد الرعايا الوطنيين وأصبح على الوطنيين أن يرفعوا أي دعوى على الأجانب لدى قناصلهم وأن يرفع الأجانب الدعاوى عليهم لدى هؤلاء القناصل أيضاً ، ليس هذا فقط بل أن الأجانب كانوا يقاضون الحكومة المصرية ذاتها لدى المحاكم القنصلية . وقد اتسع نطاق الامتيازات الأجنبية بهذا الشكل المخفض ، نتيجة لضعف الحكومة وازدياد نفوذ الأجانب فيها وأصبحت نوعاً من العرف والتقليد في الأساس .

« وبمجرد أن أدرك ممثلو الدول الغربية أن الوالي غير قادر على مقاومة التهديد بالقوة وأن مجرد انزال العلم القنصل كان كافياً لأن يثخن على ركبتيه ، أصبحت أبواب الفساد مفتوحة على مصراعيها ، ولم يكن أغلب القناصل مستعدين لحسب للدفاع عن قضايا مواطنيهم مهما كانت وجاهتها ، ولكنهم كانوا يداومون على أي شخص سواء أكان أجنبياً أم من أهل البلاد مقابل مبلغ من المال . فأصبح لكل دولة غربية قائمة بمن تشملهم الحماية ، الدائمين والوقتيين ، وأصبح جواز السفر سلعة تجارية أكثر منه تحقيق شخصية أو إثبات جنسية » (١١٥) .

ووصل الأمر إلى الحد الذي أصبح فيه المصريون أنفسهم يحتمون من أساليب حكوماتهم الاستبدادية بالدخول في حماية إحدى الدول الأوروبية ؛ ففى ظل هذه الحماية يأمنون على حريتهم الشخصية ، ويصدرون صحفًا ومجلات . بل ويتاجرون أيضاً ، ومن فعلوا ذلك يعقوب صنوع وأديب إسحاق ، وكثيرون غيرهم ، وساعد على انتشار كل تلك الرذائل ، أن القناصل الأوروبيون أنفسهم ، كان من بينهم - كما يشهد أوربي هو دافيد لاندر - مرتفعين بشكل مفر ، ويشعرون في جشعهم - وأغلبهم لسوء الحظ كانوا من رجال الأعمال الذين كانوا يرمون بهذا السلوك مصالحهم ، إن لم يكن مصالح الآخرين » (١١٦) . بل إن وزارات الخارجية نفسها كانت في بعض البلاد أشد فساداً من مندوبيها بالخارج .

وفي مواجهة تلك الفوضى ، اضطرت الحكومة المصرية إلى مفاوضات مع الدول ، وتوصلت عد مفاوضات طويلة إلى إنشاء المحاكم المختلطة في عام ١٨٦٦ . وقد وقع اتفاق إنشاء هذه المحاكم خمسة عشر دولة هي : الولايات المتحدة والنمسا والمجر وبلجيكا والدانيمرك وفرنسا وألمانيا وإنجلترا واليونان وهولندا وإيطاليا والبرتغال وروسيا والسويد واسبانيا والنرويج ، وهي الدول التي كان لها جاليات تتمتع في مصر بالامتيازات الأجنبية .

قام نظام المحاكم المختلطة - وقد وضع بالاتفاق بين الدول ومصر - على أن تختص بالفصل في المنازعات المدنية بين المصريين والأجانب ، وبين الأجانب الذين ليسوا من جنسية واحدة وأن تفصل في المنازعات العقارية إذا كان أحد الطرفين من الأجانب ولو كان الطرفان من جنسية واحدة . أما الجنيح والجنايات التي تقع من الأجانب فلا تختص بالمحك فيها بل بقيت من اختصاص المحاكم القنصلية مع استثناء الجرائم التي تقع على قضاة المحاكم المختلطة أو مأموريها القضائيين أثناء قيامهم بعملهم فتختص بالمحك فيها (١١٧) .

ومن أخطر الأمور التي أسفر عنها إنشاء هذه المحاكم - فضلاً عن اختصاصاتها - أن أهلية القضاة كانوا من الأجانب ، وأنهم كانوا يرأسون الدوائر ، كما كان القاضي الأجنبي هو قاضي المحاكم الجزئية التي لم تكن تتألف إلا من قاض واحد . وهكذا أصبح الطابع الأجنبي هو الطابع الغالب على هذه المحاكم ، والقوانين التي تطبقها قوانين شارك الأجانب في وضعها ، والقائمون على تطبيق هذه القوانين أجانب ، أي أنها كانت من ناحية التركيب والاختصاصات محاكم أوروبية ، بل لقد ورد في قانون إنشائها نص على ألا يكون التشريع الذي يصرى على الأجانب نافذاً فيهم إلا بموافقة الدول صاحبة الامتيازات . وبهذا أعطيت الدول الأجنبية حق التدخل في التشريع الذي يصرى على رعاياها وهو حق لم يكن لها من قبل .

واستغشت الدول هذا الحق عندما أصدر اسماعيل قانون التصفية (١٨٧٩) الذي رتب تصفية معينة للديون ، فاحتجت الدول على إصداره وتمسكت بثلاثة ترتيبات المحاكم المختلطة ، واعتبرت أن لاحق للحكومة المصرية في أن تصدر أي قانون يتعلق بحقوق الأجانب بأي طريق من غير موافقة الدول ، وينسحب هذا الشرط على القوانين التي يصدرها الباب العالي أيضاً . وفي التطبيق العملي فإن المحاكم المختلطة كانت وراء عمليات الاقتراض المتزايدة التي تعرض لها المجتمع المصري ، وشاعت أحكام البيوع الجبرية التي صدرت من هذه المحاكم ضد مواطنين كانوا يستدينون من الأجانب مبالغ شتىة بالقياس إلى فوائد الربوية الضخمة ، ثم تستصدر ضدهم أحكام من محاكم لا ينهون إجراءاتها الممتدة ولا تفتها الأجنبية ، ولا تنج لهم أقل الفرص لكي يدفعوا عن أنفسهم أو يدفعوا عنها طفيلان الأجانب .

وكان الأجانب يدفعون الفرض تدريجياً لتنتهي دائماً باستصدار حكم بالبيع الجبري ، إذ كان سعر القروض الربوية - كما يقول المسيو جابريل شارم - يصل إلى أربعين أو خمسين في المائة ، وقد لاحظ أن المرابين كانوا يتهمون جبهة الضرائب في القرى ليقرضوا الفلاحين الضرائب المطلوبة منهم بأقصى الفوائد التي قد تبلغ ١٠ أو ١٢ ٪ في الشهر الواحد أي ١٢٠ ٪ إلى ١٤٤ ٪ في السنة . وأغرب ما كان الأجانب يتشتمون به من امتيازات

— كما يذكر شارم — هو أن الحكومة كانت تقترض من هؤلاء مثلاً من المال على أن تكل اليهم الرجوع على الفلاحين وجباية الضرائب منهم في جهة معينة فكانوا يجوبون القرى مصحوبين برجال السلطة ، ويستغلسون من الأهالي أكثر مما أدوه للحكومة وأكثر من الضريبة (١١٨) . وكان من الطبيعي في أحوال كهذه أن يقرضوا الفلاحين الضرائب ويتجهوا فوراً إلى المحاكم المعتلة لكي يصعدوا أحكاماً بالبيع الجبرية . وهو ما أدى إلى هبوط قيمة الأراضي الزراعية ، فالقدان الذي كان يباع في أوائل سني حكم اسماعيل بثمانين جنيتها صار يباع في آخره بثمانية جنيهات فقط . ومن هنا لا يبدو غريباً أن يستولى الأجانب على ٥ ٪ من مساحة الأراضي الزراعية ، وأن يملأوا الفلاحين في أراضيهم معاملة من أملاً ما يمكن .

وفي ظل هذه السيطرة الضخمة أصبح الأجانب في مصر مؤسسة سياسية خطيرة الشأن بل أصبحوا في مقدمة القوى التي يتم الصراع ضدها ، والتي تحتفظ كل القوى الوطنية للصدام معها عند أول بادرة . وبينما صوّرت الدعاية الأوربية الصراع ضد هذه العناصر باعتباره صراعاً دينياً بالأساس فإن الحاشية لدى العناصر الوطنية الواحية لم تكن كذلك على الإطلاق . وكان اخفاء الطبيعة الحقيقية لهذا الصراع مما من الهموم الأساسية للدعاية الاستعمارية ، التي تكن تستطيع أن تكذب الرأي العام في بلادها للحماية شراف المفاسدين الأجانب دون الادعاء بأنهم يتعرضون لكرهية دينية .

على أن هذه الشرائع من الأجانب لم تغل وجود عناصر وطنية . كان من بينها بعض العناصر الثورية التي هربت من بلادها في ظروف الاضطهاد ، وجاءت لمصر لتقيم فيها . ومع أن تلك العناصر كانت قليلة العدد ومحدودة التأثير داخل جالياتها نفسها ، بل لعلها كانت مكروهة في وسط هذه الجاليات التي كانت في طابعها العام من المثالات الأوربية إلا أن تأثير تلك العناصر الطبية في العناصر الوطنية المصرية كان هاماً ، وكانت بها تعمله من أفكار ثورية وإنسانية ، مضادة للتدخل الأوربي ، ومعارضة له ومخالفة على الأساليب الوطنية المصرية . وقد اتجهت هذه العناصر إلى التأثير في الوطنيين المصريين إما بشكل شخصي أو جماعي . فقد احتك حرايى بمند منهم بشكل شخصي ، كما شكل آخرون منهم مع عدد من الوطنيين المصريين جمعية « مصر الفتاة » في سنة ١٨٧٦ ، وكانت تضم عناصر وطنية وأجنبية وتتبنى أهدافاً وطنية وسوف نموده إليها بتفصيل أدنى فيما بعد . كذلك شكل عدد آخر منهم المحافل الماسونية الشرقية في مصر وانضم إليها عدد كبير من القيادات الوطنية من أبرزهم : الاقناني ومحمد حبيب وعرايى وغيرهم .

الفصل الثالث

الخريطة الفكرية للشورة

- مصادر التأثير الفكرى ومراكزه □ الاتجاهات العامة للفكر الثورى □ قضايا الفكر الثورى :
- (١) للحرىات العامة والشخصية □ (ب) من المجاىنا كارتا المصرية الى الدستور □ (ج) المسألة القومية □ (د) العقل فى موقف البغاء □ (هـ) الرادىكالية والرومانىكية الثورية .

لم تكن الاتجاهات الفكرية التي ظهرت خلال الثورة العرابية مولوداً حريباً من المجتمع المصري أو جديداً عليه ، فمن الصحيح أن نقول أن الثورة قد ولدها - من بين عوامل عديدة - ذلك المناخ الفكري الذي استمر أكثر من سانية مقسود من الغزو الفرنسي الى اللحظة التي ظهرت فيها بشائرها . وخلال هذه العقود الثمانية انتشرت الأسس العامة للفكر الليبرالي الأوربي والاتجاهات الراديكالية التي جنحت الى قوم اليسارية ، وانتشرت أيضاً الأفكار الاملاية التي نبتت من تفاعل الفكر الديني التقليدي - الذي كان يكرس الشيوعراطية العشائية مع الاتجاهات الليبرالية والعثمانية وهو التفاعل الذي طرح فيما بعد فكر جمال الدين الأفغاني ومدرسته ، تلك المدرسة التي أثرت في تاريخ الفكر المصري تأثيراً بالفسا ، ظل مستدا حتى غشت في مواجهة ما طرحته الحرب العالمية الثانية من واقع جديد .

على أن تلك الأفكار لم تكن مجرد استمرار تقليدي للمناخ الذي ساد قبلها ، ففي مجرى الثورة نفسه حدثت طفرات في الفكر السياسي والاجتماعي نتيجة لمركة الثورة الصاخبة والسريعة وما واجهته من تحديات وتكتلات ومحاولات احباط . وبذلك يمكن اعتبار الثورة العرابية من أهم العوامل التي أدت الى تطور الفكر المصري وتجاوزت به حركته الرتيبة وتطوره البطيء ودفعته الى آفاق شديدة الرحابة .

وبالتأكيد فإن أية محاولة لفهم الظواهر الثورية عموماً - ومن بينها الظاهرة العرابية - دون امطاء الالتفات الكافي لتأثير العوامل الفكرية ، فهي محاولة ناقصة ، لا تؤدي الى فهم أو تقدير حقيقى للظاهرة محل الدراسة . والسبب في هذا أن الفكر بجانب أنه جزء من البناء العلوي للظواهر الاقتصادية والاجتماعية ، فهو أيضاً مظهر الوعي الاجتماعي بضرورة الثورة أو عدم ضرورتها وهو حافظ شديد الأثر ، قد تكون له - في بعض الظروف - قوة دافعة ذات حجم هائل . وبالتسبة للظاهرة العرابية بالذات فهي تعتبر أول حركة ثورية مصرية تملك نصيباً لا بأس به من الوعي بذاتها ومن التحديد لأهدافها ، ومن القدرة على التنظيم لتحقيق هذه الأهداف . ولم يكن من الممكن أن تملك هذه الصفات كلها لولا أنها تبلورت في مناخ فكري، عرف وتمثل الثورات الثورية وخضع للتأثيرات العقلانية ، ولم تكن النهاية العالمية في مجال التنظيم السياسي والعقد الجماهيري بمسدة من إدراكه .

مصادر لتأثير الفكرى ومراكزه :

تمرضت مصر منذ بدايات القرن السابع عشر ومع تنكك الحكم المملوكى لتأثيرات فكرية عاصفة أدت بدور الصراع الفكرى العادى فى القربة المصرية وكان لابد أن تمرض مصر للفردو الفرنسى لتجد حياتها الرائدة وبها حياة حضارتها المتسلسلة نفسها فى مواجهة الحضارة الأوربية التى كانت البرجوازية الأوربية ، قد أرست دعائمها الاساسية فدخل بذلك عصر الصراع الفرس بين الفكر الرسمى المتشظى الذى تنهزه الدولة الثيوقراطية وايدىولوجيتها المختلطة ، وبين الفكر المتقدم - بمقياس ذلك العصر - الذى جاءت به البرجوازية الصاعدة ، لميمر عن مطايع الجناح الصناعى فيها ، ويؤكد فيها يؤكد فكرة الدولة العلمانية .

وحى الان فان نقطة التماس الأولى مع مروفة لنا تماما ، فنصن نقرا فى تاريخ الجبريتى تراجم لعناصر متصدرة عرف بعضها فكر العالم الحديث من خلال رحلات الى البلاد الأوربية ، فجاهروا بالمقلانية وعرفوا مهابوى الفك وعمراته المدسرة ، ونفسوا عن أنفسهم فاستحقوا لعنة معاصريهم ، وجوزى ما تركوه من مؤلفات وكتب وأفكار بالهرق ، فمرضا بذلك من وثائق تاريخية نادرة القيمة ، وأسدل الستار على فصل من فصل تاريخ العقل المصرى . لولا أن ترك الجبريتى عجائب آثاره فاستطعنا من خلالها أن نرصد بذور الصراع بين العقل المصرى والعقل الأوربى ، كما دارت رحاه خلال السنوات الثلاث التى كانت مصر خلالها جسزء من الجمهورية الفرنسية الأولى .

خلال تلك السنوات الثلاث جاءت العملة الفرنسية بتطبيقات الفكره الليبرالية وبعض مؤسساتها وعرضتها على العقل المصرى وتحاورت معه بشأنها ، ورغم حالة العصار التى كان يمانها هذا العقل ، بين ما يؤمن به من ناحية ، وما شأب « المرش » من ظروف الاحتلال والقهر من ناحية أخرى فقد كانت تلك السنوات الثلاث مصدرا هاما وأساسيا من مصادر التأثير فى الفكر المصرى وحفرت بصمتها على تطوره اللاحق .

ثم أتى بعد هذا الاحتكاك القصير احتكاك آخر ، عندما رحل العقل المصرى نفسه الى أوروبا فعاث طلاب البعثات الدين اربلهم محمد على الى هناك ، مبهورين بعملية تشكيل الانسان الأوربى فى دول لم تكن قد خانت بعد - ولعلها لم تكن تستطيع أن تفعل ذلك - أسجد شعارات البرجوازية الثورية كما تشلت فى الليبرالية والديمقراطية السياسية واعتبار الكسب محك القيمة الاجتماعية . وقد تعددت آثار هذا الرحيل واختلقت ولعل أكثرها دلالة ، رحلة مبكرة وسابقة على رحلات المبعوثين ، وتختلف أهدافها عن أهداف رحلاتهم ، فهى رحلة سياسية وليست تعليمية ، قام بها الأمير المملوكى الشهير

محمد بك الألفى الى انجلترا حيث مكث ما يقرب من عام يتفاوض مع انجلترا لتدبير له غزوا لمصر يسترد به حكمها من محمد على - وهو الغزو الذي جاءت حملة فريزر ١٨٠٧ لتحيته ولكنه فشل .

وعندما عاد لم يجلب الألفى بك معه فحسب متساوفا فلكية وآلات فريسية من منتجات الحضارة الأوروبية ، ولكنه جاء أيضا بفكرة جديدة اذ ذاك على المجتمع المصري ، قالها للجبرتي بنفسه ، خلاصتها أنه رأى الكثير من تدبير الانجليز لمملكتهم ، واقتنع وهو هناك بأن المالك الذي يملك بقرة تدبر عليه لبنا وروعها ، فسوف يزداد اذراعها لبن والسمن ، فيربح من حسن المعاملة ما يخسره نتيجة سوءها . لذلك عاهد الألفى الله ، بأنه اذا فتح عليه يحكم مصر مرة ثانية فسوف يسير في الناس بالعدل ويستقيم في عهده ميزان الحق (١) .

والتناقض بين الفكرة الجديدة التي جاء بها الألفى من انجلترا ، وبين طبيعة الاستغلال المملوكي لمصر ، هو أحد مظاهر الاختلاف بين فكره والصناعي مستقبل العصر الحديث ، الذي يخضع استغلاله لدرجة أرقى من التنظيم ، ولتلائم جديدة ، فيضرب اذا ضمن أن الضرب يزيد الربح ، ويربت اذا تبين العكس ، وبين فكر الارستقراطية العسكرية الفاقدة لأي ذكاء استغلال والتي تدمر النجاسة التي تبيض لها الذهب ، على أن الظروف لم تسمح للألفى بتحقيق هذا الوعي الجديد ، بينما وجد مع تأثيرات أخرى الفرصة للتحقق نسبيا في حكم محمد علي .

خضع المجتمع المصري في عصر محمد علي وخلفائه لخصومه من التأثيرات الأوروبية ومع أن محمد علي لم يزر أوروبا ، وكذلك عباس وسعيد ، الا أن اسماعيل كان عضوا في البعثة الثالثة التي عرفت ببعثة الأنجال وضمت عددا من أفراد الأسرة العلوية كان من بينهم غيره الأسماء أحمد رفعت وعبد العظيم وحسين من أنجال محمد علي . وفي باريس نال حظا من العلوم الهندسية والرياضية والطبيعية ، وتميز الى إقامة الطويلة في باريس ميوله الباريسية والأوروبية العامة . على أن من لم يتح له هذا الاحتكاك من خلفاء محمد علي قد أتبع له هذا عن طريق الأوروبيين الذين كان مؤسس الأسرة العلوية يعهد اليهم بتربية معيد وتعليمه الفنون الرياضية والعسكرية . ولا ينبغي أن تغفل من قيمة عوامل كذلك ، ذلك أن خضوع ولي الأمه لتأثيرات فكرية معينة ذو أهمية بالغة عندما تكون سلمته مطلقة وخصية .

و فضلا عن هذا فإن محمد علي - والمجتمع المصري ككل - قد خضع لتأثير الراديكالية الأوروبية كما تمثلت في استفدائه لعدد من أتباع الفيلسوف الفرنسي سان سيمون ، الذين رحلوا الى مصر في أواسط عهده ، فأعطاهم

سلطة واسعة في الاشراف على المشروعات الانشائية والعمرانية والتنظيمية . ومع أن الفكر التنظيمي العام لدولة محمد علي يتضمن تأثيرا باتجاهات الصفا سيمونيين وخاصة في الجانب القسوى لدولته إلا أنه بالقطع لم يوافق على جوهر فكرهم ، وهو ما دعاهم إلى العودة إلى بلادهم . ولستأ ندرى هل حاولوا تحقيق مجتسمهم الطوباوي في مصر ، أم أنهم غصصوا - وهو الأرجح - لشروط محمد علي وقبوه إعلانه هو . على أنهم بالتأكيد قد تركوا أثرا ما في فكر المجتمع ، وتركوا تلاميذ ومريدين .

ثم تعرضت أكثر عناصر المجتمع المصري تأثيرا ونشاطا لعملية تفاعل مع الفكر الأوربي ، عندما اتبع محمد علي سياسة البعثات ، فأرسل أعدادا كبيرة من المصريين إلى مختلف البلاد الأوربية لدراسة مختلف العلوم الفنية والمقلية . وبين بداية حكم محمد علي ونهاية حكم اسماعيل بلغ عدد طلاب البعثات ٦١٨ طالبا ، كان أكثر من ثلثهم يتلقون تعليمهم في فرنسا ، وذهب سدهم إلى إنجلترا ، أما الباقي فقد توزع على عدد من البلاد الأوربية الأخرى .

وفي العقد السابع من القرن وفد إلى مصر عدد كبير من المهاجرين الضوام - وخاصة الوارثة - الذين تعرضوا للمذابح طائفية قامت بينهم وبين الدروز سنة ١٨٦٠ - وأدت إلى هجرتهم إلى مصر بما يحملونه من أفكار تطربوا أكثرها من الدراسات التي كانوا يتلقونها على يد البعثات الأوربية والأمريكية وما أنشأته من مؤسسات تعليمية في أنحاء الشام الكبير وخاصة لبنان .

ومع أن مصادر التأثير الفكري ، كانت في أغلبها مصادر مؤقتة ، ولكن أهميتها القصوى تكمن في أنها استطاعت أن تترك مراكز إشعاع معربية ثابتة تعمل على نشر أفكارها وتوسيع نطاق التأثيرين باتجاهاتها وخاصة في صفوف النخبة المصرية ، وبهذا أصبحت يؤر التنويري يؤر ثابتة تحدث تفاعلا مستمرا ويوميا في المجتمع المصري ، وتوسع آفاق تأثيرها بما تخرجه من أجيال جديدة تحمل فكر و التنوير ، وتعمل على نشره . وعلى مشارف الثورة كانت مؤسسات التأثير الفكري الثابتة في المجتمع المصري تتمثل في :

● مؤسسات تعتمد على فكر شخصيات رائدة في مجال التنوير ، وما يرتبط بهذه الشخصيات من مراكز تتشأ بتوجيهاتها أو باشتراكها وما يحيط بها من تلاميذ ومريدين . وفي هذا الصدد فإن الدور الذي لعبه كل ن رفاعة رافع الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣) ، وجمال الدين الأفغاني (١٨٣٩ - ١٨٩٧) ، هو دور المؤسسة الفكرية الكاملة الإبعاد رفاعة الطهطاوي هو الذي أنشأ مدرسة الألسن وترجم وأدرف على ترجمة مئات الكتب التي نقلت إلى المصريين خلاصة الفكر المتقدم في حضارة الأوربية وقتذاك ، كما أنه أدرف على تطبيق النهضة

التعليمية في عصر محمد علي وعلى ترجمة « قانون نابليون » الذي أصبح أساسا فيما بعد للقانون المصري صوما . وقد استمر رفاهه شخصية مؤثرة في الواقع الفكري المصري ما يقرب من أربعة عقود كاملة ، ولم يحل اختفاؤه دون بقاء المؤسسة الطهطاوية مستمرة في التأثير من طريق تلامذته ومريديه .

أما الفكر الاسلامي المعروف جمال الدين الافغاني فقد رحل الى مصر في مارس ١٨٧١ وظل مقيما بها الى ان نفى منها في سنة ١٨٧٩ . ولم تكن نيته حين قدم اليها ، مطاردة ومنفيا أن يقوم طويلا ، غير ان رياض باقيا حمله على البقاء ، وصبرت له حكومته ألف قرش في الشهر (٢) . وكان اسماعيل يهدف من اهتائه في مصر أن يستكمل مظاهر السيادة باحتضان العناصر ذات الثقل الفكري في العالم الاسلامي ككل . وخلال السنوات الثماني التي قضاها في مصر ، لعب الافغاني دورا خطيرا ، وكان من أكثر العناصر المؤثرة التي بشرت بما أصبح بعد ذلك حافز الكثير من الحركات السياسية والثورية . وقد لعب الافغاني دوره على مرحلتين ، وتدرج فيه من قاعدة شيعية من المريدين الى قاعدة واسعة من العناصر الوطنية والثورية . وفي المرحلة الاولى اقتصر دور الافغاني على التبشير بمنهج جديد لتناول المسائل الاسلامية ، يقوم على تأكيد الاتجاهات الثورية في الاسلام ، والدعوة الى الاجتهاد والتفكير المستقل وربط الدين بالدنيا ، وكان متأثرا خلالها بالحركة « اللوثرية » في المسيحية ، باعتبارها حركة احتجاج على « السلفية » والتبعية الفكرية للسلف . صالحا كان أو طالعا . وقد نشر أفكاره الإسلامية تلك على قاعدة شيعية من المثقفين . ثم اتجه في مرحلته الثانية الى توسيع القاعدة التي ينشر عليها أفكاره ، فقصمت عددا كبيرا من العناصر الثورية والوطنية ، وأصبح ما ينشره من أفكار ذا طابع سياسي بالدرجة الاولى ، يقوم على الدعوة الى الثورى وإلى التحرر من التبعية الأوروبية ، في ظل « جامعة اسلامية » توجد شعوب العالم الاسلامي جميعها .

● ومن أهم مراكز التأثير الفكري الثابتة ، ما أرسيت قواعده في عصر محمد علي من الأسس الجديدة للتعليم وما نتج عنها من تنظيمات في مجال التربية والتنشئة الاجتماعية . وأهم هذه الأسس والتنظيمات ان التعليم المصري أصبح ثنائيا ، فيجانب التعليم الديني الذي كان يقوم به الأزهر ، والذي كان يقتصر على العلوم الدينية المختلفة ، أنشئ التعليم المدني الذي يعتمد على اكتساب خبرات حياتية ودنيوية والذي يلتحق الطلاب أمس العلوم الطبيعية والحديثة . وفي عصر اسماعيل تزايد عدد الطلاب تزايدا كبيرا حتى ان ميزانية التعليم في عهده قد ارتفعت من ستة آلاف جنيه الى أربعين ألف جنيه ثم الى ٧٥ ألف جنيه . وكان التعليم 'مجانا' في الأغلب الا انهم ويتدرج في مستويات تبدأ بالتعليم الابتدائي وتنتهي بالتعليم العالي أو الفقيه بالجامعي .

ففى حكمه أنشئت أربع مدارس عالية هى المهندسخانة والحقوق ودار العلوم والطب ، ثم عدة من المدارس الفنية مثل الفنون والصنائع والتلغراف ومدرسة المساحة والمحاسبة ، وفرقة الرسم (كلية الفنون) ومدرسة الزراعة فضلا عن توسيع نطاق التعليم الابتدائي والثانوى . ومن أهم الظواهر الفكرية ذات الدلالة ، أن المؤسسات التعليمية قد دعمها - كمراكز تنوير أخلاقية - انضمام مدارس مصرية رسمية لتعليم البنات ، وانضمام مدارس أهلية لنفس الغرض ، وذلك بالإضافة الى انضمام مدارس أوربية تابعة للجاليات ، وتقوم بتقديم برامج تعليمية متطابقة لبرامج المدارس الأوربية .

● ثم كان انتشار الصحافة ورسوخ إقدامها فى مصر ، بنماؤ المؤسسة فكرية ذات تأثير هام ، فبعد الوقائع المصرية التى صدرت فى عام ١٨٤٢ بدأت الصحف تتوالى فى حكم اسماعيل ، فصدرت أول صحيفة سياسية غير حكومية وهى « وادى النيل » عام ١٨٦٧ . ثم تبعتها صحف أخرى متعددة الأشكال والاتجاهات . حتى بلغ عدد الصحف السياسية فى آخر عهد اسماعيل ١٢ جريدة عربية . كذلك عرفت مصر الصحف المتخصصة فصدرت مجلات طبية ومصرية وثقافية . ولعبت « روضة المدارس المصرية » أول دورية ثقافية مصرية (١٨٧٠ - ١٨٧٨) دورا هاما باعتبارها المنبر الذى اتخذته طلاب البعثات بقيادة رفاعة الطهطاوى والذى أخذوا ينشرون من خلاله أفكارهم التنويرية . كذلك صدرت - مع تزايد أعداد الجاليات الأجنبية - صحف غير عربية . وفتحت السوق المصرية للعديد من الصحف الأجنبية والعربية ، ويلاحظ من يستقرىء موضوعات هذه الصحف أن حوارا ذا جوانب متعددة كان يجرى بين الصحف المصرية والعربية والأجنبية ، فقد أصبحت « الجان » التى أصدرها العلامة بطرس البستاني فى بيروت ، و « التحفة » التى أصدرها القس « لويس صابونجي » و«ها» من الصحف العربية مقروءة فى مصر ، ينقل عنها وتناقش موضوعاتها . وتفس المسألة بالنسبة للصحف الأوربية الشهيرة التى كانت العديد من أصولها تترجم على صفحات الصحف المصرية .

وقد تركز نشاط عدد كبير من المثقفين الضوام فى مجال الصحافة ، حيث أصدروا عددا من الصحف الهامة مثل (الأهرام) ١٨٧٥ و (المقتطف) ١٨٧٥ ، وفتحوا صفحاتها للمناقشات العلمية المثمرة ، ونشروا فصولا فى السياسة الدولية والفكر الاجتماعى والسياسى . وعينت الصحافة عموما بتتبع الحركات القومية والامتحلالية ، وتتبع النضال من أجل الحريات الدستورية فمندا أنشئت جمعية (تركيا الفتاة) واعتطاعت أن تفرض عليها بالدستور على السلطان عبد العزيز أقررت الصحف صفحاتها للحديث عن المسائل الدستورية وما يتفرع عنها .

● واستقرت المطبعة ككائن ثابت في المجتمع المصري ، فدعمت المطبعة الأميرية ووسعت وأنشئت عدة مطابع أخرى لطبع الصحف والكتب منها مطبعة جمعية المعارف والمطبعة الأهلية القبطية ، ومطبعة جريدة وادي النيل والمطبعة الوطنية بالاسكندرية والمطبعة الوعبية وأنشئ مصنع للورق .

● وكذلك أنشئت دار الكتب (لفضاهي كتيخانه باريس) كما يقول منشئها علي مبارك ، وقد جمع فيها كل ما تشتمل من الكتب التي كانت بجهات الأوقاف ليهانة علي ما صار مشتهرا من الكتب العربية والفرنسية وغيرها ، وابتاع الضدير مجموعة الكتب القيمة التي تركها أخوه مصطفى فاضل بعد وفاته وأعادها إلى دار الكتب .

● وتقوم مدرج للمحاضرات العامة عرف بـ (الانفتحات) يبرأى درب الجواميز ، كانت تلقى فيه الدروس العامة في الآداب والفن والعلم الإنساني والطبيعية والهندسة والميكانيكا والفقه .

● وأنشئت أولى الجمعيات والمنظمات العلمية والثقافية ، فاهيسد تدعيم المجتمع العلمي المصري الذي أنشأته الحملة الفرنسية واستمر يؤدي مهمته في نشر المباحث العلمية ، ثم أنشئت أول جمعية علمية لنشر الثقافة بواسطة التأليف والطباعة والنشر ، وهي جمعية المعارف (١٨٦٨) وكان هدفها نشر المباحث العلمية بطبع الكتب العلمية وتأليفها وتهذيبها وتلخيصها ونشر التراث العربي القديم . وقد تألفت برأس مال موزع على أسمهم طرحت للاكتتاب العام ، واقتنت مطبعة لطبع كتبها . وقد اتسع نشاطها وانضم إليها عدد من كبار رجال الدولة والمثقفين والعاملين في مجال التربية والتعليم والصحافة والثقافة العامة وبلغ عدد أعضائها ٦٦٠ عضوا في عام ١٨٦٩ . وأنشئت الجمعية الجغرافية الضديرية في عام ١٨٧٥ بهدف العناية بالأبحاث الجغرافية والعلمية وتدوينها ونشرها وأصدرت مجلة دورية تنشر المباحث والاكتشافات وتؤدي خدمات حقيقية للعلوم الجغرافية . ثم أسست الجمعية العلمية الإسلامية (١٨٧٨) وقامت بفتح المدارس الحرة لتعليم الدين والبنات وعقد فيها محفل للأقسام العظمى والمحاضرات العامة ، وأسست فروعا لها في عدد من عواصم الأقاليم .

أتاح تبلور مصادر التأثير في مؤسسات ثابتة في البيئة المصرية لمشاركة التنوير المصرية أن تمارس نشاطها لفترة طويلة ، بلغت -والى نصف القرن - ولكن القيود التي أحاطت بهذا النشاط قد قللت من فاعليته بشكل عام . فمن ناحية كانت الملحة الشخصية طافية ، ترفض أي انعطاف جدي في مسار الفكر المصري ، يمكن أن يتحول إلى حركة سياسية

أو تنظيمية ومن هنا تأخر تبلور المنظمات العلمية والفكرية ، وظلت بعيدة عن الديمقراطية ، وحدث كثير من الانقطاع في نشاطها ، بل والتدريج لهذا النشاط ، وهو ما نلاحظه خلال حكم عباس الرجسي ، إذ ألغيت المؤسسات التعليمية والعربية ونفى رفاهه الطهاوي الى السودان ، وفي أوائل حكم توفيق إذ نفى جمال الدين الأفغاني فضلا عما كانت الصحافة تتعرض له من اضطهاد ومصادرة والقيام في خلال حكم اسماعيل وأوائل حكم توفيق .

والجانب الآخر والهام للقيود التي حالت دون تحرك مراكز التنوير لأدام دورها القيادي ، هو تأخر التبلور الطبيعي وضعف البرجوازية المصرية وعدم قدرتها على التعامل مع فكرها وقيادته والانقياد له وفرضه على الخريطة الفكرية للمجتمع . بيد أن مصادر التأخر ومراكز التنوير قد لعبت مع هذا دورا هاما في التمهيد لحركة البرجوازية المصرية ، ولقبول مطالبها الثورية ، وينبغي أن نلاحظ هنا أن حركة التنوير الأوروبية قد سبقت استقلال البرجوازية على السلطة بسنوات طويلة ، وإن ارهاضاتها بدت مبكرة مع بزوغ البروتستانتية ، وتدعمت مع دور الانسكلوبيديين الرائد ، وخاضت صراحا حادا مع الكنيسة ومع المؤسسات الفكرية الرجعية ، ثم تطورت ونمت مع ظهور التحركات السياسية للبرجوازية .

الاتجاهات العامة للفكر الثوري :

سبب في مسار الثورة العربية تياران فكريان رئيسيان ، هما التيار الليبرالي والتيار الاسلامي المتحرر ، ويبتما كان التيار الأول يعيش على استحياء وفي كنف السلطة ، ويحرص على الابتعاد عن السياسة مؤمنا بالاصلاح التدريجي ونشر التعليم كوسيلة وحيدة لا يملك غيرها ، كان التيار الثاني تيارا سياسيا بالدرجة الاولى ينطلق من تحليل للقوى السياسية العالمية ويدعو لوحدة الشعوب الاسلامية في النضال ضد الغزو الأوربي . وإذا كان هذان التياران هما أبرز التيارات الثورية ، فإن تيارا ثالثا يضاف إليهما ذلك هو التيار الراديكالي الذي يتجه الى نشر تصورات تتمدى فكرة التحرر الوطني والديمقراطية الليبرالية ، الى اضافة بعد اجتماعي الى القضية الوطنية ككل ، ومع أن هذا التيار كان أكثر التيارات ثورية ، فقد كان اخفها صوتا . إذ نشأ في مرحلة من البعد الشاسع عن أرضيته الاجتماعية ، وبالطبع فإن الفقر (الفقر) يوجدون دائما في كل زمان ، ولكن بزوغ فكرهم منهم رهين بظهور الحاجة الى علاقات انتاجية تختلف عن السابق ورهين كذلك بقوة تنظيمهم وقوة تحركهم السياسي .

ولا بد أن نلاحظ أن القوى المناوئة للفكر الثوري ، كانت سائدة ، تتمثل فيمن يسميهم الدكتور لويس عوض (٣) بالسقيين ، وهم الذين

رفضوا الفكر الليبرالي العلماني ورفضوا أيضا حركة تنوير الفكر الاسلامي
بالإضافة الى أنصار الأوتوقراطية الخديوية والمعارضين أساسا للأفكار
الديمقراطية .

ومن الغلط أن تصور أن حركة التنوير قصد فرضت نفسها على
الخريطة الفكرية للمجتمع المصري إذ الحقيقة أنها أصبحت عنصرا مؤثرا
وواضعا في حين أن الغلبة ظلت في الأساس للأفكار السلفية التي كانت
قادرة على شن الحملة على حركة التنوير والزامها موقف الدفاع . وإن كان
الفكر السلفي قد انقسم على نفسه أحيانا فاتجه جزء منه الى تشكيل
(اللوثرية الاسلامية) وهي عملية دفاع في الأساس ، الزنه إياها هجوم
الفكر العلماني عليه ، مما أجبره على التحرك كيلا يفقد كل أرضيه بينما
اتجه جزء آخر الى التحصن في مواقفه السلفية ورفض « اللوثرية الأفغانية »
فإن ذلك لم يمنعه من اتخاذ مواقف سياسية متقدمة وثورية . أما بقية
العناصر السلفية فقد اتخذت موقفا رجحيا فكريا واجتماعيا وسياسيا .
وكانت أكثر العناصر تغلغا وتمسكا في المجتمع المصري وستلاحظ من هذا
التصور العام ، أن الصراع بين مختلف الاتجاهات الفكرية قد خلق « ردود
أفعال » و « مواقف دفاعية » لدى كل الأطراف ، وهو ما سيكون له أثره
ليس في المواقف العملية للمثقفين فحسب ، ولكن في صعوبة تصنيفهم ووضع
بطاقات جامعة وشاملة بهويتهم الفكرية .

وأبرز الأمثلة على أن الفكر السلفي كان يشكل المناخ السائد ، أن
تكرر – بنفس التفاصيل تقريبا – صورة ترجع الى تاريخ وصول العملة
الفرنسية بعد سبعة عقود من رحيلها . يقول المؤرخ الجبرتي في عجائب آثاره أن
مراد بك عندما توجه لقتال الفرنسيين اجتمع العلماء في الأزهر طوال أيام
المعركة يقرأون البخاري وغيره من الدعوات ، وكذلك مشايخ فقهاء (صوفية
الاحمدية والسعدية والرفاعية وغيرهم من طوائف الفقهاء وأرباب الأشاعر ،
كل يوم يذهبون الى الأزهر فيجلسون للأذكار ويجمع أطفال الكتاتيب للدهام
وتلاوة اسمه تعالى (لطيف . . لطيف) وهي صورة متحفية بالنسبة لعصرنا –
وربما لم تكن كذلك لدى البعض .

وبعد سبعة عقود من بداية مرحلة التنوير ، نجد طبعة أخرى من
الصورة : نشبت الحرب بين مصر ولحبشة وتوالت الهزيمة بعد الهزيمة ، فاعتمس
الخدوي أسماهيل يومتد بملك القوة ، قوة التلاوة في البخاري والتماس الدعوات
من العلماء ، فلم يخامره الشك في أثرها ولكنه قال للعلماء بعد اتصال الهزيمة .

– أما انكم لا تقرأون البخاري وأما انكم لستم بعلماء (٤) .

وهكذا لم يجد أسماهيل – الذي تعلم في باريس وخاض مغامرة التجديد
المصراني – احتمالا ثالثا وطبيعا للغاية ، هو أن قوة الرداء ليست عاملا حاسما

من عوامل تحقيق النصر في الحرب • وان ما يحدده هو حساب عقل للقوى
 المادية • والغريب أن الفكر السلفي كان يجد لنفسه - ومن نفسه -
 مبررات فضله • فالجبرتي يطلق على هزيمة مراد بك رغم دعوات
 للدمايين ، فيقول ان الدماء « حصل بسببه النفع العظيم ، فهو
 وان لم يدفع دعسول الفرنسيين مصر لكونه أمرا مقضيا محتسا
 لايرد بالدمايين ، ولكن وقع اللطف بسبب هذه الدعوات ، واجتماع القلوب
 بمجالس الذكر والاستغفار - وآثار اللطف التي حصلت بمهادنة لانتكر
 وقت الحمد • وهو قول مشابه للرد الذي قاله المشايخ عندما عجب اسماعيل
 لحسم استجابة الله لدعائهم ، إذ ذكره واحد منهم بالحديث النبوي ولقائهم
 بالمعروف ولتنتهون عن المنكر أو ليسلطن الله عليكم شراركم فيهدو خياركم
 فلا يستجاب لكم •

وثاني الطبعة من نفس المشهد بعد مسنونات قليلة من صدور
 الطبعة الثانية ، وأثناء الحرب المصرية الانجليزية (١٨٨٢) • يقول مرابي
 في مذكراته أن الشيخ علي اللبشي جاء الى معسكر الجيش المصري في كفر
 الدوار وتزعم «كثافة من مشايخ الطرق الصوفية ووضع لهم معام يقول
 • اللهم ان تهلك هذه العصاة الموحدة - يقتصد المرابيون - فلن تبعد
 بعدا في مصر • وهو قول غامض ينهيه البعض بأنه سيئة تهديد ويهيمه
 آخرون بأنه إساءة الى أن العابدين الواسعين لئلا هم المتأجرون من حرية
 بلادهم • ولكنه على أي الأحوال يؤشر الى حالة من الضخامة التي تعتبر
 الدفاع عن الوطن هو مجمع الأحاسيس كلها ، وتعتبر الثورة حالة من أنقى
 حالات الإيمان ، وان هزيمتها تعني هزيمة الله نفسه وهو ما يؤكد عظيمة
 الفكر الثوري المرابي الذي نجح في ادماج مختلف الأحاسيس في بؤرة
 الحس بالوطنية والقومية دون استثناء العقيدة الدينية نفسها •

وإذا فان السلفية كانت ذات امعاءات حية حتى في أثناء حركة
 الثورة نفسها • وببعض انشق عدد من السلفيين في حركة احتجاج ثورية
 وذات طبيعة « لوثرية » - تمثلت في حركة الجامعة الاسلامية التي قادها
 الأفغاني - فان هذا آخر قد بقي في مواقفه يشن الهجوم على العلمانية
 واللوثرية الأفغانية ، رغم هذا الدماء للتقدم الفكري فان الفكر السلفي
 ومن مطلقاته الخاصة لم يجر الى اتخاذ موقف معاد لحرية وطنه ، أي أنه
 لم يستدرج للضيافة الوطنية ، رغم موقفه الفكري المتخلف ، بل ان عناصر
 منه أعطت مواقف ثورية واضحة ، وصلبة • ومن أبرز هذه العناصر في
 تاريخ الثورة المرابية الشيخ عيسى وكان « شيئا مغربيا من شيوخ الأزهر
 وعلمائه ، اشتهر بالقشوق والتضد في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وله
 حكايات جمعة في ثورته على السيد جمال الدين الأفغاني وتلاميذه وخاصة
 على الشيخ حسن الطويل أحد علماء الأزهر المتخصصين في الفلسفة وتعليمها

فكان الشيخ يهرول الى مكائهم في زوايا الأزهر ويستقهم بمكائهم ، ولا يدهمهم يلوثون قاع الأزهر الطاهر بالكفر والزندقه (٥) . وعلى الرغم من موقفه المعادي للأفغانى فان الشيخ عليس كان من أحب شيوخ الأزهر الى طلابه ، وكان يحوز ثقة قيادة الثورة ، وقد قامت حركة منظمة أومرت بها قيادة الثورة هدفها أن تقوم شيعا للأزهر بدلا من الشيخ العباسى الذى كانت قيادة الثورة لا تثق فى اتجاهاته ، والذى كان يرفض الحكم الدستورى ورغم أن الشيخ عليس لم يعين شيعا للأزهر - لرفض الضدير - وعين الشيخ الامباى بدلا منه فان الصلاة ظلت الطابع العام لمواقفه حتى آخر لحظة وأثناء المحاكمة . ومات فى السجن بعد هزيمة الثورة وقيل أنه مات مسموما بتمريض من الضدير الذى كان يخشاه ويمتبره الخطر أعدائه (٦) .

لم تسمح طبيعة الصراع الفكرى فى المجتمع المصرى ، بالتوصل الى خريطة ، محددة الواقع تمديدا تاما ، فالذين يبحثون عن مفكر ليبرالى نقى ، ليقاتلوه بمفكر « محافظ » نقى أو برادىكالى متكامل ، يبحثون عن وهم ، ذلك أن ازدواجية الرؤية قد شملت الكل . وقد كتب المستشرق الفرنسى « سلفستر دى ساسى » خطابه الى تلميذه رفاعة الطهطاوى أثناء اقامة الأخير فى باريس ، بدأه بقوله : « عزيز المسيسو الشيخ رفاعة » . وهى كلمة قد تبدو خطأ من المستشرق ، ولكن فى هذا الخطأ غير المقصود تكمن حقيقة كل المراكز الفكرية التى لم تستطع أن تتخلص من فكرها السلفى والمحافظة فى الوقت الذى لم ترفض فيه ما احتكت به من أفكار وتنظيمات جديدة . ومن الطبيعى أنه فى الترجمة للمفكرين فان الاهتمام بتساؤم أفكارهم وانسجامها يصبح مسألة أساسية . أما فى رسم تخطيط عام للخريطة الفكرية للمجتمع ، فان الأساس هو التركيز على المفاهيم الفكرية وصنمها . ويصبح التناقض بين فكريات كل مفكر على حدة ، جزء من التناقض الفكرى العام فى المجتمع ، ويصبح فى هذه الحالة أن نفس هذا التناقض ضمن محاولتنا لتفسير لأشكال التناقضات الفكرية فى المجتمع .

والواقع أننا لائعى بتناقض أفكار المفكر الواحد ، تطوره الخاص ، فالمفكر ككل الكائنات قابل للتطور والتغير ، فى خط ساعد ، أو هابط ، ومن الطبيعى أنه عبر هذا التغير قد يتناقض مع نفسه ، سلبا أو ايجابا ، ولكننا نعى أن يجمع فى المرحلة الواحدة بين الايمان بأفكار عقلانية وبيتافيزيقية فى اللحظة ذاتها ، بومى ، أو بدونومى . ونشير كعامل مفسر لثل هذه الظواهر ، الى « موقف الدفاع » الذى أخذته أفكار معتدلة أو متقدمة لتواجه هجوم الفكر الجديد أو القديم عليها ، وهو مظهر من مظاهر التناقض وعامل يفسره فى نفس الوقت .

وفى هذا الصدد ، أقرنا فى الفصل السابق ، الى السمة الرئيسية للتطور الاجتماعى المصرى ، وعيننا بها نمو البرجوازية المصرية متخلفة

قرنين أو أكثر عن البرجوازية الأوروبية ، وبعد تحول الأخيرة من قوة ثورية إلى قوة محافظة ، وهو ما ترتب عليه أن بدأت البرجوازية المصرية محاولاتها لتحقيق ثورتها ضد معسكرها العالمي وليس في حمايته . وبالعالم تأخر التطور الطبقي في مصر طويلا . وأصبح فائض الانتاج الزراعي هو وسيلة تخليق التراكم الرأسمالي - بمكس الحال في أوروبا عندما تكون هذا الفائض من التجارة والصناعة الحرفية - وبهذا سادت الأفكار الزراعية . وافقدت التجارة والصناعة الحرفية - وبهذا سادت الأفكار الزراعية . وافقدت الطبقات المصرية إلى تعبير أيديولوجي نقى - لأنها في الأساس طبقات غير نقية ، سواء كان هذا في مجالات الفلسفة أو الفكر السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، وحتى الحركات السياسية . ومن هنا فإن إنشائية كثير من أيديولوجي سمة أساسية في كل هذه المجالات مما يجعل معالجة الظواهر الفكرية أكثر صعوبة ، ويصبح احتمال الخطأ في فهمها غير قليل .

وثمة صعوبة أخرى تحول دون التحديد الصحيح للأفكار التي صبت في مجرى الثورة هي النقص في بعض الوثائق الفكرية الأساسية للثورة ، وعلى الأخص مؤلفات عبد الله النديم - قبل الثورة وأثنائها - ولا شك أن فقدان هذه الوثائق خسارة كبيرة لا يمكن تمويضها . كذلك فإن بعض المفكرين ذوي التأثير البالغ لم يتركوا مدونات كاملة لأفكارهم ، ومنهم جمال الدين الأفغاني ، الذي لا نجد له مؤلفات متكاملة ، تبين عن أفكاره التي كان ينظرها أبان إقامته في مصر ، وكل ما بين أيدينا له أما أقوال نقلها عنه بعض تلاميذه - قد تخضع لهاوى النقل سواء بالتحيز أو النسيان - أو كتابات كتبها هو ذاته بعد انتهاء الثورة يمكن الاعتماد عليها ، رغم أنها لا تعبّر تماما عن فكرة قبل الثورة ، لاحتمال أن يكون قد غيرها أو عدل من بعضها .

ومع كل هذه الصعوبات فسوف نحاول أن نرصد قضايا الفكر الثوري التي صبت في مسار الثورة المراهية ، بدءا بحركة التنوير ، وانتهاء بسنوات الثورة نفسها . ومن خلالها نتضح لنا صورة الخريطة الفكرية للثورة المراهية بأكمل ما يمكن .

قضايا الفكر الثوري :

(أ) الحريات العامة والشخصية

كان من الطبيعي - ومن الغريب - أن تأخذ مسألة الحريات العامة موقعا من خريطة الفكر في مصر . فإذا كان منطقيا أن يؤدي سقوط الحكم الاتيراطي لامتطاء مسألة الحرية مكان المصادرة في القرارات التي يتوق الإنسان المصري لتحقيقها إلا أن ضراوة التمسك المردى ، كانت كفيفة بأن

تحويل بين فكرة الحرية والدخول الى آفاق المجتمع المصري ، ولذلك فان نجاح هذه الفكرة في التسلسل رغم كل هذه الظروف دليل على حيوية العقل المصري وخصوبته ، وقدرته على تعدى ما وضع أمامه من عقبات وعراقيل .

يصف جيد الله النديم صورة الحكم الاوتوقراطي ، كما عاصر آثاره فيقول « كانت البلاد على سعة أطرافها كليمان - أي ميجن كبير - أمم للمعتدين » مجلس - زمام هيرم لأرياب الجرائم والغامضين ، ولو أن سائما جربها صمد في درجات الهواء الى حد يرى ويسمع من تحت من أهالي الديار المصرية اذ ذاك لراى أمة تتقلب على جمره العذاب على غاية من الاضطراب والاضطراب ، تتحرك تحرك الدود على غير نظام ، وتسمع شجرة حاية وصيحة صاخبة تزعج السامع وتستفز الهاجع وتفت قلب من أودع لذة من الاساس الانساني » (٧) . وهذه الصورة - رغم انشائها الواضحة - لا تصدق فقط على حكم اسماعيل، ولكنها تصدق أيضا على المرحلة المتقدمة من حكم محمد علي الى ثورة ١٩١٩ ، مع اختلاف يسير هنا أو تخفيف هناك ، باستثناء الشهور العشرين التي وقعت فيها حوادث الثورة العربية . لقد بدأ التفتح القومي في مصر في عصر التسلط الفردي والمفاسد الشخصية ، والهجوم على الرؤوس التي تحمل « الاتا » وقطعها ، والترصد للرؤوس التي تعرف نفسها فتتغنى من أجسادها ، وبالتالي في ظل حكم بالقضاء على الحركة للمطالبة بالحرية . فالحرية في النهاية هي « الاتا » مضخة موقرة . وذات حقوق محترمة ومقتنة . والقضاء عليها قضاء على « الذاتية » . من هنا كان طبعيا وغريبا في نفس اللحظة أن تتحرك مقولة المصرية على خريطة الفكر المصري .

في وثائق العصر الفكرية متلاحظ تكرر الإشارة الى اندسام الحريات العامة والشخصية وفي مواجهة هذا ، الحاج على ضرورة تحويل العلاقة بين الفرد والسلطة الى علاقة قانونية محكومة ومنضبطة ، بدلا من بقائها علاقة شخصية تتدمر بتغيرة المواطن لولى الأمر ، كعلاقة السيد بالرق . ومع أننا نلاحظ لدى الجبروتي اشارات الى محاولات اجتهد مايقه لورود العملة الفرنسية تؤكد بعض مناحي الحريات العامة ، فان المذلة لم تتبلور الا بعد فترة أطول نسبيا . فقد واجه أعضاء الديوان ثابليون بقيادة « شخصية المقوية » منطلقين من فكرهم الديني . وكان القومسيون الفرنسي المراف على الديوان قد هددهم بمد ثورة القاهرة الثانية بأن أي محاولة من أي فرد للاخلال بالنظام ستواجه بمقوبات صارمة تشمل الجميع . فاعترض بعض الأعضاء على ذلك انطلاقا من القاعدة الدينية الاسلامية ، لا تذر وزارة وزير أعسر ، وأن العقاب يجب أن يوقع بالذنب أما المقوبات الجماعية فهي مخالفة للشريعة . وهذا تأكيد لقاعدة من أهم قواعد الحريات العامة

والقانونية • وستلاحظ في الجري أيضا أن العقل المصري قد أبدى إعجابه الشديد بالطريقة القانونية التي حوكم بها سليمان الحلبي قاتل كليبر وشركائه وفي جوانب مثل، التحقيق المادل وحق الدفاع لكل منهم، إنعاز العقل المصري تماما للتطبيقات الليبرالية الفرنسية وأخيرا هذه التطبيقات موضع المقارنة مع المناخ السائد آنذاك وطوال عصر السيطرة لمملوكية والذي كان يهدد كل الحقوق البشرية ، ويهتهم بالشبه ويماقب بالزور •

والى رفاعة الطهطاوى يعود الفضل الأكبر في تعريف العقل المصري ، بحق الحرية كحق طبيعي ، فهو لم يكتف بأن درس في باريس « روسو » و « فولتر » و « مونتسكيو » فقط • بل نقل إلى العقل المصري أيضا تطبيقات أفكارهم كما تمثلت في الدستور الفرنسي • ففي كتابه « تخلص الأبريز في تخلص باريس » ، عرض الطهطاوى بأفانضة لنظم الحكم في فرنسا رارخ لحدث ثورة ١٨٣٠ ، وترجم الدستور الذي أعلن في أعقابها • وعلق على مواده مؤكدا مطلقه على هذه المبادئ وتبنيه لها ، وخاصة تلك المواد التي تتعلق بالحريات العامة والشخصية • فال مادة الأولى من هذا الدستور التي تنص - بترجمة الطهطاوى - على أن « سائر الفرنسيين مستوون قدام الحرية - أي القانون - » يشرحها فيقول « معناه أن مائر من يوجد في بلاد فرنسا من رفيع أو ضيع لا يقتلون في اجرام الأحكام المذكورة في القانون حتى أن الدعوى الشرعية تقام على الملك وينفذ فيه القانون كغيره • أما امتياز الطهطاوى لها فهو يتضح من تأكده بأن لها تأثيرا عظيما « على إقامة العدل وإسعاد المظلوم وإرضاء خاطر الفقير بأنه كالمظيم نظرا لاجرام الأحكام • ولقد كانت هذه القضية أن تكون من جوامع الكلم عند الفرنسيين وهي من الأدلة الواضحة على وصول العدل متدهم إلى درجة عالية وتقديهم في الآداب الحضارية وما يسمونه الحرية ويرغبون فيه هو عين ما يطلق عليه عندنا العدل والإنصاف وذلك لأنه معنى الحكم بالحرية ، هو إقامة التساوى في الأحكام والقوانين بحيث لا يجوز الحكم على إنسان بل القوانين هي المحكمة والمقبصرة •

وفي استعراضه لمجموعة الحقوق العامة المكفولة للفرنسيين بنص دستورهم ، وهي وجه من وجوه الحريات العامة • ركز الطهطاوى على حقين • الأول : المساواة في الضرائب • فاستحسن النص على ألا تفرض ضريبة بلا قانون ، وألا يعنى من الضريبة أحد إلا بقانون ، وقال « أن الضرائب لو كانت مرتبة في بلاد الاسلام ، كما هي في تلك البلاد لطابت النفس » ، أما الحق الثاني : فهو حق ولاية المناصب العامة • كان واحد متأهل لأحد أي منصب كان وأي رتبة كانت • وفي امتحان هذا الحق قال انه « لا ضرر من هذه المادة يتأتى بل من مزاياها أنها تجعل كل إنسان من عهد تعليمه حتى يقرب من منصب أمل من منصبه • والطهطاوى بهذا يركز على

فكرة المجتمع القائم على هرم مفتوح أى على طبقات تسمح بالانسياب بينها ،
فى مقابل المجتمع الانطوائى القائم على هرم طبقي مغلق ، لا يسمح بأى
انتقال بين الطبقات .

ونالت المواد المتعلقة بالحرية العامة والازدية ، عناية خاصة من
الطوطاوى ، فقد أبرز ثلاث ضمانات وحقوق رئيسية . أولها حق كل فرد
فى ممارسة حريته الشخصية ، وعدم مصادرة هذه الحرية الا وذاتا للقانون .
ثانيا : حق كل فرد فى اعتناق ما يشاء من عقائد دينية ، وحماية الدولة لحقه
فى ممارسة شعائر هذه العقائد . أما الثالث فهو حق كل فرد فى التعبير عن
رأيه السياسى بمختلف وسائل التعبير والنشر . فترجم المادة الرابعة التى تنص
على أن « ذات كل واحد من الفرنسيات مستقل بها وبهذ من لها حريتها فلا
يتعرض له انسان الا ببعض حقوق مذكورة فى الذريعة وبالصورة المهيئة
التي يطلبها بها الحاكم » . والمادة الخامسة وترجمها بأن : « كل انسان فى
بلاد الفرنسيات يتبع دينه كما يحب ، ويجب ألا يضاركه فى حقوقه أحد ، بل
يعان على ذلك ويمتنع من يتعرض له فى عباداته » . وعلق على هاتين
المادتين بأنهما « نافعتان لأهل البلاد والغرباء وان تنجيهما كثرة أهل
البلاد وصغارها بالغرباء » . وحظى ضمان الدستور لحرية الرأى بأعجاب
كثير من الطوطاوى فترجم المادة الثامنة من دستور ١٨١٨ التى تقول :
« لا يمنع انسان فى فرنسا أن يظهر رأيه وأن يكتبه ويطنعه بشرط ألا يضار
ما فى القانون فاذا أضر أهلى (صودر) » . وعلق عليها بقوله « أنها تقوى
كل انسان على أن يظهر رأيه وعلمه ومائرا ما يخطر بباله مما لا يضار غيره ،
فيعلم الانسان سائر ما فى نفس صاحبه » ثم أشار الى الدور الذى تلعبه
الصحافة باعتباره مجال التعبير عن حرية الرأى فقال ان من فوائدنا « أن
الانسان اذا فعل فلا عظيما أو رديئا وكان من الأمور المهمة كتبه أهل
الجزائريين ليكون معلوما للغايب والعالم ، لترقيب صاحب الممسل الطيب
وردد صاحب القلمة الخبيثة ، وكذلك اذا كان الانسان مظلوما من انسان
كتب مظلته فى هذه الورقات فيطلع عليها الخاص والعالم ، فيتعرف قصة
المظلوم والظالم من غير عدول عما وقع ولا تبديل . وتصل الى محل الحكم
ويحكم فيها بحسب القوانين المقررة ، فيكون مثل هذا الامر حبرا لمن يتبرء » .

ولعل هذا التعاطف مع قضايا الحريات هو المسؤول عن الانسحاب
المستمر على اعتبار انعدام الحريات ظاهرة ضارة بالتطور الاجتماعى . وعلى
أبرار آثارها الضارة على تكوين المواطنين وأخلاقيهم الشخصية . وقد اقلقت
هذه الظاهرة مفكرى التنوير الاملاسى المتحرر . فقد كان الانفائى مثلا يرى
أن وهل مصر قد زادت بحق الحرية الشخصية والأخذ بالثديهة وان شجعت
واجابح برأى النهم وان يمدت أو امتحالت « ويصور أثر ذلك فى أن الفزع
قد أخذ مأخذه من القلوب وبلغ منها مبلغه فلا ترى مارا بطريق الا وهو

يتلفت وراءه لينظر هل تعلق بأثوابه شرطي ليقوده الى السجن أو يقتضى منه فداء ، • وانتهى الأمر • أن كل معروف بالاسم من المصريين أخذ ينتظر فى كل خطوة حثرة وفى كل نهضة مسطرة ، وله من كل شخص دفعة ومن كل طارق لبابه خضبة ، أى فداء ينتظر الحى فى حياته أذيع من هذا ؟ (٨) • ويلاحظ الشيخ محمد عبيد - رغم دفاعه عن وزارة رياض - أنه احتسم • بتقرير الأمن كعادته فى كل وزاراته كان البلاد فى حرب دائمة • وأعطى المديرين فى ذلك سلطة أساؤوا استعمالها فأخذوا بالظن ونالوا من كثيرين بالشبه فازعج رياض بذلك نفوس اليافعين فخافوا أن يصيبهم ما أصاب غيرهم بغير حق ولا عدل • (٩) • لذلك كان من الغيبي أن يتكون اتجاه يطالب - مع الشيخ محمد عبيد - • بتقرير الأمن على الأُنفس وكفالة الحقوق بالعدالة ، ومتى يكون الأمن إذا لم تحقق التهم ، ولم يسأل المتهم ولم تتضح الجناية بأدلتها الصحيحة ولم تقدر العقوبة بقدرها • (١٠) •

وقد ارتبطت قضية الحريات فى الفكر الثورى ارتباطا وثيقا بقضية القومية نفسها ، من خلال الادراك بأن الوطن هو مجسدة الحقوق والواجبات المكتولة لمواطني يقيمون على أرض محددة • وكان حق والمواطنة فى ظروف التعصب العنسى من الجراكسة ضد المصريين ، من أهم المطالب الأساسية • وقد أشار مرادى فى حديث مبكر له مع كولفن - فى أوائل نوفمبر ١٨٨١ - إلى هذه المسألة ، فشبّه حكومات دولة المماليك بحكومات أسرة محمد على من حيث ظلمهم للعناصر المصرى ، وحرص على اظهار رأيه بأن المصريين لا يجدون ما يحفظ حياتهم وممتلكاتهم ، فقد سجنوا ونفوا وقتلوا خنقا ودفن بهم فى النيل وأصابهم المسخية ومزقت أموالهم بأمر أولئك السادة • وأضاف قائلا أن أى عبد ممتوق منهم - أى مملوك شركسى - أكثر استمئاءا بالحرية من المصرى الذى ولد حرا • وأى تركى جاهل أعلى مركزا من أكبر المصريين شانا • وأفاض فى شرح اعتقاده بأن الناس خلقوا أحرارا من معدن واحد وإن لهم حقوقا متساوية فى الحرية والأمن • (١١) •

وفى نفس الفترة تقريرا ، ربط الشيخ محمد عبيد بين قضيتى الحرية والقومية ، فأشار فى مقال نشر فى ٢٨ نوفمبر ١٨٨١ إلى أنه • لا وطن إلا مع الحرية بل هما مريان • فإن الحرية هى حق القيام بالواجب المعلوم ، فإن لم توجد فلا وطن لعدم الحقوق والواجبات السياسية ، وإن وجدت فلا بد من الواجب والحق • (١٢) • وقد أبرز الشيخ محمد عبيد خطوة التقاد المواطنين للحقوق ، وعدم تعديدهما عليهم من واجبات ، على شعورهم القومى والوطنى ، فأكد أن • السكن الذى لا حق فيه للسكان ولا هو آمن فيه على المسال والروح ففاهة القول فى تعريفه إنه ماوى المعاجز ومستقر من لا يجد إلى غيره سبيلا فإن عظم فلا يدور وإن صغر

فلا يسام « ويستشهد في هذا بقول لا پروير » ما الفائدة من ان يكون وطني عظيماً كبيراً ان كنت فيه حزينا حزيناً أميتش في الدل والشقام خائفاً أسيراً » (٣١) .

واستكمالاً للدعوة الى الحريات العامة طرح الفكر المهد للثورة العربية، مقولة «حرية العقيدة» لتأكيد «الوحدة الوطنية» لتحل محل فكرة الدولة ذات الدين الواحد ، فاستقت كثير من مظاهر الكراهية والتعصب الديني ، وبينما نلاحظ لدى الجبرتي وغيره من مفكرى القرن الثامن عشر خطرهم بشكل حاد للانعياز الديني ، ورفضهم لاتباع الديانات المخالفة وتأيدهم لكل مظاهر اضطهادهم ، فاننا نجد أن قيادة الثورة العربية ومفكرها قد نشروا أفكاراً متحرراً حول هذا الموضوع . يقول بلنت ان عرابى و كان مجرماً من التعصب اذا كان معنى التعصب الكراهية الدينية . وكان أبداً مستعداً لمعدن العناصر مع المسيحيين واليهود وحتى مع المفكرين والكفرة للدفاع عن الحرية ، وان لم يؤثر استمداه هذا مثقال ذرة في تقواه (١٤) . وقد ظل هذا طابعه حتى اللحظة الأخيرة « أما فيما يخصه يتدينه مع انه كان شديد المحافظة على فروضه الدينية كان كذلك من أحرار المسلمين ، ثم انه كان محباً للانسانية في آرائه الخاصة بأغنام الأمم وأصحاب العقائد المختلفة » (١٥) .

ونفس المسألة نلاحظها بالنسبة لعبد الله الدليم ، الذى شملت حركته - رغم استمداه دائماً على القرآن والفكر الدينى عموماً فى استشارة الجماهير - دعوة مستمرة الى الأخوة الوطنية والهجوم على التعصب الدينى . وللمرور انه انشأ الجمعية الخيرية الاملامية وفتح أبواب مدارسها للطلبة الفقراء من المسلمين والمسيحيين . وقال فى خطبة افتتاح أولى هذه المدارس « انها تعلم الأطفال الأخوة فى الوطن وتبعدم عن التعصب للدين أو العنصر وتنشئهم على حب الوطن والانسانية » (١٦) . بل انه حتى وعندما نشبت الحرب بين مصر والانجليز لم يكن ينصر الحرب على انها حرب بين المسلم والمسيحي بل بين المصرى والأجنبى ، المؤمن والكافر ، فقد أعلن بطريرك القبط ان الانجليز خرجوا على تماثيل المسيحية التى تدعو الى السلام وعدم الاعتدام ومن ثم كان الانجليز ينظر اليهم عند الدليم والمسيحيين المصريين ، هل انهم كفرة خارجون على دينهم يجب حربهم » (١٧) .

ومن أهم المسائل التى يرد فيها مواقف الثورة من قضية الحرية الفردية ، محاربتها للرق وإعلانها عدم موافقتها على بقائه . وكانت عناصر من أصحاب المصلحة فى تشويه مواقف الثورة من هذه المسألة يدأبون على نشر أباطيل حول هذا الموضوع . فقد كتب السيد « وليام مور » فى «التيمس» ، ينتقد « بلنت » الذى قال فى أحد مقالاته أن برناتج الحزب الوطنى فى مصر

يتضمن محر ما بقى من تجارة الرقيق - وأخذ « وير » يبرهن بواسطة مقتبسات من القرآن على أن الرق من العادات التي كانت ولا تزال ذات صفة دينية (١٨) - وهو نفس الزعم الذى كان يقول به الموظفون الأوربيون فى مصلحة الغام الرقيق - إذ خشوا أن يتناول الاقتصاد فى الميراث مراكزهم ، ومن ثم كانوا يزعمون أن احياء الحكم الوطنى معناه احياء الاسترقاق - وقد عبر عرابى عن رأيه فى ذلك ليلت ، فقال : ان الزعم بان الاسلام ينشر الرق زعم باطل ويتضمن افتراء على الاسلام ، ثم وضع انه « ليس فى مصر من يود ان يكون له عبيد غير امرار البيت الغدير والباشوات الاتراك الذين تعودوا على استعباد الفلاحين ، وان الاصلاحات الجديدة سوف توجد المساواة بين الناس مهما اختلفوا فى الجنس واللون والدين وليس مع هذا الاصلاح محل للاسترقاق » (١٩) -

وأشار محمد عبده فى خطاب ليلت ردا على وليام بوير الى أن « الدين الاسلامى لا يعارض فى الغام الرقيق الذى تعمل الوزارة الراحنة - وزارة البارودى - على الغائه ، بل العكس فان أوامر الدين تمنع من اتخاذ الرقيق الا من الكفار الذين يقاتلون المسلمين فالعبد فى الواقع أسير أخذ فى حرب مشروعة ، أو هو أحد أفراد أمة ليست على صفاء فى علاقاتها بأمرام المسلمين وليست بينها وبينهم معاهدات أو معالقات تحميها - زد على ذلك أن الكافر الذى ينسب الى أمة متحالفة مع أمير مسلم لا يمكن أن يؤخذ فى الرق » (٢٠) -

وأعلن عبد الله التديم الحرب على الرق ، ودعا الرقيق المحردين من السودانيين المقيمين فى مصر الى تكوين جمعية « الأحرار السودانيين » لترعى ابناءهم وتحفظ حقوقهم وتساعد المضطرب منهم ، وبين الفرق بين المواطن والمستوطن ، وحد السودانيين مواطنين من أبناء الوادى يعيشون فى بلادهم - وقد نشر دعوته تلك فى « الطائف » ودعا الذين يحبون فى أنفسهم الرغبة فى مساعدة الجمعية أن يرسلوا بتبرعاتهم اليه - وأعلن انه سيتخذ الاجراءات ليمد المساكن فى أنحاء الوطن وتقرير الامانات لن تحرر من العبيد والعاملين من الخدم السودانيين حتى يجد لهم العمل الشريف - وقال انه « يأمل ان يزيل بهذا العمل الأثر البغيض للرق من هذه البلاد وان تضع أنفسنا فى مصاف الدول المتقدمة » (٢١) -

وتعتبر مسألة تحرير المرأة من القضايا التى ظلت غامضة ، ولم يتحدد موقف الفكر الثورى منها بالكامل بل وسادت الاتجاهات المحافظة بشأنها ، ان الجبروتى كان يعبر عن فكر عصره فى ذلك الموضوع ، فيعتبر ان من معاصن احسن الأمر الكبيرة - هى امرأة الشرايى - ان نساها لا يخرجون ، وانه لم يحدث أن خرجت امرأة من بيتهم من قبل الا الى القبر - والمطلقة التى

تتزوج ، تنتقل - بتعبيره - من « تحت » فلان الى تحت فلان آخر .. وهكذا .. وهو تعبير ذو دلالة على المكانة الاجتماعية المنخفضة للمرأة في عصر ما قبل حملة نابليون وقد نالت الحملة الفرنسية هجوما شديدا في عجائب آثار الجبرتي لها شاهده من مظاهر تحرر المرأة واختلاطها بالرجال ، وفي مقابل هذا الهجوم أبدى الجبرتي استحيانا للعلاقات الشاذة والمثلية الجنسية والنزول بالذكر ، وهو ما يبرز أزمة القيم الخلقية والاجتماعية في مصر اذ ذاك .

على ان الطهيلاوي قد حرص على الدفاع عن حرية المرأة مؤكدا انها ليست مرادفة للتهتك أو الانحلال معلنا ان نساء الفرنسيين لسن مشرفات رغم انهن متحررات . على أنه لم يتوصل - مع هذا - الى ادراك مغزى تحسّر المرأة من للناحية الاجتماعية . فوق أنه حق طبيعى وانسانى ، ولم يدرك معنى ارساء قيم خلقية جديدة بتحرير المرأة . وتلاحظ أثر الفكر المحافظ تجاه ذات الموضوع لدى محمد عبده الذى يتحدث عن والده فيذكر أنه قد وقر في نفسه احترامه ، ونظر اليه كساجل الناس ، أما عوامل هذا الاجلال والاحترام فيذكر منها « انفراداه بالطعام دون والدتي واخوتي ، فان ذلك كان آية العظمة عندنا ، فانه كان لا يؤاكل نساءه وأولاده في تلك الأوقات الا الفقراء ر أهل الطبقة الوسطى من أهل القرية » (٢٢) . على ان الأفغانى كان أكثر تحررا في هذا الصدد فانه لم يفرق بين تحرر الرجل وتحرر المرأة وتعلها من عصر المهرم الى عصر المرأة العصرية وعنده « ألا مانع من السفور اذا لم يتخذ مطية للفجور » (٢٣) .

ولن نعدم بعض الأفكار الجزئية حول الموضوع لدى مفكرين آخرين ، ووجهت في الغالب بهجوم شامل منع نموها ، يذكر يعقوب بن صنوح أنه ألف رواية سماها « خندور مصر » وأخرى بعنوان « الضرتان » ومثلها أمام الغديري اسماعيل على مسرح القصر الغديري ، وبهتما أعجب الغديري بتمثيلية الأولى ، استفزته الثانية ، لأنها كانت تعلن عن مملوءة تعدد الزوجات وأنه سبب التصدع الذى يحدث في الأمر بل سبب الجرائم التى تفشها ، ولم تعجب الدعوة الى وحدانية المرأة الغديري اسماعيل ، ولمطها كانت تلقى التفور العام في مجتمع ينظر الى المرأة باعتبارها « حشية » للرجل حق اقتناؤها كما يعتقد حتى تبة ممتلكاته ، وكان الانطباع الذى كونه الغديري اسماعيل عن مؤلف التمثيلية أنه لا يملك فروسية جنسية تمكنه من ارضاء أكثر من امرأة واحدة ، ولهذا استدعاه وقال له غاضبا وتهكما :

— سيدى مولير مصر ، ان كانت كليتك لا تحتملان ارضاء أكثر من امرأة واحدة فلا تجعل الفجر يفعل مثلك (٢٤) .

وقد نتج عن هذا أن اضطر يعقوب الى عدم تمثيل هذه التمثيلية بعد أن قدمها ثلاثا وخمسين مرة .

وقد يبدو غريباً أن تجد مفكراً آميل إلى الراديكالية مثل عبد الله النديم ، يتخذ موقفاً محافظاً تماماً من مسألة حرية المرأة ، وهو لا يتخذ هذا الموقف في بداية حياته أو قبل نقضه بل يتخذه بعد سنوات طويلة من الثورة (حوالي ١٨٩٣) مما قد يؤثر أنه في مرحلة التمهيد للثورة وتفجيرها ، ربما كان يتبنى فكرة زهد الرجعية بالنسبة لمسألة المرأة * فقد كتب في مجلته « الأستاذ » عدة مقالات ناصر فيها سياسة السجّاف ودافع عنها ، وعارض تعليم الفتاة اللغات الأجنبية والرقص ، وطالب بأن يقتفى تعليمها التديّن المنزلي وشؤون الأسرة والحياة الزوجية والصناعات المنزلية (٢٥) *

والأرجح أن هذه القضية ، لم تجد الوقت الكافي لطرح نفسها على خريطة الفكر الثوري مع أننا نعلم أن عدداً من النساء المصريات قد شاركن في الحرب ، وخاصة في الاسكتندرية حيث كن يساندن جنود المدفعية الذين كانوا يردون مدافع الجيش البريطاني *

وقد تبلور احترام الثورة للحرية العامة والفردية في برنامج الحزب الوطني الذي نشره المستر بلنت في أوائل سنة ١٨٨٢ * وفي هذا البرنامج أعلن الثوار أن احترامهم للخصيو وأتباعهم له رهن بقيام أحكامه وفقاً للعدل والقانون ، وأكدوا تصميمهم على « عدم عودة الاستبداد والأحكام الظالمة التي أورثت مصر النذل » إذ لا بد من « إطلاق عنان الحرية للمصريين » * وأبرز البرنامج أن دور المصريين في الحصول على الحرية والحفاظ عليها لا يتم بالصمت أو الانسحاب ، فالمصريون « يعلمون أن الصمت على حقوقهم لا يخلوهم الحرية في بلاد ألف حاكمها الاستبداد وكروها الحرية ، فإن اسماعيل باشا لم يمكنه من الظلم والاستبداد إلا سكوت المصريين » ، وأشار البرنامج أيضاً إلى الحقوق الديمقراطية التي يطلبها والتي تتمثل في « حفظ الشرائع والقوانين - أي سيادتها - وإطلاق الحريات السياسية التي يعتبرونها حياة الأمة ومنها حرية المطبوعات التي ينبغي أن تطلق بطريقة ملائمة » * أما قناعة الحزب بحرية العقيدة الدينية وبالمساواة في حقوق المواطنة فقد تمثلت في النص على أن « الحزب الوطني حزب سياسي لا ديني - أي علماني فإنه مؤلف من رجال مختلفي العقيدة والمذهب وأغلبه مسلمون لأن تسعة أعضائهم المصريون من المسلمين » ، وجميع النصارى واليهود وكل من يحتر أرض مصر ويتكلم بلهجتها ينضم إليه لأنه لا ينظر إلى اختلاف المعتقدات ، ثم أكد بوضوح أن الحزب « يعلم أن الجميع اخوان وأن حقوقهم في السياسة والشرائع متساوية » وأضاف « أن هذا مسلم به عند أخمس مشايخ الأزهر الذين يعضدون هذا الحزب ويمتقدون أن الشريعة المصنوعة الحقبة تنهى عن الانضمام وتعتبر الناس في المعاملة سواء والمصريون لا يكرهون الأوروبيين المقيمين في مصر من حيث كونهم أجنبياً أو نصارى وإذا عاشرهم على أنهم مثلهم يعضمون لقوانين البلاد ويدفعون الضرائب كانوا من أحب الناس إليهم » (٣٦) *

شهد الجيل الذي تفجرت الثورة على يديه ، - مع السديم -
 « المذوق من أهله ، والمصلوب والمذبوح والمحروق والموضوع على الغازوق ،
 والمفرد والمغرب والمنفى والمسجون والمنهوب والمسلوب ، ثم شهاد جنارة
 المسوم والمضوق » (٧٧) - لذلك كان طبيعيا ان يسمى الى تقييد السلطة
 انسانية ، والى تحويل الملاحة السياسية من علاقة بين « السيد » و « التابع »
 الى علاقة بين « الدولة » و « المواطن » - أو الى توقيع « عقد اجتماعي » بين
 الحاكم والمضروب ولم يكن هذا ليتم دون بلورة « الفكرة الدستورية » حيث
 يتناقض الفكر الثوري في وثيقة محددة واضحة .

قضايا الفكر الثوري :

(ب) من الماكنات المصيرية الى الدستور :

جوهر المسألة الدستورية هو التعاقد بين الملك والشعب لتقييد سلطته ،
 بحيث تصبح هذه السلطة خاضعة لقيود موضوعية ، وتمارس عن طريق
 مؤسسات شرعية وتمثيلية ، وليس عن طريق أفراد أو ذبول - وتتحدد السلطة
 السياسية في الاطار الدستوري عن طريق تحديد المخططين للمهام السياسية
 والمنفذين لهذه المهام - فمخططوا المهام السياسية لا يمثلون ذلك عن طريق
 اتفاقات شخصية بين عدد محدود من الأفراد ، وإنما يتم هذا التخطيط عن
 طريق نظم تمثيلية ورقابية ، تعبر عن رأي الشعب ومصالحه وتعمل
 برفاقته - ونفس المسألة بالنسبة لتنفيذ المهام السياسية الذين لا يمارسون
 أدوارهم في المجتمعات الدستورية عن طريق الجمع بين الأدوار السياسية -
 والنسب الشائع في المجتمعات السابقة على بروز الفكرة الدستورية ، وخاصة في
 المجتمعات الاقطاعية ، هو الجمع بين مختلف الأدوار ، فيصبح القائد العسكري
 مديرا اداريا ومفوضا سياسيا وزعيما روحيا ، بينما في النظم الدستورية
 تؤدي هذه المهام عن طريق أجهزة ذات صفة اختيارية منفصلة عن نوات
 الأفراد القائمين بها .

وعلى امتداد الفترة التي بدأت بالفتح الاسلامي ثم المملوكي ، خضعت
 مصر للحكم « الثيوقراطي » حيث كان الخليفة يجمع بين صفة « خليفة
 رسول الله » وصفة « سلطان المسلمين » أي يجمع بين السلطتين الدينية
 والزمنية - وكان التفكير في مقاومة سلطته الزمنية المطلقة يعنى العصي
 لمنصب الديني ، وهو ما لم يكن أحد يجسر عليه - ومع هذا فان « الوالي »
 - وهو ممثل الخليفة في مصر - لم تكن له هذه الصيانة ، إذ أنه كان يمثل
 في الواقع سلطة « السلطان » الزمنية وليس سلطة « الخليفة » الروحية -
 ومن هنا قامت الانتفاضات ضد أكثر من مرة - وعندما تفطنت السلطة وانتهت
 الى أيدي أمراء المماليك وأصبح الوالي محصورا في قلعة ، زادت امكانية
 الحركة لالزام حائز السلطة الدينية حده .

يروى الجبرتي في تاريخه أنه في يونيو ١٧٩٥ جاء الفلاحون من بلبس فشكلوا إلى الشيخ الشرقاوي ظلما لحق بهم من أتباع محمد بك الأتقي، فلما أبلغ الشيخ الشرقاوي الشكوى إلى كل من مراد بك وإبراهيم بك باعتبارهما شيوخ البلد ، لم يتمكنوا من كف هذه المظالم ، إذ ذاك دعا حليم الأزهري إلى الإضراب العام وأغلقت الآفاق والحوانيب وأغلقت الأزهر ، وتوجهوا إلى منزل إبراهيم بك وقد تبهم ، خلق كثير من العامة ، ومآلهم رسول إبراهيم عن مطلبهم فقالوا له « نريد العدل ورفع الظلم والجور ، وإقامة الشرع وإبطال الحوادث والمكوسات التي ابتدئتموها وأحدثتموها » فاعتذر الرسول بأنه « لا يمكن الأجابة إلى هذا كله ، فأننا إن فعلنا ذلك خاقت حلوتنا المعايير والتنفقات » فقبل له « هذا ليس يعتذر عند الله وعند الناس ، وما البعث على الاكثار من النفقات وشرام الممالك ، والأمير لا يكون أميرا إلا بالاعظام لا بالأخذ » وفي أثناء المفاوضة بات المشايخ والمسامية إلى الجميع الإضراب ، واجتمع الوالي وأمرام الممالك مع كبار المشايخ « وانتهى الأمر على أنهم - أي الأمراء - تأهبوا ورجعوا والتزموا بما شرطه عليهم العلماء » - وكتب القاضي حجة بذلك وفرمن - أي وافق - عليها الباشا - الوالي - وختم عليها إبراهيم بك وأرسلها إلى مراد بك فتمت عليها أيضا ، وكانت خلاصتها « أن يدين الأمراء بقضاء المحاكم في قضايا الحقوق وأن تفرض الضرائب بموافقة الرعية على حسب الأحوال الشرعية وأن يمتنع عدوان الحاكم بغير جبرية من المحكومين » - وربما لأول مرة عاد المشايخ « وحول كل واحد منهم وأمامه ومن خلفه جملة عظيمة من العامة وهم يتادون : حسب ما رسم سادتنا العلماء بأن جميع المظالم والحوادث والمكوس بطالة من مملكة الديار المصرية » ، فالذين رسموا هم « سادتنا العلماء » وليس الوالي أو أمراء الممالك ، الذين ألزموا بقوة الضغط الشعبي أن يوقعوا « حجة شرعية » تقيد سلوكهم . وهذه الحجة - كما يشير بحق الاستاذ العقاد - هي ما جئنا كارتا مصرية (٢٨) .

ولم تكن هذه « المانجا كارتا » الأولى ، هي الأخيرة ، ذلك أن عملية إزاح السلطة عندما لم تكن سهلة ، فحائز السلطة لا يتنازل عنها طائعا مختارا ، وإنما مجبرا ومضطرا ، وهو بمجرد أن يشعر بضغط الضغط عليه يعود إلى سابق عهده . وكانت المانجا كارتا المصرية الثانية هي اللائحة الوطنية التي قدمتها شخصيات وطنية ممثلة للشرائح الاجتماعية المتحركة إلى اسماعيل . وقد بدأت « يوم كيوم مبر » إذ رفض أعضاء مجلس النواب قرار الحكومة بفض الدورة البرلمانية لأن المجلس طالب بحقه في التصديق على القوانين قبل إصدارها ، وأغار النواب في اعتراضهم على القرار أنهم يستندون إلى « جامع شمسية » وأن فض المجلس بهذه الطريقة قد يؤدي إلى « وقوع أمور من الأعلى لا يصح وقوعها » - وإلى أن « التماس سيزيد من الفلاحين الذين يحمل

النواب عنهم مهمة الدفاع عن شكواهم من الضرائب « (٢٩) • وتبلورت هذه الحركة في النهاية في « لائحة وطنية » قدمها النواب والأعيان إلى الخديوي في أبريل ١٨٧٩ تضمنت مطالب الشعب في بتدين :

● الأول : مشروع تسوية مالية عارضوا به المشروع الذي كان قد قدمه وزير المالية الإنجليزي ويقوم على أساس أن إيرادات الحكومة تكفي مصروفاتها بما فيها أقساط الديون العامة بمكس مشروع الوزارة الذي كان يعد البلاد في حالة افلاس •

● والثاني : المطالبة بتعديل نظام مجلس شورى النواب وتحويله السلطة المعترف بها للمجالس النيابية في أوروبا وتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمامه • وقد جاء في العرضة المتضمنة لهذه المطالب فقرات ذات دلالة على ادراك مقديسيها لما وراهم من قوة شعبية ، قالت « نحن عن أنفسنا ونياية من أبناء وطننا صمنا وعزمنا على بدل كل مجهودنا في تأدية ديون الحكومة وبدلنا كافة ما في وسعنا وطاقتنا في اجراء ذلك » • وأكدت عسلى أنه من الضروري « أن تمنح الحضرة الخديوية مجلس شورى النواب الحرية الكاملة وجميع الحقوق في كافة الأمور المالية والداخلية كما هو جاز في بلاد أوروبا » وعلى رأسها أن يكون مجلس الوزراء « مسؤولا أمام مجلس النواب في جميع اجراماته المختصة بالداخلية والخارجية » • ولظروف الصراع التي فرضت آنذاك أن يكون الخديوي اسماءيل في جبهة القوى الوطنية ، بد أن استلقت منه الاحتكاكات الأوربية سلطته المطلقة • كان الخديوي من بين « الموقعين » على « المانجا كارتا » الصرية الثانية • وقد جاء في البيان الرسمي الصادر عنها والذي نشرته الوقائع المصرية ، ان « عموم أهالي الوطن العزيز قد صمموا تصميمًا جازمًا على تبديل هذه الهيئة - يقصد مجلس الوزراء - بفخرها ، وتسليم إدارة المصالح - مع تأميمها على أساس صالح - إلى ذوي اللياقة والأهلية » ، وحدد هؤلاء المصوم بأنهم « جمعية حائرة من حضرات أعضاء شورى النواب والعلماء والأعلام والدوات الضعفاء والأموريين الكرام ، ووجوه البلاد ، وأعيان المسكنة ومعتبري الأهالي ، بل ان خطاب الخديوي بتكليف شريف بتأليف الوزارة وهو الاعلان الرسمي بموافقة على اللائحة ، قد نص على أن الخديوي يرى أن من الواجب عليه « أن يتبع رأى الأمة ويقوم بتأدية ما يلحق بها من جميع الأوجه الشرعية » وطلب من شريف أن يشكل وزارة « من أعضاء أهلين مصريين يكونون مسؤولين لدى مجلس الأمة الذي مستنظم طريقة انتخابه وتقرر حقوقه على النحو الذي يكفل مقتضيات الأحوال الداخلية وحقوق الأمانى القومية » •

وتمثلت المانجا كارتا الثالثة في « جموعة الطلبات التي قدمها حرايى في مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ » والحوار الذي دار بينه وبين الخديوي توفيق • يكشف عن طبيعة الصراع الفكرى والسياسى في تلك المرحلة • وفى هذا

الحوار حدد حرايى مطالبته فى أدبته ، هى : عزل الوزارة وتشكيل مجلس النواب وزيادة عدد الجيش والتصديق على قوانين الإصلاح العسكرية . وكان الغديرو منطقيا فى رفضه لهذه الطلبات ، فالضرب من وجهة نظره « لا حق له فى هذه الطلبات » لأن الغديرو ورث ملك هذه البلاد من آباءه وأجداده « . وهو كما وصف نفسه ، وحدد سلطته ■ غديرو البلد وأعمل زى ما انا حاول « . وهو إذن قد عبر عن تصور للسلطة ، ذلك التصور القائم على مقولة « أنا الدولة » والتي تعطى فردا ما - هو الملك بالطبع - « أن يعمل زى ما هو حاول » أما حرايى فجهر موقفه هو التحدى لهذه السلطة المطلقة والتحدى لها بالقوة المسلحة والزامها حدها ، لذلك قال « نحن لن نثور بعد اليوم » . ان خطورة هذا الحوار تكمن فى أنه كان التتويج النهائى للنضال الدستورى لأنه انتهى بالزام السلطة المطلقة حدها ، وبإصدار وثيقة دستورية لها احترامها ، هى دستور ١٨٨٢ .

فهل كانت حركة المطالبة التى تمثلت فى الماجنا كارتات الثلاثة ، بعيدة عن نبع الحركة الاجتماعية وعن حركة التنوير ؟ بالطبع لا .. ذلك أنه مع تطور الطبقات الاجتماعية ووميها بمصالحها تآككت الحاجة الى مشاركة هذه الطبقات فى السلطة ، ووجدت هذه الحاجة تأكيداً وتأويداً من الفكر الثورى ، فتفاعلت معه ، ومبرت عن نفسها فى المواقف الثلاثة السابقة . وقد أقرنا فى الفصل السابق من هذه الدراسة الى تطور القوى الاجتماعية وبرز مصالحها ، وبقي أن نذكر الى « الدستورية » كاتجاه فكرى .

وكما يعود لرفاعة الطهطاوى الفضل فى بذل البذور الاولى لفكرة الحرية ، فاله أيضا يعود الفضل فى بذل بذور الفكرة الدستورية . فقد أهتم أشنام زيارته لفرنسا فى عام ١٨٣٠ بتتبع النضال من أجل النمام دستور ١٨١٨ الرجمى وإعلان دستور ١٨٣٠ بعد ثورة همبية مسلحة . وقد قدم الطهطاوى تحليللا للاتجاهات السياسية فى فرنسا اذ ذاك ، فأدرك أن هناك اتجاهين أو مدرستين أو حزبين .

الاول : « الملكيون » الذين يرون « أنه ينبغي تسليم الأمر لولى الأمر ، من غير أن يمارش فيه من طرف الرعية بقوى » .

والثانى : « الحريون » أو « الليبراليون » الذين يرون أنه (لا ينبغي النظر الى القوانين فقط ، والملك إنما هو متفاد للأحكام على طبق ما جاء فى القوانين ، فكانه عبارة من آلة » . وقد اختص الطهطاوى بالذكر من بين هذه الفئة الثانية ، فئة عظيمة ترى « أن يكون الحكم بالكلية للرعية ولا حاجة لذلك أصلا - ولكن لما كانت الرعية لا تصلح أن تكون حاكمة وبحكومة وجب أن تترك عنها من تختاره للحكم ، وهذا هو حكم الجمهورية » .

وبهذا التحليل أدرك الطهطاوى المدارس السياسية الرئيسية اذ ذاك في فرنسا • أنصار نظرية • الحق الالهي في الحكم • ، وأنصار • الملكية الدستورية • واخيرا العناصر الانتقالية التي تؤمن بـ (الجمهورية) • ثم حلل أسباب ثورة ١٨٣٠ • وتوصل الى ادراك مسببها الرئيسى • وهو خروج الملك عن الدستور وممارسته لسلطته بشكل شخصى متعديا في هذا رأى مجلس النواب • فاقبى الوزارة رغم أن البرلمان سحب ثقته منها وعطّل عددا من مواد الدستور الهامة على رأسها مواد الحريات العامة • وجعل قانون الانتخاب وغيره من القوانين دون موافقة البرلمان • وبهذا العرض للصراع الدستورى في فرنسا • عرف المقل المصرى لأول مرة الفكرة الدستورية وتمثلها وأعجب بها • هير شرح الطهطاوى وترجمته للنصوص السكالة لدستورى ١٨١٨ و ١٨٣٠ في فرنسا •

وخلال فترة التجميع التي سبقت الثورة المصرية • لم تكن الآراء الدستورية منتشرة ومعروفة فقط في مصر • بل كانت معروفة أيضا في الامتانة • اذ وضعت جمعية • تركيا الفتاة • الدستور بين اهدافها الرئيسية ونجحت بالفعل في اجبار السلطان العثمانى على اقامة نظم نيابية في سنة ١٨٧٦ • ومن ناحية ثانية فان مدرسة التنوير الاسلامية كانت تصاند هذه الفكرة • فقد • حكم الشيخ جمال الدين الأفغانى وتلاميذه بأن استبداد أمراء المسلمين الاخذ في الزيادة مخالف لتعاليم الاسلام الذى هو في الحقيقة جمهورية لكل مسلم فيها حق الخطابة في مجتمعاتها كما أن سلطة الحاكم فيها لا تعتمد الا على حسن قيامه بتنفيذ الشريعة وببينة الناس • (٣٠) • ويعتبر الشيخ محمد عبده ان من بين ما وقف حياته عليه • وما عمل من اجله • التمييز بين ما للحكومة من حق الطاعة على الشعب • وما للشعب من حق المدالة على الحكومة • • ويقرر أنه كان فيمن دعوا • الأمة المصرية الى معرفة حقها على حاكمها • والى الاعتقاد بأن الحاكم وان وجهت طاعته فهو من البشر الذين يخطئون وتقبلهم فهواتهم • وأنه لا يرد عنه خطئه ولا يقف طفيلاته وشهرته الا تصح الأمة له بالقول • (٣١) •

وعند الأفغانى أن الحكم الدستورى أكثر فائدة للحاكم من الحكم الاستبدادى • وهو يبرر ذلك بأن الخطر الأوربى يوجب على ملوك المسلمين أن يكونوا أكثر انصافا بشعوبهم • فقال ناصحا الخديو توفيق • أمرعوا بأفراك الأمة في حكم البلاد من طريق الضرورى • وآسروا بأجراء انتداب نواب الأمة لسن القوانين • فان هذا يكون أثبت لمرسكم وأدوم لسلطانكم • (٣٢) • ذلك أن عرض الملك • اذا كان من الملايين من الرعية أصدقاؤه له خير من أن يكونوا أعداءه يترقبون القصر • ويكونون في الصدر سموم القعد وتيران الانتقام • (٣٣) • وبالإضافة الى هذا • فان الأمة • كما ذهب الأفغانى • تستطيع أن تعيش بلا ملك • ولكن الملك لا يستطيع أن يعيش بلا رعية •

وفضلا عن تركيز الأفغانى الواضح على أن حكم البلاد بأهلها حسنة
 لتحقيق الا فى الحكم الدستورى الكامل ، فقد ركز أيضا على فكرة هامة أخرى
 حول طبيعة التعاقد الاجتماعى بين الملك والشعب ، ووسيلة التوصل الى تعاقد
 حصر لاهية فيه . - وعنده فإن الدستور لا يجب أن يكون منحصرا من قبل
 الأمر ، ذلك ، أن القوى النيابية لاى أمة لا يمكن أن تحول معناها الحقيقى
 الا اذا كانت نابعة من نفس الأمة ، وأى مجلس نيابى يأمر بتشكيله الملك
 أو أى أمير أو قوة أجنبية محركا لهما هو مجلس موهم ، موقوف على إرادة
 من أحدثه ، فأى مجلس نيابى يقوم على إرادة خارجة عن إرادة الأمة ، مثل
 هذا المجلس لا قيمة له ، ولن يعيش طويلا ، ولا ترجى منه للأمة فائدة « (٣٤)
 فالدستور - كما يستخلصه الأفغانى - هو تعاقد يتم بين ملك يجهز بالقوة ،
 وليس بهدف المناورة ، والمسألة عند الأفغانى هى « اذا صح أنه من الأشياء
 ما ليس يوجب فاهم هذه الأشياء الحرية والاستقلال ، لأن الحرية الحقيقية
 لا يهبها الملك المسيطر للأمة عن طيب خاطر والاستقلال كذلك ، بل هاتان
 التمتعان انما حصلتا وتحصل عليهما الأمم أخذا بقوة واقتدار » (٣٥) .

ولا ندرى مدى انسجام فكر الأفغانى - فكر محمد عبده - حول هذه المسألة
 فمع أن محمد عبده قد أخذ على مجلس شورى النواب الذى أنشئ عام ١٨٦٦
 أنه شأن المجالس الموهوبة من الحاكم ، جام مقيدا فى النظام وفى العمل ، فى
 النظام لأن ما ينظره قاصر على ما يرضه عليه الخديو ، وفى العمل لأن الخديو
 كان يرد على عند المداولة من يغير الأعضاء بإرادته السامية فيقررون مايريد
 بعد مداولة صورية « (٣٦) - الا أن محمد عبده رغم هذا النقد كان من

المعارضين أساسا للعنف الثورى ومن العقلام أنصار التروى وعدم التهور .
 ومن أهم المصادر التى أكدت الفكرة الدائمة فى مصر ، ما أنشأه
 من مؤسسات دستورية وتنظيم تمثيلية ، بدأت بالدستور الذى أصدره اسماعيل
 فى عام ١٨٦٦ ومجلس النواب الذى انتخب على إمامه وظل يمارس دوره
 حتى عام ١٨٧٩ ، مع فترة انقطاع قراءة عادين ، وهو مجلس أنشأه اسماعيل
 لكي يساعد على الاقتراض من كبار ملاك الأراضي واعطاه سلطة صورية
 - كما ذكر الشيخ محمد عبده - بيد أن الأمر قد انتهى بأن أصبح هذا
 المجلس منبرا من منابر نشر الفكرة الدستورية التى تمت فى داخله وقبولت
 فى الثلاثة الوطنية ومشروع دستور ١٨٧٩ .

وقد منح دستور ١٨٦٦ المصريين نظاما تمثيلية فى أحسب الحدود
 حتى أن مواده لم تزد عن ثمانى عشرة مادة ، ضمت أهم القيود التى أراد ولي
 الأمر أن يفرضها على المجلس ومع أن خطاب إصدار الدستور قد
 تضمن أن القصد من إنشاء مجلس النواب هو « التشاور والتعاون على توسيع
 حمارة ومدنية الوطن والاقتطاف من ثمار مائر انضمام الإرادة فى الأمور
 العامة » ، فإن مادته الاولى قد حددت ما يهدف فى « المسانعة
 الداخلية » ثم خصصت أكثر فى أنها « الشهورات التى تراها الحكومة أنها

من خصائص المجلس ليصبح المذاكرة واعطاء الرأي عنها وعرض جميع ذلك على الحشرة الخديوية * ثم حدد الدستور (مادة ١٧) حق الخديو المطلق فى كل ما يتعلق بالمجلس * فله * جمع المجلس أو تأخيره أو تجديد مدته أو تبديل أعضائه وانتخاب غيرهم فى مدة معلومة حسب ما هو موضح بهذه الثلاثة * وقد خلا الدستور نهائيا من أى نص يتعلق بالحقوق أو الازمات العامة كما خلا من أى تنظيم للسلطات العامة ولم يرس مبدأ المسؤولية الوزارية * وتضمن عددا من النصوص يمكن أن يكون أوفق مكار لها هو قانون الانتخاب *

اجتمع هذا المجلس ثلاث فصول تشريعية كان كل فصل منها مكونا من ثلاث دورات ، واستمرت الدورة الواحدة بين أربعة وسبعة شهور . ونلاحظ أنه فى فصليه التشريعيين الأول والثانى كان بالفعل يعمل فى إطار التبعية المطلقة للحكومة ، وكانت أعماله كلها تتعلق بتقاع جزئية محضة فهو يناضل بطريقة النقابيين الاقتصاديين ، ولا يرفع شعارات سياسية أو يناضل نضالا سياسيا * فقدم اقتراحات برهبات الى الحكومة حول السخرة وطالب بفتح القناطر وشق الترع والرياحات * ورغم هذا فان فصله الأول وخبرية المواشى وتسيط الاموال الأميرية وتحديد المعاملات المالية والتنظيم الائتمانية ، والغام نظام العهد فى جمع الضرائب وتحصيل الاموال الأميرية لم يخل من الاشارة الى بعض الامور المتعلقة بكرامة الانسان وعلى رأسها مطالبة بعدم ضرب العمد أو الافراد عموما بواسطة أجهزة السلطة حفاظا على كرامتهم الانسانية *

على أنه فى الفصل التشريعى الثالث - وخاصة فى دورتيه الأخيرتين - أخذت الفكرة الدستورية تجد لها أنصارا حامين من بين أعضاء المجلس . نتيجة للتأثيرات الاجتماعية والفكرية التى تراكمت طسوال السنوات العشر الأولى من حياة المجلس وفى دورته غير العادية التى عقدت بطلدا فى أغسطس ١٨٧٦ ، بدأ المجلس فى ممارسة سلطته على الحكومة فطالبها بأن تعرض عليه بعض المسائل ، فهو لا ينتظر منها أن تعرض عليه ما يريد ، ولكنه يفترض لنفسه حقوقا لم ترد حتى فى الدستور الذى انتخب على أساسه ، فيقرر أحد الأعضاء ببساطة * أن المجلس لم ينظر ميزانية الحكومة فى السنة الماضية مع أن له الحق فى الاطلاع عليها ليصرف كيفية الايراد والمصرف ، ويعلم أيضا كيفية الاستقراض وحصة الدين واستهلاكه * (٣٧) *

ويسام الخديو - الذى كان يعيش فى أزمة صراع مع الدول الأوروبية - فى بلورة الاتجاه الجديد ، لينأوى به التدخا الأوربي ، فيقرر للمجلس - فى خطبة العرش - يحق فى إدارة شؤون الحكومة وتصريفها * وفى الدور الثالث من أدوار الانعقاد يتزايد ادراك المجلس لوظيفته الدستورية ولدوره بأعباءه ، مؤسسة نهائية تمس من القصب المصرى * ومن هنا جاء رده على خطاب العرش لينص على هذه الصفة ، فيؤكد عليها * نحن

نواب الأمة المصرية ووكلاؤها « ويحجب الرد مهمة هؤلاء الركلاء بأنهم « المدافعون عن حقوقها الطالبون لمصلحتها » . ويقدم دستوراً للحكم النيابي فراء « أساس المدنية والنظام ، عليه مدار العمران ، وهو السبب الموجب لنوال الحرية التي هي منبع التقدم والترقى ، وهو الباعث الحقيقي على بث المساواة في الحقوق التي هي جوهر العدل وروح الانصاف » ثم يورط الغديرو بما قاله في خطبة العرض فيسجله عليه ، ويشوب بهذا للدستور تفسيراً لا تتبع اليه مواده فيقدم المجلس شكره للغديرو لانه « شكل مجلس وزراء جملة ممثلوا كافة أمام الأمة تأييداً لمجلس النواب وتنميته له » . ولذلك فعندما تملقت ارادته السامية بأن ينظر الوزراء في أمور المالية والاقتصاد والداخلية ، دعت نواب الأمة ليتداولوا معها في ذلك حفاظاً لحقوق الرعية ومصلحة الحكومة « (٣٨) .

وبالإضافة الى ذلك دخل المجلس صراحاً حول مسألتين هامتين في الفكر الدستوري ، الأولى : تتعلق بحق المجلس في الرقابة على السلطة التنفيذية . وتتعلق الثانية بحقه في إصدار القوانين . وفي الممركة الأولى تصدى المجلس للوزيرين الأوربيين في وزارة نوبار إذ أمر المجلس هل أن يقسدم وزير المالية والاقتصاد مشروعاتهما اليه لكي ينظر فيها ، وعندئذ رفض وزير المالية الانجليزي إرسال مشروعات الوزارة الى المجلس ، ناقش المجلس بعض مسائل الضرائب وأصدر فيها قراراته ، وعبر عن استيائه من وزارة المالية لتأخيرها في عرض مسائلها عليه . ثم بادر بإصدار قرارات خاصة بالمسائل المالية دون حضور وزير المالية الانجليزي الذي أمر على موقفه .

وثارت الممركة الثانية حول حق المجلس في الرقابة على إصدار القوانين وتأكيد مبدأ ألا يصدر قانون دون موافقة المجلس عليه . وكان قد صدر مرسوم في ٦ يناير ١٨٧٩ يقضى بأن القوانين المتعلقة بالشؤون المالية تصدر بعد تقريرها من مجلس الوزراء والتصديق عليها من الغديرو . وقد أثار بعض أعضاء المجلس موضوع هذا المرسوم على أساس أنه أغفل موافقة مجلس النواب على القوانين كشرط لاتخاذها « مع أن سائر ما يختص بالإدارة العمومية من تحصيل الأموال وفرض الضرائب ووضع لوائح أو قوانين لذلك ، وما كان من هذا القبيل انشا يقصد به الأهالي لا غير ، وكل ما يقصد به الأهالي لا بد أولاً من عرضه عليهم ورضائهم به عن طيب خاطر منهم قبيل وضعه وتكليفهم به ، وحيث أنهم آثبوا عن أنفسهم نواباً منهم متولين بالمداومة عنهم والحماية عن حقوقهم والنظر في شؤونهم بمرين المصلحة فمن الواجب أن يعرض جميع ما يتعلق بالأهالي على نوابهم لينظروا فيه ويتدبروه » . وأنس النائب - الذي أعلن هذا القول - عليه قوله بأن الرقابة على القوانين « من حقوق المجلس المقدسة التي لا يصح انتهاكها » وأكد للمرة الثانية أن المجلس هو ووكلاء الأمة وأنشأوها المدانون بمراعاة حقوقها والنظر في شؤونها ومصلحتها

وبهذه الصفة فإن أعضاء مصرود على ألا نفخ النظر عن مراعاة واجباتنا المقررة المعلومة ، خصوصا في هذه المسألة التي ليس التساهل والتسايح فيها إلا نوماً من الاجماع بمقوق مجلس النواب » • وعندما حاول رئيس الوزراء نوبار أن يذكر المجلس بأن الدستور لا يعطيه هذا الحق أصر النواب على ضرورة حصولهم عليه مؤكدين أنه حق لا يمكن التنازل عنه • لأنه من المعلوم أن كل مملكة وكل حكومة تقدمت كان أساسها احترام النواب في أمثال ذلك • (٣٩) •

حول هذا الموضوع نفسه جرت مناقشة ثانية بعد سقوط وزارة نوبار - نتيجة لتمرده الضباط في فبراير ١٨٧٩ - بين النواب وبين رياض باشا وزير الداخلية في حكومة محمد توفيق - وهي التي خلفت وزارة نوبار - وكانت الحكومة قد استصدرت قرارا يحل المجلس فاعترض النواب على القرار ، وأكدوا مطالبهم بإبقاء المجلس • وألا تحصل إجراءات ولا قوانين من مجلس النظار إلا بالاشتراك مع مجلس النواب • واعترضوا على التضييق على حرية الصحف وهي أمانة ممثلي الشعب • فقال أحد النواب إن رياض باشا • أخطر أصحاب الجرائيل (الصحف) ، وأكد عليهم بمسدم درج شيء في جرائيلهم ما يتعلق بمجلس الشورى والأجانب وهذا فيه تضيق • وأشار نائب آخر إلى أن • رياض باشا صرح للصحفيين أن أهالي مصر مع وآنه لا يوجد فيهم عشرة يفهمون ما يقال في الجرائيل مع أنه لا يصح نسبة جميع أهالي الوطن لهذه الحالة التي لا تليق • • وقد ختمت هذه الجلسة (٤٠) يوم كيوم ميرابو كسما سبق أن أشرنا وإنتهت بتقديم اللائحة الوطنية ومبشروع دستور ١٨٧٩ •

ويعتبر مشروع دستور ١٨٧٩ ، مشروعا متقدما بالنسبة للظروف التي صدر عنها وقد تضمن أهم الانكسار الدستورية المصرية في ذلك الوقت • فالمرحدا من المبادئ الهامة على رأسها مبدأ المسؤولية الوزارية ، فالنظار • مسؤولون أمام مجلس النواب عن كافة الأحوال والأعمال المختصة بإداراتهم • ، وتأكيذا لهذه المسؤولية أوجب المشروع • على مجلس النظار المبادرة إلى وضع قانون لحاكمية النظار عند الاقتضاء وعرضه على مجلس النواب • (مادة ٣٦) ، وبمقتضى هذه المسؤولية فإن للمجلس الحق في سؤال الوزراء • النظار ملزمون بالمجابة عن كل ما يسألون فيه من مجلس النواب • (مادة ٤٣) • كذلك أقر الدستور صورة من صور الفصل بين السلطات بتعريفه الجمع بين تولى الوظائف الحكومية وعضوية مجلس النواب إلا لفئات محددة واشترط ألا يزيد عددا عن خمس عموم النواب عددا • (مادة ٢٠) • كما أقر • حق المجلس في الرقابة على الموظفين (مادة ٤٩) ومن أهم المبادئ التي قررها الدستور تأكيذا لمبدأ المسؤولية الوزارية ،

انه عندما يحدث خلاف بين المجلس والوزارة فان على الوزارة ان تستقيل
فالذا لم تستقل حل مجلس النواب وأجريت انتخابات جديدة في مدة لا تتجاوز
أربعة أشهر من قرار الحل . فالذا أيد مجلس النواب الجديد رأى المجلس
السابق وجب تنفيذه ويجوز للأمة أن تنتخب نفس النواب السابقين أو
بعضهم » (مادة ١١) .

المبدأ الهام الثاني الذي أقره الدستور هو مبدأ « حق المجلس في
إصدار التشريعات وفي الرقابة على إصدار القوانين » بحيث لا يكون القانون
معتبراً أو دستوراً للعمل ما لم يقر بمجلس النواب بهذا ويمنح عنه
القرار » (مادة ٢٧) ، وإذا حدث « ورفض مجلس النواب قانوناً من
القوانين أو بهذا من البنود مما عرضه عليه مجلس النواب فلا يجوز تقديمه
إلى مجلس النواب ثانياً في أثناء دور الانعقاد » (مادة ٢٨) . وأعطى مشروع
الدستور مجلس الوزراء الحق في إصدار قوانين لمواجهة الظروف الطارئة التي
قد تحدث ما بين أدوار الانعقاد واشترط عرض هذه القوانين على المجلس عند
انعقاده ، كما اشترط ألا تخالف « القوانين المقترحة » وهو ما يعنى ألا تكون
مخالفة للدستور أو للاتجاهات المعروفة عن المجلس (مادة ٤١) . وللمجلس
أيضاً حق تعديل أو تنقيح أى قانون (مادة ٢٧) وتضمن هذا الحق ، جميع
القوانين التي صدرت قبل العمل بالدستور فإوجب على مجلس الوزراء « أن
يقدم لمجلس النواب جميع اللوائح والقوانين والمشروعات الجارية العمل بها
في الحكومة لينظر فيها ويصدر قراره عليها » (مادة ٢٦) وينسحب
هذا الحق على الدستور نفسه (مادة ٢٧) الذي أخذ المجلس أيضاً حق تعديله
وتفسيره (مادة ٤٨) . وشمل هذا الحق كذلك الميزانية التي وضعت تحت
رقابة المجلس بالكامل بحيث لا تصدر أى قوانين بضرائب أو جبايات إلا بعد
موافقة المجلس وإوجب على الحكومة تقديم الميزانية سنوياً إلى المجلس
(المادة ٤٥ و ٤٦) .

وأقر مشروع الدستور بالإضافة إلى هذه المبادئ الهامة عدداً من
الضمانات الهامة لممارسة النواب حقوقهم « لأعطاهم الصفة السياسية إذ
اعتبر كل نائب « وكيلًا عن عموم الأمة المصرية وليس فقط من الجهة التي
انتخبته » (المادة ٨) . وأقر لهم « الحصرية التامة في إبداء آرائهم
وقرارهم » إذ لا يجوز أن يكون أحد منهم مرتبطاً في رأيه بتعليمات تصدر
له أو وعد أو وعيد يوجه إليه » (مادة ٩) . وأقر علنية الجلسات (مادة ١٤)
وبهذا إتاح للمجلس فرصة التفاعل مع الرأي الجماهيري والتعبير كما منحهم
الحصانة البرلمانية (المواد ١٤ و ١٥ و ١٦) وأعطاهم الحق في تنظيم
شؤونهم الداخلية ، بوضع لائحة عملهم .

ورغم أن هذا المشروع لم يصدق عليه ، إذ غلب الخديو اسماعيل ، ورفض خليفته توفيق أن يصدر الدستور بتشجيع من الأجانب وعاد يمارس سلطته الفردية ، إلا أن صدور مشروع الدستور بهذا التقديم يكشف عن مدى ما حققته الفكرة الدستورية من تقدم في المناخ الفكري المصري . لذلك كان من الطبيعي أن يتصدر الدستور المطالب الأول للثورة عند نشوبها . بل إن عرابي يذكر أن الدستور كان من بين المطالبات التي قدمها في حريضة أول فبراير (٤١) * وهي رواية نشأت عن السهو واختلاط الحوادث ، ولكن المؤكد أن فكرة المطالبة بدستور مصري كانت فكرة شائعة ، تحريها عرابي واقتنع بها * ويحدد الشيخ محمد عبده مصدر اقتناع عرابي بهذه الفكرة في أنه « كان يطالع في الجرائد وفي بعض الكتب المترجمة من اللغات الأوروبية ويسمع من بعض المطلعين على أحوال ممالك أوروبا أن مجالس النواب في تلك الممالك هي القائمة على حفظ أصول النظام وهي القاضية على كل حاكم بالانزاع حدوده والمجابة للاستبداد في الأرواح والأموال والحفاظة للحرية الشخصية في الأعمال » (٤٢) *

على أن هذا الحافز ليس كافياً عند الشيخ محمد عبده لكي يتحرك عرابي من أجل الدستور ، ذلك أن الشيخ لم يكن حسن الظن تماماً بعرابي ، ولذلك فهو يفسر حساسته للدستور بأنها وليدة خوف على شخصه بعد تمرده في أول فبراير ، فقد « تمثلت له جنايته في صورة أحوال قاهرة الأفسواه محدبة الأنابيب ، ولزمه خيالها في يقلتته ومنامه ، فهو في فزع دائم يخيل له العزل من وظيفته والموت في كل شيء يراه » (٣٤) * ومن ثم رأى « أنه لو كانت في البلاد تلك القوى النيابية وكانت حكومتها شورية لكانت الشورى أو مجالس النيابات عامساً لحياته وحفاظة لحقوقه في وظائفه وأماناً يلجأ اليه إذا حوم طائف الانتقام عليه » (٤٤) ومع أن هذا تصور غير صحيح ، فإن افتراض صحته لا يدعو إلى كل هذا الاستنزاف الذي عرضه به الشيخ محمد عبده . فالوصول من المصلحة الشخصية إلى المصلحة السياسية العامة ، هو جوهر الوعي الاجتماعي الناضج ، ولو كان عرابي قد انطلق بالفعل من هذا المنطلق الخاص فإن هذا يكشف عن نبيل حقيقى وفورية صادقة . إذ أن طلب الدستور لم يكن الوسيلة الوحيدة لتأمين نفسه ، إذ كان باستطاعته أن يساوم أو يمتدح صفقة مع الخديو أو الأجانب ليؤمن فرجه ، ولكنه اختار أن يتصدى للمطالبة بالأمان لكل الشعب *

وواقع الأمر أن تفسير الشيخ محمد عبده يكشف عن التناقض الفكري بين بعض القوى الثورية في رؤيتها للمسألة الدستورية ككل ، وقد أوضح هذا التناقض في عدة مظاهر :

● أول هذه المظاهر : الخلاف الذي وقع بين شريف وحرابي. عقب مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ حول القاعدة التي يجمع على أساسها مجلس النواب - فقد كان شريف يرى أن يجمع مجلس النواب على أساس دستور ١٨٦٦ ، وكان من رأى حرابي أن الضمانات التي تضمنها مشروع دستور ١٨٧٩ ومشروع قانون الانتخاب - المرفق به - ضمانات أوفر من تلك التي تضمنها دستور ١٨٦٦ ، على أن الخلاف الأساسي لم يكن في أي الدستورين يطبق ، إذ كينان شريف يرفض دستور ١٨٦٦ أصلاً ، ولكنه كان يريد بتطبيق هذا الدستور في اختيار مجلس النواب أن يتحكم في تشكيل المجلس الذي كان مستقلاً به وضع الدستور الجديد - ذلك أن دستور ١٨٦٦ كان يحده من لهم حق الانتخاب بثلاث شيفرة جداً ، هي عهد البلاد ومشايخها في المديرية وجماعات الأعيان في القاهرة والإسكندرية ومياط - وكان حرابي يرفض هذا التعدد ويطلب إلى توسيع دائرة الناخبين بحيث تضم جماعات أكثر اتساعاً ، مما يعطى مجلس النواب تركيبتها طبقاً لموازنتها ينمكس أثره في وضع أو تعديل الدستور الجديد - وقد انتصر شريف في رأيه لأنه حصد بالاستقالة فرضح عسراي لشروطه وانتخب المجلس على قاعدة ١٨٦٦ - فجام تركيبيته العلبقى غير متوازن وسع هذا فلن قانون الانتخاب الذي صدر مع دستور ١٨٨٢ قد صدر محققاً لبعض الأهداف الثورية ، إذ وسع دائرة الناخبين وجعل الانتخاب على درجتين وقيد حق الانتخاب بقيد واحد هو أن يدفع الناخب في السبة من الغرائب والرسوم المقررة خمسة جنيهات على الأقل مع إعفاء بعض الفئات من هذا الشرط - وفي الدرجة الأولى ينتخب الناخبون مندوبين بثوبين (عن كل مائة ناخب مندوب) وهؤلاء المندوبون هم الذين ينتخبون - في الدرجة الثانية - النواب .

● والمظهر الثاني من مظاهر هذا الخلاف بين القوى الوطنية حول المسألة الدستورية هو بروز عناصر إصلاحية تستهدف الإصلاح التدريجي وعلى رأس هذه العناصر الشيخ محمد عبده الذي عرف في بدايات الثورة ، على حد قوله هو نفسه بـ « متناوذة الفتنة واستهجان ذلك القصب المسكوي وتوسنة رأى العالين لثالبف مجلس النواب على ذلك الوجه وبذلك الوسائل الضمى » (٤٥) - على أن الأمر في رأينا لم يكن مجرد اعتراض على الأسلوب ، إذ هي في الجوهر اعتراض على أهلية القصب لكم نفسه - إذ كان الإمام محمد عبده من المثقفين بفكرة حق النشبة المحترمين - في أمثالهم للجماعي - وفي حوار بينه وبين حرابي وآخرين لخصه الشيخ بنفسه في مذكراته - قالوا له « أن الوقت قد حان للتخلص من الاستبداد وتقرير الحكومة الثورية » ، فاعترض على قولهم وحده المهمات الملحة في نظره بأنها لا الاهتمام بالثورية والتعليم يفتح سبيل مع جيل الحكومة على المدل بما تستطيع وتوفيقها في استشارة الأهالي في بعض المجالس خاصة بالمديريات والمحافظات ، ويكون ذلك كله تمهيداً لما يراد من تنفيذ الحكومة - وتتمثل هذه الغلة في الأمان

من عدم ثقة الشيخ محمد عبده في الشعب فعنده أنه « ليس من المصلحة أن نفاجم البلاد بأسر قبل أن تستمد له فيكون من قبيل تسليم المال للناظم قبل من الرشد فيفسد المال ويهضي إلى التهلكة » . ويضيف إلى هذا رفضه للمنف في طلب الدستور وتغوره المبالغ فيه من الديكتاتورية العسكرية ، فقد قال « لو فرض أن البلاد مستعدة لأن تفارق الحكومة في إدارة شؤونها فطلب ذلك بالقوة العسكرية غير مشروع ، فلو تم للجنود ما يسمى إليه ونالت البلاد مجلس الشورى لكان بناء على أمتاس غير مرضي ، فلا يليت أن يهدم أو يهول » .

وعندما صدر الدستور استكمل الشيخ محمد عبده عرض أفكاره تلك فطالب في إحدى خطبه بقصر حق الانتخاب على المتعلمين وحدهم على أساس أن الأمة غير مؤهلة لحكم نفسها وكرر هجومه على طلب الحقوق الوطنية بالثورة أو القسوة .

ومن مظاهر التناقض الفكري على المستوى الشخصي - وهي ظاهرة سبق وأشرنا إليها - أن محمد عبده كان يردد في فترة سابقة على ثوب الثورة أفكارا صحيحة ومناقضة لموقفه ذلك ، فقد أشار في مقال له نشر في سنة ١٨٨١ بعنوان « الشورى والقانون » إلى « أن اعتماد الناس لأن ينجروا المنهج الشورى غير متوقف على أن يكونوا متدربين في البحث والتصر على أصول الجدل المقرر لدى أهل » بل يكفي كونهم نصبوا أنفسهم وعلمت أعيانهم للحق وخبط المصالح على النظام الموافق لمصالح البلاد وأحوال العباد » (٤٦) . وفكرة الشيخ محمد عبده تلك من الأفكار الأساسية التي عارض بها عبد الله التديم فكر محمد عبده اللاحق ، مضيفاً أبعاداً أخرى للفكرة الدستورية أكثر راديكالية وثورية ، سنعرض لها عند الحديث عن الاتجاه الراديكالي في الفكر الشورى .

ويعتبر دستور ١٨٨٢ وبضابط أعمال دور الانعقاد الأول لمجلس النواب الذي أسس تطبيقاً له ، وهو دور الانعقاد الوحيد ، تمتيز هاتين الوثيقتين . آخر صورة للفكر الدستوري كما عاش أثناء فترة الثورة نفسها . والواقع أن دستور ١٨٨٢ كما صدر كان متقدماً عن دستور ١٨٧٩ في بعض المناسخ ، ومتخلفاً عنه في مناح أخرى . ومن مظاهر التقدم فيه أنه أقر مبدأ التكافل في المسؤولية بين الوزراء ، فكل ناظر مسؤول عن أدام وظيفته (مادة ٢٢) والنظار متكاملون في المسؤولية أمام مجلس النواب من كل أمر يتقرر بمجلس النظار (مادة ٢١) كذلك أخذ مجلس النواب حق القرار بالمصادقات مع الدول الأجنبية أو الامتيازات التي تمنح لرعاياها (مادة ٢٨) .

وتتمدد نواحي التخلف في هذا الدستور عن مشروع دستور ١٨٧٩ في المواد الخاصة بالميزانية إذ فقد النواب في الدستور الجديد حقهم في نظرس الميزانية وهو ما سوف يثير أزمة كبرى سنسفي إليها فيما يتقدم . كذلك لم يعد المجلس صاحب حق منفرد في انتخاب رئيسه ، إذ أصبح اختيار الرئيس

يتم بواسطة العديد من بين أسماء ثلاثة يرشحهم المجلس (مادة ١٤) كذلك أعطى لمجلس الوزراء حق المشاركة في تفسير الدستور أو تعديله مع النواب (المادتين ٥٠ ، ٥١) وكان هذا الحق قاصراً على المجلس . وفيما عدا هذا فقد كان الدستورين متطابقين تماماً وجاء التغيير ، تمييزاً ، عن تأثير الدستور بالعائلة الدولية والاجتماعية التي كانت قد طرحت نفسها سلباً وإيجاباً على الدستور كوثيقة فكرية وسياسية .

وسنلاحظ ان الفكرة الدستورية قد بدأت تطرح نفسها بشكل أكثر تبلوراً في أعمال مجلس النواب الذي انتخب على أساس دستور ١٨٨٢ . وبدا هذا واضحاً في اهتمام النواب ببعض الجزئيات الخاصة بتنظيم السلطات العامة وتحديد العلاقة بينها ، ثم في بلورة هذه الجزئيات في تصور شبه متكامل ، ففي البداية طالب بعض النواب بوضع قانون يضمن حقوق الأفراد تجاه المواطنين ويبين حدود الموظفين وحقوقهم واجباتهم . ثم اهتم المجلس بتنظيم القضاء وانقسام القضاء الأهل ، وكان الدستور وقانون الانتخاب قد تضمنتا في هذا الصدد مبادئ هامتين :

● الاول : عدم جواز الجمع بين عضوية المجلس والوظائف الحكومية من أي نوع متقدماً بذلك عن مشروع دستور ١٨٧٩ .

● والثاني : عدم جواز النظر في أي موضوع يكون من اختصاص القضاء (مادة ٤٠) .

وبتبلور المناقشات أكثر ، حدد بعض الأعضاء المسألة بشكل أدق ، فأشاروا الى ماسبق لبعض النواب اقتراحه من طلب قانون أساسي للحكومة يتضمن الأحكام الكلية الأصولية المبينة لحدود القوى الحاكمة (السلطات العامة) في البلاد . وهي في رأيهم : القوة الأميرية التنفيذية والقوة النيابية والقوة المنفذة الاجرائية . ومن الواضح ان هذا الرأي يقترب من الصواب في طلبه تحديد الفواصل بين السلطات وإن كان قد أخطأ فلم يذكر السلطة القضائية ، وفصل الملك عن السلطة التنفيذية ، وهذا سلطة واحدة . أما قمة الفكر الدستوري الأخرى في هذه المرحلة ، فهي الفكرة الانتقالية الداعية الى اعلان الجمهورية وسوف نعرض لها عند الحديث عن الافكار المتطرفة والراديكالية .

قضايا الفكر الثوري :

(ج) المسألة القومية :

على أن الإطار العام الذي كان يضم الفكرة الدستورية وفكرة الحريات جميعاً ، هو نهج لفكرة القومية وتقديسها لتحتوي مضموناً تحريراً ، على المستوى الوطني والفردى . ويعتبر تصدر الفكرة القومية لخريطة الفكر

الثورى فى تلك المرحلة من أبرز ما نجت الثوره المراهية فى اخفائه على هذه الخريطة . وهو مالا يستطيع أحد أن يخفله عند مراجعة المصادر الفكرى الذى خلفته الثوره بعدها ، سواء فى ذلك الوثائق الفكرية البحتة أو المواقف السياسية العملية وخاصة تلك المواقف التى ارتبطت بقضية حماية الوطن القومى من الاستعمار بكل أشكاله . وعلى الرغم من ان المسألة القومية قد أخذت حجما هائلا من جهد الثوار فإن مناحيها قد خضعت على الكثيرين واختلف تقييمها ، أو أهمل عديد من دلالاتها الهامة .

وتتضح المسألة القومية كجزء من الفكر السياسى للثورة المراهية اذا ما تأمنا ثلاث نقاط :

أولها : يجيب عن سؤال حول مدى ادراك الثوار لوجود خصائص قومية مشتركة بين المصريين تفصلهم عن غيرهم من الأجناس ، والدعوة لتسمية تلك الخصائص والمحافظة عليها .

وثانيها : يرتبط بتصوير الفكر الثورى لحق المواطنة ، أى المساواة بين المواطنين على أساس انتمائهم للوطن ، وليس لدين معين .
● ويرتبط بهذه النقطة ، النقطة الثالثة حول تصور الفكر الثورى لطبيعة العلاقة بين مصر وتركيا .

ومع أننا لن نجد فلسفة قومية متميزة لدى مفكرى الثورة المراهية أو الذين مهدوا لها ، فإنه ليس من السع أن نجد بعض المقولات الهامة حول الموضوع . ومن هذه المقولات اهتمام رفاعة الطهطاوى اهتماما بالغا بمراجعة التاريخ المصرى القديم ، والغروج ببعض الانطباعات عن حضارة مصر الفرعونية ، وقد خرج من هذه المراجعة بأن هناك أجماعا من المؤرخين على « أن مصر دون غيرها من الممالك عظم تمدنها وبلغ أهلها درجة عليا فى الفنون والمنافع العمومية فكيف لا وان آثار التمدن وعلاماته مكثت بمصر نحو ثلاثة وأربعين قرنا » كما أنه أدرك فضل الحضارة المصرية على الحضارات الماصرة لها « ولم يكن فى الأرض ملك أعظم من ملك مصر وكان جميع الأرضين تحتاج الى مصر » وهذا عين التمدن إذ لا يكون ذلك الا بتقدم الصنائع والفنون « (٤٧) »

وفى تحليل سبب ازدهار الحضارة المصرية يرجعها الطهطاوى الى عاملين ، أولهما : تهذيب الاخلاق بالآداب الدينية والفنائى الانسانية وثانيهما : المنافع العمومية التى تنمو بالثروة والفنى وتحسين الحال وتعميم البال على عموم الجمعية (أى المجتمع) وتبنيها عن الحالة الاولى الطبيعية (يقصد البدائية وحياة الفطرة) (٤٨) . ويكرر الطهطاوى فى كتابه « مناهج الآداب المصرية فى مياهج الآداب العصرية » مظاهر اعجابها بالحضارة المصرية ويدعو الى التربية الوطنية فهو « يحملنا ان الوطنية هى قمة الفضائل وان حب الوطن ركن من أركان الدين وان دليل الوطنية هو الرغبة فى تمدين

الوطن والعمل على تجديد شبابه بالمران . والطهطاوي الذي يصف نفسه بأنه « عاشق لجمال المران » يقول إن غايته وغاية كل وطني هو بحث مجد مصر القديم بالأخذ بأسباب الحضارة الحديثة وإن دوره كفيفكر ودور كل المثقفين هو خدمة المجتمع بفكرهم وعلمهم » (٤٩) .

ومن المراكز الفكرية التي عملت على الاهتمام بالحضارة المصرية « مدرسة اللسان المصري القديم » التي أنشئت بهدف تعليم اللغة الهروغليفية وآدابها . واستنادا لنشاط هذه المدرسة وتسميتها لفائدة هذا النشاط فتحت مجلة « روضة المدارس المصرية » صفحاتها لطلبة هذه المدرسة وعرضها لنشر مباحثهم . فنشرت في ملاحقها دروساً في قواعد اللغة الهروغليفية ، كما نشرت العديد من المقالات للمستر هنري بروكس ناظر المدرسة . وأحد من تلامذتها تضمنت ترجمة كثير من النصوص الفرعونية في الآداب والوصايا .

ومن المقالات الهامة في المسألة القومية ، المحاولات المتكررة لتعريف « الوطن » وعن اسمعبد الفكر السياسي النظري ومنها بحثناولة بكرة للشيوخ محمد عبده عرض فيها مفهومه لمعنى الوطن . فرأى أن « الوطن في اللغة محل الإنسان بطلقا فهو والسكن بمعنى : احتوطن . القوم هذه الأرض وتوطنوها أي اتخذوها مسكنا ، وهو جند أهل السياسة مكانك الذي تنسب إليه ويحتقر جفك فيه ويعلم حق عليك ، وتأمين فيه على نفسك وأهلك ومالك » . ويحمل الأستاذ الامام العلاقة بين الإنسان وعلمه في أنه « في الوطن من موجبات الحب والعرض ثلاث تشبه أن تكون حدودا ، الأول أنه السكن الذي فيه الغذاء والقيام والأهل والولد ، والثاني أنه مكان الحقوق والواجبات التي هي مدار الحياة السياسية . وهما جسيان ظاهران ، والثالث إنه وضع النسبة التي يملو بها الإنسان ويمز أو يسفل » . ثم ربط بين المواطنة وكفالة الحقوق والواجبات السياسية فأعطى لفكرته القومية بعدا ليبرالياً واضحاً .

وفي آثار القديم إشارات متصلة إلى الفكرة القومية ، فكيف من أنه كان يضع هذا الموضوع بين أهداف نشاطه العمل فهو يقول في حفل افتتاح أول المدارس التي أسستها الجمعية الخيرية الإسلامية « هذا الاحتفال سيكون قاربها لبحث الأرواح العربية ونشأة القبة الشرقية ، وهكذا يكون الميل الذاتي للأنس بالنفع القومي والمصلحة الوطنية ، فالأعضاء شقي والنفس واحدة والمروق حسنة والدم واحد والأفكار وان تنوعت فمحورها لسان واحد » (٥١) .

وسنلاحظ أن التفرقة بين « العربية » و « المصرية » كانت نادرة في هذه المرحلة . إذ كان التقسيم يعتمد على اللغة كأساس للتمييز بين القوميات . وفي وثائق العصر الفكرية والمصر السابق أنه منجد تعبير « أولا العرب » كناية عن المصريين في مواجهة دأهام التركة و « الشام » والأرمن . الخ .

والتدعيم بالإضافة الى هذا محاولات متصدة للدفاع عن الشخصية القومية وذلك بالهجوم على الفرنجة وتقليد الأجانب ، وفي مقال له بعنوان « عربى تفرنج » صور شأها من أعماق الريف المصرى اسمه زعيط ذهب الى أوروبا ليحصل ثم عاد الى بلاده فنتكر لما يفعله أبوه ميعط حين يقابله على المحطة ولأمله لأنه قبله ، ويطلبه بأن يلقى السلام عليه باليد فقط ويقول له « بون أرغنيه » وينسى لفته حتى اسم البصل لا يذكره ويسميه « أونيون » وتحاول أمه « ميعط » أن تفهم ما يعنيه فلا تستطيع ويختم هذا المفزى من القصة وهو ان لا أمل فى مثل هؤلاء الا اذا حافظوا على لغة قلوبهم وصرفوا قلوبهم فى تقديم بلادهم » (٥١) - وركز فى مقال آخر على ضرورة الحفاظ على اللغة القومية على أساس « أن من سلم فى لفته سلم وطنه ونفسه » ويخاطب المصريين طالبا ان يحافظوا على لغتهم باعتبارها مظهرا من مظاهر الشخصية القومية « اللغة هى أنت أن كنت لا تدعى من أنت وهى وطنك ان لم تعرف ما الوطن ، أما كونها وطنك فانه انما يجرى ويسمى وطننا برجال يتعاونون على أحيائه وأظهاره فى الوجود محلا للسكنى ودارا للقائمة وقد علمت انك بمفردك لا تهتدى لشيء ولا تتقوى على أى أمر كان - ومن فقد المواطن فقد الوطن » (٥٢) - والتدعيم يعتبر أن اللغة ليست مظهرا للمعتقد الدينية « ومن أشاع وطنيته ومعتقداته وأفكاره فقد أشاع نفسه فاشاعة اللغة تسليم للذات » (٥٣) -

وفضلا عما سبق فان فكرة الحفاظ على السوق القومية وعلى الثروة الوطنية من التبدد الى أيدي الأجانب ، وأيضا الاحتفاظ بالوظائف الادارية للمصريين ، كانت كلها أفكار متداولة وشائعة - تخدم آمال الجنين البرجوازي وتعبير عن مطامح أبعد من طاقته - وتتكرر فى كتابات التدعيم والأفاننى والمططاوى وغيرهم من مفكرى المرحلة ، الدعوة الى احياء الصناعة المصرية والتجارة المصرية والهجوم على فكر الاستفلال الزراعى والدعوة الى حماية الثروة القومية من التبدد فى الفراغ وهو ما أدرنا الى بعضه فيما سبق ، ونشير الى بعضه الآخر فيما بعد -

ويتميز يعقوب صنوع ، بالدعوة الى مقولتين هامتين ، الأولى الوحدة القومية ، وذلك عن طريق « مكافحة الأباطيل التى تفرق بين المسلمين والمسيحيين ، باظهار سماحة القرآن وحكمة الانجيل ، وهكذا تتسنى لى الملاحة بين قلوب الفريقين » (٥٤) - و « محاربة التعصب الدينى بسلاح الايمان » (٥٥) - والثانية ابرار الغيائض المتضررة للشعب المصرى - ردا على المزاعم الأوروبية التى كانت تريد حرمان مصر من حريتها بدعوى تغلبها ، وفى محاولة له ، مع « جيهان سودان » الكاتب الفرنسى ومحرر صحيفة « هنرى الرابع » سأل عما اذا كان المصريون يستطيعون ان يكونوا شعبا حقا ، فرد عليه ناقدنا سطحية المقل الأوروبى الذى يفشل فى التعمق فى طبيعة الشعب المصرى ، فيزعم أنه شعب كسول متمصب وجاهل ، « أما أنا

فأقول لك ان الشعب المصري ليس كسولا بل هو على نقى ذلك أنشط شعوب العالم طرا وأوفرها إنتاجا ، ليس الشعب المصري كسولا كما أنه ليس متعصبا ، بل هو على عكس ذلك أكثر شعوب العالم تسامحا على شرط ألا يستغل أكثر من اللازم والتاريخ على ذلك شهيد ، وأخيرا أقول ان الشعب المصري ليس على درجة الجهل الذى تتخيلونها فالمدارس المدنية والدينية التى أسستها الحكومة ومدارس القاهرة العربية وخاصة مدرسة أركان الحرب ليست بدائية كما يظن الباريسيون الطرغام (٥٦) * ويبرز يعقوب مظاهر التقدم الحضارى والثقافى للشعب المصرى ، مؤكدا أن الشعب لا يقتصه سوى زعيم جدير به ، (٥٧) *

ان يعقوب - الذى تربى لأبوين يهوديين ، وتعلم الاسلام واعتنقه - أصبح - بتعبير أبيين جينديزيه - متحدنا باسم الفكر الليبرالى - كمار يبحث فى حسه القومى روحا شديدة السماحة جعلته يفكر فى بلورة نظرية متكاملة من المساواة بين الأديان ، لكى يرفض الى النهاية المطلقات التى تؤدى دائما الى تفنيت الوحدة القومية * بل انه طمح الى التقريب بين مصر وأوربا. ولعله كان يرى أن الحضارة الأوروبية تستحق أن تهدي إليها مصر بكل ثقلها الحضارى ، فى وقت لم تكن حضارة أوربا قد تخطيت بالدم تماما أو كشفت عن عدوانيتها ، أو حلت محلها حضارة جديدة أكثر إنسانية (٥٨) *

على أن الفكرة القومية لم تسلم من انكاس الفكر السلفى والمحافظ عليها ، مما وضع العديد من الظلال على وضوح صورتها * ومن أبرز هذه الظلال ما ألغته مدرسة التنوير الاسلامية وعلى رأسها جمال الدين الأفغانى ، من تضييع على الفكرة القومية * ومع أن كثيرين من أمسداق الأفغانى ومن المتعالفين معه قد حاولوا تفسير طبيعة موقفه من المسألة القومية، فانه يظل موقفا غير واضح الوضوح الكافى * وخاصة ان الأفغانى نفسه كان يؤمن بمجموعة من المفكرات المتناقضة كما أنه أحدث تعديلات وإضافات كثيرة على أفكاره فى فترات لاحقة * ويقر بعض أنصاره من المعاصرين بأنه كان من دعاة فكرة « القومية الاسلامية » وعندما أن « جمال الدين الأفغانى » لم يكن هو مخترع الجنسية الاسلامية بل انها من صميم نظام الحكم الاسلامى ، قبلاد المسلمين هى دار الاسلام ، وكل من يمكنها يحمل جنسيتها مهما كانت ديانتها (٥٩) * وهو تفسير يتضمن لاعتراف بأن هناك ما يسمى « بالجنسية الاسلامية » أى أن « المسلمين » هم جنس واحد والاسلام « جنسية فوق أنه دين » *

لم يمن كثيرون ممن كتبوا عن الأفغانى بأن يدرسوا فى آثاره الفكرية عما إذا كان يفرق بين « الوحدة الاسلامية » و« القومية الاسلامية » أم لا ! * والوجه البارز لدعوة الأفغانى هو أن حركة الوحدة الاسلامية هى « الأمل الأخير فى مقاومة الاستعمار الغربى الذى امتد من البلاد العربية حتى الهند » (٦٠) * ولكن ما شكل هذه الوحدة ؟ * هل هى تضامن للنضال المشترك بين الشعوب الاسلامية ، أم « وحدة سياسية » تقوم على توافق

خصائص قومية مميزة في كل الشعوب الاسلامية ، واذا فرض وتوفرت هذه الخصائص فما هي ؟ - ان بعض المثبتين حتى الآن بفكرة الجامعة الاسلامية - والذين يدعون ضرورة ملحة حتى في مرحلتنا الراهنه - يذهبون الى أن الصراع الديني كان مظهرا من مظاهر الصراع بين الدول الاسلامية وبين الاستعمار في الفترة التي تفجرت فيها دعوة الجامعة الاسلامية ، وعندما « أن الدول الاستعمارية كانت تملك مخططا هدفه الاول تحطيم القيم الاسلامية ومحاولة ازالة الايمان بمبادئ الاسلام حتى تستطيع السيطرة على بلاد المسلمين » (٦١) وهذا التفسير يفضي على دعوة الجامعة الاسلامية طائعا ومختلعا ، إذ يضع ، بين عناصر الصراع مع الاستعمار عنصرا دينيا . رغم أنه - كتفسير - لا يتقيد الافغاني - لا يهمل العناصر الاخرى للصراع الا أنه على أي الاحوال يعالج القضية بشكل يتضمن مزالق خطيرة لا تغني على أحد .

وسنجد لدى الافغاني معطيات فكرية كثيرة تؤكد أنه كان يخلط - وخاصة في المرحلة الاولى من دعوته - بين « الجامعة الاسلامية » كتضامن مشروع للشعوب الاسلامية ضد الاستعمار ، وبين الخصائص القومية ، فهو يرى « أن الأصول الدينية الحقبة المبراة من معذات البدع تنفيها للأمم قوة الاتحاد واتحلاف الشمل وتقدم الشعب الياباني الوثني قد تم ببعض تعاليم الدين مثل العلم والحرية » (٦٢) - وفي مرحلة متقدمة عرض الافغاني للعناصر المكونة للقومية فحددتها بخمسة خواص و تتميز بهذا القبائل والشعوب التي خلقها الله من نفس واحدة وتنقسم المعمورة الى مايسمون بممالك وأوطانا ، أما الخواص فأربع منها تستمد من طبيعة الاقليم والغامة تطرا فتؤثر وهي الدين « أما الخصائص الأربع الرئيسية فهي « اللسان والأخلاق والموائد والاقليم وتأثيره على المجموع » ويذكر الافغاني أنه يتوفر هذه الخصائص « تحصيل للأقوام ميزة وتتأصل فيهم محبة القيام على مألوفهم والدود عنه واعتبار من خالفه أنه ليس منهم بل هو غيرهم بمعنى الفرية المطلقة ، فتنتي تم لقوم من سكان الأرض أو لأهل اقليم معر تلك الجوامع أو الخواص الخمس المميزة ، وحصلت المساواة بين المعموم منهم وتأثروا بمؤثراتها ، أصبحت دعوى الكفاية بينهم ميسورة وأسر التمييز أو تمييز الافضية غير ميسور » (٦٣) .

وقد يكون من الصحيح عند النظر لهذه القضية أن نقدر بأن تيار « الجامعة الاسلامية » لم يكن يدعو الى « التعصب الديني » ولكن الى « المصيبة الدينية » وقد ظل له هذا الطابع النقي بفضل ما تمتعت به حركة التنوير الاسلامية من آفاق فكري واسع فضلا عن احتضانها لأبرز المقولات الليبرالية الخاصة بحرية العقيدة والترفع عن الاضطهاد الديني . ولكن ذلك كله لم يمنع من أن يتضمن هذا التيار مزالق خطيرة وخاصة عندما يتصدر الى

عناصر لا يمكنها وعيها الذاتي من ادراك الفروق بين المقولات المختلفة ومن تمييز الصحيح .

ولا ينبغي هذا جمعية ان هذا التيار قد ساهم في حركة التحرر الوطني مساهمة فعالة . وكان واقع العصر قد فرض بالفعل ان تكون أكثرية الشعوب الاسلامية اما مستعمرات أو مهددة بأن تكون كذلك . ثم ان الاسلام كان يظهر أساسيا من مظاهر الوحدة القومية آنذاك . فبطل أن تتضح الحركات القومية وتتسع وهو ما حدث أكثره في القرن التاسع عشر . وقد حاولت قوى الاحتكارات الأوروبية أن تفضل الانقسام لمصلحة من جساميرها بتشويه الحركات القومية . في بلاد المستعمرات باتهامها بالتعصب الديني ومعاداة المسيحية ، وهيهمة غير صحيحة لأن هذه الحركات لم تكن تتجه إلى محاربة الدول المسيحية في الاستعمارية ، ولكنها كانت تحارب أساساً قوى الاستعمار ، وكانت أسفانة الحركات القومية بالشعور الديني مسألة طبيعية قبل نشوء الشعور القومي ، خاصة قد لعب الشعور الديني أدواراً عظيمة في الجرائر وتونس خلال المقاومة الباسلة التي خاضها شعباً ضد الغزو الفرنسي .

وأروع ما نجت الثورة العربية في بلورته من اتجاهات فكرية هو حرصها على تأكيد الطابع القومي للفكر الثوري المصري ، وضربها المراكز المختلفة التي كانت تحاول الخروج بفكرة الثورة عن مدارها الحقيقي إلى اتجاهات متعمبة ومعادية لفكرة الوحدة الوطنية والقومية . ومن البداية كان عرابي يتميز عن تيار الجامعة الاسلامية رغم أنه من الذين تأثروا بالأفغانى ، كما أنه لم يكن منتحياً إلى التيارات الليبرالية — من حيث الموقف العملي والتكوين الفاس — ويظهر هذا التميز كما حدده « بلنت » هو « الدفاع عن حقوق الفلاحين » و« بيتنا كانت حركة الإصلاح الأزهرية » وتفضل المسلمين ولا تميز بين الأجناس ، فان حركة عرابي كانت قومية ولذلك كانت الوطنية فيها أظهر ، وأقبال الناس عليها أقوى وأكثر .

ولم تكن قومية عرابي مائة له من أن يكون متديناً شديد التدين ، مسلماً شديد النقسام في إسلامه ، بل ان هذا التدين كان بالغ الأثر في اجتذابه للجماهير كما كان أساساً أخلاقياً منحه طيلة فترة الثورة من أن يخضع لمفاهيم الحياة التي تلوث الثوار الذين لا يمتصون بالقيم الأخلاقية دينية كانت أو اجتماعية ، لقد كان عرابي يتميز « بلنت » من « أحرار المسلمين » (٦٤) .

وملاحظ عند مراجعة أساليب الحشد الجماهيري التي استخدمتها القيادات الثورية ، اعتمادها كثيراً على استثارة الحماس الديني لدى الجماهير وهي ظاهرة تنال على مناحي التخلف الفكري وتتضمن مزالق خطيرة قد تحرف الجماهير عن قضاياها الرئيسية إلى متعطفات غير صحيحة ، ولذلك نلاحظ انتمائها في البدايات الأولى وأيضاً في لمظات اضطراب المواقف وعدم القدرة على التمييز بين الصواب والخطأ .

ويشير الشيخ محمد عبده في مذكراته الى أن عرابي في الفترة بين
تعود أول فبراير ١٨٨١ ونشوب في ٩ سبتمبر من نفس السنة كان
يعتمد اعتمادا كبيرا على المنصر الديني في دعوته ، فقد كان يقابل عناصر
مختلفة من طبقات الشعب ، « ويصور لهم السلطة الاجنبية الحاضرة إذ ذاك
كأنها تسر يحوم في جوارها لاختيار خير الفرائس لينقض عليها ثم انوار من
بينها الدين والعوائد الموروثة عنه لينتخب فيها مخالفه » . وانه لو دامت
سياسة رياض باها في منهيها لقضى على الدين وسنته « (٦٥) » ويبدو أن
عرايى قد اتجا الى ذلك الأسلوب تحت تأثير عامل أساسي هو تدبته هو نفسه
وتأثره بدمرسة الإصلاح الأزهرية ، بالإضافة الى أنه وضع هذا الضمار بين
شعارات الحد الأدنى التي جمع على أساسها الجبهة الوطنية ، ليضم اليها
قوى الشعب ومن بينهم طلبة الأزهر ومشايخه * ويذكر الشيخ محمد عبده
أن عرايى بعد هذا العرض للخطر على الأديان « وجد من حضرات المشايخ
اصغاف لقلوبه وتأييدا لرايه » (٦٦) .

على أنه ينبغي أن نقتل نوعا ما من غشيتنا من أن يؤدي هذا التركيز
على استشارة الشعار الدينية الى مهاوى الشعب ، وما يتضمنه من إفساد
الوطن لصفة الجامع لكل أبنائه والذي لا يضطهد أى فئة بسبب الدين أو
المنصر ، وما يهملنا نقتل من هذه الغشية أن من الجوانب الواضحة في فكر
الثورة خلوها كحركة وقيادة من أى مظهر من مظاهر الشعب الديني
وهي حقيقة سبق أن اكدناها أكثر من مرة * اتهام العراييين بالشعب الديني
هو أشهر الأكاذيب عنهم ، وقد يكون من المتبول أن تطلق هذه الأكاذوبة على
حركة لا تلتفت كثيرا لهذه المسألة أو تأخذ منها موقفا حياديا . اما أن تطلق
على حركة ذات صفة « قومية » وقدودة المادة للشعب الديني فهذا
ما يثير بالفعل * .

أن مجلس النواب الذي انتخب بعد الثورة قد ضم أربعة من الأقباط
من بين ٧٥ عضوا هم كل أعضاء المجلس انتخبوا انتخابا حرا * وضمت
وزارة البارودي - وهي وزارة الثورة - وزيرا مسيحيا هو بطرس غالى *
ويقول بلنت « كانت العلاقة بين مسلمي مصر وأقباطها ودية للغاية وكان
الأقباط على العموم في جانب الوزارة » . أما العلاقات بين البطريرك والوزارة
فهي ودية جدا كذلك كان اليهود بزعماء الرباعي يطلبون الحكم
الدستوري » (٦٧) .

واللاحظ أن محاولات حرب الثورة باقتتال فئة طائفية بين المصريين
المسلمين والمصريين المسيحيين قد فشلت تماما * وقد دعت « الجمعية العمومية »
- وهي مجلس طبقات الأمة - الى الانشقاق في ٢٢ يوليو ١٨٨٢ عقب خيانة
الخديو وانضمامه للاستول البريطاني فكان من بين أعضائها ٢٥ يمثلون
الرؤساء الروحانيين من المسلمين - شيخ الأزهر وممثلى المذاهب والمفتي
والقضاة والأشراف - ١١ يمثلون الرؤساء الروحانيين من الأديان الأخرى

منهم رؤساء الأرمن الكاثوليك والأقباط الكاثوليك وحكام اليهود وبطريرك الأقباط غير عدد آخر من المسيحيين الذين مثلوا فئاتهم المختلفة كمواطنين . وقد سبق أن إشرنا الى طبيعة الشعار الذي رفعه النديم أثناء الغزو والفتوى التي أصدرها البطريرك بشأن خروج الانجليز عن تعاليم المسيحية الحقبة . وموقف الثورة القسومي ذاك يقلل منه ولا يتعارض معه بقا ، اتجاهها سياسياً - بعد تفجر الموقف وبهد الغزو - الى الاعتماد على الشعوب الاسلامية لكي تدمها بالمؤنة لحصر لغزو ، وتهديدها باثارة حرب دينية ضد الاحتلال . وهي سياسة طبيعية في ضوء الوعي القومي المحدود لدى الجماهير ، ولأنه من الطبيعي أن تتجه الثورة الى شعوب المستعمرات والشعوب ضيق المستعمرة - وليس ذنب الثورة أن كل هذه الشعوب كانت اسلامية - لكي تشاركها في دفع الاحتلال .

على أن فكرة الجامعة الاسلامية نفسها عند يدها الانفصالي عادت فطورت بعد ذلك الى فكرة الجامعة الشرقية ، أي التي تضم شعوب الشرق ضد الغرب الأوربي ، وهو نتيج أفضل قليلا وان كسالت المسألة ليست مسألة صراع اديان أو اتجاهات أصلية جفرقة ، ولكنها أساسا صراع بين قوى التحرر الوطني والقوى الاستعمارية .

ومن الأفكار القومية التي ظهرت بواكيرها في تلك المرحلة ، فكرة القومية العربية فيذكر بلنت أنه قابل الشيخ محمد خليل من مشايخ الأزهر وأنه ذكر له أنه عضو في « جمعية المسلمين الأحرار » وقال أن مركزها الرئيسي هو مكة ، وأنها تهدف الى معارضة السلطان عبد الحميد وتتطلع الى خلافة عربية (٦٨) . ويذكر كرومر أنه بعد مظاهرة سبتمبر ، زاد الهمس عن قيام حركة سرية ترمي الى انضمام دولة عربية من مصر وسوريا ، فلو فرضنا لهذه الحركة النجاح فيما ترى كان يصبح مصر أجزاء هذه الامبراطورية وولاياتها بل مصر آل عثمان أنفسهم » (٦٩) . ويقول محمود مامي البارودي لصايرنجي ان فكرة اعلان الجمهورية في مصر كانت تتجسّد « انضمام سوريا اليها ثم العراق » (٧٠) . والملاحظ أنه في حين اتجهت العناصر الثائرة في الأزهر الى الدعوة لانضمام خلافة عربية - أو دولة ذات طابع ديني - فإن العناصر الثورية الأخرى كانت تطالب بجمهورية أو دولة عربية ، في إطار الانفصال النهائي عن الخلافة سواء كانت عثمانية أم غير عثمانية .

على أن أهم وأخطر ما طرحه الجليل البرجوازي بمختلف مراكزه الطبقة والفكرية في هذه المرحلة كان شعار « مصر للمصريين » . ان هذا الشعار لا يبلور فلسفة قومية متميزة ، ولكنه شعار سياسي من أهم شعارات الثورة وأكثرها استقطابا للجماهير الشعبية . وقد كان رفعه أحد الأسباب التي أدت الى اتساع هذه الحركة والتفاف عديد من القوى الاجتماعية حولها . بالإضافة الى أن مختلف شعارات الثورة وحركاتها السياسية بعد ذلك قد تبعت

من خلال محاولة وضع هذا الشعار في التطبيق العملي . ويبدو الاهتمام الذاتي به إذا ما لاحظنا أن الزعماء الثلاثة - للحركة العسكرية - عربى وعبد العال حلمى وعلى فهمى - كانوا ينهون أسماهم بلقب « المصرى » كتوسع من التمييز بينهم وبين غيرهم من العناصر الأخرى .

والواقع أن جوهر هذا الشعار يطرح بالإضافة إلى كسل مظاهر الفكر القومى التى أشرنا إليها فيما سبق ، قضية العلاقة بين مصر وتركيا باعتبار أن تبعية مصر لتركيا كانت انتقاصا من الاستقلال وتذويبا للشخصية القومية فى كيان استعماري ، فكيف نظر الثوار إلى هذه العلاقة ؟

الملاحظ أن منذ نهايات عصر اسماعيل تزايد العداء لتركيا بين صفوف العناصر المثقفة وكذلك بين صفوف الجهادي ، وقد وصف القاضي الهولاندى « فان بيلن » هذا الشعور بقوله « يخطيء من يظن أن المصريين لا يهتمون إلا بمصالحهم الخاصة ومصالح عائلاتهم ، فانهم على العكس يكرهون الحكم التركي والحكم الأوربي على السواء ويريدون حكومة وطنية بكل معاني الكلمة وهم يحبون مصر الحديثة ومصر التاريخية » ويهتمون بمصير الشعب ويتألمون لمصائبه التى لا نهاية لها » (٧١) . ويؤكد المستر ماك كون هذا الشعور راصدا أن « الألام السياسى نحو الباب العالي قد تلاشى بسبب احساس المصريين بفداحة الجزية التى تؤدى لتركيا دون مقابل ، وأصبح شعار الأمة المصرية « مصر للمصريين » ولا يشك فى ذلك أحد ممن عرفوا حقائق الأمور فى مصر ، ولو أن الغدو اسماعيل أراد أن يعلن الاستقلال التام للقى التعزيد والتأييد من جميع طبقات الأمة » (٧٢) . وسنلاحظ بالإضافة إلى هذا تكرار كلمة المصرى فى وثائق العصر الفكرية وعلى السنة الغدويين وأعضاء مجلس النواب ، وخاصة متعيد الذى يذكر عربى أنه خطب مرة فاستعرض ماتعرضت له مصر من غزاة وفاتحين ثم قال « وحيث أننى اعتبر نفسى مصرى فوجب على أن أرى أبناء هذا الشعب وأهذه تهديبا حتى أجمله صالحا لأن يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ويستغنى بنفسه عن الأجانب » وقد وطدت نفسى على إبراز هذا الرأى من الفكر إلى العمل » (٧٣) . ثم اسماعيل الذى سعى للحصول على امتيازات استقلالية جديدة لمصر من الباب العالي ودعم هذه الامتيازات ، وقد وضع اسماعيل ذكاه كسله فى خدمة مطالبه للاستقلال بمصر ، فمتدنا نشبت الحرب التركية الروسية أراه أن يتهرب من الالتزامات التى تفرضها عليه القرماتان بوجوب مساعدة السلطان بالمال والرجال والمعاد فجمع مجلس النواب وعرض عليه الميز المالى ليتهرب من مساعدة تركيا ، ثم رأى فى اقتبائك تركيا فى الحرب مع روسيا فرصة لتوسيع سلطانه وتأكيد استقلاله عن السلطان ، فأباح للصنف فى مهده الهجوم على الحكم المشائى ونشر مفاسد الحكم فى القسطنطينية وفى بقية أنحاء الامبراطورية المشائية . وبهذا نشأت عدة صحف « القليل النادر منها وقف إلى جانب السلطان

والكثير القادر فيها كان جربها عوانا على مفاسد الأتراك (٧٤) . ثم تطورت القوى الوطنية في عهده ، وأدرك النواب من خلال ممارستهم لمهامهم مصلحة الوطن الخاصة ، حتى أنهم في اجابة على خطاب العرش الأخير في حكمه أقاموا الى الخطاب ، الذي يمت فينا روح العصر الجديد وأحيا آمال هذه الأمة التي لاتزال راجية أن تتأل شرفها التليد الذي شهدته به التواريخ وإنبات به الآثار « بل إن الشديرو توفيق نفسه لم يعلم وهو « ولي العهد » من الوقوع تحت تأثيرات قومية ، رغم عدم تعددها ، فقد شكك الكولونيل بيرغر وكان معلما فرنسيا له ، من أن المسلمين العرب ملأوا رأس الصبى بأفكار الاتهامات ضد الأوروبيين . ونتيجة لهذا « بدأ الصبى توفيق يجرى هنا وهناك ويتحدث عما سيفعله عندما يصبح حاكما مصر . ويعلن لكل من يراه أن يسمع أن المساهمات التكنكية من الحضارة الغربية في مصر ليست الا أضحوكة . وأن كل قوم في العالم الغربي أثنى من العرب في المل الأول . وأنه مقتنع أن الكتاب العرب وضعوا منذ زمن طويل الآلة البخارية والسكة الحديدية » وهو ما أثار فرح بيرغر الشديد (٧٥) .

وعقبه نقوب الثورة أرسلت تركيا بعثتها الأولى برئاسة علي تقيزاده فاستطاعت أن تلحق أن عرابي هو مركز القوة الجديدة في مصر . ومن هنا كان خطاب السلطان العثماني إلى عرابي - وقد أشرنا إليه في الفصل الأول من هذه الدراسة - والذي يحتضن فيه الحركة الثورية ويسعى للتحالف معها ضد الخديو توفيق وأجانبه . ولم يكن الثوار من القيام السياسي بحيث يعملون هذه المعونة أو يرفضون الاستفادة من التناقض بين الباب العالي ودول الاستعمار والخديو كما لم يكونوا من البلاءة بحيث يحسنون الظن على إطلاقه بالسلطان عبد الحميد : الصورة المركزة للثورة القومية التركية الاستبدادية ، لذلك فإن برنامج الحزب الوطني أشار إلى أن الثوار يرون أن المحافظة على الروابط بين مصر والباب العالي ركنا يستند عليه الحزب في عمله ويعترف الحزب بالسلطان عبد الحميد كمتبوع وخليفة وإمام للمسلمين ولا يريد تبديل هذه الصلة البدوية ما دامت الدولة العليا في الوجود ، ثم يعترف باستحقاق الباب العالي لما يأخذه من الفرج بمقتضى الثمرانات وما يلزمه من المساعدات العسكرية إذا طرأت عليه حرب أجنبية ، كما يحافظ الحزب على حقوقه وامتيازاته الوطنية بكل ما في وسعه ويقاوم كل من يحاول اغتصاب مصر وجعلها ولاية عثمانية . »

ومن الواضح أن التأكيد بالحفاظ على التسمية العثمانية كان حكيما سياسيا قبل كل شيء فهو لم ينسحب إلى القتال من الاستقلال الذاتي الذي نالته مصر - كما أنه أيضا لم ينسحب إلى التنازل من أجل تصحيح السلطة السياسية والقضاء العناصر التركية والملوكية عنها - رغم أن هذه العناصر

تأيمه للسلطنة العثمانية - وقد عبر عرابي عن فهمه للعقلية التركيسية في قوله لصابونجي « لقد علمنا الدهر واسماعيل كيف نفهم مكر الأتراك وكما نستعمل مدافع الترك وأسلحتهم وذخائرهم كذلك نستعمل مكرهم عندما يضطروننا الى ذلك » (٧٦) .

وعندما حاول السلطان بعد ذلك بشهور وفي يونيو ١٨٨٢ أن يعيد استكشاف القوى المصرية بعد قيام الأزمة الكبيرة بين وزارة البارودي والخديو حول المؤامرة التركيسية أرسل لهذا الغرض بعثة دوريش التي فوجئت باستمرار الضمب على مقاومة التدخل الأوربي ، ورفضه لأي محاولة لتدخل عسكري تركي . ويصف صابونجي تأثير حضور بعثة دوريش في خطة الثوار فيقول أنها قد أدت الى كراهة الأتراك والسلطان نفسه وأنه قد سمع أن البارودي ومحمد عبده والنديم يلمنون السلاطين والأسم التركية من عهد چنكيزخان وهولاكو الى عهد الحميد ، فصرح النديم بأنه سيهدم عرش السلطان قبل أن يموت ، وتآلف حزب كبير يستعد لإعلان الاستقلال عن تركيا اذا تدخل الأتراك في مصر تدخلا حرييا . وقد عبرت جميع القوى الوطنية وعلى رأسهم علماء الأزهر أنفسهم عن رفضهم للتدخل التركي .

ان شعار « مصر للمصريين » هو أول صيغة قومية ناشئة في تاريخ مصر الحديث ، ويتجلى موقف عرابي منه في تصريح مبكر قاله لبلنت عقب مظاهرة منبئيين فأكد أنه لا يضر حبا للأتراك الذين أساءوا حكم مصر قرونا وأنه لا يقبل أي تدخل من جانب الأستانة في شؤون مصر الداخلية . ولكنه فرق بين الحكومة العثمانية وبين السلطة الدينية للسلطان الذي قال عرابي ان طاعته واجبة عليه باعتباره أسير المؤمنين ما دام يحكم بالعدل والانصاف . وخرب مثلا بتونس التي فصلتها فرنسا أولا من الامبراطورية العثمانية ثم ضمها اليها . وقال عرابي « كلنا أبناء السلطان ويجب علينا أن نعيش ك أسرة في منزل ، وكما أن أعضاء الأسرة الواحدة يكون لكل منهم غرفة ينظمها حسب هواه ولا يحق لأرب المنزل أن يستبيح حرمتها فكذلك لكل شعب من الشعوب الاسلامية بلاد يعيش فيها وينظمها على ما يحب ويهوى » ثم قال « لقد كسبت مصر استقلالها بالفرمانات ومستبدل كسل جدها في المحافظة على ذلك الاستقلال . ولكننا نطمح اذا طلبنا أكثر من ذلك ولا يبعد أن نفقد حريتنا في مثل هذه المجازفة » (٧٧) .

ويبدو أن قيادة الثورة كانت تعمل حسابا للمنزلة الدينية للسلطان في نفوس الجماهير باعتباره خليفة للمسلمين . وهو الشعور الذي يصفه مالك كور فيقول « ان الشعور الديني نحو الخلافة لم يفقد شيئا من قوته بحيث اذا شعر المصريون بخطر يستهدف له الاسلام أو دولة الخلافة فانهم يتعاونون مع الترك ، ومثلهم في ذلك كمثل الارلنديين في شعورهم نحو

البابا « (٧٨) • ان هذا الشعور الجارف - بجانب موقف السلطان المؤيد للثورة - هو الذى جعل الثوار يحددون العلاقة مع تركيا بالشكل الذى عرضناه • ولكنها كانت بالتأكيد علاقة مؤقتة ، وكان الثوار يدركون انها مؤقتة • وقد اشار صابونجي فى رسالة مؤرخة فى ٢٤ يونيو ١٨٨٢ الى أن عقيدة الثوار الحقيقية انهم لا يعتمدون بعيد العميد ولا يهتم أمره فى شيء • فهم يستخدمونه لمصلحتهم ويعتمدون عليه حتى يروا الوقت ملائما لاعلان الجمهورية المستقلة « (٧٩) • ولكن ما حال دون ذلك كما صرح البارودى لصابونجي « اننا وجدنا العلماء - المشايخ - لم يستعدوا لهذه الدعوة لانهم كانوا متأخرين من زمنهم « (٨٠) • واذن فان فكرة الاستقلال القومى التام عن أى وجود أجنبى أوروبى أو تركى لم تكن بعيدة عن مطامح ومفروعات قيادة الثورة • وهو ما يؤكد الدور الرائد للاشتغاف المرابية كحركة من أقدم الحركات القومية فى الوطن العربى •

ومن الصعب أن نتصور أن هذه الحركة كانت مجرد تمبير عن الكسار مجردة ، أو انها كانت تمكن قسب لدوا فى احتياج بعض طبقات المجتمع الى الاستقلال الكامل أو الجزئى يسوقها الخاصة ، ذلك كله كان بعض دوافع هذه الحركة ، ولكن عوامل نفسية كانت تتحرك أيضا ، فعنداء المصرى للأجانب - سواء كان تركيا أم أوروبيا - كان رد فعل لاسامات الأجانب العديدة وقد عمق هذا العداء الوضع الاقتصادى لكل من المصرى والأجنبى ، فقد كان معظم الأوربيين أصحاب أعمال أو رؤساء إداريين ، وكذلك كان الامر بالنسبة للأتراك والجراسك ، وكانوا يمارسون دورهم ذاك ، بكسل ما فى الأوربي من خسر واحتقار لحياة الشعوب الأخرى ، التى يظن - بنورده اللاتينى - انها أبطأ وأقل دقة وأكثر قبياه ، ويكل ما فى شعوب آسيا الصغرى من انتفاع وتهور وصلاية رأى ، ومظاهر القسوة التى ورثها التركى من الوهم القائل بأن الخضوع المستمر صفة للمصرى لا يمكن أن تتغير ، وحتى هؤلاء الذين يمكن أن نسميهم - مع التجاوز فى استخدام المصطلح - البروليتاريا الأوربية العاملة فى مصر ، كانوا لا يجدون لهم حزام إلا المبالغة فى الشعور بالتفوق المزعم على السكان المحليين ، وهو ما ينطبق أيضا ، على سماليك الأتراك والجراسك ولا بد أن يكون رد فعل هذا الاضطهاد حالة عداء للأجانبى ، وإذا أخذ هذا العداء أحيانا صورة « كراهية للكفار » فليس ذلك سوى مجرد من التوصل إلى مصطلح صحيح للتعبير عن شعور قومى ، وهو عجز فى الوهم لدى فئة من الجماهير ، لا تقاس به الحركة القومية ، ولا تؤاخذ عليه الا لدى باحث متبحر ، مثل كرومر ، أو يقووب اتصاله بعض الفهم مثل لاندنر (٨١) •

وفى مجرى الحركة القومية شتبرز على السطح تفصيلات بسيطة لكن دلالتها لا تقل عن دلالة أكبر الحوادث والحركات • وما يسميه « لاندنر » - خريطة الكسافية - هو جزء من الحركة الاجتماعية فى مضمونها القومى •

ففى هذه المرحلة ، كَان البوليس المصرى الذى كان يضايقه فقدان سلطته على الأوربيين ، ينتقم بتطبيق التمليمات الخاصة بتنظيم وقوف العربات. على عربات الأجانب ويترك سائقى العربات المصريين يفعلون ما يشاؤون ، وموظفوا الجسارك يمكنهم مضايقة رجال الأعمال الاجانب (٨٢) . وربما افقد النسان المصرى - فى أسفل مستويات السلم الاجتماعى - القدرة لسكى يقول انه « قومى » وانه يشعر « بشخصته المصرية » ويمادى القوى المتسلطة عليها ، وقد يستسهل كلمة « كفار » أو « نصارى » . ولكن هذا لايعنى فى الحقيقة أى شيء .

قضايا الفكر الثورى :

(٥) العقل فى موقف الدفاع :

إذا كانت الفكرة القومية ، التى ركزت على الحقوق السياسية والديمقراطية كشرط لتحول المصريين من « رعايا » الى « مواطنين » ، هى أبرز مقولات الفكر البرجوازى الثورى فى فكر الطليعة المراهبة فان « العقلانية » هى أخطر مقولات هذا الفكر ، وهى التى تعطيه صمته البرجوازية الواضحة .

كانت « العقلانية » أخطر المعطيات التى توصل اليها الفكر البرجوازى فى أوروبا من خلال صراعه مع الفكر الاقطاعى الذى جلبت اللاهوتية عليه وظلت تفرض سيطرتها وتناجز عن بقائها فى مناخ لم تكن العلوم الطبيعية والحديثة قد عكزت ثباته ، أو قلبت له مسلماته الفكرية السائدة ، فلما استطاع العقل الأوربى عبر عصر النهضة أن يستوعب العلوم الحديثة من كيمياء وطبيعة وهندسة وميكانيكا ، ثم انتقل الى استخدامها تكنولوجيا لتطبيق قواعد تلك العلوم على الصناعة ، فأصبح احتياجات الانسان بوسائل جديدة ومتقدمة ، ووضع كتلا مريضة من الجماهير أمام تحدى «العقلية الصناعية» حيث يمكن أن تترافق مقدما النتائج المسبوبة لكل فعل ، آنذاك اعتزت العقلية اللاهوتية القائمة على الفكر الزراعى حيث تظلم « الإرادة العليا أو الغالبة » دورا أساسيا وتنتج من هذا الاعتزال ظهور معطيات فكرية متعددة وجديدة . فحلت فكرة « العمل من أجل الحياة الدنيا » محل « العمل من أجل الدار الآخرة فقط » سادت قيم اجتماعية جديدة ، شكلت أخلاقا جديدة . وبرزت محركات جديدة لقياس القيمة الاجتماعية للفرد فلم يند للأصول والأنساب نفس التقديس ، وأصبح « المعصامى » شخصية مقبولة بل ومثالا يحتذى . وأساس ذلك كله فكرة فتح الباب أمام الانسان لكى يعمل فى سبيل منفعة الفردية ، التى كان هناك تصور ان ذلك بأنه لابد أن تؤدى الى منفعة النوع الانسانى كسكل .

على أن العقلانية المصرية قد ولدت مازومة شأنها في هذا شأن كل معطيات الفكرة الليبرالية في مصر ، وقد شاركت عوامل ثلاثة في تأزيم موقفها .

● أول هذه العوامل أن ظهورها لم يواكب تقدسا في مباحث العلوم الطبيعية والتجريبية ، كذلك لم يواكب ظهور صناعة مصرية . لقد احتكت هذه العلوم بالعقل المصري من طريق مراكز التأثير ومصادره فاستطاعت بعث العلماء والفنانين المصرية للحلقة الفرنسية أن تعرض على العقل المصري بعض منجزات العلوم الطبيعية ، ثم فتاهد المبعوثون إلى أوروبا منجزات أخرى ، بيد أن هذا كله لم يجد فرصة التمكين الكامل له نتيجة لبقاء أثره في حيز محدود نسبيا .

● أما العامل الثاني ، فهو أن العقلانية كانت تصارع مناخا فكريا تراكم خلفه ، فالعقل الديني التقليدي كان قد تكلس - بنصب عوامل التخلف المترامية - على معطيات ثابتة . وأوسع باب الاجتهاد بشكل نهائي . وسنلاحظ أن معادى التفكير لأوهي الأسباب متكررة في أي مصدر تاريخي عن الحكم التركي المملوكي ، هذا بالإضافة إلى طبيعة الفكر الديني الإسلامي نفسه التي يصعب بين العقيدة والفريضة ، بين المبادئ والتنظيم الاجتماعي . وهو ما حوله خلال العقود اثني تراكم فيها التخلف إلى طريق مسدود أمام أي إضافة أو تغيير في التنظيم الاجتماعي .

● أما العامل الثالث فهو تخلف البرجوازية المصرية ونموها متأخرة عدة قرون عن نظيراتها الأوروبية ، وهو ما أشرنا إليه من قبل ، ولقد كان من نتيجة هذا التخلف ، اعتماد البرجوازية المصرية في نموها على الفئاض الزراعي ، فتزادجت صفة التاجر ومالك الأرض ، والصناعات ومالك الأرض وأيضا المثقف الليبرالي المتعرب بتراث الفكر الاقطاعي ، وهو ما انتهى إلى الإزدواجية ثم التوفيقية ، وأدى في النهاية إلى أن « الزراعي » كتيار فكري آلى بظلال كثيفة على تطور الفكر المصري لفكرة طويلة .

وبرغم هذا فستجد العديد من المعطيات العقلانية في الفكر الذي مهد للشوكة البرجوازية . ولكن سمة رئيسية سنلاحظها في هذا الفكر ، تلك أنه كان يلتزم موقف الدفاع دائما . أنه لم يكن فكرا هجوما أو صداميا وإنما كان يتسلل ببطء وعلى استحياء ، ويحاول أن يجد لنفسه من الفكر السائد حماية ووقاء وهو مبالغ بعض المفكرين المحافظين ورفضه أغلبهم . على أنه رغم عدم طبيعته الهجومية قد أجبر بعض أجزاء من الفكر السلفي على اتخاذ موقف الدفاع أيضا ولم يكن هذا نتيجة لقوة ذاتية في العقلانية ولكنه ضعف شديد من الفلسفة التي جوبهت بتخلفها الشديد ومجزها عن الرد على التحدي ، فاحتلت موقفا دفاعيا . وهذا التبادل في اتخاذ المواقف الدفاعية ظاهرة تؤثر إلى أن الصراع وقتها كان يعمل فعلا في العقل المصري وأن نتائجه في الطريق .

لقد عرف الفكر المصري العلوم الطبيعية في ظل حكم مصر الإسلامية ،

بل وكان بعض الخلفاء الفاطميين يدرسونها (٨٣) . ولكن ما أصاب العقل الإسلامي من جمود جعل حتى بعض الذين يقتنعون بضرورتها من علمهم الأخر يفكرون بأنها « قروض كفاية » أي يتخصص لها من طلبها ولا تفرض على الذين يحضرون الدروس العامة . فوصل تغلفها إلى الاختلاط بينها وبين العلوم المزيفة فاختلط الفلك بالتجهيم وانتقل من العلم إلى الخرافات ، واختلطت الكيمياء بتحضير الذهب وسحر المادان وأصبح المطلق غليظا من المنسطة اللغظية .. الخ (٨٤) .

ومع تزايد تغلف العقل السلفي ، كان من الطبيعي أن يشعر بالاندهاش لدى اطلاعه على ثمار العلوم الحديثة وتجارها ، وهو ما نلاحظه بكثرة لدى الجبرتي، الذي دهمش لكثير من الآلات والمعدات التي أحضرها الحيلة الفرنسية معها ، حتى تلك الآلات والمعدات التي لا تتفهم فنونا معقدة . ثم اضطر عند زيارته لمقر البعثة العلمية وأطلعه على تجربة كيميائية إلى الإقرار ببساطة بأن « لهم فيه - يقصد العلم - أمور وأحوال وتراكيب غريبة ينتج منها نتائج لا تسعها عقول أمثالنا » (٨٥) .

وكان الشيخ حسن المطار ، وهو من معاصري الجبرتي ، أكثر قدرة على التأثر الواعي بما شاهده من منجزات العلم الحديث ، فقد أكد على فكرتين أساسيتين :

● الأولى : ضرورة الاهتمام بالعلم الطبيعي ودراسته وأشار في هذا الصدد إلى أنه اطلع على كتب « من بلاد الفرنج ترجمت باللغة التركية والعربية وفيها أعمال كثيرة وأفعال دقيقة ، أطلعنا على بعضها وقد تحولت تلك الأعمال بواسطة الأصول الهندسية والعلوم الطبيعية من القوة إلى الفعل » .. وخرب مثلا بالصناعات العربية المتقدمة ثم نصح الآخرين بالإطلاع على ذلك « ومن سمع به همته إلى الإطلاع على غرائب المؤلفات ومجانب المصنعات انكشفت له حقائق كثيرة من دقائق العلوم وتزعت فكرته - أن كانت سليمة - في رياض الفهم ، فالتفت إلى الإنسانية بالإطلاع على حقائق المعارف تتكامل والفاضل الكامل بأنواع العلوم يتفوق ويتفضل » .

● أما الفكرة الثانية - التي بشر بها المطار - فهي دعوته إلى فتح الباب للمصراع الفكري والفلسفي حتى في أمور المقائد الدينية نفسها على أساس أن الأئمة الأعلام « كانوا مع رسوخ أقدامهم في العلوم الشرعية والأحكام الدينية لهم اطلاع عظيم على غيرها من العلوم وإحاطة تامة بكلياتها وجوئياتها وحتى في كتب المخالفين في المقائد والفروع » وذكر أمثلة من ذلك عند الأئمة المتقدمين وانتقد علمهم عصره لأنهم بالنسبة إلى العلماء المتقدمين كتبوا عامة زمانهم اليهم « أن قساروا أمرنا النفل عنهم بدون أن نختبر شيئا من أنفسنا وليتنا وصلنا إلى هذه المرتبة بل اقتصرنا على النظر في كتب محصورة ألفها المتأخرون المستمدون من كلامهم تكررها طول العمر ولا تطمح لأنفسنا إلى النظر في غيرها حتى كان العلم انحصر في هذه الكتب » (٨٦) .

ثم جاء رفاعة الطهطاوى فكرر دعوة أستاذه حسن المطار ، ودعا دعوة صريحة إلى إدخال العلوم المصرية فى الأزهر . وانتقد محمد على لانه « لم يجنب طلابه إلى تكميل عقولهم بالعلوم التى كبر نفعها ليس ينكر » وأشار إلى أن الأزهريين عليهم أن يضيفوا إلى معارفهم « معرفة سائر المعارف البشرية الحديثة التى لها مدخل فى تقدم الوطنية من كل ما يحد على تعليمه علماء الأمة المصرية » ، « فلو تشبث من الآن فصاعدا بجهل أهل العلم الأزهريين بالعلوم المصرية لفأزوا بدرجة الكمال » (٨٧) .

وبالإضافة إلى هذا فإن الطهطاوى قد عبر فى كتابه الاول « تلخيص الأبريز » عن إعجابه بالنتهج العقل ونا أرساء من قواعد لتنظيم المجتمع وخاصة التنظيم السياسى فقال « لنقل بأن أحكامهم سائر القوانين ليست مستعينة من الكتب السماوية ، وإنما هى مأخوذة من قوانين أخرى غالبها سياسى » (٨٨) . وأقر بأنها « مخالفة بالكليسة للشرائع وليست قارة للفروع » ولكنها رغم هذا كله تحول إعجابه فهو يدعو إلى التعامل فى هذه الأحكام « لتعرف كيف حكمت مقولهم بأن العدل والانصاف من أسباب تميم الممالك وراحة العباد ، وكيف انقادت الحكام والرعابا لذلك حتى عمرت بلادهم وكثرت معارفهم وتراكم غناهم وارتاحت قلوبهم فلا تسع فيهم من يشكو ظلما أبدا » (٨٩) . أن تحيز الطهطاوى للعقلانية تحيز واضح . وما عمل على نشره من مباحث العلم الطبيعى بالترجمة وبإنشاء المدارس أكثر من أن يحصر .

ومن المصادر التى عملت على إقتناع العقل المصرى بالنظرة العلمية والصناعية ، عند من الدوريات الثقافية التى بدأت صدورها فى هذا الوقت ومنها « روضة المدارس المصرية » ، « - وهى التى أصدرها رفاعة الطهطاوى نفسه ورأس تحريرها ابنه على فهمى رفاعة - م » « الجنان » وهى بيرونية أصدرها العلامة برس البستاني فى عام ١٨٧٠ ، و « النحلة » وهى بيرونية أصدرها القس العلامة لويس صبايونى ، و « المقتطف » التى أصدرها فى عام ١٨٧٥ بيهوت ، يعقوب صروف وفارس نصر ونقلت بعد ذلك إلى مصر . قدمت تلك الدوريات الحد الأدنى من المعرفة العلمية العامة للقارئ العربى . فلم تكن دوريات متخصصة فى فرع واحد من فروع العلوم الإنسانية أو الطبيعية تكتب للمتخصصين فى هذا الفسبح أو ذاك ، ولكنها كانت دوريات يعارف عامة تستهدف القارئ العادى وتقدم له معارف فى كانت كلها تقريبا جديدة إذ ذاك على العقل المصرى ، ومنها مباحث فى الفلسفة والاجتماع والاقتصاد والتاريخ وفلسفته والسياسة والجغرافيا فضلا من مباحث أخرى فى الفلك والطب والفسيولوجيا والطبيعة والكيمياء الخ . وحين يتقدم أخبار من أحدث المكتشفات والاكتراعات العلمية ، ورصيد التطبيقات المختلفة للعلم فى الصناعة . وترجمت لنبولا متعددة فى كل تلك المجالات . ومن هيسا ساهمت الدوريات جميعها فى ترسيخ

المفاهيم العلمية في ذهن المثقفين ككل ووضعت عقولهم المهيبة بالخرافة في مواجهة حادة مع المفاهيم الجديدة . وسنلاحظ أن كثيراً من مباحث هذه المجلات كان يبدأ بالرد على العلم المزيف الذي وفر في أذهان الناس والهجوم أيضاً على الخرافات التقليدية التي كانت منتشرة إذ ذاك (٩٠) .

وفي مواجهة هذا التحدي ، وتحديات عصرية أخرى ، بدأ جمال الدين الأفغاني حركة الاحتجاج الإسلامية التي استهدفت تجديد الدين وفتح باب الاجتهاد الاسلامي لمواجهة تحديات العصر العقلية والعلمية . وهو موقف دفاعي اضطر العقل السلفي اليه وان لم ينتبه اليه سوى اذكى العناصر السلفية التي خشيت أن تفقد كل مواقعها إذا ظلت ملتزمة بموقف الجسود والتخلف . وقد انتهت تلك الحركة العقلانية الاسلامية الى التمسك في موقف متوسط بين السلفيين الجامدين من ناحية والعقلانيين التقدميين من ناحية أخرى . ويخلص الشيخ محمد عبده جوهرها في سيرته الذاتية فيقول « ارتفع صوتي بالدعوة الى أسرين عظيمين أولهما : تحرير الفكر من قيد التقليد وفهم الدين على طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف والرجوع في كسب معارفه الى منابعه واعتباره من ضمن موازين العقل البشري والتي وضعها الله لترد من سطوته وتقلل من غلظه ويخبطه لتتم حكمة الله في حفظ نظام العالم الانساني . والدين على هذا الوجه يعد مديقاً للعلم باعثاً على البحث في أسرار الكون داعياً الى احترام الحقائق الثابتة مطالباً بالتحويل عليها في ادب النفس واصلاح العمل . كل هذا أعده أسراً واحداً . وقد خالفت في الدعوة اليه رأيي الفشتين العظيمتين اللتين يتركب منهما جسم الأمة . طلاب علوم الدين ومن على شاكلتهم وطلاب فنون هذا العصر ومن هو في ناحيتهم » (٩١) .

وهذا التلخيص الدقيق هو موجز لدعوة الأفغاني ، الذي انطلق في البداية من أحجاب بانبروتستانتية باعتبارها حركة تجديد في المسيحية ، وموقف دفاعي التزم به العناصر الثائرة والاكثر ذكاء من الكاثوليكين في مواجهة هجوم العقلية العلمية والصناعية على الفكر اللاهوتي ، وكان الأفغاني واعياً بالدور الذي يقوم به ، فأشار أكثر من مرة الى أنه يستهدف القيسام باصلاح ديني شامل مشابه لما قام به لوثر . وقد حلل الأفغاني الحضارة الأوروبية باعتبارها نتيجة للصراع بين البروتستنتية والكاثوليكية . فعنده أن « يجب انقلاب عالم أوروبا من الهمجية الى المدنية هو الحركة الدينية التي قام بها « لوثر » وتمت على يديه ، فان هذا الرجل الكبير لما رأى شوب أوروبا قد دلت وفقدت شهابتها من طول ما خضعت لرؤساء الدين ولتقاليد لا تمت بصلة الى عقل ، قام بتلك الحركة الدينية ودعا اليها اسم أوروبا بصير وعناد والاحاح زائدتين فأصلح بذلك أخلاقهم وقوم احوالجاتهم وطهر عقولهم وتبهم الى أنهم ولدوا أحراراً فلماذا استعبدتهم المستعبدون » (٩٢) . وذكر

بعد ذلك أن انبعاث الحضارة الأوروبية « نتج من نشوء البروتستانتية في أوروبا والباردة والمساوية بينها وبين عدوتها الكاثوليكية » . وهو تفسير غير دقيق ولكنه ينسجم مع رؤية الأفغاني المساة التي ترى أن الصراع الديني - وليس الطبقي أو القومي - هو محرك التاريخ . ودلالته الهامة تكمن في تركيز الأفغاني على أهمية حركة التجديد الديني وتأكيده على أن الرجوع إلى أصول الدين النقية وتسريحها تفسيراً عقلياً يخضع لمصلحة المسلمين . بالإضافة إلى أن جوهر فكرة الانبعاث الديني هذه ، الهجوم على فكرة الزهد في العالم وعدم الفاعلية فيه ، يدعو إلى هذا تحقيق لإرادة الله ، في حين أنه قضاة على النشاط الرأسمالي الذي لا يمكن أن ينطلق إلا مع اليقين بفكرة المنفعة والعمل في الحياة .

لقد كانت البرجوازية الأوروبية تتحصن بالبروتستانتية لكونها « تنافس بشكل أفضل مصالح ولأفكار البرجوازية » . ذلك أن الكاثوليكية قد قدمت خدمات عظيمة للاقطاع و بدعاً جواهر المؤمنين وتعتمد على التباهي بالتقوى سطحياً ، « وتطبيقاتاً لتعاليم جان كلفن أبو البروتستانتية فإن « مصير البشر قد سبق أن تقرر قبل أن يخلق الله العالم بزمان طويل ومن ثم فالمرء يستطيع أن يثبت أنه من الذين اختارهم الله فقط بواسطة النجاح الذي يحققه في مشروماته المهنية » وبشر كلفن « بأن الهدف الأساسي للتجار وأرباب العمل ينبغي أن يكون زيادة ثروتهم التي استؤمنوا عليها من قبل الله وبناء على ذلك فاستغلال العمال الأجراء كان مثير - في رأى كلفن والتعاليم البروتستانتية التي جاءت بعد ذلك - قضية عادلة » (٩٣) .

وقد أشار الأفغاني إلى هذا الهدف الأساسي من أهداف دعوته فقال « إن حركتنا الدينية هي كناية عن الاعتماد على ما رسخ في عقول العوام ومعظم الفخاوس من فهم بعض المقائد الدينية والنصوص الشرعية على غير وجهها مثل جعلهم نصوص القضاء والقدر على معنى يوجب عليهم أن لا يتحركوا إلى طلب مجد أو التخصص من ذل ومثل فهمهم لبعض الأحاديث الشريفة الدالة على فساد أخسر الزمن أو قرب انتهائه فهماً يثبط الهمم عن السعي وراء الإصلاح والنجاح في نظير ذلك مما لا عهد للفلسف الصالح به ، فلا بد إذن من بحث القرآن وبث تعاليمه الصحيحة بين الجمهور وشرحها لهم على وجهها الثابت من حيث يأخذ بهم إلى ما فيه سمادتهم دنيا وأخرى » (٩٤) .

من هذا المنطلق كان عدم اقتناع الأفغاني بالتصوف وهو مظهر من مظاهر عدم الفاعلية مع المجتمع وعدم المساهمة فيه ، فكان إذا ذكر التصوف قال « أنا لا أفهم معنى لقولهم الفناء في الله ، وإنما الفناء يكون في خلق الله ، ومعنى الفناء فهم تسليمهم وتبنيهم إلى وسائل سمادتهم وما فيه غيرهم » (٩٥) . وقد أحدث موقفه هذا تأثيراً في الكثيرين من المثقفين المصريين الذين كان اندراجهم في الفرق الصوفية يكاد يكون سنة (٩٦) .

ومن أبرز من أثر فيهم هذا الاتجاه محمد عبده الذي انصرف - بعد معرفته للأفغانى - من ممارسة الزهد وعن امتزال الناس الى تدقيق الحياة ودراسة لعلوم المختلفة التي لم يدرسها في الأزهر .

وكان من الطبيعي أن تؤدي إزالة العديد من الشرافات والتزيينات من جوهر الدعوة الدينية الى إبراز طابعها العقلي ، فبدأ الأفغانى يشير بأن « الوحى هو مصلحة المسلمين » . وبالتالي أعطى الأولوية للمصلحة على النص « لأن الله لا يفعل الا ما فيه مصلحة العباد كما يقول المقتزلة في أصلهم الثاني وكما أبرزه المالكيون في قولهم بالمصالح المرسلة » فما « رأى المسلمون حسناً فهو عند الله حسن » فالدين هو المصلحة « والدين في أصوله ما ينتفع في الأمور الدنيوية » وعنده أن « من قال ان الدين يأس بالسر دون اليسر بالخيار دون النافع لجره التقليد والمألوف فهو كذاب » (٩٧) .

قام منهج الأفغانى في تفسير النصوص الدينية ، على الاعتماد الكلى على العقل المفسر على أساس أنه أدنى بالمصلحة المعاصرة من المفسرين القدماء ، يقول عبد القادر المغربي أحد تلاميذه ، أن الأفغانى علمهم أن يفهموا النص الدينى فهما صحيحا يراهم فيه قوانين اللغة وقواعد بلاغتها ويستوثقون من مطابقة النص للكتاب والسنة ثم الجراء على التصريح بما فهمته فهما حراً مبتدأ الى قواعد اللغة العربية وقوانين بلاغتها ثم الجراء فى الدعوة الى الصحيح المقول من تلك النصوص والتعاليم وإطراح الباطل الدخيل عليها والجهر بذلك من دون حجب فى قبول أو تقييد من ذوى حول » (٩٨) .

وقد ذكر أحد المتحدثين فى مجلسه قولاً للقاضى عياض ، تمسك به ، فقال الأفغانى « سبحانه الله ، ان القاضى عياضاً قال ما قال على قدر ما وسعه عقله ، وتناوله فهمه ، وناسب زمانه ، أفلا يحق لغيره أن يقول ما هو أقرب للحق وأصوب من قول القاضى عياض وغيره من الأئمة ؟ وإذا كان القاضى عياض وأبائنا سمحوا لأنفسهم أن يخالفوا من تقديمهم فاستنبطوا وقالوا ما يتفق وزمانهم ، فلم لاستنبط ونقول ما يوافق زماننا ؟ » وما ، على أن باب الاجتهاد مسدود ، وبأس نص سد ؟ ولأى أمام قال لا يصبح لمن يهدى أن يجتهد ليفقه فى الدين ، ويهدى يهدى القرآن وصحيح الحديث والاستنتاج بالقياس على ما ينطبق على العلوم المصرية وحاجات الزمان وأماكنه ؟ ان الفحول من الأئمة اجتهدوا وأحسنوا ولكن لا يصبح أن نعتقد أنهم أحاطوا بكل أمرار القرآن واجتهادهم فيما حسوا القرآن ليس الا قطرة من بحر » (٩٩) .

أثر هذا الإعلام لشأن العقل في محمد عبده ، الذي بدأ حياته مناصرا
 رأي السنين والاشاعة - وهم يمثلون حزب المحافظين في الاسلام - فتحول
 بعد لقاءه بجمال الدين ، الى مناصرة المعتزلة والمعتلين وجميع المفكرين
 الأحرار والمثماحين في الفكر الاسلامي (١٠٠) .

وقد كان هذا كله تمهيدا من موقف دفاعي تحسن فيه الدين ، أمام
 تقدم العلوم الطبيعية ومناهج البحث فيها ، ثم للبناء الفلسفي الذي أقيم على
 نتائج هذه البحوث ، ويبدو هذا الموقف الدفاعي كإوضح ما يكون في محاولة
 الألفاني استعمارة العلم لتفسير النصوص الدينية به وهي قمة التكريم
 للمسلم . ففسر الآية القرآنية « واني مرسله اليهم بهدي » بأنها تعني
 اللاسلكي . وأشار الى أن القرآن قال بكروية الأرض في الآية « والأرض
 بعد ذلك حجابا » وبأن الأرض جزء من الشمس في الآية « كانتا رتقا
 ففتقناهما » وهي محاولة تكشف عن احساس بالنقص والهيبة أمام
 العلم (١٠١) .

وسمع ذلك فإن العلم لم يتخلص من هيبة أمام الدين ، إذ ظل يشعر
 بهذه الهيبة ، ويلتزم موقف الدفاع هو الآخر . ربما لعدائته هذه ، أو لخبث
 الفكر الديني وسيطرته على العقول . وسنلاحظ هذا الموقف الدفاعي في
 الكثير من المجلات المقلانية ولدى العديد من المفكرين . وهناك سمة عامة
 لأغلب وثائق العصر الفكرية ، تلك هي نشر العديد من الآيات القرآنية
 والاحاديث النبوية والأقوال الفقهية في نصوص تصالحي موضوعات علمية
 بحث . وكذلك على هذا الموقف الدفاعي الذي التزمه العلم نشير الى نقاش هام
 دار حول موضوع من الموضوعات الصالحة للاشتباك بين العلم والدين حولها ،
 وهي مسألة « دوران الأرض » . فقد نشرت « المقتطف » مقالا عن دوران
 الأرض بقلم محررها الدكتور « يعقوب صروف » أشار فيه الى أن العلوم
 الحديثة أثبتت صحة الفرض القائل بدوران الأرض حول الشمس خلافا
 لرأي القدماء الذين كانوا يقولون بثباتها وعده سبعة براهين على ذلك .
 وفي مقال بعنوان « العلوم الطبيعية » أشار يعقوب صروف الى خطأ الذين
 يقرون بمنافع العلوم الطبيعية ولكن يسيبونها مضره بالدين كما أبان خلال
 الذين يعتقدون صحة هذه العلوم ونفعها وينكرون الوحي لأجلها . وذكر ان
 الخلط والشلال يتضح بحد ما ظهر من التوفيق والاتفاق العظيم بين الوحي
 والعلوم الطبيعية . وأثنى على الذين يوفقون بين صحة تلك العلوم وبين
 صدق الوحي . ورغم هذا الموقف التهادني أرسل أحد رجال الدين المسيحي الى
 المجلة رد ماله يؤكد فيها بالأدلة الفوارقية ثبوت الأرض وعدم دورانها مقرأ أن
 دوران الأرض يناقض ما في الكتب السماوية . وقد أثار هذا حوارا حادا بين
 القائلين بموافقة القول بدوران الأرض لما هو واره بالكتب السماوية ،
 والقائلين بمخالفته لها . وهو تحكيم لمسائل شرعية علمية في مسائل علمية .

ومن أهم البحوث التي نشرت في هذا الموضوع بحث للمفكر المصري عبد الله فكرى - وكيل وزارة المعارف آنذاك ووزيرها في عهد وزارة البارودي - بعنوان « المقارنة بين الوارد في نصوص انشراح والوارد في الهيئة » ، دافع فيه عن العلوم الطبيعية على أساس أنها لا تتعارض الدين واقتبس من أقوال الامام الغزالي ما يفيد أنه من بين أقوال الفلاسفة والعلماء مالا يصطدم بأصل من أصول الدين وليس من ضرورة تصديق الأنبياء والمرسلين منازعة العلماء فيه . لأن من ينازع في مثل هذه المسائل من رجال الدين لا يقيد ما يعتقد به بل يضره . فان هذه الأمور تقوم عليها براهين هندسية وحسابية لا تبقى معها ريبه لمن يلج عليها ويحقق أدلتها فإذا ما قيل له : هذا على خلاف الشرع ، لم يسترب في العلم وإنما استرب في الشرع » ورغم هذه المقدمة الهجومية فقد استعصر عبد الله فكرى يؤكد فكرته معتددا على أن العلم لا يختلف مع الدين ، مؤكدا أن الاختلاف إذا كان صريحا فالجق بالطبع في جانب الدين . وحتيكم كتب الطهطاوى وجيله بمواقف دفاعية تؤكد أن العلم كان حاجزا عن الهجوم الساحق على الفكر المحافظ وأنه كان عليه أن يتخصص بمواقفه يهدوم شديد .

على أن الاتجاه العقلى قد نجح في ارساء أسس لا بأس بها - فارسي فكرة المنفعة كأساس لسمى الانسان في الحياة الدنيا ولم يمد يده بسمى الانسان للثروة شيء غير لائق - وأصبح الاهتمام بالعلم وتقدم الحياة عملا جليلا وليس مجرد فراغ لدى بعض هواة الازعاج - وهو ما تأكد بالهجوم الحاد على قيم المجتمع الاقطاعى وعلى الأسس التى يقيم عليها القيمة الفردية للانسان - ففي أرجال متعمدة سخر عبد الله التندى من كراهية فكر الاقطاعيين لأعمال العقل « أوما تفوت دى الكار يا هباب وتمشى ماسك لك فى كتاب » وكرهتهم للعمل اليدوى واحترارهم للابتكار « وان كنت سانع متفتن ، قالوا أخينا دا اجنن » ورفضهم للفن والأدب واهتمامهم بالملاذ الحسية المباشرة « وان كنت شاعر أو منشى .. قالوا يا شيخ فضلك وامشى .. » أما كلامنا فى المنشى ولا طيبخ البدنجان « أما « ان كنت نحوى أو صرفى ، والعلم فى ذهنك محوى ، قالوا آتانا بيوز ملوى ، يقول لنا عمرو وزيدان « تلك كلها قيم اقطاعية يندد بها التندى باعتبارها جهالة ذ شوف الجهالة يا سيدنا الى جلبناها بأيدينا حتى صبعنا يوم عيدنا تسمع بلادنا تنشدنا : شرم يرم حالى غلبان » .

واتجهت قيمة الفرد للتحديد على أساس عمله الفردى وقيمه الذاتية وليس على أصوله وأرومته فأرأينا عددا من الرجال الذين نشأوا من أصول متواضعة يصعدون السلم الاجتماعى حتى أتمته بالمزم واجتهادهم ، وظهر العصابى كمنطق اجتماعى ليحل محل « الشريف » تدريجيا . ان رجالا عظاما

مثل الطهاوى وعلى مبارك وعبد الله فكرى ومحمود الفلكى ومحمود فهمى
 وطليه عصمت - الخ - قد نالوا لقب الأباشا وتبوأوا أكبر المناصب يعلمهم
 وعلمهم وليس لأنهم ذوو أصول عربية ، وهو ما أحدث حزة فى نظرة المجتمع
 الى قيمة الفرد ، فاصبح يقيسها بمقاييس « نفع الفرد الاجتماعى » وليس
 بمقاييس الوراثية والفردية التقليدية . ونلاحظ أن هذا قد أثر فى النظرة
 التقليدية لقيمة الفرد عند بعض الذين يؤمنون بتقيضها وإن بقيت هناك
 بعض الظلال القديمة عندهم . ان الشيخ محمد عبده ينتقد بمبالغة العرب فى
 الاعتزاز بعرف الاحساب على أساس أنهم كادوا « لا يعدون من خلال الخير
 شيئا يساوى عرف النسب ، وهيهات أن يرتفع ذو أدب بأدبه الى رتبة شريف
 بنسبه وإن كان خائلا بنفسه غير ذى فخر فى عمله » . والوجه المنتقد فى
 ذلك عند الأستاذ الأمام أنه « يحس للمحق واستهانة بالكرم الذاتى والفرد
 النفسى واتكال فى نيل المقامات العالية بين الناس على ما فعل السابقون
 لا على ما يكسبه المرم بهند واجتهاده » . على أنه رغم هذا الانتقاد يمتدح
 بقائده الفخر بالأروبة والانساب ويغضه تفسيراً جديداً « نعم كان فى الافتخار
 بالأبام والأجداد مع ما أتوا به من جليل الأعمال وما كانوا عليه من كرم
 الخصال تحريض لاختلافهم على الاقتداء بهم وحفظ ما ورثوه من علو ورفعة »
 ولئن الكسل الملازم لطبيعة الانسان كان يوجب جانب الاتكال على جانب
 الاسوة فقام الدين الاسلامى ينكر الافراط فى الغلو فى اعتبار
 الانساب « (١٠٢) » .

وكان من الطبيعى مع انتشار العقلانية أن يعاد النظر فى تقدم الوطن
 على أساس المنفعة وأن يستخدم الداعون الى نهضة الوطن من مطالبات البرجوازية
 الصاعدة والراعية فى المنفعة شعارات مطالبون بها - فيضطرب الشاب مصطفى
 أفندى ماهر (باشا ووزير المعارف فيما بعد) فى استقبال عقد فى فبراير
 ١٨٨٢ فيدعو الى أن تقوم النهضة على أساس العلوم والفنون ويحث الأغنياء
 على انشاء بنك أهلى (١٠٣) . ويلج عبد الله التدمى على تشجيع الصناعات
 الوطنية ومقاطعة المستوعات الأجنبية ويطالب بتشجيع التجارة الوطنية ويضرب
 المثل بالهند « التى تزحت بريطانيا ثرواتها الطبيعية لتصنعها وتميدها اليها
 سلعا مصنعة فصيرت أهالى الهند كالأمة فى يدها لفقدانها الصنعة بينهم
 واحتياجاتهم لما يستترون به » . فربحت إنجلترا الكسب مضاعفا من المحصول
 عند شرائه بثمن بخس مرة ، ومن المصنوع عند بيعه مرة أخرى بأعلى
 الأسعار . أما الأفغانى فقد كانت دعوتهم الى التصنيع أكثر تكاملا . إذ عنى
 به تحويل العلم الى قوة لتحويل المجتمع البدائى الى مجتمع مدنى ، وتحويل
 العلم الى صناعة أى الى علم تطبيقى . وأهم الصناعات - فى رأيه - صناعة
 الحديد والأسلحة أى الصناعات الثقيلة . وقد أدرك الأفغانى أهمية التصنيع
 خاصة فى المجتمعات الإسلامية التى يوجب عليها الطابع الرعوى أو الزراعى

أو التجاري - وتقوم الصناعة عنده على الاختصاص وتقسيم العمل - ويضع الأفغاني الأولويات في التصنيع من الأكثر نفعا لأكبر عدد من الناس للأقل نفعا للعدد القليل - فالصناعات الثقيلة لها الأولوية على صناعة المبريات وصناعة الأحذية في بلد يصان من العظام له الأولوية على صناعة التجهيل (١٠٦) -

إن هذه المعطيات العقلانية هي أخطر ما يندر في المناخ الفكري المصري إذ ذاك ذلك لأنها كانت تهدد الأرض للبروجوازية لكي تخطو بأقدامها نحو بناء مصر الصناعية ، مصر العلوم الحديثة - كما أن تسيدها كان يعني تحرير الفكر من قيود التخلف والرجعية ، وانطلاقه لبناء مستقبل الإنسان -

خاتمة الفكر الثوري :

(هـ) الراديكالية والرومانتيكية الثورية :

مع التزام الفكر الليبرالي لموقف الدفاع عموما ، قد يبدو غريبا أن تظهر بفئات فكر اشتراكي - ووجه الفرية هنا أن الليبرالية وهي فكر البرجوازية في مرحلة صعودها ونموها ، لم تستطع أن تمكن لنفسها لأسباب عدتها ، فكيف يستطيع فكر أكثر ثورية منها يعبر عن طبقات لا شك في أن عناصرها الأكثر رميا - وهي الطبقة العاملة الصناعية - لم تكن قد ولدت بعد ، أن يجد فرصة للبروز ؟ ولكن الظاهرة أمانا لاستطيع أن نتذكر لها ، ومن المفيد أن نحاول تفسيرها بدلا من تجاهلها الذي لن يفيد -

والغلا الرئيسي في تناول الموضوع يكمن في استخدام مصطلح « الاشتراكية » لوصف مجموعة الأفكار الداعية إلى الإصلاح والعدل الاجتماعي في تلك المرحلة - وقد يكون استخدامنا للمصطلح صحيحا ولكن دلالة العقلية العامة تنصرف لدى الكثيرين من يعلقونه إلى « الاشتراكية العلمية » باعتبارها التيار الفكري البارز في عصرنا ، في حين أن مصطلح الاشتراكية بشكل عام ينصرف إلى أشكال متعددة من أفكار العدل الاجتماعي ، ميز بعض منها بالاشتراكية الخيالية ، وترك الباقي منها بتصنيف عموما - وإذا كانت الاشتراكية العلمية هي فكر الطبقة العاملة الصناعية بالأساس فإن المصطلح دون تحديد صفته يشير إلى مطالب الفقراء والموزين والمضطرين عليهم عموما - ومن هنا فمن الطبيعي أن تظهر هذه الفكريات في مرحلة الثورة المربية -

وبمع أن بعض الذين أزعجوا لفسر المرحلة استخدموا المصطلح بالصفة السابقة - على تفاوت في فهم المدلول الصحيح له (١٠٥) فانبأ بفضل أن تستخدم المصطلح الذي يفوت الفرصة على الفهم المغلوط من

ناحية ويكون أكثر دلالة على طبيعة هذا التيار الفكرى ، فهذا التيار تيار
« راديكالى » بالأساس أى أنه انعطاف الى اليسار الليبرالى أو الى اليمين
الاشتراكى (١٠٦) .

وأما من مصادر هذا التيار ، فاتها فى الأساس مصدران خارجيان ،
ويرجع الى السان سيمونيين الفضل فى أحداث تأثيرات فى هذا الاتجاه ،
فمن المعروف أن السان سيمونيين قد أشرافوا على تعليم عدد من طلاب المثاق
المصريين وآثروا فيهم تأثيرا اتخذ عند البعض صورة العلاقة بين الأستاذ
والتلميذ . وكتب أوجست كونت (١٧٩٨ - ١٨٥٧) مؤسس علم الاجتماع
وساحب الفلسفة الوضعية - وكان سكرتيرا لسان سيمون ومن أبرز
التأثيرين به - الى صديق الفيلسوف البريطانى جون ستيفارت ميل بتاريخ
٢ فبراير ١٨٤٣ يقدم اليه الطالب محمد مظهر وصفه بأنه « تلميذ قديم
من تلاميذى » واعتبره « أنجب الشبان المصريين والأكابر عاطفة » وأنه
« ظل مع شابين آخرين تحت توجيهى لأعلمهم الحساب من أول مراحل
البيسة الى الانتراضات الرأى لهذه المرحلة الوضعية » وهو بهذا يقر أن
مظهر وزميله لم يكونوا مجرد دارسين للعلوم الهندسية فقط ولكن درسوا
الأسول الأولى للوضعية كما وضعها كونت ، الذى لم يكتف بتقديم مظهر
الى جون ستيفارت ، بل طلب منه أن يشرفهم ، بجواركم الفلسفى الرفيع ،
وانى أؤكد لكم أنه جدير تماما بهذا الجوار على طريقتة ووجهة نظيره
الغاية » وأقر كونت أيضا أن مظهر « رجل ممتاز حقا فقد جعلنى أشعر
بالرضا العذب لأنه أثبت لى أن جهودى الدائبة لرفع روح هؤلاء الشبان كانت
بالفعل جهودا مثمرة » .

وفيما بعد عاد مظهر وزميليه الى مصر واشتغلوا بالأعمال العامة .
ولكننا لانجد وثائق تكشف كيف أثروا فى الواقع الفكرى المصرى .
ولكن السان سيمونيين رغم هذا لم يكتفوا بالتأثير فبين التقوا بهم
من المصريين فى فرنسا . بل اتجهوا الى الهجرة أيضا اليها على يد زعيمهم
« بروسبير بافتانتان » الذى دعا الى الذهاب الى مصر فى « حملة فكرية »
تصبها للحملة البونابرتية العسكرية ، وتسييدا للعلماء والأدباء والفنانين
والمفكرين بدلا من العسكريين وتلك احدى مقولات السان سيمونيين . وقد
استطاع بافتانتان أن يجمع فى أول رحلة ٥٥ مهندسا وطبيبا وفنانا وعاملا
وصحفيا وامراة ، اتجه بهم الى مصر التى كانت مكانهم المفضل باعتبارها
ملتقى القارات والموقع الذى ظنوا أنهم قادرون منسه على تحقيق ما نادى به
سانتيمون من توحيد العالم فكريا بديانة جديدة هى مذهبه وبوسيلة مادية هى
سيمون من توحيد العالم فكريا بديانة جديدة هى مذهبه وبوسيلة مادية هى
القنوات البحرية والمواصلات الجديدة . وفى مصر كان السان سيمونيين ورام
العديد من الانتماءات الهندسية ، فالتقوا القناصل البحرية ومدرسة الرسم

فى الجيزة والمزرعة النموذجية فى ههرا - وسكنوا فى شارع المرسى حيث كانوا فى أوقات فراغهم يديرون حوارا حول القضايا الفكرية والسياسية والفنية .

وليس بعيدا أن يكون نظام محمد على متأثرا بفكرهم فى بعض نواحيه . . فقد ظهر سان سيمونيين بعد وفاة زعيمهم وكانهم دماة نظام تكنوقراطى شامل . إذ ازدهروا تماما جهاز الديمقراطية البرلمانية وعملية الانتخاب ، ففى رأيهم أن الزعيم الكفء حقيقة هو الرجل الذى يفهم عملية الانتاج ولديه القدرة على ادارتها ومن هنا فلا يجب أن ينتظر حتى ينتخبه جمهوره من الجهلاء ، انه يختار نفسه بواسطة ظهور حقيقة قدرته المفقودة . فضلا عن أن كانوا يشعرون برغبة عميقة فى حكم النوفام باعتباره أنه ينطسوى على سيطرة الجهل على المعرفة .

فهل أثروا على محمد على الذى بنى سلطته على فئات تكنوقراطية ؟ - أم أنهم قد وجدوا فى نظام محمد على صورة يمكن تطويرها لتتطابق أفكارهم وخاصة أن محمد على لم يكن - شأنه فى ذلك شأن سان سيمون - يؤمن بالأفكار التى تجسد حقوق الفرد أو حرياته وإنما كان يقدر النظام باعتباره الشرط الضرورى لتنظيم الاجتماعى العلمى .

لكن ما يهم من أفكارهم فى مبحثنا هذا ، هو فكرة دعم رفاة الطيقة الأكثر عددا والأكبر فقرا وتوزيع الناتج بحيث يتنازل كل حسب قدرته كما تعبر عنها خدماته الإيجابية للقضية الرفاهية الاجتماعية ، والمطالبة بمجتمع مخطط جماعيا . هذه الأفكار التى تنتمى لمقولة المعدل الاجتماعى مثل انتشرت فى التربة المصرية ؟ وما مدى انتشارها ؟ هذا ما لا نجد وثائق تثبتة ، على أنه من المؤكد أن العقل المصرى عرف هذه الأفكار وتجاوز معها - ولدينا دليل على ذلك فى حوار مظهر افندى مع أوجست كونت - فهى أفكار لم تكن - إذن - غريبة على الأذن المصرية (١٠٧) .

ولا شك أن أصداى هذه الأفكار قد وصلت الى الطهطاوى وهو فى باريس ، حيث كان واعظا وأماما للبعثة الأولى التى كان مظهر افندى من أعضائها . ولعله قد أطلع على أصول أخرى للفكر الاشتراكى وهو ما جعله بتدبير الدكتور لويس حوش يتجه الى الراديكالية فى فكره الاجتماعى والاقتصادى بالذات . ويمثل هذا الاتجاه فى القرار الطهطاوى بأن مصدر القيمة الأساسى هو العمل وليس رأس المال فعنده أن العمل ليس عنصرا أساسيا للقيمة ، لو زرعتنا أرضا خصبة وميسرنا ما يمكن أن ينسب من إيراداتها للعمل وما ينسب للمصنوعة تلك لاؤلتنا كل على حدة وجدنا محصول

العمل أقوى من محصول الخصوبة » - وعند تطبيق أفكاره تلك على الواقع المبرى حليل الطهطاوى توزيع فائض قيمة العمل ورأى أن « المجتنبى لقوائد هذه الإصلاحات الفلاحية الناتجة فى الغالب عن الممسل واستعمال القوى الآلية والمتحكم لحصولاتها الإبرادية إنما هو طائفة الملاك فهم من دون أهل الخدمة الزراعية يتمتعون بأعظم مزية » - أما بانمو قوة العمل من الفلاحين والعمال الزراعيين فلا يتألفون حقهم ، فالملاك لا يدفعون نظير العمل الجسيم إلا المقدار اليسير الذى لا يكافئه العمل كما أن ما يصل إلى العمال نظير عملهم فى المزارع أو إلى أصحاب الآلات فى نظير اصطنامهم لها هو شيء قليل بالنسبة للمقدار الجسيم العائد للملاك » - ثم حليل الطهطاوى ، غزى تحول قوة العمل إلى سلمة تفضع لقانون العرض والطلب فرأى أن من يريد من الأهل أن يعيش من الخدمة « التى هى العمل يصير مضطرا لأن يخدم بالمقدار الذى يتيسر له أخذه من الملاك بحسب رضائهم ولو كان هذا المقدار يجرأ جدا لا يساوى العمل لاسيما إذا وجد بالجهة كثير من الشغالف قانهم يتنافسون فى الأجر ويتنافسون فى ذلك لمصلحة صاحب الأرض » - وينطبق هذا التحليل أيضا على العاملين فى مجالات الصناعة الضئيلة إذ ذاك « كما أن أرباب الأملاك يحتكرون جميع الصنائع لأن الصنائع كلها تسعى وتتهدى فى الاضغال والعمليات التى تستدعيها حاجة الزراعة كالحداة والتجارة وجميع صنائع أهل الحرف المتعلقة بأمور الفلاحة » (١٠٨) .

والطهطاوى بهذا قد دعا - بتلخيص الدكتور لويس موش - إلى رفض الأساس الاقتصادى الكلاسيكى الذى يقوم عليه توزيع حاصل الزراعة فى النظام الاقطاعى وفى النظام الرأسمالى الليبرالى وهو اعتبار أن الملكية أو رأس المال هو مصدر القيمة فى الانتاج ، وطالب باعتبار العمل امتسا للقيمة وتوزيع غلة الأرض بناء على ذلك فهو « باعتصار ينقض الإركان الأساسية التى يقوم عليها الاقتصاد الرأسمالى الليبرالى ويطالب بتدخل الدولة لحماية العمال من الملاك أو أصحاب رؤوس الأموال » (١٠٩) . ثم يذهب فى النهاية إلى التحذير من ثورة فلاحية .

وبالطبع فإن زمن هذه الثورة كان بعيدا جدا ولكن الراديكاليين المبريين كانوا يطمحون فيه - ولم تكن أفكارهم كلها وليدة دراسة وفهم منظمين ، أو تأمل فكري ، بل أنها عند بعضهم حالة من التمرد الرومانتيكى سامم فى توليدها ما عاقدوه من ظروف ذاتية غريبة . وفى مقدمة هؤلاء عبد الله النديم الذى عاش حياة عريضة اختلط خلالها بسواقط المجتمع وطبقاته الدنيا ، فاختلط بالفلاحين واشتغل معهم بالزراعة فرأى يؤسهم ورأى العناصر التى يلمتها القلق النفسى المدمر فى مجتمع استغلاله يمتق الإنسانية الانسان . فى ترجمته لنفسه يقول « عتدى من الأوباش كل منكر حشاش ،

حزب يلعب الغمسة وفريق يقرأ كلية ودنة ، وقوم يلعبون الترد وشخص
يقترح كالغرد اهلبهم مسكاري وكلهم حيساري لا يعرفون الهدى ولا يدركون
الهدى أميدهم اذا رأى الغمر هام فلا يرد الا بالحبام وأصلهم
نواى المصل وأقتهم أقسمى الأمل ، لا يركون ولا يتصدقون
ويحلفون ولا يصدقون ولا يرون حيبا فى فحش فهم أغلفط طيبا من وحش .
إذا حدثوك كذبوا وإن اتمنتهم خانوا ومروا وإن هديتهم ضلوا
ومروا « (١١٠) » وفى هذا الجور الذى عاشه النديم فقرا د مرير نوى
لحديثى الخشن وسرتى الوحيدة القديمة « (١١١) » تمت التأثيرات التى
جعلته فى النهاية يعقوبيا متطرفا ، عندما تكون - فيما بعد - وهيه السياسى
والاجتماعى .

إن مخالطة الفقراء - شرفا وغير شرفا - هى التى أعطت النديم
ملاح فكره الراديكالى د فلم يجد طريقا لتبنيه الاختيام الا بالدعوة لتكون
عصية من الفقراء « (١١٢) » ودافع بالفعل عنهم واتجه اليهم خطيبا . لذلك
نجد فى جولته بمدن القلعة وقراء - بين أول فبراير سنة ١٨٨١ و ٩ سبتمبر
من نفس العام - يحدث الفلاحين « عن حياة البذخ التى يحياها الاختيام والحكام
يرفلون فى ثياب المز ويستمتعون بأسباب المدنية وينمون بالمراقص والفانتيات
والمفنيات وينفقون الأموال عن اليمين والشمال وما هى فى الحقيقة الا أموال
الفلاحين البؤساء - فهم أساس النعمة وأسبابها يجبرونها . بعضهم ودناهم من
من فلاحه الأرض وتربية الماشية ليأخذها الاختيام ويمشرونها على ملازمهم ومتهم » .

بل انه يتجه مباشرة الى الاختيام مخاطبا اياهم د تعال فانظر الى سلم
رفعتك ومدن حياتك ونبع ثروتك ، أخيك - استغفر الله - جانيك الفلاح .
انظر الى ثوبه الماهل ولبدته التى لا تبتر نافوخه ودهيقه الذى لا تكسر
قوتك ومقه الذى تعال النظر اليه ، راقبه وهو يسقى الزرع والطون فى
فئله والشمس تشوى وجهه وجسمه ، يقطع يومه فى عذاب ومصل .
وهو صاحب الفضل عليك ، وأنت لا تنظره الا بعين المقت ولا تعامله الا بيد
الامانة ولسان السب « (١١٣) » .

ومن أهم المعطيات الراديكالية التى قدسها النديم تنبئه الى خطورة
مجلس النواب كمؤسسة وحرصه على أن يكون ممثلا لمصلحة الطبقات
الغنية ومطالته بأن يشكل المجلس من حلف طبقي حقيقى . وهو بهذا أول
من تنبه الى خطر التسليم الكامل بمعطيات الديمقراطية الليبرالية التى
هى فى جوهرها ديكتاتورية مقننة . ففى تحليله لهذه المسألة ، انطلق من
رؤية طبقية واضحة ومبرحة ، فتمده « أن الوطن فيه الذكى وفيه الغيبى ،
والغنى والفقر ، والامير والمحقير فإن كان حق الانتخاب قاصرا على الاختيام
دون الأذكياء كان مجلس النواب مجلس للاختيام وحدهم » . وهو يقسم

هؤلاء الأغنياء إلى قسمين ، مصريين وأتراك ، فأما أبناء كبار الملاك المصريين فهم عندهم « مولعون بالاستبداد والاستعباد » ، يميلون إلى استخدام الفقراء بلا تعميل وشرب الضعفاء من غير أن يعارضوا أو أن يحاكموا وهذا بعينه هو الاستبداد المضر بالشعب . على أن آباءه إن كان من حكام البلاد فإنه أدرك الثروة بنهب الفلاح وظلمه فإن أغلب الحكام متسلطون على المحكومين تسلط الهوام على النار يضربون ويحبسون وينهبون ومن كانت هذه أفعال أبيه كان بعيدا عن الحق أجنبيا عن الانصاف لا يميل إلى المساواة ولا يعترف للفقير بحق معه في الوجود . فوجود مثله في مجلس النواب علة لزيادة هلاك الشعب فيشرعون من القوانين ما يضمن لهم مصالحهم ليضعفوا بذلك حدة أذهان الفقراء ويحبسوا الثروة لأنفسهم « أما عناصر الأرستقراطية التركية المملوكية « فلا تحكم عليهم إلا بعد معرفة أسباب ثروتهم فإن كانت يخدمهم واجتهادهم كانوا أحسن الناس على الهيئة الاجتماعية وإن كانت بطريق الظلم والنهب والرفوة كانوا أفسد خبثا لجهنم الظلم الذي سيرهم في هذه الثروة بعد أن كانوا لا يملكون قوت يومهم ومن هذا القسم من لم ير الريف ولا يعرفه فكيف يكون نائبا عنه « أما الفقراء وأهل الدعاية فهم مطلوبون « ولكن حبهم لدأهم يعطل كثيرا من المنفعة ويجلب الكثير من الضرر فإن وجدوا في مجلس النواب ، ولم يكن معهم أحد من النبهام الأكاديم من أهل البلاد كان نواب هذا المجلس حيازة عن لعبة يديرونها كيف شاؤوا » .

ويلور التديم في هذا العرض أنفج الأفكار الديمقراطية فهو يرى :

● أن المجالس النيابية التمثيلية هي مؤسسات طبقية ، وأن سيطرة الملاك على مجلس النواب المزمع تشكيله في مصر وانفرادهم بحقوقه متجملهم يستبعدون تفرعات تخدم مصالحهم وتضرر بمصالح بقية الطبقات .

● أنه يعارض في سيطرة طبقة الأغنياء على المجلس ويطالب « بتشكيله من جميع الطبقات نبهام ومثقفين وأتراك وأغنياء وعلماء وممال وأعيان » .

● أن المجلس لابد أن يكون « مطلق الحرية في اقتضائه لا يعارضه أحد في المصلحة ولا يلزم بهرم لم يدر عليه » .

● وهو يؤكد أن للفلاحين مصلحة متميزة لأن يعبر عنها الأثرياء ، وإن أصواتهم يجب أن تسبح من خلال « النبهام والأكاديم من أهل البلاد » ، أو بمصطلح حديث من خلال طليعة شعبية واحة .

● أنه يفرق بين نوعين من الأغنياء ، الذين جمعوا ثروتهم بالنهب والسلب والظلم ، والذين جمعوها بالعمل والجهد والكفاح .

● أنه يرى أن الديمقراطية ممارسة وأن الشعب لابد أن يدرب عليها
و « الثوم في أوله لا يجيء على صورته الحسنة في سائر الجهات بل لابد من
النقض والايهام والنقلا والتصويب والتغيير والتبديل حتى تتقدم الأفكار
وتحسن الأعمال » ذلك أن أهل البلاد وان جهلوا « أحسن في أخلاقهم
ومبادئهم وحكم بلادهم من كثير من المتدينين » (١١٤) .

ان عبد الله القديم يرى هنا أوائل الأفكار حول شكل جديد
للمدنية ، هو الديمقراطية الاشتراكية ، ويبدو ذكاءه السياسي في
اقراره بضرورة بقاء الطبقات في الشعبية في المجلس طالما أنها تنمي ثروتها
بطرق مشروعة جنباً الى جنب مع الطبقات الشعبية . ومن هنا جاء دفاعه عن
اقرار حق الانتخاب للجميع وليس للمتصلين فقط .

بل ان فكرة التركيز على الطابع الطبقي للديمقراطية تسلسل أيضاً الى
الشيخ محمد عبده الذي لا يمكن وصف مجمل نظريته العامة بالواديكية بل انه
كان أخفت الأصوات ثورية وأكثرها اقتراحاً من الإصلاح التدريجي ، فقال
« المعهود في سبيل الأمم وسنن الاجتماع أن القيام على الحكومات الاستبدادية وتغيير
سلطتها والزامها الشورى والمساواة بين الرعية انما يكون من الطبقة
الوسطى والدنيا اذا تشأ فيهم التعليم الصحيح والتربية النافعة وصار لهم رأى
عام ، وانه لم يهد في أمة من أمم الارض أن الخواص والافقياء ورجال
الحكومة يطلبون مساواة أنفسهم بسائر الناس ، وازالة امتيازاتهم واستثنائهم
بالجاه والوظائف بمشاركة الطبقات الدنيا لهم في ذلك » (١١٥) . ومحمد
عبده ي طرح الديمقراطية باعتبارها مطمحاً من مطامح الطبقة الوسطى وحلفائها ،
ليضي على الفكرة الديمقراطية طابعها الطبقي الحقيقي ، فلا تفسر الدعوة
اليها على أسس أخلاقية أو صوفية .

وفوق هذا كله فان الفكر الانقلابي لم يكن غريباً على الثوار . فتجاوز
فكرهم المطالبة بالملكية المقيدة الى التمهيد لاعلان الجمهورية . يقول عرابي
في تاريخه الذي كتبه لبلنت انه لو قدر للقوى الثورية أن تغلب اسماعيل
بنفسها - وليس من طريق التدخل الأوربي - « لكنا تغلبنا من عائلة محمد
على بأجمعها وكنا عندئذ أعلنناها جمهورية » (١١٦) . وفي رسالة معاصرة
لحوادث الثورة كتبها لويس صابونجي لبلنت ذكر أنه سمع البارودي يتكلم
عن فوائد الجمهورية لبلاد مثل مصر ثم قال « كنا نرى منذ بداية حركتنا
الى قلب مصر الى جمهورية مثل سويسرا وعندئذ كانت تنضم اليها سوريا
وإليها الجزائر ولكننا وجدنا العلماء لم يعتمدوا لهذه الدعوة لأنهم كانوا
متأخرين عن زمنهم » ومع ذلك سنجتهد في جعل مصر جمهورية قبل أن
نموت » (١١٧) . وفي رسالة أخرى قال صابونجي ان الثوار يحتفظون

الوقت الملائم لإعلان الجمهورية المستقلة » وقد كان هذا أساس عقيدتهم منذ البداية ولكنهم تبصروا في العواقب فرأوا أن يسبقوا صغرا وثيدا في هذا الموضوع • وبعد ألك التدهم يوجه جهوده نحو هذه الغاية يبدؤ بدورها في أذمان الجيل الجديد « (١١٨) •

واخطر الحقائق التي تكشفنا لنا حول التيار الراديكالي في صفوف الفكر الثوري ، انه كان هناك فيما يبدو عناصر من الاشتراكيين الأوربيين ساهمت في العمل الثوري ، ولكن حجم هذه العناصر ودورها بالضبط ما يزال يحتاج الى مجرد مجهود آخر ، نأمل أن نتوصل اليه أو يتوصل اليه غيرنا من الباحثين •

١ - ٣

قالت « الجوائب » - وهي صحيفة عربية كان يصدرها بالمربية في الإسكندرية المفكر المصري أحمد فارس الشدياق - في عدد ١٩ سبتمبر ١٨٨٢ - بعد هزيمة الثورة ، صهم -عرايى بأنه « نجس صفوف عساكره بالاشتراكيين الفرنسيين الذين أحرقوا مدينة باريس في سنة ١٨٧١ وطردوا منها • فان هؤلاء الأتقياء بعد أن ضاقت بهم الأرض لم يروا وسيلة لإجراء ما يريدون الا الحكومة المربية » •

وذكرت « الجوائب » في عدد ٣ أكتوبر ١٨٨٢ نقلا عن صفح الاسكندرية أنه قبض على جون نينيه من أهل سويسرا وغيره من الأوربيين الاشتراكيين الذين فروا من فرنسا واحتفظوا بأخشال عرايى في الحركات العسكرية والأفكار السياسية « (١١٩) •

وناقشت جريدة « الوطن » - وهي جريدة مصرية يصدرها ميخائيل عبد السيد - في عدد ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨٢ نيا القبض على بعض الأوربيين • وقالت ان المشاقمين من هؤلاء يقصدون أن يجهلوا مصر مركزا للثعلبيست ، وان مصر تروى ما فعلته حكومة فرنسا بالكومون بعد أن قهرتهم • أكدت أن اللذين نفيها هما اثنان من المفلسين الأجانب لما رأت الحكومة أنها متلبسين بمبادئ الاشتراكيين وعند أمثالهما ان الحرية هي التمتع بق بعض أوهام فاسدة أو المسمى لنهايات سياسية شخصية •

وبع أن الدخسوة الى أعمال هذه الأقوال على أساس أنها استهدفت تنويه سمعة الثوار بما كان متواترا اذ ذاك من أكاذيب عن الحركة الاشتراكية وخاصة عن ثورة كومون باريس تستند الى أن مسبار الثورة نفسه لم ينبس بوجود تيار اشتراكي عال في داخلها ، رغم وجود عناصر بمقويبة ومتطرفة - ولكن دلالتها عندنا هي وجود مناخ فكر ثوري يدرك بشكل جنيني

بعض ملامح الفكر الثوري العالمي ساهم في بلورة فكر سياسي واجتماعي يتضمن أكثر عناصر الفكر القوسي ثورية بمقياس ذلك العصر .

من النقاط الخلافية الأساسية بيننا وبين فرنسا من بحثوا الموضوع وعلى المستوى الفكري ، فإن هذه النقطة حول طبيعة التيار الراديكالي ، فيينا يذهب بعض الباحثين ومنهم الأستاذ روجيه جارودي والدكتور رفعت السعيد الى أن هذا التيار هو تيار اشتراكي ، يحتفظ الآخرون ، ويرون أن هذا توسع في تطبيق « مصطلح الاشتراكية العلمية » يخرج به عن جوهره الحقيقي . ويرى الأستاذ جارودي أن الطهطاوي هو « المنهج الحقيقي لاشتراكية قائمة على أساس خلقي ديني » وأنه « انتقل من الوطنية الى الاشتراكية » كما يرى أن الطهطاوي « وجد المنابع الأساسية للماركسية عندما درس المشكلة الاقتصادية للقضية » ويضرب الأمثلة على ذلك من كتاب مناهج الآليات معتمدا على نفس المقطوعات التي اعتمدنا عليها من الكتاب ، ويرى أن « نظريات الطهطاوي في مناهج الآليات لعب دورا خيرا في إبطال الفكر الاشتراكي في الحركة القومية استنادا الى تعاليم القرآن ، كما أنه « عندما تم التلاحم بين الجماهير الشعبية والمثقفين الثوريين من عام ١٨٧٩ الى ١٨٩٢ قام التديم وهو أحد تلاميذ الطهطاوي بدور حاسم في تحقيق هذا التلاحم » (١٢٠) .

ويرى الأستاذ محمود اسماعيل عيد الرازي « أن منهج جارودي للتوفيق بين اسلام واشتراكية الماركسية » ينطوي على تعسف يرفضه العلم ، وترفضه الماركسية ولا يقبله الاسلام » وأن هذا ينطبق على تقييمه للطهطاوي الذي يراه الأستاذ محمود ليس « اشتراكيا في قليل أو كثير » وأنه مجرد عارض لما وقف عليه في أوروبا - وخاصة فرنسا - من تيارات فكرية تقدمية أعجب بها جميعا على اختلافها وتناقضاتها ، فهو ليبرالي أحيانا حين يعرض للفكر الليبرالي ، راديكالي أحيانا أخرى يعرض للفكر الراديكالي ، يبدى إعجابه بالاشتراكية ويشهد بها حين يطالع الفكر الاشتراكي « وهو يرى أن الطهطاوي وقد دعم سلطة الدولة في مصر استنادا الى فكر مونتسكيو ، كما أنه لم يكن اشتراكيا لا في فكره أو سلوكه فهو من أصحاب الانقسامات ، وإذا كان لابد من تقييمه فهو أميل الى أن يكون ليبراليا وليس اشتراكيا كما يذهب جارودي » (١٢١) .

ومع أن مناقشة هذه القضية يحتاج الى توسع يخرج بنا عن حدود الخريطة الاجتماعية للثورة العربية ، إلا أننا نلاحظ أن الأستاذ جارودي قد اعتمد على استنتاج خاطيء وهو تلمذة التديم على الطهطاوي ، ليربط بين اتجاهها الفكري ، وقد أشرنا في هذا الفصل الى مناهج الاختلاف في

هذه المسألة ، ومعتدنا أن القول بأن الطهطاوى قد دعم دولة محمد على استنادا الى أفكار مونتسكيو ، غير صحيح ، فدولة محمد على وسلطتها ، تختلف عما نادى به مونتسكيو ، والأصح أن من يقتنع بفكر مونتسكيو لا يلجأ الى تأييد سلطة محمد على . *

ونحن نوافق الاستاذ أبو سيف يوسف على أن الطهطاوى وغيره من معاصريه الذين عاصروه أو تلوهم « كانوا اشتراكيين طوباويين » وأنهم يمثلون « ملامح الجناح الراديكالي داخل صفوف الحركة الوطنية فى مجموعها » وهو الجناح الذى سينمو ويجلب اليه باستمرار ملامح البرجوازية الصغيرة ويمثلها — بشكل عام — والذى سيسهل الى الحركة الاجتماعية مفهوماته الخاصة عن الاشتراكية غير البروليتارية » (١٢٢) . *

الفصل الرابع

الثورة ومسألة السلطة

- حزب الثورة □ أساليب الدعوة والعشد (ا) صحافة
 - الثورة (ب) تسييس الجماهير (ج) المنظمات الجماهيرية
 - تمويل ومقرطة جهاز الدولة الرجعي • (١) نظرتان
 - مختلفتان ومتعارضتان بمهمة الجيش • (ب) تسييس
 - السلطة التنفيذية (ج) مجلس النواب في خلعة مصالح
 - البرجوازية الزراعية • (د) السلطة القضائية ترمى
 - قوامها (ج) الثورة تبني سلطتها الديمقراطية
 - البرجوازية
-

ولأن الثورات في جورها ، صراع طبقي حول السلطة السياسية ، فإن مسألة السلطة هي أهم ما ينبغي الالتفات اليه عند التاريخ للثورات وتحليل مواقعها . وبهذا ينحصر كثيرون الى الاهتمام بمديد من الانجازات التفصيلية لأي ثورة ، ليقسوا بها طبيعتها ومدى ثورتها فإن آخرين يرون - وهم أصح - أن العديد من تلك التفصيلات ليست في أهمية مسألة السلطة ، وأن الحكم على ظاهرة تاريخية من هذا النوع ، إنما يكون على أساس طبيعة السلطة ، وتكتسب أهميتها من هنا وليس من طبيعتها ، التي قد تكون اصلاحية وليست ثورية .

ومسألة السلطة تمكس عدة قضايا تفصيلية في مركز البؤرة منها قضية « الطابع الطبقي لجهاز الدولة » - ومن البديهي أن الدولة هي في النهاية تعبير عن مصلحة الصراع الطبقي ككل - فهي تخدم مصالح الطبقة السائدة اقتصاديا واجتماعيا . وعلى خريطة السلطة في أي مجتمع تتوزع الطبقات بحسب قوتها الفعلية وقدرتها على التنظيم والحشد ، وكذلك قدرتها على انتزاع مواقع خفية أو كبيرة نسبيا من الطبقة السائدة . وإذا كانت « الدولة » تدل - في الفكر السياسي البرجوازي - على السلطات الثلاث المعروفة التي قال بها « مونتسكيو » - التشريعية والتنفيذية والقضائية - فإن المصالح الطبقة تعبر عن نفسها خلال هذه السلطات وما يتفرع منها من مؤسسات كالأحزاب والوزارات والهيئات البرلمانية فضلا عن أجهزة القمع التي تؤدي وظيفة الحفاظ على الدولة في إطار سيطرة الطبقة السائدة ، وهي الجيش والبوليس والمنظمات شبه العسكرية الأخرى ، وتقوم جميعها بقمع الطبقات المادية ، بوسائل القمع المتعددة .

و « الثورة » - كمصطلح علمي - هي آخر ، غير ما تواتر كمصطلح أدبي ، أنها حمل مضطرب ومنظم يملك درجة لابد أن تكون عالية من الوعي بأهدافه وبحركته وبأهداف أمدائه وحركتهم . وكلما زادت درجة هذا الوعي حقت الثورة أهدافها وقللت خسائرها . وقمة هذا الوعي أدراك ضرورة تحطيم جهاز الدولة القديم واستبداله بجهاز ثوري جديد ، وتلك نقطة البؤرة في مسألة السلطة . فاستبدال جهاز الدولة القديم الذي يقدم

مصلحة طبقية سائدة ، بجهاز جديد يقدم مصالح الطبقات الثورية - في مرحلة معينة - هو أول وأهم ما ينبغي أن نرجعه إليه الثورة قوامها •

وأساس استبدال جهاز الدولة الرجعي ، هو احلال قيادات ثورية محل القيادات القديمة له • ولابد لكي لا تتحول المسألة الى فوضى عارمة أن تملك الثورة العناصر القيادية ذات الخبرة الفنية والادارية ، بحيث تتمكن الثورة من احلالها محل قيادات الجهاز القديم ، فتضمن استمرار مؤسسات الدولة في القيام بواجبها • وهذا هو أحد الأدوار التي يجب أن يقوم بها « حزب الثورة » فعلى حائق الحزب تقع مهمات كبرى منها الأعداد للثورة والحشد الجماهيري لها وبلورة فكرها السياسي ، كما يقع على عاتقه أيضا مهمة الأعداد السياسي للكادرات الفنية والادارية التي يدفع بها الى السلطة لتغيير طابع الجهاز القديم للدولة • والحقيقة أن عدم قيام الحزب بهذه المهمة أو افتقاده للعمل الثوري أساسا لهذا الحزب ، يضعف الثورة في مآزق صعب ، وربما قاتل ، ذلك انها في حالة عدم توفر الكوادر الفنية الثورية - أو توفرها بدرجة قليلة - ستضطر الى استمرار الاعتماد على جهاز الدولة القديم ، وهو بهذا قادر على تصفيتها والتأمر عليها ، أو حبسها في أطوار حركته ويصبح العمل الثوري ، مجرد تنميش شكلي في الواجهات السياسية ، وليس تنفيذا حقيقيا في السلطة السياسية ، وبالتالي في العلاقات الاجتماعية.

وفي مجال الحشد الجماهيري - سواء أقام به الحزب ، أو تم بطريقة غير منظمة - تبرز مهمات ملحة لكي يسلم العمل الثوري من المزالق ، فمن ناحية فإن الثورة لابد أن تملك فكرا سياسيا واضحا وعملياً على مستوى الشعارات السياسية الآتية • وهو ما يختلف الى حد ما عن المنطلقات النظرية للفكر الثوري ، وإن كان مرتبطا بها ارتباطا وثيقا وعضويا • فالهدف من هذه المنطلقات النظرية تحديد أهداف بعيدة بينما تهتم الشعارات السياسية والبرامج بأكثر الأهداف السياسية قربا من امكانية التحقق • وكلما كانت المنطلقات النظرية صحيحة ومتوائمة مع الظروف التاريخي ، أمكن للقيادة الثورية أن تصدر شعارات سياسية دقيقة ومعبرة وجاذبة للجماهير ، تساهم في حشد قواها ، وتكتبل طاقاتها الثورية • وإذا كنا قد عالجت في الفصل السابق الكثير من المنطلقات الفكرية العامة التي ظهرت في مرحلة تضجج الثورة واستيلاء قواتها على السلطة • فإن الشعارات السياسية الآتية هي جزء من دراستنا لتطور جبهة الثورة من الوحدة الى التفتت ، وهو موضوع الفصل الأخير من هذه الدراسة • أما الاشكال المنظمة للحشد الجماهيري

وعلاقة حزب الثورة بالمنظمات الجماهيرية فهي موضوع هذا الفصل الذى يعالج الجانب التنظيى للعمل الثورى ، كجزء من معالجته لمسألة السلطة .

وسوف نتناول موضوع هذا الفصل من خلال دراسة عدة قضاياها متشابهة ، على رأسها قضية «حزب الثورة» : كيف تشكل ؟ وكيف حدد أهدافه السياسية ؟ وكيف كانت بنيتة التنظيمية ؟ كذلك فإن دراسة المنظمات الجماهيرية وصلتها بحزب الثورة ، جزء مكمل لدراسة قدرة حزب الثورة على الحشد والتنظيم ، ويتناول موضوع هذا الفصل دور الصحافة التثويرية والصراع بينها وبين الصحافة الأوربية والعملية ، ودور الخطابة كاستلوب للثورية والحشد . ثم نتعرض للحديث عن المؤسسات السياسية للثورة وهو حديث يكشف عن الدور الذى بذلته الثورة لتثوير جهاز الدولة الرسمى بمختلف مؤسساته ، ومنها الجيش ومجلس النواب ، والجهاز الحكومى ومجلس طبقات الأمة ووزارة الحرب .

حزب الثورة :

مع أننا سنجد مصطلح « الحزب الوطنى » كثيرا فى أى دراسة تتناولت الثورة العربية فليس من الصواب أن ينصرف تفكيرنا الى ما يدل عليه « الحزب » كاصطلاح سياسى فى الوقت الراهن ، ذلك أن هذا المصطلح يتصرف الآن الى جميع منظم أى قيادات متصلة ، يملك شكلا من أشكال السيطرة على أعضائه ، الذين يحددون - بأشكال ديمقراطية متنسوعة - الخط السياسى والايديولوجى للحزب ، الذى يعبر - بداهة - عن مصلحة طبقة من الطبقات الاجتماعية .

و « الحزب » بهذا المفهوم ، لا يتطبق تماما على أول الاحزاب المصرية « الحزب الوطنى » - ذلك لأنه لم يكن « حزبا يواجه أحزابا أخرى من أبناء البلاد تتعارض فى المبادئ والبرامج ، ولكنه كان فى حقيقته ، هيئة واحدة هائلة للحركة الوطنية فى جملتها » (١) . فالحزب الوطنى أقرب من ناحية التركيب الى الجبهة الوطنية الواسعة والفضفاضة ، فهو يضم عدة طبقات وتكوينات اجتماعية . وقد سعى بالحزب الوطنى « ليقابل جماعة الفراكسة والتركي واللبانيين والأرمن الذين كانوا يتمتعون الدولة العثمانية وينفردون بولاية الحكم فى الوظائف الكبيرة وأكثر الوظائف الصغيرة » (٢) . فالحزب الوطنى بهذا المفهوم هو حزب « المصريين الفلاحين » - بالمفهوم القومى وليس بالمفهوم الطبقي - « أو هو « حزب الأمة المصرية » .

وهكذا فإن التركيب الطبقي الذى انضم به الحزب، يجعله أشبه بالجبهة لكنه ليس جبهة - إذا طبقنا المصطلح بدقة - فالطبقات الداخلة فى هذه الجبهة ،

لم تكن قد ميزت مصالح سياسية خاصة بكل منها ولم تكن قد كونت أحزابها أو منظماتها الخاصة ، وحددت رؤيتها السياسية . ثم تجسدت مع غيرها في جبهة وطنية على أساس برنامج سياسي يتضمن الحد الأدنى من المطالبات السياسية . انتهى يتفق عليها الجميع ويشترون من أجلها ، وبهزم هذا هان اعتبارات التي تجسدت للنضال الثوري ، كانت تتجمع كلها حول شعارات سياسية أساسية ، مثلت بالفعل برنامجا شبيها ببرنامج الحد الأدنى سوف تتعرض له بتفصيل فيما بعد .

على أن النمة الرئيسية « للحزب » كمصطلح حديث - وهي طابعه التنظيمي وتسلسل القيادات فيه ، لم تكن متوفرة في الحزب الوطني . إذ كان الحزب أقرب إلى النادي السياسي . لذلك سنلاحظ أن نبي « الحزب العسكري » كان يطلق بكثرة على جماعة العسكريين ، باعتبارهم جماعة منظمة ذات قيادة ، تتخطى لمركتهم السياسية ، ويسود المصطلح في بعض المراجع عن الثورة العربية بما يوحي أن « الحزب العسكري » شيء مختلف تماما عن الحزب الوطني الذي يظهر - في هذه المراجع - كما لو كان قاصرا فحسب على عناصر مدنية . والأرجح أن هذه المراجع - وهي استعمارية أو معادية للثورة غالبا - كانت تقصد القام شبه السيطرة العسكرية على الحركة الثورية ، بحيث تظهر في صورة الديكتاتورية العسكرية .

إن التوصل إلى صيغة « الحزب الوطني » كوسيلة للحشد السياسي المنظم ، لتحقيق أهداف الثورة ، قد تم عبر تجارب تضاليتها عاشتها الطلائع التي كونت الحزب فيما بعد وقادت الثورة . لقد مارست هذه الطلائع تجارب متعددة ، منها « الدعوة السياسية عن طريق الاثارة الجماهيرية » يقوم بها أفراد لا يرتبط بينهم شئ ، ولا يدعون لعمل محدد ، فكانت الدعوة في تلك المرحلة مجرد تنفيس عن انفعالات مكتوبة ، ونشر للسخط السياسي والاجتماعي ، ومارست الطلائع السياسية أيضا أسلوب الانضمام إلى « منظمات واجهة » تتخفى خلفها وتحاول عن طريقها نشر أفكارها السياسية كما فعل جمال الدين الأفغاني بانضمامه إلى المحفل الماسوني ، وفكرت بعض عناصرها في العمل الإرهابي ، وذلك بالتدبير لافتتيال الخديوي اسماعيل ، ثم انتهت في النهاية إلى تجمعات منظمة ، يتكوّن « جمعية حلوان » وجمعية « مصر الفتاة » وآخرها « الحزب الوطني » .

نسى جمال الدين الأفغاني - بعد مرحلة طويلة من الدعوة السياسية عن طريق الاثارة الجماهيرية - إلى الانضمام إلى المحفل الماسوني . وكان ينظر إلى الماسونية باعتبارها حركة نشأت في الأصل لاضعاف السلطة البابوية في أوروبا ، ثم انتهت إلى تعاليم إنسانية عامة ، أعطتها طبيعة الجماعة السياسية أو الحزب السياسي الذي لاهائية للدين فيه ، رغم أن دعائها

يشتعلون على من أراد الانتساب إليها أن يكون معتقدا بوجود الله وبقام النفس من حيث يؤدي ذلك إلى سلامة البشر من الالحاد ، وإغاظة المدنية على مجتمعه (٣) * ثم أنها فضلا عن رفضها لشعارات الحرية والإخاء والمساواة كشعارات سياسية ، كانت تحلق للأفغانى « ضم الصنف الوطنى حيث يحق المسلمون مع غير المسلمين ، للاشتراك بين أتباع الديانات جميعا فى قضية الحرية » (٤) .

واقترانها بهذه الفكرة انضمت الأفغانى إلى فرع المحفل الماسونى الاسكتلندى بمصر (٥) * وظل يترقى حتى أصبح من الرؤساء (٦) * ولكنه لم يستمر إذ لاحظ اتجاهها داخل المحفل يرسى إلى إيهام الماسونية عن السيادة خوف بعض الحكومة ، وعارض الأفغانى هذا الاتجاه ، وخطب فى الاجتماع قائلا « كنت أنتظر أن أسع وأن أرى فى مصر كل عجيبة * ولكن ما كنت لأتخيل أن الجبن يمكن أن يدخل بين أسطوانتى المحافل الماسونية * إذا لم تدخل الماسونية فى ساسة الكون ، وفيها كل بنام حر وإذا كانت آلات البناء التى يبدؤها لا تستعمل لها القاسد ولتضييد معالم حرية صحيفة وإخاء ومساواة ولدى صروح الظلم والجور فلا حملت يد الاحراز مطرقة حجارة ولا قامت لبنائهم زاوية قائمة » (٧) .

انسحب الأفغانى - اثر هذا - من المحفل الماسونى الغربى ، وأسس محفلا شرقيا ، بلغ عدد أعضائه ثلاثمائة (٨) ، منهم أبرز وجوه الحركة الوطنية فى تلك المرحلة ، فكان من أعضائه عرابى (٩) * وعبد الله التدمى (١٠) ومحمد عبيد (١١) والخديو توفيق نفسه (١٢) والبرنس حليم بن محمد على والأمير عبد القادر الجزائري (١٣) فضلا عن عدد كبير من الصحفيين والأدباء والأزهريين وشباط الجيش وعلية القوم ، كان منهم الصحفيون ابراهيم اللقانى وأديب اسحاق وسليم نقاش ورئيس مجلس الشيوخ عبد السلام المسولى (١٤) .

وقد نظمت شعب هذا المحفل بطريقة غريبة ، شبيهة بالتنظيم الحزبى « فريق يدرس الوزراء ومصالحها ، وفريق يتولى الصحف ويبدؤها بالمقالات وثالث للدعاية بين الناس يهرونهم بمبادئ الشيخ ويخرجونهم من ظلمات اليهودية إلى نور الحرية * تكلف التدمى. مثلا أن يثقف من الاسكندرية مقرا لدمايته ونشاطه ليهصر الناس بمبادئ حزب الإصلاح ويساعد فى تحرير صحف المحفل وهى « مصر والتجارة » فصدع التدمى بالأمر وجاء إلى الاسكندرية فى أوائل سنة ١٨٧٩ (١٥) * وكان الفريق الاول الذى كلف بدراسة الوزراء ومصالحها يقسم نفسه إلى شعب تعمل نفس أعضاء الوزراء وتختص بدراسة نفس اختصاصاتها ، ثم تتوجه إلى المسؤولين فى الحكومة من

نظار ومديرين باقتراحات وتوصيات فصحبة الشؤون العسكرية مثلا كلفت بمطالبة نازر الجهادية بانصاف الضباط الوطنيين الذين تجاوزوا في الخدمة بالمودان الحد الذي تستوجبه القوانين ، وكانت هناك شعبا للمالية والحقانية والافعال وبقية المؤسسات والمصالح الحكومية مهتمة بالحفاظ على حقوق المواطنين الوطنيين وبساواتهم بنوعهم من الاجانب (١٦) لذلك فقد كانت تلفت نظر الوزراء دائما لكي يراعوا في اسحاق الحق واحسان العدل والانصاف على مستخدمهم من الوطنيين « (١٧) » .

وكان للممثل الماسوني نفوذ كبير ، اذ كان يعمل يعلم الحكومة ، لا يخفى بظلمها ولا يباي بها يقول القائلون (١٨) فوصل نفوذه الى حد التدخل للإبراج عن متهمين في قضايا هامة ، فقد تدخل لدى توبار باشا طالبا الافراج عن لطيف افندي سليم نازر المدرسة الحربية والذي اتهم بتدبير تمرد طلاب المدرسة الحربية في سنة ١٨٧٩ ، ورغم اقرار لطيف افندي بالتهمة فقد استجاب توبار لضغط الماسونيين وافرغ عنه (١٩) ويذكر الشيخ محمد عوده أن الغديو اسماعيل كان يشجع الحركة الماسونية بنية الاستفادة منها وذلك عندما وقع في ازماته « (٢٠) » .

وفي تلك الفترة أطلقت جماعة الافغانى على نفسها اسم « الحزب الوطنى » وكان من اغراضه السعى لتنازل الغديو اسماعيل عن العرش ، وكان الأمير محمد توفيق - ولي العهد والغديو فيما بعد - على صلة بهذا الحزب - ويذكر الاستاذ الامام أن وقدا من المصريين ومعهم السيد جمال الدين الافغانى ذهبوا الى وكيل دولة فرنسا واثبتوا له أن في مصر حزبا وطنيا يطلب تنازل الغديو ، وأن الإصلاح لا يتم الا على يد ولي العهد توفيق باشا ويقول ان هذه المقابلة قد انتشرت أنهاؤها في القاهرة وغيرها وتناقلتها الجرائد ، وأن تلك هي أول مرة عرف فيها اسم « الحزب الوطنى الحر » « (٢١) » .

وكانت قمة نشاطات مجموعة الافغانى ، تجسها في آخر عهد اسماعيل لتقديم « الثلاثة الوطنية » الى وحشت في بيت السيد البكرى ، تقيب الافراف ، حيث اجتمعت العناصر المدنية الوطنية فيما عرف - بتعريب صحف تلك الأيام - بـ « الجمعية الوطنية » (٢٢) ، والتي عقدتها من سمعهم تلك الصنف « بالحزب الوطنى » (٢٣) . وقد خضت هذه الجمعية كلا من شريف باشا واسماعيل راتب وهامين باشا وحسن باشا راسم وجمهر باشا والسيد على البكرى والشيخ الخلفاوى والشيخ المدوى وعندها آخر من التسواب والاهتمام .

وعقب نزع اسماعيل وتولى جمال الدين ، ظهرت جمعية اخرى تضم عددا من الوجهاء الذين تجمعوا لمقاومة وباشا باشا ، في تجمع عرف باسم

« جمعية حلوان » حيث كانوا يجتمعون فيها - ويذكر الشيخ محمد عبده أن من بين أعضائها م - ش باشا (يقصد محمد ثريفي) و ح - ش (يقصد حسن ثريفي باشا) و ع - ل (عمر لطفي باشا) (٢٥) و اسماعيل راجب باشا (٢٥) ويحدد الأستاذ الامام سبب مقاومة هؤلاء لرياض باشا في أنهم من « الوجهاء الذين كانوا يستغلون أبدان الرعية ومرض رياض بسوء ما فيههم حتى رأوا أنه ينبغي لهم التخلص مما يمس كرامتهم » - وقد نشرت هذه الجمعية في ١ نوفمبر ١٨٧٩ بياناً سياسياً انتقدت فيه سياسة رياض باشا (٢٦) وطبعت ووزعت من هذا البيان على شكل منشور حوالي ٢٠٠٠ نسخة من كراسة « فرنسية موسومة بالمبارة باسم الحزب الوطني المصري ذكر ناشرها أنها مترجمة عن أصل باللغة العربية ، وقد اقتضت بالثبات جهود الحزب الوطني المصري وإظهار حقوقه وبيان واجباته ثم انتقل صاحبها الى الانتقاد على الحكومة من وجهة أنها لم تقم برأي الأمة » (٢٧) - وهذه الجمعية تضم في الطالب تحالفاً من الأتراك الأذكياء وعناصر من الأرستقراطية الزراعية ، وهي الجمعية التي عرفت فيما بعد - ولفترة وجيزة قبل ظهور قيادة عرابي - بالحزب الوطني .

وكان في الاسكندرية في هذا الوقت جمعية تسمى «جمعية مصر الفتاة» وهي جمعية سرية أنشأها لثيف من الشباب المتحمس على غرار « تركيا الفتاة » التي أنشأها مسحت باشا بتركيا لتناوب دكتاتورية السلطان عبد العزيز وتحاليل بالدستور - واستهدف الشباب المصري من جميعتهم القضاء على دكتاتورية اسماعيل واستبداده والعمل على خلع أو قتله والمطالبة بالحكم الشورى والدعوة الى الإصلاح العام - وكانت الجمعية تصدر منشورات أفزعت الخديو اسماعيل (٢٨) - ويذكر الامام محمد عبده أن الجمعية الاسكندرية « قد رفعت لائحة الى الخديو فيها من مطالب الحرية ما يستحق الاعتبار وأنشأت بعد ذلك جريدة مصر الفتاة ، فكانت تنشر فصولاً حادة الانتقاد وشديدة الموعظة » (٢٩) - وقد ساهم التديم في نشاط هذه الجمعية لفترة اذ انضم اليها من طريق نائب رئيسها محمد أمين ومحمود واصف كاتم أسرارها ، ولكنه لم يستمر بها طويلاً ، إذ أخذ عليها فيما يبدو طابع « الحلقية » - إذ أن سريتها كانت تجعلها تدور في إطار عدد محدود من الأفراد ، سبعة من الممثل الجماهيري الواسع ومتنوعة في الممارات والمؤامرات ، في حين أن التديم كان يؤمن بأن « الطريق السليم للإصلاح هو تنبيه الرأي العام وتبصير الشعب بما يدور حوله فتتبع الدائرة ويصبح العمل جماعياً ومن ثم لا يستطيع ظلم أن يبق في الطريق ، ولا استبداد أن يمنع اختيار » وحاول التديم أن يناقش أعضاء الجمعية في تحويلها الى العمل العلني إلا أنه فشل في ذلك فترك الجمعية (٣٠) - ويبدو أن الجمعية كانت تضم عدداً من الأجانب ، بل أن الشيخ محمد عبده يذهب الى أنها « لم يكن

فيها مصري حقيقي ، بل كان أكثر أعضائها من الشباب اليهود المتبعين إلى الأجنبي « - وهو ما جعله يهول من شأنها على أساس أن هؤلاء الأجانب ليس من مصلحتهم المطالبة بالحرية للمصريين وهم الذين يبتزون أموالهم مجتمعين بالاستبداد فمادام الأجانب في عهد الاستبداد معا يحبون حتى يطلبوا الخلاص منه ؟ ثم قد يصبح هذا إذا كانوا ملائكة قدسين يؤثرون مسعادة المصريين على سعادتهم ، ويهزدون في المنافع الخاصة بهم إذا جلبها ضرر عام يصيب غيرهم - وأن يكون هذا الطلب مبدأ توبة عما أقوه من قبل » (٣١) .

ويربط عدد من المؤرخين بين هذه الجريمة ، وبين جمال الدين الأفندي (٣٢) ، ومنهم « جورجى زيدان » الذى يقول انه سمع أن من أعضاء تلك الجريمة - غير الأفندي - أديب اسحاق وحيد الله الدينم ونقلوا توما من أرباب الاتلام في ذلك العهد « وأصدروا جريدة مصر الفتاة باسم هذه الجريمة في أواخر أيام اسماعيل » - ويذكر أن بعض الثقلاء الصغارين - أكدوا له - « أن أصحاب جريدة مصر الفتاة أرادوا إيهام أولى الأمر بوجود جمعية مرية يقضى بأسها ، وليست الجريمة في حقيقة الأمر إلا محررى تلك الجريدة فهم كانوا يريدون مقاومة سياسة اسماعيل ، ولذلك كانوا يصدرون تلك الجريدة بالعربية والفرنسية ليوجهوا الغديوى إليها لسان حال جمعية كبرى من الأفرنج والوطنيين تسعى في خلق اسماعيل أو قتله وكان اسماعيل ينشأها ويبحث عن أعضائها فلم يهتد إليهم » (٣٣) - ومن المؤسف أن أعداد هذه الصحيفة منقوطة بالكامل ، ولا تعلم شيئاً عنها سوى أنها أشرت في نوفمبر ١٨٧٩ لأنها طعنت في الحكومة المناسبة لتوسيع اختصاصات الرقبين الماليين (٣٤) ، ثم عطلت نهائياً في نفس الشهر لشهرها . حالات وأخبار حدثتها الحكومة بهجة للخوادم والافتكار (٣٥) - ويذكر شبل شميل من بين أعضائه هذه الجريمة الأجانب المسيو غوسيو « وكان من أنصار مجلة مصر الفتاة والعاملين المتحمسين بها ، وهو يوناني الأصل كان يعمل ببنك الانجلو ايجيپسيان وكان ينشر مقالاته في المجلة بالفرنساوية فترجم إلى العربية » (٣٦) .

ولا شك أن هذه العجائب كانت جزءاً من محاولة الوصول إلى حيلة العمل الوطنى وأنه كان يقتضى بها تدريجياً ، وقد وصل الأمر إلى التفكير فى الارهاب والاختيال السياسى فترصد محمد حيدى يوماً للتصديرو اسماعيل عند قصر النيل للعضاء عليه ولكنه أخطأ ، وكان من المحتمل أن تتكرر المحاولة وتنتج لولا أن اتفق الأفندي وجموعته مع توفيق - إمام كان ولياً للمهدى - على تعديل سياسة أبيه بعد توليه الحكم (٣٧) .

وبينما كانت هذه المحاولات للتنظيم تجرى ، كانت هناك محاولات أخرى في الجيش - ويذكر هرايى فى تاريخه الذى كتبه بقلمه ليلتذ أن بدأ بهم بالسياسة ويفكر فى انقاذ البلاد من الغراب أثناء اشتراكه فى الحملة

الحشية • أي حوالي عام ١٨٧٥ (٣٨) إذ فتحت الظروف التي أحاطت بالحملة حينه على طبيعة الحكم في مصر • ويذكر أنه رأى الشيخ جمال الدين الأفغاني ولكنه لم يكلمه • كما أفادته علاقته القديمة بالأزهر - وقد درس فيه عامين - في معرفة عدد من الطلبة • وكان أفضل من عرفتهم الشيخ محمد عبده ، والشيخ حسن الطويل • (٣٩) •

وتذكر بعض المصادر أن عرابي قد ألف برنامجه جمعياً سرية في الجيش سنة ١٨٧٦ ، وإن تأليف هذه الجمعية كان بعض ثمار الحرب الحشية (٤٠) • بينما تذكر مصادر أخرى أن هذه الجمعية قد تشكلت برئاسة علي الروبي وأنها كانت تضم عدداً من الضباط منهم محمد عبيد وعلي فهمي وعبد المال حسني وألفي يوسف (٤١) ، وإن عرابي اتصل بها خلال نشاطه الوطني ، ومن الثابت أن عرابي كان يمارس نشاطاً سياسياً واسماً داخل الجيش ، يذكر محمود فهمي أن أحمد عرابي « دخل أحد الألبات المراقبة بناحية رشيد فأخذ من ذلك الوقت في تأليف قلوب الضباط أولاده الصرب وجمع كلمتهم على ولائه وإظهار الامل لحرمانهم من الترقيات في حين أن الضباط الأتراك مغمورون بها (٤٢) » ومن الواضح أن علي الروبي كان له دور في النشاط التنظيمي الثوري في الجيش ، وهو ما تدل عليه مكانته في صفوف الثوار ومواقفه التالية بعد ذلك • وقد تعرف عليه عرابي أيام اشتراكهما معاً في الحرب الحشية (٤٣) • ويبدو أن فكرة السلطات الحاكمة في مصر إذ ذاك عن نشاطهما الثوري كانت غير كاملة ، فقد سارعت هذه السلطات إلى اتهامهما وثالث محهما - وهو محمد بك النادى - بالاشتراك في تدبير تمرد طلاب المدرسة الحربية في عام ١٨٧٩ ضد نوبار وولسن ، ويؤكد عرابي أنه والروبي والنادى كانوا إذ ذاك برهيد ولم يصلوا إلى القاهرة إلا مساء يوم الحادث ، ولكنه لم ينكر تعلقه مع القائمين بالحركة ففي اليوم السابق لها مباشرة أرسل هو ومحمد النادى برقية إلى وزارة الحربية « لكي تنظر في أمر الذين فصلوا من الجيش ولم يندفع لهم متأخر مرتباتهم بل لم يكن لديهم ما يقتاتون به » (٤٤) • بل أنه عندما وقف أمام المجلس العسكري - الذي اتهمه لمحاكمته هو والنادى والروبي بتهمة تدبير التمرد - دافع أمام المجلس عما فعله الضباط وطلاب الكلية الحربية - رغم إنكاره الاشتراك في تدبيره - فقال أنه لو فرض واشترك واحد من ضباط الألايه في ذلك التمرد فهو غير ملوم لأن نساء الضباط وأولادهم في الميمنية بلا مأوى ولا درهم في أيديهم يتفقون منها على عائلاتهم ولا خير ولا تميين يصرف لهم (٤٥) •

وقد انتهت المحاكمة بتبرئة الضباط الثلاثة واكتفى المجلس العسكري بتوبيخهم ونقل كل منهم عن ألاله • فعين الثلاثة بمعية الخديوي بوظيفة ياروان ثم بعد أسبوع نقل علي الروبي إلى وظيفة مدنية هي رئاسة مجلس مديرية الدقهلية ، وعين محمد النادى قائداً للآلاي الثاني البادية المسجدة وأرسل إلى

الاسكندرية بألايه وعين حرايى قائدا للآلئ الرابع المستجد أيضا برتبة قائمقام، وتوجه فى مهمة مدنية الى الاسكندرية أيضا ولكن قبل تفرغهم اجتمعوا معا واقترح عليهم حرايى أن يكونوا « عصبة لخلع الخديو اسماعيل ولكن لم يكن قد ظهر بعد من يقود هذه الحركة فوافق الموجودون على رأى ولكننا لم نقدر على تنفيذه » (٤٦) .

ولعل هذه المحاولة هى أحد أشكال التجمعات المنظمة التى كانت موجودة بكثرة فى الجيش آنذاك ، ومنها التجمع الذى قاد تمسره ١٨٧٩ ، والذي يذكر حرايى أنه تم بقيادة لطيف أفندى سليم ناظر المدرسة الحربية ويتدبر سابق من الخديو اسماعيل . وعند اللورد كرومر فإن على فهمى هو المدير الحقيقى للحركة التى انتهت بتقديم هريضة ١٥ يناير ١٨٨١ وما تلاها من سلسلة الأحداث التى فجرت الهجوم على قصر النيل فى أول فبراير من نفس العام مغطيا لعل فهمى دورا متميزا فى انشاء التجمع الذى فجر الثورة . وطبقا لروايته فقد « قامت فى وقت من الأوقات علاقات وثيقة بين على فهمى وبين الخديو توفيق لم تلبث أن انتعلمت » ، وهو ما جعل على فهمى يشعر بالخطر ، ولأن من تقاليد الشرق - بتعبير كرومر - أن الرضى بالقسام فى مواضع الخطر معرة غير مقبولة - ومن هنا سسم على فهمى على تقوية مركزه باظهار أن المنتصر المصرى فى الجيش لن يكون كما مهمل بعد ذلك وأنه شخصيا لن يقبل أن يعاقب بالعقل من الجيش أو النفى من البلاد (٤٧) .

والدور الذى لعبه على فهمى فى التنظيم الوطنى داخل الجيش دور يلفت النظر بالفعل فمن الثابت أن الرجل كان على صلة ودية جدا بالسراى الملكية . ففتلا من أنه كان ضابطا فى الآلئ الأول ثم قائدا لهذا الآلئ - وهو آلئ الحرس الخديوى - فقد كان متزوجا من إحدى جواري السراى . ومن الثابت أن صلتة الودية بالسراى ظلت مستمرة الى ما بعد ثورة ٩ سبتمبر ١٨٨١ بقليل ، وليس خافيا أن هدف اللورد كرومر من ابراز حقيقة أن على فهمى كان وراء مذكرة ١٥ يناير ١٨٨١ هو القاء شبهات بأن الحركة كلها كانت من تدبير السراى . ومع أن السراى قد سمحت للتخالف مع القوى الوطنية فى هذه المرحلة - على النحو الذى وضحناه فى الفصل الثانى - فإن القول بأن الحركة كلها تدبيرا خديويا هو جزء من التفسير الذى يقدمه المؤرخون الذين ينتصرون أعمالهم بذكر ما جره القصاص ، أى باختصار محاولة تشويه كرومرية مضحكة وهادئة لتفويه الثورة . والواقع أن على فهمى لم يكن مثالا للسراى فى تنظيم الضباط بالجيش ، بل كانت له أهدافه الخاصة فقد انضم إليها - بتفسير حرايى - « لأنه كان يفتنى أن يبرز ويوضع مكانه فركسى أو تركى » (٤٨) . أى أنه انطلق من نفس الأرضية التى انطلق

منها قادة الثورة المكريين ، حين سبوا مطالبهم ومطالب الفئدة التي ينتمون اليها .

وقد تكون هذا التشكيل في ١٤ يناير ١٨٨١ ، إذ اجتمع هذه من الضباط في منزل حرايى ، منهم الأمير آلاى عبد المال حلى ، والبكباشى خضر افندى من الآلاى السودانى بطره ، وحلى بك فهمى ، ومحمد افندى حبيب من الآلاى الاول - وهو آلاى الحرس الخديوى بمابدين - والبكباشى آلفى يوسف من الآلاى الرابع بباده - وهو الآلاى الذى كان يقوده حرايى ومقره العباسية - والقائمقام أحمد بك عبد الفجار من الآلاى السوارى وكثيرين غيرهم . وفى هذه الجلسة جرى حوار حول القرارات التي كانت تصدرها وزارة الحربية وتضمنت نقل وتنزيل رتب وفصل عدد من القيادات المصرية فى الجيش ، وأشار المجتمعون الى أن هذه القرارات مظهر من مظاهر التعصب العظم ضدهم من قبل الضباط الجراكسة الذين يجتمعون فى منزل الفريق خسرو باشا و « يتذكرون فى تاريخ دولة المماليك فى كل ليلة بحضور عثمان باشا رفقى ويلمعون خاير بك (٤٩٧) لتسليمه وإذعانه للسلطان سليم . ويقولون أنه قد حان الوقت لرد بضاعتهم اليهم وأنهم لا يخلون من قلة » .

وطرح حرايى فى الاجتماع مسألة تتعلق بالنشاط العملى ناقلا الاجتماع من رد الفعل الى الفعل ، فطالب المجتمعين بأن يحددوا مطالبهم . واقتراح على الفور تشكيل جماعة منظمة من الرؤساء المصريين فى الجيش على أن يفوضوا بالنظر فى المسائل ، ويتخذوا من بينهم رئيساً لهم يثقون به كل الثقة ويسمعون قوله ، ويطيعون أمره ، ويحفظونه بمخاضهم إذا أرادت الحكومة به شراً ، ووافق المجتمعون على القرار ، واختير حرايى - بعد ممانعة منه - رئيساً لهذا الشكل المنظم الذى لم يطلق على نفسه اسماً ، وأقسم المجتمعون على أن يحموه - حرايى - إذا تعرض لأى خطر وهو يمارس حق الدفاع عن مصالحهم « (٥٠) » .

ثم ناقش المجتمعون الخطوة التى يبدأون بها ، فاقترح عبد المال حلى أن يصطحبوا قوة ويذهبوا الى منزل عثمان رفقى ، فيقتضون عليه أو يقتلونه ، ولكن حرايى رفض ذلك ، واقترح أن يقدموا عريضة أولاً لرئيس الوزراء ، فإذا لم تقبل قدموا عريضة أخرى للخديوى (٥١) . وكتب حرايى العريضة ووقعها هو وحلى فهمى وعبد المال حلى .

واستمرارا للعمل المنظم الذى يضع فى اعتباره كل الظروف ، فقد رتب المجتمعون بعد ذلك « ما يلزم لحفظ الخديو والمائلة الخديوية والوزراء إذا حدث أى حادث من الضباط الجراكسة مع ترتيب مايلزم لحفظ البتوات

وبيوت التجار الأجانب والوطنيين من مطامع الرعاع وكذلك ما يلزم لحفظ قادة الحركة من بطش الحكومة اذا أرادت الانقراض بهم * (٥٢) . وانتفض الاجتماع على ذلك * وكتب عرابي في اليوم التالي - بعد تقديم العريضة لرياض باشا - الى القنصل الفرنسي البارون دي رنج باعتباره أكبر القناصل نفوذا يوضح له وقد الضباط ، ورجاه أن يبلغ سائر قناصل الدول بأنه ليس هناك أي خطر عليهم أو على رعاياهم (٥٣) * .

لم تكن عريضة يناير عملا عفويا ، ولكنها كانت خطوة مرسومة ومنظمة بدرجة تكفل لها النجاح ، في إطار أهدافها التي كانت محدودة بطبيعتها في هذه المرحلة ، وقاصرة على المطالب القنوية المتعلقة بالجيش ، لكنها لم تكن متباعدة عن مجمل المطالب الشعبية التي كان في القلب منها إيقاظ التمييز الجنسي ، والمساواة بين المصريين وغيرهم * وأخطر ما فيها أنها كانت تمردا قامت به مؤسسة « القهر » التي تمارس مهمة حماية النظام الذي كان قائما ، وهي الجيش ، ومع أن قيادات التمرد ، كانت تعتمد فيما يبدو على انصياع رؤسائهم لهم بحكم القواعد المعمول بها في الجيش ، إلا أن هذا لا ينفي أن نوعا من الاختيار التلقائي كان يدفع هؤلاء الجنود الى الاشتراك مع قياداتهم في هذه المفامرة انطلاقا من خضوعهم لنفس المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية ، ومن بينها أيضا التمييز الجنسي الذي اختص به الجراكسة أنفسهم * .

وبنجاح المحاولة الثورية الأولى في أول فبراير ١٨٨١ أثبت الجيش أن قدرته على العمل المنظم ذات أثر فعال ، فقد نفذت الخطوة المرتقبة بدقة وإخلاص ، الأمر الذي لفت نظر الأحزاب والتجمعات المدنية المتمردة اليه ، وأدرك عرابي أهمية « تشجيع » التمرد ، فتحرك بنفسه يدعو تلك الأحزاب والقوى الى العمل الوطني الموحد وظهرت تسمية « الحزب الوطني » لكي تنسحب على كل القوى الوطنية وفي مقدمتها الجيش فانضمت اليه العناصر المدنية الأخرى ، سواء تلك التي كانت في جمعية حلوان ، أو التي كانت منضمة الى جمعية مصر الفتاة * .

وبدأ الحزب بتشكيله الجديد نشاطا جماهيريا واسعا وخاصة حين دم صوفه بضم عبد الله التديم الذي أصبح داعية من أخطر دعاته ومؤسسيه لمدرسة مصرية في الدعاية السياسية ، وضع فيها خبرته الكبيرة في العمل الجماهيري من أجل حشد أوسع القوى داخل الحزب فأشار على عرابي أن يصدر منشورا بأهدافه السياسية ، وصدر المنشور بالفعل متضمنا الهجوم على وزارة رياض موضعا تصرفاتها المناهضة للاستقلال الوطني ، وانتهى بطلب بالتوقيع على توكيل بأناة أحمد عرابي عن الأمة في كل ما يتعلق بالسياسة الوطنية ، وقد عرفت هذه التوكيلات بـ « المحضر الوطني » واتخذها عرابي دليلا على شرعية ما كان يقوم به استنادا على أناة الأمة له (٥٤) * . وتمتصر

حركة التوقيع عليها شبيهة بحركة توقيع التوكيلات التي قامت في الشهور الأولى من ثورة ١٩١٩ ، ثم نشر الحزب في أول يناير ١٨٨٢ برنامجا المشهور الذي صاغه السيد « الفرد مكاون بلنت » وأرسله للمستتر جلامستون - رئيس الوزراء البريطاني - في ١٨ ديسمبر ١٨٨١ ثم نشره في جريدة « التيمس » اللندنية ، وذكر أنه تلقاه عن مجموعة من الزعماء المصريين منهم الشيخ محمد عبده ومحمود سامي البارودي وعرايى باشا ، وسوف نعود الى تحليله في الفصل القادم .

ومع أن الحزب الوطنى كان كيانا غير منظم بدرجة كافية إذ خلا مما نعرفه اليوم في الأحزاب السياسية من تسلسل قيادى وبعثات تمثيلية وأهكالا جغرافية وتوعية للتنظيم والحركة ، إلا أنه قد حصل على شخصية اعتبارية ، وأصبح عرايى منذ حركة ٩ سبتمبر ١٨٨١ رئيسه ويشترج عرايى في أجهاته على سؤال وجهه اليه رئيس لجنة التحقيق بعد فشل الثورة ، تصوره للحزب وتركيبه فيقول « من المعلوم بداية أن مصر مأهولة بأجناس مختلفة ، وعناصر متنوعة ، وكل عنصر منهم يعتبر نفسه حزبا ، كما أن أهل البلاد هم حزب قائم بذاته يعتبر عند الأحزاب الأخرى منحطا عنهم ، ويطلقون عليه لفظ فلاحين إذلالا لهم وتحقيرا ، أولئك هم الحزب الوطنى وهم أهل البلاد حقيقة ، وحيث أنهم أنابوني عنهم فى طلب ما يكفل لهم الحرية وحفظ الحقوق ، وكنت أنا القائم بطلب ذلك ولم تكن لى صفة فى الحكومة فى ذلك الوقت فوضعت امضائى بذلك لما لى من حق الرئاسة على الحزب الوطنى وليكون لذلك أسمى لاجتناب ما يخل بأمر الراحة العمومية » . وعرايى يبرر فى السطور الأخيرة من قوله ذلك توقيعه على مذكرة مرفوعة للقنصل يضمن لهم الأمن العام - فى أوائل يونيو ١٨٨٢ ، وبعد استقالة البارودي زاعما لنفسه صفة رئاسة الحزب الوطنى فى وقت لم تكن له مناصب رسمية . وأضاف قائلا انه لا يعتبر ذلك حصيانا ، لأن كل أمة من الأمم المتقدمة الراقية فيها أحزاب مختلفة قائمون بحفظ حرية بلادهم ، والمدافعة عن حقوقهم « (٥٥) » .

ر بهذا المفهوم يصبح أن تعتبر أن الحزب الوطنى كان تجمعا يضم أمة ، وأنه كان يعتقد الى كثير من أماليب التنظيم والحشد التي تتوفر للأحزاب السياسية عادة ، ومن الطبعي مع هذا أن تتسلل الى صفوفه عناصر انتهازية أو عناصر خائنة ، تمكنت من الحصول على مراكز حساسة ، جعلتها قادرة على اللحظة المناسبة على ضرب الحركة الوطنية وتصفية النضال ضد الاستعمار . وبعض هذا التهور التنظيمي يعود الى ضعف الخبرة السياسية للحركة الوطنية ككل ، مما أدى الى عدم التفات قيادة الثورة فى الوقت المناسب الى أهمية تنظيم الجماهير الشعبية - وخاصة جماهير الفلاحين - ويعود فى معظمه الى ضعف البرجوازية المصرية وتبعيتها وتضاؤل طموحها الثورى ، مما حال دون طرح

برنامج - يأسى ثوري ، يكفل حماس وفاعلية واحتشاد أمراض الجماهير الفلاحية حول الثورة احتشادا منظما * وهو ما سنعود اليه بتفصيل أولى *

أساليب الدعوة والحشد :

على أن حزب الثورة وإن لم تتوفر له خبرة سياسية من الاتساع بحيث تمكنه من تنظيم الجماهير وحشدتها ولم تتوفر لديه رغبة جدية في حشد تلك الجماهير غير برنامج سياسي فلاحى ، فإنه قد حول ذلك بقدر ما مكنته خبرته وطبيعته ، وتنظيم الجماهير عملية تمتد على ما نسميه أساليب الدعوة والحشد ، ونعني بها عملية « تسييس الجماهير » أى رفع وميها من مجرد السخط والغضب على أحوالها الاقتصادية المتدهورة ، وعلى ما قد تعانيه من اضطهاد سياسي أو اجتماعي الى مستوى آخر : مستوى تستطيع الجماهير فيه أن ترى أن سبب أزماتها تلك مرتبط بتحقيق أهداف سياسية عامة ، فلا تتوجه بجهودها الى دروب فرعية تغفل فيها وتتوزع أو تتبدد ، وإنما تضى موقفها وتتوجه بنشاطها الى وجهته الصحيحة * ومن وسط حركة الجماهير العفوية ونشاطاتها اليومية البسيطة ، تتطلق الطليعة الثورية ، تتعلم من الجماهير العفوية وتوقدها ، تستفيد من الخبرة الثورية للضعب والخبرة الثورية للشعوب الأخرى ، وترسم خططا لتوعية الجماهير وحشد طاقاتها للدخول بها في المعركة ضد أعدائها الطبقيين *

ولن نعدم في حدود هذا التصور لأساليب الدعوة والحشد ، أن نجد ملاح عمل لا بأس به قامت به قيادة الثورة وطلاتها ، كما سنجد نواقص خطيرة وأساسية ، وفي هذا الصدد فالتنا نرصد عدة ملاحظات :

● أول هذه الملاحظات أن الأسلوب الرئيسى الذى اتبعته القوى الثورية فى الدعوة والحشد هو الاستعانة بالصحافة ، وهو ما يدل دلالة خاصة على اعتمادها فى الأساس على جماهير المدينة من تجار وحرفيين وعلماء وطلاب وبالدات المتنامين القارئة والثقافة منهم * وهى ظاهرة غير منتظمة من خواهر التاريخ المعاصر إذ تكررت بعد ذلك فى تحريك مصطفى كامل وفى ثورة ١٩١٩ مع بروز أساليب أخرى الى جانبها (٥٦) * ورغم أن التعليم كان منتشرا نسبيا ، فإن انتشاره لم يكن يسمح لأمرض الجماهير بقراءة الصحف والتفاعل معها * ومنصحيح أن أساليب أخرى قد اتبعت فى الدعوة مثل الصحف الشعبية المكتوبة بالمامية والخطابة * * إلا أننا نشير الى الأسلوب الرئيسى الذى جعل التأثير الأكبر لأساليب الحشد فى إطار محدود من الجماهير *

● ان المنظمات الجماهيرية لم تكن قد وجدت بالشكل الكافى بعد ،

وفيما عدا بعض التنظيمات الثقافية والتربوية ومنظمات الخدمات ، لم تكن هناك منظمات جماهيرية على الإطلاق سواء كانت نقابية أو سياسية ، ولم تنبئ قيادة الثورة الى ضرورة الدعوة الى انضمام وتكوين هذه المنظمات .

● الاعتماد في الدعوة والحشد على منطلقات فكرية لم تغل أحيانا من التفرق والتقص وعدم انسجامها في كل واحد ، يمنع اهتزاز بنائها المنطقي ، أو جعلها ضارة بوحدة الجبهة الوطنية .

● عدم التنبيه لأهمية حماية المناير الثورية من الناحية القانونية ، وضمان ، انسجام الاجراءات الثورية مع منطق الثورة نفسها ومعالجتها وأبرز الأمثلة عليه ، قانون المطبوعات الذي صدر في نوفمبر ١٨٨١ على عهد وزارة شريف . فيعد أن أصدرت الوزارة الصحف لمصلحتها على الأجانب والدول الأجنبية ولفتت نظرها ، الى أن تلزم حدود الاعتدال في كتابتها استبقام للملائق الودية بين مصر والدول الأجنبية . أصدرت قانون المطبوعات الذي مازال يضرب به المثل الى اليوم في تقييده لحرية رأي ، فقد فرض تأميما نقديا كبيرا على إصدار الصحف وحتم الحصول على موافقة من الجهات الادارية قبل فتح المطابع ، وأعطى تلك الجهات حق خلق المطابع وتمطيل الصحف أو اندارها ، محافظة على النظام العمومي أو الدين أو الآداب ، وتطبيقا لهذا القانون ، عطلت بعض الصحف المبررة عن الثورة مباشرة مثل جريدة « الطائف » التي كان يصدرها عبد الله النديم . و « السراج » التي أصدرها الشيخ المدني . الخ .

● على أن أخطر الملاحظات على أساليب الدعوة والحشد ، انها لم تكن تنتهي بدعوة الجماهير للمشاركة في الثورة ، أي الى تنظيمها في عمل ثوري منظم ، فظل طابعها قاصرا على كونها عملية توعية تتلقى الجماهير فيها وجهة نظر ثورية ، فتتحمس للثورة وتواقفها ، ولكن أحدا لم يقدمها الى المشاركة في تحمل أعباء التضال ضد أعداء الشعب .

(١) صحافة الثورة :

يرجع الفضل الى جمال الدين الأفغاني وجماعته في توجيه نظر العناصر الثورية الى العمل بالصحافة ، وتخاذها منبرا لنشر الفكر الثوري وصولا لتأثير على السياسة العامة في مصر . ويذكر الشيخ محمد عبده أن الأفغاني « أخذ يحمل من يضر مجلسه من أهل العلم وأرباب الأقلام على التعرير وانشاء الفصول الأدبية والعلمية في مواضيع مختلفة لا تخرج جامعتها عن اصلاح الأفكار وتهذيب الاخلاق » (٥٧) .

وقد صدرت أول صحيفة سياسية غير حكومية وهي « وادي النيل » في سنة ١٨٨٦ بتشجيع وتوجيه من الخديوي اسماعيل نفسه ، ثم بدأت الصحف

التالية تصدر بمبادرات شعبية أو تميرا عن اتجاهات سياسية فردية أو عامة .
 فصدرت « نزعة الأفكار » (١٨٦٩ م) وكان يصدرها إبراهيم الميمني
 ومحمد عثمان جلال ثم « الوطن » لميخائيل عبد السيد (١٨٧٧ م) و « مصر »
 لأديب اسحق وسليم النقاش ثم « التجارة » وهما أيضا (صدرتا في ١٨٧٨ م)
 وتتابعت الصحف ، فصدرت « روضة الأحيار » ثم « الكوكب المشرقي »
 ف « الأهرام » و « الاسكندرية » و (مرآة الشرق) فضلا عن صحف يعقوب
 بن صنوح المتعددة .

وكان الأفغاني ومجموعته - في أشكال تجمعاتهم المختلفة ابتداء من
 الشكل غير المنظم إلى التنظيم الماسوني فجمعية حلوان وجمعية مصر الفتاة
 والحزب الوطني الحر - وراء العديد من هذه الصحف ، أما بالتمويل المباشر ، أو
 بالتحريض فيها وصيغها يفكرهم وآرائهم . وكانت صحيفة « مصر » التي
 أصدرها أديب اسحق ، لتكون لسان جبال الدين وحزبه الإصلاحى ومبتغسا
 لأفلام أنصاره وحواريه يمدونها بأرائهم ومقالاتهم ويمولونها بأموالهم (٥٨) .
 وقد انتقلت في العام التالي لصدورها إلى الاسكندرية لتصدر مع زميلة لها
 هي « التجارة » فكانتا أول المنابر التابعة مباشرة لتجمع الأفغاني اتصل أديب
 أرحاق بالأفغاني فرآه « فقير الحال لا يملك شيئا من المال فساعدته بنفسه
 ودله وفتح جريدة مصر لسان حاله واجتمع إليه أديب مصر وكتبة مصر (٥٩)
 ثم ما لبث المحفل الماسوني أن كلف التديم بالاشتراك في تحرير هاتين الصحيفتين
 وأرسله إلى الاسكندرية لهذا الغرض . ولزم أديب اسحق والأفغاني في
 القاهرة ، حيث كان يكتب منها جريدتيه اللتين تولى إصدارهما في
 الاسكندرية شريكة سليم النقاش ومعه التديم .

كانت مجموعة الأفغاني أيضا وراء إصدار صحف يعقوب صنوح
 المتعددة (٦٠) . فهو يذكر في ترجمته لنفسه أنه اجتمع طويلا بالسيد جمال
 الدين الأفغاني والامام محمد عبده لاختيار الاسم المناسب لصحيفتيه (٦١)
 وكان الأفغاني يكتب بنفسه بعض المقالات في جريدتي « مصر » و « التجارة »
 تحت اسم مستعار هو « المظهر بن وضاح » - ويذكر يعقوب أنه كتب لمجلته
 مقالات بدون توقيع (٦٢) وأحيانا كان يكتب مقالات سياسية واجتماعية
 بتوقيعه الحقيقي وكان من كتاب هاتين الصحيفتين - مصر والتجارة - محمد
 عبده وإبراهيم النقاش (٦٣) .

وفي بداية ظهور الصحافة العربية المصرية السياسية ، هاجمت الصحف
 كافة موضوعات السياسة العامة والدولية ، وعقدت المقارنات بين الواقع
 المصري المؤلم وبين مظاهر التقدم في دول أخرى في العلم ، وركزت على
 سوء الأحوال المالية ، وعلى الأوضاع الدولية التي تحيط بمصر وبالشرق الاسلامي
 الأخرى ، وواجب المصريين في التصدي لهذه الأوضاع . ثم تطرقت أكثر في
 نهاية عصر اسماعيل - في ظل الانفراجة الديمقراطية الجزئية التي اضطرته

اليها الظروف - فحصلت حملات عنيفة على التدخل الأجنبي ، على النحو الذي
أشرنا إليه في الفصل السابق .

وبسقوط اسماعيل ثم نفى الأفغانى عادت السلطة الديكتاتورية تمارس
دورها فانتهت الانفراجة الديمقراطية الجزئية التى سادت فى أواخر عهد ،
وشدنت الرقابة على الصحف ، ونفى أدبى اسحاق الى أوروبا وألغيت صحفه
فى نوفمبر ١٨٧٩ . وقد واجه أنصار الأفغانى وتلاميذه الصلة مواجهة ذكية
فأرسلوا أدبى اسحاق الى أوروبا وأمدوه بالأموال اللازمة التى مكتته من
إصدار صحيفته « القاهرة » وسرحت أمدادها الى مصر لتوزع سرا ، ولم يكن
« للقاهرة » موضوع - كما يقول الشيخ محمد عبده - « سوى ردى رهاض
بأبى بالاستبداد والظلم والرغبة فى بيع البلاد الى الأجانب حتى أنها كانت
تسميه « رياخستون » وكان الكثير من الساخطين يطلعونها ويتلاونها كما يطلعون
المريض بمكايه ملته ووسائل شفائه » (٦٤) . ومن ناحية أخرى أوعز أنصار
جمال الدين فى الخفاء الى سليم النقاش - فريك أدبى - أن يستصدر فى
مصر صحيفتين جديدتين بدل المختلفتين وقدموا له المعونات التى يمكنه من
إصدار « المحروسة » و « العهد الجديد » .

التزمت الصحيفتان الجديدتان جانب الحذر ، فلم تتحدثا بشكل مباشر
فى المسائل السياسية ، واكتفتا بالرمز دون الواقع ، وبالمسائل الاجتماعية
والخلفية العامة دون السياسة المباشرة . وكانت تلك خطوة حكيمة حتى
لا يعصف بهما العليان انتظارا لفرصة تسنح تمكنهما من قول مائرتيدان .

وهكذا حمل الصحفيان المرتحلان - أدبى اسحاق وميقوب بن صنوع -
- الذى نفى قبل عزل اسماعيل - عيب الهجوم على الحكم الاستبدادى .
أصدر ميقوب بن صنوع عددا من الصحف فى باريس ، لم تكن منقطعة الصلة
بما يجري فى مصر ، إذ كانت - شأنها فى ذلك شأن جريدة « القاهرة » التى كان
يصدرها أدبى اسحاق - تصدر فى الأساس لكى توزع فى مصر ، فكانت
تحرر - فى الألبان الأم - باللغة العربية - وأحيانا بالعامية المصرية .
وتعلق على أحداث مصرية . ويذكر ميقوب فى ترجمته لنفسه ان الأعداد
الأولى من صحيفته التى أصدرها فى المنفى قد دخلت جميع مدن وادى النيل
وقراء الرئيسية دون أن يلاحظ ذلك أحد من المسؤولين ويقول ميقوب أيضا
ان المواطنين احتفوا بها احتفاء عظيما (٦٥) . ويبدو أن جبهة منظمة كانت
تساعد ميقوب فى توزيع صحفه ، فهو يورد فى مذكراته نص خطاب يقول انه
تلقاه من أحد زعماء الحزب الوطنى - ذكر أنه صديق له - يمدح فيه جريدته
ويؤكد ميقوب أنه « منذ نفى فى سنة ١٨٧٨ كانت صحيفتى توزع سرا فى
مصر وتباع بالآلاف » . وما أكثر الحيل التى توصلت بها لتهرب صحيفتى رغم

أنت البريد المصري الانجليزي * ثم يروي الطرق التي كان يهرب بها صحفه ، ومنها يتضح أنه كان يهرب نسخا تصل الى الآلاف ، ومن ناحية أخرى فإن كثيرا من المصريين كان يلغاهم في باريس ، وكانوا يزودونه بأرام وأحسان سياسية .

تركز الهجوم في صف يعقوب على الخديو اسماعيل قبل قلعه ثم على رياض باشا والخديو توفيق . وتخصصت صحفه في « الحملة على اسماعيل وأدوات حكمه والبشر على الثورة في وضوح لا يس فيه » (٦٦) . وأتم أيضا بالجيش فأخذ يبين لضباطه ورؤسائه مثالي الظلم الواقع عليهم (٦٧) ، ويمدح الضباط الذين تجمهروا في تمرد ١٨٧٩ (٦٨) . ونال اسماعيل من قلعه قوارص الكلام ، ومن بين ما قاله عنه « أنه لا يعرف معروفا ، ولا ينكر منكرا ، ولا يوجد في وقت الصلاة إلا جنبا ، وفي رمضان إلا مغفرا » . نعم يصوم ولكن عن الفيرات ، فأجر يقتات بالكبائر ، فرعون بالنسبة إليه حاكم جاهل ، وأبو جهل إذا قيس به أمام فاضل ، ظلم حتى أهل القبور ، وجار حتى على الصمك في البحور (٦٩) .

وفضح يعقوب النظام البوليسي الذي فرضه اسماعيل على البلاد والاضطار والبؤس الذي يعيش فيه الشعب (٧٠) وندد بسرقة اسماعيل لأموال الأوفياء الخيرية (٧١) وهاجم مواقف رياض كلها تقريبا خاصة بمحايله لصحف الحرة وتغيبه للأحرار . ومدح « حسن موسى العقاد » لشجاعته في موقفه من حكومة رياض . وظل يتابع تحركات الثوار ضد رياض وتوفيق . ولكن الملاحظة العامة على منصف صنوح أنها انحازت بشكل تام للأمر « حليم » الذي كانت ترشحه لمنصب الخديوية وتمتدح أن في توليه لهذا المنصب حل للمشكلة الوطنية كلها . وكذلك كان عدام يعقوب لاسماعيل ذاتيا في القلب الأهم ، ويهدد لم يستطيع أن يكتشف طبيعة مواقفه الأخيرة ضد الاستعمار ، وعسى من رؤية التسلل الأوربي لمصر . وحمل اسماعيل كسل المسؤولية عن تدهور أحوال مصر .

وتعتبر صف القديم ، أكثر تميرا عن الثورة ، وخاصة جناحها الراديكالي ، الذي مثلته مجموعة العسكريين وعلى رأسهم سرايى . وقد أصدر أول صفه « التنكيث والتبكيث » في يونيو ١٨٨١ - بعد أربعة أشهر من الهجوم على قصر النيل وقبل ثلاثة من ٩ سبتمبر - قصد منها كسا بقول أن تكون « لسانه ليكون له في كل بلد محافل خطابية » (٧٢) هاجمت التنكيث والتبكيث الاستعمار باستخدام رموز سهلة ، وهاجمت عن الشخصية القومية وسفرت من القيم الاقطاعية . وقد وصل المطبوع منها الى حوالى ثلاثة آلاف نسخة . ولم يصدر العدد الثاني الا للمجلة وكلام في القاهرة وزفتي ورشيد

والاسماعيلية والمتصورة وكفر الدوار (٧٣) - وهو ما يعنى أنها كانت توزع فى مناطق متعددة فى البلاد ، وباتساع نسبي لا بأس به .
وبعد ثورة ٩ سبتمبر اتضح ارتباط النديم ارتباطا وثيقا وعضويا بقيادة الثورة فصدرت المجلة حزبية ملتزمة ، تنادى بالاتحاد وتناقش حقوق الحاكم وحقوق الشعب وتهاجم الاستبداد والتحكم الاجنبى فى اقتصاديات البلاد ، ثم تراكب الأحداث السياسية وتدعو لضبط النفس حتى لا يتخذ أعداء الثورة من أى تصرف أھوج ذريعة للتدخل ، وتناقش قضية الديمقراطية مناقشة واعية ، فتد على المشتكيين فى قدرة الشعب على حكم نفسه بنفسه .

وفي أكتوبر ١٨٨١ أصبحت صحيفة النديم جريدة رسمية للثورة ، وكتب عرابى خطابا لإدارة المطبوعات بهذا وغيرت الصحيفة اسمها الى « الطائف » - وبعد افتتاح مجلس النواب قرر المجلس اعتماد « الطائف » متبرا رسميا له ، فكتب محمد سلطان يافا رئيسه الى ناظر الداخلية خطابا بذلك فى ٥ مارس ١٨٨٢ - وألحظت ادارة المطبوعات جميع الصحف بأن الطائف أصبحت جريدة رسمية للمجلس النيابى (٧٤) - كما طلبت من الإدارات الحكومية الأخرى الاشتراك فى الجريدة حتى تكون على بينة من أمور البلاد وحتى يكون موظفوها متصلين بالأحداث الجارية (٧٥) - واكتتب النواب بمبالغ كبيرة للجريدة حتى تؤدى رسالتها .

وفي افتتاحيتها حدد النديم دور « الطائف » فقال إنها سوف « تطالب بحقوق الأمة وتدافع عن حقوق الحكومة ، بمعنى أنها تقوم بخدمة الأمة من حيث الذب عنها ونشر أفعال الظلمة المخالفين لسياسات حكومتنا الحرة العادلة ، وتدافع عن الحكومة من يرميها بسوء من الجرائد الأفرنجية والعربية » ثم حدد مكانة جريدته من المؤسسات الموجودة باعتبارها واحدة من المؤسسات الثورية ، وحيث أن الأمة صار لها مجلس نواب تعرف به حقوقها كذلك صار لها جريدة تنشر فضائلها وتدفع السنة الإعدام عنها » (٧٦) - وأخذت « الطائف » قولها فعلا طابع الجريدة الرسمية ، « جريدة الحزب الحاكم ، فأخذت الصحف الوطنية والأجنبية تنقل عنها الأخبار وتعتمد طبع كثير من تصريحات النديم ومقالاته (٧٧) -

ومن المؤسف أن أكثر أعداد « الطائف » قد فقدت - وخاصة أعدادها الأولى - ولم يبق منها سوى عشرين عددا ، ومع هذا فإن الأعداد التى بقيت منها ، وما نقلته بعض الصحف الباقية من ما فقد من أعدادها كل تلك شواهد تدل على أن الجريدة كانت تراكب الحركة الوطنية وتعتبر عنها - فقد حملت فى البداية على كل مظاهر الوجود الأجنبى فى مصر ، فسدت بالموظفين الأوربيين الذين تسللوا الى الإدارة المصرية وسيطروا على أهمها وأكثرها

حيوية ، كما حملت على الامانات التي تدفعها الحكومة بسفام لبعض المؤسسات الترفيفية كدار الأوبرا التي كانت تمان بتسعة آلاف جنيه بينما الضمب يعاني من الفقر المدقع ، كما هاجمت الامتيازات الأجنبية التي أباحت للأجانب ممارسة أنشطة ضارة اجتماعيا ومدمرة خلقيا كالمخاير والمانات والمراقص والمطاني (٧٧) . فضلا عن انتصارها لحرية الضمب التونسي واستقلال أراضيها ضد الاحتلال الفرنسي . ومن الأرجح أن الطائف كانت مجالاً لحملة دعائية لرفض الثورة في انتخابات مجلس النواب ، وكانت وسيلة اعلام تعرف الجمهور النباه الدستورية ، قياساً على ما عرف عن النديم من آراء دستورية . وفلساً من ذلك كله فقد تبنت دعوات الإصلاح الاجتماعي ودعت الى انشاء جمعيات لرعاية الفقراء وتحرير الأرقام .

وعندما تعرضت الثورة للمؤامرات الرجعية بدأت « الطائف » تتطرق في أسلوبها فعقب أزمة المؤامرة الشركسية خرجت تهائم الخديو توصف مجزماً حقيقاً ، وخاصة بعد قبوله لمطالب الدولتين — لائحة مايو ١٨٨٢ — فسنت « الخائن المخدوع » ووسعت الحملة ضد الأسرة الحاكمة كلها ، وليس ضد توفيق وحده ، فشرعت فضائح الخديو اسماعيل على أوسع نطاق ، وهاجمت ضعف توفيق ولؤمه وارتمائه في أحضان الدول الأجنبية وعدائه لأهل البلاد واتهمته بخيانة الوطن والدين . وكان من نتيجة هذا الهجوم ، أن اضطرت الوزارة — بعد اتهام الأسرة بتسوية مؤقتة — لامسار قرار بتعطيل « الطائف » لمدة شهر اعتباراً من ١٧ مايو ١٨٨٢ .

وعندما عاثت للصدور في ٢١ يونيو ، — وحتى هزيمة التل الكبير — أصبحت جريدة الجناح الأكثر تطرفاً وثورية ، فحسول موضوع المؤامرة الشركسية ولائحة مايو حدث الانقسام في جبهة الثورة ، واختارت « الطائف » أن تقف في المواقع الثورية الحقيقية فهاجمت التدخل الأوربي في المسألة المصرية ، ورفضت مؤتمر الاستانة ، على أساس أن مصر ترفض أي تدخل عسكري أوربي أو عثمانى في شؤونها . ودعت الى الوحدة الوطنية في الداخل فهاجمت محاولات التفريق بين المصريين والشوام وغيرهم من العرب من ناحية ، ومحاولات تفتيت الصف الوطني من ناحية أخرى . وأبرزت الضبط القومي للثورة في مواجهة اتهام الصحف الأوربية وعلى رأسها « التيمس » والساسة الأوربيين للثورة بالتعصب الديني وهو الانطباع الضاسط الذي حاولت أوربا الصافه بنصر عقب مذبحه ١١ يونيو ١٨٨٢ . كما تنبه النديم الى العناصر التي قد تحاول أن تجرف النضال الوطني من أيدائه ففتنهم فرصة تأكلم الموقف مع الخديو توفيق ، لمطالب بأعادة اسماعيل الى العرش . فشر نيس حديث . كان اسماعيل قد أفضى به الى مراسل « الفيجارو » هاجم فيه المصريين ووصفهم بالفلاحين الجهلة ، وعلق النديم على الحديث : مؤكداً

على أن المسألة ليست خديويها يحل محل آخر ولكنها مسألة د تقدم البلاد في ضبط النظام الأمر الذي يقضى على الجاهلين يحتسون الانسان الطبيعية . والرافضين للحكومة المنظمة الحافظة لحقوق الانسان » (٧٩) .

وبنشوب الحرب فعلا في ١١ يوليو ١٨٨٢ ، تحولت « الطائف » الى جريدة للمقاومة - تدعو للحرب وتستغفر الشعب الى القتال ، واصبحت تصدر في صفحة واحدة . ولازم النديم « حرايى » ان مقر قيادته يكتج عثمان في الجهة الشمالية . ثم انتقل معه في اواخر أغسطس ١٨٨٢ الى الجهة الشرقية في القصاصين ثم التل الكبير . يكتب اخبار الحرب في صحيفته ويهاجم العدو والاحتلال وينشر دعايات مفرقة في المبالغة ضد الفداء ويهاجم الصحف المتأولة للحركة الوطنية . ويشج الشعوب العربية والاسلامية ضد العدوان الأوربي على مصر ، ويرى الدور المغرب الذي لعبته العناصر المنسوبة من معسكر الثورة والتي انضمت للعدو ، وينشر فطائع - بعضها وهمي وبعضها حقيقي - ارتكبها جنود الاحتلال في الاسكندرية . ويركز تركيزا بالغا على دفع الجنود للحرب واستثارة قدرتهم القتالية مستعينا على هذا بالشعور الدينى .

استعان النديم أيضا في حملته لرفع الروح المعنوية للمقاتلين بوصف المعارك الحربية وصفا يزيد من رغبة الجند في القتال ويزيد ثقة الشعب في امكاناته ، تنمى . ورغم وقوعه في مبالغات كثيرة - ففى وصفه للحرب الاسكندرية مثلا ، زعم أن مدرعتين وسفينتين من الأسطول الانجليزى قد أغرقتا ، وأن المدرعة الكبيرة قد أصيبت بقذيفة من قذبة قاتلتها أطلقت بطاريتها ، وأر الأسطول الانجليزى هو الذى رفع العلم الأبيض اشارة الى الكف عن اطلاق المدافع ، وهو تصوير غير صحيح بل انه زعم أن الضحايا فى الجانب المصرى بسيطة إذ د تخرت بعض حد ان الحصون ولكنها أرسلت لبل . ففى حين أن الحصون جميعها كانت قد دمرت تماما وسقطت الاسكندرية بالفعل فى أيدي الفداء (٨٠) .

على أن « الطائف » رغم هذا وإسلت حملتها على العناصر الغائصة ، كاشفة موقفها من قضية تحرير الوطن أولا بأول ، مدعمة وداعية الى تطوع الشعب فى المعركة ، مبرزة الجهود التى يبذلها المواطنون فى هذا الصدد وخاصة التطوع للحرب والتبرع بالمال والمؤونة للجيش . بل انه لادراكه أهمية المعركة ، قد اقترح على حرايى أن ينشر فى « الطائف » منشور المصميين الذى أصدره السلطان ضد حرايى وأن يقوم بالرد عليه وتنبيه وبهاجمة السلطان .

والواقع أن الطائف كانت صحيفة نادرة المثال ، وقد وصفها رئيس

لجنة التحقيق ، بعد هزيمة الثورة ، فقال ان « جرنال الطائف الذى جميع عباراته منذ ظهوره نشتملة على تهيج الأفكار ومحتوية على أكاذيب » كسا أنها « مشحونة أيضا بالطنن فى الذات الخديوية ودولة الانجليز الفخمة » وأقر عرابى فى التحقيق أنها جريدة رسمية ، فقال ان « جرنال الطائف جابر شبعه وتشره فى الحكومة من مدة زمانية » (٨١) .

على أن التعديل الذى أبدل صحيفة « التنكيت والتبكيك » بـ « الطائف » تعديل ذو دلالة ، لقد كانت « التنكيت » صحيفة شعبية تستهدف الوصول الى أعرش مساحة ممكنة من الجماهير ، ولكن قيادة الثورة ، رأت أن تغير طابعها الشعبى وأن تحولها الى صحيفة أكثر وقارا واحتراما ، لتوجهه بالثاني الى فئة معينة أكثر تنويرا وثقافة . وأعل طيبة ومركزا وأقل شعبية وأضيق نطاقه وهو ما وضع فى كتاب عرابى لإدارة المطبوعات حيث أعلن « أن فوات زمن التنكيت اقتضى تبديل جريدة « التنكيت والتبكيك » بالأدبيية التهذيبية وأن يكون موضوعها سياسيا تهديبيا للحدود عن حقوق الأمة والمدافعة عن حقوق حكوماتها التوفيقية » .

وربما كانت الصحف الشعبية من الضرورات التى ما كان يجب استبدالها بغيرها ، وقد ظل بعضها يصدر بعد تحول « التنكيت » الى « الطائف » ، وهى صحف يعقوب صنوع ، فعل صفحات صحفه قدم فصولا تمثيلية تقدمت الحياة الاجتماعية والسياسية بأسلوب رمزى سهل الفهم أولا ثم يوضح سائر بعد عبورها من باريس . وكانت الرموز بسيطة ، فشيخ الحارة هو الخديو وشيخ الثمن هو السلطان وأبو الفلاح هو الفلاح المصرى وكريم سليم هو الأمير سليم ، وأبو ريشة هو رياض باشا ٠٠٠ الخ وكانت هذه الفصول تتضمن ألفاظا ضاربة فى عاميتها ، ولم تتعمق حتى عن اللفظ البديع أو المستهجن ، ووراء الفاظها المستهجنة بدت رغبة يعقوب صنوع فى تعليم منهجية المستبددين والعنيد بنظائير السلطة الفردية ونشر ذلك على أوسع نطاق ممكن ، محلى بصور كاريكاتورية تقدم اليه القارئ وتوضح لمن لا يعرف القراءة ، ويقرأ له غيره ، ما يمتض عليه من المعانى .

وفى افتتاحية « التنكيت والتبكيك » حدد النديم هدف هذا الشكل من الصحافة فقال أنها تتضمن « حكما وآدابا ومواعظ ونصائح بمباراة سهلة » ، وأشار الى طبيعتها الرمزية ، إذ « يخبرك ظاهرها المستهجن ان باملتها له معان مألوفة ، لا تنكر عليها ما تمدئك به قيل ان تطبيقه على أحوالنا » وأوضح المقصود من أسرارها العاسى فى « أحاديث تمودناها ولغة ألفنا المسائرة بها ، لا تلجأ لقابوس القريزآهائى ولا تلزم مراجعة التاريخ ولا نظر الجغرافيا ولا تضطر لفرجان يعبى عن موضوعها ولا شيخ يفسر معانيها ، وإنما هى فى

مجلسك كصاحب يملكك بما تعلم وفي بيتك كخادم يطلب منك ما تقدر عليه
وتدعيم يسامرك بما تحب وتهوى » (٨٢) -

واجهت صحافة الثورة أيضا ، هجوم صحافة الأعداء وتصدت لمحاولاتها
الدائبة لتقويض الثورة ، وهزل تأييد الشعوب الأوروبية عنها وخاصة الشعب
الانجليزي - وكانت السياسة الانجليزية في مصر تركز على دعائم كثيرة ، منها
عمل اعلامي يضمن لها تنفيذ مخططاتها لاحتلال مصر ، وكانت ركيزتا هذا العمل
الاعلامي هما وكالتي «رويترز» و «هافاس» للأنباء - اذ كان لكل منهما مكتب
في القاهرة ، وقد وقع هذا المكتبان تحت السيطرة المباشرة للمراقبة الثنائية ،
وبالذات وكالة «رويترز» التي كانت بصفتها خاصة لسان الوكالة الانجليزية
وخادمتها وكانت التلغرافات التي ترسلها الى لندن لا ترسل الا بعد مراقبة
مالية القنصل البريطاني العام » -

ويذكر بيلت أن سيطرة الوكالات البريطانية في المستعمرات على مكاتب
وكالات الأنباء كانت ظاهرة متكررة ويمتد هذا لأسلوبا فعالا من أساليب
تضليل الرأي البريطاني العام » - وكانت هذه السيطرة تتم بعمليات رشوة
مقنعة ، وذلك « باعطاء المعلومات السرية الثمينة والامتيازات الاجتماعية
الواسعة » أما في مصر بالذات فان مكنتي وكالتي «رويترز» و «هافاس»
كانا يتقاضيان ألف جنيه في العام من الميزانية المصرية الفقيرة بتوجيه من
المراقبة الثنائية - ومن هنا كان تصدير الأنباء الى خارج مصر ونشرها داخلها
يخضع بالكامل للسيطرة الانجليزية » (٨٣) -

وفضلا من هذا ، فان أكبر صحيفتين بريطانيتين اهتمتا بنشر الأنباء
عن الثورة المصرية ، وهما « البال مال جازيت » و « التيمس » كانتا تخضعان
لنفوذ السير « أوكلند كلفن » المراقب المالي البريطاني ، اذ كان مراسلا للأولى
في مصر ، يرسل لها ما يختار من أنباء حقيقية أو مزيفة أو محرفة ، وتعليقات
تصدر عن تصوره الاستعماري للمسألة المصرية - أما الثانية فكان مراسلها في
مصر يخضع لتأثير كولفن الشخصي - وفيما هذا هاتين الصحيفتين فان بقية
الصحف الانجليزية والصحف الأوروبية عموما ، لم يكن لها مراسلون في مصر ،
وتعتمد على برقيات «رويترز» و «هافاس» -

وهكذا أحييت الثورة بشبكة معادية من الصحف ، كانت قادرة على
تصويرها في صورة مشوهة لا تسمح للشعوب الأوروبية أن تكون فكرة صحيحة
عنها ، تمكنها من أداء دورها في الاحتجاج على الفوز أو وقفه - وقد حاول
المسعر « بيلت » باعتباره صديقا للثورة ان يقدم خدمات في هذا المجال
فلانضم « بيون مولر » - بعد توليه رئاسة تحرير البال مال جازيت اضافة
الى رئاسته لتحرير الفورتييتلي ريفيو Portnightly Review - وكانت البال

مال جازيت » من الصحف القليلة التي يقرؤها جلاستون بل الصحيفة الوحيدة التي يعتقد أن في آرائها شيئا من السداد وهولها شيئا من ثقلته « (٨٤) . ولكن مورلي وقع تحت تأثير كولفن ولذلك تبنت « البال مال » و « الفورتينتلي ريفيو » الرأي البريطاني الرسمي ، وكانت من أقوى القائلين بوجوب استخدام أسلحة وسائل العنف لقمع الحسرية . وفي ديسمبر وصيف ١٨٨٢ أصبحت « البال مال » ممرضا للأكاذيب الفاضحة عن الحركة الوطنية ومسام في ذلك أن « مورلي » كان ينتظر غلو أحد مقاعد مجلس العموم ليرشح نفسه له ، وكان يعتمد كثيرا على تأييد « تشمبرلن » وشيرة من خلاة الاستعماريين ، وربما كان هذا أحد أسباب موقفه المتشجع من مصر .

لم تضم جبهة الصحف المادية الصحف الاستعمارية فحسب ، بل ضمت أيضا الصحف الأجنبية في مصر التي تمبر من مصالح الجاليات الأجنبية المقيمة فيها ، ومن الطبيعي أن تهادى الحركة الوطنية ، وحين حدث أن الانقسام الداخلي وتجمع معسكر اعدام الثورة حول الغدير في الاسكندرية ، كشفت بعض الصحف الحسرية التي كانت محبوبة على الثورة النقاب عن وجهها الحقيقي مثل الأهرام التي انتقلت تؤيد الغدير وملفسته ، و « الاعتدال » التي أصدرها الشيخ « حمزة فتح الله » في ظروف الحرب ، وأخذت تندد بالمصريين وتدح قوى الاحتلال والعناصر الخائنة المتعاونة معها . وقد ذهب الشيخ حمزة في أحد المقالات التي نشرتها له الاعتدال الى القول بأن الدفاع عن الدين والوطن يتطلب اعداد ما يستطاع من القوة ومن رباط الخيل ، ومن بين هذه القوة « المدافع وغيرها من أنواع العدد الحربية الجديدة المناسبة لكل زمان ومكان وكذا جميع ما يتصور العقل ان فيه نكاية للخصم » وجعل من ذلك قاعدة انطلق منها ليسفر من الاعتماد المصري للحرب فقال انه « بلغ من تضلع البناة الجهال من الفنون الحربية ، وخبرتهم بطرق النكاية للعدو ، ان يقابلوا الآلات الانجليزية الحديثة العهد ، المصنوعة منذ أشهر وأسابيع ، بالآلات متينة مضي عليها من الأجيال ما أكلها به الصدأ » ورأى أنه « حتى لو فرضنا المستحيل من كون هذه الحرب دينية وانها بأمر الغليظة الأعظم أو نائبه الغدير الأكرم ، لوجب قرعنا مخالفة أمرها بها ، لأنها حينئذ عبارة عن المخاطرة بالسلاح والميساد » . وأضاف « ان الله نهانا عن أن نلقى بأيدينا الى التهلكة فكيف وهذه الحرب كما قدمنا شيطانية ناشئة عن حب الذات والمصلحة الشخصية ، وعن الجشع الذي آوى به الآن عرابي تخلصا من سوء العاقبة وان كانت أفعال كلها جهونا محضا من البداية للنهاية » . وعرابي المحارب عند الشيخ حمزة « جاهل غاظر يدسأ المسلمين وأمرأضهم وبلادم » يتهم « الجراكسة الكرام ظلما وعدوانا بالمؤامرة على الفتك به » (٨٥) .

وبعد نقاشها كانت « الأهرام » ذات نيول فرنسية مما يحمل على الظن أن تأييدها للثورة ، ربما انتمكاسا للموقف الفرنسي ، الذي كان يهمه في كل

مراحل الأزمة أن توجد المناير التي تهاجم النفوذ الانجليزي ، وقد روى عرابي لمحامييه « برودى » أن « بشارة تقلا » صاحب ومحرر « الأهرام » كان ممن يدينون بميدان قبل الحرب ، وقد أقسم يدينه وشرفه أنه واحد منا وأنه يعمل لحرية وطننا ، وقد عدناه في الحق من الوطنيين » . ولكنه انقلب معاديا عند قيام الحرب وبعد سقوط القاهرة ، خرجت الأهرام في ١٨٨٢/٩/٢٩ حاملة على العاصي عرابي ورفاقه اليقاة ، نافرة في صدرها صورة الجنرال « ولسلي » قائد الحملة على مصر . ودخل صاحب الأهرام على عرابي في سجنه لتوقيع عليه اقد التوقيع ثم قال : أي عرابي ماذا صنعت وماذا حل بك ؟ وراء عرابي « غائثا ولا شرف له » (٨٦) .

أما « المحروسة » التي كان يصدرها « سليم النقاش » فقد صدرت في الاصل لكي تحمل محل صحيفة « مصر » و « التجارة » اللتين كان يصدرهما أديب اسحاق مع سليم النقاش - تعبيرا عن الأفقاني ومدرسته وتلاميذته - ومنذ استقالة شريف بدأت تغير مواقفها تدريجيا حتى وصلت الى الغيابة الواضحة والصريحة ، وهو ما بدا واضحا في كتاب « مصر للمصريين » الذي أصدره سليم النقاش بعد فشل الثورة ، وجمع فيه عددا كبيرا من وثائقها ، يقول عرابي أنه و « ان كان هذا الكتاب أقرب للتاريخ لمعرفة حقائق النهضة القومية المصرية ، فان فيه كثيرا من الأكاذيب والأباطيل ، وضمت لارضاء ذوي النفوذ من خصوم الثورة » وأنه « كتاب مشوه فيه الفث والتميع والصدق والكتب » (٨٧) .

حرمت قيادة الثورة على فرض الرقابة على الصحف والمطبوعات خلال الحرب وفي شرح أحمد رفعت مكررتي عام مجلس الوزراء ، ومدير المطبوعات ، لبررات هذه الخطوة قال أنه « بعد صدور تلفراف مساعدة راطب باشا - رئيس الوزراء اذ ذاك - بأن الحرب انتشبت بين الدولة الانجليزية والمصريين وان القطر صار تحت حكم القانون المسكوي وبعد ورود افادة من الجهادية مقيدة في دفاتر الداخلية بأن لا يدرج شيء بالجرائد الا بعد الاطلاع عليه » ويمبر أحمد رفعت من فهمه للمسائل التي تتخضع للرقابة والهدف بأنها « المسائل التي تهيج التعصب الديني أو الطعن الشخصي الغير سياسي فقط » ولذلك فقد وبيع « حسن افندي الشمسي » محرر « المفيد » لأنه نشر مقالة أدرج فيها عبارات تعصبية وطنيا شخصيا ، وفصل من جريدة المفيد . وأمرت الرقابة باحلاق جريدة « الفسطاط » لأنها نشرت مقالة « تتضمن تعصبا دينيا » (٨٨) . ولم يكن محظورا على الصحف ان تظمن في التديور والغونة وما شابههم . فقد « نشر في جريدة « الطائف » ميسارات قدح وذم في حق الحضرة الخديوية » . كما نشر ما يقببه ذلك أيضا في « المفيد » ، وما نشر في الطائف ، لمحق بمنوان « فعل الخديوي ، وآخر بمنوان « سليم وبشارة تقلا وتوفيق باشا » . وقد دافع أحمد رفعت في محضر التحقيق معه عن هجوم

« الطائف » و « المفيد » على التوالي ، واعتبره أمرا طبيعيا لأنه كان « نتيجة مرجان الأفكار ضد الحضرة الخديوية وتأييد هذا الهيئان بالمجلس العمومي المتخذ في الداخلية وتقرر فيه توقيف أوامر سموها ، وهذه الأفكار كانت حاصلة عند جميع الأماة حتى الأطفال في الطريق وليست خاصة بجريدة أو جريدتين فقط » .

وخلصت الصحف الأوربية الصادرة في مصر للمراقبة أيضا ، فأودت إدارة المطبوعات « المسيو فولكلين » إلى الاسكندرية « لأجل قفل جريدة « الاجبسيان » لتكلمها في حق العصاة » . وكان فولكلين يأخذ مبالغ من المصاريف السرية مقابل تحرير مقالات دفاعا عن مصر (٨٩) . وهو ما فعله أيضا « أحمد رفعت » نفسه ، الذي كتب أثناء الحرب مقالا في جريدة « اللان الفرنسية » Le Temps بناء على أوامر المجلس العرفي ، أكد فيه أن المدافعين عن حقوق الأمة ليسوا فئة قليلة عاصية ، ولكنهم المصريون جميعا ، أي الخمسة ملايين الذين يسكنون مصر ، وأنهم جميعا تحت السلاح دفاعا عن حرية وطنهم ، وأن المدافعين في الحرب هم زمرة خائنة قليلة العدد (٩٠) .

وهكذا كانت صحافة الثورة نموذجا للصحافة الخاضعة لتوجيهه منظم في الاغلب الأعم ، كما كانت من أقوى المؤسسات التي نجح ثوار البرجوازية في تجنيدها لنشر أفكارهم وتسييد اتجاههم السياسي . وهو شيء طبيعي بالنسبة لثورة يحتل جماهير المدينة جزءا هائلا من قواها الرئيسية .

(ب) تسييس الجماهير :

لكن الاهتمام على الصحافة ، لم يحل بين الثوار وبين البحث عن أسلوب آخر للدعاية السياسية ، يكمل الدور الذي كانت تلعبه الصحافة ، ويوصل بالدعوة إلى أمرض الجماهير القومية : الصناع والحرفيين وجماهير الفلاحين . ذلك أن الصحافة أسلوب محدود التأثير يقتصر تأثيره غالبا على جماهير سكان المدن ، وفي فريحة أقل اتساعا هي العناصر القارئة والمتقفة . وهي كأسلوب للدعوة لا تكون فعالة إلا في ظل حكم الحرية للأفلام لكي تؤدي دورها . وحتى مع توفر هذا الشرط فإن للوسائل الأخرى ضرورتها وأهميتها . فالدعوة السياسية والتثقيف السياسي يهدفان إلى « تسييس الجماهير » أي رفع درجة وعيها بالمسائل من مجرد « الضغط » و « القنص » على ماتانيه من شغور اجتماعية وسياسية إلى بلورة مطالب سياسية أساسية .

في السنوات الأخيرة من إقامته بمصر ، بدأ السيد جمال الدين الأفغاني

يوسع اتصالاته الجماهيرية ، وخصوصا جماهير المدن ، فاستعنت القاعدة التي كان ينشر فيها دعوته من حلقة من حلقات المثقفين تناقش قضايا فكرية ونظرية ، الى قاعدة أوسع تضم بعض الحرفيين وصغار التجار والجنود وتناقش قضايا سياسية آنية .

وتبرز الطابع الجماهيري لشخصية الامام محمد عبده فيما يرويه عنه تلميذه الأستاذ عبد القادر المغربي الذي يقول أنه كان أنشام القامته في الاستانة يتجول وسط الحى الذي كان يقيم به النجر فيختلط بهم ويناقشهم ويحلمهم يشعرون بشيء من راحة الحياة . وتبرز قدرته على الاقتناع فيما يرويه المغربي من أنه ضل هو ورفاقه على فتاة أوربية لها مشرب بيرة فى حى الأريكية بالقاهرة ، فحدثها حديثا طويلا أسف فيه لأنها تبتذل جمالها وشبابها فى حانة يؤمها أحيانا أشرار الناس وأوباقهم ، وظل يحاور الفتاة حتى انحدرت دموعها على وجنتيها ثم مازال بها حتى استمادت مروحها وانبساطها(١٩١٠).

ولعل هذه القدرة ، هى بعض مآثر به النديم خلال فترة تلمذته للأفغانى . واليه - وإلى قدراته الفذة فى التعامل مع الجماهير واكتساب نقتها - يعود الفضل فى تمكن القوى الثورية - من أن تلغت نظر أعرش الجماهير وخصوصا جماهير الفلاحين الى المهمات السياسية التي كانت تضطلع بها . وكان النديم وفى فترة مبكرة قد تنبه للخطابة كوسيلة تربية وثقافية تمكنه من أن ينقل أفكاره الى جماهير لا يقرأ معظمها ولا يكتب ، ويحتاج الى من يوضح له المسائل - لذلك حدد « النديم » ميكرأ هدفه بأنه « إقامة المحافل الخطابية لتبحث فى الشؤون الوطنية وما آلت اليه البلاد » (٩٢) و « تنبيه الرأى العام وإيقاظ الأفكار الخاملة والاتجاه الى الحرية بوسيلة انشمام الجمعيات الخطابية بالقطر كله » (٩٣) .

ولم يكن النديم قاصرا عن ادراك دوره كداعية سياسى ، ولذلك فرق بين نوعين من الخطب : خطابات « المحافل » وخطابات « الجسافل » . فأما الأولى فهي « وللتح على فعل الخير وتوسيع دائرة المعارف والأدب والصنائع » ، وأما الثانية فهي ضرورية لأن « الجند اذا قويت حديثهم واشتدت حميتهم ، لزمهم الواظف المعارف بفنون السياسة ، الخير بأحوال البلاد ليسير معهم فى طريق يحفظ النظام ويسكن الغضب ويخمد ثورة النفوس » . وبهذا التصديق يضع النديم أصابعه على قاعدة من أهم قواعد العمل السياسى المنظم ، فالاعتماد على عفوية الجماهير مغامرة خطيرة لأن السياسة عمل محسوب بدقة وهو ما جعله يطمح الى تثير خطب المساجد ، وكتب بالفعل مقالا استعرض فيه خطب المساجد فى عصره ، وراها خطبا مكررة وممزولة عن الحياة ، واقترح أن يعد خطب المساجد أعرف الناس بشؤون الحياة ، وأقدرهم على التفاني ، وأن

تشرح الخطب والمواقف السياسية في وضوح ، وتبين الاخطار المحيطة بالامة في جلاء (٩٤) .

وانطلاقاً من هذا الفهم الصحيح لدوره كداعية ، مارس النديم هذا الدور في فترات مختلفة اولها قبل الثورة ، فبدأ منذ يونيو ١٨٧٩ في القيام خطبه في فناء مدرسة الجمعية الثورية الاسلامية وفي نفس العام أعلن عن اقامة محفل ثابت للخطابة في ساحة المدرسة ليلة الجمعة من كل اسبوع ، وأصبحت ساحة المدرسة تنص بالوافدين عليها وكان عددهم يزيد عن ٥٠٠ مستمع في كل اجتماع (٩٥) .

اهتم النديم خلال تلك الفترة باعداد جيل من الخطباء وتدريبهم على الخطابة ليكونوا دعاء في المستقبل ، فكان جماعات من التلاميذ يدرّبهم « فيحدثون حول موضوعات تهديبية واجتماعية » وشملت خطبه الدعوة إلى « فضل الجمعيات والمحافل الخطابية والمجالس الأدبية والصنف السياسية والعلمية وكيف تخلق الشعور الوطني وتنبيه الرأي العام » كما « وازن بين اشرق والغرب وأسباب تأخر الأول وتقدم الثاني في حديث ظاهره الإصلاح الاجتماعي والثقافي غير أنه محشو بما يتنبه الآليات إلى ما وصلت اليه البلاد من سوء الحال » . ولم يكن النديم هو خطيب المحفل الوحيد ، وإنما انضم اليه أيضاً في الخطابة « ادب اسحاق » و « أحمد سمير » و « ابراهيم اللقاني » و « أحمد العوام » وغيرهم . كما خطب في هذه المحافل التلاميذ « مصطفى ماهر » و « أحمد فتحي زغلول » و « واصف سمكة » و « مرقس نبيه » .

اقتصرت خطب الفترة الأولى على دعوات اجتماعية واصلاحية عامة وأخذت خطب الفترة الثانية الطابع السياسي المباشر ، بل انها تنص صراحة على ان « تلك هي افلاحتها من أي التزام تنظيمي ، وعدم تعددها بأطوار الحزب الوطني أو الحزب العسكري - الذي لم يكن النديم فيما يبدو قد اتصل به بعد - ومن الناحية الأخرى فإن النديم ترك فكرة المحفل الخطابي الثالث ، ليصبح بنفسه في القرى والكفور والمدن الصغيرة ينشر دعايته السياسية وسط الفلاحين » . وتقع هذه الفترة بين حادث قصر النيل في فبراير ومظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ . وقد سافر النديم خلالها إلى مدن وقرى كثيرة منها دسباط والرحمانية ودسوق وزفتي والمنصورة وميت شمس . والملاحظة العامة على الافكار التي نشرها خلال تلك الجولة ، انها متطرفة نوعاً ما ، دارت حول أوضاع الاستغلال التي يعاني منها الفلاحون ، واتسمت بالدعوة إلى العنف ضد الاقطاع . وخلال جولته تلك تنبه الحزب العسكري إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه النديم في حشد الجماهير حول مطالبه فتم الاتصال به وحسمه إلى الحركة الثورية المنظمة .

التزم النديم ابتداء من تلك الفترة بشعارات سياسية منظمة تعبر عن فكر عناصر ثورية منظمة ، فبدأ جولة أخرى على مشارف حركة ٩ سبتمبر لجميع التوقيعات على « المضر الوطنى » * من أنحاء البلاد ، يجسد جموع الفلاحين ، و جموع دعوته فنيهاهم ، بهم اتسع نطاق هذه العصاة وتعددت محافل الخطابة (٩٦) . وبعد تفجر ثورة ٩ سبتمبر قام النديم بأدوار هامة كخطيب للثورة ومنظم لدعائها . وعقب تشكيل وزارة شريف تقرر نقس الأليات العسكرية الثلاثة التى شاركت فى مظاهرة ٩ سبتمبر فصحب النديم العسكر فى رحلتهم الى مواقعهم الجديدة ليقدمهم خطيباً الى الجماهير مبرزاً وحدة الشعب والجيش ، مؤكداً على الأهداف الديمقراطية لحركة الجيش وعلى حماية البلاد وحفظ العباد وكف يد الاستبداد عنها ، متحفلاً بأن « الحرية ليست تتبع الشهوات البهيمية والأغراض الذاتية ، وانما هى معرفة الحقوق والواجبات والسير تحت لوام الإنسانية بالتؤدة والسكينة » . ومؤكداً كذلك على ربط الأهداف التحررية بالهدف الديمقراطى مشيراً الى أن حكومات الاستبداد فهمت أن « مساعدة الأجنبي اكرامه وتكشير العطية ، وتسليمه أزمة الكثير من أفعالنا ، واللال الوطنى ، وضياح حقه وتركه فى زوايا الاعمال » .

وصحب التأكيد على أهداف الثورة التأكيد أيضاً على شعارين سياسيين هامين ، الاول شعار « الوحدة القومية » ، اذ أن وحدة قيادة الثورة صورة من صور الوحدة بين مختلف القوى الوطنية اذ « لا تتمر الدنيا اذا لم يتسرك الخلق العناد ، فالأرض تنبت زرعها لحياتها بالاتحاد » (٩٧) . وفى تركيزه على فكرة الوحدة القومية فإن النديم فى تلك الفترة أيضاً قد صحبها بمقولين متلازمين لهذه الفكرة * الأولى « السير تحت لوام الإنسانية بالتؤدة والسكينة » والثانية التأكيد على الطابع السلمى للثورة التى حققت أهدافها مع حفظ الأرواح والأعراض » (٩٨) . وبهذا تعددت دعوته الثورية فى إطار محدود ، وتنازل عن مقبوبيته وطرفه ، وأكد فى جميع خطبه على الوحدة القومية والبعد عن العنف كشعارين أساسيين لهذه المرحلة .

ولازم النديم حراى أثناء اقامته مع آلايه بالشرقية يخطب الوعود التى تاتى اليه ويناقش الأعيان والوجهاء الذين يجتمعون كل مساء بمنزله بالشرقية ، أو بالقاهرة عقب حودته اليها ، مؤكداً أنه سيستمر فى أداء دوره « لن أهفل من هذا السعى ولن أهفل بالكلمات أسطرها والشهادات أسرها فى البلاد حتى تبث فى الألف منها روح الادراك السياسى » (٩٩) .

فى المرحلة التالية من مراحل الدعاية السياسية ، نشر « النديم » إنكاره حول المسألة الدستورية وفاركه فى الخطابة أثناءها الاستعداد الامام

محمد عبده وإبراهيم اللقاني وأديب إسحاق ومصطفى ماهر وعشرات غيرهم .
 وذلك في مجموعة من الاحتفالات الكبيرة أقيمت في الاسكندرية وفي القاهرة
 حضرها مختلف المؤسسات والتجمعات السياسية ، بمناسبة صدور الدستور
 وانتخاب مجلس النواب . وبطبيعة هذه الاحتفالات فإن الدعوة الدستورية
 والديمقراطية كانت المركز الأساسي لأقوال الخطباء الذين كانوا يتحدثون
 عن « الفرق بين الاستبداد والحرية » وعن « الحرية كحق لكل فرد »
 و « حق التشريع والانتخاب لكل مواطن » ، كما عولجت عدة مسائل هامة
 تتعلق بقصور الخطباء لمستقبل البلاد في ظل الحكم الدستوري مثل « العلوم
 والفنون » والمطالبة « بانقسام بنك أهل يحمى الأهالي من استغلال المراهين »
 « وأصلاح طرق التدريس والتساهل وتعميم التعليم » . ولقد كان من
 نتيجة هذا النشاط الدعائي الواسع أن أصبح الحديث في السياسة العامة
 يشغل بال الجميع ، حتى أن مراسل التيمس نقل عن صديق له قوله أنه
 أحصى في صباح يوم واحد ٢٧ مجموعة من المواطنين المصريين تجمعت في
 السوق ، يتحدثون في الميزانية أو الوزارة أو التدخل الأجنبي » (١٠٠) .

وبلغت الموجة الدعائية قمتها عند تفجير الأزمة وحدث الانقسام
 النهائي في جبهة الثورة نتيجة لقبول الغديري المذكورة المشتركة التي قدمت
 في ٢٥ مايو وتضمنت طلب الدول إبعاد زعماء الثورة عن البلاد وأيدت
 تحرك الاساطيل الى مياه الاسكندرية . فقد هادر النديم بالسفر فوراً الى
 العاصمة الثانية حيث عقد اجتماع ضم أكثر من عشرة آلاف مواطن « خطب
 فيهم مبيّنا خطورة المذكورة على استقلال مصر، مهاجماً الغديري في وطنيته وكفايته
 للحكم » (١٠١) وخطب النديم مرة أخرى في الاسكندرية ليهدد الأذهان لاستقبال
 درويش بإفها مندوب السلطان العثماني . وكان الشعار الذي تسمى القوى
 الثورية لتحقيقه في تلك المرحلة هو « المحافظة على السلام في الداخل حتى
 لا يتدخل ذريعة للتدخل بحجة حماية الأجانب » وهو ما وضعه النديم موضع
 التطبيق في خطبة الأنفوس المشهورة التي ألقى في مؤتمر دعيت إليه جمعية
 المقامد الثورية ، حيث « اجتمعت مئات غير محصورة » لفت النديم نظرهم
 الى « لزوم السكون إذا كثرت الظنون ، والبعد عن مجالس الأجانب حتى تنتهي
 تلك الحمائم » و « حرصهم على لزوم الهدوء وعدم التدخل مع العدو » وبين
 لهم أن « حراي أخذ عهدة الأمن على نفسه والغديري يسعى في عكسه » (١٠٢) .

ومنذ تفجر هذه الأزمة أثبت النديم الذي وصف دائماً بأنه رجل شديد
 التعارف ملتعب الأعصاب ، أنه يستطيع أن يملك أعصابه عند الضرورة ،
 لكي يرضع قدرته كلها في خدمة القضية التي يناضل من أجلها وتؤكد من مجمل
 نشاط الثوار أن العقل المنظم للثورة لم يكن عقلاً ارتجالياً في مجمله ولم يكن
 مدفوع الغيرة تماماً . لهذا طرحت قيادة الثورة شعار « المحافظة على السلام

الداخل » والتقدم التديم به وعمل على نشره . ويصف الشيخ محمد عبده خطب التديم في تلك الفترة « بأنها كانت من المسكنات لأنها تدعو الناس الى عدم الاعتياك في مشاجرة حتى ولو اسيت مماثلتهم أو ضربوا بواسطة أوباش الأوربيين منها إياهم أن تلك هي الطريقة التي يرمى اليها الخصوم لاطعام الانجليز حجة يتمكثون بواسطتها من اطلاق النار على الاسكندرية » (١٠٣) .

ويبدو وضوح الفكر السياسي لقيادة الثورة في شعارات استقبال المتدوب العشائي درويش باشا . فقد كانت الثورة ترفض أى تدخل تركى عسكرى فى مصر رغم اقتناعها بأن تركيا يمكن أن تساعد فى سد الفطر الأوربى الاستعمارى لذلك كلت التديم بتنظيم استقبال درويش باشا لينقل اليهعب مظاهرات الجماهير ثلاثة شعارات . الأول : رفض المطالب المقدمة من الدولتين .

والثانى : رفض وجود الاسطول الأوربى فى المياه المصرية ، أما الثالث : فهو اعلان تأييد الشعب للسلطان ، وقد برزت قدرة التديم على تنظيم الجماهير فى هذا الاستقبال حيث قام بتنظيم القمارات تنفيها موسيقيا وكلف مجموعات من الرجال والنساء بترديدها امام المتدوب العشائي . ويقول بلنت أن النساء كن يتشدن : الالمة (أى مطالب الدولتين المقدمة فى ٢٥ مايو ١٨٨٢) فيرد عليهن الرجال : مرفوضة . ثم يشتركون معهن فى ترديد شعار « ردوا الاسطول » .

وعندما نشبت الحرب انتشر الخطباء فى جميع انحاء البلاد يهزحون أبعادها ويحشدون الرأى العام حول استمرارها ، ويذكر هرايى من هؤلاء الخطباء المشايخ أحمد عبد الفتى وسيد الرصنى ومحمد أبو الفضل ومحمد فتح الله و على اللججى و محمود ابراهيم و حميدة الدمتهورى و أحمد سيف البارى فضلا عن التديم .

ونلاحظ من المرجع العام للخطب والقصاصد التى حفظها لنا التاريخ مما ألقى فى تلك الفترة ما يلى (١٠٤) .

● أنها كانت تلقى فى أماكن متعددة ، وخاصة فى المساجد والمعافل العامة المنعظة . وفى أغلب مدن الفطر وقراء تقريبا . وخاصة القرى المحيطة بجبهات القتال الفصالية والاسكندرية والشرقية (قناة السويس) ، كما أنها كانت تلقى أيضا فى مسكرات الجيش لرفع الروح المعنوية للجند .

● أن الخط العام لها هو كلت الفطر الاستعمارى وخاصة الانجليزى الذى يأتى من قوم « طافت عقولهم ، فلم يحسنوا الضروريات ، فسأبوا بسوق أموالنا وديارنا لنيسها وساقوا إلينا من ذيف المعلومات خسبها » واتهم « لما

سحت أبنائهم وعمرت أوطانهم لم يقتنوا بذلك بل طلبوا التصرف فيما تصرف المالك ، فم جاؤوا محاربين ، يريدون سلب الأموال وهتك الحرم ، يسطفون بشيائهم الأوطان من غير قتال أو دفاع » .

● وصحب الهجوم على الاستعمار ، هجوم على العناصر الغائنة التي انضمت إليه وعلى رأسها الخديو . فهؤلاء كانوا « في تشويش الأمة أول سبب » وهم الذين « طفقوا وبثوا فحش عليهم المثل السائر : وعلى الهاشي تدور الدوائر » وقد « حكموا بالبند ، والقوانين فطعم البلاد وأهدت ، وزاد الكرب واحد » ، والحدود استعسان - كما قال النديم مغالبا الضمب - « على أغراضه بخديريكم الذي باع الأمة أراضاء للإنجليز وجعل بلاد الاسلام مقابل حساية الانجليز له » .

● أن صمة دينية واضحة كانت تفلح الدعوة الثورية ، فاعتمد الدعاة على الحس الديني ، فأحدهم يقتضي أن يكون أحمد عرابي هو المشار إليه في الحديث النبوي الشريف الذي يقول « يبعث الله على رأس كل مائة سنة من يجدد لهذه الأمة أمر دينها » وإن عليه تقع مهمة « قتل البدع التي أسود القطر بظلماتها ويغشى بلام الظلم بأرجائها وحاشي أن يجعل الله ديار أهل بيت نبيه في لمة كافرين » ، وثمة تكرار والحاح في دعوة المواطنين لأن يكونوا « لدين الله من المنتصرين ، فيقوزوا برضى المولى اللطيف الغبير » وأن يحاربوا « أعداء الله » .

● أن هذه الدعاية كلها كانت تنتهي بدعوة الجماهير للمشاركة في الحرب « قوموا لمحاربة أعداء الله وأعدائكم الطغاة البغاة وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة فالجهاد فرض الآن علينا كلنا واجب ، لدخول الأعداء في بلادنا محاربين فمن أتى بواجب الجهاد أحرز فضله ومن تطوع خيرا فهو خير له » . فالسنيذ من ساذج إلى اهتمام الآخر من الله المولى الكبير « (١٠٥) . وتبلور هذا الخط بوضوح عند النديم الذي خاطب الجماهير « لسمع القائمين بالواجبات ولا حياة لأراضيتكم وببلادكم أن تقاعدتم من حرب الانجليز الغائنين » وأكد أنه « ليس من قعد عن نصر الله كمن جاهد في سبيل الله » . ودعا المواطنين إلى الحرب « فائتوا آجال الناس محدودة ، فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون فاحرجوا لحرب عدوكم ولا تحشوا الموت لكل أجل كتاب » (١٠٦) .

لم تكن المقلب الوسيلة الوحيدة للدعاية السياسية ، إذ صحبتها وسائل أخرى ، تتجاوز خبرة « التلقين » التي لا تقدم المظلمة في معظم الأحوال خبرة مراها ، إلى تحقيق التحريك ، كخبرة سياسية متقدمة ، ومن هذه الوسائل المظاهرات الجماهيرية ، وكان أولها حركة جمع التوقيعات على المنحدر الوطني وقد

أشار بها النديم ، وبدأت في الظهور السابقة على ثورة ٩ سبتمبر حيث وجه عرابي منشورا الى الجماهير أحيطت علما بواسطته بانتقادات العناصر الثورية على وزارة رياض باشا . والحق بهذا المنشور طلب كان على المواطنين ان يوقعوا عليه بتوكيل عرابي من الأمة في كل ما يتعلق بأحوال البلاد . وقد قام النديم بتوزيع هذا المنشور في جميع أنحاء البلاد داعيا الناس الى نصره الثورة جامعا التوقيعات على المرائض ، التي اتخذها عرابي بعد ذلك ذليلا على انابة الأمة له .

وقد تكررت هذه المرائض بعد أزمة المذكرة الثنائية في مايو ١٨٨٢ حيث وقع ٩٠ ألفا من الأعيان والفلاحين مرائض قدسوها الى درويش باشا يطلبون فيها رفض مذكرة أوربا وإبقاء عرابي وعزل الخديوي .

وكانت هناك في هذا وسائل أخرى للدعوة الثورية بعضها قديم من أيام : قوب بن صنوع - وبعضها حديث على عهد النديم ، تلك هي استخدام المرح كوسيلة للدعوة الثورية ، فقد ألف النديم تمثيلية باسم « الوطن » وأخرى باسم « التوفيق » وقام بتمثيلها مع طلبة مدرسته ، وحوادثها « تشف عن أسف شديد على تهافت مصر وما يحدث فيها من خلل وسوء تدبير وفيها دعوة الى مقاومة الاستسلام للرقابة الأجنبية المسيطرة على أجهزة الحكم » (١٠٧) .

كذلك اتبعت الثورة أسلوب المراكب الجماعية والمظاهرات فعندما عرضت الوزارة على شريف باشا بعد ثورة ٩ سبتمبر وتحفظ في قبولها اتجه أكثر من « ألفي عمده في ذلك اليوم والحواء على شريف باشا بقبول الرئاسة » (١٠٨) . وفي أثناء أزمة مذكرة مايو ١٨٨٢ خرج علماء الأزهر وأعضاء مجلس النواب وأعيان الفلاحين ومندوبو المدارس والمعاهد وفريق كبير من التجار وأصحاب الحرف وساروا الى قصر الخديوي وطلبوا رفض المذكرة وعودة عرابي « (١٠٩) . كذلك فإن حركة التوقيع على محاضر عزل الخديوي وتصويب حلیم باشا كانت كانت من أوسع حركات المطالبات في تاريخ الثورة العرابية .

ج) المنظمات الجماهيرية :

ومع كل الجهود السابقة في التحشد والتنظيم ، تلاحظ نقصا خطيرا في النشاط الذي يأخذ صفة المنظمات الجماهيرية . ولولا النديم لما تهيأت القوى الثورية أصلا لهذا الجانب الهام . لم تكن المظاهرات والفئات الاجتماعية في مصر قد تبلورت بعد بحث تصف نفسها في منظمات جماهيرية إقتصادية أو اجتماعية بل ان مختلف التجمعات لم تأخذ أمكالا تنظيمية ، وان ظهر داخلها بعد نشوب الثورة عناصر ثورية قيادية . وبسبب ضعف الطبقات الشعبية فقد

اقتصرت المنظمات الجماهيرية في تلك المرحلة على منظمات تعليمية وثقافية ذات طابع غير واصلحي في الأساس .

ومن أوائل تلك المنظمات تجمعات المثقفين المصريين فيما عرف بالجمعيات الأدبية والعلمية . وقد أنشأ أول هذه التجمعات « يعقوب صنوع » باسم « محفل التقدم » ثم أنشأ أخرى باسم « محفل محبي العلم » وانتخب لهما رئيسا ، ويعتبر البعض أن هاتين الجمعيتين هما نواة الحزب الوطني القديم .

ومن المعلومات القليلة المتوفرة عن الجمعيتين نلاحظ أنهما كانتا - فيما يبدو - وثيقتي الصلة بالحركة الماسونية ، وهو ما يظهر من اسميهما ومن طبيعة الموضوعات التي كانت تلقى فيها إذ « كان الخطاب جميعا في محاضراتهم يدعو للتكليف والاحكام بين الضعيف ودون تمييز عنصرى أو دينى » . كما أن الاجتماعات كانت تضم « مسلمين ونصارى ويهود » وساهم فيها « شيوخ الأزهر وأعلام الدينتين الآخرين » . كما أن الجمعيتان كانتا تجمعا لمختلف فئات المثقفين إذ « اقبل عليهما طلبة الأزهر وكبار ضباط الجيش المصرى » واهتم هذا التجمع بصفة أساسية « بنشر مبادئ الحرية الأوربية عامة والفرنسية خاصة » إذ كان « تاريخ فرنسا وآدابها من الموضوعات الرئيسية للمحاضرات » مما ضايق الانجليز فسوا للجمعيتين لدى الخديوى وأهموهما بأنهما مركزان للثورة ، فتمنع التلاميذ والعلماء من حضور اجتماعات الجمعيتين وهكذا أغلقتا أبوابهما في سنة ١٨٧٤ - (١١٠) .

وعندما دخل التديم مجال انشاء المنظمات الجماهيرية أضفى عليها من طابعه الراديكالى الكثير ، وقد أنشأ أول هذه المنظمات فى أبريل سنة ١٨٧٩ باسم الجمعية الخيرية الإسلامية وحدد أهدافها بالتعاون على فتح مدارس للبنين والبنات لجميع أبنائ الشعب بالجهان للفقراء وبمصرفات قليلة للقادرين وتقديم القروض المالية للفقراء من أهل الاسكندرية ، وكان الجانب الثقافى فى نشاط هذه الجمعيات يمثل فقد تدوات أسبوعية ليقابحثوا فى العلوم الدينية والمعارف ولهموهوا بما يبعث الخيرة الوطنية فى قلوبهم ويحببهم فى جنسيتهم المصرية . وكان نشاط الجمعية يحقق هدفين أولهما : نشر التعليم القومى الوطنى ، والثانى : تنبيه الرأى العام وإيقاظ الأفكار الغائية والاتجاه الى الحرية بوصيلة انشاء الجمعيات والمجالل الخطابية .

وفى التديم - أيضا الاقليات - ان انشاء « الجمعية الخيرية القبطية » فاستجابوا لدعوه ، ثم أنشأ فى القاهرة جمعية ثالثة هى « جمعية المقاصد الخيرية » . وتألقت جمعيات يندمهور ويمت غنى والمتنصرة وشبراخيت وغيرها من البلاد ثم أنشأ التديم بعد ذلك « جمعية التوفيق الخيرية » ثم

« جمعية الأحرار السودانيين » التي أشرنا الى طبيعة دورها في فصل
سابق .

تثوير ومقرطة جهاز الدولة الرجعى :

وصف عبد الله النديم في مقال له ، الانطباع الذى تركه فى نفسه
حائزو السلطة الامارية ، فقال ان الفديوى اسماعيل كان « لا يرفع الا الأراذل
ولا يقرب الا الأماثل » وأنه أرسل الى الانعام « كل صبرى الفؤاد وحفى
الخلل ، وفى الأصل ، ردىء المنبت سوء التربية ، غيبث الطبع ، لا يرمى
حرمة للانسانية ولا حقاً للمدين ولا ذمة للأخلاق » (١١١) وبهذا لعن النديم
طبيعة جهاز الدولة الرجعى الذى كان على الثورة أن تواجهه ، لتنتزع السلطة
من يرائثه .

١١١ - « الأحرار » ، ص ١١١ .

وتختلف مشكلة الدولة فى الثورات البرجوازية التقليدية ، الى حد ما عن
مشكلة الدولة فى مصر ، وفى البلاد التى تتشابه معها فى ظروف النمو .
فقد أنشأت البرجوازيات الأوروبية التقليدية ، جهاز دولتها المركزية على
انقاض التفتت الاقطاعى ، وحاولت فى البداية الا تتدخل فى حياة الناس
الا فى أحق الحدود . وحرص منظرو البرجوازية على التأكيد بأن الدولة
يجب أن تقتصر وظيفتها على مهنتين « الأمن الداخلى والدفاع القومى » ،
أما المؤسسات الأخرى « التعليم والاقتصاد والخدمات الاجتماعية والصحة
والزراعة » الخ ، فيجب أن تظل فى يد تنظيمات أو تجمعات أهلية أو
اختيارية . وبرغم أن مطالب منظرو البرجوازية لم تتحقق ، فقد كانت
هناك دائما محاولة لتحقيقها .

لقد عرفت مصر لمهوء طويلة درجة من المركزية - حتى فى ظل النظام
الاقطاعى - لم تعرفها الدولة البرجوازية ، وهو ما يفسد فى جوهره الى
ما سماه « ماركس » بالاقطاع الشرقى ، حيث فرض أسلوب الرى الصناعى
درجة من تدخل الدولة ، تزايدت حتى عرفت مصر سلطة مهيبة فى مركزيتها ،
اكتوت مع ظهور الاقطاع المسكرى وتضخمه فى العصر التركى المملوكى بالذات
الى سلطة طاحية ، والى جهاز دولة يملك موروثات تقليدية .

وبينما يعود الى محمد على الفضل فى إعادة تنظيم جهاز الدولة فى
صورة حديثة ، فعليه أيضا تقع مسؤولية احكام القبضة العديدة لهذا
الجهاز على كل ما يجرى فى مصر . فقبيل حكمه كانت الفوضى الضاربة
أطنابها فى انعام مصر قد غفقت قليلا من السلطة المركزية ولكنه - بطبيعة
حكمه الشخصى - لم يعد للسلطة المركزية مكانتها فحسب ولكنه دعمها بحكم

بوليسى باطن ، ويتدخل ذاتى وشخصى فى كل المسائل ، وأى مراجعة مصرية لوثائق الحكم فى هذه الفترة تدل على أن أبسط وأتفه تفاصيل الحياة العامة فى مصر كانت تعرض عليه « (١١٢) » .

لقد أحيا محمد على وعمى الطابع الاليجاركي للسلطة فى مصر ، فصارت فى أيدى محدودة ، يمارس الواحد منها أورا سياسية وإدارية ومسكرية متعددة ، واندسجت السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فى وحدة ، وضمت كلها فى أيدى قليلة ، بل كان هذا العدد القليل غريبا فى جسيمة من الوطن ، إذ كانت السلطة فى كل مؤسسات الدولة تقريبا فى يد النابير البركسية والتركية .

وفى مصر محمد على وخلفائه ، تطورت الأمور على النحو التالى :

● فتح استمرار السلطة الشخصية كلفة للسلطة ، حدثت معه فتعنتات هنا وهناك . والى درجة ما ، فإن مصر بدأت تعرف تدريجيا شكلا من أشكال الفصل بين السلطات . وبينما كان القضاء يتمتع بنوع من الاستقلال ، فإن السلطين التنفيذية والتشريعية كانتا أقل انفصالا . وجمع بينهما الوالى - أو الخديو - فى يده وبينما كان التشريع السائد ينشئ أصلا من الشريعة الإسلامية ، فإن الدولة لم تكن «ثيوقراطية» مطلقة ، وذلك بطبيعة التطورات الاجتماعية والفكرية ذاتها .

● ومارس جهاز الدولة فى مصر سلطة القهر الطبقي على مستويين . الأول : ثمر المستغلين لمصلحة الذين يستغلونهم ، والثانى : أهم من ذلك وأكبر ، هو مستوى الاضطهاد القومى أو العرقى . ذلك أن جهاز الدولة كان محتكرا لعناصر غريبة عن المصريين ، تفخر بطبيعتها الحربية ، وتشعر بالاستسلام على الأعداء وخاصة أنها تفردت بمهمة القتال طوال خمسة قرون ، بينما اكتفى المصريون - بتمجير الدكتور حسين فوزى - بصنع الحضارة . وهو ما جعلها تستغل التناقض الحاد مع الشعب المصرى . وأصبح التناقض القومى جزءا من مجموعة التناقضات الاجتماعية التى يحفل بها المجتمع المصرى ، ولم يكن هذا التناقض نفصولا عن أرضيته الاجتماعية ، وبرغم أن الاضطهاد القومى أو الدينى - من الأكثرية للأقلية أو العكس - يمكن أن يشكل وجها من أوجه التناقض مع أى مجتمع ، فإن درجة هذا التناقض تقل فى إطار ما يسمى « بالاختلاف » أو « التناقض غير الحاد » حتى تغدوها تناقضات اجتماعية أساسية . إذ ذاك أصبح إحدى العوامل المهمة لتحريك التناقض الاجتماعى . ومع تزايد التدخل الأجنبى الأوروبى فى الشؤون المصرية دخل الأجانب إلى هذه الخريطة المعقدة ، إذ انضموا إلى الفئات الحائرة للسلطة والمدممة لجهاز القهر الطبقي .

● أدى انهيار وتفكك نظام « محمد علي » إلى تغييرات تدريجية في شكل السلطة ، تمثلت في إعطاء المصريين الفرصة للمشاركة فيها . وهو ما يعود الفضل فيه إلى سعيد ، الذي وجه منشورا إلى أحكام الأقاليم ، قال فيه : لقد منح لحاضرنا أن يجعل الحكام ممن يوثق باعتمادهم في الأمور الدينية والمدنية من عهد أبناء العرب بنواحي المديرية مع أبناء الترك على سبيل التجربة ، وإبراز ما اضطروا عليه من الثمرات المقصودة بالذات أو ضدها ، وهناك يكون الإقدام على تقديمهم أو بتعيين تأخيرهم عن إبرامين وأخسمة ، فإبتدأنا بتعيين اثنين من عدد نواحي مديرية المنيا وبني مزار نظار أقسام وجعلناهما موقعا للتجربة . وأمرنا مدير الجهة المذكورة بتعيين جانب من العدد حكام أخطاط . والآن تعلقت إرادتنا أن يكون حصول ذلك يسائر الأقاليم فأصدرنا أوامرنا إلى المديرين عموما ، وهذا اليكم لتنتخبوا من عدد أبناء العرب الجريين الأطوار المختصين بحسن الاستجابة والسياسة من يلقى بالتقدم لمناصب الحكومة وترتبوا نظار أقسام مديريتهم على الثلث منهم ، بأن يكون اثنين نظار أقسام من أبناء الترك وواحد من أبناء العرب ، كما أن حكام الأخطاط يكون منهم ثلاث من أبناء الترك وواحد من أبناء العرب وقبل أن ترتبهم أعرشوا علينا بيان أسمائهم وأسماء بلادهم وأقسامهم وأخطاطهم » (١١٣) .

ولعل هذه التجربة هي أول محاولة حديثة لإفراخ عناصر مصرية في جهاز السلطة وفي شريحة من أهم شرائحه وهي جهاز السلطة في الريف، وإن كنا نلاحظ أن محاولة سعيد يشوبها التحفظ الشديد ، ولكن العناصر المصرية أثبتت صلاحيتها للقيام بهذا الدور .

والى سعيد أيضا ، يعود الفضل في إفساح المجال أمام العناصر المصرية في الجيش فهو الذي اتجه إلى تجنيد أبناء عدد ومشايخ البلاد ، ففتح الطريق أمام أكثر العناصر المصرية نشاطا وقاعدية اجتماعية ، لكي تتعظم في كيان ذي طبيعة خاصة هو الجيش ، وإلى أيضا يعود الفضل في فتح باب الترقية إلى المناصب القيادية العليا في الجيش أمام العناصر المصرية .

وبذلك ألقى بذور الصراع الذي سينشب في المستقبل القريب بين هذه القيادات وبين العناصر التركية المملوكية التي كانت تحول السلطة .

على أن هذا لم يكن كل ما حدث ، فالحقيقة أن تغييرات أعمق ، لحقت بطبيعة السلطة في المجتمع المصري ، كان أهمها أن شكلا جديدا من أشكال الفصل بين السلطات كان يتبلور آنذاك فالسلطة القضائية بدأت تطل برأسها في حكم اسماعيل ، بإنشاء مجالس الأحكام ، والسلطة التشريعية أطلت في الأخرى خلال عهد بتشكيل مجلس شورى النواب في سنة ١٨٦٦ .

ومن الساذجة أن نتصور أن مثل تلك الإجراءات لم تزد عن كونها نوع من « الرجاحة السياسية » . فالسلطة ليست « لعبة » وأى تنفذ فيها ، وخاصة إذا كان ذو تأثير جذري ، يعبر عن تطورات اجتماعية عميقة قد تحتاج إلى مجهود للتوصل إليها ، لا يبرر التقاعس عنه أو عدم القدرة عليه ، أهمسبال خطورة الظاهرة أو التقليل من شأنها . أن اسماعيل الذي كان وأعباً بما يفعله ، قد عبر عن هذا الوعي في قوله لمراسل « التينس » أن تجاهل الشعور الوطني المصري ومقاومته ، سيجعل وجود الأجانب في مصر مسألة تحتاج لاستمرارها إلى القوة والمنفذ والازمات (١١٤) . وهو دليل على إدراك الوالي الأوتقراطي ، بأن حركة قومية بدأت بشارتها .

● ومع أن قضية السلطة ليست « مشكلة البيروقراطية » كما قد يتصور البعض ، فإن هذه المشكلة هي أحد وجوهها بلا شك . أن مقولة « السلطة » مقولة سياسية ، تحتاج لتحقيقها « لثورة طبقية » ، جوهرها تحطيم جهاز الدولة الرجعي وإحلال جهاز ثوري محله ، بينما تعتبر « مشكلة البيروقراطية » مقولة فنية في علوم الإدارة ، تحتاج إلى عمل أصلاحي لضمان أحكام حركتها لتؤدي الدور المستهدف منها والبيروقراطية بهذا المفهوم هي أحد وجوه مسألة السلطة . ويميز هذا الوجه إذا ما تأملنا حقيقة تقول « أن عجلة التطور من المجتمع التقليدي الزراعي إلى المجتمع الحضري المدني بطيئة لدرجة كبيرة ، ومن ثم كانت الإدارة في مصر إدارة تقليدية اتخذت فيها « القرصنة البيروقراطية » شبح السيد لشب مغلوب على أمره ، شبح رجل البوليس الظالم » .

وفي عهد اسماعيل ، كما في العهد الحاضر ، تميز أعضاء هذا الجهاز البيروقراطي بصفات ميكولوجية خاصة ، فالرئيس الإداري ذو روح ديكتاتورية ، والموظفون عموماً يتسمون « بالجمود والقدرة على التلون والتكيف وفقاً لهوى الحاكم ، إما كان مواء فرعونياً في مصر القديمة أو مملوكاً أو تركيا . وأصبحت الدوافع النفسية المحركة لاتجاهات الموظفين السلوكية تتمركز في المحافظة على الوظيفة كمورد رزق ووسيلة إلى الترقى إلى الدرجات المسموح بها لهم أو انتهاز الفرص وتركيز الجاه في أيديهم مما يساعد على جمع المال والأثرام على حساب الوظيفة » وتتميزت البيروقراطية المصرية إلى هذا « بميكولوجية القبيلة » وخاصة في الريف حيث الاعتماد الأساسي « على الركود وعدم الرغبة في التغيير . وعلى القرابات والعصبية والبيئية وعلى العادات والتقاليد التي هي في الواقع أقوى في حكمها للسلوك من القانون » وهو ما جعل مثل السلطة في القرية يستغلون « ضفتة المواطنين بأنفسهم وجهلهم وعزلتهم وعدم قدرتهم على الاتصال بالحكومة المركزية » « لممارسة الظلم الاجتماعي والسياسي » ومن هنا كانت البيروقراطية المصرية ، أشبه ما تكون « بالقرصنة

التي تتسم بالجهل والظلم والأتوقراطية » (١١٥) . ولهذا أطلقت البيروقراطية برأسها كواحدة من التحديات التي تواجه قوى الثورة ، وتحتاج الى مجهود جاد لمواجهتها .

على أن هذا كله لم ينف الحقيقة القائلة بأن هياكل جنينية لسلطات منفصلة قد ظهرت على خريطة السلطة في مصر ، ومن هنا فإن تمهيق هذه الهياكل كان دور الفئات الاجتماعية الجديدة التي ظهرت هذه الهياكل تدريجياً مع نموها ، وبمعنى آخر ، فإن الثورة المراهية باعتبارها إحدى محاولات البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها ، طرحت قضية السلطة باعتبارها جزءاً من مطالب هذه البرجوازية لتتوير ومقرطة جهاز الدولة الرجعي ليكون في خدمة أهدافها ومصالحها . كانت تلك المهمة أكثر المهمات الثورية العاجلة وخطورة على قيادة الثورة وحزبها . وثمة مؤشرات على محاولات للوعي بالمشكلة ودراك الدور ، فقد عبر عرابي عن فهمه لتلك المهمة في بداية حركته ، إذ قال في خطبة له قبل حركة ٩ سبتمبر : إن بعض الموظفين قد تعلموا وتخرجوا في مدرسة الاستبداد ، ولذلك يجب أن يوظف موظفون مصريون من أولاد العرب عوضاً عنهم ، وهذا القول منافي لما هو حاصل فانه لا يوجد في الوزارة - يقصد وزارة رياض - سوى وزيرين مصريين . وفي كثير من خطبه التالية حمل بشدة على توظيف الأوربيين في الحكومة (١١٦) .

وهكذا تصاعد وعي قيادة الثورة بمسألة السلطة ، من مجرد انصاف فئة من فئات المجتمع فحسب ، ليطرحها في أهدافها السياسية الكاملة ، باعتبارها قضية جهاز الدولة ، والمستوظفين « الذين تربوا في مدرسة الاستبداد » مفتبكة بكل تفاصيل الإدارة ، ومشاكل البيروقراطية وتسلسل العناصر الأوروبية الى المراكز الحساسة في عصب السلطة .

وينشوب الثورة ، بدأت - في حدود وعيها - تخطل لتتوير جهاز السلطة الاستبدادي والرجعي ، وكان هذا يعني عدة إجراءات أساسية :

● أولها : تطهير الجيش من العناصر التركية والجركية وخاصة القيادات العليا فيه ، وهي خطوة طبيعية - باعتبار أن الجيش كان طليعة النضال الوطني والقومي ، وباعتبار أنه أخطر المؤسسات الرجعية لأنه قوة القهر الطبقي المسلحة .

● تمهيق الهياكل التي ظهرت كأساس للفصل بين السلطات ، بتمهيق تنويع السلطة ، وتحويل من سلطة شخصية يقوم بها أفراد يستفهم تلك ، الى سلطة موضوعية تقوم بها مؤسسات ثابتة : القضاء يملك ولا يحكم .

والوزارة مسؤولة عن السلطة التنفيذية ، والمجلس التشريعي يمارس دور الرقابة والتشريع ، والقضاء يطبق القوانين .

● تصبح السلطة التنفيذية ، بإحلال المصريين محل الأوروبيين في وظائفهم والبدء في ذلك بتقليل مرتبات الأوروبيين ، والزامهم بخدمتهم كسلطة خاضعة للسلطة المصرية ، وليست فوقها . وبمعنى آخر ، تحويل الموظفين الأوروبيين إلى « موظفين » بكل ما تنطوي الكلمة ، والقضاء على الأدوار الأخرى التي كانوا يلعبونها في جهاز السلطة .

● انشاء مؤسسات ثورية توليه متطلبات الحرب ، عندما فرضت الظروف ذلك على قيادة الثورة .

عن أن الإصلاحات والانقلابات التي تمررت لها جميعات الثورة ، انعت بظلمها . على تلك الاجرامات فتمت بعضها من أن تتحقق وأجلت بعضها الآخر أو حققته بشكل غير متكامل ، كما أن بعض القصور في فهم هذه المسائل كان يحول دون التطبيق السليم والصحيح للأهداف السابقة ، فكيف عالجت الثورة هذه القضية ؟

(١) نظرتان مختلفتان ومتعارضتان لمهمة الجيش :

إذا كان الجيش هو جهاز القمع الطبقي الرئيسي ، وهو الذي يحتاج إلى أخضع المجهودات من قوى الثورة لصلطيه وبناء جيش ثوري جديد ، فإن تفجير الثورة في داخله يوفر على القوى الثورية مجهودا ضخما كانت ستبدله لأرسام سلطتها الثورية وما يكبد أعدائها مجهودا ضخما في محاولة إجهادها .

وقد أدت حركة أول فبراير إلى تحويل الجيش إلى مؤسسة شبه سياسية تهيمن على السياسة العامة ورفع مطالب انتهت بمنزل عثمان وفلن-فلين العربية المركزية وتصبح القيادة العليا للقوات المسلحة ، ثم قدمت ثورة ٩ شبتمبر مطالب "سياسية مباشرة" ، أصبح معها الجيش ، مؤسسة سياسية فعلية .

في ذلك بدأت تبلور نظرتان مختلفتان ومتعارضتان لمهمة الجيش :

● النظرة الأولى تقليدية ترى الجيش ، حامي الطبقة السائدة وتحاول أن تقصر وظيفته في هذه الظروف ، وهو ما عبر عنه القديري توفيق في خطاب إلقاء في احتفال أقيم في ١٢ فبراير ١٨٨١ عقب الهجوم على قصر النيل وحضره جميع الضباط الكبار في الجيش ، وفي هذا الخطاب أعلن القديري أنصاره لما حدث في أول فبراير ، وعفوه عنه ، ثم أكب للضباط . أنه « يلزمكم

أن لا تشغلوا من الآن فصاعداً بشيء خارج عن حدود وظائفكم ، ذلك أن
 « المساكين ليس لهم وظيفه سوى التمسك بالقوانين الجهادية والسعى في أداء
 واجباتهم العسكرية والامتثال لولي أمرهم » . وأن أكمل الصفات العسكرية
 هي « الاستقامة والامتثال في كل الأمور والأحوال » (١١٧) . وكرر رياض
 باشا - رئيس الوزراء إذ ذاك - هذه الأفكار ، فقد خاطب الضباط قائلاً :
 « أنتم روح الضبط والربط وأنتم قوة الحاكم وآلته المنفذة ، فإذا بدأكم
 الحاكم بحسن الالتفات ونظر اليكم بعين الرأفة والرحمة فعليكم وجوباً كما
 أخذتم مآلكم أن تؤدوا ما عليكم وهو طاعة ولي الأمر الذي هو السبب الأعظم
 في جميع هذه الخيرات التي شمسنا . فعليكم أن تكونوا دائماً على قدم
 الاستعداد لتنفيذ أحكامه والمحافظة على أوامره وتوحيده المأدلة » (١١٨) .

ولم تكف حتى أكثر القوى الرجعية ذكاً ، من تكرار هذه اللفظة محاولة
 إيقاد الجيش في أطار حركتها المحدودة ، وهو ما يمثل في خطة شريف -
 ممثل الارستقراطية الزراعية - الذي رفض تفكيك الوزارة عبر ثورة
 ٩ سبتمبر ، قبل الحصول على تأكيدات من الجيش بعدم التدخل في السياسة .
 وقد عبر لمرابي عن مخاوفه من الدور السياسي للجيش في قوله : « إن كل
 حكومة عليها فرائض وواجبات من أهمها صيانة الوطن وحفظ الأمن العمومي
 فيها وهذا وذاك لا يأتيان إلا بطاعة رجالها العسكرية » لذلك أوصى الضباط
 « بملاحظة الدقة في الضبط والربط لأنهما من أخص شئون العسكرية وأساس
 قوامها واحرفوا أنكم مقلدون أشرف وظيفه وطنية فقوموا بإدام واجباتها
 الشريفة » (١١٦) . وقد ظل متردداً في قبول الوزارة حتى حصل على ضمان
 من الأعيان وقع عليه ١٥٠٠ من عمد البلاد وأعيانها أظهروا فيها « صداقتهم
 القامة وخلوص نية الجيش » وضمنوا له « صدق وصحة التعهدات التي من
 مقتضاها الانقياد لأوامره » وهو ما أكدّه أيضاً « سلطان باشا » في خطبته
 أمام شريف إذ صرح أن الأعيان « متكلفون بالجيوش المصرية الذين هم في
 الحقيقة أبنائهم وأخوانهم » (١٢٠) .

ويتحدد جوهر هذه النظرة في السؤال الذي وجهه اسماعيل أيوب باشا
 رئيس قمرسيون التحقيق إلى أحمد مرابي بعد فشل الثورة ، فقد قال له ،
 « بدلاً من قيامكم بإدام وظيفتكم التي هي حفظ الذات العليا ، هددتموها
 بالأسلحة التي أمطيت لكم لأجل حفظ تلك الذات السنوية وحفظ الحكومة
 المصرية » (١٢١) .

ومن الطبيعي - مع تشدد أصحاب النظرة الأخرى - أن تحاول العناصر
 الرجعية أحداث انقلاب في الجيش يبقى له طابعه كجهاز للقهر ، وتخرجه
 من العمل السياسي . ولهذا فقد اتجهت هذه العناصر للتحالف مع عناصر أخرى

داخل الجيش لعزل القيادة الثورية وتخريب الصلة بين هذه القيادة وبين قواعدها في الجيش . وأرتكزت المحاولة على أحداث تحالف بين القيادات الجركسية والتركية وبين عناصر من صف الضباط والجنود ، وكانت أول هذه المحاولات في مارس ١٨٨١ حيث شرع تسعة من صف الضباط منهم باشجاويش تركي في كتابة عريضة للخديوي ، يؤكدون فيها « أنهم كانوا يجهلون الغرض الذي يرسم اليه رؤسائهم الضباط من حركة أول فبراير . وأنهم لا يرغبون فيهم ولا يريدون البقاء تحت قيادتهم وانه اذا نقل أي واحد منهم الى أي جهة فلا يمارضون أمرا من الأوامر التي تصدر بذلك » .

وتكررت المحاولة بعد ذلك بقليل عندما حاول أحد الضباط المستوعبين اهرام بعض صف الضباط وعساكر الآي طرة بقيادتهم ، ثم حاول عدة من صفار الضباط غير المصريين القيام بحركة مشابهة . ويلاحظ أن وراء هذه المحاولات عدة من القيادات الجركسية وعدد من المتصلين بالسرائي ، وكرد فعل لمحاولة القوى الثورية إيقاف هذا العمل التخريبي ، تدخلت السرائي وعزلت محمود سامي البارودي الذي اختاره الضباط لوزارة الحربية بعد حركة أول فبراير ، وهينت داود يكن سهر الخديوي بدلا منه ، ونشرت جوا من الارهاب البوليسي ، وهينت محافظا للقاهرة كلف باتخاذ اجراءات أمن مشددة تستهدف إيقاف التحرك السياسي داخل الجيش . فتمتعت بقائا اجتماعات الضباط في المنازل أو في أحياء المدينة وأتدبرهم بأن وجود اثنين أو أكثر مجتمعين في المدينة سيؤدي الى اعتقالهم وهو ما أدى الى حركة ٩ سبتمبر ١٨٨٢ .

● وفي مواجهة هذه النظرة الرجعية لدور الجيش ، قدم الثوار رؤيتهم لخدمة الجيش ، ففي رد عرابي على خطاب رياض الذي طالب الضباط فيه بطاعة ولي الأمر حرص على التأكيد بأنه وزملاؤه « يريدون الإصلاح وإقامة العدل على قاعدة الحرية والاعام والمساواة ، وذلك لا يتم الا بأنتشاء مجلس النواب وإيجاده فعلا . وفي رده على خطبة شريف فإنه مع تمهده باحترام النظام ، واحترافه بوظيفة الجيش وواجباته التي من أعظمها « حفظ البلاد ومن فيها » تحفظ بأن الجيش مع استمدهاده لتنفيذ القوانين والأوامر فإنه يأمل أن تكون هذه وتلك « في غير وقاضية باصلاح شؤون البلاد » كما لم يتنازل عما أساء « حقوقا معلومة للجيش يمنحها له القانون » (١٢٢) . ويرجو أن ينالها على يد الوزارة .

يلور عرابي فكرته بعد ذلك في حديث له مع بلنت ، أدلى به في فبراير ١٨٨٢ ، إذ قال : « إن الجيش هو القوة الواقفة الآن بين مصر وحكامها الأتراك الذين لا يحجبون عن تجديد مظالم أسماهيل في أي وقت اذا لاحت لهم فرصة . مع أن المراقبة الأوربية تحول بصفة جزئية بين أولئك الحكام وما يريدون ،

الا أنها لا تؤهل البلاد لحكم نفسها حين ينتضى أجل المراقبة * وأضاف هراي « لقد كسب الجيش للمصريين حق التكلم في مجلس النواب ، ونحن نؤيدهم - أي النواب - حتى لا يندفعوا ولا يضغط عليهم بالقوة ، ونرى عرف برلماننا كيف يتكلم تنتهي مهنتنا نحن الجنود ، ونحن مصممون على حراسة الشعب المصري وحمايته من الذين يحاولون أسكات صوته » (١٢٣) .

عبرت المادة الرابعة من برنامج الحزب الوطني عن الرؤية نفسها لمهمة الجيش فأشارت الى مجلس النواب التركي الذي اكره على الصمت وقالت ان الوطنيين المصريين « فوضوا أمرهم الى أمراء الجهادية وطلبوا منهم ان يصمموا على طلبهم لعلهم ان رجال العسكرية هم القوة الوحيدة في البلاد ، وهم يدافعون عن حريتهم الاغلة في النمو » وليس في حزمهم اتمام الحال على ما هي عليه ، بل متى تحصلت الأمة على حقوقها عدلوا عن السياسة العاجزة . وان أمراء الجهادية خاطبون على ترك التدخل في السياسة متى فتح المجلس . فهم الآن بصفة حراس على الأمة التي لا سلاح لها » .

وفي مواجهة محاولات التآمر ، اتجهت قيادة الثورة الى تمعير قيادات الجيش العليا وتطهيره من القيادات غير المنحصة أو المشكوك في ولائها . قيادات يتطهير الآليات الثلاثة التي قادت حركة فبراير من العناصر المنردة أو التي رفضت الاشتراك في الثورة ، ثم تمكنت من تحريك المطالبات بعزل بعض قواد الآليات الذين لم تثق الثورة في موقفهم . فعزل قائد الآلي القلعة بناء على طلب تقدم به ضباط الآلي ، وعين بدلا منه أحد القواد الذين تثق بهم قيادة الثورة كما عزل قائد الآلي الطوبجية بحركة مشابهة .

وتمت المحاولات - وكانت محدودة في البداية - بعمل سياسي ديمقراطي بين صفوف الجيش ، إذ كانت العناصر الثورية فيه تجمع الضباط حولها وتتقدم بمرائض وطلبات جماعية الى الوزارة تطلب استبدال قواد الآليات بغيرهم وهو أسلوب غاية في الذكاء كما يدل على تقدم - حتى بالنسبة لعصرنا - في تطبيق مبدأ مفرطة السلطة . وبنفس هذه الوسائل رفضت التعليمات الخاصة بمنع اجتماعات الضباط . وردوا أمراء الآليات الى وزارة الحربية لأنها - بتعبير هراي - « مهينة للشرف العسكري » .

ولم تغفل قيادة الثورة الاصلاحات التقليدية فطورت التشريعات والقوانين التي تحكم العمل بالجيش ، وصدر قانون جديد للمرتبات سبق أن أقرنا الى ما يتضمنه ، كما صدرت قوانين أخرى لتنظيم الاجازات العسكرية البرية والبحرية وتسوية أوضاع الضباط المخالفين الى الاستبعاد . وتنظيم التعليم في المدارس الحربية .

وبتولى عرابي لمنصب وزير الحربية في وزارة البارودي ، نشرت السلطة الثورية ظلها تماما على الجيش . وقد بدأ عرابي عمله في تشوير انجيش باجراء عملية تطهير واسعة فأحال ٣٠٠ من الضباط العاملين والمستودمين الى المعافي بحجة تجاوزهم السن القانونية وأُخليهم من الترك والجركس (١٢٤) . ثم تبعها بحركة ترقيات شاملة تضمنت تصعيد عدد من العناصر الثورية الى قمة السلطة في الجيش . فرقي ٦ الى رتبة لواء كان بينهم أبرز زعماء الثورة (يعقوب سامي وعلى فهمي وعبد العالي حلمي وطلحي عصمت وعلى الروبي) و ٦ آخرين الى رتبة أميرالاي ، و ٢٠ الى رتبة قائمقام و ١٨٠ الى رتبة الصاغ ، و ١٥٠ الى رتبة يوزباشي ، و ٣٠٠ الى رتبة ملازم أول وثان ، وبهذا شملت الترقيات حوالي مئة ألف ضابط وهي نسبة كبيرة ، وكان النصيب الأعظم من هذه الترقيات للقيادات الوسطى والصغرى في الجيش . وقد انتهت عمليات التطهير والتصعيد السيطرة التركية المركزية على الجيش اذ لم يبق به من الضباط الجراكسة سوى ٨١ ضابطا فقط (١٢٥) .

ومع أننا لم نمش على قوائم بأسماء ومواقع العسكريين الذين كانوا منتظمين فيما عرف بالحزب العسكري ، فاننا اذا اعتمدنا على تقييم القوى التي اجهزت الثورة ، فسنجد أن مجموع الضباط الذين اتهموا بالانضمام الى الثورة بعد فشلها والذين فصلوا من الجيش وجردوا من رتبهم ونياشينهم وحرموا حتى من المعاش ، قد بلغوا حوالي ٢٥٠ ضابطا منهم ٤ أميرالات و ٦ قائمقامات و ٢ صافات ، و ١٠٣ يوزباشيا و ١١١ ملازما أول و ٣٠ ملازم ثان . واذا ما اعتبرنا هذه العناصر هي العمود الفقري للتنظيم العسكري في الجيش - وهو مجرد التخمين - فسنلاحظ أن الكوادر الثورية لم تكن قليلة كما أن معظم أعضاء التنظيم كانوا من الضباط الصغار - فيما عدا ١٠ من كبار الضباط .

(ب) تسييس السلطة التنفيذية :

من أبرز مظاهر تفتت السلطة في شكلها التقليدي ، ظهور مؤسسة سياسية هامة في أواخر عهد اسماعيل ، هي « مجلس النظار » . ذلك أن ظهور هذه المؤسسة قد سيس السلطة التنفيذية ، فلم تعد مجرد إدارات ومعالج متفرقة تابعة مباشرة لولي الأمر ولكنها أصبحت مؤسسة تتفقد سيادة عامة يشعبها مجلس متكامل في تحمل مسؤوليتها ، ومسؤول أمام ولي الأمر ، أولا ثم أمام المجلس التشريعي ثانيا .

وحتى عام ١٨٧٨ ، كان النظار مجرد موظفين لدى الخديو ، ينفذون الأوامر التي يصدرها ، باعتبارهم رؤساء لوزارات أو نظارات متخصصة وقتية هي نظارات الداخلية والمالية والمعارف والمغتاتية (العدل) والحربية والبحرية ،

والأفكار والعاجية والأوقاف والزراعة والتجارة . وكان الشكل الذى يجمع هذه النظارات يسمى بالمجلس الخصوصى العالى ، الذى أضيف الى عضويته عدد من الباشاوات كان الخديو يصطفيهم ليماونوا النظار ويشتركوا معهم فى وضع القوانين واللوائح العامة وتسيير دفة الحكم فى البلاد . ويتمتع هذا المجلس برئاسة الخديو . والملاحظة العامة عليه أنه « لم يكن مسؤولاً عن سلطة الحكم ، بل كان أعضاؤه مجرد سكرتيرين أو موظفين فى عمية الخديو ، ليس لهم سلطة ولا تربطهم رابطة اللهم الا اختيار ولى الأمر لكل منهم » (١٢٦) . فهو ليس مجلس وزراء متضامن فى المسئولية ، مستقل بالهيئته على الادارة الحكومية ، ولكنه مجموعة من الافراد المعاونة للخديو .

وهل حد تعجب « لاندز » فانه « فى حكومات الاستبداد الشرقية ، لا يتصرف الوزراء عادة وفق مبادئهم » . ليس لأنهم غالون تماما من أى مبدأ ، وإنما لأن ذلك يتضمن مخاطرة لا حد لها بأنفسهم . فالمعل الاستبدادى عقل تأسرى فى الأساس فضلا عن بوليستته وذاتيته الشديدة . وهذا ما قد يدفعه الى استحداث مؤسسات تتضارب وتتصارع مؤمنا بأن أحداث الانشقاقات والمعارعات حول المسائل الصغيرة لكى ينشغل الجميع بالصراع على الاختصاصات من منافسة ولى الأمر فيما يحوزه من سلطة . ولهذا فان اسماعيل بعد ان انشأ « مجلس النظار » ، استحدث منصبين أقرب ما يكونا الى منصب نائبى رئيس الوزراء ، هما منصبى مفتش الوجه القبلى ومفتش الوجه البحرى . وقد استولى على السلطة الادارية والمالية بأمر الخديو ، ويقول النديم واصفا الدور الذى كان يلعبه عمر لطفى وحسن راسم اللذين توليا هذين المنصبين أن اسماعيل « أرسل عكوف وعمر لطفى وسلطان - يعقود محمد سلطان باشا - لأكراه الأهالى على تسليم الأطلان فاقتصبوا له فتاتيش الصعيد ثم استعمل حسن راسم على الأقاليم البحرية ليتم الخراب ويعم الرزية ، فاستخلصوا له فتاتيش الوجه البحرى ، وكان العربون السلب وبقية الثمن الضرب » (١٢٧) . ويرى الأستاذ الراقى أن اسماعيل استهدف من « نظام مفتشى العموم أن تتمازج السلطان حتى تكون كل منهما راقية على الأخرى فيطعن على سلوك كليهما وهى قاعدة مسروقة ومألوفة فى حكومات الاستبداد » (١٢٨) .

وهل أى الأحوال فان انشاء « مجلس النظار » قد يندر البذور الأولى لهيكل سلطة منفصلة ، هى السلطة التنفيذية ، التى قامت منذ ذلك الوقت على أسس سياسية ومع أن هذا المجلس قد أنشئ نتيجة لاقتراح لجنة التحقيق العليا الأوربية « - التى رأت بعد دراسة مشكلة الديون أن انفرد ولى الأمر بالسلطة هو سبب الاضطراب فى شؤون مصر المالية » ، واقترحت انشاء المجلس ليكون سلطة مسؤولة عن الحكم - فان هذا لاينفى أهمية التغيرات التى أحدثتها نشأة هذه المؤسسة الهامة .

وفي الخطاب الذي وجهه اسماعيل الى نوبار مكلفا اياه بتشكيل الوزارة بحيث تكون على هيئة « مجلس نظار » ، حدد صورة هذه المؤسسة على النحو التالي :

● ان الهدف من انشاء مجلس النظار هو « اصلاح الادارة وتنظيمها على قواعد مماثلة للقواعد المرمية في ادارات ممالك أوروبا » وهو ما يعنى انشاء « سلطة يكون لها ادارة عامة على المصالح » وذلك عوضاً عن الانفراد بالأمر المتخذ الآن قاعدة في الحكومة المصرية « ولم يكن هذا يعنى تنازل الخديو تماماً عن سلطته فهدفه أن يقوم « بالأمر من الآن فصاعداً باستعانة مجلس النظار والاشتراك معه » وان كان قد ترك رئاسة المجلس تماماً لرئيسه . وحدد القاعدة العامة التي يعمل على أساسها المجلس المذكور في أن الوضع يستلزم « أن يكون النظار بعضهم لبعض كفيلاً ، فان ذلك أمر لازم لابد منه » وهو ما يعنى الأخذ بمبدأ التكافل في المسؤولية الوزارية .

● ومن حيث الاختصاصات أعطى خطاب الخديو المجلس سلطة ، « التفاوض في جميع الأمور المتعلقة بالقطر » على أن يصدر قراراته بالأغلبية ويصدق الخديو على هذه القرارات ليتولى كل ناظر في حدود وزارته تنفيذها . واغتصم الخطاب الوزير بتعيين المديرين والمحافظين ومأموري الضبطيات بموافقة رئيس الوزراء وتصديق الخديو . أما توقيف القسوس السابقة فيقتصر به الوزير ورئيس الوزراء ، في حين أن فصلهم لابد منه من تصديق الخديو .

وبالنسبة لكبار موظفي الدولة يعينهم الوزير بتصديق الخديو ، وليست المسألة كذلك بالنسبة للموظفات الصغيرة التي أصبحت من اختصاص الوزير مباشرة . وفي هذا الاطار فان للوزير السلطة الكاملة في حدود وزارته .

وبهذا التحديد الجديد لسلطات المجلس ، ظهرت مؤسسة سياسية عامة في تركيبة السلطة في مصر ، ولأنها كانت تعبر عن بداية انقلاب في السلطة، لم تسلم من محاولات إيقاف النمو ، فقد أدخل اسماعيل نفسه تعديلاً على اختصاصات المجلس في مارس ١٨٧٩ ، حين أكد لاهنه توليق - في خطاب تكليفه بتشكيل الوزارة - أنه وان كان لم يخطر بباله قط « الانفراد عن وكلائي ، بل غاية قصدى أن أكون معكم باتحاد تام » فانه يرى أنه « قيل أن يقر مجلس النظار على أي قرار مما يتعلق باللوائح أو الأحكام التي تنبئ من أحد النظار أن تعرض على مع إسانيدها من طرف الناظر التي هي من خصائصه ، حتى يمكنني أن أحيط المجلس علماً بجميع ما يقرره لي من التدابير اللازمة اتخاذها ، وعلى كلا الأمرين يجتمع المجلس عند صدور ارادتي

بذلك ، لينظر بالاتحاد معى فى المسائل التى عرضت على اتنا لأجل التأمين على تمام استقلال المجلس لا أحضر فيه وقت المذاكرة » (١٢٩) .
وهكذا استعاد إلى الأمر بعض سلطته التى تنازل عنها للمجلس ، ثم جاء توفيق فألقى المجلس مؤقّتا فى بداية عهده ، وعين نظارا منفصلين تحت رئاسته هو ، وحدد تصوره لدور المجلس فى البيان الرسمى الذى نص على أن « كل ناظر يكون مسئولاً عن جميع الأمور المختصة بنظارته ومن الآن فصاعداً ستجرى رؤية جميع المعضلات بمجلس حال يتمدد تحت رئاسة الجناب المالئ الغديوى » . وحدد المسألة أكثر فى خطابات أرسلها إلى النظار الذين عينهم فأكد « أن مجلس النظار صار لغوه وأبطاله وتقرر لديها أن كل ميتسعى (ناظر) يكون مسئولاً عن الأفعال المنوطة بإدارة نظارته وأن المواد التى كان جارياً تقديمهم ورؤيتها بذلك المجلس ، يكون النظر فيها من الآن فصاعداً بمجلس يجرى انعقاده بمعيتنا من النظار تحت رئاستنا » (١٣٠) .

عاد توفيق بعد شهر ، فعدل عن هذا القرار وكلف نوبار بتشكيل وزارة جديدة ، وأكد له فى خطاب التكليف أنه « لما أخذ أخيراً بزمام رئاسة مجلس النظار لم يخطر بفقري أعادة الحكومة الشخصية وإنما كان ذلك لينظر لاحتياجات الوقت مع الرغبة فى تأييد العلاقة المحكمة بينى وبين أعضاء هيئة النظار . ولم يخطر ببالي أن يكون ذلك أمراً قطعياً ، ولا أمراً مخالفاً للأصول التى اتخذتها منذ أخذت بزمام الحكومة أمتى الحكم بالاشعراك مع نظارى وبواسطتهم » . ومع تأكيد على احتسرام الأسس التى وضعتها مرسوم ١٨٧٨ بإنشاء مجلس النظار ، حفظ الغديوى الجديد لنفسه « حق حضور جلساته وتولى رئاسته عند الاقتضاء » . وفيما عدا هذا فقد طبق مرسوم أغسطس كما هو ، فترك لرئيس مجلس النظار اختيار الوزراء « وأكد أن المحافظين والمديرين وأمورى الضبطيات وكلام النظارات وكتاب أمارها ومفتشى الأقاليم ومديرى الإدارات المهمة لا يكون تنصيبهم ولا عزلهم إلا بعد المناولة فيه بمجلس النظار والتصديق عليه من لدنا . أما بالى الموظفين فيكون تنصيبهم وعزلهم بمقتضى أوامر تصدر رأساً من نظارهم الذين هم تابعون لهم » (١٣١) .

وكان هذا هو آخر التعديلات التى انفرد إلى الأمر بإدخالها على وظائف واختصاصات مجلس الوزراء كمؤسسة سياسية قبل أن تنتشب الثورة ، ويصدر الدستور ، فبحده مهام واختصاصات مجلس الوزراء بوضوح ، على النحو الذى شرحناه فى الفصل الثالث من هذه الدراسة . ثم فرض الواقع السياسى نفسه فأصبح مجلس النظار سلطة سياسية حقيقية لا شكلية ، يخطط للسياسة العامة ، ويقدم رئيسه فى خطاب قبوله التكليف بتشكيل الوزارة برنامجه سياسياً ، ولا يستقيل - إذا ما استقال - إلا لأسباب سياسية .

على أن انشأ مجلس النظار - باعتباره القبة السياسية للأجهزة
الإدارية لم يحسم قضية السلطة في المجتمع المصري إذ كان مجرّد تقييد هام
في شكل الحكم - أما حسم قضية السلطة فقد تطلب عملاً ثورياً انقلابياً وذلك
في ضوء الحقائق التالية :

● أن المصريين ظلوا مع هذا يعينين من قوى مراكز حسابة ومؤثرة
في السلطة ، فالنصيب الأكثر أهمية الذي أخذوه من هذه المراكز هو توليهم
لمنصب العمدة في القرية ، ومع أهمية هذا المركز في جهاز السلطة فإنه يظل
أدنى مرتبة من حيث التأثير في رسم السياسة العامة .

وكانت البلاد مقسمة إلى ٢٢ وحدة إدارية منها ثلاثة عشر مديرية
وتسع محافظات - وبهذا كانت المحافظات في الأساس مدناً وموانئ ، كانت
المديريات تضم المدن الصغيرة والمزب والكفور ، وقسمت كل مديرية إلى مراكز،
والمراكز إلى أقسام ، والأقسام إلى النواحي والقرى - وبهذا تولى
السلطة في القرى العمدة ، يساعداه عدد من المشايخ ، وقوة لحفظ الأمن من
الغفرام ، فإن السلطة في المركز يتولاهما المأمور تساعداه قوة أكثر تنظيماً ،
في الضبطية أو قوات البوليس ، وعلى قمة الجهاز الإداري الإقليمي يوجد
المحافظ أو المدير .

ومنذ عهد اسماعيل حل العمدة محل شيخ البلد ، في رئاسة القرية ،
وهو المنصب الذي أمتنع منذ ذلك الوقت تالياً للعمدة . والأهم من ذلك أن
معظم العمدة أصبحوا في ذلك العهد من المصريين . وهكذا ظهر « المصري »
ليؤدّي مهمات العمدة فيكون « حلقة الاتصال بين الفلاحين والحكومة » ،
ويعمارس سلطات إدارية واسعة في قريته ، يستمدّها من وظيفته ومركزه
الاجتماعي في القرية التي كان يعتبر زعيماً أبوها لها ، كما كان مسؤولاً
عن السهر على جباية الضرائب وإرسال أفراد القرية العسكرية وتجهيز عمال
السخرة وغير ذلك « (١٣٢) » .

وأهم من ذلك كله أن العمدة كان يتم اختياره بالانتخاب ، ورغم شكلية
العملية فإن لها دلالة هامة على مشاركة الفلاحين في اختيار الذين يحوزون
السلطة ، وكانت عملية الانتخاب تتم « بأن يجتمع الفلاحون ويقسمون
أنفسهم إلى مجموعات تجتمع للمرشحين ثم يدلون بأصواتهم علانية ، وعند
فحصها يعتبر أكثر المرشحين حصولاً على الأصوات مميّناً ، إلا إذا احتدش
ناظر القسم وعند ذلك يمناه الانتخاب » (١٣٣) ليس هذا فقط بل إن عزل
العمدة بناءً على شكاوى الفلاحين كان ممكناً ولكن بعد موافقة مدير الإقليم
ووزارة الداخلية (١٣٤) .

وزاد من مشاركة المصريين فى السلطة انتقالهم بعد ذلك الى مستويات أعلى قليلا ، فقد لاحظ اسماعيل أن الصلات بين الأجهزة الادارية غير متينة ، مما يعرض السلطة الادارية لخطر فقدان الاتصال ، ولذا حاول أن يخلق هذا الاتصال قانونيا وبدأ بتكوين مجالس من المندوبين فى المراكز والمديريات لتشارك هذه المجالس دراسة شؤون الاقاليم المحلية . ورغم ما يشوب هذه المحاولة من عيوب تتمثل فى اقتفاء المندوبين أصلا للخبرات التى تمكنهم من المشاركة الديمقراطية القائمة على فهم صحيح للمسائل محل النقاش فى مثل هذه المجالس ، فقد كانت على الأقل تدريجيا على المشاركة فى الحكم ، دعمت وصول المصريين الى المستويات الوسطى للسلطة . ورغم هذا كله فإن القيادات العليا والسياسية التى تحولت السلطة الحقيقية ظلت فى أيدى غربية جنسيا عن المصريين . أما من الأتراك أو الجراكسة . وأخيرا من الأوربيين .

● ويتميز ظهور الأوربيين فى جهاز السلطة أهد الأخطار التى واجهت القوى الثورية ، واستفوت قضيتها . وذلك فى ضوء ثلاث حقائق :
● أولاها : كثرة عدد المواطنين الأوربيين بشكل مزيج ، فقد ذكرت « الاجبسيان جازيت » فى مايو ١٨٨٢ « أن الأوربيين المواطنين يدورون حكومتنا يبلغ عددهم ٩٧٠ منهم ٢٤٧ تليانيا (إيطاليا) و ٢٠٩ فرنسيين ، ١٥٢ انجليز و ٨١ مالطيا و ٦٦ نمساويا و ٨١ يونانيا » ويضاف الى هؤلاء ٣٥٥ يعملون فى مؤسسات ذات طبيعة خاصة كالدائرة السنية والقضاء وصندوق الدين ، منهم ١١٧ فرنسا و ١٠١ تلياني و ٣٥ نمسوى و ٣٢ انجليزى و ١٣ مالطيا و ٢٤ يونانيا » (١٣) .

● والحقيقة الثانية : انتشارهم فى جميع أجهزة الدولة ، فقد ذكرت « لتييس » نقلا عن تقرير أرسله القنصل البريطانى العام فى مصر «ماليه» الى وزير الخارجية البريطانية «جراتفيل» أن الأوربيين كانوا يعملون فى المصالح الآتية : الديوان الخديوى ، المعية السنية ، رئاسة مجلس النظار ، وزارة الخارجية ووزارة المالية ، المراقبة الموسمية ، ادارة الاحصائيات ، ديوان الرسومات ، الفخارات ، دارالسكة ، نظارة البحرية ، نظارة المعارف ، نظارة الأوقاف ، نظارة الداخلية ، محافظة الاسكندرية ، محافظة بورسعيد ، محافظة الدويس ، محافظة المريوط ، ادارة المجلس البلدى ، ادارة القام الرقيق ، مجلس الصحة البحرية والكورتيبة (المجر الصحنى) ، مجلس الصحة ، نظارة العقانية ، نظارة الأعمال النافعة ، ادارة السكك الحديدية ، ادارة التلفزيون ، ثمر الاسكندرية ، ادارة الرسومات (الكمارك) ادارة البوسطات ، ادارة البواخر الخديوية ، ادارة الملاحة ، ادارة أملاك الحكومة ، الدائرة السنية ، صندوق الديوان الموسمية ، ماوردى ادارة ديوان الافوكاتية محكمة الاستئناف ، محكمة البداية بمصر ، محكمة البداية بالاسكندرية ، محكمة البداية بالمصورة (١٣٦) .

● أما الحقيقة الثالثة : فهي حصول الأجانب على مرتبات ضخمة جداً . وهو ما يستنزف أموال الشعب من ناحية ، ويؤثر بتوليهم مناصب حساسة في قمة الأجهزة الإدارية من ناحية أخرى ، فقد ذكرت « الأجيبيان جازيت » في احصائها السابق أنه وإن كان المتوسط العام للمرتب السنوي للأوروبيين هو ٢٦٢ جنيه ، وهو متوسط ليس قليلاً في ضوء متوسط المرتبات العام في الحكومة المصرية إذ ذاك ، فإن الموظفين الأوروبيين اختصوا أنفسهم بنظام المناصب العليا في الدولة ، وبالتالي بأعلى المرتبات . فقد كان منهم ٧ ماهيتهم أكبر من ١٢٠٠ جنيه سنوياً ، ومن هؤلاء من يصل مرتبه السنوي إلى ٢١٠٠ جنيه وأكبر المراتب ٣٠٠٠ جنيه في العام ، بينما يزيد المتوسط العام للموظفين الأوروبيين العاملين في المؤسسات ذات الطابع الخاص فيصل إلى ٣٥٠ جنيه في العام ، منهم ١٦ يتقاضون أكثر من ١٢٠٠ جنيه في العام (١٣٧)

ومن ناحية أخرى ارتبط مستوى المرتبات بدرجة نفوذ الدولة التي ينتمي إليها الموظف الأجنبي ، فالدول ذات النفوذ القوي في مصر ، تحصل لموظفيها على مرتبات ضخمة ، وهو ما نلاحظه إذا ما راجعنا التصريح الذي ألقاه جرانفيل وزير الخارجية البريطانية في مجلس العموم نقلاً عن تقرير مالتيت فقد ذكر أن « ماهيات الأوروبيين سنوياً ٣٧٢ر٤٩١ جنيهات إنجليزية ، ويبلغ عددهم الكلي ١٢٨٠ نفراً ، منهم ٣٢٨ فرنسواً و ماهياتهم ١١٥ر٥٦٢ جنيهات و ٢٦٩ إنكليزياً و ماهيتهم ٢٤٠ر٩٦ جنيهات و ٣٥٨ إيطاليان و ماهياتهم ٧٠٦٥٠ جنيه (١٣٨) . وتؤثر هذه الأرقام إلى أن المتوسط العام لمرتب الموظفين الإنجليز والفرنسيين متقارب إلى حد ما (٣٦١ جنيهات و ٣٥٥ على التوالي) في حين أن مرتبات الإيطاليين تدور في حدود متوسط مالتيت جنيهات سنوياً تقريباً .

إن هذا الاضطراب الضخم كان يشكل خطراً حقيقياً على أي محاولة لتثوير ودمقرطة السلطة ، فحتى الموظفين الأوروبيين الصغار ، كانوا يمارسون عملهم بشعور حقيقي بالسيادة نابع من احساسهم بالتفوق على المصريين . فضلاً عن أن الإدارة المصرية كانت تحتاج إلى خبرات بعضهم ، وكان هذا جميعه يدور في خانة سياسي يعطى الأجانب سيطرة فعلية على الإدارة المصرية .

● والآن : هل تمكنت القوى الثورية - كما من تسييس السلطة التنفيذية ؟ حدثت قيادة الثورة العربية رؤيتها لتسييس السلطة التنفيذية في مجموعة إجراءات وتحديدات نظرية وعملية :

● فقد أثار هرابي في مذكراته ، إلى أنه من بين الأفكار التي نشرها بين صدر أول فبراير و ٩ سبتمبر ١٨٨٢ « تفريط الحكومة في حقوق الأمة ، وبيعها كثيراً من الأراضي للأجانب ، مع تعيين كثير منهم في إدارات الحكومة ومنازلها بالمرتبات الفاحشة » (١٣٩) . وأدان برنامج الحزب الوطني في الذي صدر في نهاية العام نفسه - كثرة الموظفين الأجانب الذين « لا يقدرون

على القيام بوظائفهم ولا يراهم حق الشرف والاستقامة، وبعضهم يأخذ الرواتب الجسيمة بلا استحقاق مع وجود من يقوم بعملهم من المصريين على أحسن أسلوب براتب لا يوازي خمس راتب الاجنبي » - وأشار البرنامج الى أن أعضاء الحزب لا يغنى عنهم فيما يتعلق بالادارة » ثم من الخلط الحاصل في المراقبة ومستمدون لاداعته » وان هذا » الاسراف الخارج عن الحد » يتضمن » وجود الظلم وخلل الادارة » .

● وأرسل شريف - عقب توليه الوزارة مباشرة - منشورا بالقواعد الأساسية التي يجب أن يجر عليها المديرون والموظفون ، وقد تضمن هذا المنشور حثهم على الاستقامة والقرار العدل بين الناس وحسن القيام على حفظ الأمن ، ونبههم الى مبدأ من أهم المبادئ في تشكيل جهاز الدولة الجديد ، وهو الفصل بين السلطة الادارية والسلطة القضائية (١٤٠) .

وعنيت وزارة شريف بوضع قوانين للموظفين ، وقد أشار شريف في المذكرة التي رفعها الى الخديو طالبا استصدار هذه القوانين الى ضرورة وضعها لتنظيم الشروط التي « يلزم مراعاتها في قبول المستخدمين من أي رتبة كانوا بمصالح الملكية وترقيتهم ورفعتهم ليكونوا آمنين مما عسى أن يحصل في أي وقت من الاجراءات الاستبدادية التي يترتب عليها منع تقديسهم وتوقي ترقيتهم » . ويقول عرابي في مذكراته تطبيقا على هذه القوانين انه هو الذي التمس من شريف اصدارها ليكون هناك قانون شامل « يبين للرؤساء حدودهم ، ويبين للمعال حقوقهم ، ويكف يد الظالم عن جميع الداخلين في خدمة الحكومة كبارا وصغارا » مما يؤدي الى القضاء على « اختلال الانضباط وفساد الأعمال وانصراف النفوس الى الشهوات واتباع الاغراض » كما أنه « يكون » بمنزلة أصبح وفقا حيون الرقياء يقصد الرقابة الأجنبية » ويد اوية تذكر أهل العسف على عدم الخروج من الدائرة التي خلقت ، ويمنع مستحبة الأمير ومحسوب الخطي من الدخول في خدمة الحكومة ما لم تتوفر فيه اللياقة المطلوبة والمهفة المطلوبة (١٤١) .

● جاءت هذه الاجراءات تطبيقا لايمان الثورة بضرورة الفصل بين السلطات بشكل يعطي كلا منها استقلاليتها . والى هذا أشار شريف في برنامج وزارته ، فذكر أنه « يبذل جهده » في تحديد القوى الموسمية أعنى القوة المنوطة بوضع القوانين ، والقوة القضائية المكلفة بالحكم على موجهيها ، والقوة التنفيذية ، وتعيين خصائص واختصاصات كل قوة منها وحدودها » (١٤٢) . وهو ما يمتن تحديد اختصاصات السلطة التنفيذية بحيث لا تتداخل في اختصاصات السلطتين الأخرتين ، كما يمتن تحديد العلاقة بين السلطات . وقد طلب رئيس الوزراء محمد شريف من المحافظين في الخطاب الذي أحضرهم فيه بتولية منصب رئيس الوزراء عدم التدخل في أعمال القضاء .

وجاءت المادة ٢٠ من الدستور -الذي صدر في عهد وزارة البارودي- لتحدد علاقة السلطة التنفيذية بمجلس النواب . وقد نصت هذه المادة على « أن يكون للنواب الحق في الاشراف على أعمال كافة الموظفين العموميين خلال دور الانعقاد وإن يقدموا بواسطة رئيسهم الى الناظر المختص كل ما يمن لهم من النقد على ما قد يبدو من أي موظف عمومي من سوء الادارة أو الخلل أو الاعمال في تأدية الواجبات » وهو ما يعنى وضع أعمال الموظفين العموميين تحت رقابة المجلس ، وسيطرة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية ، والحد من نفوذ وفساد العناصر الأجنبية في الادارة المصرية . خاصة وإن حكومة البارودي قد عدلت مشروع هذه المادة الذي قدسه شريف ، وبعد ان كانت ملاحظة النواب واجبة أثناء انعقاد المجلس أصبح نصها حاسماً (١٤٣) .

أي أن المجلس أخذ سلطة الرقابة الدائمة على أعمال الموظفين .

انزعج الأجانب لهذا الاتجاه الذي نتج عنه التوفر في بعض المصروفات غير الضرورية . فقد كان البرناتسج الوطني يقضى - كما يقول بيلت - « بالاعتصام في المرتبات غير الضرورية وعدم السماح بأن يشغل رجل واحد وظيفتين ويتناول مرتبتين » (١٤٤) .

حرص مجلس النواب على الاهتمام بممارسة دوره الرقابي على أداء مؤسسات الدولة لأدوارها ، فقدم الأعضاء اقتراحات بتكليف الحكومة بوضع قانون لتنظيم أعمال العمال والعمال وطريقة توليتهم وعزلهم وقيامهم بواجباتهم ، (١٤٥) . ووضع نظام لمشاغخ البلاد (١٤٦) . كما قدم بعض أعضائه ما يشبه الاستجواب حول أعمال مصلحة المساحة ، وكانت تتميز بسيطرة الأجانب عليها ، فسأل مقدم التقرير وزير المالية عن أعمال مصلحة المساحة ، وبيان ما هو منسوب إليها من اختلال في نفقاتها ومقدار ما مسحته من الأراضي (١٤٧) . وبعد وزير المالية بتقديم الاجابة عن استفسارات النواب (١٤٨) . وقرر المجلس تعيين لجننتين « لتتفقد بعض الشكاوى التي رفعت على مصلحة المساحة وعلى ادارة الجسار » ، واظهار في وجوه الخلل في أعمال الموظفين الأوربيين ، ورفض مسيو كاليار مدير الجسار أن يحضر جلسات التحقيق وعارض في أعماله (١٤٩) .

وعلمنا أن تتوقع أن مثل هذه المحاولات لتثوير وبقرطة السلطة التنفيذية لم تكن تؤتى أكلها مريداً ، فقد كان من الصعب السيطرة على جهاز عريق في استبداده وفرديته كجهاز السلطة في مصر ، خاصة أن الثورة لعدم امتلاكها لتنظيم حزبي قوى ، ولو تاريخ لم تتمكن من تربية كوادر قبية تمكن من تولي مناصب السلطة القيادية ، واضطرت الى الاعتماد الى حد ما على بعض الكوادر القديمة، خاصة أن الكثير من هذه الكوادر قد أعلنت موافقتها على خطة الثورة فكلها .

ولكى تبدو المسألة فى وضعها الحقيقى وتتحدد المصاعب المحيطة بها ، فمن الضروري أن تتصور همق الميراث الذى حمله جهاز الدولة • يذكر الشيخ محمد مبدء فى مذكراته أن الأوامر التى صدرت فى عهد وزارة رياض ، بإبطال الضرب بالكرباج فى تحصيل الاموال الاميرية قد عجب لها كثير من الناس وقالوا • « كيف يمكن أن يحصل مال من الفلاح بدون ضرب ، وأنكرها كثير من المديرين ، وظنوا أنها إنما قد هدبت ركننا عظيما من سلطان الحكومة » •

ويضيف الامتداد الأمام أن الأوامر المشددة التى صدرت بمنع الحبس لتحصيل الحقوق سواء أكانت أميرية أم شخصية • لقي تنفيذها بمصاعب ومقاومات شديدة ، لتسكن الميل الى الظلم من أنفس أكثر الحكام • • ليس هذا فقط بل ان الشيخ يذكر ان « الذين جفقت أهدانهم من الضرب والجلد وأزواجهم وأجسامهم من الحبس فى سبيل اقتضاء الحق — سواء كانت للحكومة أم للأفراد — كانوا يمدون تلك الأوامر مخالفة لما يجب أن يعاملوا به وأنه لا يغيد الا الكرباج » • وهو ما يعتبره الشيخ « من غرائب آثار تعدد الظلم ورؤيته ملاذا للسلطة فى مصر » (١٥٠) •

على أن تقريا فى أسلوب ممارسة السلطة قد حدث ، إذ أجهت قيادة الثورة تلميحات فى مناصب بعض المديرين ، كما أن المناخ الديمقراطى قد انعكس عليهم فالزعماء حدودهم على الأقل خوفا من العقاب ، كما انعكس نفس المناخ على الجماهير نفسها ، فاصبحت تعرف بعض حقوقها قبل السلطة فلا تكن حائزها من استخدامها مستخدما سيئا ومخالفا للقانون • وهو ما لاحظته المسيو • روفسل « أحد موظفى الدومين اذ كتب تقريراً الى المراقبين قال فيه « ان وجود مجلس النواب يعطى الفلاحين آمالا فى أن يصلوا بالطفرة الى ما يقال لهم أنه حريتهم » وشكى روفسل فى تقريره « أن المدير لا يحبس فى الحال من يطلب منه حبسهم لتوفيقهم من العمل » وان « كل شخص يحبس بغير أمر قضائى يرسل بالتعريف الى نائبه وعلى ذلك يسأل المدير عن السبب فى الحبس » (١٥١) •

(ج) مجلس النواب فى خدمة مطامح البرجوازية الزراعية :

لم تكن هذه الدرجة من تسييس السلطة التنفيذية كافية لتحقيق هدف مبرطة السلطة ، الذى تطلب ظهور مؤسسة ثانية أكثر أهمية وقاعدية فى حدود المفهوم البرجوازى ، تلك هى المجالس التمثيلية أو ما يعرف : بمجلس النواب ، فما هو مدى النجاح الذى حققته الثورة فى ارساء قواعد هذه المؤسسة بما يسمح لها أن تؤدى دورها بشكل يضمن خضوع السلطة للرقابة ، وصندوق التشريعات مبررة عن مصلحة الطبقات الثورية البرجوازية بمختلف

شرائنها وحلفائها ؟ وهل استطاعت الطبقات الثورية أن تجد لنفسها تعبيرا حقيقيا في هذه المؤسسة الهامة ؟ ذلك هو السؤال الذي تحدد الاجابة عليه كل شيء *

ظهر « مجلس شورى القوائين » لأول مرة ، كمؤسسة سياسية كملهر من مظاهر ارتخاء يد السلطة وتعبيرها عن ازمتها وعندنا أنشا الصديقر اسماعيل هذه المؤسسة زعم أنه يفعل ذلك لأنه « من القضايا المسلمة التي لا ينكر نفعها وزايلها أن يكون الأمر شورى بين الراعى والرعية كما هو مرمى في أكثر الجهات » (١٥٢) . الا أن فهمه لدور هذه المؤسسة لم يكن متطابقا مع هذا القول ، كذلك كان أيضا فهم الذين انتخبوا لأداء دور النواب *

ونحن - مع روزشتين - في قلة ثقته بأولئك الملوك الذين يمتحون فهمهم الدستور ، فالتجربة التاريخية لا تذكر أن ملكا تقدم الى شعبه بالدستور الا تحت الجوامل القهرية ، والا إذا كان في نفعه استرضاءه وتعطيله عند ستوح الفرصة الملائمة (١٥٣) ومن هنا فان الأمر يتطلب أن نبحث عن أهداف اسماعيل من تأسيس مجلس شورى النواب في حدود التصور العام لما كان اسماعيل يمبره من مصالح واتجاهات . وعندنا ان اسماعيل بانشائه هذه المؤسسة كان متناقضا مع اتجاهاته السياسية العامة . ذلك ان طموحه لتكوين دولة عصرية تتمتع بالرخاء والتقدم وتعتمد أساسا على تجارة نشطة بما يستتبعه ذلك من تغيير شكل الانتاج الزراعى لتصبح انتاجا للمحاصيل التصديرية وتصنيع بعض المنتجات الزراعية ، هذا الطموح قد دفعه الى أن يتجاوز تدريجيا فكرة الحكم الاوليجاركى القائم على نغية من الجاشية والعناصر العسكرية ليصل الى اشراك المنتخبين الحقيقيين معه في السلطة . وكانت محاولاته في هذا الصدد متعددة بدأت بالاستعانة بهذه الطبقة ماليا لتدعيم جهده ، الذى كان يعتبره الوسيلة الوحيدة لحماية الحقوق الاستقلالية التي حصل عليها ثم حاول الاستعانة بها لمواجهة أزمة الديون وفوائدها ، ثم دعى اسرام الأرض بمسد ذلك لمشاركة هذه العناصر في مؤسسات تمثيلية هي مجالس المديرها ، وأخيرا في مجلس شورى النواب الذى عقد في سنة ١٨٦٦ .

وسوف نلاحظ فيما يتعلق ببحثنا - وهو مسألة السلطة - أنه في الفترة بين ١٨٦٦ - ١٨٨٢ قد برزت عدة اتجاهات وتطورات هامة ، هي تركيب واتجاهات ومهام المجالس النيابية ، كمؤسسات سياسية تمثيلية .

● أول هذه الملاحظات ان المجالس الثلاثة التي انتخبت في هذه الفترة (١٨٦٦ - ١٨٧٠ - ١٨٧٢) قامت من حيث التركيب العضوى ، هي

«وحدة السلطنة» في القرية المصرية . وهي «العمدة» و «المشايع» . فقد قررت
لائحة مجلس شورى النواب «حق الانتخاب على طائفة واحدة ، هي المشايخ ،
واستندت اللائحة في ذلك على أن « كل بلد عليه مشايخ معينون برغبة
الأعلى فبالطبع هم المنتخبون من طرف أعلى ذلك البلد ، والناخبون منهم لانتخاب
المندوب المطلوب انتخابه في القسم ، فهؤلاء المشايخ يحضرون المديرية ويكتب
كل واحد منهم اسم من ينتخبه في القسم في ورقة مفروسة ويضعها مقفولة
في الصندوق المند تقسمه بالمديرية » (١٥٤) .

ولم تشترط اللائحة في المرشحين سوى اشتراطات عامة ، أهمها أن يكون
المرشح مصرياً ، وألا يكون من « الفقراء المحتاجين أو الذين أعتقوا على حالهم
قبل الانتخاب بسنة » . ويحتجدها الناخبين في المشايخ ، حددت اللائحة
بالتالي طبيعة المرشحين ثم النواب وحصرهم في فئات اجتماعية محددة ، هي
العمد وكبار الملاك . أما في المدن - حيث لا يوجد مشايخ - فإن الانتخاب
« يصير باتفاق أو أكثرية آراء وجوه وأعيان تلك المداين » .

وذلك ما ندركه لدى أي جديد لتصنيف أعضاء مجالس النواب ، فإذا
صنفنا أعضاء مجلس النواب في سنة ١٨٦٦ ، نجد أنه يتكون من ٥٧ عمدة و ١١
من كبار الملاك ، و ٧ من التجار بينما تكون مجلس ١٨٧٠ من ٦٣ عمدة و ٥
من كبار الملاك و ٧ من التجار . وتكون مجلس ١٨٧٨ من ٦٠ عمدة و ٥
واحد ، و ٧ من كبار الملاك و ٧ من التجار . وهكذا كانت الأغلبية العظمى
من أعضاء المجلس للعمد وكبار الملاك ، بينما ظل عدد التجار ثابتاً إلى حد ما ،
فقد كان يمثلو القاهرة وهم ٣ والاسكندرية ٢ ودمياط واحد ، وأحد تجار
أسوان هم العدد الثالث للتجار ، وهو سبعة تجار .

على أن ذلك لم يكن ادماجاً للسلطتين الإدارية والتشريعية (والرقابية)
في وحدة واحدة ، كما قد يتبادر إلى الذهن ، فإذا كان العمد وهم وحدة السلطة
الإدارية في القرية ، فإن انتخابهم أعضاء في مجلس النواب يترتب عليه
انفصالهم عن الممودية . وما لا يخفى دلالة أن النص على عدم الجمع بين
عضوية المجلس التشريعي والأجهزة التنفيذية كان عاماً . إذ نصت اللائحة على
أن « المستخدمين في الخدمات المالية والمستخدمين في الجهات الخارجية من
المصريين سواء كانوا من العمد والوجوه وغيرهم وكذا الداخلين في سلك العسكرية
سواء كانوا تحت السلاح أو أمدادين - أي احتياطي - لا يجوز انتخابهم
ليكونوا من أعضاء المجلس وأما من رفقوا من المستخدمين بلا جنحة حسب
الاجتهاد أو انقضت مدتهم في الأمدادين فيجوز الانتخاب منهم » .

ولم تكن طرق الانتقال بين السلطتين التنفيذية والتشريعية مبدوءة ،
ففي سنة ١٨٦٧ عين خمسة من أعضاء مجلس شورى النواب وكلاماً للمديرين

في بعض المديریات • وفي الهيئة النهائية الثانية انتقل عشرة من الأعضاء إلى مناصب إدارية مختلفة • وفي سنة ١٨٧٣ ، عين بعض الأعضاء مأموري ضبط ، ومن عضو رئيساً لمجلس المصاوي ، وآخر يقومسون المراقبة ووكيلين للأقسام • ويكشف تدعيم الجهاز الإداري بأعضاء السلطة التشريعية ، التصور البرجوازي للفصل بين السلطات ، وهو تصور يدور في إطار مصلحة البرجوازية الناشئة ، التي لا تتمعق هذا الفصل بين السلطات إلا في إطار الحرص على تمييزها عن مصالحها الاقتصادية • ومن بين ما حال دون التعميق في تعيين حدود السلطات أن الخديو سمى السلطة الإدارية - قد احتفظ بسلطة توجيه مجلس شورى النواب في الحدود التي يريدها • فالاختصاصات التي حددتها للمجلس ولم تتعد « المداولة في المصالح الداخلية والشعورات التي تراها الحكومة أنها من خصائص المجلس » وظل للسلطة التنفيذية سائر ولي الأمر - حق « جمع المجلس أو تأجيله أو تجديد مدته أو تبديل أعضائه وانتخاب غيرهم في مدة معلومة » •

في مرحلة نشأته ، كان مجلس النواب مجرد « استكمال للنظام الإداري القائم في ناحيتين : الأولى استكمال ما بدأه الخديو من قبل في محاولات ربط رجال إدارته في الأقاليم برعاصم الخلايا الريفية في صورة هيئات استشارية • والثاني التوسع في معنى الانتخاب المحلي في القرية عند انتخاب رئيسها بأن أصبح انتخاباً عاماً في كل مديرية لاختيار نوابها ، والأعلام من هذه الإدارة بمجلس أهل يمثلها ويلتف حول الخديو في مؤازرته في ما سعى إليه من قبل من التهورش بالإدارة الإقليمية زراعياً ومالياً » (١٥٥) •

● الملاحظة الثانية : أن رقعة السلطة وإن كانت قد اتسعت من الخديو وحاشيته فشملت ممثلين للمائلات الزراعية والتجارية الكبيرة ، فإنها لم تعد جفاً للجميع إذا أثبتوا كفاءتهم لها ، بل إن عدداً من مثقلي مالا يزيد عن خمسين عائلة كانوا يحتكرون التمثيل البرلماني •

● ففي محافظة الغربية منجد عائلات دنيا (على أبو سالم دنيا في مجلس النواب سنة ١٨٦٦ - وأبو دنيا دنيا في مجلس ١٨٧٠) ، والرفيف (أحمد في مجلس ١٨٨٦ - وعيسوي في مجلس ١٨٧٠) ، والفسافي (إبراهيم ١٨٧٦ - ومحمد ١٨٨٢) ، وأبو المز / التري ١٨٦٦ ومصطفى (١٨٨٢) •

● أما في محافظة المنوفية فمنجد عائلات أبو حسين (أحمد في مجلس ١٨٦٦ ، وحسين في مجلس ١٨٨٢) ، وشعير (محمد ١٨٦٦ وهي ١٨٦٦ ، ١٨٧٠ ، ١٨٨٢) ، وعبد القفار (أحمد في مجلس ١٨٧٠ ، ١٨٨٢) ، والفقري (السيد في مجلس ١٨٧٠ ، ١٨٨٢) ، والانبأبي محمد •

١٨٦٦ ومصطفى غنيم في ١٨٧٦ ، ١٨٨٠) وعامر (حماد ١٨٦٦ ، سليمان ١٨٧٠ ، ١٨٧٦) والنمرسي (أحمد ١٨٦٦ ، وأحمد ١٨٧٦) والجندي (موسى ١٨٦٦ ، محمد ١٨٨٢) ، وعمران (علي ١٨٧٠ ، ١٨٧٦) .

● وفي محافظة البحيرة سنجد عائلات : ديهوس (أحمد ١٨٦٦ ، ومحمد ١٨٨٢) والصيغلي (محمد ١٨٦٦ ، ١٨٨٢) ، والوكيل (محمد ١٨٦٦ ، إبراهيم ١٨٨٢ ، ١٨٨٦) ، والديب (مبروك ١٨٦٢ ، إبراهيم ١٨٧٦) ، الحناوي (أبو زيد ١٨٧٦ ، أحمد ١٨٨٢) .

● وفي محافظات الشرقية والقليوبية سنجد عائلات : أباطة (أحمد ١٨٦٦ ، ١٨٨٢ ، وينداوي ١٨٦٦ ، سليمان ١٨٨٢) وهيساد (عبد الله ١٨٦٦ ، هرف الدين ١٨٧٠) ، الفواريسي (محمد ١٨٦٦ ، ١٨٨٢ ، نصر ١٨٦٦ ، سالم ١٨٧٠) ، ومنصور (قاسم ١٨٧٠ عبد العزيز ١٨٧٦ ، سليمان ١٨٨٢) زخلوك (محمود ١٨٧٠ ، عيد الفتاح ١٨٨٢) وأبو شنب (الامام الشافعي ١٨٦٦ ، يوسف ١٨٧٠) .

● وفي الدقهلية سنجد عائلات : سويلم (حسنين ١٨٧٠ ، ١٨٨٢) وأبو سعده (أحمد ١٨٧٠ ، وعباس ١٨٨٢) .

● وفي الجيزة سنجد عائلات : الزمر (عامر ١٨٦٦ ، وحسانين ١٨٧٠ وفضل ١٨٧٠ ، وعباس ١٨٨٢) ، والسعودي ٢ مراد ١٨٧٠ ، ١٨٨٢) .

● وفي محافظتي بنى سويف والفيوم سنجد عائلات : الجاحد (حزين ١٨٦٦ ، وطلبة ١٨٨٢) ، وكسلاي (محمد ١٨٦٦ ، علي ١٨٧٦ ، ١٨٨٢) ، والدعشان (محمد ١٨٧٠ ، وأحمد ١٨٧٦) .

● وفي المنيا وبني مزار سنجد عائلات : الشريمي (إبراهيم ١٨٦٦ ، بديني ١٨٧٠ ، ١٨٧٦ ، حسن ١٨٨٢) ، شمراوي (حسن ١٨٦٦ ، وعلي ١٨٨٢) وفي أسيوط سنجد عائلات : سليمان (سليمان ١٨٦٦ ، ومحمود ١٨٨٢) وغزالي (عثمان ١٨٦٦ ، ١٨٨٢) وعمر (يوسف محمد ١٨٦٦ ، وهني يوسف ١٨٧٠ ، ١٨٨٢) ورهوان (محفوظ ١٨٧٠ ، ١٨٧٢) والنجدي (حسنين ١٨٧٠ ، ومحمد ١٨٧٠) .

● وفي جرجا سنجد عائلات : حسادي (محمد وهام ١٨٦٦ ، ورشوان ١٨٨٢) وهام (عبد الرحمن ١٨٧٠ ، وعثمان ١٨٧٦) وبطرس (عبد الشهيد ١٨٧٦ ، ١٨٨٢) .

● وفي محافظتي قنا وأسوان مستجد حالات : عبد الصادق (أحمد ١٨٦٦) ، وحلانة (طابع ١٨٧٦ ، ١٨٨٢) .
● أما دمياط فقد احتكرت تمثيلها عائلة خفاجي (علي ١٨٦٦ ، ١٨٧٠ ، عهد السلام ١٨٨٢) .
ولا شك ان هذا « الاتساع الخيوق » في ممارسة السلطة كان بادرة خير ، بيد أنه لم يكن كل المطلوب لكي يؤدي مجلس النواب مهمته الصحيحة كمؤسسة نيابية وتشريعية .

● كما ان استمرار الحياة النيابية لمدة تصل الى ١٦ عاما ما بين (١٨٦٦ - ١٨٨٢) قد خلق مناخا من الفهم لوظيفة النواب ، وكون كوادر متمرسه على العمل الدستوري وتلاحظ بمراجعة الأسماء أن هناك بعض النواب الذين مارسوا العمل النيابي في أكثر من مجلس فاستفادوا بذلك خبرة بأساليب العمل البرلماني ومناورته . ومن النواب الذين تكررت أسمائهم في المجالس النيابية الاشتراكية : محمود المطار (وكان عضوا في مجالس ١٨٦٦ ، ١٨٧٦ ، ١٨٨٢) ، ويوسف العقبي (١٨٧٠ - ١٨٧٦) وعبد السلام المويلحي (١٨٧٦ - ١٨٨٢) عبد الرازق الشوربجي (١٨٦٦ - ١٧٧٠) مصطفى جيمي (١٨٦٦ - ١٨٧٠) أحمد الشريف (١٨٦٦ - ١٨٨٢) علي شعبي (١٨٧٠ - ١٧٨٢) ابراهيم حسن (١٨٧٠ - ١٨٧٦) علي حسن (١٨٧٠ - ١٨٧٦) أحمد عبد الغفار (١٨٧٠ - ١٨٧٦) مصطفى غنيم (١٨٧٠ - ١٨٧٦) أحمد السرمي (١٨٧٠ - ١٨٨٢) سليمان عامر (١٨٧٠ - ١٨٧٦) وعلي شعبي (١٨٦٦ - ١٨٧٠) ابراهيم الوكيل (١٨٦٦ - ١٨٨٢) ، أحمد أباطه (١٨٦٦ - ١٨٨٢) ، محمد الشواربي (١٨٦٦ - ١٨٨٢) يوسف رزق (١٨٧٠ - ١٨٧٦) المعدل أحمد (١٨٦٦ - ١٨٨٢) هلال منير (١٨٦٦ - ١٨٨٢) أحمد أبو سعيد (١٧٧٠ - ١٨٨٢) حنين مزيلم (١٨٧٠ - ١٨٨٢) عباس الزمر (١٨٦٦ - ١٨٨٢) مبراه السعوي (١٨٧٠ - ١٨٨٢) علي كساب (١٨٧٦ - ١٨٨٢) بدوي الشريف (١٨٧٠ - ١٨٧٦) حنا يوسف (١٨٧٠ - ١٨٧٦) عثمان خزالي (١٨٦٦ - ١٨٨٢) محفوظ رشوان (١٨٧٠ - ١٨٨٢) مهدي يوسف حم (١٨٧٠ - ١٨٨٢) عبد الشهيد بطرس (١٨٦٦ - ١٨٧٠) طابع سلامة (١٨٧٦ - ١٨٨٢) علي ابراهيم (١٨٦٦ - ١٨٨٢) وعلي خفاجي (١٨٦٦ - ١٨٧٠) . ويؤثر هذا البيان الى أن عشرين عضوا من أعضاء مجلس نواب الثورة سنة ١٨٨٢ ، كانوا أعضاء في مجالس سابقة ، وهو عدد يزيد على ربع عدد أعضاء المجلس (٧٥ عضوا) ويقل عن ثلثه .

● ورابع هذه الملاحظات حول مناحي اهتمامات المجالس النيابية .

لقد عكست تلك الاهتمامات طيبة التناقضات الاجتماعية التي كانت تطل تدريجيا على امتداد هذه المرحلة . وإذا كان من الطبيعي أن تكون المسألة الزراعية هي جوهر الاهتمام ، فإن الطبيعة الخاصة لشكل الانتاج الزراعي ، هي التي فرضت نفسها .

فمن ناحية كان هناك اهتمام خاص بمسألة تحرير قوة العمل العاملة في الزراعة ، وهي المسألة التي كانت تشكل تناقضا بين البرجوازية الزراعية النامية وبين عناصر الارستقراطية الزراعية . ذلك أن تسخير كبار الموظفين وأصحاب الامكانيات للمالك الزراعيين للعمل في السخرة الخاصة أو العامة كان يحرم الملاك المتوسطين من استخدام هذه القوة في مزارعهم ، وهو ما سبق وأشرنا اليه . لذلك ارتفع صوت أعضاء أول مجلس نياي (١٨٦٦) مطالبين بإلغاء السخرة وشكل المجلس - باتفاق مع الحكومة - لجنة لبحث الموضوع ، ولكن الحكومة أقرت اللجنة في تفصيلات فنية على أساس أن السخرة مسألة مرتبطة بالرعي . ثم اتفقت معها على تنظيم الاستعداد للسخرة في المنافع العامة بحيث تكون فرضا على من يتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٥٠ سنة من أهل البلاد التي تستفيد الأطنان الداخلة في زمامها من هذه السخرة وجعلها مبنية على قاعدة المساواة بين الأهليين .

ويعتبر التوصل الى هذا الاتفاق نجاحا لا بأس به لعناصر البرجوازية الزراعية ، برغم أن جهودا عملية لم تبذل من الجهاز التنفيذي لوضع هذه المقررات - وهي بطبيعة سلطة المجلس مجرد اقتراحات برهبات - موضع التنفيذ الكامل ، ويعود جانب من السبب في هذا الى أن السلطة التتفيذية كانت تحت السيطرة الفعلية للارستقراطية الزراعية والعناصر الاقطاعية العسكرية . على أن قرار المجلس في سنة ١٨٦٦ ، حقيق نجاحا في قصر السخرة على العمل في المنافع العامة ، وأخضع العمال الزراعيين الذين كانوا يدخرون للعمل في أراضي الارستقراطية الزراعية للسخرة العامة ، وكانوا - بنقود أصحاب الأراضي - يصفون منها .

وتكرر بحث الموضوع في سنة ١٨٧٩ حيث اقترح أحد الأعضاء أن تقوم الحكومة بإدخال الآلات الميكانيكية في تطهير الترع كالكراكات وغلاشه لكي تعمل محل أفراد السخرة في تطهيرها حتى يخف الضغط على استعداد العمال الزراعيين للعمل في أراضي كبار الملاك (١٨٩٦) . وتصادمت مواقف المجلس من مسألة السخرة بعد ذلك التاريخ بعشر سنوات فلم يجد يكتفي بالاقترح أو الطلب ، وإنما وصل الى إيقاف اجراءات كان يرى فيها ضررا بالغا بقضية تحرير قوة العمل الزراعي .

حاولت الحكومة في تلك السنة أن تضع نظاماً جديداً للسفرة ، استهدفت منه التوصل إلى أكبر قدر ممكن من نقود الملاك الزراعيين لمواجهة كارثة الديون . ويمتضى هذا النظام أقرت قاعدة أن يدفع الملاك بدلا نقديا عن السفرة العامة في صورة مبلغ محدد عن كل عامل زراعى يستدعى للسفرة ، يدفعه صاحب الأرض الذى يعمل بها ، نظير احقائه من السفرة ، ولكي تزيد الحكومة حصة هذا البديل سمعت السفرة على المصريين . وفرضتها عليهم جميعا باستثناء المجرة والشيوخ . ولم يفسد القرار الجديد سوى العناصر الامتقراطية الزراعية التى كانت تستطيع بمقتضاها أن تحتفظ بفلحيتها وحالتها لغدة أراضيها . بينما وضع أميا متضخما على كاهل العنصر الزراعى الأكثر تحرا ، والذى كانت ترى أن تحرير قوة العمل يفضيها القانون السوق الرأسمالية التقليدية ، أى العرض والطلب ، وهو ما يقلل من تكلفة الانتاج الزراعى ، ويزيد من ربح المنتج الزراعى . ومن هنا وقد مجلس النواب موقف المعارضة الحاسمة لهذه القرارات وأجبر الحكومة على التخل عنها والغاءها .

لم تحسم هذه المسألة نهائيا الا فى مجلس نواب الثورة (١٨٨٢) ، إذ اثبت فى المجلس بنفس ابعادها السابقة ، فقدم أحد الأعضاء اقتراحا بتنظيم السفرة فى الأعمال العامة والخاصة ، وأشار إلى أن كبار رجال الدولة الأثرياء كانوا يسفرون العمال والفلاحين فى أبعادياتهم ويزرعونهم دون ما قاعدة من الحقول فيصيبون أصحاب الاملاك الصغيرة بأضرار بالغة . ووعدت الحكومة بتنفيذ هذا الاقتراح . وكلفت وزارة الأشغال بوضع قانون بذلك ووعدت بعرضه على مجلس النواب بمجرد الانتهاء منه (١٨٨٧) .

وتؤثر بعض اقتراحات النواب فى جلسات سابقة إلى الطريقة التى كانوا يرونها أسلم من السفرة فى انجاز الأعمال العامة . فقد اقترح العضو رفوان محفوظ مثلا ايقاف تسخير العمال الزراعيين فى مديريتى أسسيوط وجرجا لتطهير ترعتى الدهرونية والسواحلية ، وطالب بأن توضع طريقة لتطهير هاتين الترعتين اما بالكراكات أو بأعطائها بالمقايولة بمعرفة نظارة الأشغال .

وبالإضافة إلى هذا الاهتمام بتحرير قوة العمل ، فإن قضية التنمية الزراعية كانت وجها من الأوجه المتعددة لمطامح البرجوازية الزراعية لتنمية اقتصادها . لذلك فقد كانت محل عناية المجالس النيابية المتعاقبة ، التى شكلتها مجسومة من الاهتمامات المتشابهة المتعلقة بهذا الموضوع ، منها القرار حق الملكية الزراعية ، وكفالة الامتيازات الفنية لرفع مستوى الانتاج الزراعى مثل توفير الخبرة الفنية واصلاح نظام الري وأخيرا حماية فائض الانتاج من

التبديد في أيدي العناصر الاستغلالية المسيطرة ، بتنظيم الضرائب • في هذه الاتجاهات الثلاثة بذلت المجالس النيابية جهداً مضمناً لتدعيم التنمية الزراعية ورفع مستوى الانتاج الزراعي •

فيما يتعلق بدمج حق الملكية الفردية للأرض وتوسيع نطاقها ، اقترح النائب هلال بك منير في سنة ١٨٦٦ النظر في الألبان الناشئة عن زيادة المساحة من صالحة وبور وأضافتها الى أصحاب الألبان المتداخلة فيها أو الملحقة بها ، وقرر المجلس إضافة ألبان الجزائر بثمن يساوي قيمة إيجارها من ثلاث سنوات ، أما ألبان الحياض فتعطى أيضاً بالثمن بنفس القاعدة . وتقرر توزيع الألبان البور وألبان الأراضي المالحة والبراري على الراعيين في استصلاحها بلا ثمن وأعطائها من الضرائب لمدة تتفاوت بين ثلاث سنوات وخمس عشرة سنة • وفي سنة ١٨٧٧ أصدر المجلس قراره بشأن ألبان المسحوقين أو الفارين - وقد أقرنا اليه في الفصل الثالث - ويقضى بنقل ملكيتها الى أهل الفار وذوي إرثه أو تؤجر ، اذا لم يكن له أهل ، ثم توزع في حالة عدم عودة الفار بعد ثلاث سنوات •

وفي سنة ١٨٦٩ قرر مجلس النواب قراراً هاماً للحفاظ على الملكية الزراعية من التفتت ، ولضمان مستوى الانتاج الزراعي وخدمة هدف الزراعة الكثيفة ، فقد قرر المجلس منع فرز الحبوب في الألبان المورثة ، وكان الفرز - أي تقسيم التركة - حقاً مخولاً لكل وارث طبقاً للمادة الثانية من لائحة الألبان المعروفة باللائحة السعيدية الصادرة في سنة ١٨٤٨ • فقرر المجلس جعل التكليف على أكبر أولاد المتوفى وخوله حق ادارة الملك المشترك وتقسيم صافي الربح على الورثة ، وبني المجلس قراره على وجوب استمرار فتح بيوت ذوي العائلات ، وبناء على هذا القرار ألغى نص الفرز الوارد في اللائحة السعيدية •

ومن أهم القرارات التي أصدرها المجلس في دور انعقاده عام ١٨٦٩ قراره بتفويض الأهالي في تحرير حجب بملكياتهم حتى تستقر الملكية وتنضبط التصرفات العقارية ، والتصريح لكل مالك بأبواب ملكيته أمام القضاء سواء أكان بطريق التعاقد أم التوارث ، على أن تحرر له النسخة بذلك في المحكمة • وتؤشر هذه الاعتصامات المتعددة بمسألة ملكية الأرض الى أن الطموح وراء تحويل الأرض الى سلعة والانتقال بها من مجرد ملكية « بفرض الاستغلال » الى ملكية « بفرض الاستغلال والتصرف » كان طموحاً جارفاً ، بل هو طموح يعبر عن ظهور « السوق » كواقع اقتصادي يتم التبادل خلاله ، وتتحول فيه وسائل الانتاج الى سلع قابلة للتداول •

فيما يتعلق بالخبرات الفنية الزراعية ، اهتمت المجالس النيابية المتعاقبة اهتماماً خاصاً بالرعي وقنواته ، آثار نواب المحافظات مشاكل الرعي

ومطالبوا بتنظيمه والاهتمام به ، باستحداث قنوات جديدة ، وتطهير القنوات القائمة وتنظيم عملية توزيع المياه التي كثيرا ما تعرضت للخلل حدوث خلل واضح فيه . ففى مجلس ١٨٦٦ قدم نواب الدقهلية اقتراحا بفتح قنطرة البوهية وإزالة ما بها من السدود لتجرى المياه فى ترعة البوهية ولا تصرم بلاد مركز السيلاويين منها ، كما طالبوا بإعادة تم البحر الصغير على النيل بدلا من ترعة المنصورة لسهولة وصول مياه الري الى البلاد الواقعة عليه ، واكتمالا للتوصل الى حلول لمشكلة الري فى هذه المنطقة من الدلتا ، اقترح نائب دسباط توصيل مياه ترعة الفرقاوية الى البلاد الكائنة بشطوط دسباط ، ورد القناة الى نهاية الشطوط .

وفى سنة ١٨٧٨ قرر المجلس وجوب مضاعفة منشآت الري والهندسة لكي تجد الاراضى كفايتها من الماء فى حالة ما اذا نقص ماء النيل كتنقصه فى العام الماضى ، ووضع الترتيبات لزيادة المياه وعمل الاحتياطات الكفيلة لتلافى ضرر القراوى فى حالة نقص الماء بالنيل .

وفى مجلس النواب الذى انتخب بعد الثورة تزايد الاهتمام بمسائل خدمات الري فأشار الأعضاء الى مشكلة الري فى محافظة البحيرة ، وطالبوا بإجراء اصلاحات ضرورية فى مجرى الرياح البحرى ، واصلاح القناطر الخيرية ، كما طالبوا بحفر الرياح التوفيقى لري القليوبية والدقهلية والشرقية ، ومساقطها ببقية المديرىات وتوسيع تم رياح المنوفية حتى يساوى بينها وبين المديرىات الاخرى ، واصلاح ترعة الابراهيمية بمرور الماء من جتايات السكك الحديدى لكي تستفيد منها اطميان جهة الزاوية ومديرية البحيرة وتوصيل رياح المنوفية بترجى العطف والضرافية والساحل .

ومع هذا الاهتمام بمسائل الري ، نلاحظ أن أغلب مشاكل الري كانت فى الوجه البحرى ، وهذا طبيعى لأن أغلب اراضى الارستقراطية الزراعية والأسرة المالكة كانت فى الصعيد ، الذى تميز لذلك بمنشآت رى سليمة ، وانتشر فيه استخدام وابور المياه ، فلم تش مشاكل رى الصعيد فى المجالس النيابية المتعددة سوى مرة أو مرتين . وقد ظهر التناقض بين مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة فى مياه الري ، أكثر من مرة ، ذلك أن الملك الصغير - وبعض متوسطى الملك - كانوا لا يستخدمون وابور المياه ، وكانوا يلاحظون تحكما فى مياه الري لصالح الفئات العليا من الملك فأثار المضو طلبه حزين . فى سنة ١٨٨٢ الشكوى من تركيب وابور الري فى الجهات الواقعة بالقرب من تم بحر يوسف ، لأن الاكثار من تركيب هذه الواهورات يحبس المياه عن اطميان ومديرية الفيوم البالغ قدرها نحو ٣٠٠ الف فدان . واثار المضسو سليمان منصور مسألة اجنبى هو الخواجا بولاد لأنه ركب فى سنة ١٨٨٦

وابورا ثابتا يضم سرعة الصبغة الآخذة من سرعة الشراوية بالقليوبية وترتب على هذا احتكاكه للمياه ، مما أضر بملاك نحو ٣٠ ألف فدان ، وحرقها من سام السرى .

وقدما يتعلق بتنظيم الزراعة ، قرر المجلس في سنة ١٨٧٨ انشاء مجلس زراعى فى كل مديرية يسمى « مجلس تنظيم الزراعة » ينتخب أعضاؤه بمعرفة العمدة بنسبة عضوين من كل مركز للنظر فى الشؤون الزراعية وتحسينها وتقديمها ، وانضمام حقول للتجارب الزراعية يمهّد الى علماء النبات اجراء تجارب الزراعات الحديثة فيها . وأضاف مجلس النواب اليها مجالس فنية أكثر تخصصا تسمى « مجالس تفتيش الزراعة » مؤلفة من موظفين فنيين للنظر فى شئون الأراضى والزراعات واجراء ما يؤدى الى توسيع نطاق الزراعة وأن يكون بالوجه البحرى مجالسان وبالوجه القبلى ثلاثة مجالس ، وهو اهتمام يعكس درجة أرقى من تنظيم الانتاج الزراعى سواء من طريق المنتجين الممارسين (وتعتبر مجالس تنظيم الزراعة أشبه باتحاداتهم) أو من طريق الخبرة الفنية المتخصصة ، وهو تنظيم يعكس طموح المنتجين الزراعيين الى تجديد انتاجهم الذى كان قد تمضى فى هذه المرحلة الانتاج للاستهلاك ، ليصبح انتاجا للتسويق بالأساس .

ولما كان مجلس النواب كمؤسسة سواسية ، يعبر تدريجيا عن مصالح هؤلاء المنتجين ، فقد كان من الطبيعي مع ازدياد خبرته وذاتيته ، أن يسعى لحماية فائضى هذا الانتاج من التبدد ، وهو ما يعنى تدخل المنتجين لتنظيم الضرائب والرقابة على فرشها ومتابعة طرق صرفها . ونلاحظ أنه بينما كان المجلس فى أدوار انمقاده الاولى - فى ظل السيطرة الخديوية عليه - يوافق على كل الضرائب التى تطلب الحكومة فرشها ، فقد انتهى به الأمر الى الوقوف ضد كل رغبات الحكومة ومحاسبتها حسابا عسيرا على ما تجببه من ضرائب . ففى دور انمقاده الأول وافق ، مثلا على فرض ضريبة على المواشى بواقع عقدين قرشا سنويا على كل رأس من مواشى الزراعة كالأبقار والجاموس والثيران والخيول والبيغال وثلاثون قرشا على الجمل وعشرة قروش على الحمير . وكانت العجة التى قدمتها الحكومة فى طلب اقرار هذه الضريبة أن أعمال المزارع العامة التى تنفذ بواسطة السخرة تقتضى أدوات ومهمات يجب هراؤها بالاشمن . كما وافق المجلس بعد ذلك على أنواع متعددة من الضرائب ، وتدرجيا بدأ المجلس يتدخل فى المسألة الضريبية بشكل سافر وجاد ، فآثار قضية الشكل الذى تجمع به الضرائب ومطالب بالغام نظام المهد فى جمع الضرائب وبمقتضى هذا النظام تعهد الحكومة الى بعض الأعيان والمأوردين ورجال الجهادية بجباية ضرائب قرى أو نواح بأكملها ممن كان أهلها غير قادرين على زراعة جميع زمامها أو متأخرين فى سداد مالها ، فكان المتمدنون يتكفلون بسداد

الضريبة من مالهم الخاص اذا لم يجبروا من الاهلين ، وقد أدى هذا النظام الى ارهاق الفلاحين لان المتهدين كانوا يقتصبون ما يزيد عن الضرائب من محصولات الاهالي وأخذ بعضهم لمهدتهم اراض لا تزرع لجسده لرخبة في تسخير الفلاحين للعمل في مزارعهم الخاصة ، فطلب المجلس فك جنيع المهد، ومما اثاره المجلس فيما يتعلق - أيضا - بشكل جمع الضرائب مطالبته بضبط عملية تحصيل الاموال الاميرية في المديرية لمنع العبث في قيد المتحصلات ، وتقسيم الاموال الاميرية ، وتحديد مواعيد لدفعها تسهيلا لسدادها وهو ما عاد المجلس الى تأكيده في سنة ١٨٨٢ .

وتجاوز اهتمام المجلس النهائي شكل جمع الضرائب ، لتناقض الضرائب المفروضة وطريقة فرضها ، وفي هذا الصدد اثارته ضريبة المقابلة اعرض المناقشات والخطرا ، فالحكومة التي التجأت الى العمل بقانون المقابلة ثم الفأزه ثم اعاتت العمل به ، فتزايدت معارضة المجلس للقوضى التي يطبق بها هذا القانون . ففي سنة ١٨٧٦ وافق النواب على العودة للعمل بقانون المقابلة ، وطالبوا الحكومة بتوضيح الطريقة التي كانت تنوى اتباعها في رد المبالغ التي حصلتها من المقابلة فيما لو بطل العمل بالقانون ، وهو ما سبب احرارا للحكومة ، خاصة وأن المجلس قد لفت نظر لها الى أن محاولتها لالغاء القانون في المستقبل يجب أن تتضمن رد المبالغ التي حصلتها بمقتضاه . وفي هذا الصدد فان المجلس طالب بالغاء عدد من الضرائب مثل ضريبة الموائى ، وطالب بفرض ضرائب على الاراضى المستصلحة .

تناولنا في الملاحظات الأربع السابقة طبيعة التركيب الطبقي لمجلس النواب والامتاع النسبي في رقعة ممارسة السلطة من خلاله ، ومدى خبرة أعضائه بنهجه ، ومناعى اهتمامهم ، وفي ضوء هذا ، فان ميلا ضروريا يقفز الآن ، هو : ما مدى تمثيل هذا المجلس عن الواقع الاجتماعى ، الذى صدرت منه الثورة ؟

الملاحظة العامة التى تفرض نفسها علينا عند محاولة البحث عن اجابة لهذا السؤال أن المجلس لم يكن يعبر تمثيلا حقيقيا وكاملا عن جوهر الواقع الاجتماعى الذى صدرت منه الثورة . فمن ناحية التركيب فقد لاحظ المؤرخون البرجوازيون أنفسهم أن المجلس لم يكن معبرا عن هذا الواقع .

ويرى الأستاذ الرافعى أن المجلس كان من ناحية التركيب ممثلا لطبقة واحدة في المجتمع وهى طبقة الأعيان وأن طبقة التجار والصناع لم تكن ممثلة في المجلس اللهم الا النور اليسير من التجار ممن انتخب باعتباره من

الأميان ، وخلا المجلس أيضا من الطبقات المتخرجة في المدارس العالية ، لأنها لم تكن من ذوي العصبية في المدن والأقاليم » (١٥٨) ويعترف النظر عن فرض مصطلح « الطبقة » لدى الاستاذ الراقصي ، فإن فكرته صحيحة بوجه عام ذلك أن المجلس كان بالفعل مثالا لعناصر من البرجوازية الزراعية في الأهلل الأهم ، مع عدد محدود من التجار الذين تتراوح صنفهم ، فيجسمون بين أنشطة البرجوازية الزراعية والتجارية في وقت واحد . وبهذا التركيب فإنه اقتعد إلى التمييز عن الأجنحة الأكثر وعيا والأكثر ثورية من البرجوازية ، وهي الفرائح التجارية والمتقنون البرجوازيون ، وفئات الحرفيين المتعددة . ومن هنا فإن طاقته الثورية كانت محدودة ، وسرمان ما حدث الانشقاق في داخله .

والمسئولية التي تتحملها قيادة الثورة في هذا الموقف ، مسئولية هينة ويسيرة ذلك أنها حاولت فوجهت بمقاومة ، يذكر « روزشتين » أنه عندما صدر الأمر المائي الخديو بدعوة مجلس النواب إلى الانشقاق ، اشتد الخلاف بين شريف باشا وعرايى ، فقد أراد الأول أن يكون انشقاق المجلس على القاعدة الضيقة التي حددها قانون الانتخاب الصادر في سنة ١٨٦٦ ، بينما أمر الثاني على تنفيذ قانون الانتخاب الذي وضعه شريف باشا نفسه في الأشهر الأخيرة من حكم اسماعيل ، ولم يعتمد بسبب خلعه . وهو أكثر ديمقراطية من القانون الأول ، ويرى روزشتين أن الحق كان في جانب عرايى ، فقد كان عدلا أن يستأنف النظام الجديد الذي قرره ثورة ٩ سبتمبر السبع مبالطة السواسية ، من النقطة التي وقفت عندها بسبب تدخل أوروبا العنيف . وقد ناضل عرايى عن رأيه أشد نضال وأيده فيه عدد كبير من الأميان . ومع ذلك فإن شريف أبى التحول عن رأيه - عملا بوصية السبع أوكلند كولفن - وهدد فعلا بالاستقالة فلم يمثل عرايى دور الديكتاتور . ولم يلتجأ إلى حكم القوة ، بل رشح في النهاية ووافق على إحياء قانون ١٨٦٦ « (١٥٩) » .

والقاعدة التي انتخب على أساسها النواب في سنة ١٨٦٦ - واستمرت حتى الثورة - قاعدة خيقة ، لا تسمح بأن يتولى النيابة سوى عناصر محدودة ، لأن النخبين هم مشايخ البلاد ، بينما يكشف النقاش الذي دار بين صفوف الثوار - وخاصة آراء النديم التي سبق وأقرنا إليها - أن قيادة الثورة كانت تنبئ فكرة الانتخاب العام المباشر ، أي على درجة واحدة ، وبينما اتجهت بعض العناصر المعتدلة ، كالشيخ محمد عبده ، إلى تأكيد فكرة أن الانتخاب والترشيح ينبغي أن يكونا حقا قاصرا على نخبه ممتازة حسدها بالعناصر المتعلمة ، فإن قيادة عرايى رأت أن الانتخاب والترشيح هما حقان مترتبان على واجب ، هو دفع الضرائب ، وطالما أن المواطن يؤدّي التكاليف والواجبات

العامة ، ومنها خضوعه للتجديد وأداؤه للضرائب ، فمن حقوقه أن يشارك في تسير أمور هذه الدولة ، بانتخاب من يمثلونه ، في الرقابة على الحكومة ، ومن التشريعات التي تنوى تطبيقها على المواطنين .

ويكسب قانون الانتخاب الذي صدر في مارس ١٨٨٢ - مكملا للدستور الصادر في نفس السنة - تسوية وسطية للمصراع بين مختلف التيارات الفكرية حول هذا الموضوع الهام . فهو لم يجعل الانتخاب مباشرا وعلى درجة واحدة ، ولم يقصره على المشايخ كما كان الحال في قانون ١٨٨٦ . ولكنه جعل انتخاب النواب على درجتين ، فليتخب الناضجون مندوبين متويين (عن كل مائة ناخب مندوب) * وهؤلاء المندوبون هم الذين يتولون انتخاب النواب . ولقد حق الانتخاب بنصاب مالي ، فالمواطن الذي له حق الانتخاب هو الذي يدفع خمسة جنيهات على الأقل في السنة من الضرائب أو الرسوم المقررة ، وأغنى من هذا النصاب من يسهم الأستاذ الرافعي - الفئات الممتازة - وهم العلماء والرؤساء الروحانيون وحملة الشهادات العاليية ، والمدرسون في المدارس الأميرية والأهلية ، والموظفون العاملون والمتقاعدون ، والمحامون والأطباء والمهندسون والميدالة . وجعل من الناخب إحدى وعشرين سنة ومن المندوب المثوى والنائب خمسة وعشرين سنة وتمن على جواز انتخاب الموظفين الملكيين والجهاديين (العسكريين) ، على أن لايقبل أحدهم في النيابة إلا بعد استغفائه من خطيئته ، وجعل عدد النواب مائة وخمسة وعشرين نائباً منهم اثنا عشر نائباً عن محافظات السودان ومديرياته . وخول القانون لمجلس النواب حق الفصل في الطعون الانتخابية .

غير أن هذا القانون لم يوضع موضع التطبيق ، إذ لحقته الأحداث التي انتهت بفشل الثورة ودفن كل منجزاتها الهامة ، ومن هنا فإن المجلس الذي أمغرت عنه انتخابات ١٨٨٢ لم يكن معبرا تماما عن الجبهة التي قادت الثورة ، رغم تبنيه من جذاح هام منها ، أما الإجنحة الأخرى فكانت خائفة الصوت بدرجة واضحة ، لقد أهتم المجلس مثلا بمشاكل التجار والصرفيين ، ولكن في أدنى الحدود . فناقش نظام سندات التعامل بين الناس ، وطالب النواب باستصدار قانون لتنظيم الرهون والمعاملات . وبرزت في بعض المناقشات تناقضات بين فئات التجار ، وخاصة بين العناصر الاحتكارية والتجار المدافعين عن حرية التجارة . فقد اقترح أمين القيسى معالجة أضرار الغلال بمنع إتفاق التجار على رفع سعرها ومنع تصديرها إلى الخارج . واستند التجار الذين أثاروا هذه المسألة إلى أن الغلال هي غذاء شعبي وتصديرها إلى الخارج قبل الموسم الجديد يمكن أن يؤدي إلى نتائج سيئة ، ووافق المجلس على الاقتراح . كذلك أهتم المجلس بالمواسلات وطالب أكثر من عضو بأنشاء السلك الحديدية . واحتضن المجلس مشروع سكة حديد السودان

وهو مشروع كان يخدم المطامح التجارية التي كانت وراء فكرة الامبراطورية الافريقية التي كان يدعو اليها اسماعيل *

وفي هذه الحدود فإن تحصيل قيادة الثورة فوق ما تطبيقه من مسئولية تتجاوز ما كان يطرحه الواقع الفعلي من امكانيات ، هو طموح يقبض الظاهرة الثورية بمقاييس أبعد زمناً من ظروف تفجرها - ويرى الدكتور « مبداء الميزان رفاي » ان رؤية عرابي للنظام النهائي لم تكن رؤية مبدئية ولكنها كانت رؤية « وسيلة » هدفها منها « تعزيز الاتجاه القومي وتمكين الشعب كله من الوقوف بجانبه في تطلعه الى هذا الاتجاه في تحالف ضد الأتراك والشركس » ، وهو يسوق تدليلاً على ذلك ما ذكره الشيخ محمد عبيد في مذكراته حول رؤية عرابي للفكرة الدستورية عموماً ، كما يرى أن موقف عرابي بعد فشل الثورة يؤكد أيضاً أنه كان يرى الفكرة الدستورية ، فكرة تكتيكية وليست استراتيجية ، ذلك أن عرابي كان يتخذ هذه الفكرة لمواجهة خصومه ، « فلما انتهى به الأمر الى التسليم للانجليز في النهاية لم يمد لتيارها في ذهنه من دوافع ، فاعلم لبرود لي أنه لا يرى ضرورة لمنح الأمة حقوقها الدستورية الا بعد خمس سنوات » وعلى ذلك « فإن سعيه للدستور كان مجرد خطة ولم يكن اقتناعاً مبدئياً » (١٦٠) *

وقد سبق وعالجنا في أكثر من موضع في هذه الدراسة طبيعة رؤية عرابي وقيادة الثورة ومفكرتها للفكرة الدستورية - وناقشنا ما قاله الأستاذ الامام فضل عما يعوق ما كتبه فضيلته عن الثورة من مأخذ ومطامير أوضحناها أيضاً ، ولوقف عرابي من قضايا النضال المصري بعد فشل الثورة ظروف خاصة سنعالجها بتفصيل أوفى فيما بعد *

على أن التصور الذي يطرح به الدكتور رفاي المسألة يحتاج الى مناقشة - ذلك أن الفجوة بين ما هو « استراتيجي » و « تكتيكي » في شعارات الثورة يجب أن يبنى على أساس النهم الطبقي للظاهرة الثورية ، فالهدف النهائي لأي طبقة عند معارضة تحقيق ثورتها هو الاستيلاء على السلطة السياسية أو المشاركة فيها ، وهذا هو الهدف الاستراتيجي في المدى الطويل - وكل الشعارات الثورية اذا اتخذت في مرحلة ما طابعا استراتيجيا فهي في النهاية وسائل لتحقيق هذا الهدف - واذا كانت القهقارة المراهبة ، قد مبرت - بمسوح حركتها وفكرها - من محاولة لبعض فرائح البرجوازية للمشاركة في السلطة ، فإن رفع الشعارات الدستورية والتحررية ، كان وسيلة لتحقيق هذه المشاركة - ولا شك أن الدكتور رفاي لا يجب عنه أن مصطلحات مثل « المبدأ » و « الحرية » و « الدستور » ، ليست مطلقاً مطلوبة لذاتها ، ومستهدفة لما تتضمن من خير ، وإنما هي دائماً تعقيق لأهداف اجتماعية وطبقية *

(د) السلطة القضائية ترسي قواعدها :

لم تكن الحاجة إلى « القضاء » مجرد رغبة لدى بعض ذوي القلوب الرحيمة في نشر العدل وانصاف المظلومين ، فمثل هذا النمط من البشر كان قد انقرض منذ قرون سحيقة ، بل أن شيكا يقارب اليقين يساورنا في أنهم قد وجدوا أصلاً . أن تعرض المصريين للظلم والافتقار والتعسف في معاملتهم وتبعديهم وسلبهم حريتهم أمور - تبدو لغرض تكرارها - عادة في التاريخ المصري ، وفي أنفل السلم الاجتماعي فإن المصري الذي يمشي على قوة عمله كان الضحية المستمرة لأبشع أنواع التعذيب التاريخي ، فإذا ما تصاعدت في تلك الفترة التي تفسرت فيها الثورة العربية دعوة بانقضاء القضاء والحكم بالتدليل بين الناس ، فإن فهم هذه الدعوة يجب أن يظل بعيداً عن مظنة « المصلح على المظلومين » إذ أن مبرراً ما لم يوجد لهذا المصلح المنطقي .
وإن لما هو المبرر التاريخي لمثل هذه الدعوة ؟

كان منطقياً مع الزيادة الاتجاه إلى فصل السلطات وبلورتها أن تتميز السلطة القضائية تدريجياً ، وأن تتبلور خطوة بعد خطوة لستقلاليتها عن السلطين التنفيذية والتشريعية . وفي بلد حريق في الثيوقراطية - كمصر في ظل الحكم الاسلامي والتركي المملوكي - فإن تحديد السلطات وفصلها والانتقال من تطبيق الشريعة الدينية إلى تطبيق شرائع زمنية ، لم يكن هدفاً سهلاً . ومع ذلك فإن التطور الاجتماعي وبروز مصالح الطبقات المصرية قد انتهيا بتحقيق نجاحات متعددة في هذا المجال .

استولى بلد تزايد فيه الرغبة في النمو الاقتصادي ، والتوسع التجاري ، والانتاج الزراعي الكثيف وتوجه فيه الملكية إلى الاستقرار ، ويسمى إلى تصحيح رؤوس الأموال الأوروبية للاستثمار ، لابد وأن تزايد الحاجة لسلطة قضائية مضبوطة الاحكام ، يمكن في ظلها أن يجدد الاستثمار في مختلف أنشطة الاقتصاد الوطني حماية قانونية ، وضماناً من السلب والنهب والافتقار . وقد مير نوبار باشا عن هذه الفكرة في مذكرته التي رفعها إلى الخديوي في سنة ١٨٦٧ يطلب تشكيل المحاكم المختلطة فقال ان « الحكومة المصرية تشعر من جهة أن النجاح لا يمكن أن يأتيها إلا من أوروبا وتود أن تنفع المنصر الأوروبي وأن تنتفع به وأن تعهد اليه بأعمالها المنظمة وأن تجعله أساس زراعتها وتجاريتها وتود أن تدعو اليها أصحاب رؤوس الأموال من الأجانب لتفوض اليهم مهمات نافعة ذات جدوى » . وذكر أن هذا لا يتم - مع ضمان عدم نزوح الأوروبيين لثروة البلاد - إلا به « انشاء نظام عدل حسن يعمل لأوروبا كل الضمانات التي يحق لها أن تطالب بها » (١٦١) .

وفي مذكرة أخرى كتبها نوبار - بباريس في مارس ١٨٨١ - حول انشام قضاء وطني مصري ، ركز نوبار على ما سماه « قانون الأميال والأموال » الذي يحكم المسائل في مصر - وخاصة العلاقة بين الحكومة والموظفين والوطنيين - ورأى أن الاقتداء إلى « الهيئة المدنية » يؤثر تأثيرا ضارا على اقتصاد البلاد « لأن البلاد لم تستطع ، ولا تستطيع ، أن تتجح النجاح المادي الذي يمكن أن تتأله من مواردها ، إذ أن البين الواضح أن ابن الوطن المصري لا يستثمر ما عنده من رأس المال ولا يجازف به في المشاريع ، وعلى الجملة لا يستخدمه ولا يقدوله ، لأنه يرى تخبطه آمن له وأضمن » ثم أن الأوروبي أيضا لا يرى مصالحه ورأس ماله في أمان وضمان لأن الوطنى الذى يعامله لم يكن فى مأمن مثله لدى الحكومة والموظفين » (١٦٢) - وهذا بالإضافة إلى أن « الأوروبيين كانوا يظلمون الوطنى ويستنزفون غيره دون أن يستطيع استعادة حقوقه لأن أبواب العدل كانت موصدة في وجهه عند معاملته » (١٦٣) .

لم يكن « نوبار » الوحيد من ساحة ومفكرى تلك المرحلة ، الذى نظر إلى المؤسسة القضائية باعتبارها ضرورة لحفظ حق الملكية وتنمية الثروة وتنظيم التعامل فى السوق ، بل كانت نظرة لدى الجميع ، ففى خطاب القاه الخديو توفيق فى افتتاح المحاكم الأهلية - وبرغم أنها من إنجازات الثورة - فيها لم تفتتح إلا سنة ١٨٨٣ - قال انه « من المعلوم أن أساس العمران وازدياد ثروة الأمال والسكان هو اتباع جادة العدل والحق والسر على وفق ما تقتضيه القوانين وتوقيع الأحكام حسب تصورها » (١٦٤) وأعلن وزير القنانية فى نفس الحفل أن الهدف من انشام هذه المحاكم هو « تأمين التعاملين والفصل بين المتخاصمين » - وهو ما عبر عنه أيضا رئيس محكمة الاستئناف فى اجتماع أول جمعية عمومية لها ، فعنده أن الهدف من اجساد القوانين وتطبيقها هو « حفظ الأموال وحقن الدماء وصيانة الأعراس » وأن الظلم ليس مجرد « أخذ المال من صاحبه بغير حق ولكنه يعم أيضا من لم يستخلصه من يد الظالم ويرده للمستحقين » (١٦٥) .

قاد التطور الاجتماعى خطوات انشام وتدعيم السلطة القضائية ، فكما تمكنت المعاملات وفرض اقتصاد السوق نفسه تزايدت الحاجة إلى المؤسسات القضائية وتطور العمل بها - ففى عصر محمد على كانت السلطة القضائية فى يد « المحكمة الشرعية » باعتبارها وحدة القضاء المصرى ، ثم فرضت ظروف التطور الاجتماعى أن تضاف إليها محاكم للمسائل المدنية والتجارية عرفت بمجالس الأقاليم أنشأ منها خمسة على امتداد القطر ، وأضيف إليها بعد ذلك ما عرف بمجالس التجار فى الاسكندرية والقنيطرة ، وهى التى تطورت إلى « قوسيون مصرى » اختص بنظر القضايا التى ترفع عن الأجانب على الرعايا المحليين ، وأما الهيئة الاستئنافية العليا فكانت فى يد « مجلس

الأحكام « ويتكون من تسعة من كبار رجالات البلاد مع عالمين من علماء الأزهر
أحدماً حتى المذهب والأخر شافعي المذهب » . وكان يختص بأعادة النظر في
أحكام بعض القضايا ، ويشارك المجلس الخصوصي - مجلس الوزراء - وضع
القوانين .

وفي عهد سعيد ثالث مصر حقولاً استقلالية فيما يتعلق بالقضاء إذ نال
من السلطان العثماني حقاً لم يكن لأسلافه من ولاء مصر ، هو حق اختيار
القضاة بعد أن كان العمل جارياً على أن قاضي القضاة المولى من قبل السلطان
العثماني هو الذي يعينهم .

تزايدت الحاجة إلى المحاكم في عهد اسماعيل ، فعمم مجالس الأحكام
وأنشأ منها تسعة شملت معظم أنحاء القطر ، وزهد عدده مجالس الأقاليم ،
وسار لكل مديرية مجلس ابتدائي ، وزهد عدد المجالس الاستئنافية التي كانت
تستأف أمامها أحكام المجالس الابتدائية الواقعة في دائرتها . وفي سنة
١٨٧١ أنشئت بنام على اقتراح مجلس شورى النواب مجالس - أي محاكم -
في القرى والأخاطط لنظر القضايا الصغيرة ، سميت مجالس الدعاوى
المركزية . وبقيت المحكمة التجارية المختلطة المسماة مجلس التجار في كل
من الإسكندرية والقاهرة تفصل في المنازعات التجارية بين الوطنيين والأجانب
ولها محكمة استئنافية عليا واستمر هذا النظام قائماً حتى تشكيل المحاكم
الأهلية في سنة ١٨٨٢ .

بدأ الانقلاب الحقيقي في القضاء في فترة تخسر الثورة المرابية ، فقد عكف
رفاعة الطهطاوي وتلاميذه من الليبراليين المصريين على ترجمة قانون نابليون
المعروف بالكود . فترجموا القانون المدني ، وقانون المرافعات ، وقانون
المقوبات ، وقانون تحقيق الجنايات . وسدرت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية
في مارس ١٨٨٢ أي بعد الثورة . ويعتبر عرابي أن صدور هذه اللائحة كان
ضرورياً « لما له من العلاقة باستقامة سائر الأمور ، ولأنه هو الموجب لثقة
الامة بالحكومة » (١٦٦) .

أرست اللائحة أهم القواعد الديمقراطية فيما يتعلق بالقضاء كمؤسسة
وكان من الطبيعي أن تثير اللائحة تمجيراً ليبرالياً تأخذاً بالذين مهدوا لها
فكرياً هم عناصر من الليبراليين المصريين ، الذين استندوا على « كسود »
نابليون ، فهو تلخيص أمين لمبادئ وفكرهاث الثورة الفرنسية .

● فقد أقرت اللائحة مبدأ استقلال القضاء كسلطة منفصلة عن بقية
السلطات بتفويضها عدم جواز عزل القضاة ، وعدم جواز نقلهم من محكمة إلى
أخرى إلا برضاهم وبعد أخذ رأي محكمة النقض والابرام .

- وأقرت ضرورة علم المواطنين بالقوانين قبل تطبيقها عليهم ،
- فأوجبت ألا يحمل القانون إلا بعد نشره في الجريدة الرسمية بثلاثين يوما .
- وأقرت مبدأ ألا عقوبة على فعل سابق على صدور القانون بتأثيره .
- ي عدم سريان القوانين على الماضي .
- كما أقرت ضرورة استناد الأحكام الى القوانين التي سيجري نشرها
- أو القوانين واللوائح الجارى العمل بها . وألا تكون الأحكام مغالفة لتصوص
- القوانين المذكورة .

● وحددت اللائحة درجات التقاضي لتضمن للمتقاضين ، وللمحكوم لهم أو عليهم فرصة اللجوء الى مستوى قضائي أعلى لمراجعة الأحكام لمزيد من الدقة في إصدارها ، وهكذا تقرر وجود ثلاث درجات قضائية : محاكم ابتدائية أو جزئية ومحاكم استئنافية . ومحاكمة للنقض والايهام . وأكملت الهيئة القضائية بانتشاء النيابة العمومية .

وهكذا أرسيت من الناحية النظرية قواعد استئلال السلطة القضائية وان لم يتم هذا إلا بعد انهاض الثورة .

ان استكمال السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية وتصديق اغواصل بينها كان من أهم الانجازات التي حققتها محاولة البرجوازية المصرية للمشاركة فى السلطة ، ولكن السؤال الملح الذى يواجها هو : ما هو النصيب الذى أخذته البرجوازية المصرية من السلطان ، بعد هذا الجهد الجهيىد ؟

(هـ) الثورة تبنى سلطتها الديمقراطية البرجوازية :

المراجعة المتأنية لمسار الثورة المراهية تؤكد أن محاولات ارساء قواعد السلطة الجديدة ، لم تنته الى نتائج يمكن اعتبارها حاسمة . صحيح أن هذه المحاولات لم تفسر كأنها لم تكن . ولكنها لم تكن كافية لحسم قضية السلطة . لقد وضعت القوى السياسية الجديدة أقدامها على خريطة السلطة . وشاركت بتصيب قليل فيها ، وكان من المحتمل لو استمرت تمارس دورها لفترة أطول أن تمكن لنفسها . ولكن هذه المحاولة جرهت بتحديات كثيرة :

- أول هذه التحديات المركز المتميز الذى كان للأجانب فى أجهزة السلطة المختلفة . إذ طرح هذا المركز مشكلة ذات شقين : أولهما أن الأجانب

كانوا يمارسون دورهم في السلطة بحكم مصالحهم الاقتصادية وتضخم جالياتهم وارتباطاتهم بالسوق العالمية الذي كان الاقتصاد المصري يدور في عجلتها ، فضلا عن الحماية السياسية التي كانت الدول تضعها على رعاياها العاملين في أجهزة السلطة المصرية . وأما الشق الثاني فهو احتياج البلاد الى جزء من الخبرة الأجنبية في المؤسسات الجديدة التي أنشأتها . وكانت قرون التغلب الطويلة قد حرمت مصر من تكوين كوادرنية متخصصة بأعداد كافية ومن هنا فقد اضطرت حتى الوزارات التي تلت الثورة - وصلت باسمها - الى استيقام هؤلاء الأجانب ، ففي عهد وزارة شريف مشلا تقرر تشكيل لجنة لوضع تشريع للموظفين المدنيين ، فاضطرت الوزارة الى الاستعانة بخمسة من الأجانب في هذه اللجنة ، كانوا يشكلون ما يقرب من نصف أعضائها . بل ان المجلس الأعلى للمعارف - الذي سبق أنشأه في عهد وزارة رياض من ١١ مصرها و ١٣ أجنبية - ظل على تشكيله مع إضافة خمسة من الأعضاء الوطنيين ليشكل المنصر المصري أغلبية فيه .

ولم يكن هذا المركز الخاص للأجانب قاصرا على السلطة التنفيذية بل ان محاولات متعددة كانت ترمى الى نشر هذا النفوذ وتأكيد في المؤسسات الأخرى . وبالكلمات في السلطة التشريعية والقضائية . وكان من أعلى الأصوات المتنادية بهذا نوبار باشا ، أشار للموضوع في مذكرته الشهيرة التي كتبها في مارس ١٨٨١ وأرسلها من باريس . وهي تعبر عن رؤية أجنبية ، ولا تشك في الذي أوحى بها لنوبار ، هو بعض الدوائر السياسية الفرنسية التي كان على اتصال بها ، وتاريخ المذكرة يشير الى أنها كتبت بعد تمسرد أول فبراير ، ومع ازدياد المطالبة بمجلس النواب . والاقتراحات الواردة بها تبدو كما لو كانت موجهة لاجهاض هذه المطالبة .

رأى نوبار أن هناك ضرورة لتشكيل « لجنة لوضع القوانين » يعرض عليها كل تدبير اداري أو مالي فتجيبه ثم تقبله أو تعدله بالاتفاق مع مجلس النظار قبل أن يعرض على التصدير ، وبهذا لا تصدر القوانين الا بعد الاتفاق والنقص المبدئي بين هيئة مستقلة حاصلة على كل الضمانات اللازمة لصيانة مصالح الذين يدفعون الضرائب » - فمن يجب أن تتكون هذه اللجنة ؟ من مثل الشغب ؟ ذلك شيء لا يمكن أن يمر بغاظر نوبار . ولكن الذي ينسجم مع تفكيره أن يقترح تكوين هذا المجلس التشريعي من « النظار القدما والموظفين السابقين ويمتد من بين الحاصلين على الألقاق الشريفة لدى الأمة ومن كبار قانونيين بالاعتبار والاحترام » يدفعون الضرائب الكبيرة . ويهيمهم أن تكون الادارة ماثرة على محور العدالة والنظام » . ويرى نوبار أن اقتصار هذه اللجنة على أعضاء مصريين فقط لا يضمن عدم تعييزها ضد الأجانب في التشريعات التي تصدر عنها ، ولذلك فقد اقترح « ادخال أعضاء مندوب الدين في سلكها لان الجيكية هيئتهم

بمشاركة أرباب الديون * وعلى هذا فإن اللجنة المعنية - وليست المنتعبة - كفيلا بضمان مصالح المصريين والأجانب وبايقاف السلطة الخديوية عند حدّها * وبمقدور التفرّعات معبرة عن أصحاب المصالح المصريين والأجانب وهما فيم واحد في نظر نوبار *

وفي نفس المذكرة حالج نوبار موضوع السلطة القضائية ، فبداه بالتصليم مبدأ استقلال القضاء ، واعترض على تدخل الدول في تعيين قضاة المحاكم المختلطة ، وعلى التزام الحكومة المصرية باستشارة وزراء العدل في الدول الأوروبية قبل اختيار القضاة ، ولجّروا الدول إلى الضغط لتعيين قضاة لها في هذه المحاكم ، بحيث تحولت مناصبها إلى مجال للمناخسة الدولية * وبعد الاعتراض على سبب القضاء المختلط ناقش نوبار وسيلة إنشاء قضاء أهلي * فرأى أن مصر تقتضد إلى عناصر سالحة لولاية القضاء ، من ناحية الخبرة القانونية ، ومن ناحية توفر الشخصية المستقلة التي ترفض الخضوع للسلطة التنفيذية أو لاعتبارات المال والجاه والمركز الاجتماعي * وانتهى نوبار إلى أن هناك ضرورة لاستمارة القضاء الأهلي أو الوطني بقضاة من الأجانب ، ولكنه تحفظ في أن اختيار هؤلاء القضاة يجب ألا يكون يتدخل من الدول الأجنبية ، وأن الحكومة يجب أن تكون مطلقة التصرف في اختيارهم * من أوروبا أو من المستعمرات حسب حاجتها وحسب كفاءتهم من حيث اللسان والصفات فلا يتأهلها من هذا الوجه نفوذ حكومة أجنبية وأن يكون هؤلاء القضاة من رعايا الدول المختلفة ضمانا لعدم تركيز نفوذ دولة واحدة في مناصب القضاء وبمجرد تعيينهم في خدمة البلاد يصبحون في عيونها قضاة مصريين القضاء الوطنيين أنفسهم * وانتهى إلى أن هذا النظام إذا أثبت كفايته فإنه من الممكن إذ ذاك اقتناع الدول بأن تتنازل عن تزامنها على مناصب القضاء المختلط لتحقيق قوة سياسية به ، وأن تترك للحكومة المصرية حرية اختيار القضاة ، وتعيينهم من ذوي الخبرة الأجنبية كما أنه يمكن أن يؤدي في النهاية إلى تعديل أو إلغاء الرقابة الثنائية في الحكومة المصرية (١٦٧) *

ومفروع نوبار بالصورة التي عرضناه بها ، يكشف عن طبيعة التحدي الاستعماري الذي واجه هدف تثوير وتمصيح ومقرطة السلطة في مصر * ذلك أن هذا المفروع يعبر عن رؤية عناصر استعمارية أو عملية للاستعمار ، وهي رؤية تنظر إلى الأجانب باعتبارهم أصحاب مصلحة في مصر ، كأنهم جزء من شعب غير معدود أو معروف الجنسية ينبغي أن يكون لهم ممثلين في المجلس التشريعي ، وفي القضاء ، وهو مفروع شبيه بمفروع « برونات » الذي طرح للمناقشة في مارس ١٩١٧ (١٦٨) وكان يستهدف مشاركة الأجانب في السلطة مشاركة فعلية *

● وثاني هذه التحديات هو وضع العناصر التركية والجركسية في خريطة السلطة فقد أدى حيازة هذه العناصر للسلطة لفترات طويلة الى عدم القدرة على الاستفتاء مما يؤدون من أدوار ، فقد حازوا حِسرات يؤثروا افعالها - مع عدم توفر البدائل الوطنية - في حين الممثل الوطني - ومن ناحية أخرى فان التفرقة العنصرية التي كان يخضع لها المجتمع المصري ، قد وضعت معايير غير اجتماعية وغير سياسية للتفرقة بين من هو « ثوري » ومن هو « غير ثوري » - اذ اضطرت الثورة مثلا الى رفع عناصر الى صفوف السلطة لمجرد أنها « من الفلاحين المصريين » بصرف النظر عن مواقف هذه العناصر السياسية - وهو ما أدى في بعض الأحيان الى تسلل عناصر خائنة الى السلطة ، أضررت بالعمل الوطني وكبدته خسائر جمة - وبدلا من أن تضع الثورة سلطتها في أيدي العناصر المؤمنة باتجاهها وحركتها الديمقراطية الثورية ، اعتمدت أحيانا المصرية كصفة تؤهل لتولي المناصب الحساسة - لقد كان محمود سامي البارودي مثلا ، غير مصري الأصل ، بينما كان الأميراللى على غفنى مصرية ، ومع هذا أعطى الأول حركة الثورة امكانات واسعة ، وخان الثاني الجيش وكان أحد أسباب هزيمته العسكرية ، مع أن مصرته هي التي كفلت له أن يتولى مراكز سياسية حساسة - اذ كان أحد أعضاء المجلس العرفى وهو مجلس وزراء الحرب - ومراكز عسكرية أكثر حساسية - اذ تولى قيادة الفرقة العسكرية التي كانت تمسك في مقدمة الجيش في جبهة القل الكبير في أخطر مراحل الحرب -

ولا معنى هذا إنه كان على الثورة أن تغفل عن هدف تصنيع جهاز الدولة بأحلال العناصر المصرية محل العناصر الأجنبية أو المتعصبة فيه ، ولكن اعتبار التفرقة العنصرية الأساس الوحيد وخاصة في المراكز العنصرية الحساسة في جهاز الدولة ، ومن البديهي أن معذور تحول هذه العملية الى عملية اضطهاد للأقليات القومية ، بنفها تماما عن جهاز الدولة كان واردا - لكن المتيقن أن القاعدة الصحيحة لمعالجة الموضوع قد هابت عن وعى الثوار -

ومن ناحية أخرى فان نجاح حركة ما في تحقيق انتصارات تدريجية يترتب عليه أن تتجنب حولها عناصر غير مخلصه أو بناقة ، وعناصر لا تتفق حائلها الثورية الا في ظروف المد الثوري الديمقراطي - وفي الوقت المناسب ومع انحسار هذا المد الى ظروف جزر فان هذه العناصر أما أن تخون الثورة أو تأخذ موقفا سلبيا ، وهو ما حدث بالنسبة للثورة العراقية ، فقد أدى نجاح الثورة في حركة أول فبراير ، الى تفجر ظروف المد ، فتجسست العناصر التي أضرنا إليها حول قيادة الثورة ، ولم تنتبه قيادتها الى الاكنايات الحقيقية لثوار اللحظة هؤلاء ، فمكنت لبعضهم من مراكز حساسة في السلطة ، مرهان ما استخدموها استعدادا ضارا عندما بدأت بفاش الجزر أو تطلبت الحركة

الثورية مفاوضات غير مأمونة النتائج تماما . وفى ظروف الوعى بالطاقة الثورية المحدودة لهؤلاء ، فإن الواجب يحتم عدم افعال ما يمكن أن يقوده من جهة لخدمة قضية الثورة ، فى الحدود التى لا تضر بحركة الثورة ، وهى معادلة لم تنجح قيادة الثورة فى وضعها موضع التطبيق .

ويجود الخطأ فى تحديد دور هؤلاء الى ضعف حزب الثورة وعدم فاعليته وتهموم بنيتة التنظيمية . اذ كان الحزب الوطنى كان حزبا ميكروسكوبيا يبدو دائما أكبر من حجمه الحقيقى ، ورغم أنه لم يخل من خبرة محدودة ، فقد أدى هذا الضعف فى بنيتة الى حيزه عن مواجهة المهمات الملحة للثورة الوطنية الديمقراطية ، ذلك العجز الذى نشأ فى الأساس عن ضعف اللجنة التى حاولت تحقيق هدف مشاركة البرجوازية المصرية فى السلطة .

● وأما التحدى الثالث ، فكان يتمثل فى بقاء السراى فى مركزها المؤثر على خريطة السلطة ورغم ما أصابها من ضربات حشرت نفوذها نسبيا عن السلطة ، وما حدث فيها كمؤسسة سياسية من انقسامات وتكتلات فقد ظلت تتاور لاستعادة سلطاتها المطلقة . ومع أن نمو القوى الوطنية وإنشاء المؤسسات المنظمة لحدود السلطات ، كان كفيلا بالزامها حصدها ، الا أن تراثها التاريخى كمؤسسة كان يتطلب تصفية فعلية للعناصر المكونة لها ، وهو ما تنبته اليه قيادة الثورة فى وقت متأخر نسبيا ، ولكنها لم تحسم بشكل نهائى .

● وأخيرا فإن الوقت كان عامل تحد كبير فكثرة المهمات الثورية وتشابكها وتناقض بعضها وضراوة القوى المهادية للثورة ، والزمن المحدود الذى كان عليها أن تنجز خلاله هذه المهمات كلها . أدى الى صعوبة واستعالة القيام ببعض الاجراءات الضرورية لحسم قضية السلطة .

· على أن القوى الثورية - ورغم هذه التحديات جميعها - توصلت الى صيغة جنينية وسليمة لحسم قضية السلطة ، وهو ما فرضه تحرك الحوادث السريع ، والانقسام الواضح الذى حدث فى جبهة الثورة عقب احباط الاسكندرية فى يوليو ١٨٨٢ ، وكانت هذه الصيغة مؤقتة فعلا عن جديتها ولكنها - فى رأيها - أنشج الانجازات الثورية فى مجال ارسام المؤسسات الوطنية الديمقراطية فى الواقع المصرى .

· فى الوقت الذى كانت كل أهداف الثورة ، ووجودها نفسه ، تتعرض لضغط التصفية فى مواجهة الغزو الاستعماري الانجليزى ، أعلن الخديو محمد توفيق - الحاكم الفرضى المعلن من قبل السلطان عثمانى صاحب الولاية على مصر - انضمامه الى الانجليز وأرسل الى غرابى يطلب منه صرف الجنود

الذين كان يستعينهم من الاحتياط لتدعيم خط الدفاع في كفر الدوار . فلما رفض عرابي الكف عن المقاومة أصدر الخديو قراراً يعزله وأعلن راجب باشا - رئيس مجلس الوزراء - في خطاب منه للأعيال سيمور ، ان « عرابي باشا يشتغل الآن بأعداد وسائل للدفاع ، وذلك مخالف لأوامر الجنب العالي الخديو ، وأنه وحده المسئول عما يحدث » . وبهذا انضم مجلس الوزراء إلى قوى الاحتلال . وكان مجلس النواب قد انقسم منذ أزمة المؤامرة الجركسية والاندثار المشترك في ٢٤ مايو وانضمت أغلبيته إلى العرابي .

وفي مواجهة انشقاق المؤسسات الممارسة للسلطة وانضمام أغلبيتها إلى قوى الأعداء ، قررت قيادة الثورة بناء مؤسساتها المثلة لتركيبها الطبقي والمبررة من ثوبها الديمقراطية الثوري في مؤسستين من أهم المؤسسات السياسية في تاريخ البرجوازية المصرية ، وفي تاريخ النضال الديمقراطي المصري على وجه العموم « المجلس العرفي » و « الجمعية العمومية » . وقد مارست هاتان المؤسسات السلطة في مصر خلال فترة قصيرة جداً بين ١٧ يوليو ١٨٨٢ ، و ١٤ سبتمبر من نفس السنة - حوالي شهرين - فما هي طبيعتهما ، ومهامهما ؟ ، وما هي وظيفتهما في مسألة السلطة ؟ .

● كان المجلس العرفي هو « مجلس وزراء الغرب » ، فهو كمؤسسة ، حائز السلطة التنفيذية وممارسها ، وواضح كل إمكانياتها في خدمة الحرب ضد الغزو الاستعماري . وقد شكل لينحل محل وزارة راجب باشا التي انضمت أغلبيتها إلى الخديو والاحتلال . وقد أنشئ المجلس العرفي برأي « يعقوب سامي » - وكيل وزارة العربية وأحد كبار قادة الثورة - وذلك عقب تلغراف أرسله إليه عرابي من الجبهة في كفر الدوار . يخطره فيه بخيانة الخديو والتعاونه إلى جيش الأعداء .

وحين أنشئ « المجلس العرفي » كلف بالعمل كلجنة تحضيرية للأعداد لمجلس طبقات الأمة أو « الجمعية العمومية » إذ دعا يعقوب وكلام الوزارات للمناقشة فيما يجب عمله لتنفيذ طلب عرابي بدعوة مجلس ممثل الأمة لنظر مسألة خيانة الخديو وطلبه من عرابي الكف عن المقاومة . وقد قام المجلس بترتيب الدعوة إلى الجمعية العمومية . ثم استمر بعد ذلك في أداء مهامه كمجلس للوزراء . ونشر قرار تشكيله في الوقائع المصرية . وقد شكل على النحو التالي : يعقوب سامي : وكيل وزارة العربية - حسين الدرسلي : وكيل الداخلية - بطرس خالي : وكيل الحفانية - علي بك فهمي رفاعة الطهطاوي : وكيل المعارف - حسين فهمي : وكيل الأوقاف - هريان تاندرس : ناقد الحساب المالية - علي الروبي : وكيل وزارة السودان - جعفر صادق : رئيس مجلس الأحكام سابقاً - محمد رؤوف : حاكم دار السودان السابق - اسماعيل أبو جليل :

رئيس مجلس الأحكام سابقا - اسماعيل باشا محمد : مفتش عموم الأشغال - أحمد
نشأت : ناظر الدائرة السنية • الفريق راشد حسني • اللواء على فهمي •
اللواء محمد رضا • اللواء خالد باشا • اللواء حسن مظهر • إبراهيم سامي :
مأمور حقل الفريق • أحمد حسين قومندان : وإبورات النيل • إبراهيم فوزي :
مأمور شبيطة مصر (محافظ القاهرة) • أحمد رفعت : مدير المطبوعات وسكرتير
عام مجلس الوزراء • الأمير لاي على بك يوسف خنفس • الأمير لاي أحمد فرج •
الأمير لاي حسن رافت • حافظ رمضان : بافكاتب الدائرة السنية • الأمير لاي
حسين بهجت أحمد شكرى : وكيل الدائرة السنية • الأمير لاي عبد الرحمن
حسن (١٦٩) •

ومن الواضح أن نصف غدد أعضاء المجلس كانوا من وكلاء الوزارات
وكبار الموظفين ، يليهم العسكريون وهم عشرة • ثم نظار الدوائر والتفتيش
الزراعية ، واثنين من القضاة السابقين • وهو تشكيل يرتبط بطبيعة مهمته
كمجلس للحرب ، فأغلب الموظفين تتعلق أعمالهم بالمسائل العسكرية
كالداخلية والرى والمالية والسودان والمطبوعات . كما أن توفر عند من
العسكريين فيه كان ضروريا • وإن كانت الحرب نفسها قد فرضت أن يتنقل
هؤلاء الى جبهات القتال ، وبهذا لم يكن المجلس غائما لتهددهم كما زعم
البعض فيما بعد ، وقد ذكر اسماعيل محمد أحد أعضائه فى شهادته أمام لجنة
التحقيق فيما بعد أن من المنتظرين فى حضور جلساته من العسكريين ثلاثة
فقط هم : أحمد فرج وعلى فهمي وحسن جاد • وأن على يوسف كان يحضر قبل
سفره (١٧٠) ومن المعروف أن على فهمي قد ترك القاهرة وانضم الى الجبهة
بعد ذلك بفترة قصيرة •

تحدد مهمات هذا المجلس فى ادارة شئون الحكومة والمحافظة على الأمن
والنظام واتخاذ التدابير العسكرية والتضخيمات الحربية للدفاع عن
البلاد (١٧١) ويقول رئيس المجلس يعقوب سامي أمام لجنة التحقيق فيما بعد
أنه « لولا هذا المجلس لما بقيت مصر كما هي • فانه ترتب على وجوده حفظ
البلد • وقد اجتهدت غاية الاجتهاد حتى لم يحصل أدنى قتل أو سرقة •
وأحضرت الأوربيين لقصر النيل وسفرتهم للاسماعيلية مع المحافظين
اللازمين » (١٧٢) •

ومن الناحية السياسية كان المجلس هو الحكومة الفرعية فى رأى
جماعى الضمب التى رأت أن السلطة الموجودة فى الامتدنية لا تمثل أحدا •
وقد كتب عرابى الى محافظ السويس من كفر الدوار طالبا منه أن يهيئ
• جناب لقصل الانجليز أن مصر ليس فيها حكومتان كما يزعم وإنما حكومة
البلاد هي واحدة والجيش تحت أمرها » (١٧٣) • ليس وكانت طبيعته - كممثل

لسلطة القوى الوطنية المادية للاستعمار - واحدة للذين يمارسون السلطة داخله - وقد دافع أحمد بك رفعت عضو المجلس وسكرتيره العام عن وجوده كمؤسسة في مواجهة لجنة التحقيق فقال « أنه كان بالفعل الحكومة الرسمية المؤيدة برضام جميع الأمة المصرية التي كانت تبدل الأحوال والأموال بدون مراعاة الاختلاف في الجنس والدين للحماية من الوطن » - وهذا اليقين هو الذي دفع المجلس الى تأييد تلغراف حرايى لمحافظة السويس فأرسل المجلس هو الآخر تلغرافا يثبه على المحافظ « بأخبار الاميرالاي الانجليزى بأن الحكومة موجودة بمصر وأن ما فى الاسكندرية لا يعبر عن الأمة » (١٧٤) .

مارس المجلس مهمته فى حدود فهمه لدوره كسلطة حكم ثورية ، كمجلس وزراء للحرب - فالتفت الى ثلاث مهمات رئيسية :

● الأولى هي الترتيب لدموية الجمعية العمومية للانقاذ وتبنيها ما يمرض عليها من أمور ومقايمة تنفيذ قراراتها . واصدار الأوامر والقرارات التنفيذية لوضع قرارات الجمعية العمومية موضع التطبيق الفعلى - وفى هذا الصدد فإن المجلس قد اعتبر أنه يستمد سلطاته من الجمعية العمومية ومستولا أمامها .

● أما المهمة الثانية فهي : تقديم تسهيلات أساسية للمجهود الحربى ، وفى هذا الصدد أصدر المجلس عدة قرارات بمنع المراسلات التليفرافية الشفرية الصادرة أو الواردة الى مصر ، والأخبار المبهمة العبارة ، باستثناء ما يصدر أو يرد الى وزارة الحربية ، كما أصدر قرارا بمنع دخول الأجانب الى مكاتب التلغراف - وأخضع الصحف للرقابة وعين أحمد رفعت - عمده ومدير المطبوعات - رقيباً عاماً - ومنع سفر الأجانب الى الخارج .

● على أن أخطر المهمات التي نفذها المجلس اتخاذه اجراءات خاصة لتثوير جهاز الدولة الرسمى ، باجراء ما عجزت عنه القيادة الثورية فى الظروف الطبيعية من تطهير جهاز الحكم من العناصر المشكوك فى ولائها للثورة ، أو ترددها فى مواجهة حالة الحرب ، فأصدر قرارات بمنزلة غسلة من المحافظين وعين آخرين محلهم - ونقل بعض المحافظين الى محافظات اخرى لتوفير قيادات ادارية ذات كفاءة خاصة للمحافظات القريبة من جبهة القتال . وقد شرح حرايى للمجلس العرفى - وكان يحضر بعض جلساته ويرسل اليه برقيات وخطابات - ضرورة عزل أحد المحافظين لأنه يتنافس فى جميع الجهود الذين طلب منه جمعهم - وتصرف بطريقة توحي بأنه لا يقدر مسئولية متطلبات الحرب - وفى شرحه جند القامدة التي يجب أن يمارس على أساسها جهاز الدولة دوره ، فقال أنه لا يجوز ، أن يأخذ أحد موظفى الحكومة ما يهتبه منها ويكون مساعدا للعدو الانجليزى « (١٧٥) » - وهو ما طلب حرايى من محافظ

السويس أن يؤكد للاميرال الانجليزى ، اذ نبهه أن يخطس الاميرال بأن
« المحافظ خادم لمعوم الأمة وليس لشخص الخديو » (١٧٦) •

احتفظ المجلس باستقلاله في أداء وظيفته في حدود أنه جسم من
السلطة الثورية ، وحافظ على الطابع الديمقراطي في مناقشاته . فقد ذكر
عرايى في محضر التحقيق معه أن المجلس كان يراجع في كثير من الآراء التي
كان يبدئها في مسائل الدفاع ، والتي كان يعتقد أنها نافعة كل النفع للحفاظ
والمداومة • وأضاف : ان هذا يعنى أنه لم يكن يصح المجلس أو يجبره على
شيء (١٧٧) • وكان عرايى - باعتباره وزيرا للحربية وقائدا للجيش
والثورة - يخطر المجلس فحسب بما يصل الى علمه عن طريق مغايراته من
إنباء من الثورة أو موثقى المجهود الحربى ، وفي ضوء هذه المعلومات كان
المجلس يصدر قراراته • وقد نظر عرايى الى المجلس نظره الى سلطة فعلية
لها عليه حق الأمر والطاعة • ففى التحقيق معه قال أنه كان « رجلا مأمورا
بأس من طرف ذلك المجلس الذى يبدى حكومة البلاد هو أن أقوم بحفظ البلاد
والمداومة عنها » (١٧٨) • والواقع أن المجلس تيمرية ديمقراطية ممتازة . اذ
كان عرايى - كقائد للجيش والثورة في ظروف غزو عسكري استعماري -
يستطيع أن يضع كل السلطة فى يد المسكرين أو فى يده شخصيا فؤده
ظروف لا يمكن فيها أن تسير الأمور فى شكلها العادى • ومع ذلك فإن حرصه
على أن تكون السلطة فى رقعة أوسع ، ممثلة القوى الثورية يندل على أسالة
الفكرة الديمقراطية عنده •

● وتعتبر « الجمعية العمومية » مؤسسة تمثيلية من أهم المؤسسات
السياسية غير المسبوقة فى الواقع المصرى • وصاحب الفكرة فى الدعوة اليها
هو « عرايى » الذى كتب الى « يعقوب سامى » فى ١٧ يوليو ١٨٨٢ يخطره
بخيانة الخديو ويطلب منه أن « يعقد مجلسا من الدوات والعلماء ومجلس
النواب والأعيان وي طرح هذه الأحوال أمامهم للذاكرة فيها والبث فى السج
على خطة يقررونها ثم يحررون قرارا بما يرونه فى صالح البلاد » وطلب منه
أن يسأل هؤلاء الدوات والعلماء والنواب والأعيان « عما اذا كان يجوز شرعا
راقع ما حصل من الخديو من التحيز لأعداء بلاده أم لا ؟ » ويبدى امضائه
فيدونا للعمل بموجبه « (١٧٩) • ومع أن الأفكار اتجهت فى البداية الى قصر
عضوية الجمعية العمومية على الضباط من رتبة الميرالى فما فوق ، الا أن
المنطلق الديمقراطي ، انتهى بأن اتسمت الدعوة لتفصل ممثلين لكل طبقات
الأمة ، وهكذا عقدت الجمعية العمومية دور انمصادها الأول فى ١٧ يوليو
بمضور حولى ٤٠٠ عضوا ، وعقدت اجتماعها الثانى والأخير فى ٢٣ يوليو
بمضور ٢٩٠ عضوا •

وكانت الجمعية في منظور أعضائها ، والداعين إليها ، أعلى سلطة في البلاد ، باعتبارها ممثلة لعموم السكان ، وإلى هذا المعنى نبه عرابي محافظ السويس في البرقية السابق الإشارة إليها . وقد نبه عرابي في برقيته السابق الإشارة إليها لمحافظة السويس إلى أن الشديو لم « تصبح له سلطة بمقتضى قرار من عموم رؤساء البلاد وأعيانها وحاميتها على اختلاف مداها » (١٨٠) - كما ذكر في برقية منه لمعلى مبارك أنه قائد للجيش « ليس له أدنى صفة أو حق في اتخاذ أي إجراء بعد صدور قرار الجمعية العمومية ، وهو يعتبر نفسه مطيعا ومتقادا في أي حال لما تأمر به الأمة » (١٨١) - وحرصت الجمعية على اكتساب شرعية لقراراتها بإبلاغها للسلطات العالي الذي كانت تحرص على تأييده لفضح المقاومة ضد القزو . ونلاحظ أن حدود هذه العلاقة قد اقتضت على إحاطة الباب العالي جلما بقرارات الجمعية مع خطورتها الشديدة إذ وصلت إلى إعلان عزل الشديو وعدم العمل بقراراته . وقد نص على هذا الإبلأ في قرار الجمعية بجلسة ٢٢ يوليو إذا لزم هذا القرار « عرض قرارنا هذا على الأعتاب المالية الشاهانية بواسطة وكسلاه النظارات » (١٨٢) - وهو ما يكلف عن تصور الجمعية العمومية للمجلس العرفي باعتباره مؤسسة منفصلة لقراراتها . ومن حيث المهمات التي تكفلت بها الجمعية فهي أيضا مهمات الحزب - ففي برقية عرابي لمعلى مبارك ذكر أن الجمعية لم تنقد إلا « للنظر في الأحوال العاصرة واتخاذ التدابير اللازمة لوقاية البلاد » (١٨٣) -

على أن مايلفت النظر هنا هو أن هذه الجمعية قد عقدت في ظروف شابهة للظروف التي عقد فيها « مجلس طبقات الأمة » في الثورة الفرنسية، ولهام بعضها متشابه ، وبتركيب قريب من تركيبها ، وهو ما يكشف عن تأثير المراهبين بأفكار الثورة الفرنسية وتجاربها ومؤسستها . لقد كانت الجمعية العمومية مختلفة من حيث التركيب عن أي مؤسسة تمثيلية سابقة وإذا ما راجعنا الأسماء والوظائف والوضعيات الطبقية للموقعين على قراراتها في ٢٣ يوليو ١٨٨٢ - وهو القرار الخاص باستمرار الدفاع عن البلاد وعزل الشديو ، نجد أنه قد وقع عليه ٢٦ عضوا الأغلبية العظمى منهم تنتمي لفئات صاعدة مصلحة حقيقية في إنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ، وبالذات : التجار والزراع المتوسطين والثقفيين الثوريين .

تكونت الجمعية من ١٧ من كبار الموظفين و ١١ من مديري المديريات و ٢٨ من الموظفين الذين يتولون مراكز قيادية وسطية ، وبهذا يبلغ حده العاملين في الجهاز الإداري من أعضائها ٥٦ عضوا - كما وقع أيضا ٢٢ من رجال الدين الإسلامي وتقباه الأقراف وعلما الأزهر و ٨ من رجال الدين المسيحي هم بطاركة الطوائف المسيحية المختلفة - وجملة هؤلاء ٣٠ - هذا

فضلا من ١٨ من العسكريين السابقين والعاملين في الخدمة و ١٤ من القضاء، و ٥٢ عمدة ، و ٥٤ تاجرا يمثلون كبار التجار في القاهرة وبولاق والاسكندرية وفي الأقاليم - فضلا عن ٦ من نظار الدوائر و ٥ من رجال الحاشية الملكية و ٣ من أمراء البيت المالكة - وتتوزع النسبة المئوية للمواطنين على القسود تنازليا كالآتي : ٢ و ٤٥ ٪ للمثقفين (ويشمل هذا العدد الموظفين وكبار الموظفين ورجال الدين الاسلامي والمسيحي والعسكريين والقضاة) ثم ٢٠ ٪ من التجار و ٢٠ ٪ من العمدة وأخيرا ٣٣ ٪ من الأسرة الملكية وحاشيتها والعاملين في خدمتها وهم يمثلون العنصر الذكي في الراى .

والملاحظة الواضحة هي أن التجار قد أصبحوا قوى مؤثرة في هذه المؤسسة التمثيلية - وهو ما لم يتوفر لهم في مجلس النواب حيث لم يزد عددهم عن ٨ ٪ من أعضائه (٧ فقط من ٨٢) - ارتفعت في الجمعية العمومية الى ٢٠ ٪ . كذلك فإن المثقفين الذين لم يمثلوا في أى مجلس نوابي مما في ذلك مجلس نواب الثورة نفسه ، قد وجدوا الفرصة لكي يمثلوا ، بحجم كبير ، يكشف عن حجم تأثيرهم السياسى - حتى أنهم كانوا أكثر القوى تأثيرا في استصدار القرارات - أكثر مما يكشف عن قوتهم الحقيقية في الخريطة الاجتماعية .

ومما يلفت النظر أن الذين حضروا الجمعية ووقعوا على قراراتها ، أى التزموا بما تعبر عنه من سياسة ، من أعضاء مجلس النواب ، لم يزدوا عن ستة أعضاء فقط هم : أحمد الصبايحى ومحمد ديبس وبسيونى أبو الفضل واحمد على محمود ومصطفى ملام ومحمد جلال ، وأغلبهم من العمدة - وهو ما يؤكد أن مجلس النواب في تركيبه كان بعيدا عن التوافق مع مطالب البرجوازية المصرية . وأنه من ناحية التركيب كان يضم عناصر وسطية ومتروكة . كان الطبيعى والمجلس هو المؤسسة التشريعية الرسمية في البلاد ، والمنتخبة في ظل انحصار الثورة ، أن يقوم بالمهام التى أنشأت الجمعية العمومية لأدائها ، ولكن الانقسام الذى حدث به ، بعد أزمة المؤامرة التركسية ، وأدى لانقسام عدد من أعضائه الى صف الخديرة ، وتأيدهم للاحتلال ، ولجوء عدد آخر لاتخاذ مواقف محايد في الصراع ، كشف عن عجزه عن أداء المهام الثورية في مرحلة الأزمة ، وأكد أنه من حيث التركيب ، يمثل أكثر الفئات الاجتماعية التى اهتركت ببرنامج أقرب ما يكون الى الحد الأدنى . لذلك فرضت الضرورة عقد الجمعية العمومية كمؤسسة بديلة لمجلس النواب كما كان المجلس العرفى مؤسسة بديلة لمجلس الوزراء .

والوقف الوسطى الذى أخذه المجلس هو الذى جعلنا لائتمنى في قائمة الجمعية العمومية الا على أسماء ستة من أعضائه ، وهو المسئول عن ألتسا

لأنجد كثيرين من أعضاء المجلس في قوائم أحكام الادانة ، التي صدرت من المحاكم العسكرية التي حاكت الثوار إلا أحد عشر فقط من أعضائه هم :

- أحمد أباطة (تحديد اقامته بالشرقية ، مع دفع تأمين سنوى ٢٠٠٠ جنيه لمدة ٥ سنوات) *
- أحمد محمود (تحديد اقامته بالبحيرة مع دفع تأمين سنوى ٣٠٠٠ جنيه لمدة ٤ سنوات) *
- ابراهيم الركيل (تحديد اقامته بالبحيرة مع دفع تأمين سنوى ٣٠٠٠ جنيه لمدة ٤ سنوات) *
- أمين القمصى (تحديد اقامته بالشرقية مع دفع تأمين سنوى ٥٠٠٠ جنيه لمدة ٥ سنوات) *
- مراد السعدوي (تحديد اقامته بالبحيرة مع دفع تأمين سنوى ٤٠٠٠ جنيه لمدة ٤ سنوات) *
- محمد جلال (تحديد اقامته بالمنيا مع دفع تأمين سنوى ٢٠٠٠ جنيه لمدة ٤ سنوات) *
- مهني مسير (تحديد اقامته بأسسوط مع دفع تأمين سنوى ٤٠٠٠ جنيه لمدة ٤ سنوات) *
- محمد عبد الله تحديد اقامته بالشرقية
- علي كساب تحديد اقامته ببني سويف
- علي مكأوى تجزيده من الرتبة
- محمد الشافى تجزيده من الرتبة

ومن بين هؤلاء اثنان فقط من الذين وقعوا على قرار الجمعية ، فيكون عدد أعضاء المجلس الذين اتخذوا مواقف ثورية لا يزيد عن ١٥ عضوا *

وخرج مجلس النواب من جبهة الثورة ، عند منطف أزمة المؤامرة العسكرية ، هو الذي دفع المراهبين للبحث عن صيغة تقدم يمثلين حقيقيين للمناصر صاحبة المصلحة في استمرار الثورة الوطنية التحررية ، وأن تعتمد في هذا على عناصر البرجوازية التجارية والمناصر الواهية من البرجوازية الزراعية والمتخفين الثوريين المتأثرين بالفكر الليبرالي والفكر الدينى المتحدر ، وبزعم هذه المعاملة التناضية في بناء السلطة الديمقراطية البرجوازية ، فقد أجهضت الثورة !!

فلمسألا أجهضت ؟

إن هذا يتطلب أن ندرس بتفصيل أولى ، كيف تكونت جبهة الثورة ، وكيف تفطعت .. وهو موضوع الفصل القادم *

الفصل الخامس

الجبهة الثورية من الوحدة إلى التفتت

□ الجبهة الوطنية المتحدة • • الانفصالية الرئيسية
والتحديات □ المرحلة الأولى: تكوين الجبهة الوطنية (فبراير
١٨٧٩ - أغسطس ١٨٧٩) □ المرحلة الثانية : تدعيم
الجبهة • • أقصى اتساع (من عزل اسماعيل إلى ثورة ٩
سبتمبر ١٨٨١) □ المرحلة الثالثة : الارستقراطية الزراعية
تحاول احتواء الجبهة (من مظاهرة سبتمبر إلى استقالة
شريف • فبراير ١٨٨٢) □ المرحلة الرابعة : الانقسام :
والارستقراطية الزراعية والصراخ تفوقان الثورة (من
قوى البارودي للوزارة في ٢ فبراير إلى ضرب الاسكندرية
في ١١ يوليو ١٨٨٢) □ المرحلة الخامسة : الانقسام
النهائي • امتان : من ضرب الاسكندرية في ١١ يوليو إلى
سقوط القاهرة في ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ □ برنامج لجبهة
تضم أكثر العناصر تحدا □ التحالف المصري العثماني
□ العرب : قضاياها العسكرية والاجتماعية والسياسية
□ قيادة الثورة : ملاحظات حول الزعامة البرجوازية □

الجبهة الوطنية المتحدة

القضايا الرئيسية .. والتحديات

يبدو أجهاز الثورة العرابية ، أحيانا كقدر حتمي لم يكن منه مفر . لا تعتمد حتميته على قوة خلفية شامت أن تحرم البرجوازية المصرية من أن تحقق محاولتها لبناء سلطتها الديمقراطية والسيطرة على سوقها القومية بل صمته الظروف المالية التي نشأت فيها الثورة ، وطبيعة الخريطة الطبقية لها ، والمهام التي وقع على عاتقها عبء القيام بها ، والقيادة التي ولدت في هذه الظروف كلها .

ومما يفرض اهتماما خاصا بأصابع أجهاز الثورة ، أن المتابعين لحركة التاريخ المصري الحديث ، يلاحظون أن جماهير الشعب المصري قد واجهت انزواء الفرنسي - ١٨٩٧ - بمقاومة مستمرة أجهزت قوات فرنسا التي كانت أقوى دولة أوروبية في ذلك الوقت ، وجمعت استمرارها في القيام بمكاسب يكون مستحيلا . كما أن حملة فريزر في سنة ١٨٠٧ ، لم تهزم بمفاعيلها جرش محمد علي - الذي كان حتى ذلك الوقت من بقايا المرتقة - بل هزمتها المقاومة الشعبية المسلحة في رشيد والحامد ، وبعد ثمانية عقود من ذلك دخل الجيش البريطاني القاهرة في سنة ١٨٨٢ وقد أعلنت مدينة مفتوحة ، دون أن يواجه بأي مقاومة . وتؤكد وجود الاحتلال في السنوات الأولى منه دون أن تنتظم الجماهير في أي حركة للمقاومة . ويتساءل البعض : هل يرجع هذا إلى جزر في نضالية الشعب ؟ ومع أن هذا ممكن الحدوث ، إلا أنه لا يفسر كل شيء . ومن هنا فإن دراسة ظروف الحركة الثورية العرابية (١٨٧٩ - ١٨٨٢) ، ضرورة ليس فقط لانصاف قادتها ، وإنما لفهم وانصاف النضال القومي نفسه .

ووقائع الثورة لم تبدأ - كما هو شائع - بالهجوم على تكتلات قصر النيل في أول فبراير ١٨٨١ ، فذلك التصعيد يصر وقائمه في حدود الحركة العسكرية ، أما في إطار النظرة الطبقية لها فإن بدايتها تعود إلى المحتويات

الآخيرة من حكم اسماعيل . حين تحركت القوى الوطنية وبلورت مطالبها في شعارات سياسية انطلقت كتعبير عن المقاومة في مناقشات مجلس النواب الذي أنشده عام ١٨٦٦ ، ثم انتقلت الى الجيش فقام عدد كبير من ضباطه وجنوده بالهجوم على الوزير الأوروبي ولسن ورئيس الوزراء على نوبار ، مما أسقط الوزارة الأوزبية ثم كان يوم « مايو » الشهير عندما رفض النواب قرار الحكومة بفتح الدورة البرلمانية قبل اجابة مطالبهم ، وتلاه انعقاد « الجمعية الوطنية » التي قدمت مطالب مارس ١٨٧٩ ، وبحقيقها تولى شريف الوزارة ، وأعد مسودة دستور ١٨٧٩ . وقد انتهت هذه المرحلة بأسقاط اسماعيل وتولى الخديو توفيق لسلطة الحكم .

وتحركات الحوادث بعد أقل من عام من تولي الخديو توفيق الحكم - خلفا لوالده اسماعيل - اذ قام عدد من ضباط الجيش في مايو ١٨٨٠ بتقديم عدة مطالب خاصة بهم ، كانت ذات طابع سياسي . ثم تآزمت الموقف بين الجيش وقياداته البركسية فكانت مطالب الضباط في يناير ١٨٨١ يمزج عثمان رفقي ، واعتقالهم في ثكنات قصر النيل فقام زملاؤهم بالهجوم على الثكنات والأفراج عنهم بالقوة المسلحة وحقق تمرد أول فبراير عنده بتعيين البارودي وزيرا للحربية . وحل اعتماد الشهور السبعة التالية بدأ البارودي اصلاح الجيش وتكتلت كل القوى الرأغبية في التغيير حول حرايى تتشاور حول المطالبة بالدستور والمحررات العامة ، بينما حدث استقطاب رجعى حول السراى فى مؤامرات متتالية لافتيال زعماء الحرب العسكرى ، وانتهت هذه المؤامرات بمرز البارودي وصندوق قرارات بتفتيت الزعماء بعيدا عن القاهرة مما أدى الى ثورة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ التى طالبت بأسقاط رهاض وبالدستور وزيادة عدد الجيش . وعلى إثرها شكل شريف وزارة ظلت تحكم خمسة شهور فاجرت انتخابات مجلس النواب ، ثم اختلفت مع المجلس حول بعض مواد الدستور فاستقالت فى فبراير سنة ١٨٨٢ . وخلفتها وزارة الثورة برئاسة البارودي ومظها حرايى وزيرا للحربية ، وأصبحت وزارة البارودي الدستور بالاتفاق مع مجلس النواب . وظلت تحكم أربعة شهور . استقالت فى نهايتها على إثر قبول الخديو لمطالب الدول الاستعمارية فى ٢٥ مايو ١٨٨٢ ، التى تضمنت ابعاد زعماء الثورة عن البلاد واستقالة الوزراء . وتبناهم الموقف الأسمى ، خاصة بعد المذبحة الطائفية التى جرت بالإسكندرية فى ١١ يونيو ١٨٨١ واضطر الخديو الى اعاده حرايى وزيرا للحربية حفظا للأمن . ثم شكل وزارة برئاسة راعب باشا مع بقاء حرايى فى منصبه . وفى ١١ يوليو ١٨٨٢ بدأ القزوز بغرب الاسكندرية . وانضم الخديو وجزم من مجلس الوزراء وعده من النواب الى القوات القارية . بينما تحسن حرايى فى كفر الدوار وشكل مجلس وزراء للحرب وجمعية وطنية جديدة ، وظلت القوى الثورية تمارس

• لحظة الحكم في جميع أنحاء البلاد حتى هزيمة النازي الكبير واحتلال القاهرة
في ١٤ سبتمبر ١٩٨٢ •

خلف هذا العرض السريع للحوادث مابحت التناقضات بين قوى الثورة
والقوى الرجعية والمعملة كما مابحت التناقضات في داخل معسكر الثورة
نفسه ، وفي داخل معسكر الاعداء • ودراسة هذه التناقضات وأشكال التحالفات
السياسية بينها وبرامج الوحدة ، يعطينا مفتاحاً لفهم استراتيجية قوى الثورة
وتكتيكاتها واستراتيجية القوى المعادية وتكتيكاتها ، التي حددت شكل الحوادث
وقادتها الى نهاياتها الحتمية •

ولن نستطيع أن نجيب على كل الأسئلة الملقة حول أسباب وكيفية
أجهاض الثورة المرائية ، دون أن ندرس بمثابة ودقة كيفية تكون الجبهة
الوطنية التي قادتها ، وكيفية تفتتها ، وهو ما يعنى دراسة الاستراتيجية والتكتيك
الثوريين ، واستراتيجية وتكتيك القوى المعادية • وفي التفاصيل أن ندرس
الهدف الاساسى الذى حددته قوى الثورة والاهداف المباشرة التى تحقق هذا
الهدف ، والقوى الاجتماعية الاساسية والاحتياطية التى اعتمدت عليها ،
وأشكال النضال التى اتخذتها لتحقيق أقرب الاهداف ، ومدى ارتباط الاهداف
القريبة بالاهداف البعيدة ، والافعال التنظيمية التى كانت وعام تحقيق العملية
الثورية نفسها •

لقد درسنا فى الفصل الثانى من هذه الدراسة التناقضات الاجتماعية
التي حركت عوامل الثورة ، ودرسنا فى الفصل الثالث التناقضات الفكرية
التي عبرت عن الصراع الاجتماعى وتفاعلت معه ، لنتنقل فى الفصل السابق
فندرس الاشكال التى انتظمت خلالها قوى الثورة ، فان مهمتنا فى هذا الفصل
تبدأ من حيث انتهت الفصول السابقة • فالصراع السياسى المعبر عن كل
هذه التناقضات هو مجال اهتمام هذا الفصل •

وثمة مجموعة من القضايا الرئيسية ينبغي أن نلغتها اليها قبل أن
ندرس موضوعنا :

● أول هذه القضايا ، هى ما يمكن أن ينصرف اليه فهمنا لمصطلح
« الجبهة الوطنية المتحدة » اذ لا نود أن تقع فى وهم نعتبر به تشكيل هذه
الجبهة جهداً واعياً ومخططاً بالدرجة الكافية • واذا كان الفكر الماركسي ،
وخاصة الاضافات والتصحيحات اللينينية له صاحبى فضل فى تحديد مهمات من
هذا النوع ، فان الظروف التاريخية السابقة على التطورات التى عاصرتها
اللينينية ، لم تكن خالية من وجوه هذه المهمات ، والفرق هنا هو فرق الوعى
بالظاهرة ، والاستخدام الاذكي والاكثري فهما وتنظيماً لاسلوب النضال •

وتبدو الجبهة ضرورية ملحة في الظروف التاريخية التي تفرض
تحديات على مجموعة من القوى الاجتماعية ليس بينها تناقضات رئيسية عداوية ،
ولكن بينها مجموعة من التناقضات الثانوية ، يمكن - في سبيل تحقيق هدف
مشترك - أن تزج لتفجيرها حتى تتمكن بوحدها من هزم العدو المشترك
والرئيسي لها جميعا ، وإلى أن تتطور هذه التناقضات الثانوية إلى تناقضات
رئيسية عداوية - ومن البديهي أن الطبقات الاجتماعية والاتجاهات السياسية
تلتصق إلى التحالف مع الآخرين في جبهة متحدة ، حين تقهر أنها غير قادرة على
حسم التناقض الرئيسي لحسابها الخاص وبقوتها الذاتية : لفرض عدوها
أو لغشيتها من انقلاب القوى الأخرى ضدها ، أو لضعف قدرتها التنظيمية •
ومن الطبيعي أن كل طبقة اجتماعية يهمها أن تحسم القضية لصالحها وأن
تستولي على السلطة بفردها لتحقيق تصوراتها لمصالحها الطبقة ، وهو مالا
تسمح الظروف عادة به •

ومن هنا ندرك أن الجبهة الوطنية المتحدة التي قادتها عناصر من
البرجوازية المصرية في محاولة للمشاركة في السلطة أو الاستئثار بها ، خلال
ما عرف بالثورة العربية ، كانت شكلا سياسيا ، فرض نفسه كضرورة
حتمية ، وليس تعبعا عن وهي عناصر معينة من الطلائع السياسيين لهذه
البرجوازية الضعيفة اقتصاديا الناقصة بالتالي في وعيها السياسي وخبرتها
التنظيمية وقدرتها الثورية • وكان لهذا الخضوع للضرورة آثاره العظيمة في
حركة الثورة ، فإذا كانت الضرورة تفرض نفسها عادة فإن الوعي بها ضمان
لحسن استخدامها ، لذلك فإن الجبهة فرضت نفسها على البرجوازية ، كما أن
عدم الوعي بها قاد بعض القوى المشاركة بالجبهة إلى المخامرة أو التطرف مما
خدعها بالتفكك والانحيار •

فرضت الجبهة الوطنية المتحدة نفسها عبر عدة ظروف ، فمع أن معالم
الاقتصاد الرأسمالي ظهرت آنذاك في مصر ، فإنها لم تكن معالم كاملة •
فقط محيط التجنيد البرجوازي الذي كان قد ولد بالفعل بأزمات واختناقات
وتحديات • وكخطوط عامة - تلخيصا لما فصلناه في السرائط الطبقة
والفكرية - فإن اقتصاد السوق أطل وبمه فئات اجتماعية تلطم في هذه
السوق ، فوجدتها فريسة للمغامرات الفردية في الداخل ، والنهب الامبريالي
الوارد من الخارج • ومن هنا تنهد التناقض الرئيسي بين القوى الراحبة في
السوق والقوى العائرة لها وكان من الطبيعي أن تتحدده حدة التناقض
بدرجة نمو البرجوازية المصرية وندى احتياجاتها إلى السوق • فكلما زادت
حاجة البرجوازية إلى سوقها كلما زادت حدة التناقض بينها وبين الاستعمار •

ثورية - والاكثر تحديرا - فان البرنامج يعطي برنامجا للحد الأدنى من مطالبها ، فاذا قل من هذا الحد لم يعد ثمة مبرر لاشتراكها في الجبهة ، وتحقيق خطوات من هذا البرنامج أو أجزاء منه تحدد كسل قوة من قوى الجبهة موقفها من حلفائها ومن الاستمرار في الجبهة على ضوء ما حققته نقاط البرنامج من مصالحها -

وفي ضوء هذا نلاحظ أن الجبهة التي قادت الثورة العمالية تكونت عنها ، وهو ما أتاح للقوى الأكثر تنظيما من الناحية السياسية فرصة قيادتها - فتصدت عناصر من الاستقرارية الزراعية لهذا الغرض ، وهو ما جعلها تفرض شروطها بمجرد تحقيق أول انتصار ذي قيمة للثورة في ٩ سبتمبر ١٨٨٢ - وكانت الاستقرارية الزراعية هي أقل شرائح البرجوازية المصرية الزراعية ثورية ، وأكثرها ميلا للمحافظة - وقد دخلت الجبهة تحت شعار « المشاركة في السلطة » وكانت على استعداد للتصديق على فئات ما تقدمه القوى السائدة ، وبمجرد حصولها عليه ، حاولت الاستقرارية الزراعية تطويع شركائها في الجبهة ، وحسبهم في قفص حركتها المحدودة ، فلما تمرد الفركام على قادتهم ، استقالت وزارة شريف معلنة انسحاب الاستقرارية الزراعية من صفوف الجبهة ، لكنها - بعد فترة ترقب قصيرة - عادت للمشاركة في الجبهة - حيث واجهت مع بقية أطرافها أول محاولة للتدخل الأجنبي كانت تصف بأى فائدة جنتها من المشاركة في السلطة ، حين أراد الأجانب حرمان مجلس النواب من النظر في شؤون الميزانية بأى صورة وعادت الاستقرارية الزراعية ، بعد هذه المشاركة المحدودة ، لتتف موقف الترقب ، حتى تلزمت الأمور بعد أزمة المؤامرة الفركسية ، فأعلنت انضمامها للتدوير ولحلفائها الاستعماريين ، متسحبة بشكل نهائي إلى معسكر الخيانة -

ولم يكن هناك ما يحول دون اشتراك « السراى » - كمؤسسة سياسية - في الجبهة - ذلك ان قوى الثورات البرجوازية في عصر الاستعمار ، تختلف نوعا ما عن مثيلاتها في عصر ما قبل الاستعمار - فبينما كان الصراع في الثورات البرجوازية الأوربية بين البرجوازية وحلفائها من البهاهي الشعبية وبين الاقطاع وحلفائه وعلى رأسهم الملك ، فان الصراع الرئيسى في عصر الاستعمار أصبح مع القوى الاستعمارية - وهكذا أصبح تناقض السراى مع هذه القوى ، لها مكانا في الجبهة - وفي المرحلة الأولى لتكوين الجبهة الوطنية كانت السراى جزءا رئيسيا فيها ، بل وشاركت في قيادتها عبر محاولة التدوير اسماعيل الأخيرة واليائسة لاقبال التسلسل الاستعماري الى بلاده ، واسترداد سلطته المفلقة فقد كان التدوير في تلك المرحلة هو المعرض الثوري الرئيسى على عقد الجمعية الوطنية والمؤيد القوى لمطالبها والمفند القوي لها ومع أن خليفته توفيق كان مترددا ، ولكنه شارك بجزء من الجهد في إسقاط وزارة رياض وكان يطمح بالفعل في أن يجد لسلطته موقعا في بلد وقتت بأجسامها

في يد الأمستمار ، وكان انفلات السلطة تماما من يده وظهور المؤسسات
لديمقراطية ذو تأثير في تحديد موقعه من الجبهة ، إذ مرعان ما انسحب منها
وبدا يتردى في التأسر أولا ثم انتهى الى النهاية نهائيا .

وهنا يبرز سؤال هام : هل كان برنامج الحد الأدنى من وجهة نظر القوى
الأكثر ثورية متطرفا بحيث أدى الى تفتيت الجبهة ؟ . وبمعنى آخر هل تطرف
هذه القوى هو الذي جعلها تدخل في مفاوضات فردية « وشطب عسكري » -
كما يذهب البعض - أدى الى تفتيت الجبهة ، ومساندة بعض قواها بالخروج
منها . ألم تكن المصلحة القومية تفرض بعض التنازلات الجزئية للحفاظ
على وحدة القوى الوطنية على أساس ان الخطر الاستعماري خطر داهم ورتبسي .
ذلك تساؤل يجيب عليه بالنفي تاركين التفاصيل للنبايعات القادمة . هذا النفي
أيضا ويشمل التساؤل حول امكانية تمييز الإستراتيجية العسكرية والسرائى .

● ويقودنا هذا الى ثالثة القضايا الرئيسية للجبهة ، وهى قضية ترتيب
القوى الثورية . ومفتاح النظر فى هذه القضية . رأى للاستاذ فوزى جرجس
يذهب فيه الى ان تنازل عرابي عن رئاسة الوزارة عقب مظاهرة ٩ سبتمبر
هو أول تنازل استراتيجي من قيادة الثورة أدى الى وضع تلك القيادة فى يد
مترددة تميل بحكم مصالحها الطبقة الى السرائى أكثر مما تميل الى الشعب .

وعندنا فانه لا خلاف فى ميول شريف ، ولكن هل كان من الممكن لعرابي
ان يضع ترتيبا لقيادة الجبهة ولقواها غير ما كان بالفعل ؟ . ان اعقد مشاكل
الجبهة هى مشكلة القيادة التى تحدد مسار العملية الثورية ككل . ولكن مبررات
تولى عناصر معينة للقيادة ليس مجرد رغبته أو حقها أو امتيازها وعيا أو
اخلاصا ، فمبرر تولى القيادة هو الحجم السياسى .

ومع أن الجيش قوة مسلحة أقدر على الفرض والحسم ، وأكثر تنظيما ،
فقد كان أضعف سياسيا من الاستقرارية الزراعية ، وأقل منها من ناحية
الدراية السياسية . وفى بلد تحيط به التحديات والاضطاح من كل جانب فإن
مشروعية التمرد العسكري تعاط بالمعيار المتوجسة والمحترصة ، ولذلك سمى
الجيش للحصول على تأييد شيعى لحركته السياسية حتى يأخذ مشروعية تقيه
من ضربة عسكرية عثمانية أو أوروبية .

وكانت التحركات التى وقعت بين أول فبراير و ٩ سبتمبر ١٨٨١
واضحة فى معنى عرابي للحصول على توكيلات من الأهالى والى عقد اتفاقات
مع زعماء ملاك الأراضى . فإذا لاحظنا أن قوة الجيش العسكرية كانت ضئيلة
وان تنظيمه وقوته هى مسألة نسبية تختص بالأوضاع الداخلية فقط ، أدركنا

الاسباب التي فرضت أن يقدم حرايى الارستقراطية الزراعية لقيادة الجبهة . وفي حدود بحث مسألة القدرة العسكرية للجيش فانه يجب ان نضع في الاعتبار ان القوى المضادة لم تنقصها القوة العسكرية فالمناصر الجركسية مسلحة ، وكانت هناك قبائل المريان واغلبها كان مسلحا كما ان هراقم الاجانب قد حصلوا أيضا على السلاح وكان ذلك في امكانهم دائما .

لم يكن تولى هريد القيادة تنازلا ، ولكنه كان أمرا واقعا فرضته امكانيات البرجوازية المصرية ، وطاقتها الثورية ومؤسستها السياسية ومدى ما استطاعت أن تحمده وتنظمه خلفها في تلك المرحلة ، ومع ذلك فانه قد استقال بعد أزمة الميزانية وأصبحت قيادة الجبهة مشاركة بين عناصر من الارستقراطية الزراعية ، وعناصر ذات وزن أثقل في القيادة ، وموقفه أكثر تحجرا هي عناصر البرجوازية الزراعية والتجارية التي كان يمثلها الحزب العسكري . ثم انفردت العناصر الأخيرة بالقيادة عقب يدم الفوز العسكري وإنجاز عناصر الارستقراطية الزراعية . بالكامل الى التدهور والاستعمار وخيانتهم للثورة ، وما لا شك فيه ان تولى العناصر الأكثر تحجرا لقيادة الجبهة من البداية كان سيكفل مسارا أفضل للعملية الثورية ، فمن ناحية كان سيضع القوى المتردة أو التي دخلت الجبهة بأقل المطالب ، في عداد الاحتياطي ويرتب على هذا العديد من الاجراءات ، مثل مشاركتها في السلطة ، وتأثيرها في مراكزها الحساسة كالجيش ... الخ . ومن ناحية أخرى كان منطلق يدها في تدعيم نفسها بالقوى الرئيسية لأي ثورة أي جماهير الشعب ، وفي تلك المرحلة من التاريخ المصري فان جماهير العمال الزراعيين وفقراء الفلاحين وفقراء المدن كانت هي جيش الثورة الحقيقي . وهو ما لم تلفت قيادة الثورة اليه ولم تحم إلا متأخرا جدا .

● وهذه القضية الرابعة من قضايا الجبهة الوطنية هي جوهر المسألة ، وحولها ومنها تتفرغ كل قضايا الثورة المصرية . ان المعز من تجنيد الجماهير وتنظيمها والخوف من ذلك هو الذي اجهض الثورة في الحقيقة وهو الذي أنهى محاولة البرجوازية المصرية للمشاركة في السلطة . ومن البديهي أن اشتراك الجماهير في الثورة لم يكن سيحولها الى ثورة اشتراكية ، إذ كانت الجماهير أقل وعيا وتنظيما مما يمكنها من ذلك ، فضلا عن أن نمو القوى الانتاجية لم يكن يسمح به . ولكن الثورات البرجوازية الأوروبية لم تنجح الا من خلال تجنيدها للجماهير الضمنية ودفنها وقودا لمحركه استيلاء البرجوازية على السلطة . وفي هذا الصدد فان برنامجا ما كان لابد من وضعه يحقق بعض مطالب الجماهير ، كما ان جهدا منظما كان لابد من بذله في هذا الطريق . لتحشيد أوسع الجماهير وتنظيمها وتسليحها . ومن البديهي أيضا أن الجماهير لا تشترك في هذه المحاولة كنوع من الانتباه لمن يطلب منها ذلك ، ولكنها

ساحبة بمصلحة أكيدة وأصيلة في قهر الاستعمار وفي تحقيق مناخ ديمقراطي . ولكنها كانت في حاجة إلى جهد لتنظيم اشتراكها في هذه العملية . وهو ما لم تليه قيادة الثورة أو تلتفت إلا متأخرا جدا ، بحيث لم يؤد إلى نتائج محسوسة . وهو ما سوف تعود إليه بتفصيل أدنى فيما بعد .

حول هذه القضايا الرئيسية الأربع يستدور محاولتنا دراسة الجبهة الثورية ، عبر أربع مراحل تميزت كل منها بالقوى التي شاركت فيها ، وبالبرنامج التي اجتمعت تلك القوى حوله ، وتناهت منذ كانت الثورة مشروعا إلى أن أصبحت ذكرى .

المرحلة الأولى : تكوين الجبهة الوطنية فبراير ١٨٧٩ -

أغسطس ١٨٧٩ :

تكونت الجبهة التي قامت الثورة المرابية خلال نشاطات جزئية متعددة ، اقتدتها حمرا يهود للشبوات الأخيرة من حكم اسماعيل حيث بدأت المقاومة تطبل برأسها في مجلس النواب . ثم انتقلت إلى الجيش . ففي ١٦ فبراير ١٨٧٩ تجمع حول وزارة المالية أكثر من ٤٠٠ من الضباط يطالبون بدفع المتأخر من رواتبهم وكان يصل إلى ثمانية عشر شهرا . وتكرر هذا التجمع مع زيادة في العدد ، حتى وصل في اليوم الثالث إلى ٦٠٠ ضابط بقيادة البكباشي لطيف سليم ، وبتبهم عدد من طلبة المدرسة الحربية ونحو ألفي جندي (١) فلما اقتربوا من وزارة الخارجية لحوا نوبار - رئيس الوزراء - خارجا منها راكبا عربته ، فاحتلوا به من كل مكان وهجموا عليه وطرحوه أرضا واعتدوا عليه بالضرب . وعندما أقبل ولسن وزير المالية محاولا تخليص رئيس الوزراء هجموا عليه هو الآخر ، وفندوه من شارب ، ثم قبضوا عليهما وسجنوهما في مبنى وزارة الخارجية ، واحتلوا المبنى بأكمله . ولولا أن الخديو اسماعيل وآلاف الحرس الخديو قد سارعوا إلى مكان المظاهرة ، حيث قدم الخديو تمهيدا للضباط بحل مشكلتهم ، لتصاعد الموقف . وقد نتج عن هذا التمرد ان استقالت وزارة نوبار . وتشكلت وزارة برئاسة الأمير محمد توفيق ولي العهد . ولكن الخديو لم يتمكن من التخلص من نوبار تماما ، إذ اضطر تحت ضغط الدول إلى إعطائه وزيرا للخارجية (٢) .

لم تضم الحركة ضباطا وعسكريين فحسب ولكنها خست أيضا عددا من أعضاء مجلس شورى النواب . فبعد أن خطب لطيف سليم قائدها خطبة حماسية في الطلبة والضباط والجنود ، اتصل بعدد من أعضاء المجلس طالبا منهم أن يشاركوا الضباط والجنود في احتجاجهم على أحالتهم على الاستبعاد وتأييد مطالبهم . ونع أكثرية النواب الذين عسرخ عليهم الاشتراك في المظاهرة لم يوافقوا على ذلك ، فان أربعة منهم قد اكتفوا بالسير في موكب المظاهرة راكبين جميعهم (٣) .

لم تحقق الحركة أهدافها بل اتخذتها القوى الاستعمارية دليلاً على سوء الأحوال المالية ، بما يستدعي قيام الوزيران الأوربيين واعطائهما سلطة الاعتراض على قرارات مجلس الوزراء . لكن القوى الوطنية لم تتوقف عن المقاومة ، وانتقل مركزها إلى مجلس النواب ، الذي تقبّل داخله أزمة حادة بين الأعضاء وبين وزير المالية الإنجليزي إذ رفض استعفاء المجلس له ليجيب على استئله بشأن الحالة المالية ، مما دفع ٤٩ من الأعضاء إلى تقديم مذكرة يحتجون فيها على تجاهل مجلس الوزراء لقرارات المجلس وعلى موقف وزير المالية الإنجليزي منه (٤) .

وعندما حاولت الوزارة فض الدورة البرلمانية قاوم الأعضاء ذلك وعلنوا رفضهم لقرار فض الدورة البرلمانية وجر محمد الخندى راضى عن ذلك بقوله « لا تنوجه لطرف الاعتاب الخديوية الا اذا اعطى المجلس النواب حقوقه واجهبت طلباته وما نحن منتظرون الجواب الذى يرد عن ذلك » (٥) . ورفع الأعضاء عريضة إلى الخديو احتجاجاً فيها على الوزارة ، وعلى المشروع المالى الذى وضعه ولسن وزير المالية ويقضى بعدم دفع كوبون أبريل ١٨٧٩ ، مما يعنى اعلان افلاس البلاد وتضالم أزمة الديون . ولكن الوزارة أصرت على موقفها وأصدرت قراراً بفض الدورة البرلمانية .

اذ ذاك تحولت القوى الوطنية للعمل خارج الاطارات الشرعية التقليدية، فعمد أعضاء مجلس النواب وعدد من القيادات الوطنية اجتماعات فى شكل مؤتمر موسع فى بيت السيد على البكرى تقبّل الاشراف ثم فى بيت اسماعيل راعى وزير المالية السابق ورئيس مجلس النواب الأسبق . ونجم عن هذه الاجتماعات - التى اطلقت صفت تلك الأيام عليها « الجمعية الوطنية » - ان قدم المجتمعون مطالبهم إلى الخديو فى الثمانى من أبريل عام ١٨٧٩ . كانت قيادة هذه الحركة فى يد عدد من عناصر الارستقراطية الزراعية متحالفة مع مجلس النواب الذى كان إخلبه الأهم تمييزاً عن قطاعات البرجوازية الزراعية ، وقد دخل فى هذا التحالف عدد من المثقفين المدنيين والعسكريين .

وثمة اختلاف فى عدد الموقعين على عريضة المطالب وعلى تصنيفهم ، يذكر مراسل التيمس أن هذه العريضة وقعها سبعون من العلماء على رأسهم شيخ الاسلام وبطريقه الأقباط وحاجام اليهود بالنيابة عن طوائفهم ، وستون من البالدات ، ومثلهم من البكوات ، وأربعون من الأعيان وكثير من ضباط الجيش (٦) . ومعنى هذا أن الموقعين على البيان هم ٣٢٠ فير ضباط الجيش . بينما يذكر الاستاذ الرافى أن عدد الموقعين جميعاً ٣٢٧ منهم ٦٠ من أعضاء مجلس القورى و ٦٠ من العلماء والهيئات الدينية و ٤٢ من الأعيان والتجار و ٧٢ من الموظفين العائليين والمقاعدين و ٩٣ من الضباط (٧) . ويقل العدد

في مصادر أخرى إلى ٢٠٠ عضو فقط منهم ٦٢ من رجال الدين و ٤١ من كبار الملاك الزراعيين والتجار و ٦٠ من أعضاء مجلس الشورى و ٢٧ من الضباط (٨) . وأما كانت الاختلافات اليسيرة بين هذه الأرقام ، فلا شك أن الكتلة الرئيسية التي كانت وراء هذه الحركة ، هي كتلة ممثلة للجنين البرجوازي المصري ، سواء في القطاع الزراعي أو التجاري أو عناصر المثقفين . على أننا سنلاحظ بعض الدلالات في هذا التكوين الأولى للجهة الوطنية . أن عناصر الارستقراطية الزراعية - وقد مثلهم عدد من الباهوات على رأسهم شريف باشا - كان لهم دور هام في هذا التكوين ، فهم الذين تولوا قيادة الحركة وسدحوا أهدافها . كما يلاحظ الدور البارز الذي لعبه المثقفون في تكوين الجهة والتعبير عنها . ويؤشر اشتراك العسكريين في هذه المرحلة المبكرة من تكوينها إلى أن حركة الجيش كانت سياسية في بدايتها الأولى ، ولم تبدأ طائفية محضة كما يصورها بعض الباحثين . كذلك نلاحظ أن مجلس النواب بدأ آلة طليعة في يد الغدير قد انتقل إلى التطرف السياسي نسبيا . ونحن مع التعميس في قولها « أنه مهما كانت الطريقة التي تنتخب بها أية هيئة نيابية فلا ريب في أنها تصبح معتملة بعض الاستقلال متى أصبح أعضاؤها يعملون معا » (٩) . لقد كان المجلس « يمثل خير تمثيل لطبقة ملاك الأراضي الخراجية » (١٠) . ووضعية هذه الأراضي سبق أن ناقشناها في الفصل الثالث . وهو ما يشير إلى أنه أقرب ما يكون إلى تجمع للملاك الذين يستعملون الأسلوب الرأسمالي في استغلال الأرض ، مع وضعية متحررة تتبع من تحسبهم لفئسة تحرير قوة العمل ، يضاف إلى هذا أن موقف السراي من الجهة هو موقف الحليف القوي ، المشارى في قيادتها ، فهي لم توافق فحسب على اللائحة الوطنية ، ولكن الغدير أمر برجمتها وكتب منها عدة نسخ باللغة الفرنسية وأرسلت إلى قناصل الدول ووقع على هذه النسخ راجب باشا بالنيابة عن الدوات والاعيان ، وأحمد رشيد من أعضاء مجلس الشورى والسيد علي البكري عن العلماء والتجار ، وراغب باشا عن الضباط . وقد دعا الغدير - في اليوم التالي لتقديم اللائحة - القناصل للاجتماع لابلأفهم قراره بالاستجابة لللائحة الوطنية ، وحضر الاجتماع ممثلون لجميع الجهات . وكان اشتراك السراي في الجهة طينيميا ومتوائما مع تزايد التناقضات بينها وبين الاستعمار الذي مسلها كمؤسسة استبدادية كل السلطات التي كانت في يدها - وقد ذكرت التيمس في مايو ١٨٧٩ « أن الغدير وإن أصبح ملك البلاد ، فإنه لا يمكنه الآن أن يمثل شأن الحرب الوطني الذي يقال أن نفوذه عليه يكاد يقرب في معظم الأحوال من الأمر والنهي ، فالجيش والباهوات والعلماء أصبحوا رجالا واحدا » (١١) .

وعلى هذا فقد تشكلت الجبهة الوطنية في هذه المرحلة من :

● الارستقراطية الزراعية وتنضم أيضا من عرفوا بالاتراك الدستوريين وكان يمثل هؤلاء جميعا شريف باشا .

● السراي .

● البرجوازية الزراعية المصرية وكانت متمركزة في مجلس النواب .

● المثقفون (العلماء ورجال الدين والمثقفون الليبراليون وموظفو الحكومة وضباط الجيش) .

وقد تجتمعت هذه القوى حول المطالب الأربعة الآتية :

● الاعتراض على المشروع الذي قدمه ولسن وزير المالية لتسوية الديون على أساس أنه لا يحفظ حقوق الأمة بل يظهرها في حالة الفلاس في حين أن إرادتها كافية لمواجهة التزاماتها . والمطالبة بوضع تسوية وطنية لمسألة الديون .

● تمصير السلطة السياسية بالقصاص الوزيرين الأوروبيين عن الوزارة .

● تشكيل مجلس نواب له الحرية التامة وجميع الحقوق في كافة الأمور المالية والداخلية كما هو جار في بلاد أوروبا . على أن يعدل دستور ١٨٦٦ ع ٤ .

● تشكيل مجلس للوزراء يختار الخديو رئيسه ، ويترك للرئيس حرية اختيار معاونيه على أن يكون المجلس مقوضا تفويضاً تاماً في جميع إجراءاته . ومسئولا أمام مجلس النواب في جميع إجراءاته المختصة بالداخلية والمالية .

ونلاحظ أن هذا البرنامج ، هو برنامج حد أدنى ، فمع أنه يندرج تحت الأهداف الديمقراطية التحررية ، إلا أنه يتضمن عددا من التصفطات تتل في تأخير العناصر الأقل ثورية في تحديد خطواته ، وعلى شعور العناصر الثورية بعدم وجود قوة ذاتية لها . وهو ما يتضح في إعلان الجبهة التزامها بالديون وفوائدها دون إبراز لعمليات الاستلاب التي تمت في عقدها ، ودون النص على أن تسديد هذه الديون لا ينبغي أن تؤدي إلى إفقار الشعب أو إهتاف التطور الاقتصادي للبلاد . ليس هذا فقط بل إن المؤرخين على المحضر قد أقروا بإتمام منصب الرقبيين في وزارة المالية مع مسماس ذلك باستقلال البلاد وكذلك

فإن الصمات المطروحة طالبت بإعطاء مجلس النواب الحرية في المسائل « المالية والداخلية » فقط ، ونفس المسألة بالتسوية لمجلس الوزراء . وهو ما يتضمن اختلافا تاما لمسائل السياسة الخارجية التي كانت محسلة شائكة خاصة بملاحة مصر بالباب العالي من ناحية والدول الأوربية من الناحية الأخرى . وهي تحفظات تجرئ الطامح الوسطى المترددة لموقف الجبهة من الاستعمار .

كذلك نلاحظ فيما يتعلق بمجلس النواب أن البرنامج قد أثار مسألة توسيع اختصاصات المجلس ، ولكنه أقل بأن « انتخاب أعضائه يكون بموجب لائحته الموجودة » قاصدا بذلك لائحة ١٨٦٦ التي تقصر حق الانتخاب على مشايخ البلاد . وبينما طلبت الجبهة تعديل الدستور على الأسس التي حددها ، على أن يقوم بذلك مجلس النظر ويعرض مشروع التعديل على المجلس النيابي بعد انتخابه ، فإنها ألزمت استمرار قاعدة الانتخاب الضيقة . ولم يكن هذا يعني سوى أن عناصر الأرستقراطية الزراعية والشرائح الكبيرة من ملاك الأراضي كانت تريد أن تحتفظ بقانون الانتخاب الذي يبيع لها الاستثمار بمقاعد مجلس النواب في نفس الوقت الذي تريد فيه تعديل الدستور لمعطيات سلطات أوسع للمشاركة في السلطة وبهذا تتمكن من دعم تلك المشاركة عن طريق ممثلها في المجلس الذين سيناقشون الدستور .

على أن هذه المسألة فيما يبدو كانت موضوع صراع بين الأرستقراطية الزراعية وبين بقية قوى الجبهة وخاصة التجار والمثقفين الذين كان قانون الانتخاب بصورته تلك يحرمهم من فرصة عضوية المجلس . ولعل هذا هو السبب في أن شريف بدأ يترتب بالفعل لوضع قانون جديد للانتخاب .

كان هذا البرنامج أول برامج الجبهة الوطنية ، وقد حققت بمقتضاه نصرا جزئيا فقد دعي شريف باعتباره قائد الجبهة ليقول رئاسة الوزراء ، واختار معه وزيرين آخرين من أعضاء الجمعية الوطنية هما اسماعيل راجب وشامين باشا . وعبر الخطابان المتبادلان بين الشديدي وشريف عن هذا البرنامج . فقد أكد الشديدي أنه يرى أن « من الواجب عليه أن يتبع رأي الأمة » . ونقد سياسة الوزارة النوبارية وبالدلائل مفعول ولعن لتصفية الديون . وأقر بمشروعية اللائحة الوطنية التي قدمت إليه . وأعلن موافقته على ما تضمنته من مطالب . ودعا شريف لتشكيل مجلس للوزراء « من أعضاء أهليين مصريين » يكونون « مسئولين مسئولية حقيقية أمام مجلس الأمة الذي منظم طريقة انتخابه وتقرر حقوقه على النحو الذي يكتل مقتضيات الأحوال الداخلية ويحقق الأمان القومي » . وأقر بأن المهمة الأولى للمجلس هي وضع الدستور وتنفيذ ترتيب المالية الذي رتب عند القطر وأعماله (يقصد مشروع التسوية المالية الذي وضعته الجمعية الوطنية) .

وخلال ظهور الثلاثة التالية لذلك التأت الجبهة وتوثقت العلاقات بين أطرافها بعدة اجراءات كان أولها حرس السراى على تقريب زعماء الحركة الوطنية إليها وموافقة الوزارة على استمرار الدورة البرلمانية حتى ينتهى المجلس من نظر مشروع الدستور . وبالفعل أعدت الوزارة المشروع وقدمته فى جلسة ١٧ مايو ١٨٧٩ . وهكلى المجلس لجنة لنظره كان رئيسها وأحد أعضائها البارزين اثنان من أكبر التجار هما عبد السلام الميرلى وعبد الرزاق القوريجى . وقبل أن يصدق النواب على الدستور خلع القدير فى ٢٦ يوليو وأسدرت الحكومة قرارا فى ٦ يوليو بنقض الدورة البرلمانية . وقد ظلت الجبهة تمارس شكليا سلطة الحكم حتى أغسطس ١٨٧٩ عندما اضطر شريف للاستقالة بعد رفض القدير الجديد محمد توفيق التصديق على مسودة الدستور .

لم تستطع الجبهة الوطنية فى تلك المرحلة أن تواجه التصدى الأوربي إذ خلعت الدول أسماويل معلنة بذلك عدم موافقتها على السياسة التى انتهجها فى أواخر حكمه دون أن تترض القوى الوطنية . ليس هذا فقط ، بل أن القدير توفيق قد قضى على بقية ما حققته الجبهة من انتاجات دون أن تترض .

فما هى أسباب فشل الجبهة فى تحقيق أهدافها فى تلك المرحلة ؟

● أول هذه الأسباب هو سرعة تحريك الاحتكارات الأوروبية سياسيا للقبضام على محاولة رأت أن جوهرها الوطنى الديمقراطى يتناقض مع المصلحة المباشرة لمثل الاحتكارات الدولية . ففي ٧ أبريل احتج الوزراء الأوروبيان على الثلاثة الوطنية ، ورفض الرقيبان الفرنس والانجليزى ممارسة عملهما . واستقال أعضاء لجنة التحقيق الأوروبية فى ١٠ أبريل استقالة جماعية من عضوية اللجنة . وحاول الموظفون الأوروبيون والأجانب أحداث أزمة بأضربهم من العمل واستقالاتهم الجماعية لاحداث اختناقات فى الجهاز الإدارى وأسرت الحكومتان الفرنسية والانجليزية على ضرورة عودة الوزراء الأوروبيين . ولكن الوزارة الوطنية رفضت . فاستمرت الأزمة فترة حتى تكتلت الدول الأوروبية (ألمانيا ، والنمسا ، وانجلترا ، وفرنسا ، وروسيا ، وإيطاليا) وتمكنت من خلع أسماويل .

● وأما السبب الثانى فهو أن القوى الوطنية لم تكن تثق بأسماويل بل كانت تعتبره مستولا عما حدث ، لذلك لم تتطل عليها توبته المزعومة . ولعلها تصورت أنه يتاور فيستعين بها لمواجهة الدول الأوروبية ثم يلتفت إليها بعد ذلك ويصتها ، وهو تقدير سليم مائة فى المائة . بيد أن هذا لم يكن يعنى الوقوف مواقف المتنوج من تدخل الدول الأوروبية لمزله ، فضلا عن أن فى ذلك تمكين للاحتلال وضربة موجبة للسيادة الوطنية ، فهو من

ناحية أخرى يتضمن - كما كان هذا واضحاً إذ ذاك للقوى الوطنية - العصف الكامل بكل اتجاهات الجبهة .

بيد أن موقفه المتفرد بدأ الاختصار الوحيد الذي تملكه البرجوازية المصرية آنذاك ، وعدم قدرة قيادتها السياسية على مواجهة التدخل الاستعماري بالقوة . وبرغم مظاهر التأييد الشعبي الذي أبدته الجماهير فإن قوة منظمة لم تكن متوفرة للوقوف أمام هجوم استعماري ، خاصة أن المستقبل كان مجهول الاحتمالات . والتهديد الجديد كان على صلة بقيادات الجبهة الوطنية ، وقد أبدى أكثر من مرة تماطله معها .

المرحلة الثانية : تدعيم الجبهة .. أقصى اتساع

(من عزل اسماعيل .. الى ثورة ٩ سبتمبر ١٩٨١)

بدأت المرحلة الثانية من مراحل تكوين الجبهة الوطنية ، بتولية الغديو توفيق العرش (يونيو ١٩٧٩) وانتهت بمظاهرة سبتمبر العسكرية المسلحة

في ١٩٨١ وتتسم هذه المرحلة بسمات يمكن رسمها على النحو التالي :

- بروز دور مثقفي البرجوازية وبالدات الجناح العسكري منهم ،
- بروزاً شديداً إذ أصبحوا أداة تحقيق أهم انتصارات الجبهة بفرشهم أهدافها بالقوة المسلحة على الغديو وعلى الاستعمار . وبرز هذا الدور مجسداً في شعارهم في مكانهم الصحيح باعتبارهم قيادة الجبهة ، أو على الأقل شركاء أقوياء في تلك القيادة .

بدأ موقف النشأ يتسم بغنى من التذبذبات الى الدرجة التي لم تكن القوى الوطنية خلالها بالتعامل معها على أساس التحالف وإن كانت لم تنفصلها الى صفوف الاعداء بل نظرت اليها باعتبارها عنصراً محايداً في الاغلب يجب الحذر منه .

- وفي هذه المرحلة بلغت الجبهة أقصى اتساع لها ، إذ تدعمت بفاعلية الجيش وقطاعات أخرى من سفار الملاك والحرفيين والتجار الصغار والمتوسطين .

- واتسمت الجبهة - أيضاً - بقدرة تنظيمية أكثر ، وبدرجة من الحسم في تحقيق أهدافها كما أنها عدلت في أهدافها تعديلاً طفيفاً .

ككيف تشكلت الجبهة في هذه المرحلة ؟

ومن ؟ ولأي هدف ؟

وكان عزل اسماعيل وتولى توفيق للحكم ، بداية لحركة التفاف رجعية من القوى المناوئة للحركة الوطنية - حققت هدفين :

● أولهما انهياض المحاولة الديمقراطية التي قامت بها الجبهة الوطنية للمشاركة في الحكم بإصدار مشروع الدستور (١٨٧٩) والقوانين المتعلقة به . فعددا عزل اسماعيل استتقال شريف استفظلة تقليدية لتجنيح لولى الامر الجديد اختيار معاوية . وأعاد الغدير الجديد تكليف شريف بتشكيل الوزارة ووضح من خطاب التكليف أن الغدير الجديد كان مترددا في الانسواق مع الأهداف الديمقراطية ، لكنه لم يصل الى حد التفكير في الانقلاب عليها . إذ اقتصر فيه على تنبيه الوزارة الى (ازالة الارتباك المالي بتقرير الاقتصاد في نفقات الحكومة ورعاية الامانة والاستقامة في الخدمات العمومية واصلاح دؤون الهيئة القضائية والهيئة الادارية) . على أنه عاد في امر مسام أصدره بعد تأليف الوزارة بيومين الى شريف ، يعتبر بمثابة برنامج جديد . والأرجح أن هذا الامر صدر بضغط من القوى الوطنية ، وفيه أكد الغدير تأييده لفكرة « أن تكون الحكومة شورية ونظارها مستولين » ونبه بضرورة « تأييد شوري النواب وتمسيع قوانينها » (١٢) .

ومنذ البداية أهد الغدير القوى الوطنية انسياقا مع التيار العمام الذي كان سائدا قبل عزل أبيه ولوضح قوتها الفعلية ، مع شيء من التردد كان الطابع الغالب على شخصيته . فقد عارض رغبة الدول في اعادة الحال الى ما كانت عليه قبل انعقاد الجمعية الوطنية وعقد البرلمان ووضع مشروع الدستور . ولم يكن ميالا لاعادة المراقبين أو اعطائهما سلطة واسعة . وكان هذا طبيعيا نظرا لأن توفيق كان شديد الاحتكاك بانصار الحكم النهائي أيام ان كان وليا للعهد (١٣) .

ولكن أزمة فرمان توليته حسنت موقفه . إذ تدخلت الدول لدى الباب العالي وقصمت محاولته لتوسيع حقوقه بل وصمت لسلبه ماكان لايه من حقوق . وهو ما جعل الغدير ميالا الى رأى القناصل . ويقول الاستاذ الامام محمدعبد: « ان وكيل دولة فرنسا سبيو « تريكو » عندما أحس ببقاصد الغدير وميله الى مشاهمة الاحساس العام أخذ يسعى في اقامة الموانع دون ذلك . ودعا وكيل دولة انجلترا مستر « ريشن ولنسن » للاتفاق معه في القناع الغدير بضرر هذه الأوضاع الجديدة في الوقت العاضر - وقت الارتباك في المسائل المالية - وان دخول النواب في تصحيح الموازين ونحوها بما يعوق حل المشاكل

الموقوفة لتبثت الأرام وانتهام الوقت في المداولات •• لو تم ذلك • وبقاء هذه المقعد في الحكومة بدون حل سريع قد يؤدي إلى الضرر بمستند الخديوية كما حصل من أيام « (١٤) • وعقب هذه النصيحة التي تعلق استقرار مستند الخديوية على سد باب الحوار والنقاش حول الأزمات المالية ، والسعى لإيجاد حل فوري للمشكلة لضمان استقرار الحكم الخلف الخديوي مع شريف وقرر النصف بالمكاسب الديمقراطية التي حصلت عليها الجبهة الوطنية ، فرفض إصدار الدستور وحل مجلس النواب الذي كان قائمة كما عصف أيضا بقاعدة الاستقلال النسبي الذي كان للسلطة التنفيذية بمقتضى مرسوم إنشاء مجلس الوزراء ، فرفض المجلس ، ورفض مقده كهيئة متضامنة في المسئولية ، وصاحبة حق في رسم السياسة العامة •

•• تمير الخديوي عن سياسته الجديدة تلك بقوله للسيد فرائز لامل • ان التغييرات التي تطلق الحريات لا تناسب مصر في ذلك الوقت وان مشروع الدستور الذي عرضه عليه شريف أخيه الأضياف بديكور المرح • ، ورأى أنه « مسئول شخصيا عن حكم البلاد ولذلك صمم على أن يضطلع بواجبه كاملا بدلا من أن يستغنى ورام دستور كاتب » (١٥) •

•• وتطبيقا للسياسة الجديدة مارست وزارة رياض باشا الحكم • فبطدت بكل مظاهر الحريات الديمقراطية فتمثلت الصحف - وأندرتها أكثر من مرة ، وأخلت بالقبضة حتى أن الاستاذ الامام - وهو من أنصار رياض والمبررين لملكه - لم يستطع أن ينكر أنه « اهتم بتقرير الأمن كعادته في كل وزاراته كان البلاد في حرب دائمة وأعطى المديرين في ذلك سلطة أسماء واستعمالها » (١٦) ، لدرجة أن المعتقلين بغير أحكام قد بلغ عددهم ٩١٢ كان أغلبهم منقيا في السودان • وقد تبين من تحقيق موضوعاتهم فيما بعد • ان كثيرين من المنفيين كان يتقرر نفهم لجرده محضر موقع عليه من بعض الافراد باتهام أي شخص بأنه خطر • أو لجرده خطاب من أي سلطة محلية بهذا الاتهام ، ولم تكن المظالم مقصورة على طبقة دون أخرى ، بل كانت عامة يعانيها العامة والغاصة ولم يكن يتصور من فرما إلا من كانت تفصلهم رعاية أولى الامر • على أن هذه الرعاية لم تكن مضمونة القيام ، بل كثيرا ما تنقلب فدرا لسيف ما سبب سوى أهواء الطغاة وتقلبهم • (١٧) • ونفى عنه من السياسيين والتجار واجتبت الوزارة رأيها الخاص في السياسة العامة خاضعة في ذلك لضرورة الأجانب وللتنسج الأجنبي •

•• فشلت حركة الائتلاف الرجعية ، المطلب الثاني للقوى الوطنية بإيقاف التسلسل الأوروبي إلى البلاد • وكانت الجبهة الوطنية قد بلورت مطالبها حول هذا الموضوع • فن مشروع تسوية مصرية للديون ردا على مشروع وزير

المالية المصري الانجليزي الجنسية - وطالبت كذلك بتعيين منصباً وزير المالية ووزير الاشغال لينتهي وجود الاجانب في مناصب الوزارة اكتفاء بمنصب الرقيين ، مع توفر الضمانات لسيطرة القوى الوطنية على السلطة وهي الضمانات التي كفلها الدستور ومنها حق المجلس في نظر الميزانية وتقرير الضرائب والرقابة على الموظفين - بما فيهم الأوروبيين - ومساوئهم - وكانت اول الخطوات في حركة الالتفاف على تلك المطالب صدور قانون التصفية وقد تضمن تحديد نفقات الحكومة بأربعة ملايين جنيهه في السنة على أن يخصص الباقي لتجهيز الدين العام - وتضمن القانون قواعد تفصيلية لتسديد كل نوع من أنواع الديون - وقد وصلت النسبة التي حددها القانون لاستهلاك فوائد الديون أكثر من نصف الإيرادات العامة للبلاد - ويذكر روزفيلد أن القانون قد حدد فائدة قدرها ٥ ٪ بدلاً من ٧ ٪ في التي صدر بها القانون الذي قدمته القوى الوطنية وهي زيادة رخيصة - ولكن بينما كانت القوى الوطنية تتقدم لتحصل مسئوليتها من الديون مقدمة تسوية معقولة لكل الأطراف فإن متاخرة تخفيض نسبة الفائدة هي خضوع لتضريرة إذ وجد الدائنون أنهم لا يستطيعون الحصول على حقوقهم كاملاً دون تخريب البلاد تماماً ومن الناحية الأخرى فقد تمسكوا بضموم - كما يقول روزفيلد - أن يتدروا الدخل تقديراً منخفضاً ونص قانونهم على أن أي زيادة من هذا التقدير تكون لحسلة الديون - وذلك لاستخدام الزيادة في مصلحة الدائنين على حساب الادارة - وبمساب روزفيلد - الذي درس هذا الموضوع اولى دراسة حتى الآن - فإن ميزانية سنة ١٨٨٠ التي وضعت طبقاً للقانون التصفية لم تترك للادارة والخدمات سوى ٣٤ ٪ من مجموع الإيرادات (١٨) .

وفي مواجهة هذا التخريب الصريح فإن القانون - وقد وضعته لجنة دولية - لم يهتم بالديون التي اقترضها اسماعيل من العثمانيين المحلية - الارستقراطية الزراعية وكبار ملاك الاراضي والتجار - وتقدر بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠ جنيه في المقابلة وأربعة ملايين في دين الرزنامة -

ليس هذا فقط بل ان القانون أيضاً قد تضمن نصاً يقضى بأنعام قانون المقابلة - وقد صدر لأول مرة سنة ١٨٧١ ولم يكن منذ صدوره قد تعرض الا للايقاف فقط - بمعنى أن توقف الحكومة ضلعها على الملاك لدفع ستة أمثال الضريبة السنوية على أراضيهم مقابل تسلكهم للأرض وامكانهم اعضاء دائماً من نصف الضريبة حسب نص القانون - فجاء قانون التصفية ليُلغى العمل بقانون المقابلة نهائياً ومعنى هذا أن تعود الضرائب الى ما كانت عليه وهذول نصف الاعفاء مع الوعد باستئصال جزء من الضريبة بنسبة المبالغ التي تكون قيد دهبته ويجوز التحقيق من مقدارها على يد لجان حكومية

والملاحظ هنا أن الإلتفاف على الحركة الوطنية بضعارها المزدوج كان شاملا . فان اجراءات مثل هذه تدعم السيطرة المالية والسياسية للأجانب كان لا يمكن أن تتم دون حالة جزر ديمقراطي وكبت سياسي في ظل حكم فردى متسلط .

لم تكن كل هذه الاجراءات مستهدفة لادائها ولكنها نبعث من هدف تأكيد السيطرة الاستعمارية على البلاد . وهو ما يوضح في أن قانون التصفية صدر من لجنة دولية ممثلة لبريطانيا وفرنسا والنمسا وألمانيا وإيطاليا . ولقد ميزت بريطانيا لمركزها الخاص باعتبارها أقوى المحاور الاستعمارية . فمثلت بعضيون كان أحدهما رئيس اللجنة . وكذلك مثلت فرنسا بعضيون . ومثلت بقية الدول بعضو واحد من كل دولة . والهدف أن مصر لم تحتل سوى بعضو واحد كان ضيف الفاعلية كما أنه لم يكن ممثلا للقوى الوطنية . وأخطر الاجراءات التي أحكم الاستعمار بها سيطرته على البلاد . هو

المناورة الشكلية التي قامت بها كل من فرنسا وإنجلترا . فتنازلتا عن منصب الوزيرين ولكن مقابل عودة المراقبين مع تأكيد وضعتهما السيطرة . وكان النظام الذي أباح أن يكون هناك وزيران أوروبيان قد ألغى الرقابة الثنائية على أن تعود إذا فصل أحد الوزيرين الاجنبيين دون موافقة حكومته . وعندما عزل الوزيران على اثر حركة الجمعية الوطنية رفضت الدول إعادة الرقابة كمنافاة للضغط ، لادراكها أن عودة الوزيرين هي السبيل الوحيد لاعادة سيطرتها . وبعد عزل اسماعيل فان قوى الجبهة الوطنية كانت مصرة على تنفيذ رؤيتها لهذه المسألة وهو ما تمثل في الخطاب الذي أرسله شريف عقب تولية الفديو مباشرة الى ممثلي الدولتين أبدى فيه أملا « بأنه اذا تم تعيين الرقيبين فان عملهما يجب أن يقتصر على البحث والتحقيق بدون أن تكون لهما أي سلطة تنفيذية » . وحدثت حركة الإلتفاف من الدول في اتجاهين أولهما أن يقوم الرقيبان بدورهما من وراء ستار . وباستخدام ما سماه كروس - وكان أحد الرقيبين - بالنفوذ والهيبة الشخصية . وبالفعل فانه - بعد استقالة شريف - صدر القرار بتعيين الرقيبين ليحريهما من إدارة الاعمال ولكنه يغطيها حثوا أخطر هي تقديم الاقتراحات وحضور جلسات مجلس الوزراء مع النص على ألا يكونا قابلين للعزل الا بموافقة حكومتهما (١٩) .

ويشرح الأستاذ الامام في مذكراته الاختصاصات الممنوعة التي حصل عليها المراقبان بموجب القرار الجديد فيقول ان هذا القرار قد صدر بناء على « ثلاثة قسما اتصالا إنجلترا وفرنسا » وان هذه الثلاثة « قبلت كما هي تقريبا » . وبمقتضاها فقد كان على الوزراء والمأمورين من أي رتبة كانوا « أن يقدموا الى المراقبين كل ما يطلبانه من الافادات » وان على ناظر المالية

أن يقدم اليهما كل أسبوع كشفاً مفصلاً عن سجل نظارته ونفقتها وعلى كل إدارة أن تقدم كشفاً مفصلاً كذلك في كل شهر كذلك « تقرر لهما مقام في مجلس النظر برأى مهوري » و « ألا يمزلا إلا برأى حكومتيهما ، ولهما أن يمسزلا وإن ينعصبا جميع الموظفين في إدارة التفتيش ، وإن يمتينا لهم الرواتب وهما اللذان يضمنان ميزانية التفتيش على حسب ما يريدان » .
ويلاحظ الأستاذ الإمام أن النص على عدم تدخل المراقبين في إدارة المصالح الإدارية والمالية ، جاء مؤلفاً بمباراة في « الوقت الحاضر » أي أن هذا التنازل الشكلي كان يمكن التصديقه في أي لحظة .

وبهذه الاجراءات كلها التفت القوى المادية على أهداف الجبهة الوطنية فأجهشتها ونشرت جوا من الكبت والضغط صعب بتنظيمها الضعيف الذي لم يكن يتحدى آنذاك مجلس النواب وبعض المحاولات الجينية والمنككة في أوساط المثقفين مثل المحافل الماسونية وتجمعات الأفغاني والمحاولات التنظيمية الجينية في الجيش .

فكيف عالجت القوى الوطنية هذا الموقف ؟ وكيف أعيد تشكيل الجبهة الوطنية ؟ وما هو السبب في حالة الصمت القريية من الشلل التي شلتها لفترة بلغت عدة شهور ؟

أخطأت القوى الوطنية في البداية تقدير موقف السرائ . ولم تتنبه تماما لاحتمالات التغير في موقفها . وكان طيبييا والسرائ من حلفاء الجبهة الا يقع الصدام معها قبل تكشف موقفها تماما . وربما كانت هناك حقائق تجعل فقدان الأمل فيها يحتاج لوقت للتأكد . منها أن الخديو توفيق لم يكن بوصف الشيخ محمد عبده « شرها ولا مسرفا ، بل كان في أول عهده عفيفا رحيمًا ، فكان لطلاب الإصلاح فيه آمال كبيرة حال دون - تحقيقها نوع آخر من الضغط فيه وسوء سيرة حاشيته فيما بعد » (٢٠) . فضلا عن أن كان على علاقة وثيقة بالأفغاني ومجموعته وعضوا بالمحفل الماسوني . ومن ناحية أخرى فإن استقالة شريف لم تكن مسببة وجاه الانقلاب صائغة . والمبني بتفسير الشيخ محمد عبده « الا تضمر به الانفس الطامحة للاحتلال الجديد » (٢١) .

وقد بدأ الانقلاب في مراحله الأولى مجرد محاولة من السرائ لاستعادة سلطتها المطلقة ، دون أن يتسبب هذا على موقفها من الاستعمار . فقد اعترض الخديو على اشتراك اللوزيين الأوربيين في الوزارة على أساس أن « ذلك غير ملائم للمصلحة وأنه لايرضى البتة بأن يكون في الوزارة أعضاء أوربيون لأن ذلك يشوه أكرام المصريين ويؤدى الى الخلط في الأعمال » . وأكد أنه اذا أمرت الدول على الشرعيتها في الوزارة فسوف يعتبرهما « مجرد سديتين » ، ولكنه

سوف يثيرا من ذلك وأنه يريد رجالا « يشتغلون باصلاح المالية ولا يخلطون الادارة بالسياسة ويكونون في وظائف سامية ، غير انهم لا يكونون وزراء » (٢٢) كان هدف السراى من دخول الجبهة منذ البداية « ألا تغلق مؤتمرات اجنبية تسلبها سلطتها تماما » وكان خروج توفيق من الجبهة منطقيا لأن تسوية وسطية قد عقدت بين الأجانب والخديوي « وهو ما عبر عنه كرومر بقوله « ان العلاقات بين الخديوي والوزراء وضمت على قواعد روعيت فيها مصلحة البلاد الفعلية » إذ تم التناغم على أن يكون الخديوي وضع وسط لا يتسميه بعيدا عن ممارسة أى سلطة ولا يهزل له من الحقوق ما يجعله حاكما مطلقا » (٢٣) ولما تقابل هذه التسوية تنازلت السراى عن مشاركة القوى الوطنية أهدافها لأنها ساوت وحصلت على جزء من المطالب التي دخلت على أساسها الجبهة .

ولما بدأ الخطر يتضح تدريجيا ، عادت الجبهة الوطنية للعمل « وكانت أولى تحركاتها تشكيل « جمعية حلوان » التي أشرنا اليها فيما قبل . وكان عناصر الارستقراطية الزراعية تنشأ حركة هذه الجمعية فى البداية ويرجع الأستاذ محمد عبده تشكيل هذه الجمعية الى استياء أعضائها من أبطال السيرة وزيادة الضرائب على الأتبان المشسورية – راجع الفصل الرابع من هذه الدراسة – .

وتحركات هذه الجمعية فيما بعد فأنصردت بيان وبرنامجه ١ نوفمبر ١٨٧٩ . وقد وقعه عدد من العناصر الوطنية وبعض مديري الأقاليم وضيابط الجيش . يذكر نيتيه أن عرابي كان واحدا منهم (٢٤) . وقد نبذ الموقعون على هذا البيان بحكم رياض وحصلوا على مساوئه معلنين عدم شرعية حكومته (٢٥) . واعتمد الحزب فى نشاطه على بعض أعضائه من المديرين الذين كانوا يحصلون سرا على نسخ من جريدة « القاهرة » – لسان حاله وكانت تصدر ببهايس – وكان هؤلاء يؤيدونها سرا فى انعام البلاد اعتمادا على نفوذهم الادارى ومنهم سليمان أباطه وحسن الشريعى (٢٦) .

ونلاحظ أن قوى الجبهة قد فشلت أساليب نشاطها فى هذه المرحلة . فركزت على الصحافة الصادرة خارج البلاد فى مواجهة اضطهاد الصحف المحلية وكبت الحريات العامة . كما برز تدريجيا أسلوب المطالبات الجماعية على النحو الذى وضع فى محاولتين للجيش . أولهما فى مايو ١٨٨٠ حيث قدم عدد من ضباطه كان منهم عرابي عرضة الى وزير الحربية بتشكون فيها من عدم دفع المميزات وتعتبر المشهود ويشيرون الى ما فى نظام الثرقية من القبح والفساد . وهو ما تحول الى مطلب سياسى فى يناير ١٨٨١ حيث طلب هؤلاء

الضباط أقضاء وزير الحرية وتمصير القيادة العليا للجيش ، وهي المطلب التي انتهت بالقبض على الضباط الثلاثة - مرابي وعبد المال وعلى فهمي - ثم بالهجوم على قصر النيل وتخليصهم عنوة .

ومنذ ذلك الحين أصبح الجيش هو مركز التكوين الجديد للجبهة فلم يبد ذلك الدور الذي لعبه مجلس النواب عند التشكيل الأول لهذه الجبهة - وحول هذه الثورة الجديدة من يؤر العمل الوطني تجسدت القوى الراضية في التغيير - فتمسحت اليها الأضواء وفي نفس الوقت تحركت القيادة الثورية في الجيش لتمسك لحركتها أبعاداً أهم - بدعوتها القوى الوطنية للعمل المشترك ، ولدراسة الأهداف وتحديد وسائل التقدم بها - وكان ذلك طبيعياً ، إذ كان لجنوده وضباطه كما قالت التمس بحق - من الشجاعة والاعتداد ما يمكنهم من تحقيق غاياتهم (٢٧) . ومن ناحية أخرى فقد كان الجيش « الهيئة الوطنية المتكاملة الوحيدة التي تملكها مصر إذ ذاك لأن بقية المؤسسات كانت قد وقعت في يد الاحتلال » (٢٨) .

ومنذ اليوم التالي للهجوم على قصر النيل اعتبر الجيش نفسه بؤرة لعمل ثوري . فقد بادر الضباط بإصدار منشور شروحا فيه للجمهور مطالبهم وأصرروا على إقالة عثمان رفقي - وهو ما شكل ضغطاً إضافياً على الحكومة انتهى بتحقيق أهداف الحركة وإقالته - ويذكر « تأثير هذه الحركة على القوى الوطنية فيقول أنه « لم تمض عدة أسابيع على ما حدث في أول فبراير حتى أصبح مرابي قوة يحتد بها في البلاد كلها » . وحطت عليه من أنحاء البلاد جميعا عرائض المظلومين الذين يشكون اليه ما أصابهم ويطلبون معونته » وإن كثيرا من الأعيان والمشايخ قد أقبلوا على الاتصال به » (٢٩) .

وبدأ مرابي من خلال هذه الاتصالات يدعو لتكوين الجبهة وتوسيع نطاقها . وكانت القوى الوطنية الأخرى ترى أن الجيش قوة مسلحة ومنظمة يمكن أن تفرض مطالب الأمة - وبدأ مرابي بمناقشة الجناح غير العسكري من المثقفين وعلى رأسهم العلماء فأخذ يخاطبهم - كما يقول الأستاذ الامام - « ويكاشفهم بمقصده من ثلم النفوذ الأجنبي ورد ما سلبته أيدي الأجانب إلى أربابه » كما أنه غاطل عددا من الأعيان ومشايخ المربان - هذا بالإضافة إلى مجهود آخر كان يبدله بالنسبة لضباط الجيش حيث كان يحثهم على تقديم المطالبات الجماعية بتشكيل مجلس النواب (٣٠) .

وفي ذلك الوقت برز دور « محمد سلطان باشا » كوجه من أبرز الوجوه الداخلية والمشاركة في تكوين الجبهة ، إذ كان - كما يقول - « يستغل يد

رياض بأما فيما استأثر بالسلطة وفي استنكار تلك البدع التي جاءت في وزارته « (٣١) » وقد وضع سلطان ثقله الاجتماعي كله في خدمة هدف تكوين الجبهة . وكان واحدا من أكبر ملاك الأراضي ، وبرغم مصيرته فقد كان أقرب إلى الاستقرائية الزراعية بحكم ملكيته الضخمة التي وصلت إلى ١٣٠٠٠ فدان . ولهذا فإن الشريخ محمد عبده يفسر مشاركته في تكوين الجبهة ضد رياض بأما بأنها كانت ناجمة عن حالة من الضغط على « الغلام السخرة والسلطة الشخصية » (٣٢) . وبينما كان شريف ممثلا للاستقرائية الزراعية ذات الأصول التركية فإن سلطان كان أقرب إلى المصرية وهو ما أعطاه ميزة جديدة مكنته من أن يساهم مساهمة فعالة في الدعوة إلى تشكيل الجهد مع الجيش فأخذ « يستنزل بعض أعيان الوجه القبلي والبحري في رأيه ويحثهم على الاجتماع لتأليف وفد يطلب إلى رياض بأما ويلج عليه في الطلب أن يستصدر أمرا باستدعاء مجلس النواب » وحالف عرابي على أن يجمع له أعيان القطر من الوجهين البحري والقبلي وعلماءه على تضيق طلبه متى استقال رياض بأما « (٣٣) » كما أنه كان واسطة الصلة بين عرابي وبين شريف « (٣٤) » ولم تكن بينهما صلة ، إذ كان عرابي يعرف شريفا معرفة طفيفة منذ علمهما المشترك في الجيش « (٣٥) » وقد انتهت هذه المحاولات بأن رأى عرابي « أن يضع نفسه موضع الآلة المنفذة لرغبة الأمة » لتصبح الثورة « ثورة الأمة لا ثورة الجند » واستمر عرابي يدبر ويبحث ويقول محمد عبده أنه أخمد « يقترب الفرصة لجميع رجاله لالزام رياض بأما بتقديم استعفائه وكان يصل إليه بنهاره في التفكير والتدبير والمشاورة مع أخوانه » (٣٦) .

وقد ازداد نتيجة لحركة أول فبراير وما تلاها ، أمل عناصر الاستقرائية الزراعية ذات الأصول التركية في حركة الجيش . وكانت هذه العناصر معادية أصلا للمصريين وللزلاحيين منهم على وجه الخصوص - مهما كانت وجهاتهم الاجتماعية أو ثروتهم - ومع ذلك فقد سمعوا للتحالف معه ، رغم كراهيتهم للفلاحين من ناحية وخشيتهم من معاداة العسكريين للقيادات الجرسية والتركية في الجيش . حل أن شعورهم بقوة التيار الوطني ، وبما يرفعه من أهداف يمكن أن تفيدهم وتدعم مشاركتهم في السلطة ، وبأن الاستقرائية العسكرية في الجيش في نهادتها للحركة الوطنية داخل هذه المؤسسة العسكرية ، تمارس عملا شبيها قد يزيد هذه الحركة اشتعالا وتطرفا . في حين أنها حركة مفيدة يمكن ببعض الإدارة والذكاء استغلالها كقوة متوائمة لتطلعات التسلطية في السرائر وللتسلط الإداري للاستعمار ، ثم الالتفاف حولها في الوقت المناسب . وبتحليل بلنت « فإن الباهوات الجراكسة والأتركة - ما كانوا يحفلون بهيئة رجل مثل عرابي - وهي هيئة الفلاح الذي سادوه قرونا واستعبدوه وأرضعوه على العمل في حقولهم بغير أجر . ولكنهم ، وهذا مربط الفرس ، ظنوا أنهم بذكائهم المتوسر قادرين على استخدامه في أيديهم الماكرة » (٣٧) . وهو ما جعل

شريف خلال الصيف يتصل بعرايى عن طريق المراسلة ليكون عرايى - كما يقول. بلنت - « واسطة الحصول على دستور يحدد لشريف باشا الوصول الى رئاسة الوزراء مرة أخرى » (٣٨) - وكان شريف فى هذا مثالا ن يسميهم بلنت « بالأتراك الدستوريين » الذين كان أكثرهم من الطبقة الحاكمة - والذين أخذوا منذ حركة أول فبراير « يعاملون عرايى كحليف بالرغم من أنهم كانوا فى الحقيقة خصوما لحرية الفلاحين » (٣٩) -

ساهم فى تدعيم جبهة الثورة ونشر الأفكار الثورية ، فى تلك المرحلة حركة جمع التوقيعات على التوكيل الذى عرف فيما بعد بالمحضر الوطنى ، وهى الحركة التى كان لعيد الله التديم للنصيب الأكبر فيها - فقد جمعت حول الثورة عددا كبيرا من الملاك الصغار والمتوسطين وتجار المدن والعرفيين وأعرض قطاع من المثقفين -

وبرغم هذا التدعيم للجبهة فقد كانت هناك مواقف متردة فى داخلها - فلم يكن موقف الارستقراطيين الزراعيين الانتهازى هو الموقف الوحيد ، ولكن بعض عناصر المثقفين كانت تأخذ موقفا متريدا - ويمثل هؤلاء الأستاذ الامام محمد عبيد الذى كان - كما يقول هو عن نفسه - « معروفا بمناداة الفتنة واستهجان ذلك الشعب العسكرى وتسوئه رأى الطالبين لتأليف مجلس النواب على ذلك الوجه وبذلك الوسائل الحمقى » - فالأستاذ الامام بهذا التحديد لم يكن معارضا للفكرة الدستورية فيما يزعم ولكنه يعارض التمرد والثورة ويطالب - فى نقاش بينه وبين عرايى قبل ٩ سبتمبر استمر ثلاث ساعات -

بأن يبدأ العمل تدريجيا بنشر التربية والتعليم وتوسيع اختصاصات مجالس المديريات لأن الأمة غير مؤهلة لحكم نفسها وهى أخيرة بنائهم لم يبلغ سن الرشد ، تسليمه ميراثه افساد للمال وانتهاء بالهلكة - ويضيف أنه حتى بافتراض استمداد الأمة لذلك ، فإن مطلب مجلس النواب بالقوة العسكرية غير مشروع « فلو تم للجد ما يسمى اليه لكان ينال على أساس غير شرعى فلا يثبت أن يتهدم ويذول » - كما أنه « أعلن خوفه من أن يجر هذا الشعب الى البلاد احتلالا أجنبيا » (٤٠) - ومن الواضح أن الأستاذ الامام كان ينطلق من مشروعية شكلية ، إذ أن الاحتجاج بأن الثورة عمل غير مشروع ، يعنى الانصياع الكامل للقوى السائدة ومشروعيتها التى تحمى مصالحها - وهو رأى مثل منه الشيخ عبيد بعد ذلك عدولا جزئيا -

ويجوز للمواقف الجزئية بالنسبة للجبهة فى هذه المرحلة ، موقف النراي - ذلك ان انضمامها من جبهة ١٨٧٩ مقابل المكسب الشكلى الذى حققه لها الاستعمار - وهو المشاركة الجزئية فى السلطة ، سرعان ما اتضح أنه غير مضمون - واستأثر رهاض والرفعيان بكل السلطة - ولم يستفك رهاض من

تهديد الخديو بالأجانب . واذا ذاك بدأ الخديو يشجع الضباط أديبا . ويشجع النديم في محافله - الخطابية ، ويحاول دفع الضباط لاجراج حكومة رياض . ولكنه كان مترددا ، عاد بعد واقعة الهجوم على قصر النيل ليتخوف مما حدث ، ويتردد بين البقاء في الجبهة وبين الانسحاب منها . ويمكن اعتبار موقفه الشخصي المتذبذب موقفاً غير ذي قيمة . فكان - رغم محاولات التأمير المتعددة - عدواً ثانواً لا يخفى خطره ولا يؤمن جانبه .

وفي ضوء هذا كله ، تحدثت القوى الوطنية في هذه المرحلة على النحو التالي :

- المثقفون الثوريون في الجيش والموظفون والعلماء .
- الارمستراطية الزراعية والأتراك الدستوريين .
- البرجوازية الزراعية .
- تجار المدن .
- فقراء الفلاحين وفقراء سكان المدن .

وتحدثت القوى المناوئة في :

- الاستعمار العالمي ممثلاً في قناسل دول وممثليها في الادارة المصرية .
- عملاء الاستعمار في الداخل وعلى رأسهم رياض باشا .
- الجناح الأكثر رجعية والأقل ذكاً من السراي .

وقد تبلور البرنامج من عدة محاولات لصياغة مطالب الجبهة .

في المرحلة الأولى حدد بيان ٤ نوفمبر ١٨٧٩ مطالب الحزب الوطني

المصري في أربعة مطالب هي :

- « أن تعاد الى الحكومة المصرية جميع الاملاك المسماة بالخديوية »
- « أن يلغى النص القاضي بتخصيص سكة الحديد للقرض الامتياز في قانون التصفية ، فان لم يرض بذلك الدائنون من الانجليز تعين عليهم قبول الدخل كما هو من غير أن تؤخذ بقية الفائدة المخصصة لهم من الدخل العام »
- « أن تكون الديون الممتازة والسائرة والمتكفلة منها واحداً مضموناً بمال الأمة والبلاد بفائدة بمقدارها ٤ ٪ »

● أن تقام ادارة مراقبة وطنية مؤلفة يكون فيها ثلاثة من الأجانب
تمثيلهم الدول وتقدم الحكومة المصرية « (٤١) » .

وبلاحظ في هذا البرنامج اهتمام خاص بمسألة الديون ، كما أنه يبرز
التناقض بين قوى الجبهة وبين السراى فى مطالبتهم بمصادرة الأموال الغدوية
وخسها للدولة . كما أن الحل الذى قدمه لمسألة المراقبة حل يتناسب مع هدف
تصغير السلطة واقصاء السيطرة الأجنبية عنها ، ولكننا نلاحظ خلل البرنامج
من الأهداف الديمقراطية ، ومن تدعيم الجيش الوطنى .

وقد تطورت هذه الأهداف فيما بعد باتساع نطاق الجبهة . وتبلورت
فى الطلبات التى قدمها مرايى فى مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ وهى :

- اسقاط وزارة رياض باشا المستعبد .
- تأليف مجلس نواب على النسخ الأوربى .
- ابلاغ الجيش الى العدد المعين فى القوانين الشاهانية .
- التصديق على قوانين الاصلاح العسكرية .

وبينما كانت الأهداف التى أعلنها برنامج ٤ نوفمبر أهدافا اصلاحية
لا تسمى حدود الاصلاح فى التركيب القائم . فإن أهداف ٩ سبتمبر جاءت
أهدافا سياسية ، ذات طابع ثورى وانقلابى . كما أن التركيز على مطلب تدعيم
الجيش واصلاحه . كان يخدم هدف انشاء قوة وطنية تحمى الحقوق الدستورية
وتصون الاستقلال وهى حجر الزاوية فى فكر قيادة الثورة .

وكان واضحاً تماماً لمرايى أنه يقدم هذه الطلبات باسم جبهة وطنية ،
وليس باسم مؤسسة عسكرية . وقد قال للخديو : « جئت لتقديم اليك يا مولاي
طلبات الجيش والأمة وكلها طلبات عادلة » (٤٢) . وفى حوار مع المستر
كوكس الذى كان حاضرا لمظاهرة ٩ سبتمبر استنكف القنصل البريطانى أن
يقدم مرايى بمطلب تشكيل مجلس النواب على أساس أنه ليس من حقوق
الجيش . فرد مرايى عليه قائلا : « ان طلباتى المتعلقة بالأهالى لم أعدد
اليها الا لأنهم اقامونى نائباً عنهم فى تنفيذها بواسطة هؤلاء المساكين الذين
هم اخوانهم وأولادهم فهم القوة التى ينفذ بها كل ما يعود على الوطن بالخير
والمنفعة . وأنظر الى هؤلاء المحتشدين خلف المساكين فهم الأهالى الذين أنايونا
عنهم فى طلب حقوقهم » (٤٣) .

ونجحت الجبهة وحقت مطالبها .

المرحلة الثالثة : الارستقراطية الزراعية تحاول احتواء الجبهة (من مظاهرة سبتمبر ٠٠ الى استقالة شريف - فبراير ١٨٨٢)

كان نجاح الجبهة الوطنية في فرض أهدافها بقوة الجيش المسلحة ، بداية لتسكينها من سياسة سلطتها لوضع الاهداف التي اعلنتها محل التطبيق . وكان من الطبيعي ان تبرز الاختلافات بين القوى المشتركة في الجبهة . فسياسة اهداف عامة لقوى متحالفة لا يخلو من الاختلاف . فلذا وصل الامر الى صياغة اهداف تفصيلية ومرحلية فمن المتوقع ان تزيد رقعة الخلاف وان تتسع تمييزا عن التناقضات الثانوية بين القوى المشتركة في الجبهة .

وبمجرد اسقاط رياض وقبول الغدير لمطالب الضباط ، استدعى شريف لتأليف الوزارة فاشترط لتأليفها شرطا أساسيا هو أن يخرج الجيش من العتبة السياسية . وتطبيقا لهذا رفض مطلب الجيش باختيار البارودي وقيادته للحرية ومصطفى فهمي وزيرا للخارجية . وعلل الرفض بأنهما كانا وزيرين مع في عهد وزارته التي ألغىها في أول عهد الغدير توفيق . واتفق معهما ومع كل الوزراء عندما استقالة وزارتهم لرفض الغدير اصدار الدستور على الا يقبلوا الدخول في وزارة رياض باشا وهو ما لم يتفاد . ورد عرابي بأن لكل وقت حكما وعبر من ثقته في حب برقيته للحرية والعدل والمساواة . وركز بالذات على مطلب دخول البارودي الوزارة لأن « الجيش لا يطمئن لغيه » . وعرض شريف أن يتولى هو بنفسه وزارة الحرية يتجانب رئاسة الوزراء ، فرفض عرابي مصررا على ضرورة « مراعاة ميول الجيش » (٤٤) . وأخيرا وافق شريف على دخولهما الوزارة مقابل تنفيذ شروطه الأخرى ، وهي أن يقدم له الأعيان ضمانا بعدم تبخل الجيش في السياسة وأن يقدم له ضباطه مهذا بذلك . وتطبيقا للضمان وللمعهد يتم نقل الالايات الثلاثة الرئيسية التي اشتركت في ثورة ٩ سبتمبر بعيدا عن العاصمة وفي أماكن متفرقة ، وأن يقدم طلب تشكيل مجلس النواب من أعيان الأمة وليس من الجيش . ومن الواضح أن شروط شريف لتشكيل الوزارة كانت جزءا من محاولة لاحتواء الجبهة الوطنية وإبعاد المثقفين العسكريين عن قيادتها ، وإعادة قيادة هذه الحركة الى أيدي الارستقراطية الزراعية كما حدث في جبهة ١٨٧٩ . وبالتحقيق الجزئي لهذه المحاولة ، بدا طابع الاعتدال الشديد في نصوص الضمانات والمطالب التي أهداه الأعيان لتقديمها . فقد حسن « علماء ومشايخ وأعيان ومد مصر واسكندرية والثغور والوجهين البحري والقبلي » تفهيدات الجيش بعدم التدخل في السياسة . واتخذ طلب مجلس النواب المقدم من الأعيان سنة الرجاء والتوسل للغدير ، وزعم « أن مقاصد غديريتنا المظم جميعها خيرة ونياه سليمة » وأن الموقفين على هذا « تجاؤروا بمرض هذا راجع من المرامم الدائرية بسدور الأمير الكبيرم بتشكيل مجلس

التواب لامتنا المصرية » وبذلك تكون « الحضرة الفخيمة الخديوية قد حولتنا نعمة لا تعادلها نعمة » وأكدوا انهم « هل يقيين من قبول التماسنا هذا وفقا لارادة ولي النعم » . فاذا قارنا هذا الطلب بحوار عرابي في ٩ سبتمبر مع الخديو ومع كوكس ، ادركتنا الفرق بين الاسطويين . فقد رفض عرابي زعم الخديو بأنه « خديو البلد وأصل زى ما انا عاجز » وأكد له ان المصريين ليسوا تراثا ولا عقارا وانهم لن يورثورا بعد اليوم . كما انه اعتبر انه ليس من حق أحد ان يمارش الامة في شئونها الداخلية وأنه سوف يقاوم كل من يتصدى لمعارضته في شئون داخلية أقدم المقومة « وحتى نفني عن آخرنا » . وأضاف أن لديه كلمة أخرى لن يقولها الا عند اليأس والقتول (٤٥) . المقارنة بين اللهجيين والاسطويين تؤكد ان الجبهة الوطنية حين خضعت لقيادة الاستعمارية الزراعية وقعت في يد متريفة بطبيعة مصالحها ، ومساومة الى حد كبير . تلك مسألة ، ذات أهمية خاصة لأنها تحسم رأينا في موقف شريف باشا . والواقع أن هناك ضرورة خاصة لبحث موقفه بشأن ذلك أن مؤرخي المدرسة القومية - البرجوازيين - يبدون شديدي الميل لشريف . ويعتبر الامتداد عبد الرحمن الرافعي أكثرهم حماسا له . وفي الترجمة المستفيضة التي كتها له في كتابه « عصر اسماعيل » - وقد صدر عام ١٩٣٢ - يبدو بدور تحليله للثورة العرابية وقد صدرت دراسته عنها بعد ذلك التاريخ بخمس سنوات . ويرى الأستاذ الرافعي أن شريف (١٨٢٦ - ١٨٨٢) قد اقترن اسمه بثلاثة أدوار في الحركة القومية الأول هو دور النهضة السياسية والوطنية التي ظهرت في عصر اسماعيل والثاني دور الثورة العرابية ، والثالث ما يسميه « المقاومة الالهية التي امتدحت السياسة الاستعمارية الانجليزية بعد الاحتلال وذلك باستقالته المشرفة التي قدسها اعتراضا على سلخ السودان عن مصر وتدخل الانجليز في سلطة الحكومة المصرية » . ويرى أن شريف كان يمثل الناحية المعتدلة في الثورة العرابية ، ولو بقيت الثورة مناصرة له مستعمنة لنصائحه لسارت في طريق الحكمة والسداد ، ولأمنت البلاد شر الاحتلال ، ولكن الثورة ركبت متن الغلط من يوم أن انفصلت عن شريف باشا أو انفصل هو عنها ففاسدت بالبلاد ومستقبلها وعرضت استقلالها للخطر . وعند الأستاذ الرافعي أن من بين الغلط الحكمة التي رسمها شريف بعد توليه الوزارة في سبتمبر ١٨٨٢ « أنه أعاد النظام الى الجيش لأن الثورة العرابية بوصف كونها ثورة عسكرية كانت تخرج بالجيش عن مهمته الأصلية وهي حفظ النظام وتجميله أداة سياسية للسيطرة والحكم » . ثم يمرض لأزمة الميزانية - ويستعرض لها بعد قليل - فهي « أن موقف شريف كان موقفا حكيما وإن الثوار قد اتفادوا الى طموح محمود ماسي البارودي للرياسة » . ونلاحظ أنه بينما كان الرافعي مهالما لعرابي ، فإن مرافقا ماهرنا عن عرابي هو الاستناد محمود

النفيف ، لم يهاجم موقف شريف ، وسر به سرورا مريعا لا يخلو من تجاهل مقصود .

لماذا يفتد شريف حقيقة من هذا كله ؟

كان شريف بوصف بلنت « تركيا متفرنجا طيب العنصر والاخلاق ، ولكنه لم يفل من شوم من الفطومة واحتقار الفلاحين وهما الوصفان اللذان كانا من سمات طبقة في القاهرة » . وكان ذا صلة ودية بماليت - القنصل البريطاني في القاهرة » . يقول بلنت « ان تفرنسه هذا لم يكن يروقني كلنا واذا كنت بينه وبين الرجال المسلحين ذوي الافكار السامية الذين كانوا نواة الحركة الوطنية الحقيقية والذين لم يكن شريف يعتبرهم الا بمثل الاحتقار الذي قد يستحقه رجل فرنسي نعوهم » . وكان شريف واثقا من كفاءته لحكمهم وقلة كفاءتهم وقد عبر عن هذا بقوله لبلنت « ان المصريين أطفال ويجب ان يعاملوا معاملة الأطفال وقد قدمت لهم الدستور الخلق بهم فلماذا لم يرخصهم كان عليهم ان يعملوا بدونه » انى انا الذى انشأت الحزب الوطنى وسيجدون انهم لا يستطيعون العمل بدونى ، ولا شك ان هؤلاء الفلاحين فى حاجة الى الارشاد » (٤٦) .

تلك هى المفاهيم التى انطلق منها شريف فى كل خطواته السياسية ، وهى مفاهيم أحملها مؤرخو البرجوازية حامدين ، بينما حرص الاستاذ الرفاعي أن ينوع على حرايى بكل كلفة . كما أحمل هؤلاء أيضا خلعة شريف لاحتواء الثورة ، رغم أنها موثقة بوثائق رسمية . ان كانت الشروط التى اشترطها لنولى الوزارة مجرد خطوة أولى فى مخطط كامل . فقد كان شريف يلتقى مع رأى كولفن ، فى بعض أجزائه هنا اتفق رأيه فى بعض أجزائه مع رأى كولفن - الرقيب المالى البريطانى - الذى كان من رأيه « أنه من الضروري لاستقرار الأحوال تحقيق ثلاثة أهداف - الأول : تثبيت الجيش بنقل وحداته الى الجهات التى تحدث لها ، والثانى : حمل أعضاء مجلس النواب من الأعيان على الاعتدال فى مطالبهم . والثالث : حزم الوزراء فى تعاملهم مع الجيش والأعيان على السواء » (٤٧) . لم يكن هناك خلاف حول الهدف الأول بين شريف وبين الرقيب المالى البريطانى . ولذلك فقد شجع شريف لتثبيت بموقفه والاصرار على شروطه . بالنسبة لمجلس النواب كان الهدف ايقصاف التطرف النسبى الذى قد يدفع اليه أعضاء من ممثلى البرجوازية الزراعية . وكانوا أكثر تحررا وأكثر عداء للاستعمار . لذلك احتج كولفن على تفكير وزارة الخارجية البريطانية فى التدخل المسمى وطالب باعطائه الفرصة للعمل الذكى لاجهاض الثورة فقال « انى أظن بأنه ليس من حلى الوقوف فى موقف المعارضة للحركة الشعبية لأن واجبى محاولة ارشادها وتعميد سبيلها تحديدا

مضحكا « - وذكر أن هذه المحاولة مبنية على أساس « أن الحالة المالية وسلطة المراقبين لن تمس » - ومطالب بأن ينصح شريف باشا بحزم أمره فيما يتخذ من إجراءات ضد الجيش عندما تنهيا المسائل للمناقشة كما يتسع صدره لبحث مطالب النواب في كثير من الاعتدال باعتبار أنهم وحدهم الذين تطمح في معاونتهم للانتقال من الهدنة الحالية الى سلام واستقرار » (٤٨) -

والواقع أن شريف لم يكن محتاجا لأن ينصح بشيء فقد كان موقفه واضحا منذ البداية ، أنه لم يرفض فحسب الرئاسة عن طريق ترشيح الثوار ، ولا طريقة التصدي التي واجهوا بها الخديو ، ولكنه عيب للبيع مألث في ٢١ سبتمبر ١٨٨١ بعد أسبوع من توليه الوزارة ، وأثنى عشر يوما من الثورة ، عن رأيه في الموقف فقال (إنه يمتزم « أن يجمع حوله أعضاء مجلس النواب فيما يندليبهم بالتدريج أصحاب السلطة التقليدية المفرجة لتصرف الشؤون الداخلية ويجهدوا الجيش بهذه الطريقة من الصفة التي ادعاهم لنفسه في الحركة الأخيرة بفتح حق - وإن هؤلاء الأعضاء يكونون في هذه الحالة هيئة ممثلة للأمة يستطيع الخديو والحكومة الاعتماد على تأييدها ضد سلطة الجيش » (٤٩) -

وفي محاولة القوى الاستعمارية لانقاذ الموقف قدمت تبالا شكليا بموافقتها على الخطوط العامة للمطالب - وكانت قد أومت في يوم ٩ سبتمبر بفتح الحركة بمنف ، فقد اقترح المستر كوكسن على الخديو توفيق بإطلاق الرصاص على حرايى ، ولكن الخديو تردد ولم ينفذ التوصية ، وبمجرد أن أصبحت الثورة أمرا واقعا ، أصبح الهدف الأساسى للاستعمار هو إيقاف تطرفها واجهاضها تدريجيا - وكان عدم الاعتراض على انشاء مجلس النواب يتضمن نية احتواء المجلس باعتباره جناحا معتدلا لمواجهة تطرف الجناح المسكرى ، وقد التقى هذا مع مطامح الارستقراطية الزراعية التي لم تكن تهدف الا للمشاركة في السلطة - وهو ما كان وراء اصرار شريف على اقصاء العناصر المتطرفة من جبهة الثورة ، ليس لأنه كمنشئ سياسى لطبقة كان يرى أن تحقيق مكاسب الطبقات التي تمثلها هذه العناصر يضر بمصلحة طبقة فحسب ، ولكن أيضا لأنه كان يرى أن تطرف هذه العناصر مع الاستعمار قد يسيء على المصنف بكل شيء :

وتعود حالة الهدوء التي أعقبت حركة سبتمبر ، الى التسوية التي توصل اليها كولفن وشريف - - وقام اعتبر كولفن أن تلك التسوية « هدنة مؤقتة » تعطى ممثل الاحتكارات الدولية - كما قال في رسالة منه - فرصة « قصيرة للتنفس واستكشاف القوات التي تحيط بنا ، كما تمكننا من

البحث في أمر قيادتها وإرشادها أو قهرها وتعليمها بحيث لا يكون هناك اختلاف في الرأي على هذه النقطة » (٥٠) .

توصلنا بهذه تكملة لفكرة الوحدة واللحم في تعليقات العناصر المشكلة سياسيا للاستعمار في مصر . فكموس كان يرى أن « رياضة زعماء الثورة لم تكن مسألة صعبة ، على شريطة أخذهم بالقدرة ومعالجتهم باللحم إذا تضرر استعمال القوة عنهم » . (٥١) . والحقيقة أن التكتيك الاستعماري القائم على احتضان الجناح المتطرف وإجابه مطالبه لمواجهة الجناح المتطرف وقسمه ، وتدعيم « الجيوش » تحت « الحجة » كان خبرة استعمارية ، وهو ما نلصقه بمسألة ذلك في المحطة التي خاضها « نلدر » في تقريره الشهير لتصنيف المحاولة الثانية من محاولات التزوير المصرية لتحقيق ثورتها ، ونمنى بها ثورة ١٩١٩ . فكتب : « طبق هذا التكتيك في الثورة المصرية ؟ » .

ببشره نجاح الثورة ، بدأت محاولات الاحتواء ، وبعد أن أمل شريف شروط لتبني الوزارة ، نسب الخلاف حول تنفيذ البرنامج الوطني في نقطتين :

الأولى : مسألة القواعد التي ينتخب على أساسها مجلس النواب . وقد شرجنا في فصل سابق : « وأما شريف على رأيه رغم أن عرابي - كما يقول كرومر - كان معمرا على إصدار قانون جديد (٥٢) » ثم اضطر في النهاية - وأمام تهديد شريف بالاستقالة (٥٣) إلى أن يقبل شروطه .

الثانية : زيادة حجم الجيش إلى ١٨٠٠٠ وكانت من أهم مطالب الثوار . ولكن لإقريب الميزان البريطاني رفض الزيادة بحجة أنها تتكلف ٦٠٠٠ جنية بينما الخزنة لا تتحمل سوى ٥٢٢٠٠٠ . وهو مبلغ كاف لإبلاغ الجيش إلى ١٥ ألفا فقط . وقد تراجع عرابي على أمل أن يمدد ذلك الجيش والاقتصاد في جهات أخرى (٥٤) .

وجاء هذا الخلاف استمرارا للخلاف الأول حول شروط تولية شريف الوزارة . فقد اشترط العسكريون - مقابل موافقتهم على مطالب شريف ، أن يعين البارودي وزيرا للحربية وأن تنفذ القوانين العسكرية . ويقول كرومر « أن شريف بأها اضطر مع الأسف الشديد إلى قول هذين المطلبين » وهو تعبير قهري يكلف عن أنه الاستعماريين كانوا يريدون إقصاء أي عنصر عسكري عن الوزارة ويكون له سيطرة بالعناصر الثائرة . وخاصة أن البارودي كان قد تولى وزارة الحربية عقب حركة أول فبراير ، وكان ينقل إلى الضباط الثائرين كل ما يدير خدمهم وهو ما انتهى بهزله عن الوزارة قبيل حركة ٩ سبتمبر

مباشرة ، وهذا ما يفسر لنا احتجاج شريف بتمتلات غير حقيقية لاقصائه من الوزارة . ويذكر كرومر أن شريف مع موافقته على الطلبين السابقين قد احتفظ لنفسه بحق استبعاد أهم مادة في القانون العسكري - وهي الخاصة بزيادة عدد الجيش إلى ١٨٠٠٠ جندي (٥٥) . وكانت تلك مسألة محورية لأن تدعيم الجيش كان مطلباً أساسياً يتعلق بحماية الاستقلال ، وحماية الديمقراطية .

أشار عرابي في خطبة الوداع التي ألقاها عند سفره إلى رأس الوادي ، تنفيذا لقرار إبعاد الأليات الثلاثة ، إلى خيوط المؤامرة كما أحسن بها . ويلخص الأستاذ محمد عبيد في مذكراته هذا الخطاب فيقول أن عرابي « شكاً في خطابه الطويل من المقبات التي تصادفها مطالب الشعب ، من وضع دستور يكفل له الحرية ويؤمنه من الاستبداد ، وصرح فيه بأن التغيير والنظام ومن على شاكلتهم كلهم لا يميلون إلى مساعدة الأمة على ما تطلب ، وبأن أعداء الأمة هم الدائنون وسائرونهم الأجانب يدفعهم الطمع إلى الاستيلاء على جميع موارد الرزق في مصر ، وأن من الافتراء أن البلاد تريد سلب الأموال والاستثمار بالمنافع وسلب حقوق الدائنين ، وإنما الحق أن هناك شعباً يطالب بأن يكون على أثر بقية الشعوب تحت حماية قانون جادل يؤمنه من الاعتماد على الأشخاص والأموال » (٥٦) . وفي هذا الخطاب ركز عرابي أيضاً على البارودي فوصفه بأنه « وزير حريتنا » . وبانتقاله إلى الشرقية ظل عرابي « ثلاثة أشهر ينتقل في البلاد ويبحث فيها أفكاره » (٥٧) . ويفتح « بعد البلاد ومشايخها ومشايخ العربان ، حاضراً على وجوب مؤازرته في فترواته الوطنية » . وجاءه « كثير من المظلومين يتسكعون إليه من ظلم الظالمين » (٥٨) . وكان لهذه الجولة أثر في تدعيم فكرة عرابي بتنامي البرجوازية الزراعية . وكان يربطها له أمين القمى كبير تجار الزقازيق ، كما أنه لم يكن يكف عن الانتقال بين الشرقية والقاهرة والاتصال بأعضاء مجلس النواب . وقد ذكر كولفن في أحد تقاريره أن عرابي جاء إلى القاهرة بحجة زيارة زوجته المريضة في حين أنه جاء ليشهد افتتاح مجلس النواب (٥٩) . ولغضبة شريف من أن تؤدي القائمة عرابي بعيداً من رقابة الحكومة إلى قيامه بأنقسام مركز جديد للصحف فقد اقترح تعيينه وكيلًا لوزارة الحرية ليضمن بقاءه في القاهرة . تحت إشراف الحكومة ويحصر اهتمامه في المسائل العسكرية بعدما عن السياسة وفي خبرات التصب وسدوده ممارسة « لطة » الممكن وليس المطلوب .

وتجمعت الغيوم لتصبح في يناير ١٨٨٢ ملابح أزمة حادة انتهت باستقالة شريف ، ذلك هي أزمة الميزانية والتدخل الأوروبي الأول . ففي ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ م افتتح مجلس النواب . وفي ٢ يناير قدم شريف مشروع

الدستور للمجلس : ولا حظ النواب ان المشروع لا يعطيهم حقوقا ذات قيمة فيما يتعلق بالميزانية ، فقد أخرج من اختصاص مجلس النواب تماما البحث في الاثار والمفروضة للباب المالي او في الدين العام او جميع ديون (الميزانية) مما يندرج تحت قانون التصفية ، او العقود الدولية الاخرى ، وجعل الدستور تلكه المسائل جميعا من اختصاصات المراقبين والوزراء ، أما الاثواب الاخرى من الميزانية فقد رخص للنظران ابداء رايه فيها بدون أخذ الاقتراح ، أما فيما يخصه بين تقرير جديد او فرض ضرائب جديدة فقد حول البرلمان حق اخطاء صوت قائم فيهم ، فلا تصبح القوانين او الضرائب الجديدة نافذة ما لم يصادق عليها المجلس ، ولكن حتى في هاتين المسائلين لم يكن للنظران سلطة البدء في العمل من تلقاء نفسه ، بل كانت هذه من اختصاصات النظار وعدمه .

وتعود سببها هذه المواد بهذه الصورة الى تأثير التدخل الاستعماري .
 وقد اكمل كولفن تحليله لمسائل الثورة في مذكرة أرسلها في ٢٦ ديسمبر وحده فبه لا استراتيجية الثورة في ضوء ما استجد من أحداث بعد ٩ ديسمبر ، وخاصة الحوار حول مواد الميزانية وكان قد سمع أجزاء منه أثناء مسودة الدستور ، وعلى ضوء احتكاكه بالقوى الوطنية ومتابته للصحف المحلية .
 وتعتبر رسالة ٢٦ ديسمبر من أخطر وثائق السياسة الانجليزية فيما يتعلق بالثورة العراقية .

● فقيها حده « كولفن » فهمه لاهداف وتكتيكات الثورة فقال أنها في الأصل « حركة معرية لا ثبية فيها ضد استبداد الحكم التركي » . ولهذا فهي تتجنب الاسماء الى الأوربيين لغايتها اليهم في الصراع القائم بينها وبين خصومها المباشرين . ومع ذلك فهي لا تستطيع أن تبدل ودعا للأوربيين أو تمنح شيئا غير التخلص منهم في يوم من الأيام . واعتبر ان موقفها من القوى الاستعمارية هو موقف تكتيكي . يبدأ « بتجاهل أو تعديل ما على مصر من التزامات » . وينتهي « بالتخلص من التطفل الاستعماري في الفروع الادارية التي ليست عليها التزامات مباشرة » .

● وحده فهمه للنهات التكتيكية فيما يتعلق بالخطوة الاولى لرأي أنه « اذا ظهر مجلس النواب يعنى التصويت على الميزانية أو بمعنى آخر يعنى الرقابة على مالية البسلا » . فان مركز رقابة الدولتين يضعف كثيرا فالرقابة الدولية تعتمد قوتها الآن من وجود موضع رستن لها على مجلس الوزراء وصوت مسوع فيه . كما تستمدنا من قيام علاقات المودة المتصلة مع كل فلاح في الوزارة . في حين لا يستطيع الرقبين ولا الاجانب عسما ايجاد مثل هذه العلاقات . الا بطرق غير مباشرة مع النواب » . وأعلن كولفن عدم اعطائهم الى قرارات لا تصدرها هذه الهيئة المجردة من المسئولية والمعرفة .

ويع أن المجلس لن يتمرد عند التصويت على الميزانية إلا في حدود ما تسمح به الشروط الواردة في قانون التصفية ، فان كولفن كان يرى أن هذه تلك الشروط كانت من المرونة بحيث تسمح لسوء استعمال الأموال إلى الدرجة التي تعرض التوازن المالي للخطر » . وبالنسبة للشعلة الثانية فقد رأى كولفن أنها أسهل بكثير ، وأن رغبة الحركة الوطنية « في التخلص من التدخل الأجنبي في الفروع الإدارية » يمكن تحقيقها بمجرد حملات ناجحة في إدارة أو أكثر ، مما يهدم سلطة المراقبين الأوربيين ويقتضي على النفوذ المادي الذي حصلت عليه البلاد (٦٠) .

انطلاقاً من هذا الفهم لاستراتيجية وتكتيك القوى الثورية ، حدد كولفن تصوره للنقطة الاستعمارية المواجهة لها .

● فأشار إلى ما كان قد ذكره من قبل عن الجناح المعتدل ، والجناح المنطوف وكان قد ذكر في رسالة ١٩ سبتمبر ، أن الأعيان الذين يملأون القاهرة الآن - بدأوا يطلبون مزيداً من الحريات المدنية - مع إنكار حق القضاة في طلبها بأنفسهم - أو حتى مجرد التدخل في هذه المسألة - فانهم لا ينتقلون عن أولئك الضباط في رغبة الحصول على كل امتياز هام لهم (٦١) . وفي حدود هذا التشجيع رأى كولفن ضرورة تعريف الحركة الوطنية من الابتداء بـ « حدودها التي لا ينبغي تخليها والا فان رغباتها تزداد وآمالها تتسع بحيث يؤدي العجز عن بلوغها إلى هزيمة نكراء - ويجب كذلك ، في كل ما تم عمله إلى الآن أو الذي ينبغي عمله مستقبلاً ، ألا يتاح للحكومة المصرية أو الأعيان النواب نسيان أن للدولتين هيمنة مباشرة على مالية البلاد وأنهما معصمتان على الاحتفاظ بتلك الهيمنة (٦٢) » .

● وفي التنفيذ فإنه يجب ، عدم قبول أي اقتراح عن إجراءات تفرض عمل المراقبة ، كما يجب أن تكون الضمانات المرجوة في قانون التصفية والذكريات السابقة بعيدة عن أي نقاش أو اعتراض » . كما أن أي محاولة لسلب السلطة المالية من المراقبة إلى المجلس النيابي يجب أن تقابل بالاعتراض بل والرفض إذا لزم الأمر لأن المراقبة عليها ضماناً نحو الوثائق التي تنهض شاعداً على كفاية سياسة الدولتين في الشؤون المالية التي أعيداً على عاتقها مسئوليتها (٦٣) . وقد حيز ما لبت عن رأيه في مشروع الدستور ، فقال أنه يشمل « ضمانات واسعة تكفل مراقبة وإجبات مسترشح الدول الأجنبية وباستثناء هذه القجوم يظل دستور المجلس مستقبلاً على حريته واسعة سوف تزداد مع الزمن بغير شك (٦٤) » .

● وبالنسبة لتفريقه فإن الفكر هنا يراود الاستغناء عن قدرته على الاستمرار . وفي تلخيص كثر ذكره للموقف في نهاية ١٩١٤ يقول: أن

• شريف باشا كانت له بعض المقدرة السياسية • وكان يحاول استرداد السلطة الفرعية للحكومة ، ولكن كان يحوز القدر اللازم من النشاط وقوة الشخصية للسيطرة على العناصر المطلقة في تردها « (٦٥) • وهو ما أكد عليه كولفن أيضا ، الذي ذهب الى أن « شريف باشا قد وضع على رأس الحركة مع ما فيه من الضعف وانه « السباق معها وسيجرفه تيارها لا محالة لأنه ليس كفؤا لإدارتها أو استلام زمامها » • ورغم أنه « أبدى استبداده لتعديل مقررات البرلمانية بما يتفق مع وجهات نظر المراقبين ، فبما يختص بمسائل الميزانية • ولكن ذلك يتوقف على قبول المجلس أو عدم قبوله لتعديلات شريف باشا » (٦٦) •

● وخلف على السراى حالة من اليأس الجائل • فقد عبر الخديو في حديثه الماليه « عن فقدان أمله في المستقبل » وظل يردد « أنه لم يعد يثق فيما أعلنه الضباط من الولاء لمرجه » وكظم غظه • وبدأ يمد خطط الانتقام معبرا عن رأيه في « استحالة استقرار الأمور الا بالسيطرة على الجيش وكسر قوته » (٦٧) • غير أن مزاجه وبالتالي رأيه تغير بعد إزاحة الحزب العسكري عن السيطرة ، وانتقال السلطة الى يد الأعيان مؤقنا ، وقد عبر كولفن بعد افتتاح المجلس عن تفاؤله وتحدث بارتياح عن سلوك الأعضاء المتبدل وأوضح عن اعتقاده في تقدم البلاد • وكان ذلك - كما يلاحظ كولفن - تغيرا ملحوظا « فقد كان الخديو الى يوم افتتاح المجلس عديم الثقة في أعضائه » حتى آقن كولفن من أن هذا الشعور « ليس مثار عدم ثقته في مقدرة أولئك الأعضاء فقط • بل مثار كراهيته للمجلس جميعه كهيئة أيضا » (٦٨) •

٨. أغلقت القوى الاستعمارية في ادراك درجة اعتدال مجلس النواب ، فالمجلس - برغم ترده السياسي - كان يعبر عن مصالح طبقية حقيقية وليست متغيلة ، وكانت هذه المصالح حافزه الأول للاعتراض على حرمانه من أى نظر في المسألة المالية وهي جوهر الصراع في المجتمع المصري • وبما لا شك فيه أن المجلس كان يضم أكثرية معتدلة سواء من عناصر الاستقرارية الزراعية أو عناصر البرجوازية الزراعية الضعيفة سياسيا والمترددة بحكم تصنيفها للقوى الاستعمارية وفكرتها عن هرقلية هذه القوى • وبينما مالت حكومة شريف الى حربان المجلس من كل حق في نظر الميزانية على أساس أنها ستشارك مع المراقبين في نظم الميزانية ، فإن المجلس لم يوافق على ذلك واعترض النواب أثناء مناقشة مشروع الدستور على مواد الميزانية به واعتبروا « أن المراقبة الأجنبية المالية ، ليس لها شأن الا الإصراف على كل ما يختص بمسألة الديون ولما كانت كائنة الذين تبلغ نصف الإيراد - بحسب قانون التصفية - فقد وجب أن تكون الآنة حرة في التصرف في النصف الثاني » (٦٩) •

• وبينما الحوار هائز بين الوزارة والمجلس حول مواد الميزانية ، قدم ممثلا للدولتين مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ الى الخديو • وقد جاء في هذه المذكرة أن

الدولتين عازمتان على تأييد الخديو « للتعلم على الصعوبات المختلفة التي قد تعرض انتظام العضون العامة في مصر » . ورهطت بين هذا الزعم « والحوادث الأخيرة بمصر وخاصة الأمر الصادر من الخديو باجتماع مجلس النواب » ، وأكدت المذكورة على لسان الدولتين بأنهما تعتبران « تثبيت سمو الخديو على العرش طبقاً لأحكام القوانين هو الضمان الوحيد في الحال والاستقبال لاستتباب النظام وسعادة مصر ورفاهيتها » . وأنهما ستبذلان « جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التي قد تهدد النظام القائم في مصر » وأن إعلان هذا الزعم كفيل « بانتقام الأخطار التي يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديو » لأن « هذه الأخطار سلتقى من فرنسا وانجلترا اتحاداً وثيقاً للتعلم عليها » وستنتهي بأن « سمو الخديو سيوجد من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التي هو في حاجة إليها لإدارة شؤون الشعب المصري » .

صيغت المذكورة - كما صرح مرابي ليلنت - في « لغة تحد وتهديد » . تحد لحرية الشعب المصري ، وتهديد بإعلان اتحاد فرنسا وانجلترا وليس هذا معنى إلا أن انجلترا ستغزو مصر ، كما غزت فرنسا تونس » . وأصر مرابي أن عرش الخديو ليس في حاجة إلى حماية « لأن السلطان هو الذي يحافظ عليه وليس هناك إلحاح لضمان أجنبي » . وأكد أنه لن يمكن الأجانب من ذلك (٧٠) .

وفي ٢٦ يناير ١٨٨٢ قدم الرقيبان مذكرة أخرى يعترضان فيها رسمياً على اتجاه المجلس النيابي إلى الاشراف على الميزانية على أساس أنه « يعترض بالضمانات المقررة للدائنين ولأن من نتائجه المحتممة إحلال مجلس النواب محل مجلس الوزراء في أداء شؤون البلاد » . واعتمد الرقيبان على سلطة الخديو في تنبيههما إلى خطورة تدخل المجلس في المسألة المالية فقالا : « الرقيبان لا يملكان سوى التنبيه في تقاريرهما إلى ما يلاحظانه من التصرفات العسكرية الضارة » وهو حق « له نتائجه العملية أمام وزراء يملك الخديو تفويضهم لكنه يصبح لا قيمة له أمام مجلس نواب غير مسؤول » . وقالت المذكورة إن هذه حالة تزداد خطورتها « لما هو معروف من مجلس النواب من عدم الخبرة ومن ميوله العدائية نحو العنصر الأوربي في الحكومة » . والمذكورة واضحة في إصرارها - مع مذكرة ٧ يناير - على العصف بكل مكاسب الجبهة الوطنية - هنا تنفع الموقف الداخلي تماماً - وما لا شك فيه أن التدخل الاستعماري كان متجسداً ، وبني على فهم خاطيء لطبيعة الممثلين ، فدفعهم إلى التطرف . وقد نتج هذا من تصرف « شابجا » رئيس الوزارة الفرنسية الأحمق ، وقد شرحنا في الفصل الثاني مبررات إصدار هذه المذكرة

تنفيذا لاقتراح فرنسي فكيف كان تأثيرها على الجبهة الوطنية ، وبالذات على محاولة الاحتواء الذي كان يقوم بها شريف ؟

بإحدى الضباط إلى الاجتماع في وزارة الحربية ، وحضر البارودي اجتماعهم واتفقوا على ضرورة رفض المذكرة واستقر رأي الجميع — بما فيهم الشاذلي — على إبلاغ المذكرة إلى الباب العالي مع الأعراب عن عدم قبولها . وهو يا أهله شريف لمثلتي القادوتين .

ومكثاً خربت المذكرة بموقف العناصر الأكثر اعتدالاً . ففي أثناء المناقشات — وقبل مذكرة ٧ يناير — كان موضوع الميزانية قابلاً لتسوية وسطية . وهكذا بلغت الذي تابع المناقشات — لوجوده بالقاهرة — أيا من الأزمة — بأنه كان يعتقد أن العرب قد لا يستمرّون في معارضتهم لنواد الميزانية في مشروع دستور شريف . « لا سيما أن سلطان باشا الذي انتخب لرئاسة المجلس كان متفقاً مع شريف في أن القبلية تقضى بالإذعان » (٧١) . وبنت أغلبية النواب متفقة مع الأزهريين في الرأي على أن المسألة تدعو إلى التريث والاعتدال . وقال الشيخ محمد عبده : « لقد لبثنا عدة قرون في انتظار حريقنا فلا يشق علينا أن نتنظر الآن بضعة أشهر » (٧٢) .

وجاءت مذكرة ٧ يناير لتصف الجبهة كلها في موقف موحد ضد الاستعمار وعدم التدخل الأجنبي الذي يحرض الشاذلي على العصيان بالملكيات الديمقراطية . حتى أن بلغت يرى إن هذه هي المرة الأولى التي وجد فيها المصريون أنفسهم « حادين » فانضم الشيخ محمد عبده والأزهريون المعتدلون إلى الحزب المتطرف بكل قوهم . « وحقق كل الناس ومن بينهم الجراكسة من المتهديد الأجنبي » . وأكد الجميع أن هذه سياسة رومانية — نسبة إلى رومستان الذي أهد مشروع الهجوم على تونس » (٧٣) . وتدل برقيات مالت إلى حكومته في هذه الفترة على الزيادة وحدة الجبهة الوطنية . « لدرجة أن سلطان باشا الذي كان رجلاً ضيقاً يسهل إرضاءه — برأى بلغت — قد أعلن بصريح العبارة أن مشروع دستور شريف باشا « كالمطيلة تجذب موتاً عالياً ولكنها فارغة » (٧٤) . وقد وصف حالت إشر المذكرة في الجبهة فقال : « أن الاتحاد بين الحزب الوطني والأحرار والعيش ومجلس النواب قد أصبح وثيقاً وقد أصبحت هذه القوى وحدة واحدة ، معارضة لا تنفكها وفرنسا . وهي أهد شعوراً حملياً بأن الرابطة التي بين مصر والامبراطورية التركية خسان لا يستهان إلا بأن يتمسك بها تلك القمم لتأخذ نفسها » (٧٥) .

لم يكتف الوطنيون بمعارضة مشروع دستور شريف ، بل وضعا مشروعا مضادا ، ضمنوه عدة مواد توسع سلطتهم البرلمانية وتضع نصب الإبراد الذي ليس للديون به شأن تحت تصرفهم . ورفضوا مناقشة بلنت الذي حاول أن يحصلهم على الاعتدال خوفا من التدخل المسلح ولكن النواب « أسروا على أن لا يتجاوزوا سلطانا من المادة الخاصة بالميزانية » (٧٦) .

وبدا الاستعماريون الأذكياء - وخاصة ممثلا الدولتين في مصر - أكثر تقديرا للأمور لقرينهم من مسرح الحوادث - فنبهوا إلى أن المذكورة قد عرقلت نمو الحزب الوطني نمو هادئا كان يرجى معه القضاء على كثير من نتائج الثورة (٧٧) . وتعدلت خطط الاستعماريين لمواجهة الأزمة . وبينما كان مائيت يقترب في ١١ يناير (عقب تقديم المذكورة ميافرة) أن يعطى مجلس النواب حق النظر في الميزانية وينص على ذلك في القانون الأساسي - أي الدستور - بشرط ألا يباشر النواب استعماله من تلقاء أنفسهم لمدة ثلاث سنوات عند بعد تشوب الأزمة عن رأيه ومال إلى قبول الاقتراح قدمه له سلطان باشا رئيس مجلس النواب بصفة غير رسمية في ٣١ يناير ١٨٨١ يقضى بإعطاء مجلس النواب حق الاشتراك مع النظار في الاقتراح على الميزانية وفحصها (٧٨) . وبرغم هذا التراجع فإن مائيت أخطأ في تقدير موقف القوى الوطنية من شريف ، ومدى المكانة التي له ، إذ تصور أن « لشريف باشا نفوذا كبيرا في البلاد لا يحتمل معها أن يفكر الضباط في خلعهم بالوسائل العنيفة فضلا عن ذلك ، فلا أخالهم إلا عارفين الآن أن اتخاذ ذلك الاجرام سيؤدي حتما إلى التدخل » (٧٩) . وبتجميع الأزمة وبروز رغبة النواب في اقالة شريف ، دافع كالغن ومائيت عنه . وقال أولهما في ٣١ يناير ١٨٨٢ لبنت « أن الموقف خطير فإذا عقد الوطنيون النية على إسقاط شريف ونجحوا في هذا فإنه سيقطع علاقته بهم » . وذكر أنه غير فكره بالنسبة إليهم إذ كان يظنهم معقولين ولكنه وجدهم خياليين وسبيل كل جهده في هدوئهم إذا تقلدوا أزمة السلطة . وأكد أيضا « أنه ليس في الطاقة أن ترفع أنظمتها القدم التي وضعتها في مصر ولا فائدة البتة من التحدث عن حقوق المصريين » (٨٠) . أما مائيت فرأى أن التدخل لا ينبغي إرجاؤه (٨١) . وقال جرانفيل لبنت « أنه لا أمل في المسألة المصرية طالما المصريون على موقفهم من موضوع الميزانية وأنه لا بد أن تنتهي بحسبهم على الامتثال بالقوة » (٨٢) .

وكانت تلك كلها تهديدات ، إذ أن الوضع الدولي لم يكن يسمح بتدخل عسكري مباشر في مصر في ذلك الوقت ، كما أن جاميغا - الذي كان وراء مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ - كان قد سقط وتولى دي فريسينيه رئاسة وزارة

فرنسا مكانه ، فقام بسياسة جديدة في المسألة المصرية ليس من مقولاتها
المفاسدة بالتدخل العسكري (راجع الفصل الأول) .

أصرت القوى الوطنية على موقفها . ورفضت مشروع شريف بأن تترك
النصوص المتعلقة بالميزانية الى حين ، وأن يبدى النواب رأيهم في أمر
الميزانية لتجعله الحكومة أساسا للمفاوضة مع الدولتين . خشية ان يؤدي
هذا الى تبيح الموقف فضلا عن ان النواب لم يقبلوا ان تتدخل الدول في
مسألة هي من صميم السيادة القومية . وقد عبروا عن هذا في مناقشتهم
مع شريف ، اذ قالوا له ان التصديق على الدستور وفيه مواد الميزانية من
خصائصكم ولا داعي الى توقف الدولتين فان هذه المسألة لا تمس مصالحهما ،
(الوطن - عدد ١١ فبراير ١٨٨٢) . ومع اصرار كل طرف على رايه . .
قال النواب لشريف عندما طلب منهم ان يتركوا اللائحة لينظر فيها : لا لزوم
لذلك وأخذوها وانصرفوا .

وهكذا انتهت محاولة الارستقراطية لاحتواء الجبهة ، اذ كان تصرف
النواب طلب صريح لشريف بترك منصبه كرئيس للوزراء ، وهو ما استجاب
له على الفور ، وقدمت الوزارة استقالتها ، لتترك مكانها لوزارة محمود
سامي البارودي ! .

كانت المرحلة الثالثة من مراحل النشاط الجبهوي ، أكثر مراحل
نشاط الجبهة امتدلا ، وأقلها ثورية ، بحكم قيادة الارستقراطية الزراعية
ومثلي الأتراك الأكديام لها ، لكنها أيضا ، كانت مرحلة صراع فكري بين
أطراف الجبهة حول البرنامج الذي تطبقه ، خاصة وأنها المرحلة التي حكمت
خلالها الجبهة ، عبر وزارة شريف ، ومجلس النواب الذي انتخب عقب
الثورة . وفي مقابلتين بين عرابي وكولفن في أول نوفمبر ١٨٨١ ، وبينه
وبين بلنت في ١٢ ديسمبر من السنة نفسها ، قدم عرابي أفكاره على
التحدي التالي :

● انه يرى أن الناس قد خلقوا جميعا من معدن واحد وأن لهم حقوقا
متساوية في الحرية والأمن . ولهذا فهو لا يقبل خيلا للأتراك الذين أساءوا
حكم مصر طويلا . فصادروا حرية المصريين ، وسجنوهم ، ونفونهم ، وقتلهم
خفقا ، وقلدوا بهم في النيل ، وسرقت أموالهم بأمر هؤلاء الأتراك . وأن
حركة الجيش لم تقم الا لغرض نشر العدالة وحماية القانون .

● أن المراقبة الأوربية وإن كانت تحول بصفة جزئية بين أولئك
الحكام وما يريدون فهي لا تؤمل البلاد لحكم نفسها حين ينقضي أجل المراقبة

وهذا هو الذي يجب عليه أن ينظر فيه وأن يعنى به . وقد أنكر عرابى أمام كولفن بكلمات بالغة الصراحة رغبته فى التخلص من الأوربيين سواء أكانوا موظفين أو مواطنين . واعترف بأن البلاد تحتاج الى بعض الأجانب . وأن الوطنيين لا يرغبون فى إهدام أى اعتراض على توظيف الأجانب فى الإدارة ، بل بالعكس فليات الأجانب الى البلاد اذا كانت فى حاجة الى مزيد منهم .

● ان للجيش وشما خاصا فى السلطة ينبغي أن يظل له . وان الجيش نفسه هو الذى مثل الأمة . وهو حامياها ورفقدها حتى تستغنى عن إرشاده (٨٤) .

● ومع تقدير عرابى للشهرة الأجنبية التى تمنى لمصر فإنه أكد أنه لا يجوز لهاتين الدولتين أن تعولا دون نساء قومية مصر بتأييد حكم العديرو المطلق والباقيات والجراكسة ضد المصريين . وأن مصر تثق فى أن وزارة الأحرار البريطانية سوف تمنطق على جهاد المصريين من أجل الحرية (٨٥) .

ذلك هو كل برنامج عرابى فى تلك الفترة ، وهو شديد الاعتدال لأنه مجرد محصلة الصراع بين قوى الجبهة . وبرغم هذا الاعتدال فقد ظلت الأهداف الديمقراطية جوهر برنامج الحركة الوطنية . وخففت نمة الصراع ضد الاستعمار بل ان هناك آمالا كانت تراود الجبهة فى الحصول على تأييد ودعم من ممثلى الدول الاستعمارية . وهو ما يتمثل فى تصور عرابى أن تقف المراقبة الثنائية موقف الحكم بين شعب مصر وحكامها من الاتراك . وعدم اعتراضه على توظيف الأوربيين فى الحكومة ، وأمله فى وزارة الأحرار .

ومن مجموع الافكار التى قدمها عرابى لبلنت ، حسيطة المناقشات التى أجراها مع البارودى والشيخ محمد عبده صاغ بلنت برنامج أول يتسأير ١٨٨٢ ، والذي يعرف عادة ببرنامج الحزب الوطنى ، وقد أفرنا فى فصول سابقة الى بعض نقاطه ، وننشر نصه الكامل حتى يمكن مناقشته باعتباره برنامج الحد الأدنى الذى التفت حوله القوى الوطنية آنذاك .

تقول نقاط البرنامج «لست :

● يرى الحزب الوطنى المحافظة على الروابط الودية الحاصلة بين الحكومة المصرية والباب العالي . واتخاذ هذه الروابط ركنا يستند عليه فى عمله ويمتدح بالسلطان عبد الحميد كمتبرع وخليفة وأمام للمسلمين ولا يريد تبديل هذه الصلات والروابط ما دامت الدولة العلية فى الوجود ، ثم يعترف باستحقاق الباب العالي لما يأخذ من الخراج بمقتضى القوانين وما يلزمه من

للمساعدة العسكرية اذا طرأت عليه حرب اجنبية ، كما يحافظ الحزب على حقوقه وامتيازاته الوطنية بكل ما في وسعه . ويقاوم من يحاول اخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية . وله ثقة بدول أوروبا لا سيما انجلترا في مقاومة ضمان استقلال مصر .

● يخضع الحزب للجناب القديوى الحالى وهو مصمم على تأييد سلطته ما دامت أحكامه جارية وفقا للمدل والقانون حسب ما وعد به المصريون فى شهر سبتمبر ١٨٨١ . وقد قرن رجال الحزب هذا الغضوب ، بالمزم الاكيد على عدم عودة الاستبداد والأحكام الظالمة التى أورثت مصر الدل . وبالإلحاح على الضرورة القديوية بتنفيذ ما وعدت به من الحكم النيابى وإطلاق عتاق الحرية للمصريين وطلبون من سمو التعاون معهم بأمانة فى تحقيق هذه الأغراض ويمدونه بمساعدته فى ذلك قلبا وقالبا . كما أنهم يحذرونه من الاسفاف الى الدين يستنون اليه الاستبداد والاحكام بحقوق الأمة أو نكت الوجود التى وعد بانجازها .

● رجال الحزب يعترفون تماما بفضل فرنسا وانجلترا اللتين خدستا مصر خدمة صالحة ، ويعترفون باستمرار المراقبة الأوربية كضرورة اقتضتها الحالة المالية ، وخشانة لتقدم البلاد ، ويعترفون صراحة بالديون الأجنبية حرصا على شرف الأمة ، وان كانت تلك الأموال لم تقتضى لمصلحة مصر ، بل انفتت فى مصلحة حاكم ظالم كان لا يسأل عما يفعل . ومعلوم لهم أن ما حصلوا عليه من الحرية والمدل كان بمساعدة هاتين الدولتين فهم يشكروهما ويشنون عليهما .

ثم انهم يرون ان النظام الحالى (أى نظام المراقبة الثنائية) لم يكن الا وقتيا . وألا فأنهم يأملون ان يستخلصوا ما ليتهم من ايدي أرباب الديون شيئا فشيئا ، حتى يأتى يوم تكون فيه مصر بيد المصريين .

وهم لا يغنى عنهم شيء من الضلل الحاصل فى المراقبة ، ويستعدون لاداعته ، فانهم يعلمون ان كثيرا من المستخدمين فى قلم المراقبة لا يقدرون على القيام بوظائفهم ، ولا يراعون حق الشرف والاستقامة . وبعضهم يأخذ الرواتب الجسيمة بلا استحقاق مع وجود من يقوم بعملهم من المصريين على أحسن أسلوب براتب لا يوازي خمسين راتب الأجنبى وبهذا يحكمون بوجود الظلم وخلل الإدارة مادام هذا الامراف الخارج عن الحد . وهم يتمتعون من احوال الأجانب من الضرائب وعدم خضوعهم لقانون البلاد ، مع تشجيعهم بشيها وإقامتهم فيها ، ولكنهم لا يريدون مشاركة هذا الإصلاح بقوة أو جنوة ، بل يقتسمون على إقامة العجة وطلبون من فرنسا وانجلترا التمسر فى هذا

الامر فانهما اخذتا على نفسيهما مراقبة المالية فهما مطالبتان بنجاحهما وباستخدام أهل الأمانة والاستقامة فيها لأنهما مسئولتان عن رقابية مصر بعد أن تزعتا إدارة ماليهما من أهلها ، وتكفلتا بنجاحها .

● رجال الحزب الوطنى يعتمدون على الأخطأ الذين من شأنهم أحداث الفلال فى البلاد ، أما مصلحة شخصية أو خدمة للأجانب الذين يسوؤهم استقلال مصر ، وهؤلاء الأخطأ كثيرون فى البلاد ، والمصريون يعلمون أن الصمت على حقوقهم لا يؤولهم الحرية فى بلاد ألف حكامها الاستبداد وكرهوا الحرية . فان اسماعيل بابا لم يمكنه من الظلم والاستبداد ؛ لا سكوت المصريين . وقد عرفوا الآن معنى الحرية الحقيقية فى هذه السنين الأخيرة فمقدوا خناصرهم على استكمال تربيتهم القومية وهم يرجون أن يكون ذلك بواسطة مجلس النواب وبواسطة حرية الملبوعات بطريقة ثلاثية . ويتميم التعليم ونمو المعارف بين أفراد الأمة وهذا كله لا يحصل الا بثبات هذا الحزب وحزم رجاله .

ويرى الحزب أن أعضاء مجلس النواب ربما أكرهوا على الصمت كما حصل لمجلس الأسمانة ، وقد يستعان عليهم بالصحافة يجعلها آلة توجه نحوه السهام ، فيتكدر صفو الراحة ويحرم أبناء البلاد الوقوف على الحقائق . ولهذا فوض الوطنيون أمرهم إلى أمراء الجهادية وطلبوا منهم أن يصموا على طلبهم ، لعلمهم أن رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد . وهم يدافعون عن حريتهم الأغدة فى النمو . وليس فى حزبهم إبقاء الحال على ما هى عليه . بل متى تحصلت الأمة على حقوقها عدلوا عن السياسة الحاضرة ، فان أمراء الجهادية حازمون على ترك التدخل فى السياسة متى فتح المجلس . فهم الآن بصفة حراس على الأمة التى لا ملاح لها ولهذا يطلبون زيادة الجند إلى ١٨٠٠٠ عسكري ويرجون التفات قلم المراقبة لهذه الزيادة عند تقرير الميزانية .

● الحزب الوطنى حزب سيمى لا دينى (أى علمانى) ، فانه مؤلف من رجال مختلفى العقيدة والمذهب ، وإخلايئة مسلمون لأن تسعة أحرار المصريين من المسلمين . وجميع النصارى واليهود وكل من يحتر أرض مصر ويتكلم لئنها منقسم اليه . لأنه لا ينظر لاختلاف المعتقدات ، ويعلم أن الجميع اخوان ، وأن حقوقهم فى السياسة والشرائع متساوية . وهذا مسلم به عند أخص مشايخ الأزهر الذين يعضدون هذا الحزب ، ويعتقدون أن الشريعة المحمدية الحقنة تنهى عن البغضاء وتمتدح الناس فى المعاملة سواء . والمصريون لا يكرهون الأوروبيين المقيمين فى مصر من حيث كونهم أجانب أو نصارى . وإذا حادروهم على أنهم مثلم يعضعون لقوانين البلاد ويدفعون الضرائب كانوا من أحب الناس إليهم .

● آمال الحزب معقودة على اصلاح البلاد ماديا وأديبا ، ولا يكون ذلك الا بحفظ الشرائع والقوانين ، وتحسين نطاق المعارف ، واطلاق الحرية السياسية التي يعتبرونها حياة للأمة . وللمصريين اعتقاد في دول أوروبا التي تمتعت ببركة الحرية والاستقلال ، ان تمتعهم بهذه البركة ، وهم يعلمون انه لم تزل أمة من الأمم حريتها الا بالجد والكد ، فهم ثابتون على عزمهم ، أن يكونوا في تقدمهم ، وأن يكون بجانب الله تعالى اذا تولى منهم من يساعدهم .

تبرر هذه النقاط البرنامجية من محصلة الصراع بين قوى الجبهة ، ولكنها تتسم باعتدال ملحوظ ، ويلاحظ الدكتور رفعت السيد أن البرنامج « يتناور بين كل القوى المتسلطة محاولا ان يثبت ولاه لها جميعا ، للسلطان ، الخديو ، والدول الأجنبية ، ومحاولا في الوقت نفسه أن يصوغ له مطالب معقولة الى جانب هذه القوى الثلاث » . ويرى أن هذا البرنامج هو « محاولة لتقييد هراي وتتنظيمه وجسماءه » برنامج معتدل « ينبع في رأيه من المعتدلين في الحزب الوطني والمتوجسين من شعبية هراي ومن اندفاعه » (٨٦) .

والبرنامج بالفعل معتدل ، ولكن النقطة المهمة هي من أين جاء اعتداله ؟ هل جاء من ضغط القوى المعتدلة ؟ أم أن العناصر المتطرفة والمعتدلة كانت تتقارب حول نقطة برنامجية لتحقيق أهداف مشتركة . ولتحديد هذا نقف أمام ملاحظة هامة تتعلق بالطبيعة الخاصة للبرجوازية المصرية ومدى ثورتها . ان البرجوازية المصرية بطبيعتها تكونها من فائض زراعي وميلادها متأخرة بعد قرنين أو أكثر من ميلاد البرجوازية الأوروبية ، وبعد تحول الأخيرة من قوى ثورية الى قوة محافظة واستعمارية ، قد وجدت نفسها أمام تحديات أقوى منها ، وكان قد رها أن تحل المشكلة الوطنية في إطار المسكر الاستعماري . ومن هنا فإن تطرفها في العداوة للاستعمار كان يتناسب طرديا مع نموها ، وبإذات مع نمو الجناح الصناعي منها ، وهو أكثر أجنحة البرجوازية المصرية ثورية وعداء للاستعمار ، وظلت طوال تاريخها قوة متذبذبة ومتردة ، وميالة للحلول الوسط . وفي ضوء هذا فإن اعتدال برنامج الحزب الوطني لا يبدو غريبا تماما ، فذلك هي قدرة البرجوازية القائدة للنضال الوطني ، بل ان البرنامج في رأيها يتجوز لقدرة بعض اجنتها وهو ما يستحق اليه . ومن ناحية أخرى ، فإن البرنامج قد سيعقب مقابلة هراي لبلنت ، ويقول بلنت أنه قد عرض على الشيخ محمد عبده « وضع برنامج بما أخبرتني به هراي وأن أتولى إرساله الى غلامستون — رئيس وزارة الأحرار البريطانية — إذ لم يخالفني شك في مطلقه على الأمان المصرية » فوافق محمد عبده على ذلك ووضع بالاشتراك مع بلنت وسابوتشي وآخرين منشورا يتضمن آراء الحزب الوطني بكل فئة . وأخذ الشيخ محمد عبده هذا المنشور الى محمود سامي الذي كان وزيرا للحرية —

يقصد البارودي - وضمن موافقته عليه وكذلك اطلع عرابي على المنشور ووافق عليه (٨٧) - وقد نشر البرنامج في «التيمس» في أول يناير ١٨٨٢ - وأحدث نشره شجعة في مصر ، وكان قد نشر بتوقيع عرابي ، فكتب ذلك ، ونشر بلفت توضحيا بأن البرنامج المذكور من صياغته وليس من صياغة عرابي وأنه حصيلة مناقشة بينهما - وأحدث نشره فيه أزمة في مصر تحدثت فيها صحف تلك الأيام - مما يدل على أن بعض القوى الوطنية لم تكن موافقة على ما جاء به من أفكار اعتبرتها متطرفة .

وليس في البرنامج نقاط أكثر اعتدالا مما قاله عرابي لبنت في مقابلة ١٢ ديسمبر ١٨٨١ أو ، كما قال لـ كولفن في أول نوفمبر ، بل أن البرنامج أكثر تحديدا وتطرفا من أفكار هاجن المقابليتين - والواقع أن هناك فارقا بين الأهداف الطويلة المدى والأهداف القريبة ، ومجرد الاحلام - كما أننا يجب أن نلاحظ أن «التوفيقية» كانت إحدى سمات فكر البرجوازية المصرية ، وهذا البرنامج يصوغ الأفكار الممكنة في تلك المرحلة من حياة الثورة - ومن المؤكد أن أحلامهم بأعلان الجمهورية أو طرد الأجانب ، كانت أحلاما تحتاج الى واقع صلب - كما أن مغامرهم بالانفصال عن الباب العالي كان يمكن أن تكبدتهم كل شيء - يضاف الى هذا أن اعلان برنامج مؤقت يضع في اعتباره الظروف الدولية هو جزء من تكتيك الثورة .

وفي ضوء هذا نرى أن برنامج ١٨ ديسمبر يؤكد كل أهداف الجبهة الوطنية ، في هذه المرحلة في تركيزه الشديد على الأهداف الديمقراطية - وفي الشروط التي وضعها على تدخل الأجانب وفي اعتباره أن المراقبة مسألة مؤقتة وأصراره على تمصير جهاز الدولة وتخفيض مرتبات الأجانب - وفي الوضعية الخاصة التي احتفظ بها للجيش وأصر عليها وهو ما يؤكد أن البرنامج لم يكن فكرة أجنحة معتدلة فحسب ولكنه فكر الجبهة الوطنية بمختلف أجنحتها ، ينطلق من ضعفها ، وعدم قدرتها على تجاوزها ، ومن أنها كانت تسعى للوصول الى تسوية تتيح لها موقعا على خريطة السلطة .

صحيح أن عرابي اختلف مع بعض نقاط البرنامج فيما كان يلقيه من خطاب - ولكنه اختلف يسير ، وقد لاحظ كرومر تعليقاً على حديث أول نوفمبر بين كولفن وعرابي « أن عرابي دأب في المجالس العامة على الجهر بكبره للأجانب ، ولكنه كان يستعمل في المجالس الخاصة لجهة أخرى معتدلة » (٨٨) .

ومن ناحية أخرى فإن أسلوب النضال الذي اختاره البرنامج هو أسلوب المفاوضة ، فقد نص على أن الوطنيين « لا يريدون إبدال هذا الإصلاح بقوة

أو جنوة ، بل يقتصرون عن إقامة الحجة ويطلبون ، من فرنسا وإنجلترا التبصر في هذا الأمر » وهو تعبير مبكر من أسلوب المفاوضة الذي ظل أسلوب النضال الوحيد لدى البرجوازية المصرية الضميمة ، التي لم تن أمامها بشيئا آخر سواه ، لمجزأها ، وحزوها من تنظيم الجماهير وحشدتها .

المرحلة الرابعة : الانقسام . . . الأرستقراطية الزراعية والسراي تخونان الثورة من تولي البارودي للوزارة في ٢ يناير الى ضرب الاسكندرية في ١١ يوليو .

لم تنتهي استقالة شريف بصنحية كاملة لوجود الأرستقراطية الزراعية في الجبهة . التي ظلت لفترة في موقف المراقب ، ولم تتنقل إلى معسكر الاحدام وتخون الثورة الا بعد ذلك بعدة شهور . وتفس المسألة بالنسبة للسراي التي اضطرت تحت ضغط العناصر الوطنية الى رفض مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ رغم ما تضمنته من تأييد ، وتحريض لها على استعادة سلطتها المطلقة .

شكل محمود سامي البارودي وزارته بعد استقالة شريف ، وأصبح عرابي وزيرا للبحرية ، فأصبح مجلس الوزراء أكثر تمثيلا للقوى الثورية ، إذ من بين أعضائه السبعة ثلاثة من زعماء العسكريين ، هم البارودي - وتولي الداخلية بجانب رئاسته للوزارة . وأحمد عرابي للبحرية . ومحمود فهمي للاتصال ، فضلا عن أحد أعضاء مجلس النواب هو حسن الشريفي (للأوقاف) ، وأحد المثقفين المصريين هو عبد الله فكري (للمعارف) .

وبدأت الوزارة عملها في فبراير ١٨٨٢ واستمرت حتى استقالت في آخر مايو من العام نفسه في أعقاب أزمة مذكرة ٢٥ مايو ، وتعتبر الحوادث التالية لاستقالتها وحتى ضرب الاسكندرية في ١١ يوليو ، جزءا من هذه المرحلة الرابعة من مراحل الجبهة الوطنية ، وهي المرحلة التي انتهت بخيانة السراي نهائيا ، وخيانة الأرستقراطية الزراعية وانضمامها إلى معسكر اعدام الثورة .

وبانسحاب شريف والعناصر الأكثر ترددا واعتدالا ، ووقوفها موقف المراقب . برز وتمثلت نقاط برنامجية أكثر تحديدا دور المثقفين العسكريين كقيادة مبادرة لقوى الجبهة . ويمكن تصديق الأفكار الرئيسية للقوى الثورية في هذه المرحلة في ضوء مجسوة المناقشات بين بلنت وهرابي ، وبرنامج وزارة البارودي ، وتصريحاتها في مجلس النواب . وعلى هذا فان برنامج هذه المرحلة يتطور فيما يلي :

● فيما يتعلق بالوضع الداخلى ، وأصلت الجبهة العمل من أجل أهداف ديمقراطية فى الأساس • فأكّد مرابى فى خطاب لبلنت بتاريخ أول إبريل ١٨٨٢ « أن هايقنا الوحيدة هى تخليص البلاد من العبودية والظلم والجهل وأن نرفع السكان الى مركز لا يمكن فيه للاستبداد أن يكون كما كان فى الأزمنة الماضية : ينشر الغرب والدمار فى مصر » (٨٩) • وفى خطاب آخر أرسله بعد أسبوع ذكر « أننا قد نوبنا نية سادقة على أن يكون لأمنا مركز بين الأمم المستحضرة ينشر المعارف فى البلاد والمحافظة على الاتعاه والنظام والقضاء بالعدل بين الناس أجمعين • ولا يمكن لغزو فى العالم أن يردنا عن قصدنا قيد شعرة » (٩٠) • وتحقيقاً لهذا الهدف ، صاغ مرابى مطالب تنصليية فى مقابلته مع بلنت قبل ذلك التاريخ بعدة أسابيع (٢٧ فبراير ١٨٨٢) • هى :

- إلغاء احتكار بيع الماء فى مدة الفيضان •
- إلغاء المسخرة التى كان يخر بها الباهوات الترك على الفلاحين •
- حماية الفلاحين من المرايين اليونانيين الذين انشعبوا فيهم الاطلاق بسبب فقدان العدل فى المحاكم المنتلطة •
- انتقام بنك زرامى تشرف عليه الحكومة •
- اصلاح القضاء •
- اصلاح التعليم ، وتعليم المرأة والرجل •
- تحقيق المساواة بين المواطنين بالمعام الرق •
- وفيما يرتبط بعلاقات مصر الدولية على البارودى فى برنامج وزارته • يطمئن الدول الأجنبية على الحقوق والمزايا التى اكتسبتها بمقتضى اتفاقات الديون • (٩١) وأكّد مرابى لبلنت فى خطاب أول إبريل • احترامه لجميع المعاهدات والاتفاقات الدولية ولن تسمح لأحد بمساسها ما دامت أوروبا تحفظ وترعى علاقاتها الودية معنا • (٩٢) • وركز فى خطاب ٦ إبريل على طمانة الدول إلى أن المراقبة الثنائية • لن تجد منه ما يطمئنها من تأدية واجباتها حسب الحقوق التى خولتها إياها المعاهدات الدولية • وانه • لم تكن قط مقاصدنا أو مقاصد أى إنسان فى هذه البلاد أن تمس المراقبة أو تقلل حقوقها • (٩٣) •
- على أن هذا التركيز على الاحتفاظ بالحقوق التى للدول كان مشروطاً فى رأى مرابى بالمحافظة على حقوق الشعب القومية والديمقراطية فذكر مرابى فى خطاب أول إبريل • أن مصالح إنجلترا فى مصر لا تكون مضونة ومأونة إلا اذا كان المصريون أحراراً فيكسيون بذلك ودم • ومن الواجب

على الانجليز الاحرار ان يساعدوا اولئك الذين يجاهدون في سبيل الحصول على استقلالهم ، وعلى الإصلاح وعلى ايجاد حكومة عادلة » (٩٤) . وركز في خطاب ٦ ابريل على طبيعة الصداقة التي يحرصها الأجانب فقال « نحن ميالون أشد الميل للعقائد على المصالح المتبادلة بيننا وبين الدول المرتبطة بنا وليس للدول ذات المصالح في بلادنا من سبيل للانتفاع بمقدمهم ومعاداتهم الا اذا كانت الصداقة التي بيننا وبينهم وثيقة ، فاذا قطعت الدول هذه الصداقة فانقرض ان يعود علينا وحدنا بل يعود على الدول أيضا وبخاصة انجلترا . وليس هناك سياسة كبرى الادراك الا ويهتم قيمة المنافع التي تنفوذ على انجلترا من صداقتها لنا ومخزنتها امانا في كلفنا » (٩٥) .

ولم يكن هذا معنى - في مفهوم الثوار - ان تترك المراقبة بطلقة التضرب تماما ، فالخلاف حول موضوع ميزانية الجيش كان ماثلا في الألمان ، ولذلك فقد كلفا الثوار صديقهم « بلنت » ان يكتب للاندستون - رئيس الوزراء البريطاني - بأنهم « يشتغلون في اعداد جملة من الشكاوى عن النظام الذي وضعته فرنسا وانجلترا وسدقت عليه المراقبة » وانهم يرغبون « في فتح باب البحث فيها بروح الاعتدال والصداقة ، ولكنهم اذا راوا من المراقبة والدول عداء فمن المضحك انهم سينظرون فيها بروح العداء أيضا ، فالمسائل المختلف عليها هي حقائق راسخة في الاكثر ، فاذا روعي الحق والعدل وكان غرض حكومة جلالة الملكة ان تكسب نخلة اديبة لا شك فيها ، فيجب ان تفحص هذه المسائل بروح النزاهة وان يعتبر ببيانات المصريين والأوربيين » (٩٦) . وقد ذكر بلنت للاندستون « ان خرابي بك قد كلفني ان اؤكد لغضبتكم انه اذا خولط بلهجة الصداقة فانه قد يستعمل كل نفوذ حزبه - وهو نفوذ خطير - لكي يخفف من مرارة الشعور الذي نشأ بين المصريين والانجليز وسائر المواطنين الأجانب ، وأنه مستعد لان يسير الى نصف الطريق اذا فتحت المفاوضات الباب الى تسوية متعلمية » . واقترح بلنت على جلادستون ارسال مندوبين لبحث الحالة الراهنة في مصر (٩٧) .

● وقد تميز خرابي في هذه المرحلة ، بالاصرار على تنبيه أوروبا ان الشعب المصري سيواجه أي محاولة لفرض القوة عليه ، وأكد بلنت « ان الحكومة الوطنية لا تنزع سلاحها ولا تخفضه حتى يوفق الحكم الدستوري وتتمتع أوروبا به » . وأنه « اذا استمر التهديد بالتدخل فلا مناص من اتباع الطريقة البروسية ، أي التجنيد العام لمدة قصيرة لتتمكن من انشاء جيش انتقالي كبير » . وان هذا هو السبب الذي جعله يطالب بزيادة الجيش الى ١٨ ألفا ، وأنه « يأمل الا يتجاوز مديون وزارة الحرب ولكنه قد يضطر الى ذلك » (٩٨) . وكان اهان أزمة مذكرة ٧ يناير قد ابدى بلنت - تعليقاً على الرسالة التي جاء بها من ماليت تخفف من وقع المذكرة

— ادراكه ان المذكورة تهديد بالتدخل ، وقال « دهمم يأتون ، فكل رجل وطفل
فى مصر سيقاتلهم » (٩٩) •

ونلاحظ ، أن المطالب الديمقراطية مازالت الأساس فى برنامج الجبهة ،
وهذا طبعى فالبرجوازية الطامحة للمشاركة فى السلطة ، كانت حريصة
على هذه المشاركة للتعبير عن مصالحها وقد أزعج الصدام المتوالى مع
الاستعمار من وجهها ، حين أدركت أنه يضع شروطا ثقيلة لتلك المشاركة ،
آنذاك تفجر وحليها بالتناقض الرئيسى ، ارتبطت قضية الديمقراطية ارتباطا
حقيقيا بقضية التصدير الوطنى • وهو ما تكفلت أزمة التدخل الأجنبى
للحيلولة بين البرجوازية المصرية وبين النظر فى مواد الميزانية ، فى أحداثه •
ومن ناحية أخرى فإن البرنامج يتجه لتقديم مطالب اصلاحية وتفيد رقعة
أوسع من القوى الوطنية • وهو ما يمثل فى النقاط التفصيلية التى أدلى
بها عرابى بلنت فى مقابلة ٢٧ فبراير التى أفرنا إليها قبل قليل • ويرى
د• رفعت السعيد أن هذه المطالب « هى برنامج فلاحى يمسك أولا وقبل كل
شئ مطالب الفلاحين الملحة ، ويعبر عن آمانى الوطن والشعب بأسلوب غاية
فى التقدم » • بل أنه يعتبر — فى كتابه « تاريخ الفكر الاشتراكى » —
أن هذه المطالب هى نقاط برنامجية تعبر عن مطالب فلاح الفلاحين ، وإن بها
بعض الملامح الاشتراكية •

وهو ما تختلف فيه معه اختلافا يتطلب التحديد •

وفى تحليل هذه « الملامح الاشتراكية » ، يقدر د• السعيد إلى التركيبة
الطبقة للجيش فربى أن قيادات الجيش كانت من الاستمرارية التركية
الجرسية ، بينما كانت قواعد من فلاح الفلاحين وبالتالي تصبح قيادة
عراىي ممثلة لفلاح الفلاحين وهو تحليل يتجاهل التمثيل الطبقي الحقيقى
لقادة عراىي ، والحقائق التاريخية تقول أن تلك القيادة قد تبلورت خلال
محاولة سعيد لتجنيد أبناء عمه البلاد ومشايخها ، — وهو ما أفرنا إليه فى
الفصل الثانى — أى تجنيد أبناء العناصر الوسيطة فى القرية المصرية ، ولأن
الترقية من تحت السلاح كانت تخضع لامتحانات معينة تتطلب فى حدها الأدنى
معرفة القراءة والكتابة ، فقد أتيح الفرصة لأبناء تلك الفئات الاجتماعية
الذين جاؤوا زمنا فى الأزهر أو درسوا فى المدارس المدنية قبل التحاقهم
بالجيش للترقى من تحت السلاح وتولى مواقع قيادية فى الجيش وعلى هذا
فإن الضباط الذين قادوا الحركة لم يكونوا أبناء لفلاح الفلاحين ، ولكنهم
كانوا أبناء لملوك متوسطين فى الغالب • بل أن بعض الباحثين يذهبون إلى
أن عراىي كان من كبار ملاك الأرض على أساس أنه طالب بمد عودته من
الغنى برد املاكه المصادرة إليه وحدد بأنها حوالى ٨٧٧ فدانا ، ولكن هذا
ليس صحيحا ، فبمنا يذكر بلنت أنه لم يرث عن أبيه سوى ثمانية أقدنة

ونصف ، فان عرابي نفسه يذكر في بيان املاكه انه يملك ٥٢ فدنا بناحية هرية رزنة - وهي مسقط رأسه - وان الاملاك الخاصة به هي ١٦٨ فدانا ، وان بقية الارض هي من الاطيان الاميرية التي اشترأها عرابي بسمر بخت بعد ترفيقه الى رتبة اللوام وبسمر عشرين قرشا للفدان . وعلى أي الأحوال فالؤكد ان عرابي - وكان أبوه شيخا لقرية هرية رزنة - لم يكن من أبناء قدام الفلاحين وهو يقول في مذكراته عن والده السيد محمد عرابي انه كان « شيخا جليلا رئيسا على مشيخته عالما ورعا موسوفا بالعفة والامانة » . وحتى انه ملك الامكانية لانضمام مكتب لتعليم القرآن ، تعلم فيه عرابي نفسه تعلم القرآن وبعض العلوم الدينية وفي ذلك المكتب تعلم أيضا « كثير من أبناء بلدتنا حتى بلغ عدد المتعلمين فيها أكثر من نصفها » (١٠٠) . ويقول أيضا ان والده أمر بترتيب درس فقه في المسجد الذي جده للامة بعد خمس كل يوم ، وبعد صلاة المساء « . وأنه جند في الجيش تطبيقا لقرار القديين سديد » . بانتظام اولاد عبد البلاد ومشايخها في سلك العسكرية (١٠١) . وليس في تراجم نبيه أبرز زعماء الثورة أي دليل على أنهم كانوا ينتمون للفقراء - سواء كانوا فلاحين أو غير فلاحين باستثناء القديم ، الذي بدأ حياته خيازا وعاملا للتخفاف .

وبالإضافة الى ذلك لم يتجاوز وعيه الطبقي الوعي البرجوازي ، بل يختلف عنه في اتجاه بعض القيم الزراعية والرؤى الاقتصادية . وهو ما وضحتنا في دراستنا للخريطة الفكرية للثورة . وحتى اذا تجاهلنا كل هذا فهل يمكن منطلقا أن نتبر أن النقاط البرنامجية التي قدمها عرابي لبلنت برنامجا لفقراء الفلاحين ؟

ان برنامج النقاط الست الذي نشره بلنت كان بالفعل برنامج الجبهة الوطنية في أقصى اتساعها ، ومن هنا فانه يتضمن الحد الأدنى لمطالب العسكريين . وبه إضافة الى ذلك بعض النقاط التكتيكية الهادفة الى طمأنة الدول حتى لا تتحرك فتتصف بالحركة قبل ان ترمي قواعدها وتمكن لنفسها . والنقاط التي قدمها عرابي لبلنت في ٢٧ فبراير ، وعطايه في أول و ٦ أبريل ١٨٨٢ وخطابه بلنت لفلاحين - وقد أرسله بتفويض من عرابي في ٢٦ مارس - تشكل كلها برنامجا أكثر تقدما في بعض النواحي ، وبعبارة عن رؤية عرابي ومجموعته لمرحلة . أو هو يقدم مطالب إضافية مع الاحتفاظ بالأطار العام للبرنامج كما هو تقريرا .

ولذا الاطار العام يدور حول مقولة واحدة : حل القضية الوطنية في إطار الاحتفاظ بأرتباطات بالمسكن الاستعماري . واستخدام أسلوب المفاوضة مقابل أسلوب الحرب العسكرية ضد الاحتلال . وتلك عبيمة البرجوازية

المصرية التي لم تتخل عنها أبدا . وفي هذا الدور من ادوار محاولة السرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها كانت ضرورة لا محيص عنها فقد كانت تتم في ظروف المد الاستعماري العالمي ، وسيطرة الاستثمار ، والتطور الاشتراكي .

وفي رد الأستاذ أبو سيف يوسف على تحليل الدكتور رفعت قال « أنه يعين علينا أن نفرق بين الشعارات الاجتماعية الثورية وبين الشعارات الفصي ترفضها طبيعة المرحلة الثورية ، مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ، وذلك مهما كانت الشعارات الأخيرة تقدسية » . ويرى الأستاذ أبو سيف أن تقديم الدكتور رفعت لمرايى والثورة المراهية على أساس أن برنامجها يعمل بعض الملاحق الاشتراكية ، تجاوز في تفسي نطاق البرنامج . فالنقاط البرنامجية المصاحبة في ٢٧ فبراير « هي من صميم مهام الثورة الديمقراطية الوطنية بل هي في بعض اجزائها مطالب متواضعة حتى بالنسبة للثورة الوطنية الديمقراطية التي تقومها البرجوازية » (١٠٢) .

والواقع أنه في النقاط التي اعتبرها د. السيد برنامجا لفقراء الفلاحين مطالب تتعلق أساسا بمصلحة البرجوازية الزراعية مثل إلغاء الرق والقسام السخرة ، وهي كلها ترتبط بهدف تحرير قوة العمل ، وقد عالجنا في فصول سابقة أهمية هذا الموضوع بالنسبة للبرجوازية ، ووضعيته في الصراع بين قوى الجبهة . كما أن احتكار بيع المساء يرتبط بسيطرة عناصر الاستقراطية الزراعية والأجانب الذين يملكون وأبورات المياه ، ويحرمون منها الأراضي الزراعية . ومطلب حماية الفلاحين من المراهين اليونانيين ، وانقسام البنك الزراعي المصري ، يرتبطان بالتمويل المصري - الانتعاج الزراعي . ويخص الملاك الكبار والمتوسطين والصغار ، كما يخص بدرجة أقل لفقراء الفلاحين .

وهناك بعد هذا ملاحظتان هامتان حول هذا الموضوع :

● الأولى : أن معظم هذه الإصلاحات نفذت بالفعل بعد الاحتلال . ومن الغريب طبعاً أن ينفذ الاحتلال برنامجا اشتراكياً . بل أن حكم اللورد كرومر مصر الذي امتد ربع قرن كامل بعد هزيمة الثورة (١٨٨٢ - ١٩٠٧) فقد نفذ أبعد مدى من هذا ، مثل قانون الافدنة الخمسة الذي أصدره كرومر والذي يمنع الحجز عن الملكيات التي تقل عن خمسة أفدنة وقام للمدنيين واستحق بسببه لقب « صديق لاسي اللياليلب الزرق » . ومثل إلغاء السخرة وانقسام البنك الزراعي . الخ . وعندنا أن المسألة ليست بهذا الاجرام الاصلاحى أو ذاك . ولكنها مسألة السلطة في يد من ؟ وتعمل لمصلحة من ؟

● والملاحظة الثانية : ان البرجوازية لاتقوم عادة بثورتها ، دون أن تجسج الجماهير الشعبية حولها ، وهي لن تستطيع تهنيدها الا اذا قدمت لها

برنامجا يفي ببعض مطالبها ، وفي فترة صغورها ، قدمت البرجوازية الأوربية العديد من التنازلات لجماع الفلاحين وللجماع الشعبي لكي تضمن مساهمتها معها في تحقيق ثورتها وقد عصفت بما استطاعت العصف به من تلك المكاسب بعد تمكنها من السلطة . وحتى في هذا الإطار فإن النكسات البرنامجية التي أعلنتها حزابي ، ضئيلة ولم تكن كافية لتفكيك الجماع حول الثورة . وهو ما سنتحدث عنه تفصيلا فيما بعد . وبخاصة القول ، أن البرنامج في تلك المرحلة ، لم يتجاوز السقف البرجوازي بها .

مارست الجبهة الوطنية في هذه المرحلة ، وبعد انسحاب الاستقراطية الزراعية ، سلطتها وتصدى لقياداتها المثقفون البرجوازيون العسكريون الذين سيطروا على السلطة التنفيذية برئاسة البارودي للوزارة ، وتمركزت العناصر المدنية الأخرى في مجلس النواب . ووضعت وزارة البارودي أهداف لجنة البرجوازية محل التحقيق العمل ، فدعمت جهاز الدولة بالعناصر المصرية . وأحدثت التغييرات الأساسية في قيادات الجيش . وصدر الدستور متضمنا وجهة نظرها في المسألة المالية ، فصيغت مادة الميزانية على النحو التالي : تعرض الميزانية على مجلس النواب فينظر ويبحث فيها ويمين من أعضائه لجنة مساوية لمجلس النظار عددا ورأيا ليقروها جميعا بالاتفاق أو الغالبية . فإن وقع بينهم خلاف وكان العدد متساويا من الجانبين وجب إعادة الميزانية للنواب فلما أن يؤيدوا رأي النظار وأما أن يؤيدوا رأي لجنة النواب ، فإن كان الأول وجب تنفيذ الميزانية وإن كان الثاني ولم يمكن حصول الوفاق كان الحكم في ذلك حكم بند الخلاف ، وهو أنه عند وقوع الخلاف بين النظار والنواب على أمر ما فاما أن يفضى (يحل) مجلس النواب وأما أن يستعفى النظار . وفي هذه الحالة - أي إذا أيد النواب رأي اللجنة وخالفوا رأي النظار - تنفذ الميزانية في المجرى الضروري منها لإدارة المصالح وعدم تأخير الأشغال تنفيذاً مؤقتاً . ويبقى الباقي من أمر الميزانية إلى ما بعد تسوية المسألة بأي طريقة فوسيلة » .

والعمل الأخير تم التوصل إليه من حل وسط ، أعطى النواب حق مناقشة الميزانية - في الجلسات التي لا يخص الارتباطات الدولية - وإبداء الرأي فيها على مستوى لجنة مالية وعلى مستوى الهيئة التشريعية . وهكذا وضع مجلس النواب نفسه في خدمة أهداف البرجوازية على النحو الذي قرعناه في الفصل السابق .

وفي أواخر أبريل - وبعد ثلاثة أشهر من تولي الوزارة الحكم - أصبحت الظروف لتطرح بملامح أزمة المؤامرة الشركسية . وبدأ قصة المؤامرة عندما علم حزابي من « طلبة جمعية » قائد اللواء الأول ، أن بعض كبار الضباط

جراكسة يتأمررون لاختياله واختيال زعماء الثورة وبعض الوزراء • وبعد عرض الأمر على الخديو ، شكل مجلس حربي للتحقيق في المؤامرة برئاسة الفريق الجركسي راشد حسني وعضوية عدد من كبار الضباط ، منهم بعض زعماء العربيين • وبعد المحاكمة صدرت أحكام بنفي المتهمين مؤبدا إلى أقاصي السودان ، مع تجريدهم من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين • وعندما رفعت الأحكام للخديو للتصديق عليها ، رفض ذلك ، وأصر على تعديل الحكم وتمسكت الوزارة بالقرار • ولكن الخديو يتحريض من القناصل أصر على موقفه ، وقرع في عرض الحكم على السلطان ، بحجة أن بعض المحكوم عليهم نالوا رتبا عسكرية عالية منه •

وتعدد موقف الثوار من المسألة في ثلاث منطلقات :

● الأول : أن إقام السلطان في مسألة داخلية هو تنازل اختياري من الحقوق الاستقلالية التي نالتها مصر • والتي يستحقها لا يحق للسلطان في التدخل في المسائل الداخلية •

● الثاني : أن استشارة الخديو للقناصل في الموضوع هو إقام للدول الأوروبية في أمر هو من صميم السيادة الداخلية •

● الثالث : أن أصرار الخديو على موقفه نوع من التسلط ، يقضي على القاعدة الدستورية التي تقول بأن الملك يملك ولا يحكم ، وأن الخديو يمارس سلطته بواسطة وزرائه • كما أنه تدخل صريح في سلطة القضاة العسكري •

يلور الخديو موقفه انطلاقا من إحساس طاع بأن القوى الوطنية قد حاصره وأفقده سلطته تماما ، فبدأ تدريجيا يتحالف مع الأجانب لحسم أمره • وبدأت السراي كمؤسسة تتفكك • وكان جناح الاستقراطية الزرامية منذ انسحاب شريف يفتي موقف المتفرج ، ينتهز الفرصة للزوب على الثورة وتحقيق مخطط استوائها وتطويعها لأهدافه • ولكن الخديو والجناح الأكثر رجعية والأكل ذكاه كانوا نافذ الصبر • ومن هنا كان أصابعهم لم تكن بعيدة من تدبير المؤامرة الجركسية • وكان ذلك أحد أسباب رفض الخديو التصديق فقد قدر أن تغليه عن أمواته ، يفسر إمكانية فهمه بيه بعد ذلك خاصة وأن اكتشاف المؤامرة قد سبقه وأخيه حركة تظهر ضخمة في الجيش شملت أكثر العناصر الفرسية • والتركية وصيغرت عددا من الضباط المصريين إلى مناصب قيادية •

وفي ٩ مايو حلت المسألة حلاً جزئياً ، فمع اصرار الخديو على رأيه ومطالبة الأجانب له ولغضبية القوى الوطنية من التدخل الأجنبي والمتمسكي اضطرت إلى تقديم تنازلات من ناحيتها ، فوافقت على تعديل الحكم باستبداله بالنفي خارج القطر على أن يفتقر المحكوم عليهم الجهة التي يريدونها ، وأن يستعمل الخديو في ذلك حق الدستور في تخفيف العقوبة دون أن ينتظر موافقة السلطان . لم يوافق الخديو على هذا الحل إلا بعد أن وافق قناصل الدول عليه . ورأت القوى الوطنية أن اصرار الخديو على استشارة القناصل سرّاً ثانية يذهب بمفهوم التنازل التي اضطرت إليه ، كما أنه يمكن أن يكون أسلوباً يتكرر في تعامله معها ، وهو ما جعل البارودي رئيس الوزراء يذهب إلى الخديو عقب توقيع له لقرار تعديل الحكم ، ويلومه في لهجة شديدة لنزوله على إرادة قناصل الدول ، ويطلبه بإضافة عقوبة التجريد من السرتب العسكرية إلى أمر تعديل الحكم ، وهو ما رفضه الخديو .

وتصده موقف القوى الوطنية خلال اجتماع لمجلس الوزراء . ناقش فيه المسألة ورأى أنها خرجت عن حدود أزمة حول التصديق على الحكم ، لتطرح قضية الاستقلال الوطني وقضية الديمقراطية ، أي أنها أصبحت مسألة الضمانات الأساسية للجهة . وفي اجتماع حاسف استمر عشر ساعات ناقش المجلس المسألة كلها (١٠٣) . وحدد أوجه الخلاف مع الخديو في عدة مسائل منها : رفضه التصديق على حكم المجلس العسكري في قضية مؤامرة الجنرالات الجراكسة ، واستشارته السلطان بإرساله مندوباً عنه في مهمة سرية دون أخذ رأي الوزارة أو معرفتها لهذه المهمة ، واستشارته القناصل في مسائل داخلية ودون علم الوزارة وعن غير طريقتها ، وتأمره على القوى الوطنية . وانتهى مجلس النظار أنه لأهمية الموضوعات المختلف عليها فلا بد من دعوة مجلس النواب لعرض الأمر عليه .

لم يصدر هذا القرار بالإجماع فقد عارض فيه ثلاثة من الوزراء هم : عبد الله فكرى وعلى صادق ومصطفى فهمى وتعلل هؤلاء بأن دعوة مجلس النواب للاجتماع تكون بأمر من الخديو حسب نص الدستور ، وأن قيام مجلس الوزراء بتوجيه الدعوة هو مخالفة صريحة للدستور . وهو تعلل فكل وبصريح روزغرى ، فإنه من « الخيانة » أن يعنى الوزراء بالرسائل الدستورية بينما العدو يتآمر على قلب الدستور بخلافه » (١٠٤) . ولكن العناصر المعتدلة في الوزارة كانت تتعلل بالشكليات لكن تبرير ترددها إنما بقية أعضاء مجلس الوزراء فقد رأوا أنه « في الأحوال الغير اعتيادية يصرف النظر عن القواعد والأسول وأن الضرورات تبيح المحظورات » (١٠٥) . وفي اجتماع مجلس الوزراء تحدث مرادى « بمبادرة صعبة جداً » (١٠٦) . وفرض ما حدث من جرائم في عصر اسماعيل ، وذهب كيف أن هذه الجرائم

لم تثر الغدير السابق ، ولم تستدع تدخل الاستانة . ولا الأجانِب بينما يقف هؤلاء جميعا في صف مجموعة من المتأمرين (١٠٧) . وعقب انتهاء جلسة المجلس أرسل البارودي وكيسل وزارة الداخلية حسين الدرمطي الى السراي ليحيطها علما بأن مجلس الوزراء قد دعا مجلس النواب للاجتماع . وأمر البارودي سكرتارية مجلس الوزراء بإرسال دعوات الاجتماع الى أعضاء مجلس النواب في بلادهم . وأصبح واضحا أن الوزارة مستظلب من المجلس عززل الغدير . وقد صرح البارودي عقب الاجتماع بأن الغدير « لازم يأخذ شنتته ويتوجه الى لوكاتدة شبت (يقصد شبرد) فإنه عزل » (١٠٨) .

والحقيقة أن قرار مجلس الوزراء بدعوة النواب للنظر في أمر الغدير، ومطالبته بخلعه كان يؤكد احكاما جديدا بأن السلطة الفعلية في البلاد هي السلطة التشريعية المنتخبة . وبينما كان تولية الغديرين وعزلهم في السابق من اختصاص الباب العالي ، فإن التفكير في عزل الغدير دون الالتجاء الى هذه الوسيلة يؤكد تزايد الاحساس بالاستقلال القومي العام لدى مجلس الوزراء الذي كان سعيه عن فكر الجناح الأكثر تحمرا في الثورة .

ولا شك أن خطوة مثل هذه في مناخ لم تتخلص مؤسساته كلها من العناصر المعوقة والمتردة . ولم تتمكن فيه القوى الثورية من مقرطة أجهزة الدولة القديمة ، كان لابد أن تثير الخلاف . وهو ما حدث إذ تناقضت رؤية الوزارة للمسألة مع رؤية مجلس النواب . وفي الاجتماع الاول الذي عقده النواب - بشكل غير رسمي - بدار البارودي في ١٢ مايو ١٨٨٢ وضع اتجاه غالب يطالب بالاحتفاظ بالشرعية الدستورية والا ينعقد المجلس الا في حدود القواعد التي رسمها الدستور لذلك . وفي نفس الوقت وضح أن هناك تيارا قويا يؤيد الوزارة وقرر الأعضاء بأكثرية ٤٥ ضد ٣٠ صوتا أنه اذا استمر الغدير على دسائسه مع القنصلين الفرنسي والانجليزي لم يكن ثم مناص من محاكمته وخلعه (١٠٩) . ويعتمد الاجتماعات الجانبية والخاصة برؤث موافق متشجعة وشرح حقيقة لدرجة أنه في إحدى الجلسات التي حضرها سلطان باشا رئيس مجلس النواب مع زعماء الثورة طلب من هرايي قتل الغدير . وكان يقول « اقتلوا الثعبان سلالة الجبناء الداهيين الذين باهونا للأجانِب » (١١٠) .

وبتزايد الخلاف وصل النواب الى تسوية وسطية تقضى بأن تستقيل وزارة البارودي مع بقاء الوزراء في مناصبهم ، وتعيين أحدهم رئيسا للوزراء ، ولكن لم يقبل أحد منهم الرئاسة ، وأخيرا قبل الغدير بقاء الوزارة كما هي ، وانتهت الأزمة التي استمرت ما يقرب من أسبوعين بتنفيذ رأي الغدير ، وسدور التعديلات على الاحكام الصادرة على المتأمرين كما رأها .

على أن الأزمة كانت مظهرا من مظاهر تصعيد القوى الاستعمارية للصراع مستعينة في ذلك بالخديو الذي كان يعتبر القناصل مستشاريه الطبيعيين . وفي ١٧ مايو ١٨٨٢ بدأت البوارج الأجنبية تصل إلى ميناء الإسكندرية ، وسينام بور سينه ، واحتشدت المياه المصرية ببوارج عسكرية ل إنجلترا وفرنسا واليونان وأمريكا بدعوى أن الخطر على الأمن العام يتزايد وأن رعايا كل دولة في حاجة إلى حماية بوارجها .

وبمجرد استقرار القوة العسكرية الأجنبية على شواطئ الإسكندرية وبور سينه بدأت محاولات الضغط لتصفية الثورة . فأرسل القنصلان بطريقة غير رسمية يطلبان من الوزارة الاستقالة ، ثم وسطا سلطان باشا رئيس مجلس النواب لعرض مطالبهما . ولكن الوزارة رفضت . وعلى هذا قدم القنصلان مذكرة ٢٥ مايو الشهيرة ، وقد صيغت في شكل مذكرة موجهة للبارودي . قال فيها أن « عاطفة الوطنية قد حملت سعادة سلطان باشا رئيس مجلس النواب وكذا رغبته في تأييد سلم مصر ورفاهيتها على عرض الشروط التالية على عطف قتل محمود ساسي البارودي رئيس مجلس النظار إذ رأى أنها الوسيلة الوحيدة لوضع حد لحالة الاضطراب في مصر وبمسند استعراض الشروط رأى القنصلان « أن فيها من روح الاعتدال ما يمنع المصائب التي تستهدف لها مصر ، فهما باسم حكومتيهما وبتفويض منهما ينصحان حضرة رئيس مجلس النظار وزملائه بقبولها وعند الاقتضاء يشترطان تنفيذها ، وليس لحكومتى فرنسا وإنجلترا غاية من التدخل في شئون مصر سوى حفظ الحالة المقررة وبالتالي أن يعيدا للخديو السلطة المختصة به ، إذ بدونها يخطى على هذه الحالة المقررة » . وهما أن توسط الدولتين ليس مبنيا على حب الانتقام والتشفي فسيبدلان الجهد في صندوق حقو عمومي من الحضرة الخديوية وسيسهران على تنفيذ هذا الطور » .

فما هي الشروط التي (تصح الدولتان بقبولها) ؟ وبوارجها في مياه الإسكندرية والتي (عند الاقتضاء تشترطان تنفيذها) ؟ الشروط هي :

١ - إبعاد سيادة غرابي باشا مؤقتا من مصر مع بقاء رتبته ومرتباته .

٢ - إرسال كل من علي فهمي باشا وعبد الحامد حطني باشا إلى داخل مصر مع بقاء رتبتهما ومرتبتهما .

٣ - استقالة وزارة البارودي .

وجوه مذكرة ٢٥ مايو هو الصام لقيادة الثورة تماما . واستشاطت الوزارة الثورية . ولعل القوى الاستعمارية كانت تتصور أن سياسة الاعتماد

على الجناح المعتدل لضرب الجناح المتطرف لم تؤت أكلها • وأن المتطرفين يكسبون يوماً بعد يوم ويؤكدون مواضعهم ، وأنه لابد من العصف بهم قبل أن يمكنوا لأنفسهم •

كيف حدث كل القوى موقفها من هذه المذكرة ؟ •

● احتجت الوزارة على الانذار على أساس أن « الطلبات المدونة في اللائحة التي قدمها قنصل انكلترا وفرنسا تتعلق بمسائل داخلية تختص بالأمور الإدارية التي اعترفت الدول الكبرى دائماً بأن حرية العمل فيها من خصائص الحكومة المصرية » وأن الحكومة لا تقبل المناقشة في مثل هذه المطالب لأن مناقشتها « تعد على الفرامانات السلطانية والمعاهدات الدولية التي حددت مقام مصر العصري » فضلاً عن أن مناقشة هذه المطالب « تقض للقوانين الفورية لهذه البلاد التي هي أعظم كفاءة تتكفل ببقاء الحال على ما هي عليه » • وركزت الوزارة في خطاب استقالتها على أن « قبول تدخل الدول الأجنبية في هذه القضية يمس بحقوق الحضرة السلطانية » • وطلبت من الدولتين إذا كانتا تريان « أن هذه المسألة الموضحة في لائحة وكيليهما السياسيين في القاهرة لا تمس الإدارة الداخلية ولكنها تختص بالسياسة العمومية وجب أن تعرض هذه المسألة على الدولة العظمى التي جعلت مصر تحت سيادتها • • أعنى تركيا » • • وقد بنت الوزارة استقالتها في ٢٦ مايو على أساس أن الخديو قبل المذكرة •

حدد عرابي موقفه في أنه لا يمتنع استقالة الوزارة اتتهام لوجود الثورة أو انحساراً لتأثيرها • وقد صرح للضباط في اجتماع عقد في ٢٧ مايو بقشلاق حادين « أنه تنازل عن نفاذ الجهادية ولم يتنازل عن رئاسة الحزب الوطني » (١١١) • وأكد ذلك في خطاب أرسله تلغرافياً لجميع مراكز العسكرية قال فيه « انتهى وإن كنت قد استعفيت من نظارة الجهادية لكن لم استعف من رئاسة الحزب الوطني » (١١٢) • وحده المهمات الملحة في ذلك الوقت بـ « المحافظة على الهدوء والأمن العام » • وطلب التأكيد على ذلك لدى الضباط والعساكر • واعتبر أن الحالة يمكن أن تتقدم نتيجة للآزمة « فإن هذا الاستمقام لا يضر بشيء بل من المحقق أن شاء الله تقدم الأحوال » وأكد ضرورة الالتزام بقرارات القيادة السياسية للثورة « حافظوا على الهدوء والسكون ولا تمسحوا خطوة ولا تفعلوا قطرة إلا بتعليمات وتمريقات منا وفي ذلك كفاية » (١١٣) •

وعبرت المؤسسات الثورية عن تأييدها المطلق لقيادة عرابي ورفضها لللائحة ٢٥ مايو وأرسل قادة آليات الجيش والبوليس في الاسكندرية

تفراغات للخبير ورئيس مجلس النواب في ٢٧ مايو بأنهم غير راغبين من استئناف الوزارة وبالتالي من استئناف مرابي « حيث لم يحصل من عيادته شيء مخالف للقوانين واللوائح ولا القرينة المحمدية » وأبدوا أنهم مستعدون « لكل مقاومة تنشأ عن سبب استئنافه وإن لم يعد في مدة ١٢ ساعة لا يكونون تحت مسئولية فيما يحدث » . أما كبار الضباط في القاهرة فقد أصروا على رفض المذكرة . وعرض ضباط الاسكندرية على مرابي تفراغها بوقتهم ، وقالوا بأن الخبير قد طلب منهم الهدوء لأن المسألة محل بحث في اجتماعات تضم « الضباط والقاضي والنواب ورؤساء الجهادية » وسألوا قياداتهم الثورية عما يفعلون إذا كانت هذه الاجتماعات تنتهي بعدم ابقاء مرابي في مسند نظارة الجهادية . هل يتأدون برفض الاوامر ومقاومة كل مستبد ؟ (١١٤) .

وتحركات حشائر المثقفين وأعضاء مجلس النواب وأعيان الفلاحين ومتدبر المدارس والمعاهد وفريق كبير من التجار وأصحاب الحرف وساروا الى قصر الخديو وطلبوا رفض المذكرة ومودة مرابي وزيراً للحرية (١١٥) . وتحرك النديم الى الاسكندرية فخطب هناك طالباً رفض المذكرة ومهاجم الخديو (١١٦) . ووزعت منشورات في جميع انحاء البلاد بخصوص سلامة الأجانب (١١٧) .

وعقد كبار ضباط الجيش والبوليس في القاهرة اجتماعات متعددة ليبحث الموقف على ضوء احتمالات التدخل الأوربي . واجتمع كبارهم في قشلاق عابدين حيث تعاهدوا على الدفاع عن الوطن . وحضر هذا الاجتماع — كل من مرابي وعبد المال وطلبة عصمت ومحمود سامي وعلى إروبي وعلى فهمي ومحمد عبيد وعبد القادر والزمر وحسن جاد وعلى يوسف ومحمود فهمي والبارودي (١١٨) . كما حضره عيسى رحبي وإبراهيم فوزي . مأمور الفيلق (١١٩) . ويقال أيضاً أن عبد الوهاب قومندان البوليس قد حضره (١٢٠) . وقام الشيخ محمد حيدو بتلقين الحاضرين يمينا — أقسموا على مصطف وسيف — من بين فقراته : والله العظيم : قاهر السبائات والأرض أنني أنا فلا ن لا أخون وطني ولا أخون نفسي ولا أخون أحدا من أهل بلادى وأحافظ على عرضى وعلى ديني وعلى عرض أهالى بلادى ما دلت قادرا على منعه . وأنتى أحافظ على النظام وعلى القانون المسمى بكل ما يمكننى . وإذا حدثت في يميني أكون مستحقاً لقطع الرقبة وشق الصدر وإن أكون محروما من مزايها الإنسانية والآداب (١٢١) . وقال أحد تقارير الأمن أن القسم المذكور قد تضمن بين فقراته فقرات تقول : « يكون الضباط هذا واحدة وعصبة واحدة ولا يسمعون أوامر من أحدنا إلا بالاطمئنان إليها » (١٢٢) .

وقال التقرير أيضا أنه قد حصل حلف يمين في منزل أحمد عرابي بين الضباط ومشايخ العرب « (١٢٣) » ومن الواضح أن هذه المحاولة للاتفاق كانت لمواجهة التدخل الأجنبي والخيانة الداخلية أساسا . وقد ذكر هل الروبي في شهادته أمام لجنة التحقيق فيما بعد أن محمود ساسي قال لهم « ان سراكب الانكليز حضرت الاسكندرية لمحاربتنا ، والقصد من اجتماعنا هنا هو أن نحلف يميننا على أنه اذا حصلت حرب تكون يدا واحدة مع بعضنا (١٢٤) » .

وبعد ظهر يوم ٢٧ مايو ١٨٨٢ أعلن الخديو في اجتماع حضره ممثلون لكبار الضباط وعدد من السياسيين ، كان بينهم شريف باشا ، أنه قبل المذكرة وقبل استقالة الوزارة وأنه سيشكل وزارة يرأسه يتولى فيها وزارة الحربية . وأعلن طلبه عصمت في الاجتماع عدم موافقته على المذكرة ٢٥ مايو وان الضباط يرون استقالة تنفيذا ، وأنهم لا يقبلون رئيسا سوى عرابي . وانسحب من الاجتماع احتجاجا على حديث الخديو وتبجح العلماء والضباط جميعا (١٢٥) .

والليلة نفسها عقد اجتماع بمنزل محمد سلطان رئيس مجلس النواب ، عرف بعد ذلك باجتماع « ليلة الدار » أو « ليلة أبي سلطان » . وقد حضره النواب وعدد من العلماء لمناقشة الموقف . وكان الضباط مجتمعين بقشلاق عابدين وزارهم الشيخ البكري وبعض العلماء وبعض اللوات ، ورأوا أنه من الأفضل أن يتجهوا جميعا لمنزل سلطان باشا (١٢٦) . فلما وصل الضباط إلى مكان الاجتماع انضموا إلى المجتمعين به وطلبوا من عرابي ، أن يتحدث في الموقف معبرا عن رأيهم . وطلب النواب منه أن يداوم على ملاحظة العسكرية وحفظ الراحة العمومية داخل البلد . فاجابهم أنه استقال ولا يمكنه أن يؤدي أدوارا لا يكلف بها رسميا . فاجابه رئيس مجلس النواب بأن نواب الأمة يكلفونه بهذا وأنهم سيطلبون من الخديو إبقائه في منصبه كناظر للجهادية . وتحدث عرابي طويلا فاستعرض حوادث الثورة منذ بدايتها وموقف السراي منها . ثم تحدث عن الثلاثة المقدسة من قنصل انكلترا وفرنسا وبا يؤول اليه أمر البلاد اذا حصل قبولها ، وكان عرابي معبرا على رفض الثلاثة ، وأبدى كثير من الأعضاء رفضهم لها كذلك .

وخطب عرابي مرة ثانية في نفس الاجتماع بدار أبي سلطان فطالب بخلع الخديو اذا لم يرفض الثلاثة فورا . وأنهى خطبته بأن قال بأن من يوافق على خلع الخديو ، اذا لم يرفض الثلاثة ، يقف . وفي أثناء الاجتماع حضر عدد من الضباط وأصرروا على خلع الخديو ، وأمر عرابي بأن يستند إلى خليل كامل لمحاصرة سراي الاسماعيلية ، حيث يقم الخديو ، تمهيدا لقلعه . ولكن الاتجاه العام بين أعضاء مجلس النواب كان يرفض فكرة خلع الخديو ، رغم

احتجاجهم على الثلاثة - وأعلن سلطان باشا في الاجتماع بأنه في جانب الخديو (١٢٧) - وفي حوار مع أحد ضباط الثورة قال الضابط لمحمد سلطان باشا « ان حزب الأحرار في إنجلترا عاخذ لنا » فأجابه الباشا « انكم بما تفعلون تعطون مصر بأيديكم للإنجليز » فقال ضابط آخر « لا ناقة لي فيها ولا جمل » فأجابه أحمد عبد القيساري بك « ان فاتركوا مصر لأصحاب النسيان والجمال » (١٢٨) -

وفي اليوم التالي صدر - بواسطة سلطان باشا - أمر الخديو بإبقاء مرابي باشا ناظرا للجهادية ، كحل مؤقت ، انتظارا لوصول الوفد الذي وعد السلطان المشائي بإرساله للتحقق في المسألة -

● وتحدد موقف السراي خلال الأزمة ، فكان أوضح مواقفها - فبجرد وصول مذكرة ٢٥ مايو أعلن الخديو قبولها - وظل مصرا على قبوله إياها رغم أن كل القوى كانت متفقة على رفضها - وقد سجل عليه البارودي في خطاب استقالته هذا الموقف ، فقال انه « عندما توجهنا الى جنايكم العالي لاستشارتكم اخبرتمونا بأنكم قبلتم لائحة وكيل فرنسا وبريطانيا العظمى - وهذا القبول مبين لما أجمع عليه رأى كل النظائر انساعا كلياً » - ولم يبدل الخديو أى مجهود لاثام الوزارة عن استقالتها بل قبلها فوراً -

وأرسل الخديو في اليوم التالي منشورا الى المديرين ، يطلب فيه إيقاف جميع جنود الاحتياطي الذين أمرت وزارة البارودي بجمعهم ، لمواجهة الأزمة التي استوجبت حضور الاساطيل الأجنبية الى شواطئ البلاد والتهديد بالتدخل - وقال الخديو في منشوره للمديرين « ان - المراكب الحربية الأجنبية التي حضرت الى الاسكندرية لم يكن حضورها الا بوجه سلمى فقط ولم يكن هناك شيء آخر خلاف ذلك ، فليس هناك لزوم لإرسال أحد من عساكر الامدادية (الاحتياطي) الذين صار طلبهم أخيرا بمعرفة الجهادية - بل ان الموجود منهم يصبح آمادة للبدء ، والذي تمت الحضور من البلاد يقتنيه بصرف النظر عن حضوره ، وإعلان المراكز والأقسام بالتنبيه على عهد وشايخ البلاد بهذا المضمون للعلم بعدم الانضمام لجمع عساكر ، وانتباه كل لأشخاصه وزرعاته بدون اشتغال في غير ذلك » (١٢٩) - وعرض الخديو كل مراحل الأزمة على السلطان المشائي طالبا تسهله -

وأخطر ما يلوذته السراي من اتجاهات خلال هذه الأزمة هو استمداها لاحتداث انقلاب تسترد به سلطتها الاستبدادية حتى لو كان هذا على انقراض استقلال البلاد - وقد رأت أن افتقارها الى قوة مسلحة يفقدها القدرة على الحركة ضد أعدائها في الداخل فبدأت تفكر في الاستماعة بالمرهبان -

وكان للمريبان - آنذاك - وضع خاص في مصر ، إذ كانت علاقتهم بالوادي علاقة عدائية في الغالب ، لأنهم لا يرتبطون بأرض محددة ، ولا تجمعهم بأهله علاقات اجتماعية وإنتاجية من أي نوع . فهم عناصر خارجة تمارس السلب والنهب وتفر على القرى والمدن . ومع أن اشتراك بعضهم في سد الغزو الفرنسي قد خلق لديهم إحساساً بالمواطنة ، أدى إلى استقرارهم داخل الوادي ، إلا أن أغليبيتهم المظلمة لم تفقد طابعها . وقد نجح محمد علي في القضاء على خطرهم بالرشوة والهدايا والدسائس ، ثم باقعاتهم أرضاً يزرعونها ، وملب خيولهم التي لا يستطيعون بدونها أن يكونوا قوة معارضة . خاصة في مواجهة الأسلحة الحديثة التي لم يكونوا يحوزونها . ثم عادت لهم بعض قوتهم في حكم محمد فقاموا بتمرد كبير لفرش بعض مطالبهم ولكنه أخمد .

ورأى توفيق فيهم حليفاً قوياً يمكن أن يلعب دوراً ينقسه ، هو دور الجناح العسكري لمؤسسة السراي ، التي فقدت هذا الجناح ، بتمرد الجيش ، ثم بتمصفية العناصر الجركسية التي كانت تقوده .

كان المريبان موزعين على شفتى النيل الشرقية والغربية ، فعلى الضفة الشرقية ٢٠ قبيلة تتوزع بين المريش والطور وبين الشرقية وأحالي أسبوط . اشترك بعضها - وخاصة في الصعيد - في الحرب ضد محمد علي ، ثم صفيت قوت وتولدت بعض قبائله . وكان عدد المريبان على الضفة الشرقية يعمل إلى ٥٠٠٠٠ من القادرين على حمل السلاح . أما الضفة الغربية فكان هناك تسع قبائل بعضها يسكن من سهول أسبوط إلى سفارة وتضم ٥ آلاف مقاتل و ٤٠٠ فرس ، وتمتد مضارب القبائل الأخرى من بلبس إلى الدلتا وتضم حوالي ٧٢٠٠ مقاتل و ٦٠٠ جمل . وكان أكثر هذه القبائل بطشاً وقوة قبيلة « ولد علي » التي كانت تنتشر في براري البحيرة ، وتضم ٣٠٠٠ مقاتل ، و ٧٠٠ فرس . وكان للمريبان امتيازات معينة منها إعفاؤهم من التجنيد ومن دفع الضرائب (١٢٠) . ومع أن هذه الامتيازات لم تمس خلال الثورة ، فإن الصدير استطاع أن يضمهم إليه بالرشوة . وقد بدأ يتحالف معهم بشكل واضح خلال أزمة مذكرة ٢٥ مايو . فقد نشرت « البال مال جايت » في ٢٨ مايو ١٨٨٢ خبراً يقول « إن الصدير قضى ليلة أمس في قصره بالإسماعيلية سيحيط به اثنا عشر ألف بدوي من المخلصي لسره » وقالت الجريدة معلقة أن « وجود أطفال الصحراء هؤلاء في عاصمة مصر سيكون حائلاً دون ظهور عرابي وانتصاره . ولا شك أن وقوع قتال بين البدو والجيش المصري سيكون من الأذيال المزمجة المنيعة . ولكن حدوث هذا القتال سيحل الأزمة حلاً سلمياً ، فإن مركز عرابي لم يمد كما كان قبل . فإنه لا يتضرر إلا بوحده بقوة السيف لأنه إذا كان الصدير لا يستطيع إخضاع عرابي بمعونة البدو وإلى ظهوره

البوارج الانجليزية والفرنسية ، ومع مجلس الاميان ، فان الحالة يجب أن تكون عندئذ أكثر بما قدرها الناس الى الآن » (١٣١) .

وكان استعداد السراى العسكرى هو خاتمة المطاف بالنسبة لها :

لقد حدثت موقفها سياسيا بقبولها مذكرة ٢٥ مايو ، واستشاره الخديو للقناصل فى كل كبيرة وصغيرة . وحدوده عمليا بتكوين قوة عسكرية تابعة لها ، بديلة لأجهزة القهر السابقة التى انتقلت الى معسكر قوى الثورة . وتحدد موقف الارستقراطية الزراعية والناصر المتزده من البرجوازية الزراعية ذات الملكيات الكبيرة . مثل سلطان - فى انحيازها بعد ذلك الى الخديو ، وانتهاج الموقف الوسطى الذى كانت قد اخذته ، وكان بداية للانسحاب النهائى والخيانة . وساهمت كل تلك العناصر فى تدعيم جهاز القهر الجديد الذى كونه الخديو . ويقول محمود فهمى فى كتابه « البحر الزاخر » أن الخديو أرسل « الى الضباط الجراكسة الذين كان عرابى قد تفاهم » ورتب الخديو حساكن من الترك والجريك (اليونانيون) والمالطية فى الاسكندرية ، تحت قيادة هؤلاء الضباط وفى الوقت نفسه أرسل سلطان باشا - بعد خيائته النهائية - الى عربان الشرقية لى يتفق معهم على التعاون مع الجيش الانجليزى فى محاربة عرابى فى كفر الدوار . تلك هى فترة تدعيم القوى الرجعية لنفسها بالقوة المسلحة ، وفى وقت مغارب بدأت المخابرات البريطانية الاعداد لبعثة رئيسها المستشرق الانجليزى D. اوارد بالمر - وكان استعازا بكمبريدج - لتقوم بتقويض الرشاشى على عربان عسزة والشرقية ، لغضمهم الى جانب جيوش الاحتلال .

وهكذا أصبحت البلاد على وشك انقسام نهائى الى معسكرين :

● معسكر ثورى يضم قيادة عرابى التى تمثل اذ ذاك العناصر الأكثر تحررا والأكثر غداً للاستبداد والاستعمار ، من التجار والحرفيين والمتقنين الثوريين والملاك المتوسطين والصغار وجماع الفلاحين .

● ومعسكر خائن عميل يضم السراى ، والارستقراطية الزراعية ، والمصرية ، والعناصر التركية ، والأجانب المحليين ، ومتحالفين مع قوى الاستعمار المالى .

كانت مصر على وشك الانقسام النهائى الى امتين 1

على أن ذلك الانقسام لم يحل الا بعد ذلك التاريخ بعدة أسابيع . وكانت الفترة بين عودة عرابى وزيرا للحرية فى وزارة بلا أعضاء وبلا رئيس

(٢٩ مايو) وبين بدء الغزو (١١ يوليو) ، هي فترة تأهب تستكمل فيها كل القوى إمكانياتها في حدود الموقف الذي اختارت أن تلتزم به .

وكانت هناك بعض العوامل التي منعت التغيير النهائي للموقف :

على رأس تلك العوامل : ظروف الصراع الداخلي في إنجلترا . فمع أن السياسة الانجليزية قررت أن تتدخل عسكرياً في مصر ، فهي تحتاج بعض الوقت لتتغلب على مصاعب داخلية كانت تحيط بتنفيذ التدخل . وفي مقابلة بين « بلنت » و الجنرال « ولسلي » - وهو الذي قاد قوات الغزو فيما بعد - تمت في مارس ١٨٨٢ ، قال « ولسلي » انه استغرق مرتين أو ثلاث في شتاء ١٨٨٢ بمصده العار على مصر . وقال أيضاً أن على المصريين أن يسرحوا جيوشهم ويثقلوا بحماية أوروبا لهم . وقد اهتم في مناقشته مع « بلنت » باحتمالات المقاومة الشعبية وسأل من ذلك فقال بلنت « انهم - أي المصريون - سيقاتلون بالطبع » وأكد له « أن القتال لن يقتصر على الجنود لأن الأمة متضمنة اليهم وأنهم ربما استعملوا طرقاً أخرى بعد ذلك » (١٣٢) - وربما كانت دراسة هذا الاحتمال ورام التدخل في اتخاذ قرار التدخل .

وفضلاً عن هذا انقسمت الآراء في وزارة الأحرار حول موضوع التدخل العسكري في مصر ، إذ مال عدد من كبار زعماء الأحرار المسيطرين الي استخدام العنف والغلبة ، وهم هارنجنون ، وغوربروك ، وتشيلدرز . بينما فضل آخرون التريث وهم : جلادستون وهاركوث وبرايت . وبينما خضعت أغلبية الرأي العام البريطاني لتأثير وكالات الأنباء الاستعمارية التي روجت لفكرة أن الثوار عاصون ومخالفون للقانون (١٣٣) - فإن العديد من العناصر المتحررة واليسارية البريطانية عارضت فكرة التدخل بغلبة . ومن ناحية أخرى فإن وزارة الأحرار البريطانية كانت تواجه إذ ذاك بثورة داخلية في أيرلندا ، بدأت باغتيال الحاكم البريطاني ، وبرغم أن جريمة الاغتيال لم يكن لها علاقة بالحركة الوطنية في أيرلندا ، إلا أنها أثارت ضجة شديدة ودعمت وجهة نظر الداعمين للتدخل المسلح .

ولعبت ظروف الصراع الدولي حول مصر دوراً في تأجيل الغزو عدة أسابيع فقد عارضت فرنسا اقحام تركيا في التدخل ، في حين كانت تخشى المشاركة بقواتها في حرب خارج حدودها في وقت لم تكن تأمن فيه من التوسع الألماني وأدى هذا التردد إلى تأجيل تنفيذ مشروع الغزو ، وضاعت الأسابيع التالية في مشاورات بين الدول الأوروبية لمقد مؤتمراً دولي لبحث المسألة المصرية .

وجاءت بمئة درويش ، التي أرسلها السلطان للتحقيق في المسألة .
 لتتيح لكل القوى فرصة لمناقشة موقفها والتقاط أنفاسها استعدادا للرحلة
 النهائية . أرسل السلطان هذه المئة استجابة لطلب الغدير الذي أخطره
 تلغرافها ببراجل الأزمة منذ بداية خيوطها بالمؤامرة الشركسية إلى تمرد هذه
 الصيرط بمذكرة ٢٥ مايو واحتجاج القوات المسلحة على استقالة عرابي ،
 وتساعد صيحات المطالبة بخلع الغدير . وقد وصلت المئة إلى الاسكندرية
 في ٨ يونيو سنة ١٨٨٢ . وبدأت التحقيق في المسألة بمقابلة كل الأطراف
 الداخلية المتحركة في الصراع . وكانت السياسة التركية قد شكلت بمئة
 درويش بحيث تضم عناصر تميل إلى المراهبين مع عناصر تميل إلى الغدير .
 وقد حاول درويش أن يلعب على التناقضات بين القوى المتصارعة ، فطلب
 من عرابي أن ينفذ البلاد إلى الاستانة لكي يكون في رعاية السلطان ، وبني
 اقتراحه على أساس أن وجود اليوراج الانجليزية والفرنسية في ميناء الاسكندرية
 يؤزم المواقف ويمكن أن يؤدي إلى الحرب ، وهو ما يمكن تلافيه - من وجهة نظر
 درويش - إذا ما غادر عرابي البلاد . وطلب من عرابي أن « يستعفى من وظيفته
 العسكرية وأن يشغل بحضور درويش باعتباره مشيرا مرسلا من قبل السلطان »
 على أن يكون « نائبا عنه - أي عن درويش - مأمورا تحت قيادته لكي تسهل
 على المعارضة مع الأجانب ، وعليك أن تذهب مع الضباط الكبار من اخوانك
 إلى الاستانة » ووعده درويش بتنفيذ مطالب الضباط بعد هدوء الحال . ورفض
 عرابي العرض بلباقة ، وطلب من محدث أن يعطيه باسم الغدير والسلطان
 وباسم شخصيا كتابا يصرح فيه « ببراءة ذمتنا من التبعات جميعا في كل
 ما جرى إلى الآن كائنا ما كان » (١٣٤) . وقال عرابي في عبارات تضمن
 معان أخرى وراء المنطوق ، أن كان يود تنفيذ أوامره « ولكن لتعلق الناس
 بي وأزواجهم على كل وقت بحيث أنهم لا يمكنونني من تناول غذائي إلا
 بمسقة ، أعني أن يحضروا بيني وبين ذلك إذا علم لهم بأنني أريد السفر إلى
 خارج القطر المصري لما يوافقون لما يحق بهم من الضرر في المستقبل ويترتب
 على ذلك حدوث فتنة داخلية وهي ما كنا نعدد الوقوع فيه » (١٣٥) .

ورد عرابي يشير بوضوح إلى موقف محدث بذلك من بمئة درويش يقوم
 على التمسك بالأوضاع الثورية وعدم التنازل قيد شعرة عنها . وهو ما تأكد
 الضمائر التي قولت بها بمئة درويش في الاسكندرية . والتي شرحها
 عبد الله البدوي في خطبة جماعية في الليلة السابقة لوصول المئة . وهي :
 رفض مذكرة ٢٥ مايو واتسحاب الأباطيل . وقد تحركت العناصر الثورية
 لتنظيم جرح جماعي في لقاء هذه المطالب . فذهب الشيخ بخير ومع ٢٢
 من الأعيان إلى درويش باشا . وقدموا له عريضة وقع عليها عشرة آلاف نفس
 طلبوا فيها منه أن يرفض طلبات الدول ويخلع الغدير . (١٣٦) . كما « وقع

نسمون ألفا من عرائض يطلبون فيها من درويش باشا رفض طلبات أوروبا وإبقاء عرايى فى منصبه « (١٣٧) » .

ويذكر نوبس صابونجى - وكان مقبلا فى القاهرة خلال هذه الفترة - فى رسالة منه لبيلت ، أن علماء الأزهر رفضوا مقترحات درويش للحصول على صليح شهيد ، مع الدول ، وأصرروا على تأييد قيادة عرايى ، ورفض مذكرة ٢٥ مايو . - وحدث فى الأزهر حركة شبيهة بالثورة خاصة أن درويش فى مناقشته مع العلماء كان قد اعتد عليهم . وعلى الفور عقد اجتماع عام فى الأزهر احتجاجا على الاهانة التى لحقت بالعلماء . وخطب « نديم » فى العاشرين وكانوا يهيدون على أربعة آلاف نفس (١٣٨) .

وهكذا كان مواقف القوى الثورية من التصدد بحيث لم يتمكن درويش من تحقيق أهداف بعثته ، التى يرى الشيخ محمد عبده أنها كانت تستهدف أربعة مطالب هى : إحالة زمن المخابرات ، وطبانة قلب المراقبة والحدود توفيق على أن لحظة الخديو باقية ، ثم استمالة قلب عرايى وأخوانه بطريقة أبوية إلى زهارة الاستانة بقصد التنزه على شواطئ البسفور ، وبهذا تنفذ مذكرة ٢٥ مايو عمليا وينفى عرايى ولكن يهدوء ودون جرح كرامته أو استفزاز القوى المعريضة التى تؤيده ، وأخيرا فإن جوهر هذه الأهداف هو تقرير سلطة الباب العالي بمصر (١٣٩) . وفى المفاوضات أقنعت عرايى بلقاءه إلى أنه يمثل الجماهير ، وهذه بالثورة من باب حقى ، وقال لدرويش : « اتى تمهدت للقتال بحفظ الأمن فى الديار المصرية وتحملت مسؤولية ذلك على كامل ، فأرجو أن تصفىنى من ذلك بطريقة رسمية معروفة » (١٤٠) .

على أن القوى المعيلة فى الداخل كانت تمهد للتدخل ، وترغب فى الإسراع به لأنها كانت تفعى أن يعرضها الموقف الصلب الذى اتخذه القوى الثورية للهزيمة النهائية ، خاصة أن دعوات ومطالب خلق الخديو كانت قد أصبحت علنية وعامة . وقد اختارت هذه القوى لتحقيق هدف التمهيد للتدخل والإسراع به « مسألة الأمن العام » أهم مسائل السياسة الداخلية . فعلى بلد ملزم بهزام الأجناب المنتقدين فى كل مكان وخاصة فى المواسم والمدن الكبرى ، يحتكون يوميا بالمواطنين فى المساملات التجارية والإدارية وحلات الجوار والسكن ووسط حملات دعائية ضخمة على المستوى المحلى والعالمى ، تنهم الحركة الوطنية بالتعصب الدينى وكرامية المسيحيين ، فإن انفلاتا فى حبل الأمن العام يمكن أن يستخدم كمبرر للتدخل . وكان عرايى قد عاد إلى ممارسة دوره عقب أزمة المؤامرة ومذكرة ٢٥ مايو واستقالة وزارة البارودى ، نتيجة لضغوط الأجناب المحليين من التعرض لأخطار تضر بحياتهم أو ملكيتهم . وقد مارس عرايى هذا الدور هربا ، حتى قبل أن

يعود إلى قول منصب نظارة الحربية في وزارة لم يكن فيها سواء . ففي ٢٧ مايو وعقب استقالة البارودي مباشرة ، ذهب إلى عرابي « قناصل إيطاليا والنمسا وبروسيا والروسيا والنمسا عليه ، برغم استغفائه من نظارة الجهادية أن يطلب من الضباط والمساکر المحافظة على الأمن وحماية الأجانب » (١٤١) . وبعد عودة عرابي لوزارة الحربية رسميا في أوائل يونيو أصبح خرب قيادته عن طريق أحداث قلاقل في الأمن العام ، الذي أخذه على عهده ، هدفا تسعى إليه القوى الرجعية والمميلة .

وكان على هذه القوى أن تستعين بالمؤسسة العسكرية البديلة التي بدأت في انشائها بتحاليف العديد مع العربان والجنرالات الجراكسة المتنبولين من الجيش الوطني من ناحية ، وبالجيش الأوربي الذي بدىء إذ ذاك في تكوينه من الأجانب المحليين . وفي الأيام الأولى من يونيو ١٨٨٢ ، عقد قناصل الدول في الاسكندرية اجتماعات بدموة من المستر كوكسن قنصل انجلترا بالاسكندرية تشاوروا خلالها في تأليف قوة دفاع أوربية في الاسكندرية ، بدوى أن المواطنين يتأثرون عليهم وأنهم معرضون للخطر . وانفقوا في تلك الاجتماعات المرية على خفة عدد كبير من رعايا دولهم وامدادهم بوسائل الحرب من السلاح والذخيرة وتدريبهم وجعلهم على أهبة الاستعداد لغرض خمار القتال . ومرضوا مقرراتهم تلك على قائد الأسطولين الانجليزى والغرسى فوافقهم على مقترحهم . ولكن الأمر عندما عرض على القناصل الجنرالية - العامة - لم يوافقوا عليه لعدة الامكانيات - على أن توقف المشروع لم يحل دون أن تسليح الجاليات الأوربية نفسها بطريقتها الخاصة ، لدرجة أن موظفي شركة التفريغ بالاسكندرية ، وكسبوا من الأجانب ، طلبوا التسليح ووافق رئيس الشركة بلندن على طلبهم ومنحهم ثمانية وثلاثين مسدسا (١٤٢) . ومن ناحية أخرى فإن عرابي « ولد على » الذين تحالفوا مع العديد كانوا يقيمون على مشارف الاسكندرية على استعداد لأي طارئ .

وبجمع هذه العيوط ، انفجر الموقف في مذبحة الاسكندرية في ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ . حيث شجر الخلاف بين أحد الأجانب ، وهو مالطي كان شقيقا لأحد خدم المستر كوكسن - القنصل الانجليزى في الاسكندرية - وبين حمار مصري يدعى السيد العجان ، حول اجرة الانتفال . وانتهى الخلاف بأن طعن المالطي الحمار وتسلل الأجانب في المركة . ومرحان ما تحولت المدينة إلى ميدان قتال . وبرغم أن الأجانب المحليين قد الصقروا في البداية مهمة تدبير هذا الحادث بالقوى الوطنية ، فقد قالوا فيما بعد بأنه حادث يمكن أن يحدث في كل الموانئ ، وتنى مألث التهمة عن عرابي كسبا نفعا العديد عنه ، وهو ما وافقه عليه كرومر . وإن كان قد القى بمشرونة الحادث أدبيا على كاهل عرابي وزفاته ولاهم دأبوا منذ عهد طويل على بلد أقصى الجهود لاثارة الكراهية المصرية والتعصب الدينى في قلب راع الاسكندرية الجبناء (١٤٣) .

وعندنا أن الحادث لم يكن بعيدا عن التدبير ، ولا يمكن في إطار الفهم العام للطروف السياسية التي كانت سائدة آنذاك أن يعتبر حادثا صدقيا . والواقع أن اتهام العراقيين بتدبير الحادث قد وضعهم في موقع الدفاع ، وحال بينهم وبين الانتقال إلى الهجوم وكشف المدير الفعلي للمذبحة . . وليس مهما هنا أن نذكر أهمية تدبير هذه الحوادث عن الثوار لأن موجي هذه التهمة أنفسهم قد عدلوا عنها ، وكانت محل تحقيق دقيق بعد فشل الثورة . ولكننا في إطار التحليل السياسي نرى أن مسألة الأمن كانت المعلن الذي أرادت من خلاله القوى المميلة أن تبرر مرة التدخل . ولم يكن شرافم الأجانب الراهبون في التدخل بعيدين عن سحريات الأحداث في هذا اليوم كما أن السراى شديدة الرغبة في حدث بحجم ما حدث في ١١ يونيو ومن نوعيته يستفز الدول الأوروبية للتدخل الفعلي ويمطيتها ببروا له . وتمطيط الوثائق والشهادات التي جمعها المستر بلنت وقدمها للمورد راندولف تيرفيل في سنة ١٨٨٣ ، لكي يثير الموضوع في مجلس العموم البريطاني ، ونشرها في ملحق كتابه . تمطيط هذه الوثائق موقف عمر لطفى محافظ الاسكندرية . بالريب ، وكذلك موقف الخديو وعربان « ولد على » الذين تسللوا من صحراى البحيرة إلى الاسكندرية وساهموا بنصيب وافر في المذبحة .

أدى وقوع مذبحة ١١ يونيو إلى فشل مهمة درويش باشا ، إذ لم يعد هناك مبرر لطلبه بإقصاء عرابى ، فقد كانت المذبحة تديرا بأن الموقف قد وصل ذروته القصوى ، كما أن الامراخ بالتدخل كان مسبويا حتى ذلك الوقت . وهو ما أدى إلى الإبقاء على عرابى على أساس أنه الوحيد القادر على صيانة الأمن العام . وبهذا أدى رد الفعل المؤقت للحادث إلى حالة من المد الثورى . فمع أن ظروف الأمن العام اقتضت تمهيدا للقوى الثورية . يمنع الاجتماعات العامة والمظاهرات والمواكب وتمطيط بعض الصحف المتطرفة في ثورتها ، إلا أنه من الناحية الأخرى قد بدأ لكل القوى المميلة أن تسيطر السلطة الثورية هي السلطة الكفيلة بحفظ الأمن العام ، وإن الجماهير يمكن أن تتطلى وتنجر إذا لم تحقق لها أهدافها . وعلى هذا فإن الخديو قد قيد تأليف وزارة ، فكلف أساميل راجب باشا بتأليف وزارة يبقى عرابى وزيرا للحرية فيها . وتألفت وزارة بالفعل في ٢٠ يونيو ١٨٨٢ وكانت تضم عضوين من مجلس النواب هما « سلیمان إياطة » و « حسن الشريعى » بالإضافة إلى عرابى . وقد وضعت الوزارة برنامجا لمهمات هذه الفترة ، كان واضحا فيه تأثير أزمة مايو وما تلاها . وقد تضمن هذا البرنامج :

- احترام القرامانات المحددة لمركز نصير واستقلالها
- مراعاة الاتفاقات الدولية الخاصة بالديون

● احترام الدستور وإحكامه • وذلك بـ

— احترام الأمر العالي القاضي بإنشاء مجلس النظار وتخويله سلطة الحكم وممثليته •

— ألا تجرى مفاوضات في الشؤون السياسية بين الحكومة ووكلاء الدول السياسيين إلا بواسطة وزير الخارجية •

— عدم جواز مجازاة أي فرد إلا بعد محاكمة قانونية •

— إصدار عقوبات من المسئولين في الحوادث الأخيرة ، عدا حادث ١١ يونيو ١٨٨٢ •

ومع غلو البرنامج من أي إشارة صريحة إلى التهديد الأجنبي والاستعداد لمواجهة ، إلا أن البرنامج لم يفته التأكيد على احترام استقلال مصر ، كما أن حرصه على رفض التدخل الإداري لوكلاء الدول نقطة هامة • وقد حاول الخديو عند صياغة البرنامج أن يلغى من الفقرة الخاصة بعدم تبادل المكاتبات بين الخديو والدول الأجنبية إلا عن طريق الوزارة ، وألا يقبل الخديو أي مكاتبات إلا بموافقة مجلس الوزراء • ولكن الوزارة رفضت الاتفاق ووافقت لحسب على تخفيف صيغة الفقرة (١٤٤) •

اعتم حرايى — باعتباره زعيما للحرية وقائدا للشورى — بالاستعداد لمواجهة التهديد الأجنبي • وبمجرد عودته للوزارة في ٢٨ مايو طلب من الخديو انفاذ الأوامر التي صدرت في عهد وزارة البارودى بجمع الجنود الاحتياطيين ، فاجابه الخديو إلى طلبه وسنبر في أول يونيو أمر وزارة الحربية بجمع هؤلاء الجنود • ويقول صابونجى في برقية منه لبنت في ١٦ يونيو « إن الأمة والجيش يتشاوران كل يوم في تدبير وسائل الدفاع » (١٤٥) • وذكر في رسالة له في ١٤ يونيو أن « الاستعداد يجري على قدم وساق وأنه قد وجدت ذخائر كثيرة ويتأكد عهدة كان قد خباها اسماعيل عندما كان يتولى أن يستقل عن الباب العالي وهم يقولون أن هذه الذخائر مستفهم في الحرب » (١٤٦) • كما ذكر الأميرال سيمور في برقية له بتاريخ أول يوليو ١٨٨٢ إلى مجلس الاميرالية البريطانية أنه « شهدت مراكز مشعونة بالمراد المفرقة على مسافة قريبة من قناة السويس • وأن في هذا الموضع بمسكن كبير من البدو ، وأن مسكن الزقاق قد تلقى أوامر بحشد ٣٠ ألف رجل مدربين بالفرنوس والزنائيل ، أي أن النية مقودة على صد قناة السويس • وأن الأهالي تلقوا تعليمات بأن يتزودوا بالأسلحة » (١٤٧) • كما ذكر في برقية له في اليوم التالي ، أنه نسي إلى علمه « أن مجلس الوزراء اتخذ قرارا في الجلسة التي عندما في أول يوليو ، أنه نظرا لما شوهد من استعدادات

فى الجوارج الحربية ، أخشى من الواجب رفع عريضة الى السلطان يلتمس فيها مجلس الوزراء الترخيص بتعمير الحصون التى كان أوقف العمل فيها بأمر شاهانى « (١٤٨) » .

وظل الأمير سيمور يمتثل ويتذرع ليضرب الاسكندرية بحجة أن هناك تحصينات تجرى فى الحصون ، مع أن الأميرال تلقى خطاها من قومندان العامية المصرية بالاسكندرية يخطره أن الخديو تلقى من السلطان أمرا بالكف عن تدعيم الحصون ، وأن هذا قد نفذ وأوقف تماما أى تحصين فى القلاع (١٤٩) . ولأن نوايا التدخل كانت قائمة فإن بعض اجراءات تدعيم الحصون كانت تجرى رغم هذا الإنكار الرسمى ، لكنها على أى الاحوال كانت رد فعل ولم تكن فعلا ، كما أن الحصون بطبيعتها أدوات دفاعية لا هجومية ، وهى على أرض مصر ، وليست قاعدة كالجوارج من بلاد بعيدة لتحشد على سواحل انجلترا .

وفى ١٠ يوليو ١٨٨٢ وجه الأميرال إنذاره النهائى الى طلبه عصمت قائد الاسكندرية الحربى . وطلب منه تسليم البطاريات المتصوبة على برزخ رأس الثين ومن شاطئ ميناء الاسكندرية الحربى قبل شروق شمس اليوم التالى ١١ يوليو ، والا قام بضرب طوابى الاسكندرية بمدافع الاسطول (١٥٠) . وفى الوقت نفسه أرسل القنصل العام البريطانى بلاغا يقطع العلاقات السياسية والقتلية بين بريطانيا ومصر .

وحاول راجب باشا رئيس مجلس الوزراء مفاوضة الأميرال فى الأمر . ووصل الى اتفاق معه بأن يكتفى بانزال كافة المدافع التى فى الحصون المشرفة على البحر وأن يقوم بهذه المهمة الجنود المصريون تحت اشراف ضباط من الانجليز (١٥١) . وعرض راجب باشا هذا الحل على لجنة مكونة من مجلس الوزراء ، والمبعوث التركى درويش باشا ، وبعض الوزراء السابطين ، وأعضاء مجلس النواب ، والقضاة والعسكريين ووضح فى المجلس أن هناك اتجاه يدعو الى الاستسلام للانذار ، وكان على رأس هذا الاتجاه الخديو الذى عرض اتفاقية صلح مع الانجليز . ولكن درويش باشا رفض ذلك . وقال أنه « ليس هناك محل للمداولة وتسليم الحصون المصرية أسرى يكتسب المسلمين ثوب المار والفرى » (١٥٢) .

وفى الاجتماع أعلن محمود فهمى باشا مهندس الاستحكامات ، أن الحصون قادرة على المقاومة . وقال طلبية عصمت « نحن نلزمنا أن نذبح بقذائف الانجليز تحت المدافع ولا نتركها بدون عساكر » وعارض حرايى اغلام الحصون وقال ان تسليمها للأسطول البريطانى يؤدى الى استعظام الأسطول لها ضد البلاد « (١٥٣) » . وانتهى الاجتماع بمل وسط ، أبلغ الأميرال أن الحكومة المصرية ترفض طلبه باخلاء الحصون ، « فمن

مستعدون أن تنزل ثلاثة مدافع من البطاريات التي أوامرت إليها لنبرهن لكم على أميالتنا السلمية . وإذا كنتم تصرون رغم هذه التقدمة على إطلاق النار فالحكومة المصرية تحفظ لنفسها الحق وتلقى مسئولية هذا العمل العدائي على ما تقتضيه » (١٨٤)

في صباح ١١ يوليو ١٨٨٢ بدأ حرب الاسكندرية بمدافع الاسطول . وفي اليوم التالي انسحب الجيش المصري منها ليتخذ موقعا جديدا في كفر الدوار ويستمر في المقاومة .
وإذ ذلك انقسمت مصر الى اثنين :

المرحلة الخامسة : الانقسام النهائي . . امتان

من ضرب الاسكندرية في ١١ يوليو الى سقوط القاهرة

في ١٤ سبتمبر

بحرب الاسكندرية في ١١ يوليو وسقوطها في مساء نفس اليوم ، وانسحاب الجيش المصري منها ليأخذ موقعا جديدا في كفر الدوار ، انسحب الأمر نهائيا وخرجت كل القوى الجائبة والهامشية من معسكر الثورة ، لا لتأخذ موقعا جديدا ولكن لتفخون بشكل واضح ومريح .

وعشية حرب الاسكندرية حشد معسكر المراء موقفه بصورة أوضح إذ بدأ الاتصال المصري بقائد الاسطول الانجليزي ويمثل انجلترا السياسيين لكي يعلن لهم تأييده للغزو ورشائه عنه . ففي ١٣ يونيو - وبعد مذبحة الاسكندرية ببومين - ماقر الخديو فجأة من القاهرة الى الاسكندرية ليقتضي الصنف كالمعتاد ، وكانت الحجة الظاهرة لذلك هي رغبته في الاشراف على استتباب الأمن ، بينما السبب الحقيقي كان رغبته في القيام في حراسة الأساطيل .

ومن هناك بدأ يرسم خطته لمساعدة القوى الغازية . وكان أنفذ صبرا من قوى الاحتلال . ففي ٢٠ يونيو أصدر فجأة منشورا يبدى فيه تنوذه من حالة الأمن العام . وفي أوائل يوليو عرض عليه مسعر كارترايت - وكان يقوم بعمل القنصل العام البريطاني - بعد سفر مألثت - أن ينتقل الى إحدى سفن الاسطول ولكنه رفض على أساس أنه لا يستطيع أن يترك جميع أولئك الذين ظلوا في مدينته وأولوه يثقهم في غضون هذه الفتنة ، وإخلاصهم . كما أنه من جهة أخرى لا يستطيع أن يهجر مصر إذا أثار عليها دولة أجنبية إذ يقال حينئذ إنه يارحمها لينجو بنفسه » (١٨٥)

ويبرر عمر طومسون هذا العرض من بريطانيا بأنه كان « لفرص سياسي لا لخير آخر ، لأن وجود حاكم البلد في إحدى سفنهم يجعل لضربهم صيغة شرعية » (١٥٦) . ومع ذلك فإن الضديو - كما يذكر كرومر - كان يتشاور مع القوى الفائزة حول ترتيبات الذود لدرجة أنه اقترح في ٧ يوليو - أي قبل ضرب الاسكندرية بأربعة أيام كاملة - أن يتم نزول الجنود الانجليز فوراً الى البر عقب ضرب الاسكندرية بالمدافع . لضمان عدم تفريقها من قبل عرابي ، وللضمان على القوات المصرية بها (١٥٧) .

لم تمنح الاتصالات السرية الضديو وسليطان باشا من حضور الاجتماع الذي عقد في العاشر من يوليو للرد على الانذار البريطاني بإخلاء الحصون . ولم تحل بينهما وبين الموافقة على القرارات الصادرة منه بالمقاومة . ويرجع بلينت أن موافقة الضديو وسليطان باشا على المقاومة في الاجتماع الذي عقد في العاشر من يوليو كانت مجرد مناورة ، وانهما « اتفقا قبلاً على أن يتظاهرا بالوطنية حتى يحتسبوا بالرائى العام المصرى في حالة ما اذا ثبتت الحصون ولم تنهزم أمام الأسطول الانجليزى » (١٥٨) . ويؤكد ذلك أن أحد قادة الأسطول البريطاني ذكر لبلينت أن الضديو توفيق صرح له بأن « السبب الذى دعاه الى البقاء في الاسكندرية مدة الحرب هو عدم ثقته من معرفة الفريق الغالب » . فقد كان المعتقد في مصر أن البوارج مستغرق وقد قضى الضديو يوماً كاملاً في قصره بالرمل وهو في أشد القلق والارتباب . وكان يعتمد من وقت لآخر الى سطح القصر وينظر الى الأسطول لكى يطمئن على سلامته ولم يقر رأيه على أن ينضم نهائياً الى ميمور الا عندما جاء المسام وراى البوارج كاملة ولم تتعص بينما الحصون قد أسكتت » (١٥٩) .

ويقول الشيخ محمد عبده أن أحد أفراد حاشية الضديو حدث سيده في ١١ يوليو مهدداً خشيته من آثار المعركة بين الأسطول والطواهي على المدينة فقال له الضديو « فلتحرق المدينة جميعها ولا تبقى فيها طوبة على طوبة » . حرب بحرب، كل ذلك يقع على رأس عرابي وعلى رؤوس أولاد الكلب الفلاحين » (١٦٠) . وفي ١٥ يوليو رفض الضديو أن ينتقل الى القاهرة بناء على رغبة عرابي الذى أرسل له قطاراً خاصاً لكى يقبله هو وعائلته الى العاصمة ، وقطاراً آخر لكى يقبل حاشيته . على أساس أن قوات الجيش المصرى قد أخلت الاسكندرية ولايصح أن يبقى خديو البلاد في مدينته مستجلبها جنود الاعداء . وكان رفض الضديو لذلك أول اعلان رسمى منه بالخيانة والانقسام الصريح والواضح لقوى الذود .

وفي خطاب منه لمرابي في ١٧ يوليو ١٨٨٢ حصد الضديو موقفه من النحو التالي :

● أنه يرى عدم وجود تية مبيتة لدى الانجليز للعسكردان وأن ضرب الاسكندرية إنما كان بسبب د الاعمال التي كانت جارية في الطواحي وتركيب المدافع التي كلها كان يصير الاستفهام عنها. كنتم تغفونها وتكرونها » وأن الحكومة الانجليزية أعلنت على لسان الأميرال أنه « ليس لها مع الحكومة الخديوية خصومة ولا عداوة » .

● أن الأميرال وعده بالسلام من الاسكندرية « إذا كان بيد الحكومة الخديوية جيش منظم وممثل ومؤتمن » أو إذا « حضرت عساكر شاهانية تركية » .

● أعلن أن قرار مؤتمر الاستانة كان لطماننة مصر إذ نص ذلك القرار على « عدم مس امتيازات الحكومة ولا حريةها أو مس حقوق الدولة العلية » .

● وطلب من عرابي في النهاية « أن تصرفوا النظر عن جنح العساكر وكافة التجهيزات الحربية التي تجرونها بوصول أمرنا هذا » . كما طلب منه الحضور الى الاسكندرية (١٦١) .

وكان الفرض من استدعاء عرابي الى الاسكندرية هو القبض عليه أو قتله . ولذلك رفض طلب الخديو وأرسل خطاب الخديو اليه ، الى أحمد رفعت، ليعرضه على مجلس ممثل لطبقات الأمة . وأمرع الخديو فأصدر أمرا في ٢٠ يوليو بمنزل عرابي عن نظارة الحربية لأنه « سافر الى كفر الدوار بالجنود دون أمر الخديو وعطل الخطوط الحديدية والبريد ومنع مهاجرة الاسكندرية من العودة الى أوطانهم واستمر في اعداد التجهيزات الحربية » . وأصدر الخديو منشورا حلقه في شوارع الاسكندرية بذلك . وأيده الأميرال سيمور بمنشور منه أعلن فيه استعداد الأسطول الانجليزي للانسحاب بعد تأييد الخديو وإعادة سلطه الشرعية اليه .

قامت الرأى بحملة دعائية واسعة لتثبيط البلاد عن الحرب ، فوزعت

المشتورات التي أصدرها الخديو والأميرال على جميع مراكز العسكرية وعلى مند البلاد ومشايخ العربان (١٦٣) . وأصدر الخديو منشورا آخر في ١٨ أغسطس هاجم فيه عرابي هجوما عنيفا . وحمله بمسئولية التدخل الأجنبي ومذبحة الاسكندرية ومسئولية تعطيل الزراعة والتجارة وأتهمه بالاستيلاء على أموال الضرائب . وهذه فيه كل من ساعده في الحرب ، واعترف بأنه يلاحظ أن قلوب « كثير من رعيتنا لا تزال قاسية مائلة الى عرابي » وعده بأن « كل شخص يعرف عنه أنه ذو ضلع مع عرابي وميل اليه عدناؤه عاصيا مستحقا لجزاء العصيان » (١٦٣) .

وأصدر الخديو أمرا بأن « أمير البحر وقائد القوة الانجليزية العام بما أنهما أتيا مصر مأمورين بإعادة الراحة والنظام إليها فهما لذلك مفوضان بالتحول في جميع النقط التي يريان وجوب الحلول فيها بتعمد قمع العصاة » (١٦٤) - وهو ما أكده في منشور آخر أصدره بعد ذلك بأيام ، ذكر فيه أنه « قد رخص لحضرة القائد العمومي للجيش الانجليزي بالتحول نحو جموع العصاة ، واستعمال الوسائط القاهرة لتبديد شملهم ، وسرعة القبض على رؤسائهم ، ومجازاتهم بما يستحقون من أشد العقاب » واعتبر الجيش الانجليزي ثانيا عنه « في قطع دابر المفسدين وتطهير البلاد منهم » ومطالب الخديو الشعب بمساعدة المساكر الانجليزية وعدم الاستراية فيهم « فلا يتأخر أحد عن مساعدتهم في تقديم ما يحتاجون اليه من المؤونة بأثمانها السائرة ، فمن فعل ذلك فقد وفى ما يجب عليه من حقوق الوطنية الصادقة واستوجب رضام الله ورضانا عنه ، فضلا عما يراه منهم من المكرمة » - وأيد الجنرال ولسلي - قائد الحملة الانجليزية - في ١٩ أغسطس هذا المنشور بمتشور منه أعلن فيه « ان الدولة الانجليزية لم تعتمد بارسال التجريدة العسكرية الى القطر المصري الا تأييد سلطة الجناح الخديو فينودنا لذلك لا تقاتل الا من كان شاكي السلاح خالصا لطاعة الخديو » (١٦٥) .

واتسع بمسكر الفيانة بقوى أخرى تجسعت حول البراء ودمعت موقفها ، فالتفت حولها عناصر من الأرستقراطية الزراعية بزعامة شريف باشا ، والشرائح العليا من البرجوازية الزراعية بقيادة سلطان باشا رئيس مجلس النواب ، فضلا عن الارستقراطية العسكرية التركية المطرودة من الجيش ، وقبائل العربان ، وكانا يشكلان الجناح العسكري لمسكر البراء - وكان شريف باشا قد تصرف إبان أزمة مذكرة ٢٥ مايو بما يدل على

قبوله للمذكرة - فتمتدحى في ٢٦ مايو لتأليف وزارة تخلف وزارة البارودي التي استقالت احتجاجا على المذكرة ، رفض ذلك نهجيا بأنه لا يمكن قيام أية حكومة طالما بقي الزعماء العسكريون ، في مصر (١٦٦) - وهو ما يعنى قبوله لجوهر مذكرة ٢٥ مايو وهو إبعاد هؤلاء الزعماء - ثم قبل شريف في ٢٤ أغسطس ١٨٨٢ تأليف وزارة يرئاسته في الاسكندرية ، ورحى الحرب دائرة في البلاد بين الجيش الانجليزي الغازي وبين الجيش المصري ، والخديو الذي كلفه بتشكيل الوزارة أعلن رسميا انضمامه لقوات الذرو ، وأعطاهما تفويضا لتقويض الثورة - ضمت الوزارة كل من رياض باشا وعمر لطفي وحيدر باشا وعلي مبارك باشا وفخرى باشا وأحمد خيرى باشا وأحمد زكى باشا ، وهي عناصر عرفت معظمها بعدائه للديمقراطية ، وأهلها من العناصر التركية والجركية - فرياض باشا كان رئيسا للوزراء قبل الثورة وانضمامه للأجانب معروف واطلاق اسم رياضستون عليه يدل على موقف القوى الوطنية

منه • وقد اشتهر عنه قسوله « أن المصريين ثمايين ولا يمكن قتل الثمايين الا بسحقها بالانكدام » • أما عمر لطفي فكان محافظا للاسكندرية اهان حوادث ١١ يونيو المنجعة ، وفازت اصابع الاتهام أكثر من مرة اليه ، ويقول بملت عنه انه « كان شركسيا ، كما كان أحد أفراد العاشية وكان مواليا لاسماعيل وقد خدم توفيق وقت المؤامرة الشركسية بأن فاض البندو في الجهات الغربية بأن يكونوا في صف القديو » (١٦٧) • والوحيد الذي يبدو اشتراكه في هذه الوزارة شريفا هو علي مبارك وسوف نعالج موقفه فيما بعد • وكان تشكيل هذه الوزارة استكمالاً لمؤسسات بعسكر البراء • لمجلس الوزراء الذي كان قائما برئاسة راجب باشا انقسم الى اقلية منضمة للقديو واقلية مع الثورة • وكان لابد لتدعيم موقف البراء في الاسكندرية أن تستكمل مشروعاتها بمؤسسات سياسية وعلى هذا كلف شريف بتأليف الوزارة •

ويلاحظ في الخطاب الذي أرسله شريف الى القديو بقبول تكليفه بتشكيل الوزارة أن شريف احتفظ بمطالب طبقته الأساسية :

● فعده غاية وزارته بأنها « نجاح الوطن ماديا وأدبيا • وإن وسائل ذلك هي تعميم المعارف ، ونشر لواء العدالة وتوسيع نطاق المبادئ الحرة - ويعتمد بذلك المبادئ النيابية - مع تحفظ بأن تكون هذه المبادئ الحرة « الثلاثة لهيئتنا الاجتماعية والسياسية » ونص على عدم « تجاوز لائحة ديسمبر » كذلك على الا « يحذف منها شيئا » • ويلاحظ أن ذكر لوائح ديسمبر - أي مشروع الدستور الذي قدمه في وزارته - يتضمن استمرار شريف على موقفه من مسألة الميزانية الذي كان سبب استقالة وزارته •

● كما حده أيضا هدفا عاما غير محدد بالنسبة للأوضاع التي كانت سائدة إذ ذلك وخاصة الفوز الانجليزي إذ اكتفى بأن ذكر بأن الوزارة ستعمل على « صيانة البلاد » (١٦٨) •

وبرغم هذا تمسك القديو بأهدافه الخاصة ، إذ لم يكن من المتطاعى وقد أصبح في مركز قوى تظاهره قوات الاحتلال وتزيد استرداد لسلطته المطلقة أن يعود الى ما كان عليه قبل الانقسام • ولذلك فقد حدد نقطة اضافية ، هي أنه يرى « أنه لابد في زمن الاضطراب من انتشار سلطتنا على الشعب وإدارة الأعمال ، انتشارا أكثر قوة وضوحا • ولذلك فانه ، اذا استدعى الأمر ، يلتزم مجلس الوزراء تحت رئاستنا للبحث في المسائل المهمة خارجية كانت أم داخلية » • وأخاف • بما انه لنا السيادة العليا على القوات البحرية والبحرية لتنفيذ أوامرننا يجب أن يتم بدون أن تمس اختصاصات زاهر جهاديتنا •

ويلاحظ الأستاذ الرافعي - وهو أحد المتحمسين لشريف - أن وزارته تلك مؤلفة من أعضاء تجمعهم فكرة تأييد سلطة الغديو ومعارضة العراقيين . ومن حيث برنامجها فقد لاحظ أيضا أن الغديو وشريف يتكلمان بلغتين مختلفتين « فشريف باشا يحرص على برنامجة الذي عرضه على الغديو حين تأليف وزارته السابقة ويقتيد بالدستور الذي وضعه في شهر ديسمبر سنة ١٨٨١ ، بينما الغديو يهتم بتأييد سلطته الشخصية إذ يتولى في كتابه أنه في أوقات الاضطرابات ينبغي أن يكون سلطاته على الشعب أكثر وضوحا وانتشارا ويحرص على رقبته في دعوة مجلس الوزراء إلى الاجتماع . ويقصد من ذلك أنه لا يصح أن يجتمع من غير دعوة وإلى حقه في رئاسة المجلس . وكذلك يحرص في كتابه على تثبيت سلطاته على الجيش » (١٦٩) .

إن تأييد حريف لسلطة الغديو في هذا الطرف الغريب ، لا يمكن اعتباره إلا حياة مباشرة . ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يوضع حريف في المسكر الوطني مهما كان الدور الذي لعبه في إصدار الدستور . وهو الدور الذي يكن له الأستاذ الرافعي بمنهجه احتراما كبيرا .

كذلك لعب سلطان باشا دورا هاما في تدعيم موقف المتناصر الخائفة يذكر الأستاذ الامام أن بعض من ضبطوا بتهمة توزيع المنشورات المضادة للثورة ، اعترفوا بأن سلطان باشا والغديو أرسلوا خطابات إلى رؤساء العربان في الشرقية . وأن سلطان باشا كان يوزع النقود باسم الغديو والسلطان (١٧٠) . ويفسر بلنت موقف سلطان بأنه « كان رجلا ذا كبرياء له ثروة واسعة وجاء عريض ، وكان له صدر المكان في أي اجتماع يعقد ، وكان يسمى ملك الوجه القليل بين كبار الملوك ، وكان يرى أن من حقه لهذا السبب زعامة الفلاحين » كما أنه كان ينظر إلى عرابي نظرة الرعاية التي يتملك بها الكبير على الصغير . وكان يرى فيه أداة لتحقيق أغراضه ولكنه لم يكن يتوقع أن عرابي سيأخذ مكانه بين الجمهور . ولما ألفت وزارة سنة ١٨٨١ - وزارة حريف - ولم يكن وزيرا بها احتياط من ذلك ، ولكن كانت له بعض التعزية إذ عين رئيسا للبرلمان الجديد . واحتياط أيضا عندما ألفت الوزارة الثانية في سنة ١٨٨٢ - وزارة البارودي - ولم يكن عضوا فيها فحصر أن الوطنيين لا يعطونه حقه من الاحترام فانتعز إلى الجانب الآخر (١٧١) .

ويذكر بلنت أيضا أن ماليت قد أهراء - سلطان - وخوفه حتى أعلن رضاه عن اجابة المطالبين الانجليزية - يقصد مذكرة ٢٥ مايو - ثم انضم بعد ذلك إلى حزب الغديو . وعند بلنت فإن انحياز سلطان لا يستعصى على الفهم . فقد صارت المسألة في نظره عنادا بعد أن كانت طموحا . « ويذكر أن سلطان وعد بأن « تدخل الانجليز لا يقصد به سوى إعادة الحالة التي ما كانت

عليه قبل وزارة البارودي ، وأن مصر ستبقى دستورية كما هي » (١٧٢) . ولهذا حدد سلطان موقفه سياسيا في خطابات يذكر بثلث أنه أرسلها لأصدقائه قال فيها : أن التحالف الموحسود بين القديرو والانجليز هو تحالف مؤقت ، وسيخرج الانجليز من مصر عندما ترجع للقديرو سلطته ، وأن عرابي فقد ثقة السلطان ، وأن الاستمرار على المقاومة في القاهرة لم يعد مجديا والمسلمون يستعرونه » (١٧٣) .

ظاهر سلطان في موقفه حدد بين القوى الديمقراطية الأخرى ، منهم عبد السلام الموهلي الذي كان رئيسا لمجلس النواب في عهد اسماعيل - وانضم الى الثشقين على عرابي وخصوصا سلطان ، إذ كان - كما يذكر بثلث - من حزبه . كذلك وضع عدد من أعضاء مجلس النواب الذي انتخب عام ١٨٨١ أنفسهم في خدمة أهداف مسكر الثيانة بشكل مباشر ، وبتمهم عبد المجيد البيطاش ، وكان عضو المجلس من الاسكندرية ، وقد تردد اسمه كثيرا في الحملة الدعائية التي شنتها « الطائفة » - جريدة الثورة - ضد أهوان الاحتلال (١٧٤) . وبتمهم أيضا أحمد عبد الغفار عضو المجلس وعمدة تلا ، والسيد الفتى عضو المجلس من إحدى دوائر المنوفية . ويقول عرابي أنهما وسلطان باشا قاما باغرام عدد من ضباط الجيش المصري على خيانة قيادتهم والانضمام الى القديرو (١٧٥) .

أن موقف الارستقراطية الزراعية وبعض الشرائع العليا للبرجوازية الزراعية ، ليس مجرد عناده كما يصفه بثلث ، والحقيقة أن هذه الشرائع كانت ترى أن برنامج الحد الأدنى بالنسبة لمطالبها قد تحقق بما تم انجازه فعلا في وزارة شريف ، إذ أتاح لها الدستور فرصة المشاركة في السلطة ، وهو كل ما كانت تطمح اليه ، لتوقف استبداده القديرو ، وعمليات الاستنزاف التي كان ينزح بها ثروتها الخاصة بل أن بعضها قد دخل الجبهة الوطنية بمطالب رجعية ، إذ كانوا كما ذكر الشيخ محمد عبده ينقسمون على رياض باشا القائه للسخرة ، كما أن زيادة الضرائب على أراضيهم المشورية كانت أحد أسباب سخطهم مع أن الزيادة كان طفيفة وكانت الضرائب الأصلية تافهة .

حاولت الارستقراطية الزراعية ، إبان تولي شريف للوزارة - أن تصفى الثورة وأن تطرح الجبهة الوطنية لأهدافها فلما فصلت في ذلك ، استقال شريف . ووجدت هذه القوى نفسها بين نارين : نار التدخل الأجنبي من ناحية ، ونار القوى الوطنية من الناحية الأخرى . فاختارت أن تسامح الاستعمار تمكده منه صفة رخيصة . ولم يكن الوطن في ذاته يهمهم ومصلحتهم من أصول جركسية وتركية ومصر لهم همهم يونا . أما الشرائع العليا من البرجوازية الزراعية ، والتي يمثلها سلطان ، فإن ملكيتها الشاملة اقترنت بها من نفس موقف الارستقراطية الزراعية رغم الأصول المصرية لها . وقد ذكر عبد السلام

المولى ليبلنت في سنة ١٨٨٧ أن سلطان قد حاول أن يحصل من مالىت على وعد كتابى بأبقاء النظم الدستورية ، ولكن الخديو طلب منه أن يكتب بالوعد الضمى . وأن سلطان لما لم تتحقق أمسهاته تلك بعد الحرب ، إذ لم يعد الدستور وشعر بأنه خدع ، أسف كل الأسف ، ومات وهو يتحسر ويطلب أن يغفر له عرابى فعلته « (١٧٦) » .

أيضم الى هذا المسكر أيضا عدد من المديرين الجراكسة الذين رأوا الفرصة سانحة لاجداث اضطرابات طائفية وعنصرية في البلاد ، فعاول ابراهيم أدهم مدير الغربية اثارة الفتن الدينية منتهزا فرصة تواجد المهاجرين من الاسكندرية بعد اخلائها لسقوطها في يد الجيش الانجليزى ، لاثارة الفتنة . وكانت تحدث مذبة ضفة ضد الاوربيين والمسيحيين لولا تدخل الجنود الوطنيين ، ولولا الدور الذى قام به أحمد المشاوي باشا - وكان من أنصار الثورة - بانزاله الفلاحين في المدينة واخماد الفتنة ، لاشتعلت الاضطرابات الطائفية وخربت البلاد . وتضاف في يوم الفتنة ، أن الملازم يوسف أبو ديه - وكان ياورا لعبد العال حلمى - وصل الى محطة طنطا ، في طريقه الى كفر الدوار في مهمة عسكرية فضاهد المذبة وتدخل لاقائها ثم قدم تقريراً عنها لعرابى في كفر الدوار فأمر باعتقال المدير - ويقول بلنت ان اثنين أو ثلاثة من المديرين الجراكسة قد حاولوا ان يقتلوا حمر لطفى محافظ الاسكندرية في احداث القلاقل في المديرية لخدمة اغراض الخديو لقبض عليهم واعتقلوا الى نهاية الحرب (١٧٧) » .

وتدعم هذا المسكر أيضا بانضمام قبائل العربان اليه . وقد التقى اهتمام الاستعمار باستمالة قبائل العربان باهتمام الخديو في نفس الوقت بهذه المسألة . ويذكر بلنت ان وزارتي الحرب والبحرية في انجلترا قد عقدتا النية منذ أوائل السنة ان يكون الهجوم على مصر من ناحية قناة السويس . وأنه تقرر في أواسط يوليو أن تمهد السبل لذلك بالرشوة بين بدو الشرق . واختارت للقيام بهذه المهمة الأستاذ « ادوارد بالمر » أستاذ اللغات الشرقية بجامعة كامبردج وكلفته بالذهاب الى يافا والصحراء الواقعة في الجنوب الغربى من غزة ، ليترصد بقبيلتى الطياحة والترابين وقد بدأ رحلته في ٢٦ يونيو ، قبل ضرب الاسكندرية بحوالى أسبوعين ، وتمكن بالفعل من استمالة هؤلاء العربان لدرجة أنه قرر في مذكراته بتاريخ ١٩ يوليو ١٨٨٢ أنه « عندما تتطلب الحاجة يتضمن الى لوائى جميع البدو من غزة الى السويس » وأشار الى ما وصل الى علمه من أن عرابى قد أحضر الى قناة السويس ٢٠٠٠ من خيالة بدو التيسل مؤكدا أنه سيرسل اليهم عشرة آلاف من الطياحة والترابين ليطردهم » .

قدم الأستاذ بالمر للكاتبين « جويل » أحد ضباط الجيش البريطانى قائمة مكتوبة بخط يده عن أشهر مشايخ العربان بين القناة والأرض المزروعة ،

وذكر منهم اثنين هما مسعود الطحاوى فى الصالحية ومحمد البقل فى وادى طوليلات باعتبارهما من أصدقائه . وذكر محافظ السويس - الذى انضم للخدوى - أنه يمكن شراء اليدوى الواحد بجنيتين أو ثلاثة جنيهات . وذكر بالمر أنه يستطيع شراء خمسين ألف يدوى بخمسة وعشرين ألف جنيه .

على أن التأثير الأكبر على العربان جاء من الخديو ، الذى أقرى مسعود الطحاوى بخيانة عرابى ، وكان هو الوحيد - كما يقول بلنت - الذى نجح فى خيانتة أو ثبت عليها . وقد تناول مسعود ثمتا لخيانته يصل إلى خمسة آلاف كرون تساوى . كما أنه كان دائماً على الخيانة منذ انتقال الجيش من كفر الدوار إلى القل الكبير . ويذكر بلنت الذى قابل مسعوداً فيما بعد ، أن لديه ما يشبه الاقوال من الطحاوى بأنه كان جاسوساً للإنجليز فى جيش عرابى . وقد أثرت خيانتة فى الجيش المصرى لأن عرابى كان قد كلفه بالقيام بدور الاستطلاع للجيش المصرى مما أعطى رجاله ميزة التواجد فى معسكرات الجيش المصرى ومكنهم من نقل أدق المعلومات إلى الجيش الإنجليزى .

والواقع أن خيانة اليدوى للجيش المصرى ليست غريبة ، فاليبدو كانوا يعتقدون أصلاً لى احساس بالوطنية وليس لديهم - كما يذكر بلنت - إلا القليل من الاحساس الدينى . وهم ينظرون إلى المصرى والتركى والأفريقى باعتبارهم جميعاً أجناب وليس لأحدهم عليهم ولا . ويعتبرون أنفسهم « خدسا للجميع ، بمقدار ما يستفيدون من كل منهم » .

على أن أخطر ما حققه معسكر الخيانة نجاحه فى ضم عدد من شباط جيش عرابى . وقد قام بالدور الأكبر فى هذا ، الخديو وسلطان باها ، وكان من إذكى من وكل اليهم هذا العمل عثمان رفعت ياور الخديو الذى استغل ما لديه من معلومات حول عوامل التنافس والحسد بين الشبباط ليستميل اليه بعضهم ، مما وجه ضربة مؤثرة للجيش المصرى - ومنوف نوزة إلى ذلك بتفصيل أوفى فيما بعد - وساعد الخديو فى مهمة ضم الجيش المصرى ، نجاح الضغط الذى مارسه القوى الدولية على الباب العالي واستصدارها أملاًنا بمصيان عرابى .

برنامج لجبهة تضم أكثر العناصر تحرراً :

بخيانة السراى وحلفائها أصبحت قوى الثورة مثقلة لأكثر العناصر تحرراً ، وإذا كانت أمة « الخيانة » محدودة العدد ، فإن أمة « الثورة » كانت تضم الشعب كله تقريباً . لقد تدعم المعسكر الثورى بالعناصر البرجوازية النشطة وخاصة التجار والمزارعين المتوسطين والحرفيين والمثقفين الثوريين .

ومنذ بدت بفائز الانتقام النهائي ، بدأت القوى الثورية محاولتها لتخفيف حولها أكتافاً عريضة من القوى الوطنية التي تتسجم مصلحتها مع استمرار النضال ضد الاستعمار وخذ الصلطان الفردي . وفي هذا الصدد قام حسن موسى العقاد بمجهره لضم أوسع التجار إليه ، ليبروا من موقف موحد يواجهون به المبعوث الثماني درويش باشا عند زيارته لمصر . وفي محضر استجوابه ، سأله رئيس لجنة التحقيق عن دعوى لبعض التجار للتوجه لطرف درويش باشا قائلاً بأنه كان ينظم وفداً لهذا الهدف برئاسة محمود المطار - وكان من كبار التجار - وأنه تشاور مع المطار في هذا الأمر فعلاً (١٧٨) .

وبأن أزمة مايو ، تزايد الجهد الدعائي والتنظيمي للمرابيين . فعادت مجموعة كبيرة من الاجتماعات في بعض المنازل تم خلالها الهجوم المباشر على الأجانب والتدخل الأوروبي وأيضاً على الضدير ومنها اجتماعات عقدت في منزل محمد الصدر . ويذكر أحمد رفعت أنه في أحد هذه الاجتماعات التي ألتهم مقالته مهيجة كذلك التي شاب يدعى مصطفى ماهر (١٧٩) مقالة شنيعة ضد الأورباويين (١٨٠) . وكان البارودي يحضر هذه الاجتماعات وقد ذكر في محضر استجوابه أن اناساً كثيرين كانوا يلقون المقالات في هذه الجمعيات أمثال أديب اسحق ومحمد عبده واللقاني (١٨١) . وقد تضمنت الخطب التي ألتقت في هذه الجمعيات استنقار الأمة للحرب ، ويذكر أحمد رفعت أنه حصل كلام تحريض وتهيج في الجمعيات مثل : قومي أيتها الأمة المصرية ، فقد فتحت لك أبواب الحرية وزال نفوذ الأورباويين وغير ذلك (١٨٢) . بل وتجاوزت الخطب الهجوم على الأورباويين لتشمل الجراكسة والأتراك وتدعو إلى قتلهم (١٨٣) .

وقام اللديم بمجهود لتحصيد الفلاحين حول الثورة ، فجاب مصر كلها حطياً ونظماً حملة دعائية سياسية كبيرة استعان فيها بمدد كبير من الضباط والعلماء يطوفون القرى والمدن ، ويحرضون الأهالي على الحرب ، وأمداد الجيش بالجنود والمؤن والمعاد . وبعد اجتماع الجمعية العمومية خرج مرة ثانية في حملة يستنهض الهمم للتقتال ضد الغزو ، ومزكى نار الحماس في قلوب الشعب ليدافع عن كرامته وحرره وغرضه ودينه . يخطب في المساجد والطرق وفي الحقول والجمعيات (١٨٤) .

نجح معسكر الثورة في استيقاظ عدد قليل من العناصر الحركسية الواحية التي ارتبطت بمصر ، وعدد من أعضاء الأسرة المالكة نفسها ، مثل الأميرين عثمان وكابل ابني الأمير عبد الحليم شقيق اسماعيل اللذين انضموا إلى الثوار لمباين والدعما والصدور توفيق من تنافس على العرش ، وممثل الأمير غازي أرملة الوالي سعيد باشا (١٨٥) .

حدثت « أمة الثورة » موقفها على لسان عرابي في الرد الذي أرسله للخديو على رسالته اليه وفي البرد رفض عرابي زعم الخديو بأن الاسطول الانجليزي لا يستهدف العدوان . وأكد أن « الحكومة المصرية معارضة لدولة الانجليز بوجه الحق والشرع » . وأن الحرب قد نشبت « عيوانا من الانجليز على الحكومة التي لم يبد منها أدنى سوء يستوجب الحرب » وحده عرابي فهمه لعني زعم الاميرال بأنه عدل عن المعارضة الى المسألة فقال ان هذا « بعد طلبا للصلح ومعياد وادام تجديد العلاقات » واشترط لأخذ كلام الاميرال مأخذ الجد أن تسلم المدينة « لجيش حكومتكم المنظم بعد أن ترح المراكب مهلاء الاسكندرية » . وأصر على استمرار الاستعدادات العسكرية حتى يتم انسحاب الاسطول « خوفا مما عسى أن يحدث من قبل ما سبق » . فقد صارت العادة الماضية بنهانا جليا على أن التسليم بالوجود من الانجليز لا يمكن كمال الثقة به ، واننا هر لأجل اشفائنا عن الاستعدادات » . واتهم عرابي الخديو علنا بالخيانة فخطبه قائلا : « أنه تحقق جندنا تميز بموكم الى العدو المعارب لبلادكم بدليل رفضكم العودة الى الناصرة » . وأعلن رفضه لأوامر الخديو « فان كنت يا مولاي حرا فيجب حضوركم الى جامعة البلاد . وان كنت أسيرا لدى الانجليز أو متحيزا اليهم فلا يمكن التسليم . يقول ما يكتبه العدو بلسان سموكم ، أو عن لسان رئيس البطار وزملائه » (١٨٦) . وأكمل عرابي في خطاب منه الى يعقوب ماضي وكيل العربية تصويره للموقف فأضاف اليه أن الخديو أمر « رئيس مخبرين الاسكندرية بأرسال الخبر الى عساكر الانجليز ، ومنعه عن العساكر المصريين » . وطلب عرابي أمر اتعياز الخديو للأعدام على مجلس « من الدوات والعلماء ومجلس النواب والأعيان » .

وتنفيدا لهذا الطلب تشكلت « الجمعية العمومية » أو مجلس طبقات الأمة واجتمعت اجتماعها الاول في ١٧ يوليو ، للنظر في قرار الخديو بوقف الاستعدادات العسكرية ، وعرش عليهم وكيل وزارة الداخلية الخطابات المتبادلة بين الخديو وعرابي ، كما عرش عليهم أيضا « عرضحال من مخبرين عن القبارى بالاسكندرية الى وزير العربية يشكو فيه من صرف الخبر للعساكر الانجليز ومنعه عن عساكرنا بالاسكندرية » .

تشكلت الجمعية العمومية كما جاء في البيان الصادر عنها من « اكابر العلماء والرؤساء الروحانيين من الطوائف المختلفة وبأموري الحكومة العائزين على الرتبة الثانية : فما قزها وأمرام العائلة الخديوية وأكابر الدوات الشفاعةدين وأعيان التجار » فضر « عدد كبير من كل طبقة من الطبقات المذكورة » الذين دعوا باعتبارهم « أعيان البلاد وأصحاب الصالح المهم فيها » (١٨٧) .

وقد حاول العراقيون في الاجتماع حسم مسألة خيانة الخديو ، فقام الشيخ عليش مناديا بخلع الخديو ، وظاهره مسدود من الضباط منهم على الروبي ، ولكن بعض العناصر المتردة حالت دون ذلك ، منهم عبد اللطيف باشا وعكوش باشا وعلى مبارك باشا فقام يعقوب سامي ومحمد عبيد بالرد عليهم وافحامهم (١٨٨) - وحاول على مبارك أن يمهو على المجتمعين ويميع الموقف فقال : ما الذي يمنع من أن يكون كل ما يلفنا من أخبار الاسكندرية كدبا وزورا . وقد رد عليه التديم مذكرا اياه بشهادة ٣٠٠ ألف نسمة من الرجال والنساء والأطفال الذين خرجوا مهجرين من المدينة واستقر موضعا الموقف (١٨٩) .

واحتد الحوار بين عكوش باشا وبعض الضباط وخاصة محمد عبيد (١٩٠) والغالب أن اجراء مثل عزل الخديو كان من العنف بحيث لم تبله العناصر المتردة ، وهو ما اتمكن على قرارات الجمعية العمومية في اجتماعها الاول . ويذكر يعقوب سامي في شهادته أن المؤتمر عندما اتفق « سألهم وكيل الداخلية عن رأيهم فلجابوا بأنه ما دامت المراكب الانجليزية بالمياح المصرية لابد من الاستمرار على التجهيزات ، أما قول أحمد عرابي بانحياز النظار والحضرة الخديوية مع الانجليز ، فهذا يلزم اثباته وتمينته لذلك لجنة » (١٩١) .

وانتهى الاجتماع الى اصدار القرارين الآتيين :

● الاستمرار على التجهيزات المصرية ما دامت عساكر الانجليز في مدينة الاسكندرية ومراكبهم في مياهها .

● يلزم طلب حضور الخديو والنظار الى العاصمة ان كانوا احرارا ، وتمييز لجنة مؤلفة من مندوبين من طرف المجلس العام ليتوجهوا الى الاسكندرية ويبلغوا سمو الخديو وحضرات النظار قرار المجلس ثم يدعوهم الى العاصمة .

شكلت اللجنة للكلفة بيث الموقف في الاسكندرية من على مبارك باشا وزير الاشغال الأسبق رئيسا ، وعضوية كل من رؤوف باشا حاكم السودان السابق ، وأحمد بك السيوفى من الأعيان ، والشيخ سميد القسماخى وكيل دولة مراكش في مصر ، والشيخ على ثايل ، والشيخ أحمد كيهو من العلماء (١٩٢) .

ويذكر على مبارك في ترجمته لنفسه في كتابه « الضبط التوفيقية » أنه بذل جهده للوصول الى تسوية تقرب شقة الخلاف والنزاع بين السيدى والثوار ، وتخرج بالوطن سالما من هذه الفتنة التي لم يكن يعرف متى تنتهى ولا كيف . ويقول أنه قد نجح في مسعاه وأن الخديو قبل وسبأته ورضى بمسألة العراقيين (١٩٢) . فإزمل برقية الى عرابي تتضمن المسارة الى

« تشكيل قومسيون ممن تعينونه وتعتمدون عليه من أراء العسكرية يجتمعون يكون مركبا منا ومن بعض الدوات حتى نؤمل الحصول على نتيجة توافق في محل يصح تعيينه بالاتفاق للذاكرة في الأحوال العاصرة مع قومسيون الجميع وتزيل النازلة من وطننا العزيز » . وقد رفض عرابي الفكرة لأنه قد « صار عقد مجلس حافل عوسى بمصر من ذوات العسكرية والملكية والظلم والتعصا والاميان والرؤساء والروحانيين » للنظر في الأحوال العاصرة واتخاذ التدابير اللازمة لوقاية البلاد وقرر استمرار التجهيزات الحربية » . وأضاف عرابي في رده مذكرا على مبارك ومن معه بأنهم قد « أرسلوا لأمورية بمصومية وبخودة » (١٩٤) . والده الذي جاء به عرابي مشروع على مبارك للصالح يتطرق من ضرورة استمرار المقاومة . وهو ما كان الغدير قد رفضه باعلان انضمامه للقوى الفائزة . ولعل عرابي قد رفض المشروع أيضا لأنه من الناحية الموضوعية فإن على مبارك - كما يذكر بيونس - « كان يميل الى أن يكون أساس التفاهم بين الغدير وعرابي قبول مطالب الدولتين في مذكرة ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ وإخلاء معسكر كفسر الدوار » (١٩٥) . وهو حصل استسلامي مضمّن *

والأرجح أن موافقة الغدير على التفاوض مع العرابيين لم تكن أكثر من مناورة ، لاستدراج عرابي الى حيث يتمكن منه ، أو لإغرائه بتصفية قوته العسكرية بنفسه ، وأدى رفض عرابي لهذه الوساطة لصعود قرار من الغدير بيزله عن منصبه ، وهو القرار الذي اتخذ قبل ذلك بأيام ، ولم يعلن الا في ٢٠ يوليو مصحوبا بحملة دعائية هائلة ضد عرابي .

ومثل هذا عادت « الجمعية العمومية » للاعتقاد بمد أن تبين أن المترددين لم يكونوا على صواب ، عندما حاولوا الاتصال بالغدير ودعوه للانضمام لجيش بلاده ، وقد عقد الاجتماع الثاني في ٢٣ يوليو ١٨٨٢ وحضره ٢٦٠ من ممثلي طبقات الأمة ، إلهيتهم - كما أقرنا في الفصل السابق - من العناصر البرجوازية صاحبة المصلحة في استمرار مقاومة الغزو . وكان سبب عقدها هو قرار الغدير بيزل عرابي عن منصبه كوزير للحربية ، وتعيين عمر لطفي مكانه . ويقول يعقوب سامي رئيس المجلس العرفي أنه لما حضر التطواف بيزل عرابي تلى بالمجلس العرفي - مجلس وزراء الحرب - ورأي المجلس أنه من المستحيل تنفيذ ، وقر الرأي على الدعوة الى انعقاد الجمعية العمومية (١٩٦) .

اجتمعت الجمعية وتلقت عليها الأوامر الصادرة من الغدير ، والتشورات التي أصدرها عرابي ، وقد قام بثلاوة هذه الأوراق الشيخ محمد عبده . ثم خطب على الروبي تطلبا طويلا تعرضا رأي العرابيين فيما حدث ، ولخص هو بنفسه ما قاله في هذا الاجتماع ، فذكر أنه قال للمعارضين « الآن تحقق ما أن مسألة حزب عرابي وحزب الغدير كانت مسائل إقط . والمقصود

هو ايقاع فشل لاجل استيلاء الانكليز على البلاد ، والحال من هذه الافادات أن الخديو ليس له حزب مخصوص وكذلك عساراي ، وأن الانكليز من مدة يودون الاستيلاء على مصر « (١٩٧) - ثم حرص على الرويى الحاضرين على الموافقة على قرار بتوقيف أوامر الخديو أى علمه (١٩٨) - وهاجم الرويى ، سلطان باشا والانجليز وشرح ما ارتكبه من جرائم وفظائع فى الاسكندرية ، وقال أنه لا يصح عزل عرايى بل يلزم الاستمرار على المحاربة (١٩٩) - وقد ركز الرويى فى هذا الخطاب بشدة على القتال ، وأكد أن انحياز الخديو الى

الانكليز مسألة لم يمد فيها شك (٢٠٠) -

ثم تليت صورة استفتاء موجه للعلماء حول موقف الخديو ، وتلى ردهم عنه ، وتقول صورة الاستفتاء الذى شيط بمنزلة عرايى عقب هزيمة الثورة: « ما القول فى حاكم مولى من طرف سلطان المسلمين على أن يمدل فى الناس ، ويخفى بالحكام الله ، فنقض العهد وأحدث الفتر بين المسلمين وشف عصام ثم انتهى به الأمر الى أن اختار ولاية غير المؤمنين ، وطلب من الأمم الخارجة عن الدين القويم أن ينفذوا قوتهم فى بلاد حكومته الاسلامية وحمل رعاياه على أن يدينوا ويخضعوا لتلك القوة الاجنبية ، ولما دعاه المؤمنون للرجوع عن ذلك أبى وامتنع وأصر على الخروج من طاعة السلطان والمروق من الشريعة ، فهل يجوز شرعا أن يبقى هذا الحاكم حاكما حتى يمكن قوة الأجانب من السلطة فى البلاد الاسلامية ، أو يتمين فى هذه الحالة عزله واقامة بدل له يحافظ على الشرع ويدافع عنه - أفيدوا بالجواب « (٢٠١) - وقد رد على هذا الاستفتاء - بفتوى شرعية - كل من الشيخ محمد عيش شيخ الأزهر والشيخ حسن العدوى والشيخ الغلغولى وعدد آخر من العلماء بأن « الخديو توفيق قد مرق من الدين مروق السهم من الرمية لخيانته. قد يه ووطنه وانحيازه لعدو لبلاده « (٢٠٢) - وقام يعقوب سامى وكيل وزارة الحربية ورئيس المجلس العرفى فطلب من الجمعية التعميمية أن « ترى رأيها فى أوامر الخديو التى تصدر الى من جتاه وكذلك ما يصدر من حضرات نظارة المقيمين به ، هل يلزمنى قبولها وتنفيذها أم لا ؟ » - وتناقش الميتمعون فى الموقف العسكرى ككل فى ضوء مناقشتهم لمسألة عزل عرايى ، ثم أصدروا ثلاثة قرارات :

● رفض قرار الخديو بمنزلة عرايى عن منصبه وتثبيتته فى هذا المنصب « لأن وقوف عرايى باشا بمدافعة المدين يقتضى وجوب بقاء اليافسا المشار اليه فى نظارة الجهادية والبحرية مداومة على قيادة المصاكر وتميما فى أوامره التى تتعلق بالعسكرية وعدم انفصاله عن تلك الوظيفة »

● توقيف الخديو أو عزله هو ومجلس الوزراء الموجود معه فى الاسكندرية وعدم تنفيذ أوامره « حيث أن الخدين خرج عن قواعد الشرع الشريف والقانون المتيف »

• عرض القرارات السابقة على الاعتبار العالية الشهابية (أ. ع. على
السلطان المشاي) بواسطة وكلام النظارات •

وبهذه القرارات استكمل القوى الثورية شرعيتها الخاصة • والمعارك
دائرة بين الجيش البريطاني والجيش المصري ، وكانت أوسع المواجهات الشعبية
قد التفت حول قيادة حراي تساهم في المعركة وتبدل لها الجهد •

فما هو البرنامج الذي وضعته قيادة الثورة المرامية لمرحلة الحرب ؟

الحقيقة أننا إذا تابعنا حوادث المرحلة التي تبدأ بأزمة المؤامرة
الجرسية وتنتهي بسقوط القاهرة ، باعتبارها المرحلة التي استقطبت خلالها
قيادة حراي أكثر العناصر ثورية وتحدا ، سنلاحظ أن برنامجها السياسي
غير محدد تماما ، صحيح أن هناك كثيرا من الشعارات والاجراءات العملية
والغلب التي تصوغ بعض الاتجاهات لاتنسجم في كل واحد ، ولا تخلو من
التشوش ، فهناك كثير من الأقوال المتناقضة وهناك مسافة بين الفعل والقول ،
وبين الانفعال والاجراء ، ولكن ذلك سمة عامة لقيادات البرجوازية المصرية
التي لم تخل من قدر من « الديمقراطية » بتفاوت كثرة وقلة •

ومع ذلك فإن هناك بعض النقاط البرنامجية الهامة يمكن التوصل
إليها • وأهم مصدر لهذه النقاط خطاب أملاء حراي على لويس صابونجي
مكرتي بلنت في ٣ يوليو ١٨٨٢ - وقال لويس صابونجي في مرقق منه : لهذا
الخطاب أن حراي وأملاء الخطاب باللغة العربية بحضور عبد المال حلمي ، ومحمود
فهمي ، وكثير من الباشوات والضيابط ، وطلب منه أن يترجمه إلى الإنكليزية ،
ويرسله إلى بلنت لكي يقدمه باسم حراي إلى جلاستون ، كما خوله أن يخبر
بلنت بأنه بعد أن يقدم هذا الخطاب لجلاستون فمن حقه أن ينشره إذا
أراه « (٢٠٣) - وقد حدثت مشكلة بعد ذلك حول الخطاب إذ نشره بلنت في
المصحف - ويقول بلنت « أن الخطاب لم يكن موقعا عليه بأحد حراي وكان
مكتوبا باللغة الإنكليزية ولذلك أنكره حراي وقت المحاكمة ، عندما اتهم
بأنه كاتب ستر جلاستون » واتهم الأعداء والمنافسون بلنت بتزوير
الخطاب (٢٠٤) - ومع أن هذا يضيف من قيمة الخطاب كمستند تاريخي
لاحتمال أن يكون بلنت هو صاحبه ، خاصة ونحن لا نجد أي إشارة له في
مذكرات حراي إلا أن معاصر المحاكمات وخطب الثوار تتضمن الكثير من
الأقوال والالفاظ التي صدرت من حراي أثناء المعركة ، وتبلور الطريقة التي
يتك بها - وهي مصدر آخر هام من مصادرنا في تصديده البرنامج الذي
دخلت به قيادة حراي الحرب •

وعلى هذا فأننا تصور هذا البرنامج على النحو التالي :

● الاستمرار على مقاومة الغزو الاجنبى اوروبيا كان أو تركيا مهما كانت التضحيات ، وهو ما أكدته عرايى فى خطابه الى جلاستون ، اذ ذكر له أنه سيستمر على المقاومة الى أى حد يتطلبه الأمر حتى لو عطلت جميع الطرق والمواصلات . كما أكد لسليمان أباطة أكثر من مرة ، أنه لا يسلم البلاد أبداً بل يحارب الى آخر درجة حتى لا يبقى أحد من الأتالي (٢٠٥) . وأكد الشباط الثوريون دائماً ثقتهم فى قدرة الجندى المصرى القتالية . وقد دافع طلبه عصمت فى حوار مع بعض من شككوا فى قدرة الجنود المصريين عن شجاعة الجندى المصرى وقوة احتماله وأشار الى أن الأعداء أنفسهم يعتقدون الجندى المصرى (٢٠٦) . وقد عبر عرايى فى حديث له فى يونيو ١٨٨٢ عن موقف الاستمرار على المقاومة فقال : فلعلوا لنسا جيوشا اوروبية أو هندية أو تركية فانى ما دمت وبى ريق سادافع عن بلادى ، وعندما نموت جميعاً يمكنهم أن يمتلكوا البلاد وهى خراب وحسبنا فخر الدفاع عن الوطن » (٢٠٧) .

أما الموقف من تركيا - الذى سنتناوله بتفصيل أوفى فيما بعد - فانه كان يتسم بشكل عام مع الموقف من القوى الأجنبية عموماً .

● انه فى حالة الغزو ، فإن المصريين - كما قال عرايى فى رسالته لجلاستون - سيصبحون أحراراً من قيود جميع المعاهدات والمعقود والاتفاقات ، وأن المراقبة الثنائية والديون العمومية ستلغيان ، كما أن أموال الأجانب ستصادر . وهو ما عبر عنه عرايى صراحة فى مقابلة له مع صابونجى فى ١٤ يونيو ١٨٨٢ اذ قال له : بمجرد اطلاق رصاصة واحدة علينا ، فإن الأوربيين سوف يقتدون كل قروضهم ، وأن ثمانين مليوناً هى الدين العام و ٢٠ مليوناً هى ديون الفلاحين من البتوك ، كل هذا سوف يصادر لأن العدوان علينا سوف يجعلنا فى حل من الدفع (٩٠٨) .

● ان مصر رغم هذا لاتزال قابلة بل راغبة فى أن تتفق مع إنجلترا وأن تصادقها أقد الصداقة وأن تحافظ على مصالحها وتؤمن طريقها الى الهند وأن تكون خليفة على شريعة ألا تخرج عن حدودها (٢٠٩) .

● يخضع التحالف مع تركيا لشرطين الاول : عدم قبسول الفتن على المسمى التركى ، والثانى عدم تصفية الوضع الثورى . والثانى : وهى نقطة هامة بالنسبة لشرط الثانى عبارة عن رسالة مؤرخة فى ١٠ يونيو ١٨٨٢ ومرسلة الى عثمان باشا فوزى من الأتاتنة وفيها يقول لرسالة : انه قد نظرنا على مولانا السلطان أمر بكرة ، وهى تلك الاجابة التى اجابها عرايى بنفسها لجلالته . بأنه لا يهمه اذا كان يصير تولية ابن توفيق باشا أو تخليهم باشا فأننا من القدير ، ان غاية قصده هو تثبيت وتأييد الأمور والأوضاع التى صار احداها - والمقصود بها طبعاً الاجراءات الثورية - ويقتضين العظام - وهو خالها من سكرجى حليم باشا - تأكيداً بان الأمور التى اسارت احداها

سيصبح حفظها وتأييدها من جانب حليم باشا ، الذي وعد بأن يحفظها ويؤيدهم ويهتم ويشتغل بها بالاتحاد معهم « (٢١٠) » .

أما بالنسبة للأوضاع الداخلية فإن قيادة الثورة رفعت عددا من الشعارات واتخذت بعض الإجراءات التي تعتبر جزءا من برنامج هذه المرحلة من مراحل الثورة وقد تيسر النقاط التالية :

● مصادرة أموال الهاربين والثروة وتصفيتهم : ففي حوار جرى بين هرايى ومحمود الفلكي حول موقف أحد الثغرة قال هرايى انه عند ضرب أول مدافع على الاسكندرية يجب قتل هذا الرجل وأمثاله ، وذكر أن هناك عددا يصل الى خمسين أو ستين نفرا يجب قتلهم « (٢١١) » . وذكر البارودي أن الثبة كانت متجهة الى أن يخرج من البلاد أثناء الحرب هاربيا لا يسمح له بالعودة إليها بل تنهب أمواله وتحرق أملاكه « (٢١٢) » .

وتقرر وضع هذا الشعار محل التطبيق ، فقد عثر على جزم من تلغراف أرسله هرايى الى يعقوب سامى رئيس المجلس العرفى يقول فيه « ... الرأى الذى يستقر عليه يصدر به القرار اللازم بحيث يكون عاما شاملا لمن سبق امتيازهم للعدو والذين سوء طويتهم توجيههم للانحياز فى المستقبل والذين تركوا أموالهم وأوطانهم قرارا من مقابلة العدو » . وقد قرر يعقوب هذا الجزم من البرقية بأن « هرايى كان يريد عقد المجلس العرفى ليستصدر قرارا بمصادرة أموال أنواع الأشخاص المذكورة فيه « (٢١٣) » .

● ورفع المتطرفون واليمانيون والراديكاليون ، شعارات أكثر جذرية. فيذكر كرومر أنه « حدث فى مدينة الرقازيق أن ضابطا من ضباط الجيش مر على الفلاحين فى حقولهم وأبلغهم أن الأتباع المملوكة لأصحاب الأراضى هى ملك حلال لهم فى الواقع « (٢١٤) » . كما جرت بعض الإجراءات الفردية المنيعة على مشارف الحرب فقد ذكر كارترايت Cartwright نائب القنصل الانجليزى فى برقيسة له من الاسكندرية بتاريخ ٢٦ يوليو ١٨٨٢ لوزير خارجيته أن الفلاحين يهاجمون الأجانب وينتقمون منهم الكسبيالات التى تثبت بما عليهم من هون . وذكر أن غيرا رسميا ورد من الحكومة يقول ان هناك فى ناسية منها قتلا يونانيا وأن الباعث على قتله تنبه من اعطاء الفلاحين سنداجهم التى له بمقتضاها دين عليهم واجب الاداء « (٢١٥) » . ويذكر سليم النقاش أن الضرائب التى فرضها المجلس العرفى على الارض الزراعية وفاء بنفقات الحرب قد أحيل تصميلها على الفساخ ، وأنهم كانوا يستأدون الجراكسة ضرائب أكثر من المقرر عليهم ، ذاكرين لهم « أن هذه أطيان القطر ونحن أبناء الوطن ولا يحق لغيرنا أن يتفنع بها » . أنهم سونا فقام لا تسلكون أرضا ولا

فلما فصرتم الآن أصحاب أراضي وأمالك تحرمونا من خيرها « - ويذكر أيضا أن الفلاحين كانوا يعمدون إلى الأرض ويقتسمونها قائلين « هذه النطمة لك وهذه لي » ويقولون لأصحابها أخرج من البلاد كما جئتها « (٢١٦) . ويذكر بملت أن « الفلاحين الذين كانت الديون قد استغرقتهم ، وغاصمة ديون المزارعين اليونانيين توهوا أن الحرب تخلصهم من هذه الديون فكان هذا من أسباب حماسهم » (٢١٧) .

وتبدو هذه النقاط البرنامجية ذات ملامح متقدمة ، بمقياس العصر الذي صدرت عنه ، والظروف الخاصة للقيادة البرجوازية التي عبر هذا البرنامج عنها ، ولقد كانت هذه النقاط كفيلة ، فيما لو استكملت أن تعكس برنامجا فلاحيا حقيقيا في الإطار البرجوازي - ينجح في تجسيح أكتان الأرض وفقرام الفلاحين والملاك والصغار والتجار وكل القوى الوطنية بصورة أفضل مما حدث . توصلنا إلى نتيجة هامة ، هي حد الفرو الاستعماري وتصنيفه آثاره .

والخط العام للبرنامج سليم لكن التفصيلات المكونة له لا تؤدي إلى تحقيقه فيما ترى . ذلك أن هذا الخط العام يتبلور في شعار : أن الانتصار في المعركة لا يمتنى هز الفرو العسكري فحسب ، ولكن التصفية الكاملة لآثار الاحتلال السلمي الذي تم قبل ذلك بسنوات . وهو ما يمثل في التهديد بالغام الديون وتصفية المراقبة الثنائية ومصادرتها أموال الأجانب .. الخ .

وثمة مجموعة من التحفظات نقف أمامها ، وبدونها ، لا يمكن تقييم هذا البرنامج الذي يشترح حوله الخلاف :

● أول هذه التحفظات أن هناك دائما فارقا بين «الأقوال» و«الأفعال» متلاحظه كظاهرة متكررة من ظواهر نسو البرجوازية المصرية وهو واضح في هذه المرحلة من مراحل محاولتها لتحقيق ثورتها . فتهديد عرابي لجلاستون بأنه سيصادر أموال الأجانب والديون العمومية وحتى الشخصية ، ظل مجرد تهديد كلامي وشفهي ، وبدأ الفرو وانتهى دون أن يصدر أي قرار بهذا المعنى ، إذ ظلت قيادة عرابي حتى آخر لحظة تتصور أن مؤتمر الأصناف، سيحول دون الفرو ، وبالعالم تردت في اتخاذ أي إجراء يثير الدول . بل أن محاولة عرابي لاستصدار قرار من المجلس العرفي بمصادرة أموال الهاربين والخونة من الجراكسة والمصريين لم تؤت مجازها . وبالطبع فإن هناك أسبابا ومبررات متعددة لذلك ، منها عدم الانسجام الكامل بين قيادة الثورة وظهور عدد من المشردين فضلا عن ضعف حزب الثورة نفسه وتفوق فكره السياسي وتدهور بنيته التنظيمية . بل أن خطة عرابي التي أعلنها بشأن الثورة ، لم تتخذ هي الأخرى وظلت مجرد حبر على ورق ، أو أقوال انفعالية رغم خطورة

ذلك على الموقف العسكري وعلى أمن الجيش المصرى ، وهو ما لامته عليه عناصر لا يمكن اعتبارها متطرفة ، مثل الأمير كامل الذى لام - فى حديث مع بلنت - مرابى لتهافتها مع الفونة رغم ثبوت خيانة بعضهم (٢١٨) . وكان من رايه أن مرابى « لو ضرب بالرصاص أو شنق سعة أشخاص فى أدوار الحرب الأولى لساو كل شيء سيرا حسنا » (٢١٩) .

● ومن ناحية أخرى فإن البرنامج يتفقد الى التكامل ، بمعنى أنه لا يقدم ولا يعد بتحقيق أهداف ومطالب كل الطبقات الشعبية ضمانا لتفسيدها وضماها الى الثورة ، وبالذات فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين ، والتصور الذى يرى أن فى هذا البرنامج أو فى أى برنامج آخر من برامج هذه المرحلة استجابة لمطالب هاتين الفئتين تصور شديد التفاؤل . ولا نستطيع طبعاً أن ننكر أنه من الناحية النيابية فإن تصفية الاحتلال وتسييد المناخ الديمقراطي - وهى الصغائر الملحة - تتضمن تحقيقاً لمصلحة هذه الفئات . كذلك فإن الدماء الديرى العامة والشخصية يزيح عن كامل الانتاج القومى - وكان منظمه زراعياً - عيى هذه الديون ، ويوقف الاستنزاف الاستثمارى لقائضى الانتاج القومى مما يتيح الفرصة لأوضاع أكثر انسانية ، ولخدمات عامة واجتماعية فى التعليم والصحة والأمن وغيرها ، تستفيد منها هذه الفئات . ولكن الغام الديون لم يكن يحقق مصلحة مباشرة للعمال الزراعيين ولفقراء الفلاحين ذلك أن الديون كانت تقدم أصلاً بضمان الملكية العقارية ، والعمال الذين يبيعون قوة عملهم لا يوزعون أرضاً يقترضون بضمانها ، كما أن ملكية فقراء الفلاحين كانت من الضعالة بحيث لا تفرى البنوك أصلاً بالاقراض بضمانها . ولا نظنها كانت تفرى المرابين اليونانيين المتجولين فى القرى بذلك، ان مصدرى الاقراض ، البنوك والمرابون الجوالون ، كان أولهما يتعامل مع كبار الملاك والملاك المتوسطين . بينما كان التعامل الأكبر للمرابين اليونانيين مع الملاك الصغار وربما بصورة أقل مع عناصر محدودة من فقراء الفلاحين . وعلى أى الأحوال فإن البرنامج لم يحده مواقف من المرابين المتجولين ولكنسه أعلن الغام الديون العامة - التى اقترحتها الدولة - والديون التى اقترحتها الأفراد من البنوك . بينما كان الغام ديون المرابين المتجولين مطلباً رفعه الفلاحون ونفذ فى حالة واحدة اعتبرها الدكتور رفعت السيد مظهراً من مظاهر استخدام الفلاحين ، للمنف الثورى لأول مرة فى تاريخ مصر ضد الأعداء الطبقيين .

والحادثة المذكورة حادثة فردية حدثت فى بنها إذ قتل أحد الفلاحين مرابياً يونانياً فى محاولة لاسترداد كمبيالات الديون التى يحوزها ضده . وقد وردت فى برقية أرسلها (كارترايت) الى جرانفيل نقلاً عن برقية وردت للاسكندرية تتضمن تفصيل الحادث . وقد هاجم مرابى برقيات كارترايت وقال

و أنه لم يكن يرسل من الاسكندرية كتابا ولا يبيت برسالة يرقية الى الاسكندرية أو الى لوندرة - يقصد لندن - من غير أن يملأها بأخبار كاذبة مجسما حالتي الخوف والاضطراب في البلاد المصرية وغيرها من الترهات التي يعسلم الله مبلغ نصيبها من الصدق » (٢٢٠) - وقد ورد من بين تلك البرقيات الكاذبة قصة قتل اليوناني وروما بصيغة التضخيم - وقد ضخمت الدعاية البريطانية هذه الحادثة فذكر كرومر أنه « في ٢٦ يونيو قتل المسلمون المتعصبون عشرة يونانيين وثلاثة يهود في بنها » (٢٢١) - ونحن نفرض أن الحادثة قد حدثت ولكنها تظل في إطار احتمالات ثلاثة ، فهي لا تعتبر بالدقة من موقف من فقرام الفلاحين ضد المزارعين كما أنها يفرض تميعها مجرد حالة فردية لا يمكن القياس عليها ، ويفرض أنها حالة جماعية ولنفترض الفلاحين فإنها لا تعتبر عن فكر قيادة الثورة ، ولكنها انتفاضة عفوية أداها حرايى في مذكراته وكذبها - وهي من نوع تحركات الفلاحين المعنوية العنيفة التي حدثت وقائع مشابهة لها في ثورة في أسيرط والنميا وزلتى ابن ثورة ١٩١٩ ، ولا يمكن اعتبارها تميعا عن القصد فكر فقرام الفلاحين للثورة كما ذهب الدكتور رفعت السيد - ونفس المسألة فيما يتعلق بفرض شريعة مرتفعة للمسيحيين العربى على الملاك الجراكسة ، ومن استيلاء بعضهم على الأرض - وهو ما يمكن تصديقه - رغم أنه قد خضع لمبالغات شديدة بمد أجهزة الثورة ولكنه في ظننا يميز في الغالب عن التناقض بين الملاك الزراعيين المصريين وبين الملاك الجراكسة ويظل في إطار الحركة النشطة البرجوازية المصرية الزراعية يختلف شرائحها وبالدات الملاك المتوسطون .

وعلى أي الأحوال فما نريد التركيز عليه هو أنه حتى بافتراض أن هذه التحركات قد قامت بها عناصر من فقرام الفلاحين والعمال الزراعيين ، فهي تحركات عفوية تعكس النقص الذي لم تلتفت اليه البرجوازية ، وهو البرنامج الفلاحى الذى شاب طوال مسيرة الثورة ، والذي نعتبده السبب الرئيسى لأجهاضها - وهو المعجز من سيادة برنامج يكفل تحشيد وتنظيم جماعات الفلاحين - وخاصة فقرام الفلاحين والعمال الزراعيين - حولها ، رغم أن هؤلاء قد استقلوا عليها كل أحلامهم وكل رغبتهم فى التخلص من واقع حياتهم السيئة . وهذه ظاهرة غير منقطعة من ظواهر تاريخ البرجوازية المصرية . والواقع أن هذا المعجز وليد طبيعة خاصة لهذه البرجوازية نشأت من ضمتها وولادتها مازومة ، وبواجهتها لبرجوازية أوروبية تتشكل فى تركيب متكافئ توسعى ، وفكرتها من فائض زراعى ، واعتمادها على تكتيكات بيروقراطية وفكر تفهيقى . فضلا عن عجزها عن سيادة البرنامج الفلاحى ، فإنها كانت خائفة من الالتحام الجماهير للثورة حرصا على حق الملكية المقدس وحماية له . ومثل هذه الحوادث الفردية نجدتها فى النماذج الكلاسيكية للثورة البرجوازية التقليدية ، كعمليات حرق عقود الملكية ونهب القصور وهرب الاقطاعيين فى الثورة الفرنسية .

والأرجح أن عرابي ، وبعض زعماء الثورة ، قد تأثروا بأفكار اللياقية . وخاصة في اقتراحه بمصادرة أموال الهاربين من المصريين وأموال الخونة ، بيد أن هذه الأفكار - بصرف النظر عن عدم تطبيقها - لم تكن تتضمن - لا عند اللياقية ولا عند عرابي - المساس بحق الملكية فهي عند هؤلاء مجرد التوسع في الملكية وليس الغاؤها ، أما عرابي فلا نجد مفهوما واحدا في فكره يمكن حتى أدراجه في قائمة « اللياقية » اللهم إلا تطرفه في المسدود للاستعمار وفكره الديمقراطي .

●. والواقع أن الافتقار إلى برنامج فلاحى محدد ، يستجيب لمطالب الفلاحين التي تتسم مع اعتبارات الجبهة الوطنية المتحدة كان أخطر مسا نظن على مسار الثورة ، فمن ناحية ، فإن ظروف الثورة نفسها لم تكن تحتل إثارة خوف الايمان والملاذ وأرهابهم ، فهذا تطرف لا مبرر له في ظروف تتطلب وحدة وطنية جبهوية لمواجهة الغزو والاستعمار والفتنة ، وبما لا شك فيه أن الدعاية الاستعمارية كانت تركز بالفعل على بعض الحوادث الفردية لأرهاب الدين يهيم حق الملكية ودفعهم للعداء للثورة وربما افتقدنا العديد من الوثائق التي تدل على هذا ، ولكن ما نشر في الصحف بعد هزيمة الثورة ، حول الثوار الهاربين من كومون باريس وحول موقف الثوار من حق التملك ، يبنى بأن هذه كانت مواضع الدعاية الاستعمارية الهادفة إلى تخذيل العناصر المالكة من الجبهة وإخراجها منها . ولا معنى لهذا أن يظل فقراء الفلاحين على حالهم بل أن مطالب متعددة كان يمكن صياغتها فتضمن تحشيدهم - في الإطار البرجوازي - مثل توزيع أراضي الهاربين والخونة والتقسيم تماما على السخرة ، ووضع شروط معقولة لإيجار الأراضي الزراعية وتدعيم الخدمات التعليمية والصحية وتسييد أجر العامل الزراعي .. الخ .

ومن الناحية الأخرى فإن افتقار قيادة الثورة لهذا البرنامج قد دفعها إلى الاعتماد على نوازع أخرى للثورة الشعبية والجماعية وبالذات النوازع الدينية ، واستخدام هذه النوازع كما سبق أن أشرنا خطر شديد . فهي سلاح ذو حدين ومن الممكن أن يكرس أوضاعا تضر الثورة نفسها ، وهو ما حدث عندما أعلن السلطان حسين عرابي فقدت قيادته الهائلة التي كانت تأخذها بوصفها مناصرة لدين الله ، وكان عاملا هاما في تخذيل قوى الثورة عن الاستمرار في مقاومة الغزو . كما أن هذه الاثارة الدينية تقلل جذور الاتجاهات العلمانية .

●. ويرتبط التحفظ الأخير بتحديد العلاقة مع القوى الاستعمارية ، ومدى فهم قيادة الثورة لها . وهو ما يتضح في الفترة التي أعلن فيها عرابي لجلاء مستوطن رغبته في مصادرة إنجلترا وتأمين طريقها إلى الهند ، والمحافظة على مصالحها ، وأن تكون حليفها على شرط ألا تخرج عن حدودها .

وال موقف الممثل لهذا يتمثل فيما يذكره بملت من أن عرابي « كانت لديه - حتى بعد بدء الغزو - بقية من الثقة في جلادستون وكان يعتقد أن الانجليز يحبون الحرية وأنهم سينصرونها إذا عرفوا الحقيقة وأدركوا أن المصريين ثابرون على وطنيتهم » (٢٢٢) .

وهو ما يكشف مع قرائن أخرى سبق أن أشرنا اليها أن البرجوازية المصرية كانت تسعى لحل المشكلة الوطنية في إطار المسكر الاستعماري . والضمائم التي يقدمها عرابي لجلادستون شبيهة بتلك التي قدمها سعد زغلول لرنجالد ونجت في مقابلة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ الشهيرة . كما أنها تتسم بطابع المساومة الذي طلب على البرجوازية المصرية فهو يهدد بتنازل البرتايج الأولى : إلغاء الديون ومصادرة أموال الاجانب والغرام الرقابة ، ويهدد استعادته - في النقاط التالية - للمحالفه والحفاظ على المصالح الانجليزية ومنها طمأ الديون .

والاجانب الآخر لهذا السعى لحل المشكلة الوطنية في اطار المسكر الاستعماري هو الاعتماد المبالغ فيه على التناقضات داخل هذا المسكر وباعتبارها عاملا حاسما . وهو ما تمثل في تصور الثوار أن الدول الأوروبية متمنع انجلترا من تحقيق الغزو . وان فرنسا بالذات متقوم بهذا الدور ، والامات التي عقدت على مؤتمر الاستانة وعاقبت الاستعداد الفعل للحرب . وهي فكرة رسخت في عقل البرجوازية المصرية وكانت وراء حركة مصطفى كامل ومحمد فريد والمرحلة الأولى من ثورة ١٩١٩ ، ورسخت أيضا في عقل مفكرى البرجوازية ومنظريها حتى أن كل تحليلاتهم للثورة العرابية لا تغفل من الادانة المستمرة لفرنسا لعدم تدخلها وصحيح أن التناقضات بين اطراف المسكر الاستعماري هي جزء من العوامل التي يمكن الاعتماد عليها . ولكن أدنى درجات الاعتماد ، فهي تناقضات ثانوية ومؤقتة في الأساس . أما اذا عملت هذه التناقضات على تخدير القوى الثورية وتعطيل مبادرتها فان هذا لا يمكن تفسيره الا بأن هذه القوى لا تسعى لحل المسألة الوطنية الا في اطار المسكر الاستعماري .

ان البديل الوحيد لذلك كان تجنيد الجماهير وتنظيمها وهو ما لم يكن يمكن أن يتم دون برتايج فلاحى كبير من برتايج الثورة الوطنية الديمقراطية وهو ما لم يحدث في أى يوم من أيام البرجوازية المصرية .

التحالف المصرى العثمانى :

سعت كل من : القوى المتصارعتين في مصر للحصول على « شرعية » شكلية لوجودها بالاتصال بالسبب المعلن ، ومحاولة إبراز استخدام اسمه دعائيا ، كوسيلة لاكتساب الشرعية .

ودع أن موقف الباب العالي قد اتسم بالتردد كما أنه لم تكن له قوة فعلية حقيقية ومؤثرة فإن السلطان الديني للخليفة كان ذا تأثير بالغ على المواقف وهو ما دفع كلا من القوتين للتنافس في الحصول على مباركته لموقفه على تأييده لموقفهما .

وطبيعة الاتصالات التي تمت خلال هذه المرحلة بين الثوار وتركيا تعطى صورة واضحة لطبيعة التحديات التي كان على القوى الثورية أن تواجهها ، كما تبين بشكل ما مفهوم هذه القوى للاستقلال المصري وحدود هذا الاستقلال . ومن المنطقي والقوى الثورية تواجه بضغط عالمي وباتجاه للذو ، أن تسعى للتحالف مع القوى التي تدعم موقفها ويمكن أن تواجه معها الخزو حريبيا أو سياسيا . بيد أن هذا التعاون قد أخذ أشكالا متعددة ومر في مستويات متعددة . وينبغي هنا أن نفرق بين أمرين الأول تصور السلطان لهذا التحالف وهذه منه ، والثاني تصور الثوار له . فمن الطبيعي أن كل قوتين متحالفتين تسيان كل على حده لاستخدام هذا التحالف لصالحها الخاص ، وهو تصور لا يلزم الطرف الآخر طالما لم يعلن موافقته عليه . وقد سبق أن أشرنا في الفصل الأول لتصور السلطان لهذا التحالف ، وهو تصور كان قائما في الأساس على المحافظة على حقوقه في مصر ولعل هدفه الخبيث ، كان استخدام القوى الوطنية لمنع التدخل الأوربي في مصر ، ثم التفرغ بعد ذلك لقمع هذه القوى توصلا لاسترداد سيطرته الكاملة ، واستهداف الثوار من تحالفهم معه ، جهة الغدوير والتدخل الأوربي بينما كانت النية لتركيا بالنسبة لهم مشروطة بالحفاظ على استقلال مصر الداخلي من ناحية ، والتخفيف لتسبب هذه العلاقة في المدى البعيد .

وقد تم الاتصال مع الباب العالي مبكرا ، وبدأ عقب ثورة ٩ سبتمبر مباشرة ، حين أرسل السلطان البينة التركية الأولى برئاسة علي نظامي باشا استجابة لطلبات جماهيرية قدمتها العناصر الثائرة في الجيش . وقد ذكر محمد محمود سامي البارودي في محضر التحقيق معه « أن حضور علي نظامي باشا وفؤاد بك كان بلام على محضر أرسل من أناس كثيرين لا أعرف عددهم وأنا أعرف منهم أحمد حرايبي وأحمد عبد الغفار وعبد العال ولم أعلم بما اقتتل عليه ذلك المحضر » (٢٢٣) . كما ذكر أيضا أنه عند وصول الوفد العثماني الأول فإن رؤساء العسكرية حرروا محضرا آخر من عموم الضباط والساكنين بالشكوى وكان غرضهم تقديمه لنظامي باشا . ويقول أنه اجتمع بالضباط وحثم على عدم تقديمه وحلفهم بعدم اجراء شيء من هذا القبيل فيسما بعد (٢٢٤) .

ثم كان الاتصال الثاني مرها وقد تم بين حرايبي وأحمد راجب باشا بأمر السلطان عندما التقيا مصادفة . يبدو أنها كانت مرتبة - في طيار

السويس . وخلال هذا اللقاه طرح عرابي موقفه لياور السلطان طالبا ابلاغه له . ثم جرت بينهما مكاتبات فأرسل أحمد راتب باشا رسالة الى عرابي التي تلقى رسالة أخرى من الشيخ محمد ظافر سكرتير السلطان . وقد كتب الخطابان بنام علي أمر السلطان الشخصي (٢٢٥) . ويتضمنان وجهة نظره في الوضع بمصر . وطلب أحمد راتب من عرابي « أن يرسل الى أعتاب جلالة السلطان خفية دون أن يعلم أحد ضابطا من الواقفين على العقائق في مصر ، ممن يثق بهم ، لكي يخبر جلالتهم عن حقائق الأحوال بتفاصيلها » (٢٢٦) . وتضمن خطاب الشيخ محمد ظافر بعض الترتيبات اللازمة للاتصال السري ، فقد حذر عرابي من وقوع أحد الخطابات في أيدي غريبة . وطلب منه أن يكون له رسول خاص واستحسن أن يرسل الرد بواسطة حامل هذا الخطاب « (٢٢٧) والخطابان مؤرخان في ٢٢ فبراير ١٨٨٢ أي أنهما قد أرسلتا بعد تولي البارودي للوزارة بعدة أسابيع . ويبدو أنه كان هناك عدة من الرسائل يقومون بهذا الاتصال السري منهم الشيخ أحمد أحمد وقد ذكر البارودي في أقواله « ان الشيخ أحمد أحمد حضر دفتين بمصر ولكنك لم يزره - أي البارودي - الا في الدفعة الأخيرة » وذكر « أنه فهم منه أنه كان بينه وبين أحمد عرابي مكاتبات وأنه استفهم منه عما اذا كانوا مرتاحين أم لا كما قال له أن السلطان يسأل عن محمود سامي باشا » (٢٢٨) . وذكر محمود فهمي في شهادته أنه « علم أن محمود سامي وعرابي كانا يحرران جوابات للأمانة ويرسلونها برفقة قبطان كنت نظرتهم بمنزل محمود سامي في ذلك الوقت وهو الآن مسجون بامكندرية وعلمت أن اسمه علي بك رافع » وذكر نقلا عن علي رافع « أنه كان يوصل تلك الخطابات الى بسيم بك والشيخ أحمد ظافر والشيخ أحمد أحمد » ويؤكد كذلك أن الشيخ أحمد أحمد كان يزور مصر في مهمات سرية وأن علي رافع قد قدم تقريرها الى البارودي أو عرابي عن اتصالاته بالباب العالي (٢٢٩) .

كانت الاتصالات ضرورية لتوضيح أبعاد موقف الثوار خصوصا أن السراي قد اتجهت لشم الباب العالي الى صفها . ويذكر عرابي في مذكراته أن الخديو قام بإرسال ثابت باشا - سكرتيره التركي - الى الاسكفانة في أواسط شهر نوفمبر ١٨٨١ أي - في أثر سفر الوفد العشاني الأول - لتفهم زعمال الدولة العلية بأن القصد من الحركة المصرية الوطنية هو انشاء خلافة عربية تضم تحت لوائها كل ناطق بالفضاء ، فتقبل بلاد الحجاز واليمن والعراق ومصر والشام وطرابلس الغرب (٢٣٠) .

ومع أن السلطان كان ينظر للثوار برهبة ، فإنه كان لا يثق أصلا بالخديو توفيق وخاصة بعد تآزم الحوكم ، ولعل أزمة المؤامرة البركسية واعتقال عدد من وجهاء الأتراك ومنهم عثمان رفقي قد أسهمت الى السلطان

كما يتوقع بلنت (٢٣١) بيد أنه في المسائل السياسية فإنه يمكن التفاوض أحيانا من بعض المسائل الصغيرة وغير المهمة .

وخلال قيادة درويش بأها لصر في أوائل يونيو ، تم الاتصال على النحو الذي فصلناه ، على أن الاتصال أخذ شكلا حليا بعد بدء الغزو . إذ تقرر أن يتم الاتصال بالاستانة بنام على قرار الجمعية العمومية في اجتماعها الأول في ١٧ يوليو والثاني في ٢٣ يوليو . ويذكر أحمد رفعت في شهادته أنه في الاجتماع الأول الذي كان موضوعه الأسمى دوام التجهيزات العسكرية تكلم بطريزك الأرمن وسعادة عبد اللطيف بأها في شأن لزوم المغامرة . نيج الاستانة (٢٣٢) . وعلى هذا الأساس أبلغت الاستانة تلغرافيا بقرار الجمعية العمومية الثانية التي اتمتت وطلعت الخديو ، ثم نبأ سقوط السويس والاسماعيلية وكانت قد أبلغت أولا بسقوط الاسكندرية وخروج العساكر وتجمعها في كفر الدوار واقامة الخديو في الاسكندرية بعد سقوطها . وكانت هذه التلغرافات كلها ترسل باسم يسميه بك (٢٣٣) وكان يحرق هذه الرسائل أحمد رفعت وعرايى أحيانا .

وقد عبر عرايى في تلغرافين منه للسلطان مؤرخين في ١٧ و ١٨ يوليو عن تحليله للموقف طالبا تدخل الباب العالي وفي هذين التلغرافين حدد عرايى النقاط التالية :

● أن الخديو أظهر انحيازه للإنجليز واتخذ لنفسه حرما منهم وأرسل رسله إلى المهاجرين ينادونهم بالصلح ويحثونهم على العودة إلى الاسكندرية . وأصدر أوامره إلى المديرية بحصول الصلح وترك جمع العساكر والتجهيزات العربية ورفض التوجه إلى العاصمة ووصف عرايى الخديو بأن « أمره أصبح كأمير بابي تونس موافق بمواف » .

● أن درويش بأها يظهر الخديو ويؤيده حتى بعد تحقق انحيازه إلى الإنجليز وأنه رافقه إلى الاسكندرية وبقي معه فيها في ظل قوات الغزو . مع أنه كان الواجب على دولته دمة وديانة أن ينصح للخديو بأن يتوجه معه إلى العاصمة مقر الحكومة ليكونا خلف الجيش المحارب لا أن يتركها جيش السلام القاهاني ويتنازلا إلى جيش العدو المحارب واتهمها علنا بالخيانة . فالعدوان الذي حصل من الإنجليز ما كان إلا باتحادها معهم ولذلك صدر إعلان الامتثال الإنجليزي مقتضاه أن الخديو فوض إلى إدارة الاسكندرية مؤلفا . .

● كما عرض على السلطان قرار الجمعية العمومية بتوقيف أوامر الخديو وطلب منه أن يتدخل لحل المشاكل التي جلبها توفيق بأها .

● كما أكد له أن البلاد تحارب بكل قوتها وأنه قائم بواجب المداخلة .
 ن البلاد وأهلها ، ومن الحقوق السلطانية وأنه في كل وقت تنطلق الألسنة
 العربية بالدعاء للأمير المؤمنين وتأييد فوكته (٢٢٤) .

ويرتبط بمسألة التحالف بين قوى الثورة وتركيا ، طبيعة الدور الذي
 لعبه ما عرف بـ « حز الأمير حليم » في مصر . وكان الأمير عبد العظيم عم
 الخديو إسماعيل قد هاجر إلى الأستانة ، وحاول أن يسترد العرش ، الذي
 فقد حقه في الجلوس عليه بعد أن استعبد إسماعيل فرمانا بتغيير قواعد
 وراثته العرش . وتكون له في مصر حزب يدعو إلى توليه العرش . ويذكر
 بملت أن « عرابي » لم يكن له صلة بحزب حليم في مصر ، ولكنه فيما يبدو
 لم يكن يمارش في توليته ، أما دام توفيق قد اتقى بنفسه في أحضان الانجليز .
 خاصة أن هذه التولية كانت تقابل بالاستحسان لدى عدد عظيم من مرآة
 مصر الذين كانوا يعرفون أن حليم كان أكثر ذكام وأسمى آراء في السياسة
 من الخديو توفيق (٢٢٥) .

وكان حسن موسى العقاد كبير تجار العاصمة من أنشط وأبرز أنصار
 الأمير حليم في مصر ، فهو دائم الاتصال به عن طريق عثمان باشا فوزي ،
 ناظر دائرة الأميرة زينب هانم شقيقة الأمير حليم ، ومن هذا الطريق كانت
 تصله مكاتبات من محمد افندي كاتب حليم باشا الذي جاء إلى مصر في سنة
 ١٨٨٠ وتعرف بحسن موسى العقاد . كذلك فإن حزب حليم كان يقوم بنشاط
 دعائي واسع تولاه الصحفي المصري المرتحل يعقوب صنوع الذي كان يفسح
 صفحته في خدمة الدعاية السياسية لهذا الحزب .

ولم تكن اتصالات العقاد بحزب حليم أو نشاط هذا الحزب بعيدة عن
 آعين المراقبين والأخضب أنهم كانوا يعرفونها ويحاطون علما بها . وقد
 ذكر عثمان فوزي أنه أعطى البارودي ثلاث صور لحليم باشا كان قد طلبها
 منه فأرسل في استحضارها من الأستانة وأخذ عرابي واحدة منها . وفي
 خطاب أرسله حسن موسى العقاد إلى حميد أبو صتيث قال له « أرسلنا لسعادتكم
 صورة الجواب الذي كان قد ورد لنا من حليم باشا في أوائل هذا الشهر
 » ، أطع عليه ديوان الجهادية والداخلية وخلافهما » ، وذكر له أن « جرنال
 الطائف قد ذكره » وهذا يعني أن المراسلات التي كانت ترد كانت تعرض
 على وزارتي الحرية والداخلية ، وتعرض على الجماهير بنشرها في جريدة
 الطائف (ولعلها نشرت في بعض الأعداد المنقودة) . كذلك فإن الحركة التي
 كان يقوم بها حسن موسى العقاد لجميع توقيعات على عرائض بخلع توفيق وتولية
 حليم مكانه لم تلق اعتراضاً من قيادة الثورة . فقد شهد وكيل وزارة الأوقاف
 بأن شخصاً يسمى محمود صدقي قد حرر مظهراً بعدم رضاه الناس بالخديو

توليق «زعيمتهم» في تعيين سليم باشا ، وكان جاريا تخميم مستغدى الاوقاف عليه وضبط الوكيل المحضر المذكور ومزقه ولما عرض الامر على البارودي قال له ان كل انسان حر في افكاره » (٢٣٦) . وكان حسن موسى العقاد يتقدم حملة جميع الترفيعات هذه واستمر يمارسها علنا دون أي اعتراض .

ومن المؤيدين لحزب سليم الذي كان على رأسه كسلا من مصطفى بك صدقي وحيد أبو ستيت وقد ثبت من التحقيقات فيما بعد أن حسن موسى العقاد قد نذر إليه مبلغ ثلاثين ألفا جنيه ليصرفها في استمالة قلوب بعض الناصر ولتحريض العالم في حضور سليم باشا . ويبدو أن المبلغ قد أرسل إلى حسان فوزي عن طريق زبيب حاتم شقيقة الأمير سليم .

ووصلت من الاستمالة اتهام مؤكده لهذا الحزب بأن الباب العالي وبقيّة الدول المجتمعة في الامتانة قد وافقت على تولية الأمير سليم باشا وأنه يرسل عساكر عثمانية إلى مصر ومعها البرنس سليم باشا . وهو ما أشاعه أنصار سليم في مصر ، بل ووصل الامر إلى أن حسن موسى العقاد قد شرع في التجهيزات اللازمة لعمل الزينة لقدم البرنس المشار إليه .

والمؤكد لدينا أن حزب سليم من الناحية السياسية كان مؤيدا للثورة ولوقفتها من الاحتلال وهو ما عبر عنه الداعون لذلك الحزب في مصر وما عبرت عنه قيادة الثورة نفسها ، وقد جاء في خطاب محرر من مصطفى بك صدقي إلى الاستانة أن العساكر العثمانية إذا كانت مستعزة لاجل الانجليز وتثبيت سليم فلا بأس « وإن كان المقصود بنى عرابي وأخوانه فإن عرابي لم يقع منه شيء مثل واتنا الانجليز هم الباغون » كذلك أكد العقاد في خطاب منه إلى حميد أبو ستيت ثقته بأن الجيش العثماني سيحقق مطالب البلاد « وأن السلطان لن يحارب مصر لاجل بقائه توفيق باشا وألبا سليم ، بل لابد أن يراعى خاطرهم كما هي عوائده المملوكية الفخيمة ، وأن هذا شيء جرت به العادة مرارا في جميع الولايات « أما رأى عرابي ، فقد سبق أن أفرنا إلى أن موضوع من يتولى القديونية لم يكن يهمه وأن المسألة الاساسية التي تحول اهتمامه هي مسألة تثبيت الأمور والأعمال التي صار أحداثها . كذلك فإن الأمير سليم نفسه قد أرسل تأكيداً بأنه سيحفظ بكل ما تم اتصافه من اجرامات ثورية (٢٣٧) .

والواقع أن موقف العرابيين من الاتراك كان واضحاً ، وحتى في المراحل الأخيرة للصراع أكدوا موقفهم القديم الذي يورده عرابي في أحاديثه مع بلنت وفي برتائج الحزب الوطني . والغلاف الذي قام بين وزارة البارودي وبين القديون لاعتباره إلهي المال في مسائل داخلية مما يقلل من الاستقلال

الداخلي الذي حصلت عليه مصر نموذج لوضوح موقف المراهبين من تركيا .
 وقد عبر محمد عبده في خطاب منه لبلنت أرسله إبان المظاهرة الجركسية عن
 خلاصة موقف المراهبين من تركيا ، قال فيه « أن الأتراك ظلمة وقد تركوا
 في بلادنا من آثار السوء ما تزال قلوبنا تضرب منه ضربان الجرح . فلسنا
 نريد رجوعهم ولسنا نريد أن تعود إلى معرفتهم . وكفى الأتراك ما لهم من
 حقوق الغرباء فعملهم أن يفتنوا عند هذا الحد ولا يمتدوه ، ولكننا إذا علمنا
 بأنهم يحاولون دخول البلاد فأننا لن نتلقى هذا الغير بشيء من الترحيب .
 لقد شعرنا نحن بشيء من هذه القوة عند الأتراك ، وكان هذا الشعور سبب
 اعتمادنا العربي ، وسوف نقتنم الفرصة لنحقق الاستقلال التام لبلادنا .
 هذا وقادة البلاد وساستها يتربصون لحركات الأتراك في مصر وسيؤفونهم
 إذا رأوا أنها قد عدت أمورها » .

ويذكر مابونجي في خطاب بتاريخ ٥ يوليو ١٨٨٢ أنه « يوجد الآن في
 مصر شعور قوي ضد الأتراك والامة الانجليزية على السواء » (٢٣٨) .

وبرغم المقاومة التي بذلها الباب العالي لكي لا ينفذ محاولته لمراهبي ،
 فإنه اضطر في النهاية وتحت ضغط الدول الأوروبية إلى إصدار منشور
 العصيان على النحو الذي شرحناه في الفصل الاول .

بذلك انتهى التحالف المصري التركي .

•• قضاياها العسكرية والاجتماعية والسياسية :

بدأت الحرب بين مصر وانجلترا بضرب الاسكندرية بمدافع الاسطول
 البريطاني في ١١ يوليو وانتهت بهزيمة التسل الكبير في ١٣ سبتمبر ، ثم
 تسليم القاهرة واحتبارها مدينة مفتوحة في اليوم التالي ١٤ سبتمبر .

وهذه الحرب التي استمرت ثمانية أسابيع تنجر عددا من القضايا
 الهامة التي تتعلق بالثورة المراهبية ، يفيد عرضها ومناقشتها في توضيح
 بعض الحقائق ، خاصة تلك التي تكشف الظروف التي أحاطت بهزيمة الثورة
 واجهاضها . والحرب قضية سياسية في الأساس أي أن لها أبعادا الاجتماعية
 فضلا عن ظروفها العسكرية التي لا يمكن إهمالها . ومن الصعب أن نفهم
 شيئا خاصا بهذه الحرب دون ربط مختلف القضايا الاجتماعية والعسكرية
 السياسية ، التي أثرت فيها وحددت مسارها .

وهناك مجموعة من القضايا التي تحتاج إلى المناقشة ، منها : مثلاً قضية
 الاستعداد العسكري والسياسي للحرب . ، وهي تشمل مدى كفاءة الجيش
 المصري من حيث التسليح ورسم الخطط والأفراد ، وهناك أيضا قضية أمن

الجيش وقضية موقف الشعب من المعركة والجبهة المالية المحيطة بها .
وموقف قوى الصراع المالي من هذه المعركة .
وعند التعرض لقضية الاعتماد العسكري والسياسي للحرب . لم

يكن الجيش المصري من الناحية العسكرية في حالة تمكنه من غرض الحرب سواء من ناحية المعدات أو التجهيزات أو من ناحية الأفراد والتدريب .
وهو ما وضح في معركة الاسكندرية التي تعرضت لغرب الاسطول البريطاني في ١١ يوليو ١٨٨٢ ، ذلك أن الامكانيات العسكرية لحصون الاسكندرية كانت قد تدهورت تدريجياً . ففي سنة ١٨٤٠ كانت حصون الاسكندرية ١٦ حصناً بها ٣٨٩ مدفعاً زادت في سنة ١٨٤٨ الى ٢٥ حصناً بها ٦٨٦ مدفعاً (٢٣٩) . وفي عصر اسماعيل ابتاع فيما بين سنتي ١٨٦٩ و ١٨٧٢ حوالي ٢٠٠ مدفع من طراز ارمسترونج وكانت أحدث أنواع المدافع آنذاك . واستخدم قواصب المدافع القديمة التي نزلت مداورا للمدافع الحديثة (٢٤٠) . ويلاحظ عمر طوسون أن القديرو اسماعيل لما ملج الحصون بمدافع ارمسترونج رفع سائرها وزاد في سبكها وفتح فيها كوات تتناسب مع الأسلحة الجديدة ، وهو ما أدى الى أن أصبحت المدافع منصوبة في العراء بدون أن يملؤها أية وقاية تقي المساكس الذين يطلقونها . وكان من الممكن أن تنفد الاضرار الناجمة من ذلك فيما لو كانت هذه الحصون شيدت فوق مرتفعات لأن علوها حثت بالنسبة للضلع الذي تضطر السفن الحربية أن تصوب منه مدافعها يمكن أن يتخذ وقاية كافية لحمايتها جنودها من أذى القنابل . ولكن نظرا لأن كل هذه الحصون تقريبا كانت قائمة على أرض منخفضة فقد تشأ من ذلك أضرار بالغة لرجال مدفعيتها الذين كانوا عرضة لمدافع السفن ، وبالأخص للمدافع المنصوبة على مرتفعات ، وبالتالي يمكن اسكات مدافع هذه الحصون بقتل جنودها وبغير حاجة الى اطلاق هذه المواقع . والحسن الوحيد الذي يمكن استثنائه من هذه الحالة هو حصن قايتباي الذي كان في طبقة السفلى المستوية مدفعية مسجورة بطبقاته العليا ، ولكن حطانه لم تكن من الخانة بحالة تستطيع معها الاستهداف لمدافع هذه الاسطول . ومن ناحية أخرى فقد كان في كل الحصون بدون استثناء بيان عديدة مرتفعة عن سائرها . مثل مستودعات القنابل والثكنات والمخابر ، وكانت هذه المباني المرتفعة عرضة لقنابل الاسطول وكانت مستودعات البارود على الأخص غير مصنونة الصيانة الكافية (٢٤١) .

أما من حيث التصليح فإن الحصون في سنة ١٨٨٢ كانت ١٥ حصناً تضم ٣١٨ مدفعاً (٢٤٢) وبينما كانت جملة وزن المدافع في الحصون المصرية ٣١٨ طناً فإن وزن مدافع الاسطول قد وصل الى ١٥٢٥ طناً ، كذلك فإن جملة الميبار بالبوصات كانت ٢٥٩ بوصة يقابل ٧٧٩ بوصة لمدافع الاسطول . و ٤٥ مدفعاً للحصون مقابل ٧٧ مدفعاً للأسطول (٢٤٣) .

ويعلق عمر ملوسون على هذا مؤكدا أن « الاسطول كان يمتلك امتيازاً كبيراً على الحصون » كذلك فإن هذا « الامتياز يتماغم ويزداد ظهوراً بسبب سرعة تحريك الاسطول واستطاعته أن يحدد يورجه ويصوب جميع نيرانها على حصن واحد يقوضه ويدبره بدون أن يستطيع حصن آخر أن يتجسده ، وهكذا يهاجم الاسطول حصناً بعد آخر فيصيبها بالثقل جميعاً » (١٨٤٤) •

ويبلغ نقص المعدات قمته في قصة « المسطرة » التي رواها عرابي في مذكراته إذ يقول « أن مقدوفات المدافع القديمة كانت لا تصل إلى المراكب الانجليزية ومدافع الارسترونج لم يكن لها مساطر تعرف بها المسافات وحكم الاساية بواسطة اللهم الا مسطرة واحدة كانت في محل التعليم بالعباسية استحضرت ليلاً وسلمت إلى النشم المقدام سيف النصر بك قوبندان طابية القنار فكان يطلب المدافع بنفسه ويتنقل من محل إلى محل آخر ويحكم الاساية بواسطة المسطرة المذكورة ، فكانت معظم الدوارع التي تعطلت من جراء المقدوفات التي أمكنها هو إطلاقها ، ولو كانت مدافع الارسترونج كلها ذات مساطر لأمكنها تعطيل جميع الدوارع الانجليزية بما تقذفه من المقدوفات الصائبة » (٢٤٥) • ومن ناحية أخرى فإن معظم المدافع القصيرة المدى كانت قد صندت في أماكنها التي لم تتحرك منها منذ ركبت لأول مرة قبل حوالي أربعين عاماً ، وفي أواخر عهد محمد علي • أما مدافع ارسترونج فإن ما كان مركباً منها من حيار ٩ و ١٠ بوسات كان ٦٤ فقط ، أما الباقى فقد كان ملقى خارج مواضعها • ويذكر جون نيتيه الذي كان شاهداً للمعارك الحربية كلها أن ذخائر هذه المدافع لم تنقل من مخازنها بالترسانة (٢٤٦) •

ومن ناحية الأفراد فإن حامية الحصون كانت مؤلفة من الإلأى الأول الطوبجية سواحل ، ومجموع قوته نظرياً ١٧٦٠ ضابطاً وصف ضابط وجندياً (٢٤٧) إلا أن من شارك منهم فعلياً في القتال وبتقدير عرابي نفسه — لم يزد عن ٧٠٠ رجل فقط (٢٤٨) • ويرجع جون نيتيه هذا النقص الخطير في الأفراد إلى أن الفوضى والاضطراب قد جعلت على تفتيت رماة التنايل في يوم الحرب في قراهم ، ويقدر عدد المتفجيين بالنصف • ويذكر أنه لهذه الأسباب فإن الأميرال سيمور كان موقناً قبل الحرب أنه لن يلقى أمامه في ميدان القتال سوى هيكل محارب قديم كان شاكي السلاح بالأمس ثم صار شعباً لا حراك فيه (٢٤٩) •

وبالنسبة للاستعدادات للحرب البرية يذكر عرابي في مذكراته أن الجيش المصري في حالة تكامله — كان مؤلفاً من ثمانية آليات من البهاده وثلاثة من الخيالة ، وآلاف من الطوبجية البحرية وثلاثة من العلوية السواحل المخصصين لصيانة الثغر ، وقرقة من رجال الهندسة ومجموع ذلك نظرياً يصل إلى ٣٦٠٠٠ وفي فترة الحسب يبلغ ٧٢ ألفاً ، وذلك عدا المهربان والمتطوعين (٢٥٠) •

على أنه من الثابت أن الجيش المصري أثناء حرب ١٨٨٢ لم يكن يزيد عن ١٩٠٠٠ مقاتل منهم ٨٠٠٠ في كثر الدوار و ٣٥٠٠ في أبي قير و ٢٥٠٠ في رشيد وخمسة آلاف في دمياط (٢٥١) . وهو احصاء يؤيده الشيخ محمد عبده في مذكراته مضيفا أنه « لم يكن للخيالة وجود الا قليلا » (٢٥٢) . وبذلك برزت أن الجيش المصري بأكمله لم يكن يزيد عن ١٣٠٠٠ جندي نظامي (٢٥٣) . بينما يقول حرايى أنه عند ابتداء الحرب لم يكن ثمة أكثر من ١٠٠٠٠ جندي تحت السلاح (٢٥٤) .

وقد اتجه حرايى لزيادة عدد للجيش عشية الغزو ورأى أن يستعين بمناصر لديها بعض الخبرة العسكرية للبدائية فأصدر منشورا في ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ بتجهيز ٢٥ ألفا من الخفرام على أن يستبدلوا بنوهم .

ومن حيث التسليح فإن المشاة كانوا مسلحين ببنادق بحراب من نوع مينكتون وللفرسان سيوف وغدارات مسدسة وللطوبجية مدافع من الفولاذ مضلعة من طراز كروب . كذلك فقد كان هناك في القاهرة مسلحة كبيرة (دار لصنع السلاح) ومعمل للبنادق وآخر ببوقاص لصنع المدافع وفابريكة عظيمة لعمل البنادق والمدافع أنشئت في طره . ولكنها لم تكن قد كملت قبل نشوب الحرب (٢٥٥) . وبمقارنة هذا الاستعداد باستعدادات الجيش البريطاني الغازي نجد أن هذا الجيش من حيث الأفراد كان يصل الى حوالي خمسين ألفا من المشاة والفرسان والمدفعية والمهندسين وكان مزودا بأسلحة حديثة بالنسبة لأسلحة الجيش المصري .

وتولى قيادة الجيش المصري أثناء الحرب عدد من القادة العسكريين الذين كان لهم دور بارز على المستوى السياسي في أحداث الثورة ، فتولى محمود فهمى باشا رئاسة أركان حرب الجيش المصري عقب خرب الاسكندرية . وكان من أكفأ المهندسين المصريين وتولى رافند باشا حسمى قيادة خطوط الدفاع في الشرق ، وخورشيد باشا طاهر على رشيد وأبو قير ، وعلى باشا الروبى على مريوط ، وعبد العال حلمى على دمياط ، والبارودى على الصالحية ، وطلبه عصمت في كثر الدوار تحت إمرة حرايى . وبالنسبة لحرايى نفسه كان الدور الأساسى الذى قام به كان الدور السياسى باحتيائه قائد الثورة وحاكم البلاد الفعلى . ولذلك فإنه لم يشارك في القيادة الفعلية أثناء المعارك . ومن الصعب أن نحكم على مدى كفاءة هذه القيادة العسكرية . فمع أن معظم هذه القيادات اقتصرت في حرب الخيشة ، وبعض حروب اسماعيل فان مستويات مؤهلة من تدهور حال الجيش أبدتهم عن مواقع القيادة الحربية الحقيقية ، وذلك أن تجميع الجيش وتوجيهه ونقل القيادات الى وظائف مدنية ثم اعادتها للجيش والفصل والاحالة الى الاستبعاد .. الخ . كل هذه التصرفات جعلت

قيادة الجيش قيادة مؤقتة لا تعمل بشكل منتظم في المجال العسكري ، وهو ما أثر في كفاءتها رغم أنه كان من بينها عدد من القيادات العسكرية الممتازة مثل البارودي الذي شارك في حرب القرم ، ومحمود فهمي وكان مهندسا عسكريا كنوا *

أما قيادة الجيش الانجليزي فكانت للجنرال السير جانت ولسلي ويقول عنه الأستاذ الرافعي - استنادا الى آراء بعض المؤرخين العسكريين - أنه لم يكن قائدا ذا كفاءة عالية في القيادة ولم يتميز في أي معارك سابقة بالتبورغ في الفنون الحربية ، وكل ما عرف عنه أنه اشترك من قبل في حرب القرم وفي بعض الحملات الاستعمارية الانجليزية وقد اثبت فيما بعد وأثناء توليه قيادة الحملة لخمسة الثورة المهدية في السودان وكذلك أثناء توليه قيادة الجيش الانجليزي في حرب البسوير بالترنسفال عدم كفاءته وانتهت المعركة بالهزيمة *

دارت الحرب بين الجيشين المصري والانجليزي في جبهتين الشمالية : وهي جبهة الاسكندرية وكفر الدوار * والشرقية : وهي جبهة قناة السويس والتل الكبير *

قامت خطة الهجوم الانجليزي على أساس أن تقطع الغزو السهلة من جبهة قناة السويس ، وقد بنى هذا الاختيار في ضوء عدة اعتبارات منها أنه يسهل الاتصال بين تلك القوات وبين القوات البريطانية في البحر الأبيض . عن طريق قناة السويس ، وبالتالي وصول المدد إليها من البحر . ومن ناحية أخرى فإن الوصول الى القاهرة عن طريق قناة السويس أسهل من الوصول إليها عن طريق الاسكندرية ، فالمسافة أقل وأقصر من ناحية ، والتدخل في دلتا النيل في مأمون المواقف من الناحية الأخرى . والواقع أن الجيش الانكليزي كان يضع في اعتباره احتمالات المقاومة الشعبية التي سبق وواجهت حملة فريزر سنة ١٨٠٧ والتي أرغمت قبل ذلك الحملة الفرنسية . ومن هنا فلم يكن يهبط بالقاهرة باستخدام الدلتا كوسيلة للوصول الى القاهرة حيث تمتلئ بالترع والسيوز التي يمكن استخدامها كوسائل دفاعية أو تسيرها وإغراق الأرض مما يؤدي الى توقيف حركة الجيش النازي فضلا عن أن هذا يكبده مخاطر فوق طريقه وسط الكثافة السكانية المعادية للغزو *

ومن هنا كان احتلال الاسكندرية عملية تمهيدية قصد بها اخفاء القرض الأساسي للغزو من ناحية ، وتشتيت قوات الجيش المصري في أكثر من جبهة من الناحية الأخرى *

وفي مواجهة هذه الخطة الهجومية رسم الجيش المصري خطته على أساس استخدام أرضه أفضل استخدام ممكن . ففي الجبهة الشمالية حدد محمود فهمي باشا ، مهندس الاستحكامات المصري ، خمسة مواقع رئيسية للدفاع ، الأول في كفر الدوار ، والثاني في رفيد ، والثالث بين رشيد وبحيرة البرنس ، والرابع في دمياط . أما في الجبهة الشرقية فان خطوط الدفاع قد رسمت بين الصالحية والتل الكبير لسد الهجوم من ناحية قناة السويس . وتضمنت الخطة سد ترعة الاسماعيليه لمنع وصول المياه العذبة الى بور سعيد والاسماعيليه والسويس . سد قناة السويس لمنع اتخاذها قاعدة عسكرية . وهو الجزء الذي لم ينتل من الخطة المصرية .

انشئت ثلاثة خطوط للدفاع عن الجبهة الشمالية ، بين كل منها والأخر خمسة كيلو مترات ، وأمام كل خط خندق عمقه خمسة عشر قدماً . واستخدمت المرتفعات والأكام كبراكن للمدفعية ، واستخدم واضح الخطة بحيرة أبو قير وملاحه مريوط كجناحين طبيعيين لخطوط الدفاع ، كما تضمنت الخطة في هذا الميدان سد ترعة المحمودية حتى لا تصل المياه العذبة الى الاسكندرية وإقامة موقع عسكري لحماية السد من أي تدخل .

كانت مسألة قناة السويس جوهر المسألة العسكرية في الميدان الشرقي ويتضح من مراجعة المراسلات والبيانات المتبادلة بين القواد العسكريين وعرابي وبينه وبين المجلس العرفي ، ومراسلاته مع المجلس ، أن عرابي من حيث المبدأ كان في صف سد قناة السويس ، ولكن المشكلة كانت مشكلة التوقيت السليم لتنفيذ هذا القرار . فقد أرسل عرابي تلغرافاً في ٤ شوال سنة ١٢٩٩ - الى قومندان القطر الشرقي بالتل الكبير قال فيه : « أن ما فعله الانجليز يبيح لنا سد الترعة الخطوة من السويس ، وإذا تهدد القتال زيادة على ذلك أعمال حربية داخله أبيع لنا ردمه وسدده لتعدي الانجليز على حياته » (٢٥٦) . وذكر أحمد رفعت « أن المجلس العرفي قرر رأيه على سد القتال » (٢٥٧) . وقال محمود فهمي « أن عرابي أرسل إليه تلغرافاً بأنه سيبحث إليه خمسة آلاف رجل من مدينتي الشرقية والقليوبية لإنشاء الاستحكامات كما أنه أرسل إليه تلغرافاً آخر يطلب منه عمل الطريقة اللازمة مع العرب في سد القتال » (٢٥٨) . والظاهر أن المجلس العرفي عاد فعدل عن ذلك . فقد أرسل المجلس برقية الى عرابي بتاريخ ٢٣ يوليو ١٨٨٢ رداً على برقية كان عرابي قد أرسلها الى المجلس قبل ذلك التاريخ بثلاثة أيام ويقول نص برقية المجلس « قد ورد للجهادية تلغراف من سعادة ناظر الجهادية والبحرية بتاريخ ٢٠ يوليو سنة

١٨٨٢ مذكور به عن تعيين قوة كافية من الأسلحة الثلاثة لاقامتها في رأس الوادي وفي جهة الصالحية لصد ما عساه يطرأ من جهة السويس وبور سعيد وما بينهما ، وفي مدة الاقامة بتلك المراكز يجسرون الاستكشافات اللازمة ويعرفون المواقف كما يجب ، وبمجرد تجهيز ذلك التلغراف على المجلس المنعقد بدويان الجهادية من حضرات وكلام النظارات والذوات الملكية والضيطان العسكرية الموقعين بأدناه والمداولة ، فبذلك به قد تقرر باتحاد الآراء عدم موافقة ارسال عساكر الى جهتي الوادي والصالحية لمنع ما عساه يحدث من القيل والقال من أن ذلك نوع من أنواع التهديد للقتال وغير ذلك . انما تكون أنه من الضروري المهم اعتماد قوة بجميع أسلحتها ومهماتا وسائر لوازمها من الذخائر الحربية وخلافه فيصير اعتماد القوة المذكورة ويجري اقامتها بالعباسية مستعدة للحركة متى مست الحاجة الى ذلك وعلى هذا فمن طرف سعادة وكيل الجهادية يجري اثمار الباشا ناظر الجهادية والبحرية بذلك كما استقر عليه الرأي يوم ٦ رمضان سنة ١٢٩٩ هـ « (٢٥٩) » .

والواقع أن عرابي كان يخطط بحيث لا يمد القناة الا في وقت لا يستطيع أحد فيه أن يلومه لأنه فعل ذلك ، ولهذا فإن الخطة التي رسمت لسدها كانت تقوم أصلا على قطع التربة الحلوة أولا لكي تنزل مياهها في القناة وتسهيل الرمال فيها لتسدها جزئيا . ثم بعد ذلك يتم سددها نهائيا . وقد ذكر محمود فهمي باشا في استجوابه أن عرابي أصدر أمرا بقطع التربة الحلوة لكي تنزل مياهها في التربة المالحة وتتهالك الرمال فيها فتسدها . وقد فتح محمد عبيد التربة الحلوة فلما ونزلت مياهها الى جهة القنال ولم يتم شيء من ذلك لهجوم الانجليز السريع « (٢٦٠) » .

وتدل الرسائل المتبادلة بين عرابي ودلسيس - والتي نشرها بلنت - على أن دلسيس قد وعد عرابي وهذا صريحا بعدم السماح للانجليز باستخدام قناة السويس بأي شكل من أشكال الاستخدام العسكري . فبمجرد ضرب الاسكندرية جامدلسيس الى منطقة القنال (٢٦١) . وفي ٤ أغسطس أخطره عرابي تلغرافيا بأن « قومندان السفن الانجليزية بالاسماعيلية أرسل الى قائد قوات هذه المدينة منشورات في النية المساقها على الخواطر » وأخطره بأن المجلس العرفي قد رفض ذلك ثم ذكر له « أن الحكومة المصرية لن تغرق حيدة القنال الا عند الضرورة القصوى وفي حالة قيام الانجليز بحمل عدائي ضد الاسماعيلية أو بور سعيد أو نقطة أخرى. والتمه على القناة » اذ ذاك « ستضطر السلطات المحلية الى اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع كل حمل عدائي ولكنها لن تكون مسؤولة عن النتائج التي تتجسم فيما بعد كسب تدركه سعادتك » . وبهذا قرر المجلس العسكري في أواخر يوليو سد القناة فان دلسيس أكد لعرابي تلغرافيا « أن الانجليز يستحيل أن يدخلوا القناة » ،

واكد في خطاب آخر « لا تعمل عملا لمد قناتي فاني هنا لا تفتش شيئا من هذه الناحية إذ لا يدخل جنسي انجليزي واحد الا وبصحبته جنسي فرنسي » (٢٦٢) . ولم يقتبه حرايى لخطورة الأمر الا في ٢٠ أغسطس ، عندما بدأ ضرب الاسماعيليه بمدافع البوارج فقال حرايى في تليفرافه للانسيس أن « نصر مستمده لأن تزيل القناة من الوجود لكي تدفع الاعمال العزيبه التي يقوم بها الانجليز هناك » ويقول بلنت « ان دلبس كان رجلا كثير الثقة بنفسه وكان يعتقد أن وجوده وحده يكفي لتخفيف الحكومة الانجليزية » . وكان يقول أن القناة أرض محايدة يجب ألا يقر بها أحد المتنازعين » (٢٦٣) كما ينقل عن نيبيه تأكيد بان « الاستعدادات كانت قد تمت » سرا لسنه القناة في نقطة معينة بين الاسماعيليه وبور سعيد . » ويقول بلنت أن آخرين قد اثبتوا له أيضا هذا الغرر . وأن الفرصة لم تدعب سوى ويقتل المفرّج ، الا لأن حرايى كان يكره جدا أن يوقع على هذا الأمر مع رغبة أخليب القيادات العسكرية فيه فضلا عن أنه في الليلة التي وصل فيها الى بور سعيد ، فإن مجلسا عسكريا عقد في كفر الدوار اجتمع فيه الاجتسعون - باستثناء حرايى وحده - على عدم اعتبار رسالة دلبس . ووجوب سد القناة . وانتهى الاجتماع باعطاء أوامر بتخريب القناة تخريبا مؤقتا ولكن الوقت الذي صرف في مناقشة المشروع أخضاع الفرصة وسكن « واصل » من الدخول الى القناة ببوارجه ، (٢٦٤) .

وبالتأكيد كانت هناك ثغرة في مسألة الدفاع عن قناة السويس ، شتم عرض لاسبابها فيما بعد . بيد أن الخطة المصرية بوجه عام كانت تعتمد على الحرب الطويلة ، فبعد سقوط التل الكبير أرسل البارودي الى حرايى تلغرافا قال فيه « اذا وافقتم فاسألوا أحمد بك ناقد المهندس مما اذا كان يمكن تفريق أراضي مديريتي الشرقية والقليوبية بواسطة قطع جسور ترعة الشرقاوية والترعة الاسماعيليه ، كي لا يكون للدعدو طريق لمصر خلافا الخانكة » (٢٦٥) . وكان من رأى البارودي ، أنه « لا يجوز السكوت لعدم الصباح من قطع السكة الحديد وقطع بهول من فوق منيا القمح وبلبيس حالا مع قطع جسور ترعة الشرقاوية وترعة الاسماعيليه لأجل غرق الشرق الشرقية والقليوبية حالا قبل طلوع الصباح » (٢٦٦) . ولكن حرايى تردده في الموافقة أن ذلك يحصل منه خبر للآمال ، ووافق فقط على قطع السكة الحديدية في منيا القمح وخرر بالفعل تلغرافا بذلك الى مأمور منيا القمح .

ويقول النديم في مذكراته عن ما حدث بعد هزيمة التل الكبير « ولم أترد جوابي مع حرايى جنانة ولا فرارا من الأعدام ، وانما أردنا جمع المسائر في بلبيس وشنواحيها وأخضار مسائر العباسية لتعسكر فيها وتقطع سكة الحديد الى الزقازيق ولكن قناطر الشرقية على المددو للتضييق فادركنا على الزوبى في الطريق وقال لا ينبغي أن نقاتل بهذا الفريق بل نتوجه الى مصر ونشاور أهل البلاد فننظر ما عندهم من الاستعداد » (٢٦٧) .

وكمظهر من مظاهر اعتماد القيادة المصرية على فكرة الحرب إلى آخر
نفس فإن حرايى بعد هزيمة التل الكبير سافر إلى القاهرة وبرأسه آمال في
استمرار الدفاع عن المدينة فذهب توا إلى قصر النيل وانضم إلى لجنة الحرب
التي عقدت اجتماعاً لهذا الغرض حضره عدد كبير من الأعيان والمصريين
والمتقنين ، وشرح حرايى الموقف العسكري ، وطرح مسألة استمرار القتال ،
فوافق المجلس ، واستقر الرأي على انشاء خط دفاعي جديد في ضواحي
القاهرة . وقرر المصريون انشاء أمام المصرية شرقى عين شمس بحيث
يستند يمينه على الجبل ويمتد شمالاً إلى ترعة الاسماعيليه ، وينمط غرباً
على الترعة المذكورة إلى النيل عند قم رياح الثرعة المذكورة بالقرب من
فيرا . ولكن الفوضى التي نجمت عن هزيمة التل الكبير جعلت وجود عدد
كاف من الجنود أمر صعب . ويقول حرايى أنه لم يجد في مراكز الطوبجية
سوى ألف رجل من غفراء البلاد وأربعين نفراً من السوارى » (٢٦٨) .

وتؤكد المارك ، التي جرت طول فترة الحرب أنها لم تكن نزعة للجيش
الانجليزي كما زعم الجنرال ولسلي لجنوده ، ففي الجبهة
الغربية ، ورغم انسحاب الجيش المصري من الاسكندرية في
ظروف سيئة ، فإنه قد تمكن من الاستعداد بسرعة ، وأخذ مواقعه في
الخطوط الدفاعية التي رسمت في كفر الدوار . واستطاع من هذه الخطوات
أن يره الهجوم الذي شنه الانجليزي أربع مرات . وبهذا أوقف زحف الجيش
الانجليزي . قصد الجيش المصري محاولة ٥ أغسطس ١٨٨٢ (واقعة الرمل)
وهجوم ٧ أغسطس (واقعة عزبة خورشيد) كما صد عنها ثالثاً في ١٩
أغسطس سنة ١٨٨٢ وكذلك مناقشات جرت في الأيام الأربعة التالية لهذا
اليوم . والواقع أن الجبهة الغربية كانت محصنة تماماً وقد فشل الجيش
الانجليزي في اختراقها طوال خمسة أسابيع .

غير أن المسألة لم تصبح كذلك عند انتقال الحرب إلى الجبهة الشرقية ،
ذلك أن عدم صد قناة السويس ، قد مكن الجيش الغازي من احتلال
» بور سعيد « و » الاسماعيليه « وهو ما مكنه بالتالى من احتلال
» نفيشه « في ٢٣ أغسطس ١٨٨٢ ثم » المنفر « في اليوم التالي ، وقد
احتلها الجيش الانجليزي لأن المراهيق سدوا ترعة الاسماعيليه عندها
ليتمتعوا ورود المياه العذبة إلى الجيش البريطاني ، ثم » المسخوطة « في ٢٥
أغسطس وقد أمر خلالها » محمود فهمى باشا « رئيس هيئة أركان حرب
الجيش المصري ، كما استولى الجيش البريطاني في اليوم نفسه على المعصية
والقصاصين .

برغم ذلك قررت القيادة العسكرية للجيش المصري الاستمرار في

المقاومة ، فحدث هجومين كبيرين للاستيلاء على « القصاصين » كان أولهما في ٢٨ أغسطس ، والثاني في ٩ سبتمبر ١٨٨٢ . ولكن عوامل الخيانة كانت قد بدأت تعمل عملها وهو ما حال دون انتصار الجيش في هجموه . ثم قضت الخيانة على كل ما بقي من استعدادات ، فكانت هزيمة القتل الكبير في ١٢ سبتمبر ١٨٨٢ .

ومن خلال العرض السابق للمسألة العسكرية يتضح أن ما تحكم فيها كان عوامل اجتماعية وسياسية بالأساس :

● وتكشف المقارنة بين قوتى الجيش المصرى والجيش البريطانى ، للدولة الأولى أن الجيش الانجليزى كان متفوقا جدا على الجيش المصرى . سواء من ناحية الاعتمادات العسكرية أو الأفراد . فهل معنى ذلك أن استمرار عراقى على المقاومة كان عملا متمجلا ومتهورا وهو ما يذهب اليه البعض ؟ الاجابة القلقلية هي النفى القاطع . ذلك أن الهدف الواضح منذ أزمة مذكرة ٢٥ مايو وما تلاها من أحداث ، كان اجهاض الثورة ولم يكن عراقى يستطيع مهما قدم من تنازلات أن يثنى الجيش الفايز عن تحقيق هذا الهدف ، اللهم الا في حالة واحدة : بأن يجهض الثورة بنفسه وأن يدمو الجيش الفايز لدخول البلاد .

ولم يكن الوضع العسكري للجيش المصرى ميثوسا منه وهو ما دل عليه صموده في جبهة كفر الدوار . فقد كان يحارب فوق أرضه ويملك حرية الحركة داخلها والقواعد والامدادات .. الخ . صحيح أنه كان محاطا بالخيانة من الداخل ولكن هذه الاحاطة كان يمكن التغلب عليها بالحسم الثورى الذى كانت قيادة الثورة تفتقد اليه كثيرا .

نجحت المشكلة الأساسية لمسألة الحرب من الاعتماد المتبادل فيه على الصراعات الأوروبية ، والظن بأنها يمكن أن تحول دون تحقيق أهداف الغزاة الفزو . ومع أن عراقى قد صرح في وقت مبكر لبلنت أنه يشم بوادر التدخل تملقا على مذكرة ٧ يناير - وأنه سيتبع الطريقة البروسية في التجنيد العام القصير الأجل ، فانه لم يفعل شيئا لتحقيق هذا الهدف . وظل على آخر لحظة ، يعتمد على الصراعات الأوروبية كوسيلة وحيدة قد تحول دون الفزو ، وتشل هذا الاعتماد في مسألة صد قناة السويس فقد أحجم عراقى عن صد القناة وأجل بذلك الى اللحظة الأخيرة ، مما أدى الى عدم التنفيذ ، ولم يفعل ذلك الا تحت وطأة اقتناع كامل بأنه قد يتعرض لمدوان دولي اذا فعل ذلك ، وأن القوى الدولية ستعجز انجلترا من اتمام الفزو . والواقع أن عراقى كان يعبر عن فكر كان سائدا ذلك الوقت وهو فكر سياسى يعكس تردد البرجوازية المصرية وضعفها ،

ومدم قدرتها على الدخول في معارك حاسمة ضد الاستعمار وتنفيذها أن تحل قضيتها الوطنية في إطار محالفة معه . وبالتأكيد فإن هراي لم يفهم طبيعة التناقضات بين الرأسماليات الأوروبية إذ ذلك وضخم فيها . وهو ما فوت عليه فرص اتخاذ الاستعدادات الحقيقية لصد الغزو ، وبالتأكيد فإن التناقضات الدولية كان يمكن أن تلعب دورا كبيرا مفيدا ، لو طالت الحرب قليلا ولكن الاستعداد للحرب بدأ متأخرا ، وحتى آخر لحظة فإن هراي كان يشك في أن الأساطيل ستضرب الحصون حقا . *

● ومع أن إسهامات الشعب في المعركة كانت كبيرة ، إلا أنها للأسف لم تندد الافادة الكاملة لأسباب متعددة منها أن الالتجاء لطلب المعونة من الجماهير جاء متأخرا جدا ، وبعد فشل قيادة البرجوازية في حلها أن تقوم المصراعات الدولية بإيقاف الغزو ، كما أن برنامج تحشيد هذه الجماهير لم يكن واضحا ومفصلا ، بل لم يكن فيه أهداف تلبي مطالب الكتل العريضة من الجماهير ثم أن الاعتماد المبالغ فيه على الحافز الديني في تحشيد الجيش والشعب والاكتفاء به وحده ، أدى إلى قصور شهر الجيش المحارب ، عندما فقد قائده الهالة الدينية التي أشعناها على نفسه ، بصدور قرار إعلان المسيحيين من الخليفة العشاني . *

ومع هذا قدم الشعب إسهامات عظيمة للمعركة . وتحفل المصادر المعاصرة لحوادث الثورة بتفاصيل هذا الدور الذي قام به الشعب . ففى معركة غزو الاسكندرية وبرغم أنها حرب مدفعية في الأساس ، ساهمت الجماهير في الحرب ، ويذكر الشيخ محمد عبده في هذا الصدد أن « الرجال والتسليح كانوا تحت مطر الكتل وثيران المدافع ينقلون الدخائر ويقدمونها إلى بعض بقايا الطوبجية الذين كانوا يضربونها وكانوا يفتنون بلمن الأميرال سيمور ومن أرسله » (٢٦٩) . *

ويقول هراي في مذكراته أن كثيرا من الأهالي قد تطوعوا أثناء القتال رجالا وتسليحا في خدمة المجاهدين ، وساعدتهم في تقديم الدخائر الحربية ، وأعطائهم الماء وحمل الجرحى وتحشيد جرحهم ونقلهم إلى المستشفيات (٢٧٠) وهذا ما يؤكد أيضا محسوسه في مذكراته إذ قال أنه رأى يمشي رأسه في ما حصل من غير الأهالي بجبهة رأس القين وأم كيبية وطوايى باب العرب . وسمعتهم في مساعدة عساكر الطوبجية من جلبهم المهنات والدخائر وخراطيش البارود والمقذوفات هم ونسائهم وأولادهم وبناتهم والبعض من الأهالي سار يمسر المدافع ويضربها على الأسطول (٢٧١) . *

• وتطوع كثيرون من المواطنين كجنود مقاتلين . وقد بدأت حركة التطوع في القاهرة والأقاليم عقب ضرب الاسكندرية . وقد قاموا بأعمال المساعدة العسكرية ، ويذكر هراي في مذكراته أن خطوط الدفاع في

الجهة الغربية قد تمت بمساعدة خمسة آلاف رجل من الأهالي من مديريات البحيرة والغربية والمنوفية (٢٧٢) * ويذكر الأستاذ الامام في تقريره الذي كتبه لبرودى أنه رأى الناس من فلاحين وبدو ، ذاهبين الى الحرب برضاهم واختيارهم متسوقين لمقاتلة الانجليز * ويذكر أيضا أن الحساس قد شغل الألباط وكان يشجعهم على ذلك رؤسائهم (٢٧٣) * ويذكر عسرايى في رسالة منه الى صابونجى - عقب هزيمة الجيش - أن الحرب بدأت ولم يكن هناك أكثر من عشرة آلاف جندي ، وارتفع هذا العدد بعد ذلك الى مائة ألف جندي (٢٧٤) .

وفضلا عن التسرع بالنفس قامت حركة ضخمة للتبرعات المالية والجنية للجيش * وشاركت في ذلك الأمة كل بحسب طاقته ، ويذكر محمد عبيد في تقريره السالف الذكر أن الحرب قد هالت المسلمين والأقباط واليهود ، وأن الجميع قد تبرعوا بالخيول والحبوب والنفود والميرة اللارئة للجيش (٢٧٥) * ويذكر نبيه أن الشعب قد أمد الجيش بالمال والقمح والفضة والبقول والسمن والفضة والفاكهة والخيول والماشية (٢٧٦) .

ويقول عرايى في مذكراته أنه نظرا لخلو الخزينة من المال فقد فرضت ضريبة مؤقتة قدرها عشرة قروش عن القدان لمواجهة تكاليف الحرب * ولما أعلن ذلك للعموم جاءت الأمة على اختلاف مذاهبها وتعلمها بالمال والفلل والخيول والجنال والابقار والجواميس والاشنام والفاكهة والحبوب والفضروات حتى حلب الحريق (٢٧٧) * وتأكيدا لذلك فهو يذكر في رسالته لصابونجى فى يوليو ١٨٨٣ - أن المخازن لم يكن فيها عند بدء الحرب أكثر من ألف ومائتى حلة عسكرية و ١٥٠٠ عدل من الحبوب * ولكن عند نهاية الحرب كان لدينا فى مستودعات الجيش وفى المديريات المختلفة والمخازن مايزيد قيمته على مليون من الجنيهات من المال والمنتجات الزراعية والبقر والجواميس والغنم والافقية وكل ذلك قدم هدايا من الأمة للجيش المدافع عن وطنها * وأن الجيش لم ينفق عليه درهم واحد أثناء الحرب من خزانة الحكومة * (٢٧٨) .

ومن المتبرعين * يذكر عرايى أسماء موسى بك مزار الذى تبرع بألف وثلاثمائة ثوب بفتة وثلاثين جبل بقر (٢٧٩) ، وحسيد بك أبو عشيت الذى تبرع بألف وخمسمائة ثوب من البفتة للجهادية ، كما جهز وقدم ألفى نفر من المتطوعين فضلا عن قدمه من القمح وهى تبرعات تزيد قيمتها عن عدة آلاف من الجنيهات * وكان يقوم بدفعها بالنهاية عنه حسن موسى المقاد (٢٨٠) . وكذلك قام أحمد بك المشاوى بتقديم خدمات وتبرعات كبيرة للجيش .

وقد ظل الشعب حتى آخر لحظة ، ورغم كارثة الهزيمة ، مصرا على القتال . فبعد هزيمة التل الكبير ووصول الجيش الانجليزى الى مشارف العاصمة خرج بعض الأهلى من سكان باب الشعرية والحسينية يحملون الرايات بقصد محاربة الانجليز ، ولكن محافظ العاصمة ابراهيم بك فوزى رأى فى هذه الحركة عملا لا يجدى ولا يؤدى الا الى سفك الدماء فردهم وأخذ يرقب حركاتهم منعا لوقوع الاحتكاك بين الانجليز والأهلى (٢٨١) .

وفى ضوء ما سبق فان الشعب لم يقدم تأييده للمعركة لحسب ، ولكنه أيضا قدم مساهمته الفعلية ، بل وكان على استعداد للمضى فى الحرب بكل مايسطيع ، ولكن مسألة الاستمرار فى الحرب كانت تحتاج الى التنظيم والخطط وهذا يعنى أن يكون برنامجها السياسى واضحا ومحددا ليمكن جن طريقته جميع الشعب للاستمرار فى المعركة . ولكن القيادة التى تولت المعركة اكتفت بالاعتماد على الصراع الدولى وعلى الأمانى الخفية لديها فى طيبة جلادستون .

● ومن ناحية ثالثة فان التأييد الذى قدمته القوى الثورية العالمية ، لم يكن ذا تأثير فعال فى ظروف تصاعد المد الاستعمارى العالمى ، وكان حجه أشغال مما يتنبهى الاعتماد عليه . ولم يبدل عرابى مجهودا منظما لضمان تحول التأييد الذى قدمته الطبقة العاملة فى البلاد الاستعمارية الى ضغط سياسى ضخم وكان تركيزه الأساسى على معونة العناصر المعارضة فى داخل الجبهة الاستعمارية نفسها وبالذات فى داخل حزب الأحرار البريطانى مثل بلنت وروبرتسن وبرايث الذى استقال من وزارة الأحرار عقب الغزو . وهذا واضح من التصريح الذى فاه به الضباط فى مناقشتهم العامية مع سلطان باشا فى ليلة الدار المشهورة عندما صرح أحدهم بأن حزب الأحرار البريطانى حاضد لهم . وقد اكتفت قيادة الثورة بنشر أنباء التأييد الذى قام به العمال فى الدول الاستعمارية فنشرت أنباء الاجتماع الذى عقده العمال فى باريس فى ٣٠ يوليو والذى أصدر قرارات بأداة التدخل الانجليزى ونددوا فيه بموقف الحكومة الفرنسية المعادى على أساس أن الجهاد فى هذه المسألة هو ترك انجلترا لكي تقوم بالغزو آمنة . ونفس المسألة حدثت فى لندن حيث عقد العمال اجتماعا وأهلفوا جلادستون استيادهم واحتجاجهم على التدخل الانجليزى فى مصر ومعارضتهم للغزو . وظلوا يثقاه باعتباره عدوانا على حق الأمم فى تقرير مصيرها لا يحقق الا مصلحة الرأسمالية المالية (٢٨٢) .

ثم ان الثورة أيضا قد حظيت بتأييد العناصر الاوربية اليسارية فى الداخل ، فقد أرسل الميوس كامبى رئيس جمعية القملة الايطاليين خطابا

الى البارودي عقب توليه الوزارة أبلغه فيه بقرارات الجمعية العمومية لنقابة العمال الإيطاليين بتأييد الثورة المصرية متمنياً و نجاح الحزب الوطني المصري وتحقيق أمانته الوطنية ، ، رابطاً بين النضال الإيطالي والمصري من أجل الاستقلال ، و لنا النضال الإيطاليين الا أبناء أمة حاربت في نوال استقلالها فهم يحتنون أن المقاصد التي أبدتها الأمة المصرية وسعت إليها بالتأني وحسن السياسة تفوق بإدارة الوزارة الحالية فوزاً يمدد مظلم الغاية المطلوبة وكبر شأنها » (٢٨٣) .

كذلك حظيت أيضاً بتأييد الحركات القومية في أوروبا ، ويذكر بلفت أن السياسة في إيطاليا قد بلغت حداً كبيراً ، وبالرغم من أن الحكومة الإيطالية كانت تمسك السياسة الانجليزية فإن غاريبالدي قائد حركة التحرير الوطني الإيطالي كان يهيئ قلباً للذهاب الى مصر ومعاونة غرابي (٢٨٤) .

وكان غرابي يعتمد في رسم موقفه الاستراتيجي على فهم خاطئ لطبيعة التناقضات الاستعمارية كما كانت تعبر عنها أنباء الصحف ، ويعلق سليم النقاش في كتابه مصر للمصريين على مقتطفات متعددة اقتبسها من هذه الصحف فخلصها بقوله : أن الأميال العمومية كانت في ألمانيا والرومانيا وفرنسا وإيطاليا منحازة الى المراهبين فكانت تزيدهم على ما سبق لنا بيانه اصراراً على المقاومة وأملأ في انتصار الدول لهم فتساعدتهم على اخراج الانجليز من مصر ، ، ويؤكد أن « المراهبين كانوا يثقلون هذه الأقوال والمنشورات ويهددون بها ثباتاً على عزمهم وتيقناً بأن فوز إنجلترا في محاربتهم من رابع المستحيالات » وقد اهتموا جداً بخطاب القاء كليمنصو - رئيس فرنسا - مدح فيه الأمة المصرية (٢٨٥) .

لؤكد أن فهم طبيعة التناقضات الاستعمارية يتطلب وهيلاً لم تكن تملكه قيادة ذات طابع رومانتيكي في الأساس لم تتخلو من التشوش الذهني المذوب بصوفية دينية وتصور أخلاقي للعالم ، كما أنه كان يميذا من ادراك البرجوازية المصرية الضعيفة التي لم يصل بها نموها وتطورها الى الحد الذي تأخذ فيه موقفاً حاسماً من الاستثمار بحيث تدخل معه معركة حياة أو موت .

● ولعل هذا هو السبب في أن غرابي اتجه لتشكيل جبهة إسلامية ضد الغزو ، ففي خطابه لجلستون قال : « إننا مستخدم رجال الدين في الحس على إثارة الجهاد أي الحرب الدينية في سوريا وبلاد العرب والهند » ومصر تقع في طريق مكة والمدينة وجميع المسلمين يحتم عليهم دينهم تأييد الطريق إليها . وقد إلتفت مواضع بهذا الصدد في مسجد دمشق وحصل اتفاق مع جميع زعماء الدين في العالم الاسلامي . فأكبر القول بأن أول

قنبلة ترمى ، ستكون سببا في سفك الدماء في آسيا وأفريقيا وأن تبعة ذلك كله 'ستقع على كاهل انجلترا' (٢٨٦) .

وهكذا نشأت حركة اسلامية واسعة للدهوة لتأييد هرايى فى كفاحه . واعتلى المسلم الماهر فى تركيا ، وأخذوا يستنفرون المسلمين ويدعونهم الى حمل السلاح والتطوع فى الحرب المقدسة لحماية ارض الاسلام (٢٨٧) .

وفى الهند ثار المسلمون ، فأمرعت السلطات البريطانية الى تصديد اقامة جمال الأفغانى وكان اذ ذاك بها ، وفى الشام حمل الرجال السلاح وأعدوا الكتاب من المجاهدين ، ولكن الحاكم المشائى منهم من الاحبار الى مصر . ونفس المسألة فى تونس وغيرها من بلاد الشمال الافريقى . ويذكر بلنت أن هرايى « كان يعرف أن مسلمى العالم كانوا ينظرون اليه باعتباره زعيم الاسلام ونصيره وذلك لأن الحجاج الذين عادوا من الحججاز أخبروه بذلك ، فكان يرى أنه من الصعب على السلطان أن ينضم الى انجلترا ويحاربه » (٢٨٨) .

والواقع أن الجبهة الاسلامية كانت ضرورية ذلك أن الدول الاستعمارية كانت تلتهم الدول الاسلامية واحدة بعد الأخرى . وكانت معظم الدول الاسلامية امة مستعمرات فعلا أو مهددة بأن تكون كذلك . والخطورة فى هذا الاستخدام لفكرة الجبهة الاسلامية أن القيادة الثورية فى مصر لم تبدل مجهودا فعليا لكى تقوم هذه الجبهة بدور فعال يشكل تهديدا حقيقيا ومحسوسا ، والواقع أن الدول الاستعمارية كانت بالفعل تغشى أن تواجه بثورة اسلامية تطيح بمصالحها وتعرضها لأخطار شديدة . واعتمدت قيادة الثورة على رد الفعل المفئى غير المنظم لدى شعوب هذه الدول فضلا عن أن استخدام الدافع الدينى أساسا ، قد وضع هرايى تحت رحمة الباب الصالى الذى كان له سلطان دينى ساحق باعتباره خليفة المسلمين ولو كان هرايى قد مزج بين الدافع الدينى والقبوسى لربما استمرت المقاومة بعد اعلان العصيان الذى كان من أخطر أسلحة الهزيمة .

والواقع أن هرايى لم يستطع أن يستند من خريطة التناقضات أقصى استفادة ممكنة . لقد كان هناك أولا التناقض بين الدول الاستعمارية بعضها البعض . ثم التناقض بين الطبقة العاملة فى داخل هذه البلاد وبين الرأسماليين بالإضافة الى التناقض بين شعوب المستعمرات والدول الاستعمارية . فضلا عن التناقض الداخلى فى مصر نفسها بين أمة الخيانة وأمة الثورة .

والغريب أن قيادة الثورة قد اعتمدت على التناقض الثانوي الوحيد بين مجموعة التناقضات المذكورة وهو التناقض بين الدول الاستعمارية بعضها البعض ، وأهملت التناقضات الثلاث الأخرى رغم أنها تناقضات رئيسية عداية • والمفروض عند رسم الاستراتيجية الثورية لهذه المرحلة أن يوضع التناقض الداخل في مصر باعتباره التناقض الأساسي بحيث تكون العناصر الثورية سياسيا والطبقات المادية للثورة هي القوى الرئيسية ثم تكون التناقضات داخل الدول الاستعمارية والتناقض بين شعوب المستعمرات والدول الاستعمارية بين القوى الاحتياطية للثورة •

إن الاعتماد على هذا التناقض الثانوي الوحيد يدل على طينية قيادة الثورة البرجوازية المترددة التي تبين عن طبقة ضيقة اقتصاديا وتسمى إلى حل المسألة الوطنية في الأطوار الاستعماري ، ولذلك فهي أعجز من أن تنظم جماهير فلاح الفلاحين والمسال الزراعيين وفقراء المدن والحرفيين للدخول في معركة ضد الاستعمار •

● وفي هذا الإطار فإن واقعة الغيانة الشهيرة التي حدثت في الثورة العربية هي عامل من عوامل الهزيمة العسكرية ، ولكنها لم تكن مبررا لاجهاش الثورة ، فالثورة قد أجهضت فعلا ، عندما كانت كل القوى السياسية والعسكرية والشعبية من المقاومة • وقد غزا الجيش الفرنسي مصر قبل ذلك ولكن الثورات لم تتوقف ضده • فما هو البعد الحقيقي لمسألة الغيانة ؟

يظهر هذا البعد سياسيا في عجز قيادة الثورة عن اتخاذ مواقف حاسمة من العناصر الخائنة • وهو ما يجعلنا نعود إلى التذكير بمسألة السلطة وعجز حزب الثورة وخلفه •

وهو يظهر اجتماعيا في عدم صياغة البرزاج الفلاحي الذي يكشف استعمار الثورة برغم الهزائم التي قد تقود إليها الغيانة • وهو يظهر أيضا في ذلك الاحتياج الجالبغ فيه على الضمائر الدينية • وقد قال مبراي في مذكراته موضحا تأثير منشور المصيان على الجيش ولما نشر منشور الساطار بمصياننا ومن معنا بجرئنا « الجواثب » أرضام للانكليز أرسل منه مئات الألوف من النسخ إلى الهند والأفغان والحيجاز والعراق والترك ومصر والمغرب الأقصى وجميع بلاد الإسلام بواسطة الانكليز ، ووزعت منه نسخ كثيرة على ضباط الجيش المصري في جميع المراكز بواسطة أبو سلطان باشا ومن معه من المخدمين • إذ ذلك نشر بعض أسرام العسكرية وقالوا أننا إن عصاة على السلطان مخالفتون لكتاب الله وسنة رسوله كما فعل محمد على باشا رأس العائلة العلوية وابنه إبراهيم باشا ومن مات منا مات عاصيا لا أجر له ، مثل

الذين ماتوا من المصريين في قتال الدولة العلية - فنحن نعلم بأن هذا المنشور مخالف لأحكام الدين الاسلامي ، لاننا انما نقاتل أعداء المسلمين الذين يريدون أن يستولوا على بلادنا الاسلامية وأن الجهاد في سبيل حماية الدين والمال والوطن فرض واجب علينا ، وأن سلطان المسلمين لا يفسح بمثل هذا المنشور ، وانما هو دسيسة انجليزية تمكثوا من من انفاذها بواسطة الرشوة . ولو فرض وصدر مثل ذلك من سلطان لوجب على المسلمين علمه لمخالفته لأحكام الدين . الا أن تلك التصالح لم تؤثر في الذين يجهلون أحكام الدين مثل أحمد بك عبد الغفار قومندان السوارى ، وعبد الرحمن بك حسن حكمدار الالوى الثانى سوارى ، وعلى بك يوسف (خففس) أمير الالوى الثالث بباده ، ولكنهم أظهروا قبول ما أوصحناه لهم وأسروا الغدر والخيانة والحساب على الله « (٢٨٩) » وتذكر بعض المصادر أن هرايى قد أطلع النديم وبعض خواصه على منشور العصيان بمجرد علمه به واستشارهم لما يجب أن يفعله وأشار عليه النديم بنشره في صحيفة الطائف والره عليه مع الاستمرار على المدافعة والدود عن الوطن حتى في الحالة التي ترد فيها مساكر تركية لحاربهم « (٢٩٠) » . ولكن هرايى رفض الفكرة بسبب تخوفه من تأثير المنشور على الجيش وهو ما جعل المنشور الذي وزع مرا يحدث تأثيرا ضارا مما يدل على أن قيادة الثورة كانت تعتقد الى فاعلية الهجوم السياسى . وأنها وقعت في مأزق بسبب أسلوب التجديد السياسى الفاسد والفاثم على وجه واحد هو الوجه الدينى ، بينما كان ضروريا وأساسيا لها أن تعتمد معه على وجه آخر أكثر أهمية وهو الوجه السياسى وجه المقاومة ضد الاستعمار والتسلط الفردى . والغريب أن هذا الاعتماد على الحافز الدينى - كان يتضمن بالفعل قدرا من الديماغوجية فمع أن هرايى كان متدينا تدبنا لافك فيه ، فإن داعية الثورة السياسى الاول « عبد الله النديم » الذى ساهم في نشر « الهوس الدينى » لم يكن كذلك . ويقول لويس صابونجى في رسالة منه ليلنبث بتاريخ ٢٧ يونيو ١٨٨٢ « أن نديما رغم خلقه الثورى الطيب وميله الى الإصلاح متسرع متدفع سهل التأثير ، وأساسا ماشهده منه أنه كلما وجد نفسه مغلوبا في مناقشة كفر في منف الى موارد التعصب الدينى . وفر ما في الامر أنه بعيد عن الدين ، ولكنه يظهر بحماسة للدين تفوق حماسة شيخ الاسلام » وذكر أن « هرايى باها يعرف كل ذلك وقد نصح له فعلا بالاعتدال » (٢٩٠ مكرر) .

وبعد هزيمة الثورة قدم هرايى في ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٢ ، نقاطا برنامجية أخرى طلبها منه الثورد « دوفرين » الذى عين من الحكومة الانجليزية لرسم السياسة الانجليزية في مصر - وقد حدد هرايى النقاط التالية :

١ - يجب على الحاكم في مصر أن يكون محدود السلطة مقيدا بقوانين شورية وعليه مراعاة تنفيذها والحفاظ علىها وتلك قاعدة أساسية تكون مرعية الاجراء على الدوام *

٢ - يجب انتصاب مشايخ البلاد بمعرفة الاهالى من الذين اشتهروا بالمعفاف وحسن المعاملة حيث أن كثيرا من المشايخ الموجودين طهبوا على سلب اموال الاهالى ليدلوا بها الى الحكام فى سبيل ترقيةهم واعتبارهم *

٣ - يجب انتصاب مجلس النواب من نهباء الأمة المضرية وأن يكون انتخابهم حرا كما فى الممالك المتعدنة * وتعرض عليه جميع اللوائح والقوانين الادارية والاقتصادية وتعطى لأعضائه الحرية التامة فى المداولة وابداء آرائهم الصريحة ليتسكنوا من حفظ حقوق منتصبيهم * ولا يلزم الحكومة العمل بما يقرره المجلس المذكور الا بعد مضي مدة فيها يعلم اقتدار أعضائه على النظر فى مصالح البلاد بواسطة نشر مجادلاتهم العلنية فى الجرائد * وحينذاك تكون قرارات مجلس النواب قطعية والوزراء مسؤولين أمام ذلك المجلس وتلك المدة لاتزيد عن خمس سنين *

٤ - يجب أن توضع قاعدة بين سكان القطر المصرى عموما لا يمتساز فيها الاجنبى على الوطنى فى جميع المعاملات وفرض الضرائب والرسوم وغير ذلك *

٥ - يجب وضع حد للمرابين لشتمهم من استعمال الفس وادخاله على الاهالى لسلب اموالهم كما يجب إيقاف المزارعين عند حد فى الأخذ بالربا *

٦ - يجب تسوية ديون المزارعين وتوحيدها وتسديدها بواسطة الحكومة الى الدائنين على القساط مناسبة لعالة المدينين تسدد الى الحكومة مع اقساط الاموال الأبية *

٧ - يجب ابطال ضرائب الويركو والفردة والدخولية وجميع المكوس التى اخرت كل الضرر بالفقرام والمساكين *

٨ - يجب ابطال طريقة التفسير التى هى السبب الوحيد فى عدم العمران وتشتيت شمل الفقراء الذين لا قوت لهم الا من كد ايديهم وعرق جبينهم *

٩ - يجب أن تشهر اشغال تطهير الترع والجداول واتشاء المصارف وحفظ
جسور النيل في زمن الفيضان في المناقصة بين المقاولين بواسطة
وزارة الأشغال العمومية .

١٠ - يجب توحيد القوانين القضائية في جميع محاكم القطر المصري ومراعاة
تنفيذها بقاية الدقة بدون تدخل ذي سلطة في تأويلها واستعمالهم
الطريق القديمة في مراعاتها ظاهرا وعندها في الحقيقة .

١١ - يجب ابطال المحاكم المختلطة التي اخذت بالوطنيتين وكانت هي الوسيلة
الوحيدة لاهانة المراهين على تجريد كثير من الوطنيين من أطيانهم
وأملكهم .

١٢ - يكفى من الأجانب الموظفين بقدر الضرورة مع مراعاة حالة مالية البلاد
في رواتبهم والمناسبة بينها وبين رواتب الموظفين الوطنيين حتى
لا تقع المنافسة والمنافرة بسبب الامتيازات الفاحشة .

١٣ - يجب أن يكون قتال السويس حرا بكفالة الدول الموقعة على معاهدة
برلين وفي مقابلة تنازل الأمة المصرية عن حقوقها الصريحة في ذلك .
يموض لها مبلغ كاف يعادل هذا التنازل لتسده جانبها من الدين ومع
ذلك يبقى لمصر حق كباقي الدول المذكورة . وعلى الدول أيضا أن
تدفع مبلغا سنويا يكون كافيا للقيام بحفظ القنال المذكور .

١٤ - يجب تعديل الضرائب وجعلها متناسبة مع حالة الأراضى واستعداداتها
بدون فرق بين الأغنياء والفقراء .

١٥ - لأجل تأمين الدائنين على أموالهم من كل خطر يخشى وقوعه في المستقبل
يجب تنزيل الدين الى ٥٠% والفائدة ١% والاستهلاك ١% سنويا .

١٦ - يجب أن الأراضى العشورية تدفع ضرائب تساوى ضرائب الأراضى
الخراجية حيث أن الخراجية صارت ملكا حرا لمالكها بمقتضى قانون
المقابلة .

١٧ - يجب اعتبار الاموال التي دفعت من طرف المزارعين في المقابلة دينا
على الحكومة أسوة بالأجانب وقدرها ١٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠ مليوناً من
الجنيهات .

١٨ - يجب تميم التعليم وتوسيع دائرته في أنحاء القطر بحيث يكون
اجباريا حتى من ١٥ سنة :

١٩ - يجب أن يكون مصر (وزراء مفوضون في جميع الممالك الواقعة على
معاهدة برلين لهم حقيقة ما يكون جاريا في مصر وتسهيل المعاملات
التجارية وغيرها) (٢١٩) .

قيادة الثورة

ملاحظات حول الزعامة البرجوازية

يبالغ المؤرخون البرجوازيون عادة في الدور الذي لعبته قيادة الثورة في
اجهاضها ويذهبون - كما أفرنا في المدخل - الى أن هذه القيادة هي المسؤولة
أساسا عن اجهاض الثورة . وهذه النظرة تتواءم مع التصور البرجوازي
للعالم ، ذلك التصور الذي يعتبر القسرد ركنا أساسيا في حركته . ولأن
البرجوازية لا تملك أصلا فلسفة متكاملة للتاريخ ، فإن تنكرها لا ينطلقون
كلهم من أرضية واحدة ولكن هناك بعض الفرضيات المكررة لدى الكثيرين
منهم وبينما يرى بعضهم مثل كارليل أن التاريخ ما هو الا حركة مجموعة من
الأفراد الأبدية ، فإن آخرين يصوغون هذا في مقولاتهم الشهيرة حول أنف
كليوباترا الذي لو كان أقصر قليلا لتغير وجه التاريخ . وبينما يتطرق
هؤلاء في تجاهل القوانين الموضوعية لحركة التاريخ فإن آخرين يتطرقون في
الناحية الأخرى فيذهبون الى أن الحتمية التاريخية تحقق نفسها دون أي تدخل
من الفرد ، الذي لا دور له على الإطلاق في التأثير على حركة التاريخ ، وهو
تصور ميكانيكي لهذه الحركة ينفي عنصرا هاما من عناصرها ، هو فاعلية
الفرد في تحقيق هذه الحتمية من طريق الوعي بقوانينها والسعي لتحقيق هذه
القوانين . ثم أرست « المادة الجدلية » بشكل متكامل المفهوم الصحيح لهذه
المسألة :

● فهي تدعي الى أن « فاعلية القسرد » ضرورة لتحقيق الحتمية
التاريخية ، فالجميع يعتبر ويتصور تبعا لقوانين موضوعية حتمية ، هذا
صحيح ، ولكن دور الفرد هو جزء من تحقيق هذه الحتمية ، وبين غير المتصور
أن تتحقق هذه الحتمية مع العجز الكلي والسلبية التامة من الفرد .

● غير أن فاعلية الفرد هنا تؤدي دورها ، من خلال انضمام الدور
الذي يقوم به مع القانون الموضوعي لحركة التاريخ ، أي أن الفرد يساهم

فى تحقيق الحتمية ، ولكنه بالتأكيد سيفشل تماما اذا فكر فى أن يلعب دورا
معاكسا لهذه الحتمية .

● ان هذا يؤدى فى النهاية الى أن الفرد الذى يقع فى موضع مؤثر
على خريطة السلطة فى المجتمع يمكن ان يؤثر بدرجة أو بأخرى فى تغيير
بعض السمات الفرعية للظاهرة التاريخية عند توفر شروط معينة ، تحقق
لواقعه القيادى امكانية هذا التأثير ولكن بالتأكيد لا يستطيع ان يؤثر تأثيرا
يقير حركة التاريخ وظواهره الأساسية التى تتحكم فيها عوامل موضوعية
وتسير فى اتجاه حتمية محددة .

● وبالإضافة الى كل هذا فان الفرد المؤثر تاريخيا هو ابن ظاهرة
تاريخية ، وليس مجرد ذات تضم قيما اخلاقية وصفات شخصية فالظروف
الاجتماعية والتاريخية هى التى تكون شخصية القائد والزعيم ، وهى التى
تعطيه امكانية التأثير المطلق على الحوادث أو التأثير النسبى فيها . ومن هنا
فصدته الخاصة فى النهاية تلعب دورا محدود التأثير فى تسيير الحوادث .

فى ضوء الفرضيات السابقة فان دراسة الدور الذى لعبته الزعامة
فى الثورة العربية ومدى تأثيرها على حركة الثورة ، ضرورة لا غنى عنها
لاستكمال فهم الزعامة العربية ومدى تأثيرها على حركة الثورة . والواقع
ان الزعامة البرجوازية المصرية تتسم بسمات مشتركة نبتت أصلا من طبيعة
التكوين الخاص للبرجوازية المصرية ، وربما تكررت بعض سمات الزعامة
العربية فى الزعامة الزعولوية وغلغلها بعد ذلك . وسوف نحاول أن
نرصد بشكل ما بعض هذه السمات .

وثمة مجموعة من المصادر يمكن ان يؤدى الاعتماد عليها الى إبراز
بعض النقاط الهامة فى هذا الصدد ، فهناك أولا مذكرات قادة الثورة ،
وهناك خطبهم ورسائلهم ، ومعاشر التحقيق معهم بعد فشل الثورة والانطباعات
التي كونها عنهم معاصروهم الأجانب اسدقام كانوا أم اعداء .

وإذا التقينا نظرة سريعة على التكوين الطبقي الخاص لهؤلاء الزعماء ،
من خلال تراجع حياتهم ، نجد أنه تكوين متماثل تقريبا ، مع فرصة للتباين
الشديد أحيانا بين النديم فى أسفل الاجتماعى واليسارودى فى قمة هذا
السلم . بيد ان الكتلة الكبرى من زعماء الثورة كانت تنتمى أصلا لعناصر
من ابناء المزارعين الصغار ، فعرابى لم يرث من ابيه سوى ثمانية
أفدنة (٢٩٢) . ونفس المسألة بالنسبة لعل فهمى وعبد العال حلسى وطلحة
عصمت كان مفتش مزدوجات بأحدى الدوائر الزراعية ، وعلى الروبى هاته
فى ذلك شأن الزعيم الثلاثة عرابى وعبد العال وعلى فهمى ، التحقق بالجميع

جندياً على عهد سعيد باشا حين تقرر تجنيد أبناء العمد والمشايع والأعيان .
والشيخ محمد ميه كسا يقول من نفسه قد نشأ « كسا نشأ كل واحد من
الجمهور الأعظم من الطبقة الوسطى من سكان مصر ، ودخلت فيما فيه
يدخلون » (٢٩٣) . كان جده « شيخاً لبلدته » (٢٩٤) . أما أبوه فكان
ذا منزلة بقرته لدرجة أن بعض الحكام كانوا يسمونهم « حاكم الخبط كانوا
ينزلون عندهم ولا ينزلون في بيت الية » (٢٩٥) .

ويرتبط معهم بثقافتهم ، كما يرتبط أيضاً بوضعهم الطبقي . فالأغلبية
الغظى من العسكريين قد جاورت في الأزهر زمناً ، مرأى وعيد المال
وحتى فهمي . . . والآخرون . ثم انتقلوا منه إلى الجيش في أواخر عهد سعيد
عندما قرر تجنيد أبناء العمد والمشايع إجبارياً . والواقع أن انتقالهم ذلك
إلى الجيش لم يكن تنافلاً عن وظيفتهم الطبيعية سقوطاً في حوزة مركز اجتماعي
أقل درجة ، ذلك أنهم جميعاً كانوا لا يقضون في الجيش كأنفار إلا فترة
قليلة ، عاماً أو عامين على الأكثر ، ثم يرقون بعد ذلك إلى رتب الضباط التي
تبدأ بثلاثة جنهات ونصف للملازم ثان ، وتتدرج إلى أربعة جنهات للملازم
أول . فخمسة لليوزياني فائتي عشر للمصاغ فمشرين للبكياشي فخمسة وعشرين
للقائمقام وأربعين للاميرلاي ، وكانت رتب الضباط الذين قادوا الثورة ،
تتصغر في الرتب الثلاث الأخيرة عند قيامهم بها .

والواقع أن هؤلاء جميعاً قد التحقوا بالجيش في ظروف اجتماعية ،
جعلت للاستخدام فيه قيمة جديدة ، منذ كون محمد علي الجيش المصري . وحقق
الانتصارات الكبيرة ، وأعطى الماملين به مراكز اجتماعية معينة ، وربط حياة
المجتمع كله بهذا الجيش ، منذ ذلك الوقت فإن قرون السيطرة التركية
الملوكية ، التي احتكرت فيها الاقطاعية العسكرية ، حمل السلاح والقتال
والمكانة الاجتماعية والسياسية تبساً لهذا ، جعلت التطلع إلى هذا المكان الجديد
يزداد ، خاصة بالنسبة للعناصر التي كانت ترى أن جاهلها الموروث قد
انتهى نتيجة لمصليات الافكار والسلب الذي مارسته السلطة الملوكية ضدّها .
إن الطموح المصافي الذي تحركه رغبة في استعادة الجاه القديم - حقيقياً
كان أو وهمياً - كان وراء سعى هذه العناصر للتعليم وللانتماء بالجيش ،
ثم الاهتمام بعد ذلك بالعمل العام والمشاركة فيه .

والواقع أن التركيب الاجتماعي الذي انتشر منه هؤلاء كان تركيماً
مؤثراً إلى حد كبير فيهم . فالمالك الصغير ، في مجتمع تسوده فوضى اقتصادية
ضخمة ، معرض لمعالجة من حالات الفقر المدقع في ضربات مفاجئة . إنه الهدف
الأقرب للمدافع ، وهو لهذا - شأنه شأن العناصر البرجوازية الصغيرة في
المدن - يعيش في حالة وعب حقيقي من الهبوط في حوزة الطبقات الدنيا ،

وحالة من حالات الرغبة في الصعود الى اقرب ما يمكن من الطيقات العليا .. ولكن الوعى الاجتماعى يلعب دورا فى تحديد المواقف الخاص لكل مفردة من هذه المفردات . وهو ما دفع بهذه العناصر الى الارتباط بالعمل العام والافضل به .

على أن ارتباطهم بالعمل العام قد تم عبر منفعات كثيرة ، فعلى خلال عملية الصعود الفردى ، ارتبط أكثرهم بالفتات العليا ارتباطا اقرب ما يكون الى التبعة الاجتماعية والسياسية . فمرابى ارتبط أولا بسميد باشا ، وحظى برضاه ، وكان فى العشرين من عمره عندما التحق بأورا له فى سنة ١٨٦١ . وسعى للزواج من كريمة مرضعة الأمير الهاسى باشا ، وكانت اختا لحرم الخديو توفيق من الرضاة ، وهو ما ساعده للمودة إلى الجيش . وكان قد فصل منه ، ولكنه عندما تولى توفيق الحكم من الحصول على رتبة الاميرالاي ومن التعيين كأحد وأوران الخديو . ونفس المسألة بالنسبة لعل فهمى الذى تزوج بأحدى جواري المراءى وكان محسوبا من محاسيب الخديو ، وكثيرون من الضباط كانوا قد تزوجوا من مراءى السراى ، تنفيذا لسياسة عامة وضعها الخديو اسماعيل لاستمالة الجيش اليه . بل اننا نجد هذه الظاهرة أيضا فى محمد حيدى الذى ارتبط برياض باشا لفترة طويلة ودافع عن سياسته دؤما حارولا ، وكذلك عبد الله التدمى الذى عمل « نديما » للذوات والأعيان ، وارتبط برياض أيضا فى بعض فترات حياته .

وقد كانت هذه الفترة من حياة زعماء الثورة ، فترة مؤقتة ، وقد انتهت بأن أدركوا — على تفاوت — أن حل مشاكلهم الخاصة ، لا يمكن الا بالارتباط بالعمل العام . والواقع أن وعيهم قد تكون أناسا من حالة السخط الذى تتميز به هذه العناصر من الفتات الدنيا من البرجوازية الريفية ، ثم ساهم تعليمهم الدينى فى اخفاء المزيد من الاحساس الخلقى لديهم ، خاصة وهم ينحدرون من فئات اجتماعية يعتبرها علماء الاجتماع حاملة التقاليد والمحافظة عليها . ثم تفتح وعيهم أكثر خلال مجموعة التأثيرات التى أحدثها الأزم على عهد اقامة الأفغانى فى القاهرة سواء تلك التى أحدثها بنفسه أو التى نتجت عن المناخ العام الذى أحدثه وجوده فى مصر . ويرجع مرابى الى كتاب الملازم لويس عن حياة يونانيرت — الذى أهداه الخناير سميد ترجمته العربية — بداية اهتمامه بالعمل العام . ولعل مرابى قد قرأ بهذا ذلك كثيرا فى الثورة الفرنسية ، فقد تأثر فى بعض ما اتخذه من إجراءات أو عرضة من أفكار يهوداتها ، مثل فكرة الجمعية العمومية وهى مسألة المجلس طبقات الأمة ، أو فكرة مصادر أموال الهاربين . على أن ثقافته العامة كانت ثقافة دينية ، ولعل قراءته المفضلة كانت فى ذلك الفرع . وقد مر على بعض الكتب المهداة اليه منها كتابا « مبزوع المرات والنفحات الصادقة ، فرسا على البردة الأباسيرية ، والنفحات النبوية

في الفضائل المشعورية « (٢٩٦) . وقد أهداه له الشيخ حسن العدوي .
والحقيقة أن عرابي كان متدينا الى الدرجة الواضحة التي لا تغطئها عين ،
وربما بالغ في ذلك بعض الشيء ، ويقول بملت أنه « كان يحيط نفسه برجال
الدين لأنه كان مسلما ورعا وكانت الأوقات التي يجب عليه أن يقضيها في
تنظيم وسائل الدفاع يصرفها في الأدعية والصلوات ، ويظهر أنه لم ينقطع
من هذه الأعمال الى النهاية ، ومن الصعب أن يعرف الانسان ما كان حياه من
التدابير الحربية » (٢٩٧) . والواقع أن تدبئه كان تشوبه بعض المعتقدات
التي لا يمكن اعتبارها من الدين في شيء ، منها مثلا اهتمامه الزائد بالأدعية .
وقراءة البهارى على الأسلمة الجديدة . فقد أرسل له الشيخ حسن العدوي
برقية بأنه سيقدم الى القل الكبير « مع بعض الاخوان وصحبتنا البهارى
العزيز لقراته عند الطائيه الجديدة » (٢٩٨) . بل أنه ذكر في محضر
التحقيق معه أنه قد تم تفقيسه تنقيشا دقيقا عند دخوله السجن ولم يجدوا
معه غير مجسومة أحجية ، وقال ميرزا ذلك « ان أولادى كانت تموت بدم
الشيخ في حال السفر ولم تجددم نقما أدوية الحكام ففرعنا ، وعلى حسب
اعتقاد الناس في التحفظ على الأولاد تحمل تلك الأحجية ، وبالواقع حفظهم
الله بسبب ذلك » (٢٩٩) . هنا يتدنى الايمان الدينى الى مستوى الخرافة
الضائعة . ومن المتواتر عنه كذلك ايمانه بالرؤى والاحلام واهتمامه عليهما .
إلا ان عرابي على أى الأحوال ، كان يملك مجموعة من الرؤى السياسية
المسلمية ، وبالدات فكره الديمقراطي الذي كان جوهر موقفه ، كما أنه
بالأكيد لم يكن متعصبا دينيا بأى شكل من الأشكال بالمعنى الذي يحول الايمان
الى كراهية الأديان الأخرى . يضاف الى هذا أنه كان - ومعظم قيادة الثورة -
أقرب الى الحس الفلاسى وهذا طبعى بحكم نشاطهم فى قرى صغيرة ، وفى
طبقات كانت أقرب الى فقرام الفلاحين والعمال الزراعيين ، ولكن هذا الحس
كان مجرد حطف غير مترجم ، ولكنه كان نوعا من الاختلاط بين الشعور الدينى
الجارف الذى يدعو الى الرحمة والمودة والتصدق على الفقراء ، وبين الحس
القومى العام الذى يضع « الفلاحية » - كصفة - فى مواجهة « الجركسية »
كصفة - دون إدراك واضح أو تاضج للمسألة الطبقيه .

وقد شهد عرابي الى هذا بنوع من الرومانتيكية ، غلبت على تصوره
العام للأديان ، وهو يظهر من مظاهر اعتقاد القوم لبعض مناصره . وهو
ما أجمع عليه كل من جرفه من أصدقائه - بملت وتنبه مثلا - ولعل هذا
راجع الى حسه الصوفى أساسا ، بيد ان ذلك قد ساهم - مع عوامل أخرى -
فى ترده فى بعض المواقف ، واعتقاده الى العقليه العمليه ، التى تتخذ قرارات
حاسمة ونهائية مبدئا . يتطلب الأمر ذلك . وهو ما يبدو واضحا فى تردده
فى اتخاذ مواقف حاسمة لقناة السويس ، والسببه للهيئة .

يقول بلنت ان « عرابي لسوء حظ الحرية لم يكن رجلا قويا ، وانما كان ذا امانى انسانية ، وكان في خلقه شيء من التثبت بأرائه والرجبة في تحقيقها ، وكان يجهل أوروبا جهلا تاما ، ويجهل أيضا الطرق والأساليب السياسية الغربية » (٣٠٠) . ويتهمة بعض المؤرخين بالفرور الشديد - كما يستاءه الرافضي - ويرون ان ضروره ذلك كان ورام تصديقاته « الحمقاء » التي لم ينفذها ، ويرون انه كان ذاتيا « يؤثر المطامع الشخصية على مصالح الوطن العليا ، واعتنايه أكثر مما يجب بذاته وحياته ، وهذا ليس من الاخلاص الذي يجب ان يكون أول صفات الزعيم الوطنى ، فاستقامه وزارة شريف باشا يرجع العامل الأكبر فيه الى اطاعه فى السلطة والجاه ، وسعيه لخلق الغدير توفيق يرجع الى مثل ذلك » (٣٠١) . ونظن ان هذا سبب لا غير . وبرغم ذلك فان بعض مناصى الاحساس الشديد بالذاتية كانت تتوزع هنا وهناك بالنسبة لقيادة الثورة ، ولعل عرابي بينهم . بيد اننا لا نوافق الاستاء الرافضى على تفسيره لموقف شريف الغدير هذا التفسير الغريب . ومن الطبيعي بالنسبة لقيادة تبثت من وضعية طبقية كالتى ذكرناها ، وكانت فكرة المسحود البرجوازي ورام رحلتها فى الحياة ، كما انها تربت فى وسط الجيش حيث تسود درجة من السيطرة الفردية ، من الطبيعي بالنسبة لهذه القيادة ان تكون هناك درجة من الذاتية الشديدة ، بيد اننا نجزم بان هذه الصفة لم تكن ذات تأثير له قيمة فى مجرى الظاهرة .

والموقف الذى اتخذه عرابي أثناء التحقيق معه ، يبلور درجة من درجات الصلابة ذلك ان « محاضر التحقيقات مع أحمد عرابي تحض كل الأكاذيب والتشويهات من ضعفه وتغافله المزعومين برغم ان هذه التحقيقات قد تمت فى ظروف فشل الثورة ، وفى ظروف كان عرابي فيها مسجونا بين القصر الخديوى والانتجليز ، وتكاثرت ضده جميع القوى الرجعية المحلية التى ناوأت الثورة » . لقد دافع أحمد عرابي عن جميع مواقفه بنفس المنطق والوضوح الذى واجه به تلك المواقف فى حينها لم يتصل من اجرام ثورى واحد كان قد اتخذه » (٣٠٢) . وقد دافع بوضوح وبلا تردد مؤكدا « ان أى رئيس من دهانة كان وفى أى بلاد كانت مترئسا على جيش مدافع عن بلاده لا يمكنه ان يجرى أى خلاف ما اجرهته فى حالة وجود حاكم البلاد بطرف الجيش المحارب لها » . « وعندما قالت له المحكمة ان بعض النواب لم يكونوا يوافقونه قال « لا اظن ان أحدا من المصريين على اختلاف مذاهبهم يسمح بحصول تدخل أجنبي فى بلاده » ، وحرص على ابراز مطالبة ، باعتبارها ليست مطالب فئة أو شخص ولكنها مطالب الأمة ، عندما وأمانها وتجارها » (٣٠٣) .

والواقع اننا نجد نماذج من هذا الموقف الفجاع ، فى محضر التحقيق مع أحمد رفعت . وبرغم انه أخذ موقفا شديدا فى البداية الا أنه عاد فتر

إثرائه ، ودافع عن جميع مواقفه بشجاعة ، ويرد أقواله الأولى بالماملة الشاذة
لكن لها عقب اعتقاله فمدينا رسالة رئيس لجنة التحقيق عن الملقق الذي
وزعته جريدة « الطائف » ، يمتنان « فعل الخديوي » والذي تضمن الهجوم
المقتنع على الخديوي توفيق ، دافع عن موافقته على نشر هذا الملقق وهو مدير
المطبوعات المسئول ، وقال أن الهجوم على الخديوي « كان جاسلا عند جميع
الأهالي حتى الأطفال في الطرق » ، ومدينا سالة رئيس اللجنة عما إذا كان
هذا الهجوم يوافق أفكاره قال : أن الجميع اقروا بأن « العضرة - الخديوية خالفت
الشرع العرفي ، والقانون المتين » ، وحيث أنني أحد أبناء هذا القطر فكيف
كان يمكنني أن أخالف الجميع ، حتى أخالف الأفكار وما أنا مشاهدة واجازي
جريدة الطائف (٣٠٤) ، وأذكر ما سبق أن زعمه بأنه وقع على محضر
الجمعية العمومية بالتهديد وقال « لم أجبر على خصها ولا على توقيعها ولا على
تعزيزها » بل كانت سطاية وموافقة لا كاري ، وتونس المسألة بالنسبة لقرار
المجلس العرفي بعد القبال ، كان ذلك موافقا لا كاري وكان من مقتضيات
الحرب ، ولكنني كنت متأسفا على هذه الضرورة ، ودافع عن المقال الذي
كتبته في جريدة الطان الفرنسية Le Temps وانتصر فيه لعرايي ، بل كان
تضامنا إلى الدرجة التي ذكر فيها رئيس لجنة التحقيق بأنه هو نفسه كان
عضوا في المجلس العرفي ، وأنه توجه معه شخصيا إلى كسر الدوار لتهنئة عرايي
بالعيد ، مما أخرج اسماعيل أيوب بأفأ - رئيس اللجنة - واضطروا للبداف
من نفسه دفاما حارا ، وحول جلسة التحقيق إلى وضع مقلوب ، اسماعيل أيوب
هو المتهم ، وأحمد رفعت هو المستجوب (٣٠٥) ، وهو نفس الموقف الذي
اتخذته الشيخة حسن العدوي ، الذي اتهم بأنه كان يتوجه لكسر الدوار للدعام
لعرايي بالتهنئة ، فاعترف بأنه فعل ذلك « لأن المدافعة عن الوطن والدود عنه
واجب شرما وسياسة » واعترف بأنه ختم على المحضر القاضي بخلع الخديوي
« وكان خشي برغبتي ورغائتي للمدافعة الواجبة شرما وسياسة ، وأنا كان
ينبغي لأحد أن يمتنع عن التهم » ، ومدينا سئل عما إذا كان قد ألقى
بخلع الخديوي ، أذكر ذلك ، وأردف « ومع ذلك فلماذا جئتموني الآن - بمنشور
فيه هذه الفتوى فاني أوقعه - وما في وسعكم وأنتم مسلمون أن تتكروا أن
الخديوي توفيق يستحق المنزلة لأنه خرج عن الدين والوطن » (٣٠٦) .

وفيما عند هذه المواقف الثلاثة فإن زعماء الثورة الباقين قد اتفادوا
مواقف ضمنية جدا فمدينا طلبت لجنة التحقيق من علي بافأ فهمي - أحد
زعماء الثورة - أن يشرح كيفية تطاوله على الخديوي عقب وجوده في منزل
سلطان بافأ - ليلة الدار - قال « لم أتوجه ولم يحصل صهور ولا نظن
أننا نتركب إساءة أحد أيام الخديوي مع أننا نتمنى تقبيل أقدامه وعلى ذلك
كل هذا من حقوقه فهو يفعل بنا ما يريد » (٣٠٧) ، وقال عبد الله فكري

باشا ، انه من المعلوم قديما اني محسوب الجنب العالي الخديو وكنت دائما
اخشى على نفسي من تلك الزمرة » (٣٠٨) وقال يعقوب سامي « ومع ذلك ،
فاني جند الحضرة الخديوية ودمي مباح لها » (٣٠٩) . وزعم أكثر من
واحد ، انهم ما وقعوا على طلبات عزل الخديو الا تحت التهديد العسكري ،
فيعقوب سامي الذي كان رئيس المجلس العرفي ووكيل العربية ، أعلن أنه
لم يكن من حزب العصاة (٣١٠) . وزعم انه ختم على المخطر لائني « تحدثت
وضربت » (٣١١) . وهو نفس ما زعمه حسن موسى العقاد « خففت خوفا
من المنصر العسكري ، فان الذي حصل لمن خالفهم معلوم ، مثل الذين
حبسوا بالقلعة والذين أخذت املاكهم وأعدت لاقامة المهاجرين وغير
ذلك » (٣١٢) . ان هذا الموقف الذي يتكرر فيه الثوار كل مواقف التاريخ
الباهرة ، قد يمكن قبوله اذا ما قورن بموقف آخر ، هو ان يسمى الثوار
لاتهام أنفسهم « بالثيانية » معيا للتبرئة . ان محمود باشا فهمي - وزير
الاشغال في حكومة البارودي وأعظم مهندسي الاستحكامات - قال انه بعد
سقوط المسخوط وهرب عساكر راشد باشا امام الانجليز ، « اخذت خادمي
وأمرته يقطع غابة وتعلّق منديل أبيض فيها ، وتوجهنا الى الانجليز حيث
سلمنا أنفسنا » (٣١٣) . وهو ما يتفق بهلث الذي يؤكد ان محمود فهمي
أمر في ملابس المدنية وزعم لمن أسروه أنه من أصحاب الأرض في المنطقة .
ولم تتضح شخصيته الا فيما بعد (٣١٤) . وقال خورشيد باشا طاهر ،
قائد قوات الدفاع في أبي قير ورشيد « ما انتقدت لأوامر عرابي بل توجهت
لأبي قير لاجل التمكن من الفرار واخبرت بذلك أميرالاي السواحل ،
(وآخرين ذكرهم) ، ثم اتفقت معهم على الفرار ، فلم يسعنا الوقت وحصل
الانهزام ، ومع ذلك لم احارب » . وحين واجهته لجنة التحقيق بأنه حارب
البدو وقهره في احدى المواقع قال « اني لم احارب بل كنت اذيع هذه
الاخبار كذبا كي لا يطلب مني امداد من ضمن الـ ١٥ ألف عسكري الذين
كانوا تحت أمري » (٣١٥) . وذكر الأميرالاي اسماعيل صبري : الذي كان
قائدا لقوات الدفاع عن الحصون الشمالية في الاسكندرية أنه كان يرغب
في الهرب والتوجه للاعتاب السنية ولكنه لم يتمكن من ذلك (٣١٦) .
وبرهن - عبد الله فكرى باشا ، وزير المعارف في حكومة راشد على اخلاصه
فذكر « أنه لم يدفع احادة حربية » (٣١٧) .

والواقع أن الهزيمة العسكرية كانت مفاجئة بدرجة أفقدت الكثيرين
صوابهم ، وقدرتهم على التفكير السليم ، ثم كانت ظروف الاعتقال ، والمعاملة
التي جرم بها المعتقلون ، وهناك شهادتان هامتان حول طبيعة هذه المعاملة .
الأولى ذكرها أحمد رفعت في شهادته أمام لجنة التحقيق مبديا الظروف التي
دفعته في اقواله الأولى للشكر للثورة . قال : « انه لما صار نقلنا من حبس

الضبطية الى الدائرة الستية ، وضعونا كل واحد في مكان مخصوص منفردا ، وعليه خير ، ولم يسمح له بمقابلة أحد من الخارج ، وذلك بعد ما صار احاثنا بواسطة ضابط عسكري علمت فيما بعد أنه أحمد أفندي كمال الصالحون اهاسى هو المأمور في حبس الدائرة الستية . وتلك الامانة هي أنه لما طلبنا للتزول في حوش الضبطية صار اخبارنا أنه يلزم أن نزل حالا ولو بمقايطين النوم ، ثم لما لبسنا وتكررت المراسلة في أثناء ذلك وحصلت أيضا الامانة المذكورة لمعين باشا الترميل وكيل الداخلية سابقا ، نزلنا فوجدنا الأفندي المذكور مسكنا من ذراعنا وقال : ده من ده ، فأجيب بأنه أحمد رفعت فمئدها أمر الجاويشية بخاية المنف وقال : خدوا ده ، وحطوه هناك ، وأشار الى الصف الأول . هذه هي الامانة التي لا تعد شيئا يذكر بالنسبة لما حصل فيما بعد ، وبعد ذلك بقيت أفكر فيما أخبرني عنه ابراهيم بك فوزى مأمور الضبطية إذ ذاك في أول يوم حبس ، حيث كان أتى حشرفته من منزل سلطان باشا مرعوبا ومعضر الوجه وقال اننا لا نتمكن في اجراء أدنى تحقيق ، بل حتى اذا حصل فيكون تحقيقا ظاهريا يحجر علينا فيه عن التكلم بحرية وأن الموت هو واحد سواء كان الآن أو فيما بعد ، وينتدها محمود باشا سامي البارودي ، قال له : انى مفكر في قطع عرق من ذراعه ليوم بسهولة ، فقال له ابراهيم بك فوزى ، أنت والحالة هذه خسرت الدنيا فلا تخسر الآخرة ، حتى أنه في يوم الخميس الموافق ٥ أكتوبر صار فتح باب اوضتى يشده لم تسبق في الأيام التي أقمتها قبل ذلك التاريخ ، وصار هجوم جماعة داخل الأوضة والبالى بقى خارج الباب وفى مقدمتهم أحمد أفندي كمال المذكور ، فزق على بقوله : قم .. قم ، فعند قيامى لم أدر لماذا يطلب ذلك ، وكان بجانبه القواسم الترك ، واحد ياوران الخفرة الفديوية وخلفه ترمونجى - المستول عن حشسو الغليون بالطباق - لم أعرف أسمه ، انما لو رأيته أعرفه ، فابتدأ يمسكنى بيديه الاثنين من ذراعى ويحسس بقلطة ونزل لحد صدرى ومن يمسده لأخر أقدامى وبعد التفتيشات والتقبه. بقفل الشبايك والاعتراض على وجود فرش خرجوا ، بعد ذلك دخل أحد معاونين الجراكمة حدى وهيته دلتى على أنه يبكى على ويقول : مقدر عليك ويلزمك أن تتجلد ، وأظن أنه ثانى يوم أو فى نفس اليوم صار الابتداء بتسليم إحدى درفات أبواب أوضتنا والشبايك ووضع تصميمات حديدية عليها ، ففى يوم السبت التالى لهذه الواقعة صار استحضارى أمام القومسيون فأجابته وقتها كانت تمت تأثير ما رأيته وما سمعته وما كنت أظن حصوله ونسيت أن أذكر فى ليلة طلبنا من المنزل فى الساعة الثامنة والنصف عربى ليلا ، (أى حوالى الفجر) كان فرافى الضبطية يبكى بحضور خادمى منذ كان يؤخذ القسمة ، فإذا كانت حالى بكدا وقت استجوابى فى يومى ٧ ، ٩ أكتوبر فهل ترون سعادتك مع كل ذلك أن تعتبروا قانونا وقررها أن اجابتي يحول عليها أم لا ؟ (٣١٨)

أما الشهادة الثانية فقد أبلغها عرابي إلى لجنة التحقيق ، قال : الساعة تسعة ونصف اتركني ، فتح باب الأوضة التي أنا فيها ، فكتبت نائما وقتها ، وإذا ذاك دخل إناس كثيرون لا أعلم مددهم ، لكون الأوضة مظلمة ليس فيها نور ، ثم قال لي قائل منهم يا عرابي بصوت مزعج فقممت من نومي فوجدت وقلت : ماذا تريد ، فقال لي : أما تدرى من أنا ، فقلت له : لا - - أهبطني بأهلك وماذا تريد مني في هذا الوقت ، فقال أنا إبراهيم آخا يا ابن الكلب يا غندير ثم نفل على ثلاث مرات ، بصورة قبينة وكلام قبيح فما استكنس أن أجابوه في هذه الحالة وفي هذا الوقت ثم مكث على هذا الحال نحو الثمانية دقائق ، وخرج من معه وعلمت أنه هو إبراهيم آخا تتنحى الحضرة الغديرية الذي كان سبق لخروجه من مصر من مدة سرقة مجوهرات شيوخات الغديوي - -

كذلك فإن عرابي قد شكك من المعاملة السيئة التي لحقها عقب نقله من قسلاخ حابدين إلى سجن الدائرة السنية ، فقال أن تنقيحهم تم بطريقة مهينة ، لدرجة أنهم قطفوا الحذاء ، وقطفوا الملابس بدقة ، وقطفوا السجادة والغطاء ، وذكر أنه لم يتعرض خلاف هاتين الحادثتين لأي أهانة -

وقد يبدو غريبا أن تلقى هاتين الحادثتين كل هذا الرعب في نفوس قادة الثورة ، وهم الذين شهدوا عصر اسماعيل الذي ضرب به المثل في الجلد والتعذيب والمعاملة الوحشية ، على أن هذا المناخ ربما أحدث لديهم مخاوف غير حقيقية ، خصوصا أن اللجان التي شكلت للتحقيق والمحاكمة ، شكلت جميعها من الأتراك والبراكسة - وقد حرص عرابي في مذكراته على إيراد أسماء أعضاء هذه اللجان وهجوار كل واحد منهم جنسيته - ومنه يتضح أن لجنة التحقيق كانت برئاسة جركسي ، وعضوية اثنان من البراكسة وواحد من كل من الجنسيات التالية : أرناؤودي ، رومي ، سوري ، فارسي ، تركي ، كردي ، أما المحكمتان المسكريتان ، فإن محكمة القاهرة قد شكلت من رئيس كردي وخمس من الأعضاء البراكسة وواحد من كل الجنسيات التالية : رومي أرناؤودي ، واثنين من المصريين ، أما محكمة الاسكندرية فقد رأسها جركسي وتولى عضويتها اثنان من البراكسة وثلاثة من الأتراك وواحد فقط من المصريين - ويعلق عرابي على هذا التشكيل بأنه يضم أفرادا من جميعهم من رجال الاستبداد - (٢١٩) - ولا شك أن الغدير في اختياره لأعضاء هذه اللجان قد تعمد أن يكونوا من البراكسة لا ليعيد لهذا الجنس مركزه المتفوق الذي قضت عليه الثورة فحسب ولكن أيضا لكي يضمن أن تجوم أحكامهم قاسية بطبيعة ما يحملونه من كراهية وشمور عدواني تجاه زعماء الثورة الذين سبق وفتوا الحيلة ضد البراكسة ، وهو ما انعكس أثره في حالة من الرعب آفقت معظم زعماء الثورة قدرتهم على التمييز السليم -

والواقع أن هذا الرعب قد انعكس في مجموعة من الحالات النفسية ، بعضها أقرب إلى الذهول وتميز بعضها بذكاء منخفض - لاشك أنه كان حالة

مؤقتة ، وهو ما تمكن على موقف اليوزباشى « يوسف أبو ديه » ، وكان
 يائوزا لعبد المال حلى فى موقع ميماط ، وشارك فى اخفاء فتنة ملطبا التى
 آثارها المدير التركى ابراهيم آدم ، وقد اتجه اثناء التحقيق معه الى موقف
 سنلىبى تماما ، فقد اذكر كل فى « حتى تلك المسائل العامة التى يستحيل على
 النيان على مصر وقتذاك أن يزعم بهجة بها ، فهو ينكر علمه بأن الصلح قد
 حصل بين الخديو والانجليز » ، وقتئذ سئل عن « الحرب التى كنتم تستعدون
 له فى ميماط كان لأجل الخديو أو لأجل أحمد حرايى » ؟ قال « لا أدرى حتى
 انى ما اطلعت على الأوامر لائى من الضباط الأحرار » (٣٢٠) ، وهو نفس
 الموقف الذى اتفقه اليكياي على عيسى ، يكياي الاولانى « الأول المشاء » الذى
 زعم أنه لا يعرف شيئا على الاطلاق عن الطلبات التى قدمت فى ٩ سبتمبر
 ١٨٨١ » ، وقد دار الحوار بينه وبين لجنة التحقيق على النحو التالى :

س : ما الذى يملك من وقعة ٩ سبتمبر ١٨٨١ ؟

ج : يظننى أن أحمد حرايى أخذ الاطلاء ، بيادة وطوبجية وسوارى
 وتوجها الى عابدين .

س : لائى سبب ؟

ج : لطلبات قيل أنهم يطلبوها .

س : ما هى تلك الطلبات ؟

ج : رفع الوزارة .

س : أى الوزارات ؟

ج : لست متذكرا .

س : وغير ذلك ؟

ج : من قانون (٣٢١) .

وكانت قمة هذه المواقف ، موقف سليمان سامى ، الذى كان قائدا
 لحامية الاسكندرية ، والذى يعتبر من أكثر ضباط الثورة تطرفا ، وهو الذى
 دعا ضباط الجيش والبوليس بالاسكندرية للاحتجاج على عزل حرايى والتهديد
 بالتدخل اذا عزل ، وكان من رأيه دائما عزل الخديو أو قتله ، وقد اتهم
 بعد انهزام الثورة بأنه المسئول عن حريق الاسكندرية فى اليوم التالى لضربها
 بقنايل الأسطول ، وزعم فى التحقيق أن حرايى هو الذى أمر « بإحراق
 الاسكندرية » ، وهو ما كذبه كل الشهود المعاصرين للحوادث وعلى رأسهم ممثلو
 الدول الأجنبية نفسها ، ويقول حرايى فى مذكراته تعليقاً على هذه الحادثة
 « الحقيقة أن سليمان سامى لما شاهد هول تأثير مقذوفات مراكب الانكليز
 حصل له حلع وطيش أثر على مخيلته ، فصار يهرف ويميل لعمل غير المقام ،
 فحدث منه كثرات - نزل على بعتونه كقولہ : احرق يا ولد ، غرق يا ولد ،
 فى حالة عيجان وذهول وقد اتهمتم اليهود على أنه لم يفعل من ذلك شيئا

وأنه خرج بالآله من المدينة قبل الغروب.. بينما لم يبدأ الحريق إلا بعد الغروب « (٣٢٢) »

ومن الصعب بالطبع أن ندافع عن هذه المواقف الضعيفة ، رغم أن بعضها يدعو للمطف وربما للرتام ، ولكن قد يقتل من صعوبة الأمر أن نحاول أن نفهم ما وراء هذا الموقف . والواقع أن المسائل المشتركة التي أثر في تصرفات هذه القيادة . هو طبيعتها الطبقية الخاصة ، باعتبارها جزءا من البرجوازية الريفية الصغيرة ، ومن برجوازية المدن الصغيرة أو اختلاط بينهما . وينبغي هنا أن نفرق بشكل حاسم بين انحياز القيادة من برجوازية صغيرة ، وبين أن تكون الثورة ممثلة للبرجوازية الصغيرة ، ففي الأولى منجذوبا من السمات النفسية والسلوكية تؤثر في سلوك القادة وفي اتخاذهم للقرارات ، وفي الثانية منجذوبا طبقيًا وسياسيًا مختلفًا كليًا . وفي ضوء هذا فإن قيادة الثورة المرابية التي تقلبت في المسار الطبيعي للبرجوازية الصغير في المجتمع الطبقي آنذاك ، بدأ بمحاولة الصمود الفردي الشاق ، لنفي الرعب الذي كانت تعيش فيه من السقوط في هوة الممسل الزراعي الماجور . انعطافا إلى أن تصبح أغلبية من محاسب السلطة ، وانتهاجا باتخاذ الموقف الثوري . أن هذا المسار قد اختلط دائما ببعض العناصر الطوباوية في الفكر القديم ، والتقليد الذي وصل إليها من الفكر الثوري المعاصر لها ، وتفاعل معه ، وابتج في النهاية قيادة تحمل كل مظاهر الصحة والمرض لدى البرجوازية الصغير . فالبرجوازية الصغير ، بطبيعتها المتردة يعقلب بين الثورة الجاسمة وبين الانهيار الكامل . قريب إلى الفوضىوية ، يؤثر ضيق أفقه الشديد في اتخاذ قراراته وفي تحديد مواقفه ، يصل به إلى تحميل الآخرين مسئولية أخطائه وإلى التخلص من تبعه العمل الذي قد يسود الاعتقاد بأنه خاطئ . وتلك كلها تنبع من أن موقفه الاجتماعي هو موقف « محافظ » في الأساس . وبالطبع فإن هذه السمات كلها تنبع من اقتصاد البرجوازية الصغير ، اقتصاد رب العمل الصغير الحرفي ، أو المالك الريفي الصغير ، الذي يسعى وراء مخرج لوضع الإقتصاد الحرج فيضطرب بين طعن الفئات العليا له ، وبين رعبه من السقوط في حضيض الفقر .

وبالرغم من كل هذا ، فإن قيادة الثورة المرابية في مجموعها كانت أنقى العناصر التي تصمد للعمل العام في الظروف التي نشأت منها . إلا أن السمات السابقة قد أحدثت مجموعة من التأثيرات الضارة ، كان على رأسها. النهاية التي حدثت في صفوف الجيش أثناء الحرب . أن عابلا أساسيا من عوامل هذه النهاية ، هو الفجرة والحسد اللذين قاما عرابي في قلوب بعض كبار الضباط ، ومن المؤكد - وعلى وجه اليقين - أن اثنين من كبار ضباط الجيش المصري ، قد خانا بشكل صافر وسلبا خطة الدفاع إلى الأعداء ، أولهما هو

عبد الرحمن حنين ، قائد الحرس الراكب ، وكان في مقدمة الجيش مع فرقته خارج الخطوط ، وكانت الصحراء من جهة الشرق مكتوفة أمامه ، ففي ليلة معركة التل الكبير ، نقل رجاله الى جهة بعيدة نحو يسار الجيش حتى يصير طريق الهجوم خالاً أمام الانجليز . وأما الثاني فهو علي يوسف - ختفيس - وكانت هذه الخطوط لا تمتدح مع المدفعية - وظهر بعد ذلك أن علي يوسف لم يكتف باخلاء مراكزه بل وضع المصابيح لكي يقتدى بها جيش الانجليز (٢٢٣) ومن الصعب بالطبع الحكم النهائي على بعض الأشخاص ، بيد أنه ثمة هواجس يلائم قلوب الذين أرخوا للثورة أو عاشروها أو شاركوا فيها - أن بلغت مثلاً ينجح مجموعة من علامات الاستفهام حول البعض ، منهم مثلاً محمود سامي البارودي ، الذي لم يتقدم من موقعه في الصالحية الى حيث ينضم الى قوات علي فهي للدفاع عن القصاصين ، ولكنه وصل متأخراً ، وهناك جبررات متناقضة لذلك ، منها أن رجال مسعود الطماوي قد ضلوا في الطريق ممتدين تنقيداً لثعاليم أعدائهم من الانجليز ، ومنها أنه - كما يرى بلنت - كان يحسد هراي ، وقد أخضع الفرصة في القصاصين لأنه لم يكن قائداً للجيش بدلاً من هراي (٢٢٤) - كذلك فإن بلنت يتعامل مع العلة غير الواضحة التي أبقت عبد المال جلي في دياط بعيداً عن ميدان القتال الحقيقي في التل الكبير ؟ (٢٢٥) - ويذكر أيضاً أن لديه وثائق تدل على أن يعقوب سامي بينما كان يظهر كأنه ساعد هراي الأيمن إذا به رجل الخديوي الذي يعتمد عليه ، ويظهر أن الخديو كان ينظر اليه هذه النظرة ويعدّه من رجاله ، ولذلك حوّل بقسدة بعد الحرب ، ويقول إن هذه الوثائق تثبت حسده لهراي وغيرته منه (٢٢٦) .

وبالطبع فانه في ظروف مزينة كالهزيمة التي تعرضت لها الثورة المرابية ، فإن الشكوك تتزايد بصورة مرضية ، ومن الصعب الاعتماد على هذه الشكوك - على أن مالا يمكن إغفاله ، أن عوامل الفلك هذه قد أثرت في تباك قيادة الثورة ، كما أثرت فيها عوامل الحسد والتضايق للمسعود ، وكلها فيما ترى عرض من أعراض المرض البرجوازي الصغير .

بيد أن النهاية التي انتهت اليها الثورة ، قد نتجت من العوامل الموضوعية التي أشرنا اليها فيما سبق ، ومن المؤكد لدينا أن العناصر الذاتية قد لعبت دوراً ثانوياً محدوداً في تسيع الظاهرة المرابية .

خاتمة

الفصل الأخير والفصل الأول

أسدل الستار على الفصل الأخير للثورة العربية ، منتهيا بالفشل هذه الحلقة الثانية من محاولات البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها ، ليكون هو نفسه الفصل الأول للحلقة الثالثة التي استمرت عوامها بتخمس ، حتى انفجرت في ثورة مارس ١٩١٩ .

وبينما تجرى عمليات « تنظيف المسرح وكس بقية آثار هذه المرحلة ، كان الذين يجرون هذه العملية ، يرسمون دون أن يدروا أسس الحلقة الثالثة ، ذلك أن التاريخ تحكمه قوانين موضوعية ، وهو ينمو بحكم هذه القوانين ، ويتطور ، سواء أراد أحد ذلك أو لم يرد . أن سقوط مصر في قبضة الاحتكارات الأوروبية ، على يد أقوى مراكزها ، الاحتكارات الانجليزية لم يمنع من أن يتطور المجتمع المصري ، برغم محاولات التطويق التي حاولتها القوى الاحتكارية لكي تبقى في قبضتها . وفي تلك المرحلة بين الثورتين العربية و ١٩١٩ ، تطورت الأوضاع على النحو التالي :

● بالنسبة للصراع السياسي الدولي ، فإن نجاح بريطانيا في احتلال مصر ، ظل محدودا بطبيعة الصراع بين الاحتكارات الأوروبية نفسها ، واختلرتا انجلترا لهذا السبب أن تعلن أن تسخطها في مصر لا يستهدف سوى تنظيم المالية المصرية وخدمات تسديد القروض للدول كلها ، ومن هنا استطاعت فرنسا في مؤتمر لندن - ١٨٨٥ - أن تستصدر قرارا بأنه إذا هجر اللورد كرومر - الذي تولى منصب المقيم البريطاني العام في مصر - عن اصلاح المالية المصرية خلال ثلاث سنوات حلت محله لجنة دولية تتولى ادارة المالية

البلاد • وحاولت إنجلترا في مؤتمر الاستانة - ١٨٨٧ • أن تمتد اتفاقية ثنائية بينها وبين تركيا - التي كان لها السيادة الاسمية - على مصر - تتيح للاحتكارات الانجليزية سلطات متميزة في مصر ، ولكن فرنسا والروسيا رفضتا لها بالمحصاة وكانت آخر محاولة لفرنسا هي حملة فاشودة - ١٨٩٨ - التي جردتها لتتج هذه المنطقة من أعالي السودان لتتخذ منها مركزا للسلطة بطرح المسألة المصرية للمفاوضة من جديد • وفي السنوات الاولى من القرن ، مع تكثف المتناقضات بين الدول الاستعمارية التقليدية والدول الاستعمارية الناشئة من جهة شارية • صفت إنجلترا وفرنسا خلافتهما الثنائية بالاتفاق المؤدى - ١٩٠٤ - الذي أطلق يد فرنسا في تونس ويد إنجلترا في مصر •

وكان تفجر الحرب العالمية الاولى تعبيرا عن الصراع بين الاحتكارات الناشئة مشكلة في ألمانيا ، والاحتكارات التقليدية مشكلة في الدول الاوربية ، لاعادة توزيع الاموال ، وهو صراع يتولد من أن قانون النمو المتفاوت هو الذي يحكم تطور الرأسمالية الى الاحتكار • وانضمت تركيا الى ألمانيا في الحرب ، اذ ذاك أعلنت بريطانيا حمايتها على مصر ، وسلبتها بذلك وخسبتها السابقة ، كجزء من الإمبراطورية التركية اسما ، وكستعمرة دولية الى حد ما • وهكذا قرخت إنجلترا نفسها على المسألة المصرية كطرف وحيد • انتصر الاستعمار القديم في الحرب وأصبح من المحتم أن يجتمع مسكرو لتوزيع الأسلاب وفي الفترة الأخيرة من الحرب دخلتها أمريكا ، وكان عليها وقد كثرت شعارات العزلة أن تقدم الاستعمار القديم بشكل يلائم تطوّر المعنى - الذي انتصر فيه الثورة الاشتراكية في روسيا وتعاظمت حركات النضال العمالي والوطني - فكانت شروط ولسن الأربعة عشر ومنها حق تقرير المصير ، ورغم ما قد يكون هناك من عوامل ذاتية عبر عنها ولسن ، فلاشك إن مسيحته كانت تعبيرا عن بعض جوانب أزمة المسكر الإمبريالي الذي كان عليه أن يقدم ككتيك مرحلي - كل ما يمكنه من تنازلات صورية - ومن هنا دخلت أمريكا الحرب بوجه صوري وبراقة بحق تقرير المصير لضمان اجتذاب شعوب المستعمرات اليها وبعت أسماء أكثر رقة للاحتلال والاستعمار ، فسماها الانتداب والصاية • •

وكان الطرح الآخر للقوى الدولية - في نهاية الحرب العالمية الاولى - هو الاتحاد السوفييتي الذي لم يشترك في مؤتمر الصلح • وانسحب من الحرب موقعا صلح بريست ليتوفسك المنفرد مع ألمانيا • ثم دخل مرحلة الحرب الأهلية الاستعمارية التي استهدفت القضاء على ثورة أكتوبر الاشتراكية • ومن هنا فإن البعد عن المسألة برمتها قد عزل الاتحاد السوفييتي • إن يشترك برأي في المسألة المصرية إلا أن الاستثنائين النظري للسياسة السوفييتية تجاه المسألة المصرية كان موجودا • ففي المرحلة السابقة للحرب

كان الفكر الماركسي يعتبر المسألة الوطنية جزءاً من المسألة العامة للثورة الديمقراطية البرجوازية ، أي أن الاستقلال القومي لا يمكن أن يتحقق إلا بقيادة الطبقة العاملة ، وأن قيادة البرجوازية للثورات الوطنية هو وقوع هذه الثورات في قبضة الاستعمار العالمي ، ولكن بعد الحرب العالمية الأولى التي كشفت عن مداخلات النظام الإمبريالي ، وضع أن المسألة الوطنية جزء من الثورة الاشتراكية العالمية وأن حركات التحرر الوطني أصبحت حركات تخرب في المعسكر الاستعماري وتسمى إلى تقويضه . وهو ما دفع شعاليين - في عام ١٩٢٤ - إلى أن يشيد بالحلقة الثالثة من محاولات البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها ، فقال في كتابه « أسس الليبية » - « أن تستغل التجار والمثقفين البرجوازيين المصريين في سبيل استقلال مصر » ، توتر من « حية الموضوعية » رغم الأصل البرجوازي لزعيم الحركة الوطنية ورسم صفاتهم البرجوازية ، ورغم كونهم ضد الاشتراكية » .

إن خريطة الصراع الدولي كانت تتجه نحو مزيد من التقدم ، وحلفاء جدد للثورة الوطنية الديمقراطية قد ولدوا . فكيف انعكس هذا الصراع تركيب المجتمع المصري وكيف التقط الجنين البرجوازي أنفاسه ، واستمد للنجاة التالية ؟

● حاولت الاحتكاكات الانجليزية أن تطوع الاقتصاد المصري لتحقيق أهدافها وأن تطوع أيضا النظام السني في مصر لخدمة هذه الأهداف . ومن هنا بدأت الاجراءات لتحويل مصر إلى مستعمرة ثانية ، اقتصاديا وسياسيا . فمن الناحية السياسية صفى الجيش المصري ومرح بأكمله بدعوى أنه اشترك في المبريان ، وبذا قضى نهائيا على الثورة التي فجرت ثورة عرابي ، وانتهى جيش تحت سيطرة الضباط الانجليز مباشرة . وصفى النظام النيابي والذي الدستور ، وانتهى مجلسان نيابيان يمثلان الحكم الذاتي ، نفسا الجمعية العمومية . ومجلس شوري النواب . وقد تكون الاول من الثلاث خطوات حيث الحكومة منهم ١٤ انتخب مجلس لمدريات البقاع ولم يكن لهم الحق في التصديق على القوانين ، وانما كان رأيهم استشاريا فقط ، وحرم المجلس من النظر في بعض أبواب الميزانية المتعلقة بما سمي بالمساعدات الدولية ، وأما الجمعية العمومية فقد شكلت من ٨٣ عضوا ينتخب منهم أهالي البلاد ٤٦ ، واحد خيفة ، يقابل اليهم النظر واجتماع مجلس قسري القوانين ، ولاختصاص الوحيد لهذه الجمعية هو ضرورة مراقتها على القرارات الجديدة أما في بقية المسائل فإليها استشاري بحث . وتجتمع مرة كل عامين وجلساتها سرية لا علنية .

وبالنسبة للإدارة لم فقد حذا لورده كوبرين - سفير بريطانيا في تركيا - رآه في أن المساعدة الأوروبية لمختلف الإدارات المصرية تنطوي ضرورة لها

الى أجل ما • وزعم أنه • سيكون من المرغب أن تنتظر البؤس والشقاء
الذين يحلان بالشعب المصرى اذا ما حبل بين صفوة قليلة من الأوربيين
الموظفين ذوي العقول الراجعة وبين الاستثمار فى تنظيم شؤون البالية
والأشغال العامة والإدارات المشابهة • (٣٢٧) •

وقد رسم السياسة الاستعمارية فى مصر اللورد دوفرين ، سفير إنجلترا
فى الاسكندرية الذى استقدمى عقب الاحتلال وكلف بمهمة وضع تقرير عن الحالة
فى مصر ، وهو تقرير من أخطر تقارير السياسة الاستعمارية فى مصر .
فهو الذى حدد خطى الاستعمار البريطانى فيها والذى كلف اللورد كرومر
بتنفيذه ، وهو ما فعله خلال ربع قرن كامل ويمكن تلخيص السياسة التى
رسمها اللورد دوفرين فى المحاور الأربعة التالية :

أولاً : سيطرة أجنبية سياسية تتمثل فى المركز الممتاز للمعتمد البريطانى
والتوسع فى توظيف الأوربيين فى الإدارة ، وسيطرتهم على البوليس
والجيش •

ثانياً : استكمال هذه السيطرة ، بالمجلس التشريعى المصرى ، لضمان صدور
التشريعات مبررة من المصلحة الاقتصادية للاحتكارات الأوربية •

ثالثاً : المحافظة على امتيازات الفئات العليا من البرجوازية الزراعية ومحاولة
استغلال وخضمتها للسيطرة اجتماعياً لتطويع المجتمع كله للسيطرة
الاستعمارية والتحالف المباشر مع عناصر الأرستقراطية الزراعية •

رابعاً : بدم سياسة زراعية الهدف منها خلق طبقة من صغار الملاك ينمى
وجودها مع سياسة الاستغلال الاستعمارى • إذ تلعب هذه الطبقة دور
المستهلك للمنتج المصنعة فى إنجلترا ، والمنتج النشط للمادة الخام •
وتلعب سياسياً دور الموازنة مع كبار الملاك الذين قد يطمحون إلى
المستقبل إلى تكرار محاولتهم للمشاركة فى السلطة •

وكان جوهر هذه السياسة يعتمد على تطويع الاقتصاد المصرى ، للقوانين
الاقتصادية للمستعمرة التى تتحول مصر إلى جزء من السوق الاستعمارية ، تورد
أغواة الخام ، وتستورد السلع المصنعة ، وتصدر إليها رؤوس الأموال •

حول هذه المحاور تمت بلورة المقاومة تدريجياً فالمادة الخام التى كانت
تورد من مصر إلى بريطانيا وهى القطن ، تمت حول عمليات توريدها واستفراة
أعضائها والمحتكرين الأخرى فئة التجار وأصحاب السفين وورش الغزل
وغيرها ، فتمركزت بدرجة جديدة للبرجوازية المصرية •

وأى التوسع فى إنتاج القطن الى التوسع فى وسائل النقل والمواصلات والرى ، وأهدل عمرانية وإنشائية مما خلق حركة وساطة ونشاطا تجاريا ، وخرج بمصر من عزلتها وقضى على الكثير من السمات القطاعية ، وخرج الفلاح المصرى من حالة الاكتفاء الذاتى الى الاعتماد على المنتج والمقاول والمال الممول ، ثم كانت سنوات الحرب عندما انقطعت الواردات ، فاضطر الاستثمار لتغطية احتياجات قواته فى مصر الى السماح لمن يحصلون فائضا نقديا فى استغلاله فى الصناعة . وفى نفس الوقت فإن فئة الملاك المتوسطين فى الزراعة التى استهدفت السياسة الاستعمارية تشجيعها قد أصبح لها مطالبها الخاصة . وهكذا ولد التقيض الجديد للاستعمار وبدأ يهتز !! فكيف تحرك سياسيا ؟

● بدأت الحركة السيلية الجديدة ، بمحاولات مصطفى كامل الذى انطلق من تحليل يرى أن المسألة المصرية مسألة دولية ، وهو التحليل الذى طرحه فى كتابه المسألة الشرقية ، وفيه ذهب الى تحديد أهداف الاحتلال بأنها « هزم كل سلطة أوروبية وقتل كل نفوذ أجنبى غير انكليزى فى مصر وقتل النفوذ المنوى لجلالة السلطان الأعظم فى مصر ، وسلب الجناب المال الخديوى سلطته ، والاستيلاء على الادارة المصرية ، وطرد المصريين من الوظائف السياسية السامية وتعيين الانكليز مكانهم » (٢٢٨) وأشار مصطفى كامل الى أنه « لا يمكن للدول الأوروبية أن تأمن خطر انتشار الانكليز بقسوة السويس الا اذا حررت مصر وسلمتها لابنائها وجعلت حيا قنسال السويس وحرية المرور فيه لكل دولة وفى كل وقت ، تحت رعاية الحكومة المصرية الحرة لامت رعاية حكومة يكون زمامها بأيدي الانكليز » ومن هنا « فان تقدم المانيا فى الاستثمار وانتشار تجارتها فى الشرق الأقصى لمن الأمور التى تحتم على هذه الدولة فى المستقبل أن تكون أول الدول اهتماما بمسألة مصر وأكثرها صلا على تفليصها من الانكليز ، لأن مستعمرات المانيا فى أفريقيا وآسيا تقع تحت خطر عظيم اذا وقعت بلاد النيل فى أيدي الانكليز وسارت ملكا لهم » ومن هذا التحليل يحدد مصطفى كامل شعار المرحلة فى « أن كل انسان له المسام بسيط بالسياسة وبالتاريخ يعلم أن مسألة مصر كانت دائما دولية لأن مركز مصر يقضى على الدول كلها الاهتمام بها واهتمام المصريين بالوجهة الدولية للمسألة المصرية أمر طبيعى وواجب » (٢٢٩) .

ويتواءم مع هذا المفهوم للمسألة مفهوم الضفاح المحافظ من البرجوازية الذى تكتل فى « حزب الأمة » ، والذين كانوا - مع موافقتهم على أن المسألة المصرية مسألة دولية - يرون أن حل المسألة لن يكون باستغزاز الاحتلال الانكليزى لأن هذا الاحتلال « قوة أدت بها ظروف مرتبة وتذهب بها ظروف سياسية مرتبة كذلك » . ومن هنا دعوا الى سياسة « المسألة » وليس سياسة « المائدة » .

وقد اختلف نتيجة لهذا أسلوب الجناح الثورى من البرجوازية المصرية فى هذه المرحلة عن أسلوب الجناح المحافظ ، فقد كانت رحلات مصطفى كامل الى أوروبا محاولة للاستفادة من التناقضات الاستعمارية العالمية فى الحصول على الاستقلال . وكان عليه أن يمارس عدة تجارب قبل أن يعدل خطه السياسى ليقبلى من خيانة فرنسا ويعدل وجهة نظره فى التبعية للسراى . ذلك أن مصطفى كامل كان قد حاول الاستفادة من التناقضات الداخلية و«اغشية التناقض بين السراى التى افقدتها الاحتلال سلطتها المطلقة ، فانتهت لتشتيع العناصر المتطرفة ليمكن من مساومة الاحتلال ، ومن هنا اتقده مصطفى كامل خليفة ، واستعان بأمواله فى شن الغارات على إنجلترا فى العالم . وفى سنة ١٩٠٧ اتفقت الرؤية تماما أمام مصطفى كامل بعد أن كشفت تجربته من أن الاعتماد على التناقضات داخل المصكر الاستعمارى لا يتبلى أن يكون وسيلة الوحيدة ، وبهذا أن خاضه القدير بسياسة الوفاق مع خليفة كرومر ، فتعالت بذلك مع الأمكنة لهذا يتجه نحو تنظيم الشعب » فى مقدسة « المتأله الشرقية » قال أن القدير هو رئيس الحزب الوطنى لأنه رئيس الأمة ، والحزب هو الأمة كلها ، وفى عام ١٩٠٧ يعود فيؤكد أن الحزب ليس الأمة كلها فالقدير قد خان والجناح البرجوازى فى الرراعى الكبير قد تكتل فى حزب الأمة ، ومن هنا يصبح الحزب الوطنى والقما موضوعيا يضم الفئات الوطنية الأكثر تحررا ، وتوضع له لائحة ويؤكد ناديا للطلاب . ويتجه نحو تنظيم جماعات المدينة فى الأساس .

ويعتبر محمد فريد (١٨٦٨ - ١٩١٩) المرحلة الناضجة من كفاح مصطفى كامل استفاد من تجارب سلفه وادراك التغير فى القوى العالمية ، فبأثر تنظيم أكثر دقة لجماعات المدينة وبدأ على المستويين النظرى أكثر إدراكا بضرورة تنظيم القوى الشعبية باعتبارها حيفا ذاتها فأسس فسيدي ، وخاصة الطبقة العاملة ، وإذا كانت المسألة المصرية فى صورة ما زالت دولية - فإنه يضيف إليها ثراء وفهما أعمق ، فهو من ناحية يحدد علاقة مصر بتركيا ويؤكد أن مصر بعد استقلالها لا تنوى الانطواء تحت البشار المشائى ويرفض كل محاولة للتتريك ، وهو ينطلق الى آفاق الحركة الاشتراكية العالمية باعتبارها معبرة عن رؤية فئات اجتماعية تؤمن بحق تقرير المصير ، ولتضم تواجها داخل دول استعمارية ، وبهذا يوجه جهده بإدراك أقرب الى التوضيح الى بعض حلفائه .

والثام الحرب الأولى انضم محمد فريد وقواد الحزب الوطنى إلى الألمان باعتبارهم الجناح المخادير لانتجلترا . وبهذا كان لهية اقتناعا بما سبق أن أشار اليه مصطفى كامل حول مصلحة ألمانيا فى تحرير مصر . وواضح أن هذا تحليل خاطيء لطبيعة التناقضات الاستعمارية ، ولكن غياب

للمسكر الدولي المعادى للاستعمار بشكل مطلق لا بشكل تنازع حول الامتياز
 كان هاملا في هذا الصدد بلا شك - أما جناح كبار الملاك قد أهد الحنفسياء
 ووجرت معاهدة بين رشدي باشا رئيس الوزارة وبين الانجليز لكي يصرحوا
 بأنهم متى انتصروا في الحرب جعلت انجلترا عن مصر اعترفت باستقلالها
 التام (٣٣٠) وانضمت « الجريدة » لسان حاله الى المقطم لسان حال
 الاحتلال في الترويج لفكرة تقول « ان مصر تريد الاستقلال فاذا لم يكن
 السبيل اليه ميسورا وكان لا بد من أن تحكمها أمة أخرى فانجلترا خير أمة
 ترعاها مصر » (٣٣١) .

وهكذا كانت البرجوازية المصرية تتحرك ، في نفس الاطار : اشارة
 لـ المسألة الوطنية داخل الجبهة الاستعمارية .

وكان لا بد أن يتفاعل الوعي الاجتماعي الذي نشأ من تبلور الطبقات ،
 بالصراع الفكري الضار ، الذي دار في مصر بين « الجامعة المصرية »
 و « الجامعة الاسلامية » من ناحية ، وبين الفكر الديني والفكر العقلاني ،
 والتي كانت تبلور في أعمال لطفي السيد وقاسم أمين وطلعت حرب ، و «
 محمد حسين هيكل ، كان لا بد أن تتفاعل كل هذه العناصر مع الظروف الدولية ،
 لتتفجر المحاولة الثالثة من محاولات البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها .
 وقامت ثورة ١٩١٩ !!

الستار القتامي للملحمة العرايية : رجال في مغرب الشمس

نظر الرجال السبعة من فوق حاجز السفينة مريوتس الى معالم السويس التي أخذت تبتعد وشمس منتصف النهار تنيب خلف مسحات ذلك اليوم الحزين من ديسمبر ١٨٨٢ . وأحكم الرجال معاطفهم حول أهدانهم وظلوا يتأملون المدينة التي تبتعد والأعناق الطائرة تتقاصر حول السفينة ، فيطول الرذاذ وجوههم . وقبل أن يبتلع الأفق آخر معالم مصر ، قال أحدهم بصوت مختنق :

— يا كثانة الله .. صبرا على الأذى حتى يأتى الله لك بالنصر !!

ذلك المشهد الحزين آخر ما شهدته مصر من الملحمة العرايية المجيدة . والرجال انسجعة الذين حملتهم السفينة مريوتس الى سفاهم في سيلان مع ثمانية وأربعين من رفاقهم وأبنائهم ، هم الذين عبر بهم القلب المصرى عن أنقى نبضاته وأظهر مواطنه وصنع بهم ومعهم أروع انتفاضات القرن الماضى وأكثرها أصالة . هؤلاء الرجال الذين جلبت أصواتهم تحت قبة البرلمان ، بعدما انتزعوه من صلب الخديو توفيق وجيوش الجراكسة الأتلياء ، تعلن أن الإرادة للشعب ، وأن حرية الانسان وكرامته وحياته لا يمكن أن تظل رهينة إرادة الفرد المطلق ، ولزوات البطانة والحاقية ، ولكننا نحسبها القانون وننظم طريقة سلبها ، وتمن أن اخلاط السلطنة العشائية وأتباع الباب الأهالي ويرتوكة الاجانب هم مجرد ضيوف ، يكرمون بمقدار ما يحسنون أدب الضيافة ، ويمقدار ما يرضعون للقانون الذى يضمه ممثلو الشعب المصرى فى مجلسهم التشريعى .

هؤلاء الرجال ، كانوا قلب مصر ، وها هى الخيانة تنفى قلب مصر ، هناك حيث لا ترى عيونهم المحبة الأرض التي أحبوها ، عاشقون مجروا الحبيب لاملاله منه ، ولكنها الخيانة ، لهذا سادت غياث الأرض ، ورفعت هامات المخلصين فى التراب .

هذا الرجل الحزين العينين ، هو أحمد هرايى الحسينى المصرى .
أربعمائة عاماً نقية ماهرة ، لم تلوثها يوماً أطماح الطامعين ولم تضعف أمام
نزوة . ما آمنس أن تصب بذلك ثم توطأ بالتماع أمام بصره ، وأنت أجز
من أن تبكى على موانها . ويجهو إبراهيم آخا الكتونجى ، يدخل فى الظلام .

— يا هرايى .. أما تدرى من أنا ؟

— لا .. أعلمنى باسمك وماذا تريد منى فى هذا الوقت .

— أنا إبراهيم آخا هابن الكلب يا خنزير ...

ويصق فى وجهى ثلاثة مرات .

كانت ليلة شعام حزينة ، لكنها الخيانة يا صديقى العظيم لذلك تسود
خباثت الأرض . والمخلصون قتلوا أو مالمون ، أما الخونة فرماقرون الجنرال
اسل « الغربايب » لذلك امتنعصر البثاث واستامدت كلاب الطريق . أمامك
تسعة عشر عاماً من النفى . وفى الثراب خلقت أحر الأصدقاء .

محمد هبيد : تثارثرت جثته فى شرى التسل الكبير وهو يحاول ابتفاف
لخيانة . ما كان اشجبه ذلك الضابط الفلاح الطيب . فى أول فبراير انتقدنا
من السجن فى قمر النيل ، وبعدما بعام ونصف ، وهب حياته مصر ، لا قبل له ،
ولا قبر لمشرة آلاف من أولاد مصر قتلتهم الخيانة فى المعمرام الشرقيسة ،
أكوام من العظم ، لا اسم لأصحابها ، وغداً تتحرر الأرض ، فهل يذكرونهم
ولو بمجرد شاهد رخامى صغير .

سليمان سامى ، ذلك المثال الغريب على اللوثة الثورية ، انهار عقله
فى لحظة مفاجئة ، أحرق يا ولد .. غرق يا ولد .. ستمسقط الاسكندرية
فى أيديهم فلا تتركوا فيها حجراً قائماً ، يحرق الأجداد والأحفاد بينناها ولن
نمطليهم حرقنا بلا ثمن . الى المهنقة سار ، وانتهت حياته الغريبة القصيرة .
وبكيت فى مسجك صديقاً لم يتزعزع عندما خاف أشد الرجال بأسا .

والسؤال ما زال يلح : لماذا تسود الخباثت وجه الحياة ؟

أما النديم العظيم فقد هرب . قلبى معه . عاد كما بدأ مملوكاً يعبر
فى قلب مصر ، وتغشيه مصر من أعين الخونة والوشاة سنوات تسماً طوالاً .
تدثره فى قلبها ، يدفقه صدرها الحنون فى ليالى الشتام الطويلة . ألف من
رأته ، ورفضت ألف جنيه جائزة رصدت لمن يسلمه ، رفضها جائعون لم
يروا الجنيه فى حياتهم . ان الذين أخفوه هم أحيابك أنت يا هرايى لم يخونوا

عهد الحب • ولم يصدقوا ما قيل لهم من أنك توطأت مع الانجليز لتسلمهم مصر • وانت قبضت الشن • ذلك فيم لا يصدق يا فارس الامال التي اندثرت ، ان لنا قلوبا تميز نبض لاكذوبة وتعرفها على الجند •

من المحبأ يكتب النديم لك ، يؤنس وحدته ووحدةك ، رسائل مليحة بالامل والاصرار • امامك مستقبل أنت عصامه يجمع فريقا أنت امامه • ، أنت في مصر وان كان جسمك في سيلان ، فذكرك في الأسن وروحك في الأعيان • يذكرك بالماضي العظيم • مرى صورتنا في البلاد ، وتنبه الناس من الرقاد ، وتبيننا الوطن أمشاج ، وتوارد علينا زمر وأفواج فكان لفيقنا الحبيب على هذا الترتيب : مخلص أدرك ما قصدنا فقام يرصد ما رصدنا ، ومتردد حائر ، مع التوازل دائر • ويذهب ان عظمت الأرواح لا الى هؤلاء ولا الى هؤلاء ، وينافق عنا والينا ويعمل معنا وعلينا • وعدو ينسب اليها البدة وينسب لسا شرك الخدعة • وساذج يتحرك اذا نبه ، ويسكن اذا جيبه • ولكل قسم نية ختم عليها الطوية ، فالمخلصون أولئك الذين صدقوا ، وبالحق نطقوا وبالله استعانوا ما ضمنوا ولا استكانوا • ويكتب أحمد رفعت - من منفاه - لبلنت عنك • ذلك الرجل كان رمزاً لمستقبل مصر ، ولا يزال في صدقه وحرية ضيقه كذلك الى الآن •



في احمرار الشفق كان وجه • محمود سامي البارودي • يبدو كشمعة متطفئة ، هذا بعض حذاب القلب والنفس ، وما كان أفتاك عن الثورة ، وأنت واحد من السادة ، وجاهك الملك الأشرف برسميائ من ملاطمين الممالك • لكن الثورة حاله وليست مجرد واقع قد يكون تافها • وأنت سيد لكنك أنت بالثورة قد بلغت لها عمرك وأموالك • نموذج للوعي حين يفي الإنسان •

في المثني عانيت ذل الغربة ، سبعة عشر عاماً طويلاً • ذهب البحر ، ورومن الجسم وأصاب الآن صمم ، وأين ذهب الأحباب واحدا بعد الآخر ؟

ها هي آتباء السوم ترد من الوطن يوماً بعد يوم • وتموت زوجتك • رفيعة العمر تذهب للغير وتبين تعاني حصار الغربة • هزل القدر والاعية • وتساله أهيات شعره : ألم يشفق على سيرة الصنيرة الرقيقة ؟ فلا يرد • وما أنشأ ليالي يرتدب ، هذه الجزيرة الثانية في أعماق آسيا • وما هم بمدبر الأرض يملأون الجزيرة التي يحتلها الانجليز • وكيف تزود من القلب حمراته ، وأهون ما تلقاه يفتت الصخر •

ويأتى البشير ذات يوم بأن من حقل أن تعود إلى بلدك • دندتم أرضها.
وظام كل شريف فيها بالنعال ، لذلك نود إليها غرباء • أين عالمنا البليل ؟
أين أحلام الثورة ؟ لم يعد فى القلب متسع للحشرات ، فتعال نمتزل العالم
نجد ذكريات الزمان الذى مضى ، ونبكي أيامه التى لن تعود • أربع سنوات
طويلة حتى يأتى يوم بارد حزين ، وتضمر بدبيب الموت ، من قبل مانت العين
والأذن ، واليوم آن لقلب المحب أن يرتاح •

لم تكن سفينة ، لكنها كانت مائتا مبر البحر ، متجها إلى حيث يلقي
المدينين فى أحضان قدرهم •

ما الذى كان يدور فى أذهان بقية الرجال ؟

على فهمى ثانى الثلاثة الذين قادوا الثورة ، بطل معركة القصاصين
الثانية ، لغت ولسى يربها درسا لن ينساه ، وتحس أنباء الفلاحين ، وأعطوا
الحياة غير باعلين واسطدام السلاح بالسلاح • وتناثر الجثث قد يبدو مائلا
كرهها ، ولكن المسألة كانت أن تبقى أو لا تبقى ، أن تكون أو لا تكون •
وتابت من مريك فى القاهرة أنباء بقية الممارك • خلتك الجسد لأنه أصبح
إصابة بليغة ، فحرمك الاشتراك فى الواقعة الفاسدة •

عبد المال حلمى ثالث الثلاثة والوحيد الذى لم يياس حتى النهاية ،
فظل قلبه مليئا بنفخ الثورة حتى بعد سقوط القاهرة ، ومن موقعه فى
دمياط أخذ يحشد الفلاحين ، وتوافد عشرات الألوف من ممدى الأرض •
يعلمون استعدادهم للقتال وحكومة الاحتلال تهدد بأن تجعلها مذبحة ، يشق
على رأمها عبد المال حلمى نفسه ، لكن كبار الآمال تختنقها الهزيمة السريعة
المريعة • ها أنت مع المدينين لاحتضان قدرك • وتبكي يوسف أبو ديه •
ياورك المخلص ، اتهموا بتدبير فتنة طنطا ، وأعدوه تحت المشقة • سانه
إبراهيم آدم - المجرم الحقيقي ومدبر فتنة طنطا •

هل تريد شيئا نظره لك قبل القضاء عليك ؟ قال :

— أريد لمصر الاستقلال الذى كان معقد الآمال •• أى فى يرضونى
وقد قطعت آمالنا •• لكن اليوم لكم •• وغدا لنا ••

وعلى البعد وقف الثلاثة الآخرون محمود فهمى ، وطلبه عصمت ،
ويعقوب مامى •

محمود فهمى مهندس الاستحكامات العسكرية الذى ولد فى قرية
صغيرة من قرى بنى سويف وخاض رحلة عمر طويلة يعلم ويعلم حتى أصبح

وزيرا في وزارة الثورة ، ثم مسؤولا عن خطوط الدفاع في جبهة كفر الدوار ،
فبنى بمونة المتطوعين من الفلاحين أقوى خطوط الدفاع التي صدت هجوم
الجيش الانجليزي طوال مدة الحرب ، ثم أمر في الميدان الكرقي وظل أميرا
حتى انتهت الحرب .

وطلبه عصمت ، المدني الذي انضم للثورة وهي جنين لم يتكون بعد
حتى أدى ذلك الى فصله من عمله ، ثم انضم للجيش وظل يحارب في صفوف
الثورة وقاد قوات المقاومة في الميدان الغربي ضد هجوم الانجليز أكثر من مرة .

وأخيرا يعقوب سامي رئيس المجلس العربي ، مجلس وزراء الثورة
والحرب ! !



في المتقى أمضى الرجال أسوأ أيام حياتهم — ما هم يعيشون في حصار
دام — وقد انقطعت السبل بينهم وبين مصر . ولا ترد الا أخبار اليوم ،
والجو رطب وموحش وكثيب ، ولا أحد يدرى متى يعودون مرة أخرى .
وتعطل القلوب التي عاشت مع أروع نبضات العمر بالأسى وتتسلل اليها
عواطف تتركم الأنوف ويتزوج عرايى جاريين كانتا تخدمان أبه ، وتغشى
الغلافات العظيمة ، وتتضائل الأهداف الكبرى ويميش الرجال مأساة الحصار
بكل أبعادها ، فيتشاجرون كالأطفال سفار حول إغصام لامعنى لها . وكأنهم
ما وقفوا يوما معاً ، يقاتلون من أجل انتصار الحياة ، ومن أجل هزيمة
النيابث والتفاهات — ذلك بعض قدر الرجال العظام — ولن تستطيع مهما
حاولنا أن نفهم كيف يقتل الحصار نقام القلوب . وكيف تتسلل اليها عقوبة
الموت . في غفلة من أصحابها .

ذلك شيء لا يفهمه إلا من كابده من الرجال .

وتسر السنوات كثيبة ملوثة ، وبدأ الرجال السبعة يتساقطون واحدا
بعد الآخر . . كان أولهم عبد العال حلمي . مات شهيداً الوطنية والفرية .
ودفن في كركوس . وكان يوما ربيعيا دافئا ، وتجمعت أمراب من الطير فوق
نعشه تسير بسير الجنائز حتى انتهت .

ومات بعد سنتين محمود فهمي بابا .

أما طلبه عصمت فقد صدر له ترخيص بالعودة الى مصر بنام على قرار
الأطباء الذين قالوا بأنه لن يميش أكثر من خمسة شهور . ولم تكذ أقدايه
تطأ أرض مصر حتى مات ! !

ولم ينتظر يعقوب ساسى قرار العودة الى بلاده فتلقى البشير الذى حمل
اليه نبأ تمازى جيرانه فيه !!

ولما عاد الثلاثة الباقون الى مصر بعد تسعة عشر عاماً من الغربة ..
مات البارودى بعد أربع سنوات قضاه كفيف البصر حبيس منزله .
ومات عرابى وعلى فهمى فى عامين متتاليين *

وقبل أن يموت عرابى بظهور كان خارجاً من المسجد الحسينى عقب
« صلاة المساء فى إحدى ليالى رمضان » فإذا بشاب يمسق فى وجهه صائغاً .
يا خائن * ومسح الرجل الجليل وجهه وأخلق باب منزله على نفسه شهوراً
طويلة ، ترى ما الذى اعتصر قلبه فى تلك الشهور الحزينة * ذلك سر إخذه
بمه الى القبر ..

ويوم مات لم يجد أهله فى بيته نفقات جذاذته وتجهيزه * فكتبوا نبأ
الوفاة الى اليوم التالى حيث كان مقرراً أن تصرف الماشات قبل موعدها لمناسبة
حلول عيد الأضحي وخرجت احلى الهحف تكتب فى زمان متواضع « علمنا
أن المدعو أحمد عرابى صاحب الفتنة المشهورة باسمه قد توفى أمس ! »

ان الذى يمسق فى وجه عرابى ، والذى نشر نبأ نميه ، والذى تركه
يعانى ذل الحاجة ، لم يكن مصر ، ولكنه جزء من أمة الغيابة ، جزء من مصر
المحلقة ، مصر التى سادت الخبايا فيها وجه الحياة ، واعتامت فيها كلاب
الطريق * أما مديرو الأرض الذين عاشوا الملحمة المرابية بكل أبعادها ،
فقد صانوا عهد الحب حتى النهاية *

وحتى اليوم يفخر الرجال بأحمد عرابى « الذى مفيش منه » كما كانوا
يسمونه ويفخرون بأنهم كانوا يجسمون له « البياض » الغيز والقمح وحتى
الدجاج * وكانوا يهتفون : الله يصرك يا عرابى وأيضاً ياتوفيق يا وش
القلمة . حين قال لك تمسك دى المسلة * ويذكرون المواعيل التى كانوا
يفتنونها باسمه « من طلعة النجر قوسى يا مصر يا عفاة .. وقمرى العيش .. »
ومدى ايديكى لأحمد عرابى ياها .. آسر لسوام الجرش .. » واذا مالت
أحدهم مما حدث لقال فى تلخيص مركز :

— الولس كسر عرابى ! *

سيأتى زعماء ويتهبون .. تفسر عليهم الشمس ..
لكن الشعب يقلل باليا لا تقرب شمسك لانه وحده من الأبد
يأتى .. والى الأبد يبقى ! *

هوامش الكتاب

- البيانات الخاصة بكل مرجع تذكر كامله عند ورود اسمه لأول مرة *
- عندما نعتد على أكثر من كتاب للمؤلف الواحد فسوف نذكر اسم المؤلف ثم عنوان الكتاب ، ورقم الصفحة *
- في حالة الاعتماد على عنوان واحد للمؤلف ، نكتفي بذكر اسم المؤلف ورقم الصفحة *
- هناك ثبت كامل بالمراجع في نهاية الكتاب *

هوامش الملحق :

- (١) سليم حسن وعمر الاسكندري - تاريخ مصر من الفتح المشائي الى قبيل الوقت الحاضر - المطبعة الاميرية - القاهرة ١٩٢٤ *
- (٢) راجع : أحمد حافظ موسى : نابليون بونابرت وفتح مصر الحديث القاهرة - ١٩٢٦ *
- (٣) عبد الرحمن الرافعي : مصطفى كامل باحث الحركة الوطنية - القاهرة - مكتبة النهضة المصرية - ١٩٤٤ *
- (٤) عبد الرحمن الرافعي : عصر اسماعيل - جزء ٢ - مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة - ١٩٣٢ - ص ٢٨٦ *
- (٥) عبد الرحمن الرافعي : الثورة العربية والاحتلال الانجليزي لمصر - مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة - ط ٢ - ١٩٤٩ ص ٥٠٣ *
- (٦) عبد الرحمن الرافعي : مذكراتي - دار الهلال - القاهرة - ١٩٥٢ *
- (٧) هذه الاسماء كلها في اطار التاريخ السياسي ، وهناك محاولات أخرى متعددة لهذه الدراسة في اطار التاريخ للفكر السياسي والاجتماعي *
- (٨) فوزي جرجس : دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي - دار النشر المصرية - القاهرة - ط ١ - ١٩٥٩ ص ٨ *
- (٩) المرجع نفسه *
- (١٠) المرجع نفسه *

- (١١) المرجع نفسه .
- (١٢) أحمد رفدي صالح : كرومر في مصر - دار القرن العشرين للطبع والنشر - القاهرة ١٩٤٥ - ص ٥ . (١٣) المرجع نفسه ص ١٢ .
- (١٤) المرجع نفسه ص ١٣ . (١٥) المرجع نفسه ص ٧ .
- (١٦) راجع مقال محمد عودة في الجمهورية القاهريّة - ٢١ مايو (أيار) ١٩٦٨ .
- (١٧) المؤتمر الرسمي لاجتماع اللجنة في ٢٨ أكتوبر ١٩٦٥ .
- (١٨) المصدر نفسه .
- (١٩) عندما استعكم الخلاف بين أعضاء اللجان طرحوا الموضوع للنقاش العلني ، ومقدوا خلال شهر ديسمبر (ك ١) ١٩٦٥ ، عدة ندوات تبنتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، بإشراف د . سليمان حزين وزير الثقافة آنذاك . وقد حضر المؤلف هذه الندوات ، واستمراخ الأراء منقول عن محضر سجلتها لها ، وراجعتها في حينه على تسجيل صوتي لما دار في الندوات ، قام به مركز الدراسات التاريخية ، الذي نشر المناقشات بعد ذلك ، في عدد المجلة المصرية للدراسات التاريخية - ١٩٦٦ .
- (٢٠) راجع مقالنا : مستقبل الثقافة في مصر ، وقضية إعادة كتابة القومى - مجلة الحرية البيروتية - مارس ١٩٦٦ .
- (٢١) تم هذا الحوار في مكاتبة عاتقية بين الأستاذ عبد الرحمن الرافعي ، والصديق رياض سيف النصر المحرر بالجمهورية . وقد كبر الأستاذ الرافعي الأراء التي قالها لرياض سيف النصر في مقابلة تلفزيونية . أديمت في العام التالي (١٩٦٦) .
- (٢٢) نشرت أعمال لجان إعادة كتابة التاريخ التوفيقية في عام ١٩٥٩
- (٢٣) كرومر (اللورد) : مصر الحديثة - المجلد الأول - ص ١٣٠ نقلا عن روزفيتين ص ٥٣ .
- (٢٤) بلنت (الفرد سكاون) : التاريخ السري لاحتلال إنجلترا لمصر سلسلة اخترنا لك - دار المعارف بمصر - القاهرة ١٩٥٩ - ستة أجزاء .
- ص ٧ .
- (٢٥) روزفيتين (تيودر) - شراب مصر - ترجمة هلي أحمد شكرى باسم : تاريخ مصر قبل الاحتلال الانجليزي وبعده - المطبعة المصرية - القاهرة ١٩٢٤ - ص ٦٣ .
- (٢٦) المرجع نفسه ص ٦٦ . (٢٧) المرجع نفسه ص ٢٩٧ .
- (٢٨) المرجع نفسه ص ٣٠٦ .
- (٢٩) كرومر (اللورد) : الثورة العربية - وهو فصول من كتاب مصر الحديثة - المجلد الأول - ترجمها عبد العزيز عرابي - دار المطبوعات الحديثة - القاهرة - ١٩٦٠ - ص ٢٣٠ .
- (٣٠) سليم حسن ومير الأليكندي : مرجع سابق .

(٣١) نجيب مخلوف : نوبار باشا وما تم على يديه - القاهرة - ١٩٠٣
ص ١٣٩ .

(٣٢) المرجع نفسه ص ١٤٣ . (٣٣) المرجع نفسه ص ١٤٧ .
(٣٤) المرجع نفسه ص ١٤٨ . (٣٥) المرجع نفسه ص ١٧٣ .
(٣٦) عمر طوسون (الأمير) : حرب الاسكندرية في ١١ يوليو ١٨٨٢ -
الطبعة المصرية - القاهرة - ١٩٣٤ - ص ٥٠ .

(٣٧) المرجع نفسه ص ٧٣ . (٣٨) المرجع نفسه ص ٦٠ .

(٣٩) المرجع نفسه ص ٨٠ . (٤٠) المرجع نفسه ص ٧٢ .

(٤١) المرجع نفسه ص ٦٠ .

(٤٢) عبد الرحمن الرافعي : الثورة العربية - ص ٢٢ .

(٤٣) المرجع نفسه ص ٦٥ . (٤٤) المرجع نفسه ص ٨ .

(٤٥) المرجع نفسه ص ٣٢ . (٤٦) المرجع نفسه ص ١٩٦ .

(٤٧) المرجع نفسه ص ٩ ، ٢٠ ، ٢٣٨ .

(٤٨) صلاح عيسى : قضية المنهج في التاريخ - جريدة المساء القاهرية
يوليو ١٩٦٣ ،

وله أيضا : عبد الرحمن الرافعي ، مؤرخا وسياسيا - دراسة لم تنشر .

وله : عبد الرحمن الرافعي ، هذا الرائد التشجيع - المساء ديسمبر

١٩٦٧ .

سعد زهران : مات مؤرخ الثورات الثلاث - الطليعة القاهرية يناير
١٩٦٧ - ويرى سعد زهران أن الرافعي ملكي دستوري ٠٠ ويرى فتحي خليل
(الطليعة القاهرية - يناير ١٩٦٧) ، أن الرافعي قد استخدم مصطلح
الثورة بشكل فضفاض ، فهي عنده ليست انقلابا طبقيا في طبيعة السلطة أو
محاولة لاحداث هذا الانقلاب الطبقي وانما هي كل ما من شأه أن يثير القلاقل
في وجه السلطة القائمة ان كانت اجنبية أو رجعية ، وسواء كانت هذه
القلاقل هيمنة الجذور أو وطنية ، من ترتيب قيادة محدوده ، أو من وحى
معرضين حاهرين ذات أهداف قومية أو جزئية على نطاق الوطن أو محصورة
في العاصمة .

(٤٩) الرافعي : الثورة العربية ص ٦ .

(٥٠) المرجع نفسه . (٥١) المرجع نفسه ص ٨٣ .

(٥٢) المرجع نفسه ص ٨١ . (٥٣) المرجع نفسه ص ٨٢ .

(٥٤) ان رؤية بلدت العامة للظاهرة التاريخية لا يمس ادراكها من
كتابه ، فهي رؤية تتميز بطابع رومانتيكي حاد ، ومن الطبيعي أن يشعر
بالحزن والألم ، وأن يؤمن بأن الصدفة تحرك التاريخ ، وأن يشعر بأن
الصراع في جوهره هو صراع اخلاقي ، حتى انه ذكر في كتابه أنه تراهي
له ان مقابلة مع جلاستون يمكن أن تكون ذات أثر فعال ، وأنه من المحزن
أن يتوقف خط أمة بأسرها ، وأفضل الآمال لاصلاح دينانه ، على مقابلة رجل

سين والتحدث اليه لمدة نصف ساعة ، إذ كان يشعر بقدرته على القناع
جلادستون ، وفي رايه أن ذلك لو كان قد حدث لما غزت إنجلترا مصر -
راجع : التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا لمصر - مرجع سابق - ص ٣٤٩ .

(٥٥) الراقصى - عصر اسماعيل - ج ٢ .
(٥٦) مصطفى كامل - المسألة الفرقيية - مطبعة المؤيد - القاهرة -
١٨٩٥ .

(٥٧) مصطفى كامل : اللزوم - العدد ٥٩٩ فى ٢٨ سبتمبر ١٩٠١
(٥٨) المرجع نفسه .

(٥٩) محمود الخفيف : أحمد عرابى الزعيم المقتدى عليه - ط ١ -
مطبعة الرسالة - القاهرة ١٩٤٧ .

(٦٠) جوليت آدم : إنجلترا فى مصر - ترجمة على فهمى كامل -
القاهرة - ١٩٣٦ .

(٦١) الجريدة - بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٠٧ و ٢١ سبتمبر ١٩١١
(٦٢) عباس محمود العقاد - سعد زغلول - ص ١ - ط ١ -
القاهرة ١٩٣٦ - ص ٧٢ . (٦٣) المرجع نفسه ص ٤٠٨ .

(٦٤) خطاب سعد زغلول باشا الحديثة - جمعها محمود قواد - القاهرة
١٩٢٣ . (٦٥) العقاد : سعد زغلول ص ٦٩ .

(٦٦) محمود الخفيف : عرابى المقتدى عليه ص ٧ .
(٦٧) المرجع نفسه ص ٤ (٦٨) المرجع نفسه ص ٢٠٤ .
(٦٩) المرجع نفسه ص ٦٨ .

(٧٠) راجع الكتاب المقرر على طلبة السنة الثانية الثانوية ، شعبة
آداب ، بالدارس المصرية ، بعنوان : تاريخ العرب الحديث والمعاصر ط
١٩٦٨ . (٧١) المرجع السابق ص ٩٤ الى ص ١٢٨ .

(٧٢) محمود فهمى (باشا) : البحر الزاخر فى تاريخ الأواثل والأواخى .
القاهرة ١٨٩٥ - ج ١ .

(٧٣) رشيد رضا - مجلة المنار - المجلد ٤ (١٩٠١) ص ٥١٢ .
(٧٤) فتحي خليل : مات مؤرخ الثورات السبع - المطبعة القاهرية -
فبراير ١٩٦٧ . (٧٥) محمود الخفيف - مرجع سابق ص ٦٤ .

(٧٦) المرجع نفسه ص ٥٥٥ .
(٧٧) كذلك فنحن نتحفظ حين ينتقد البعض عن المواقف الضعيفة

للثوار بإبراز جانب آخر من أنشطتهم . وفى هذا الصدد فإن قول الأستاذ
نعمان عاشور أن تفرغ البارودى للشعر والأدب بعد عودته من المنفى ، أثر
أبقى وأخلد فى التاريخ من كل زعامة سياسية ، أو قيادة حربية ، قول نتحفظ
عليه بشده ، فالعمل السياسى الثورى - قيادة ونشاط - هو أهم أدوار الانسان
وأكثرها تأثيرا - راجع مقال نعمان عاشور . أخبار اليوم القاهرية فى
٢٣ ديسمبر ١٩٦٩ .

- (٧٨) راجع هامش رقم ٨ في هذا المدخل .
- (٧٩) فوزى جرجس - مرجع سابق ص ٧٦ .
- (٨٠) المرجع نفسه ص ٧٦ ونظن أن هناك خطأ مطبعياً في هذه العبارة التي لا تقيم إلا على النحو التالي « الأمر الذى يكون له رد الفعل الإيجابى » .
- (٨١) المرجع نفسه ص ٧١ . (٨٢) المرجع نفسه ص ٧٣ .
- (٨٣) المرجع نفسه ص ٧٥ . (٨٤) المرجع نفسه ص ٨٦ .
- (٨٥) المرجع نفسه ص ٨٧ .
- (٨٦) المرجع نفسه ص ٩٠ . ونظن أن مصطلح العمال هنا غير محدد ، ولعل الأستاذ فوزى يقصد العمال الزراعيين .
- (٨٧) المرجع نفسه .
- (٨٨) للدكتور محمد أنيس أكثر من مرجع شرح فيه وجهة نظره في الثورة العربية ، منها المرجع الذى عرضنا منه هذا الرأى ، وهو مقالات : دراسة في المجتمع المصرى من الانقطاع الى الاشتراكية - وهي مطبوعة طيبة محدودة على النونيو - ونشرت في الكاتب القاهرية - ١٩٦٥ - فضلاً عن كتابه : الجذور التاريخية لثورة يوليو ١٩٥٢ .
- (٨٩) رفعتى صالح - مرجع سابق ص ٢٣ .
- (٩٠) المرجع نفسه ص ٢٤ . (٩١) المرجع نفسه .
- (٩٢) المرجع نفسه ص ٢٥ . (٩٣) المرجع نفسه ص ٢٦ .
- (٩٤) المرجع نفسه ص ٢٦ ، ٢٧ . (٩٥) المرجع نفسه ص ٢٧ .
- (٩٦) المرجع نفسه ص ١٤ . (٩٧) المرجع نفسه ص ١٥ .
- (٩٨) د- رفعت السعيد : الأساس الاجتماعى للثورة العربية - دار الكاتب العربى بالقاهرة - ١٩٦٩ - ص ١١ .
- (٩٩) المرجع نفسه ص ١٧ . (١٠٠) المرجع نفسه ص ٥٥ .
- (١٠١) المرجع نفسه ص ٥٦ . (١٠٢) المرجع نفسه ص ٥٧ .
- (١٠٣) المرجع نفسه ص ١٣ .
- (١٠٤) د- رفعت السعيد : تاريخ الفكر الاشتراكى فى مصر - دار الثقافة الجديدة - القاهرة - ١٩٦٨ - ص ١٣٧ .
- (١٠٥) المرجع نفسه ص ١٣٨ . (١٠٦) المرجع نفسه ص ١٣٩ .
- (١٠٧) رفعت : الأساس ص ١٩٥ . (١٠٨) المرجع نفسه .
- (١٠٩) المرجع نفسه ص ٢٠١ . (١١٠) المرجع نفسه ص ١٩٩ .
- (١١١) المرجع نفسه ص ٢٠١ . (١١٢) المرجع نفسه ص ٢٠٣ .
- (١١٣) المرجع نفسه ص ٢٠٤ . (١١٤) المرجع نفسه .
- (١١٥) المرجع نفسه ص ٢١٢ . (١١٦) المرجع نفسه ص ١٢٣ ، ٢١٤ .
- (١١٧) رفعت : تاريخ الفكر ص ١٤٦ .
- (١١٨) المرجع نفسه ص ١٤٩ . (١١٩) المرجع نفسه ص ١٥٦ .

(١٢٠) المرجع نفسه ص ١٦٢ (١٢١) المرجع نفسه ص ١٦٠/١٥٩
 (١٢٢) د. فؤاد مرسى : البعد الاجتماعى للشخصية المصرية العاصرة -
 الفكر المعاصر القاهرية - ١٩٦٩ .

هوامش الفصل الأول .

(١) راجع : صبرى وحيد : فى أصول المسألة المصرية - ط ١ -
 مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ١٩٥١ .
 (٢) من الاقطاع الأوربى والاقطاع العثمانى راجع : د. محمد أنيس :
 الدولة العثمانية والشرق العربى - مكتبة الانجلو المصرية - ١٩٦٠ .
 (٣) د. محمد أنيس : الدولة العثمانية ص ١٦٦ .
 (م٣) عبد الرحمن الراهى : عصر محمد على - مكتبة النهضة المصرية
 القاهرة .

راجع أيضا : راهد البراوى - ومحمد حمزة علقش : تطور مصر
 الاقتصادية فى العصر الحديث - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ١٩٥١ .
 (١/م٣) الراهى : عصر محمد على .
 (٤) د. أنيس : الدولة العثمانية ص ٢٠٢ .

(٥) المرجع نفسه . (٦) روزشتين ص ٤٩ .
 (٧) المرجع نفسه . (٨) روزشتين : هامش ص ٤٦ .
 (٩) أمين مصطفى مفيفى : تاريخ مصر الاقتصادية والمالى فى العصر
 الحديث - القاهرة ١٩٥٣ ص ٣٨٨ .

(١٠) المرجع نفسه ص ٢٩٢/٢٩٠ .
 (١١) روزشتين ص ١٢٠ . (١٢) التيمس نقلا من روزشتين .
 (١٣) لاندلر (دافيد) : بنوك وبانكروا - ترجمة عبد العظيم أنيس -
 دار المعارف بمصر ١٩٦٠ - ص ١٤٣ .
 (١٤) راجع محمد قاسم ومحمد حسنى : تاريخ القرن التاسع عشر -
 أوربا .

(١٥) لاندلر - مرجع سابق ص ٢٠٩/٢١١ .
 (١٦) بملت : التاريخ السرى للاحتلال .
 (١٧) روزشتين ص ٥٨ . (١٨) المرجع نفسه ص ٦٠ .
 (١٩) المرجع نفسه ص ٧١/٦٤ . (٢٠) المرجع نفسه
 (٢١) المرجع نفسه ص ١٣٤ (٢٢) المرجع نفسه ص ١٧٠ .
 (٢٣) كرومر (الملورد) : الثورة المرابية ص ٢٣/٢١ .
 (٢٤) المرجع نفسه ص ٥٦ . (٢٥) المرجع نفسه ص ٢٢ .
 (٢٦) المرجع نفسه ص ١٠٢ . (٢٧) بملت : التاريخ السرى للاحتلال
 (٢٨) كرومر - الثورة المرابية ص ٩٧ .
 (٢٩) المرجع نفسه ص ٩٦ .

- (٢٠) كرومر من ٧٢ وروشتين من ٢٣٤ .
- (٢١) كرومر من ٧٢ . (٢٢) كرومر من ٩٨ وروشتين من ٢٥٦
- (٢٣) روزشتين من ٢٧٢ . (٢٤) روزشتين من ٢٦٨ .
- (٢٥) كرومر من ١٠٠ وروشتين من ٢٥٦ .
- (٢٦) كرومر من ١٠٤ وروشتين من ٣٧ .
- (٢٧) روزشتين من ٢٩٧ ، هذا ولم يشر كرومر الى هذه الوثيقة الهامة التي تكشف عن الاسباب الحقيقية للفدخل - أنظر مدخل هذه الدراسة من ٢٩/٣٦ .
- (٢٨) كرومر من ٨١ . (٢٩) المرجع نفسه .
- (٣٠) بلنت من ٣٣٦ و ٣٤١ . (٤١) المرجع نفسه .
- (٤٢) أحمد عرابي : كشف الستار عن سر الامرار في النهضة المصرية المعروفة بالثورة العربية - نشرت بعنوان مذكرات عرابي - دار الهلال - ١٩٥٣ - ج ١ من ١١٢/١١١ .
- (٤٣) كرومر من ١٥٠ . (٤٤) المرجع نفسه من ١٦١ .
- (٤٥) المرجع نفسه من ١٦٣ . (٤٦) بلنت من ٢٩٧ .
- (٤٧) كرومر من ١٨١ . (٤٨) كرومر من ٢٠٤ .
- (٤٩) روزشتين من ٣٣٣/٣٣٤ (٥٠) المرجع نفسه من ٣٥٢ .

هوامش الفصل الثاني :

- (١) راجع صبحي وحيدة - من ١٦٩ .
- (٢) ، (٣) جاك بيرك - مصر بين الاستعمار والثورة - الفكر المعاصر القاهرية العدد ٥١ .
- (٤) وسيم خالد : من يوميات الجبرتي - مجلة الكاتب القاهرية - أغسطس ١٩٦٥ .
- (٥) مذكرات عرابي ج ١ من ١٧ .
- (٦) الكتاب المذكور هو كتاب بوناپرت للسلازم لويس ويترجم وطبع في بيروت راجع من ٦٢١ من كتاب بلنت .
- (٧) مذكرات عرابي ج ١ . (٨) روزشتين من ٨٩ .
- (٩) بلنت التاريخ السري للاحتلال . (١٠) لالندر - من ٩٧ .
- (١١) مذكرات محمد عبده من ٧٣ وقد اشار مرة أخرى الى هذه العريضة في من ١٢٩ من المذكرات ويذكر أنها قدمت قبل استعفاء شريفه باشا أي قبل ١٧ أغسطس ١٨٧٩ ، في حين يذكر روزشتين أنها قدمت في مايو ١٨٨٠ (من ٢١٩ من غراب مصر) وهو نفس ما يذكره بلنت (من ١٧٩) . ويؤكد الاثنان أنها رفعت الى وزير العربية وليس الى رئيس الوزراء رياض ، أو الى القديور كما ذكر الشيخ محمد عبده . ولم يذكر عرابي شيئاً عن هذه العريضة في مذكراته .

- (١٢) مذكرات محمد عبده ص ١٠٤
- (١٣) المصدر نفسه ص ٩٨
- (١٤) كرومر ص ٤٣
- (١٥) المصدر نفسه - مع ملاحظة خبث كرومر في استخدامه للفظ:
« المسلمون »
- (١٦) مذكرات عرابي • (١٧) المصدر نفسه
- (١٨) كرومر ص ٤٧ • (١٩) مذكرات محمد عبده ص ١٣٢
- (٢٠) المصدر نفسه ص ١١٥
- (٢١) المصدر نفسه
- (٢٢) باهر - تاريخ الملكية الزراعية في مصر ص ٣٢ نقلا عن
د. رفعت السعيد : الأساس الاجتماعي للثورة العرابية
- (٢٣) باهر - ص ٣٣ نقلا عن رفعت - المرجع السابق
- (٢٤) أمين عفيفي : ص ٤٨ • (٢٥) المرجع نفسه ص ٩٣
- (٢٦) المرجع نفسه ص ٩٤ ، ٩٥ • (٢٧) لاندن ص ٧٢ و ٧٣
- (٢٨) أمين عفيفي ص ٩٦ • (٢٩) المرجع نفسه
- (٣٠) نفس المصدر والصفحة • (٣١) روزشتين ص ٢٠١
- (٣٢) أمين عفيفي ص ١٢٤ ، ٢٩٩
- (٣٣) رفعت السعيد : الأساس الاجتماعي ص ٤٨
- (٣٤) لاندن ص ٢٤٢ ، ٢٤٣
- (٣٥) المرجع نفسه ص ٢٤٤ و ٤٤٥
- (٣٦) حلي مبارك - الخطوط التوفيقية ١٩ ص ٢ ، ٤٢
- (٣٧) راجع المدخل - الدراسة الاشتراكية تنصف الثورة ، والفصل
الخامس : المرحلة الخامسة
- (٣٨) عاطف الفخرى - الأرض والفلاح والحركة الوطنية في مصر -
الفكر المعاصر القاهرية العدد ٥٥
- (٣٩) مذكرات عرابي ج ١ ص ١٩
- (٤٠) القيس ١٨٧٧/٦/٢٧ نقلا عن روزشتين ص ١٠٦
- (٤١) القيس في ١٨٧٩ / ٣/٣١ نقلا عن روزشتين ص ١٣٨
- (٤٢) الطائف ٤/٢٩ ، ١٨٨٢/٥/٦
- (٤٣) رفعت السعيد - الثورة العربية ص ٤٠
- (٤٤) مذكرات محمد عبده
- (٤٥) ديسي ص ٩٤ - نقلا عن رفعت - الثورة العرابية ص ١٩
- (٤٦) للرافعي - عصر اسماعيل ج ٢ ص ٦
- (٤٧) روزشتين ص ٤٣٢
- (٤٨) الطائف ٤/٢٩ ، ١٨٨٢/٥/٦
- (٤٩) لاندن - بنوك وباهوات

- (٥٠) روزشتين - مرجع سابق *
- (٥١) مذكرات محمد عبده من ٥٦ *
- (٥٢) عباس العقاد - عبقرى الإصلاح من ٢٧ *
- (٥٣) التيمس في ٢٣ - ١ - ١٨٧٩ نقلًا عن روزشتين من ١٣٨ *
- (٥٤) راجع صلاح عيسى : المثقفون بين الارهاب والثورة - الاداب البيروتية ١٩٦٥ *
- (٥٥) العقاد : محمد عبده من ١٦ * (٥٦) مذكرات محمد عبده *
- (٥٧) البشير نفسي * (٥٨) روزشتين - مرجع سابق *
- (٥٩) البرت حوراني : السوربون في مصر في القرنين ١٨ ، ١٩ - الفكر المعاصر ١٩٦٩ *
- (٦٠) روزشتين - مرجع سابق *
- (٦١) التيمس - نقلًا عن روزشتين * (٦٢) لاندر من ١٧٦ *
- (٦٣) الرافعي - الثورة الميرابية من ٨٨ * (٦٤) راجع صلاح عيسى : لماذا سقط الفكر الليبرالي في مصر - المسام القاهرية ١٩٦٥ *
- (٦٥) مذكرات محمد عبده *
- (٦٦) حليوت حوراني المصدر السابق *
- (٦٧) شارل بتهليم - التخطيط والتنمية - ترجمة اسماعيل صبرى عبد الله طى ٣٣ ، ٣٤ *
- (٦٨) ابراهيم حامر - ثورة مصر القومية من ٤٣ ، ٤٤ *
- (٦٩) * عبد العزيز رفاعى : فجر الحياة النيابية من ١٩٩ ... *
- (٧٠) انقى من قنابل الترع والرياحات ٤٢٦ قنطرة منها ١٥٠ في الوجه القبلى و ٢٧٩ في الوجه البحرى واستصلح من الاراضى الزراعية من بداية عهد اسماعيل الى سنة ١٨٦٩ ما قدرته خطبة العرش في تلك السنة بـ ٤٥٨ و ٣٢٧ وتبلغ الزيادة في الاراضى الزراعية خلال عهد اسماعيل بتقدير لجنة و كليف ١٨٠٥٪ من مساحة الاراضى الزراعية *
- (٧١) الخطط التوفيقية ج ٢ من ٢٧ *
- (٧٢) لاندر من ٩٩ ، ١٠٠ * (٧٣) لاندر من ١١٦ *
- (٧٤) الصحنى الثائر من ٨٦ * (٧٥) لاندر من ٢١٦ *
- (٧٦) لاندر من ٧٨ ، راجع نشاط التجار المصريين في السودان وحجم تجارتهم في كتاب عبد الرحمن الرافعي - مصر والسودان من ١٢٩ من الطبعة الاولى *
- (٧٧) روزشتين من ٧٦ ، ٨٧ *
- (٧٨) أمين حفيظ من ١٣٧ * (٧٩) لاندر من ٧٨ ، ٧٩ *
- (٨٠) روزشتين من ٤١٣ *
- (٨١) * آنيس : دراسة في المجتمع المصرى *
- (٨٢) روزشتين من ٥٠٥ * (٨٣) لاندر من ٣٦ ، ٣٧ *
- (٨٤) * آنيس : المرجع السابق *
- (٨٥) محضر التحقيق مع حسن موسى العقاد - الطليعة ديسمبر ٩٦ *

- (٨٦) المصدر نفسه
- (٨٧) مذكرات محمد عبده من ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١
- (٨٨) المصدر نفسه من ٧٦ • (٨٩) روزشتين - غراب مصر
- (٩٠) الرافعي : عصر اسماعيل ج ٢ من ٢٧٦ و ٢٧٧
- (٩١) بلنت : من ١٦٩ • (٩٢) كرومر من ٢٠
- (٩٣) المصدر نفسه
- (٩٤) مذكرات محمد عبده من ١٠٨ ، ١٠٩
- (٩٥) د. علي الحديدي - عبد الله اللديم خطيب الوطنية من ٤٦
- (٩٦) مذكرات محمد عبده من ١٠٩
- (٩٧) د. الحديدي - من ١٠٠ - ١٠٣ ، ١٠٦
- (٩٨) بلنت - من ١٨٠
- (٩٩) مذكرات محمد عبده من ١١٤
- (١٠٠) المصدر نفسه من ١٣٠
- (١٠١) رفعت - الثورة العربية من ١٣٧
- (١٠٢) روزشتين من ١٣٠ وهو نفس الرقم الذي قدره غيره من الباحثين

- (١٠٣) لاندر من ٨٢ • (١٠٤) روزشتين من ١٣٠
- (١٠٥) الحديدي من ١٨٦ - والأصل العربي للمثال مفقود نشره الترجمة بالتيمنس في ١٨٨٢/١٢/١٤
- (١٠٦) بلنت من ٥٧
- (١٠٧) التيمنس في ١٨٧٩/١/٢٣ - نقلا عن روزشتين من ١٣٠
- (١٠٨) المرجع نفسه • (١٠٩) المرجع نفسه من ٢٠٨
- (١١٠) بلنت من ٢٣
- (١١١) د. رفعت السعيد : الثورة العربية من ٣٧
- (١١٢) لاندر من ٨٠ ، ٨١ ، ٢٢
- (١١٣) باهر - من ٦٣ نقلا عن د. رفعت من ٤٥
- (١١٤) لاندر من ٨٣ • (١١٥) نفس المصدر من ٨٦
- (١١٦) راجع الرافعي : عصر اسماعيل ج ٢ من ٢٣٨ ، ٢٥٣
- (١١٧) أحمد جند الباري - الامتيازات الأجنبية ، عزيز خانكي - المحاكم الام والمحاكم المختلطة
- (١١٧) الرافعي : عصر اسماعيل ج ٢ من ٢٦٤

هوامش الفصل الثالث :

- (١) الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار
- (٢) عبد القادر المغربي : جمال الأفغانى من ٣٢
- (٣) د. لويس عوض : تاريخ الفكر المصري الحديث

- (٤) المقاد : ميقى الاصلاح محمد عيده من ٤٤ .
 (٥) المغربي : من ٦٧ .
 (٦) بلنت من ٢٢٥ .
 (٧) الطائف في ١٨٨٢/٤/٢٩ (٨) المغربي من ٤٧ .
 (٩) مذكرات محمد عيده .
 (١٠) المصدر نفسه من ٧٢ .
 (١١) كروس من ٦٩ .
 (١٢) مذكرات محمد عيده من ١٦ .
 (١٣) المصدر نفسه من ١٦ .
 (١٤) بلنت من ٢٢٩ .
 (١٥) بلنت من ١٧٧ .
 (١٦) الحديدي من ٨٧ .
 (١٧) المرجع نفسه من ٢١٤ .
 (١٨) بلنت من ٣١٧ .
 (١٩) بلنت من ٢٧٦ .
 (٢٠) بلنت من ٢٣٣ .
 (٢١) د . الحديدي من ١٨٨ ، ١٨٤ .
 (٢٢) مذكرات محمد عيده من ٢٩ .
 (٢٣) الأعمال الكاملة للأفغاني - جمعها د . محمد عماره من ٥٢٤ .
 (٢٤) د . ابراهيم عيده - الصحفي الثائر من ٢١ .
 (٢٥) د . الحديدي من ٤١ ٣ .
 (٢٦) راجع مناقشة هذا البرنامج ونصه الكامل في الفصل الخامس .
 (٢٧) التكتيك والتبكيك في ١٨٨١/١٠/٩ .
 (٢٨) الجبرتي - نقلًا عن محمد عيده من ٢٦ .
 (٢٩) عبد العزيز رفاي من ١١٨ ، ١٢١ .
 (٣٠) بلنت من ١٦٨ .
 (٣١) مذكرات محمد عيده من ٢٨ .
 (٣٢) الأعمال الكاملة للأفغاني : من ٤٧٣ .
 (٣٣) المصدر نفسه من ٤٧٥ .
 (٣٤) عثمان أمين : الأفغاني في القاهرة الفكر المعاصر .
 (٣٥) الأعمال الكاملة من ٤٧٨ .
 (٣٦) مذكرات محمد عيده من ٥٦ .
 (٣٧) الرافعي : عصر اسماعيل ج ٢ من ١٥٢ .
 (٣٨) المرجع نفسه من ٣٨ .
 (٣٩) المرجع نفسه من ١٦٦ .
 (٤٠) جلسة مجلس النواب .
 (٤١) مذكرات مرابي .
 (٤٢) مذكرات محمد عيده من ١٤٠ .
 (٤٣) المصدر نفسه من ١٤٢ .
 (٤٤) المصدر نفسه من ١٤ .
 (٤٥) المصدر نفسه من ١٥٣ .
 (٤٦) مذكرات محمد عيده من ١٤ .
 (٤٧) رفاعه الطهطاوي - مناهج الآليات .
 (٤٨) المصدر نفسه .
 (٤٩) المصدر نفسه .
 (٥٠) د . علي الحديدي من ٨٧ .
 (٥١) المرجع من ١١٣ .
 (٥٢) المرجع من ١٢٠ .

- (٥٣) المرجع ص ١٢١ •
 (٥٤) إبراهيم جبهه - الصحفي الثاني ص ١٤ •
 (٥٥) المرجع نفسه ص ٣٩ • (٥٦) المرجع نفسه ص ٥٨ •
 (٥٧) المرجع نفسه ص ٥٩ • (٥٨) الطليعة - مايو ١٩٦٧ •
 (٥٩) عبد التعم شمس - الألفاني - الجمهورية القاهرية ٥ ديسمبر ١٩٦٨ •
 (٦٠) المرجع نفسه •
 (٦١) المرجع نفسه •
 (٦٢) الأعمال الكاملة للألفاني - ص ١٩٩ - ٢٠٠ •
 (٦٣) المصير نفسه ص ٤٢٨ •
 (٦٤) بلنت : التاريخ السرى للاحتلال •
 (٦٥) مذكرات محمد عبده ص ١٤٣ •
 (٦٦) المصدر نفسه • (٦٧) بلنت : التاريخ السرى •
 (٦٨) المرجع نفسه •
 (٦٩) كرومر - الثورة العربية ص ٧٠ •
 (٧٠) بلنت ص ٤٥٣ •
 (٧١) فان بيلن - مصر وإوروبا - ج ١ ص ٢٦ نقل من الراحل
 عمر اسماعيل ج ٢ ص ١٢٣ •
 (٧٢) ماك كون - مصر كما هي ص ٨٥ نقل من عمر اسماعيل ج ٢
 ص ١٢٣ • (٧٣) مذكرات عباس ج ١ ص ١٦ •
 (٧٤) الصحفي الثاني ص ٩٢٨ • (٧٥) لانتير ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ •
 (٧٦) بلنت : التاريخ السرى • (٧٧) بلنت : التاريخ السرى •
 (٧٨) ماك كون - مصر كما هي ص ٨٥ نقل من عمر اسماعيل
 ص ١٢٣ • (٧٩) بلنت ص ٤٥٧ ، (٨٠) المرجع نفسه ص ٤٥٣ •
 (٨١) راجع لانتير ص ٨٤ ، ٨٥ ، ٩٧ • (٨٢) لانتير ص ٤٥٣ •
 (٨٣) المقاد - محمد عبده ص ٤٨ • (٨٤) نفسه ص ٨٤ •
 (٨٥) راجع الجبرتي - عجائب الآثار •
 (٨٦) المقاد - مرقى الإصلاح •
 (٨٧) المقاد - محمد عبده ص ٦٤ •
 (٨٨) رفاعة الطهطاوى - تلخيص الأبرار •
 (٨٩) المصير نفسه •
 (٩٠) راجع صلاح عيسى : الدوريات الثقافية في مصر في القرن ١٩ -
 الجزء الأول : روضة المدارس المصرية دراسة لم تنتشر •
 (٩١) مذكرات محمد عبده ص ٤٧ •
 (٩٢) المدهى : الإفقيان ص ٩٩ •
 (٩٣) موجز تاريخ منصفات ما قبل الرأسمالية ص ١٣٦ ، ١٣٧ •
 (٩٤) د. حنين جنتي : الإفقيان - الفكر المعاصر ص ٥١ •

- (٩٥) المغربي : ص ٣٤ .
- (٩٦) محمد عبد الفتى حسن : عبد الله فكرى ص ٣٤ .
- (٩٧) الأعمال الكاملة للأفغانى ص ٩٩ . (٩٨) المغربي - ص ٤٧ .
- (٩٩) أخبار اليوم ١٠/٤/١٩٧٠ .
- (١٠٠) عثمان أمين : الأفغانى فى القاهرة - الفكر المعاصر العدد ٥١ .
- (١٠١) د. حسن حنفى - الأفغانى - الفكر المعاصر العدد ٥١ .
- (١٠٢) مذكرات محمد عبده ص ٣٤ .
- (١٠٣) د. الحديدي ص ١٧٦ .
- (١٠٤) د. حسن حنفى - المرجع السابق .
- (١٠٥) راجع على سبيل المثال هذا المفهوم لدى الدكتور على الحديدي فى كتابه من التدهم : والأستاذ محمد عبادة فى الأفغانى - ملف الطلبة أبريل ١٩٦٩ ع .
- (١٠٦) راجع تعريف د. لويس عوض .
- (١٠٧) كامل زهيرى : الشأن سيمونيون فى مصر - الهلال ١٩٦٨ .
- (١٠٨) الطهطاوى - مناهج الآداب ص ٩٣ ، ٩٤ .
- (١٠٩) د. لويس عوض - تاريخ الفكر المصرى ج ٢ ص ١٨٤ .
- (١١٠) الحديدي ص ٣٣ . (١١١) المرجع نفسه ص ٢٢ .
- (١١٢) تاريخ مصر فى هذا العصر لعبد الله التدهم ص ٥٣ .
- (١١٣) التفكيك والتفكيك فى ١٥/٨/١٨٨١ .
- (١١٤) التفكيك ١٨/٩/١٨٨١ .
- (١١٥) تاريخ الأستاذ الامام - الشيخ رشيد رضا - ج ١ ص ١٤٨ .
- (١١٦) بلنت ص ٦٢٤ . (١١٧) نفسه ص ٤٥٣ .
- (١١٨) بلنت ص ٤٥٧ .
- (١١٩) كان جون نيتيه مميذا للجيالية السويسرية فى مصر وله كتاب من الثورة العرابية .
- (١٢٠) جارودى - الاسلام والاشتراكية - الطلبة يناير ١٩٧٠ .
- (١٢١) محمود اسماعيل عبد الرزاق : جارودى والاسلام - الفكر المعاصر فبراير ١٩٧٠ .
- (١٢٢) جارودى - المصدر السابق .

هوامش الفصل الرابع :

- (١) المقاد : محمد عبده ص ١٥٨ .
- (٢) المرجع نفسه . (٣) المغربى ص ٧٦ .
- (٤) المقاد - محمد عبده ص ١٣٧ .
- (٥) عثمان أمين - الفكر المعاصر ٥١ * الهوامش للأستاذ الطنحاني .
- (٦) هانن ص ٦٤ من مذكرات محمد عبده .

- (٧) عثمان أمين - المرجع السابق .
- (٨) هامش ص ٤٦ من مذكرات محمد عبده .
- (٩) د. أنيس - دراسة في المجتمع المصري .
- (١٠) الحديدي ص ٦٨ . (١١) الطنطاوي المرجع السابق .
- (١٢) المرجع نفسه .
- (١٣) جرجي زيدان : تاريخ الماسونية العام .
- (١٤) د. عبد العزيز رفاعي : المصدر السابق ٩١ - ٩٢ .
- (١٥) الحديدي ص ٦٨ . عثمان أمين المرجع السابق .
- (١٦) رفاعي ٩١ - ٩٢ .
- (١٨) تاريخ الماسونية العام - ٢١٠ وذكرها أيضاً محمد عبده ٦٣٦ .
- (١٩) التاريخ الذي كتبه عرابي لبلنت - التاريخ المصري ص ٦٢٤ .
- (٢٠) بلنت ٦٤٢ . مذكرات محمد عبده ٦٣ .
- (٢٢) التجارة - الفند ٢١٤ في ١٨٧٩/٤/٧ .
- (٢٣) التجارة ٢١٦ في ١٨٧٩/٤/٩ .
- (٢٤) مذكرات محمد عبده ١٠٤ .
- (٢٥) المصدر نفسه ص ١٠٥ . (٢٦) المصدر نفسه .
- (٢٧) معر للمصريين ص ٧٩ . (٢٨) الحديدي ص ٨١ .
- (٢٩) مذكرات محمد عبده ٦٩ . (٣٠) الحديدي ص ٨٢ .
- (٣١) مذكرات محمد عبده ص ٩٠ .
- (٣٢) رفعت السعيد : الفكر الاشتراكي ص ١٢٢ .
- (٣٣) جرجي زيدان - تاريخ آداب اللغة ج ٤ ص ٧٩ .
- (٣٤) الرافعي : الثورة البرابية ص ٧٠ .
- (٣٥) المرجع نفسه .
- (٣٦) رفعت السعيد : تاريخ الفكر الاشتراكي ص ١٤٠ .
- (٣٧) بلنت ٦٢٤ د. محمد عبده للمقاد ص ١٦١ .
- (٣٨) بلنت ص ٦٢٠ . (٣٩) بلنت ص ٦٢١ .
- (٤٠) عن نوبلي بل - رفاعي ص ١٣٥ .
- (٤١) ملتر ص ٢٠ رفعت : الثورة البرابية ص ١٧٧ .
- (٤٢) البحر الزاخر ج ١ ص ٢٠٩ .
- (٤٣) مذكرات عرابي ص ٢٥ . (٤٤) بلنت ص ٦٢٢ .
- (٤٥) مذكرات عرابي ج ١ ص ٤٢ .
- (٤٦) بلنت ص ٦٢٤ . (٤٧) كرومر ص ٤٧ .
- (٤٨) بلنت ص ٦٢٦ .
- (٤٩) هو خالد بن ملباي ، الأمير المملوكي الذي سلم دولة سلاطين المالكي للعثمانيين حين خان آخر سلاطينها قانصوه الغوري .

- (٥٠) مذكرات عرابي ج ١ ص ٥٠ .
- (٥١) بلنت ص ٦٢٦ ويقول ان الاجتماع حضره الضباط الثلاثة فقط .
- (٥٢) مذكرات عرابي ج ١ ص ٥٩ الملحق الاول لكتاب التاريخ المصري .
- (٥٣) بلنت : تاريخ حياة عرابي بقلمه ملحق كتاب الاحتلال المصري
- (٥٤) الحديدي : ص ٤٢ .
- (٥٥) مذكرات عرابي ج ١ ص ١٠٢ .
- (٥٦) راجع : صلاح عيسى : الصحافة الاشتراكية في ج.م.ع .
- الحرية الليتائية ، وله أيضا : الدوريات الثقافية في القرن التاسع عشر - دراسة لم تقصر .
- (٥٧) مذكرات محمد عبده ص ٥٨ .
- (٥٨) تاريخ مصر في هذا العصر : ص ٥٣ .
- (٥٩) المصدر السابق ٥٣/٥٤ .
- (٦٠) فليبيب دى طرازي : تاريخ الصحافة المصرية ج ٢ ص ٢٨٢ .
- (٦١) ابراهيم عبده : الصحفي الثائر : ص ٦٥ .
- (٦٢) المرجع نفسه .
- (٦٣) فريد أدب : اخبار اليوم في ١٤/٦/١٩٦٩ .
- (٦٤) مذكرات محمد عبده ص ١٠٥ .
- (٦٥) الصحفي الثائر ص ٦٥ . (٦٦) الصحفي الثائر ص ٧٤ .
- (٦٧) نفس المصدر ص ٢٨٠ وراجع تشيلية بعتوان و الجهادي
- نشرتها الهلال القاهرية في ابريل ١٩٦٩ وتتضمن التعدييد بالحياة السيئة التي كان يعيشها ضباط الجيش .
- (٦٨) الصحفي الثائر ٨٢ . (٦٩) المرجع نفسه ص ٨٣ .
- (٧٠) المرجع نفسه ص ١٨٧ . (٧١) المرجع نفسه ٩١ .
- (٧٢) تاريخ مصر في هذا العصر ص ٥٥ .
- (٧٣) التنكيث والتبكيث ١٨٨١/٦/١٣ .
- (٧٤) الحديدي ص ١٨١ . (٧٥) المرجع نفسه ص ١٨٧ .
- (٧٦) التنكيث والتبكيث نقلًا عن الحديدي ص ٣٠٦ .
- (٧٧) الحديدي ص ١٦٦ . (٧٨) المرجع نفسه .
- (٧٩) الطائف ١٨٨٢/٦/٢٩ .
- (٨٠) حسر طوسون - ضرب الاسكندرية في ١١ يوليو ص ١٠٢/١٠١ .
- (٨١) مذكرات عرابي ج ٢ ص ٩٠ - ٩١ .
- (٨٢) التنكيث والتبكيث ١٨٨٢/٦/٦ .
- (٨٣) بلنت ص ٢٠٨ ، ص ٢٠٩ وراجع أيضا الاهرام في ١٨٦٥/٣/٥
- حول دور وكالات رويتر ومافاس .

- (٨٤) بلنت ص ٢١٦ .
- (٨٥) مذكرات عرابي ج ١ ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .
- (٨٦) بروكس : كيف دافعتا عن عرابي ص ١٣٩ نقلا عن الخريف
- ٤٦٥ . (٨٧) مذكرات عرابي ج ١ ص ٤٤٠ .
- (٨٨) استجواب أحمد رفعت نوفمبر ١٩٦٦ - مصر للمصريين .
- (٨٩) أنصهر نفسه .
- (٩٠) محضر التحقيق مع عرابي - الطليعة أبريل ١٩٦٤ .
- (٩١) المغربي : مرجع سابق . (٩٢) الحديدي ص ٨٧ .
- (٩٣) المرجع نفسه . (٩٤) الحديدي ص ١٢١ .
- (٩٥) الحديدي ص ٩٦ .
- (٩٦) تاريخ مصر في هذا العصر ص ٧٥ ، ٥٨ .
- (٩٧) الحديدي ص ١٥٠ . (٩٨) الحديدي ص ٢٥٣ .
- (٩٩) التكتيك والتكتيك ١٦/١٠/١٨٨١ .
- (١٠٠) التمس في ١٠/٣/١٨٨٢ من الحديدي ص ٢٩ .
- (١٠١) الحديدي ص ١٩١ .
- (١٠٢) تاريخ مصر في هذا العصر ص ٦٥ - ٦٦ .
- (١٠٣) تقرير محمد عبده لبنت - ملاحق التاريخ العبري .
- (١٠٤) النصوص، نقلا عن مذكرات عرابي ج ١ .
- (١٠٥) الحديدي : مرجع سابق .
- (١٠٦) الحديدي : مرجع سابق .
- (١٠٧) الحديدي ص ١٠٤ .
- (١٠٨) التحقيق مع عرابي : الطليعة فبراير ٦٦ .
- (١٠٩) التمس في ١٨٨٢/٥/٢٩ - الحديدي ١٩٥ .
- (١١٠) الصحفي، الثاني ص ٢٨ - ٢٩ .
- (١١١) الطائف ١٨٨٢/٤/٢٩ .
- (١١٢) راجع تقويم النيل لأمين حامي يافا .
- (١١٣) نقلا عن محمد عبده للمقاد .
- (١١٤) روزنتين ص ١٩٧٩ .
- (١١٥) ملاك جرجس : التناقضات بين الثورة الصناعية والبيروقراطية المصرية - الأهرام الاقتصادي ٢٥١ أول أبريل ١٩٧٠ .
- (١١٦) كرومر ص ٨٨ .
- (١١٧) الرافعي - الثورة العربية ص ٩٩ .
- (١١٨) المرجع نفسه ص ٢٠٦ . (١١٩) المرجع نفسه .
- (١٢٠) المرجع نفسه .
- (١٢١) محضر التحقيق مع عرابي - فبراير ١٩٦٦ .
- (١٢٢) الرافعي : الثورة العربية .

- (١٢٣) بلفت من ٢٣١ *
- (١٢٤) مذكرات عرابي ج ١ من ١٢٤ *
- (١٢٥) بلفت من ٣٣٢ *
- (١٢٦) الرافعي : عصر اسماعيل ج ٢ من ٢٣٧ *
- (١٢٧) الطائف ١٩٨٢/٤/٢٩ *
- (١٢٨) الرافعي : عصر اسماعيل ج ٢ من ٢٣٦ *
- (١٢٩) الوقائع المصرية - العدد ٨٠٣ - ١٨٧٩/٣/٢٦ *
- (١٣٠) الوقائع المصرية ** (١٣١) الرافعي : الثورة العرابية *
- (١٣٢) عبد العزيز رفاعي - من ١١ *
- (١٣٣) الرافعي - عصر اسماعيل ج ٢ *
- (١٣٤) د. رفاعي من ١١ *
- (١٣٥) المحروسة في ١٨٨٢/٥/٣ *
- (١٣٦) الجوائب في ١٨٨٢/٦/٢٧ *
- (١٣٧) المحروسة في ١٨٨٢/٥/٣ *
- (١٣٨) الوطن ٢٤٠ في ١٨٨٢/٨/٧ *
- (١٣٩) مذكرات عرابي المخطوطة من ٢٩٩ نقل عن الرافعي *
- (١٤٠) الرافعي : الثورة العرابية من ١٤٨ *
- (١٤١) مذكرات عرابي ج ٢ من ١١٤ *
- (١٤٢) الوقائع المصرية في ١٨٨١/٩/١٧ *
- (١٤٣) د. رفاعي من ١٦٧ * (١٤٤) بلفت من ٢٧٠ *
- (١٤٥) جلسة مجلس النواب في ١٨٨٢/٣/٢٥ *
- (١٤٦) جلسة ١٨٨٢/٢/٢٧ *
- (١٤٧) جلسة مجلس النواب في ١٨٨٢/٢/١٥ *
- (١٤٨) جلسة مجلس النواب في ١٨٨٢/٢/٢٠ *
- (١٤٩) مذكرات محمد عبده من ١٧٣ *
- (١٥٠) مذكرات محمد عبده من ٨٨ *
- (١٥١) نفق المصدر من ١٧٣ *
- (١٥٢) عصر اسماعيل ج ٢ من ٨٥ *
- (١٥٣) روزشتين من ١٥٦ *
- (١٥٤) عصر اسماعيل ج ٢ من ٢٨٩ *
- (١٥٥) د. عبد العزيز رفاعي من ٢٤ *
- (١٥٦) الوقائع المصرية العدد ٢٨٤ في ١٨٦٩/٤/١٤ *
- (١٥٧) جلسة مجلس النواب في ١٨٨٢/٣/٢٥ *
- (١٥٨) الرافعي - الثورة العرابية من ٢٥٣ *
- (١٥٩) روزشتين من ٢٤٣ *

- (١٦٠) عبد العزيز رفايى من ١٥٠ - ١٥١
- (١٦١) نجيب مغلوب : نوبار باشا وما تم على يديه من ٦١ - ٦٢
- (١٦٢) المرجع نفسه من ١٢٥ - (١٦٣) المرجع نفسه من ١٢٦
- (١٦٤) الرافى : مصر والسودان فى اوائل عهد الاحتلال من ٦٣ - (١٦٥) المرجع نفسه من ٦٥
- (١٦٦) مذكرات حرايى ج ١ من ١١٥ - (١٦٧) نوبار من ١٣٣ - ١٣٦
- (١٦٨) عن مشروع برونات راجع من ٢٠٠ من كتاب سعد زغلول للنقل
- (١٦٩) الوقائع المصرية ١٨٨٢/٧/٢٣
- (١٧٠) محضر التحقيق مع اسماعيل محمد باشا - الطليعة سبتمبر ١٩٦٦
- (١٧١) الرافى : الثورة المراهية ٣٨٥
- (١٧٢) محضر التحقيق مع يعقوب سامى الطليعة يوليو ١٩٦٦
- (١٧٣) محضر التحقيق مع يعقوب سامى الطليعة يوليو ١٩٦٦
- (١٧٤) محضر التحقيق مع أحمد زقعت نوفمبر ١٩٦٦
- (١٧٥) محضر التحقيق مع عبد الرحمن رشدى - الطليعة القاهرة يناير ١٩٦٧
- (١٧٦) محضر التحقيق مع أحمد حرايى الطليعة القاهرة مارس ١٩٦٦
- (١٧٧) محضر التحقيق مع أحمد حرايى الطليعة القاهرة ابريل ١٩٦٦
- (١٧٨) محضر التحقيق مع أحمد حرايى - الطليعة ابريل ١٩٦٦
- (١٧٩) مذكرات حرايى أول من ١٨٩ ، ١٩٠
- (١٨٠) محضر التحقيق مع حرايى - الطليعة يوليو ١٩٦٦
- (١٨١) مذكرات حرايى ج ١ من ١٩٨
- (١٨٢) الوقائع المصرية ١٨٨٢/٧/٣١
- (١٨٣) مذكرات حرايى ١٩٨

هوامش الفصل الخامس :

- (١) ويقدرهم البهان الرسمى بين ٥٠٠ ، ٦٠٠ شايط - الوقائع المصرية ١٨٧٩/٢/٢٣
- (٢) الرافى عصر اسماعيل من ١٧١ ، مذكرات محمد عبده من ٦٠ - نوبار باشا وما تم على يديه من ١١٤ ، ١١٥
- (٣) الرافى : عصر اسماعيل ٢ من ١٧١
- (٤) محضر جلسة مجلس النواب فى ١٩/٢/١٨٧٩
- (٥) محضر جلسة مجلس النواب فى ٢٧/٢/١٨٧٩
- (٦) التيس فى ٩/٢/١٨٧٩ نقلًا عن روزشتين من ١٦٥
- (٧) الرافى - عصر اسماعيل ج ٢ من ١٨٤

(٨) محمد أنيس - الثورة العربية - محاضرات المعهد العالي للدراسات
الاشتراكية - القاهرة ١٩٦٥ .

- (٩) التيمس في ١٦/٤/١٨٧٩ نقلًا عن روزفستون ص ١٥٩ .
- (١٠) رفاهي ص ١٢٣ .
- (١١) التيمس في ١٩ مايو ١٨٧٩ روزفستين ص ١٧٨ .
- (١٢) الوقائع المصرية . (١٣) روزفستون ص ١٨٨ .
- (١٤) مذكرات محمد عبده ص ٧٠ - ٧١ .
- (١٥) كرومر ص ١٨ .
- (١٦) مذكرات محمد عبده ص ١٠٦ .
- (١٧) الرافعي - الثورة العربية ص ٦٧ .
- (١٨) روزفستين ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ .
- (١٩) كرومر ص ٢٤ ، ٢٥ . (٢٠) مذكرات محمد عبده ص ٦٨ .
- (٢١) المصدر نفسه ص ٧١ . (٢٢) المصدر نفسه ص ٧٤ .
- (٢٣) كرومر ص ١٩ .
- (٢٤) عبد الرحمن الرافعي - الثورة العربية .
- (٢٥) عبد الميزيز رفاهي ص ١٣٣ .
- (٢٦) الخفيف : عرابي المقترى عليه ص ٥٨ .
- (٢٧) التيمس في ١٢/٩/١٨٨١ نقلًا عن روزفستين ص ٢١٨ .
- (٢٨) نفس المصدر . (٢٩) بلنت ١٨٥ .
- (٣٠) مذكرات محمد عبده ص ١٤٣ - ١٤٤ .
- (٣١) المصدر نفسه ص ١٤١ .
- (٣٢) المصدر نفسه ص ١٥٢ .
- (٣٣) المصدر نفسه . (٣٤) بلنت ص ١٩٢ .
- (٣٥) بلنت : المرجع نفسه .
- (٣٦) مذكرات محمد عبده ص ١٥٤ .
- (٣٧) بلنت ص ١٨٦ . (٣٨) بلنت ص ١٩٢ .
- (٣٩) المرجع نفسه .
- (٤٠) مذكرات محمد عبده ص ١٥٤ .
- (٤١) الرافعي - الثورة العربية ص ٧٢ .
- (٤٢) مذكرات عرابي ج ١ ص ٧٩ .
- (٤٣) المصدر نفسه ص ٨٠ . (٤٤) المصدر نفسه ص ٨٢ .
- (٤٥) المصدر نفسه ص ٨٠ . (٤٦) بلنت ص ٢٥٧ .
- (٤٧) كرومر ص ٨٦ . (٤٨) كرومر ص ٨٧ .
- (٤٩) كرومر ص ٨٥ . (٥٠) المصدر نفسه .
- (٥١) كرومر ص ٦٥ . (٥٢) كرومر ص ٨٥ .

- (۵۲) روزشماره ص ۲۶۳ : (۵۴) روزشماره ص ۲۶۴
- (۵۵) گروم ص ۶۱ - ۶۲
- (۵۶) مذكرات محمد عبده ص ۱۷۰
- (۵۷) نقش المصدر ص ۱۶۹
- (۵۸) مذكرات عزابی ص ۶۸
- (۵۹) گروم : مرجع جالب
- (۶۰) گروم ص ۱۰۲ ، ۱۰۳
- (۶۱) گروم ص ۸۶
- (۶۲) گروم ۱۰۶
- (۶۳) گروم ۱۰۶
- (۶۴) گروم ۹۳
- (۶۵) گروم ۱۰۱ - ۱۰۲ - ۱۰۳
- (۶۶) گروم ۸۶
- (۶۷) گروم ۱۰۸
- (۶۸) پلنت ص ۲۵۲
- (۶۹) پلنت ۲۵۴
- (۷۰) پلنت ص ۲۴۹ ، ۲۴۸
- (۷۱) پلنت ۲۵۶
- (۷۲) پلنت ۲۳۶
- (۷۳) پلنت ۳۵۰
- (۷۴) پلنت ۲۵۶
- (۷۵) روزشماره ص ۲۶۲
- (۷۶) روزشماره ص ۲۵۸
- (۷۷) روزشماره ص ۲۷۰
- (۷۸) روزشماره ص ۲۵۳
- (۷۹) روزشماره ص ۲۶۱ - ۲۶۲
- (۸۰) پلنت ۲۶۲
- (۸۱) روزشماره ص ۲۶۹
- (۸۲) پلنت ۲۶۲
- (۸۳) الوطن - ۱۶ فبرای ۱۸۸۲
- (۸۴) پلنت ۲۳۰ وگروم ۸۸ ، ۸۹
- (۸۵) پلنت ۲۰۶
- (۸۶) رفعت السعيد - الفكر الاشتراكي ص ۲۰۱
- (۸۷) پلنت ص ۲۰۵ - ۲۰۶
- (۸۸) گروم ص ۸۸
- (۸۹) پلنت ص ۳۲۵
- (۹۰) پلنت ص ۳۲۵
- (۹۱) الرافعي - الثورة العربية ص ۲۰۴
- (۹۲) پلنت ۳۲۲
- (۹۳) پلنت ۳۲۵
- (۹۴) پلنت ۳۲۳
- (۹۵) پلنت ۳۲۵
- (۹۶) پلنت ۳۰۶
- (۹۷) المرجع نفسه
- (۹۸) پلنت ص ۲۷۶
- (۹۹) پلنت ۲۶۹
- (۱۰۰) مذكرات عزابی ص ۱۱
- (۱۰۱) المصدر نفسه ص ۱۲
- (۱۰۲) السعيد - الطليعة يناير ۱۹۷۰
- (۱۰۳) استجواب أحمد رفعت - الطليعة نوفمبر ۱۹۶۶
- (۱۰۴) روزشماره ص ۳۰۰
- (۱۰۵) استجواب أحمد رفعت : الطليعة نوفمبر ۱۹۶۶
- (۱۰۶) المصدر نفسه
- (۱۰۷) المصدر نفسه

- (١٠٨) المصدر نفسه •
- (١٠٩) بلنت ٣٥٤ •
- (١١٠) مذكرات محمد عبده من ١٧٦ •
- (١١١) استجواب يعقوب سامي : الطليعة ابريل ١٩٦٦ •
- (١١٢) استجواب عرابي : الطليعة ابريل ١٩٦٦ •
- (١١٣) المصدر نفسه •
- (١١٤) المصدر نفسه •
- (١١٥) اتيتمس ١٨٨٢/٥/٢٩ نقلا من الحديدي ١٩٢ •
- (١١٦) بلنت : مرجع سابق •
- (١١٧) بلنت ٣٨٨ •
- (١١٨) استجواب محمد عبده : الطليعة نوفمبر ١٩٦٦ •
- (١١٩) استجواب يعقوب سامي : الطليعة يوليو ١٩٦٦ •
- (١٢٠) المصدر نفسه •
- (١٢١) استجواب محمد عبده : الطليعة نوفمبر ١٩٦٦ •
- (١٢٢) استجواب محمد عبده : الطليعة نوفمبر ١٩٦٦ •
- (١٢٣) المصدر نفسه •
- (١٢٤) استجواب علي الروبي : الطليعة سبتمبر ١٩٦٦ •
- (١٢٥) استجواب يعقوب سامي : الطليعة يوليو ١٩٦٦ •
- (١٢٦) استجواب يعقوب سامي : الطليعة يوليو ١٩٦٦ •
- (١٢٧) استجواب يعقوب سامي ، واستجواب عرابي وبلنت من ٣٥٦ •
- (١٢٨) الجريدة ١٩٠٧/٣/٢٣ • (١٢٩) الوطن ١٨٨٢/٦/٢ •
- (١٣٠) المحررة ١١٦٠ في ٣ يونيو ١٨٨٢ •
- (١٣١) بلنت من ٣٨٤ •
- (١٣٢) بلنت من ٢٩٧ •
- (١٣٣) بلنت من ٢٧٩ •
- (١٣٤) مذكرات محمد عبده من ١٨٠ •
- (١٣٥) مذكرات استجواب عرابي ومذكراته ج ١ من ٦٠ •
- (١٣٦) بلنت من ٤٢٩ •
- (١٣٧) بلنت من ٤٣٠ •
- (١٣٨) بلنت من ٣٣٣ - ٣٣٤ •
- (١٣٩) مذكرات محمد عبده من ١٧٨ •
- (١٤٠) المصدر نفسه من ١٨١ •
- (١٤١) استجواب عرابي - الطليعة ١٩٦٦ •
- (١٤٢) مذكرات محمد عبده من ١٨٢ •
- (١٤٣) كرومر من ١٨٤ •
- (١٤٤) بلنت من ٧٦٦ •
- (١٤٥) بلنت من ٢٤٤ •
- (١٤٦) بلنت من ٤٤٦ •
- (١٤٧) عمر طوسون من ٤٧ •
- (١٤٨) عمر طوسون من ٤٨ •
- (١٤٩) عمر طوسون من ٥١ •
- (١٥٠) عمر طوسون من ٦٤ •
- (١٥١) عمر طوسون من ٦٧ •
- (١٥٢) يوفس - الانجليز والفرنسيون في مصر - نقلا من عمر طوسون من ٧٣ •

- (۱۵۳) عمر طوسون ص ۶۹ - ۷۲ - راجع بالذات نص تفسير
 المرعشي باقا . (۱۵۴) عمر طوسون ص ۶۷ .
 (۱۵۵) عمر طوسون ص ۸ ، ۹ . (۱۵۶) المرجع نفسه ص ۶۰ .
 (۱۵۷) كروس من ۱۶۵ . (۱۵۸) بلنت ص ۴۹۹ .
 (۱۵۹) بلنت ص ۵۰۰ - ۵۰۱ .
 (۱۶۰) مذكرات محمد عبده ص ۱۹۲ .
 (۱۶۱) مذكرات عراقى - ج ۱ .
 (۱۶۲) مذكرات عراقى ج ۱ ص ۱۸۱ ، ۱۸۵ ، ۱۹۵ .
 (۱۶۳) مذكرات عراقى ص ۱۹۸ .
 (۱۶۴) مذكرات عراقى ج ۱ ص ۲۱۲ .
 (۱۶۵) مذكرات عراقى ج ۲ ص ۱۲ .
 (۱۶۶) كروس من ۱۶۹ . (۱۶۷) بلنت ص ۴۰۸ .
 (۱۶۸) الرافعى الثورة العراقية ص ۴۴۹ .
 (۱۶۹) الرافعى - المرجع نفسه .
 (۱۷۰) مذكرات محمد عبده ص ۲۰۲ .
 (۱۷۱) بلنت ص ۵۴۱ . (۱۷۲) المرجع نفسه .
 (۱۷۳) المرجع نفسه ص ۵۴۲ .
 (۱۷۴) الطائف ۸/۱۴ ، ۸/۱۵ ، ۱۸۸۲ .
 (۱۷۵) مذكرات عراقى ج ۲ ص ۲۲ .
 (۱۷۶) بلنت ص ۵۴۲ . (۱۷۷) بلنت ص ۵۰۴ .
 (۱۷۸) محضر التحقيق مع حسن موسى المقصود - الطليعة ديسمبر ۱۹۶۶ .
 (۱۷۹) كان احمد رفعت مديرا للمطبوعات وسكرتيرا عاما لمجلس الوزراء .
 (۱۸۰) محضر استجواب احمد رفعت - الطليعة نوفمبر ۱۹۶۶ .
 (۱۸۱) محضر استجواب البارودي .
 (۱۸۲) محضر استجواب احمد رفعت .
 (۱۸۳) المصدر نفسه .
 (۱۸۴) ر . الحيدري ص ۱۹۴ - ۲۱۱ والطائف ۷/۲۸ ، ۱۸۸۲ .
 (۱۸۵) بلنت ص ۵۱۵ - ۵۱۶ و ۵۵۳ .
 (۱۸۶) مذكرات عراقى ج ۱ ص ۱۸۸ .
 (۱۸۷) المصدر نفسه ص ۱۹۲ و ۱۹۴ .
 (۱۸۸) استجواب حسين البرملى .
 (۱۸۹) احمد سمى - ثلاثة التديم ج ۱ ص ۱۹ - ۲۰ .
 (۱۹۰) محضر استجواب يعقوب سامى واسماعيل احمد .
 (۱۹۱) محضر استجواب يعقوب سامى .
 (۱۹۲) مذكرات عراقى ج ۱ ص ۱۹۴ .

- (١٩٣) على مبارك : الخطط التوفيقية .
- (١٩٤) مذكرات عرابي ج ٣ ص ١٩٨ .
- (١٩٥) بيونس - ص ٣٦ - عن الرافعي : الثورة العرابية ص ٢٨٨ .
- (١٩٦) محضر استجواب يعقوب سامي .
- (١٩٧) محضر استجواب علي الروبي .
- (١٩٨) محضر استجواب موسى العقاد .
- (١٩٩) محضر استجواب حسين الدربلي .
- (٢٠٠) محضر استجواب اسماعيل محمد .
- (٢٠١) محضر استجواب أحمد عرابي .
- (٢٠٢) مذكرات عرابي ص ١٩٦ .
- (٢٠٣) بلنت ص ٧٧٧ .
- (٢٠٤) بلنت ص ٤٨٩ .
- (٢٠٥) محضر استجواب سليمان أهاظه .
- (٢٠٦) محضر استجواب محمود فهمي .
- (٢٠٧) بلنت - المرجع السابق .
- (٢٠٨) رسالة مابونجي لبلنت في ١٤ يونيو - التاريخ اسرى لاحتلال إنجلترا لمصر - ملاحق الكتاب .
- (٢٠٩) رسالة عرابي لجلادستون - المرجع نفسه .
- (٢١٠) محضر استجواب عثمان فوزي .
- (٢١١) محضر استجواب محمود الفلكي .
- (٢١٢) محضر استجواب محمود البارودي .
- (٢١٣) محضر استجواب يعقوب سامي .
- (٢١٤) كروس : الثورة العرابية ص ١٥٠ .
- (٢١٥) سليم النقاش : مصر للمصريين ج ٥ ص ٤٩ .
- (٢١٦) المصدر نفسه .
- (٢١٧) بلنت ص ٥١٥ .
- (٢١٨) بلنت ص ٣ ، ٥ .
- (٢١٩) المرجع نفسه ص ٥٥٥ .
- (٢٢٠) مذكرات عرابي ج ١ ص ١٥٥ .
- (٢٢١) كروس - ص ١٨٥ .
- (٢٢٢) بلنت ص ٥١٨ .
- (٢٢٣) محضر استجواب البارودي .
- (٢٢٤) نفس المصدر .
- (٢٢٥) بلنت ص ٣٣٦ .
- (٢٢٦) المصدر نفسه ص ٢٣٨ .
- (٢٢٧) بلنت ص ٣٤١ .
- (٢٢٨) محضر استجواب البارودي .
- (٢٢٩) محضر استجواب محمود فهمي .
- (٢٣٠) مذكرات عرابي ج ١ ص ١١٥ .
- (٢٣١) بلنت ص ٣٤٧ .
- (٢٣٢) محضر استجواب أحمد رفعت .
- (٢٣٣) راجع محاضر استجواب كل من أحمد رفعت وعرابي وهادي التروبي .

- (٢٣٤) محضر التحقيق مع هرايى ٤ - (٢٣٥) بلفس من ٣٤٣ .
- (٢٣٦) محضر التحقيق مع البازوى .
- (٢٣٧) محاضر التحقيقات مع عثمانى فوزى ومحمود الهنسى والبارودى .
- (٢٣٨) بلفت من ٧٩٩ .
- (٢٣٩) عمر طوسون من ٣٤ و ٢٦ .
- (٢٤٠) المرجع نفسه من ٣٦ و ٣٦ .
- (٢٤١) المرجع نفسه من ٣٦ .
- (٢٤٢) المرجع نفسه من ٤٤ و ٤٤ و ٤٥ .
- (٢٤٣) المرجع نفسه من ٤٦ .
- (٢٤٤) مذكرات هرايى ج ١ من ١٧٨ .
- (٢٤٥) نبيه (جون) : قرأى بها من ١٤٧٢ نقله عن الثورة المرابية .
- للمراسى من ٣٤٢ .
- (٢٤٦) مذكرات هرايى ج ١ من ١٧٢ .
- (٢٤٧) نبيه من ١٣٧ نقله عن المراسى الثورة المرابية من ٢٤٢ .
- (٢٤٨) مذكرات هرايى ج ١ من ١٧٧ .
- (٢٤٩) نبيه من ٣٦٧ نقله عن المراسى .
- (٢٥٠) مذكرات محمد عبده من ١٩٨ .
- (٢٥١) بلفت من ٥٢٢ .
- (٢٥٢) خطاب من هرايى لطلبة كندا يوم ١٤/٨/١٨٨٣ بلفت من ٧٥٨ .
- (٢٥٣) مذكرات هرايى ج ١ من ١٧٧ .
- (٢٥٤) محضر التحقيق مع هرايى .
- (٢٥٥) محضر التحقيق مع أحمد رفعت .
- (٢٥٦) المحقق نفسه .
- (٢٥٧) أبو المعاطى أبو النجاة : ماذا تم بملأى هرايى قبل التسليم .
- الهلال ١٩٦٩ .
- (٢٥٨) محضر التحقيق مع محمود الهنسى .
- (٢٥٩) بلفت من ٨٢ .
- (٢٦٠) المراسى الثورة المرابية من ٤١٦ .
- (٢٦١) بلفت من ٥١٩ .
- (٢٦٢) محضر التحقيق مع هرايى .
- (٢٦٣) تاريخ مصر فى هذا العصر للفتن من ٢٧٩ .
- (٢٦٤) مذكرات هرايى ج ٢ من ٢٨ .
- (٢٦٥) مذكرات محمد عبده .
- (٢٦٦) تحتوه لهنسى باطمان البين المراسى ج ٢ من ٢٣٠ .

- (٢٧٢) مذكرات عرابي .
- (٢٧٣) حياة الاستاذ الامام للشيخ رشيد رضا .
- (٢٧٤) بلنت : مرجع سابق .
- (٢٧٥) محمود الخفيف - عرابي المقترئ عليه من ٣٦٦ .
- (٢٧٦) نينه - من ٢١٦ من الخفيف من ٣٦٧ .
- (٢٧٧) مذكرات عرابي .
- (٢٧٨) بلنت : مرجع سابق .
- (٢٧٩) مذكرات عرابي .
- (٢٨٠) محاضر التحقيقات مع حسن موسى العقاد .
- (٢٨١) الرافعي - الثورة العرابية من ٤٤٤ .
- (٢٨٢) مصر للمصريين ج ٥ من ١٦١ ، ١٦٨ .
- (٢٨٣) مصر للمصريين ج ٤ من ٢٢٥ .
- (٢٨٤) بلنت من ٣٦٣ .
- (٢٨٥) مصر للمصريين ج ٥ من ١٨٣ .
- (٢٨٦) بلنت من ٤٩٠ .
- (٢٨٧) علي الحديدي - خطيب الوطنية .
- (٢٨٨) بلنت - من ٥١٧ ، ٥١٨ .
- (٢٨٩) مذكرات عرابي ج ٢ من ١٨ .
- (٢٩٠) مصر للمصريين ج ٥ من ٢٤٨ .
- (٢٩٠) مكرر) بلنت : من ٧٦٦ .
- (٢٩١) مذكرات عرابي ج ٢ من ١٦٥ ، ١٦٨ .
- (٢٩٢) بلنت من ٦١٤ .
- (٢٩٣) مذكرات محمد عبده من ٢٦ .
- (٢٩٤) نفس المصدر من ٣١ .
- (٢٩٥) نفس المصدر من ١٣٠ .
- (٢٩٦) استجواب حسن العدوي من ١٣٤ من مذكرات عرابي ج ٢ .
- (٢٩٧) بلنت من ٥١٧ .
- (٢٩٨) استجواب حسن العدوي .
- (٢٩٩) استجواب عرابي .
- (٣٠٠) بلنت : التاريخ المبرر لاحتلال إنجلترا لمصر .
- (٣٠١) الرافعي - الثورة العرابية من ٥٠٠ .
- (٣٠٢) مقدمة أسرة تحرير الطليعة القسامية لمحاضر التحقيقات مع

• الثوار العرابيين

- (٣٠٣) محضر التحقيق مع عرابي .
- (٣٠٤) محضر التحقيق مع أحمد رفعت .
- (٣٠٥) محضر التحقيق مع أحمد رفعت .
- (٣٠٦) محضر التحقيق مع الشيخ العدوي .
- (٣٠٧) محضر التحقيق مع علي فهمي .
- (٣٠٨) محضر التحقيق مع عبد الله كبرى .

- (٣٠٩) محضر التحقيق مع يعقوب سامي *
- (٣١٠) محضر التحقيق مع يعقوب سامي *
- (٣١١) محضر التحقيق مع يعقوب سامي *
- (٣١٢) محضر التحقيق مع حسن موسى العقاد *
- (٣١٣) محضر التحقيق مع محمود لهمني *
- (٣١٤) بلنت مع المصدر السابق *
- (٣١٥) محضر التحقيق مع غورشيد باشا طاهر *
- (٣١٦) محضر التحقيق مع اسماعيل صبري *
- (٣١٧) محضر التحقيق مع عبد الله فكرى *
- (٣١٨) محضر التحقيق مع أحمد رفعت *
- (٣١٩) مذكرات عرابي ج ٢ ص ٤١ *
- (٣٢٠) محضر التحقيق مع يوسف أيوب *
- (٣٢١) محضر التحقيق مع حل موسى *
- (٣٢٢) مذكرات عرابي ج ٢ ص ٥٤٨ *
- (٣٢٣) بلنت ص ٥٤٨ *
- (٣٢٤) بلنت ص ٥٥٤ *
- (٣٢٥) بلنت ص ٥٤٥ *
- (٣٢٦) بلنت ص ٥٤٦ *
- (٣٢٧) كرومر - الثورة العرابية ص ٢٥٠ *
- (٣٢٨) مصطفى كامل - المسألة الشرقية من ص ٢١٤ الى ٢٨٠ *
- (٣٢٩) اللوام ١٩٠٦/٥/٢ *
- (٣٣٠) د. محمد حسين هيكل - مذكرات في السياسة المصرية ج ١ ص ٦٦ *
- (٣٣١) نفس المصدر ص ٦٧ *

المصادر والمراجع

(١) مصادر أولية

★ وثائق تاريخية :

- (١) سليم خليل النقاش : مصر للمصريين - مسبعة اجزاء * مطبعة المحروسة ١٨٨٤ *
- (٢) سعد زغلول (باشا) : خطاب سعد زغلول الحديثة - جنبها محمود فؤاد - ١٩٢٣ *
- (٣) مجلة الكاتب القاهرية : « وثائق الثورة العرابية » - مجموعة وثائق حول التحقيقات التي جرت في حريق الاسكندرية في ١١ يوليو ١٨٨٢ ومدبعتها في ١١ يونيو من نفس العام - عثر عليها وحققها وعلق عليها الدكتور

- محمد أنيس الامداد من ٩٩ الى ١٠٢ من يونيو الى سبتمبر ١٩٦٩ •
 (٤) مجلة الطلبة القاهرية : محاضرات محاكمات الثورة العرابية - وقد بدأت الطلبة نشرها على التوالي من فبراير الى يونيو ١٩٦٧ • وذكرت ان النص الذي نشرته قد اعتمد على الوثائق التي نشر عليها في قصر هابدين بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وعلى نسخة نادرة من كتاب مصر للمصريين •
 (٥) وزارة الخارجية المصرية : القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٥ (الكتاب المصري من القضية المصرية) - المطبعة الاميرية ١٩٥٥ •
 (٦) رسائل النديم الى عرابي : وجدت مسودات خمس منها حقلها ونشرها الدكتور محمد خلف الله أحمد ، وطبعها ملحقة بكتاب « تاريخ مصر في هذا العصر » الذي أطلق عليه المحقق اسم « عبد الله النديم ومذكراته السياسية » القاهرة - ١٩٥٦ •
 (٧) تقويم النيل : (ثلاثة أجزاء في سبعة مجلدات) - مطبعة بولاق القاهرة ١٩١٦ - ١٩٣٦ •
 (٨) مركز دراسات التاريخ القومي بمصر : محاضرات اجتماعات لجان اعادة كتابة التاريخ في منشورة القاهرة ١٩٦٥ •

★ وثائق فكرية :

- (٩) رفاعة رافع الطهطاوى « تخلص الابرص في تلخيص باريز » - طبعة وزارة الثقافة المصرية ١٩٥٨ •
 (١٠) « مناهج الالباب » المصرية في مباهج الآداب المصرية •
 (١١) « مقتطفات من كتب رفاعة الطهطاوى » - وزارة التربية ١٩٥٨
 (١٢) عبد الله النديم : ملالة النديم في منتخبات عيد الله النديم - جميع شقيقه عبد الفتاح النديم ومقدمة بقلم أحمد صمد •
 (١٣) يعقوب صنوع : نص مسرحي مجهول : « الجهادى » • نشر وتعليق : فريدة سرمد ، الهلال القاهرية - يونيو ١٩٦٩ •
 و : المسرح العربي دراسات وتصوص : يعقوب صنوع - اختيار وتقديم د • محمد يوسف نجم - دار الثقافة بيروت ١٩٦٣ •
 (١٤) عبد الله فكرى : المقارنة بين الوارد في تصوص الفرع والوارد في علم الهيئة - كتاب ملحق بمجلة روضة المدارس المصرية - العدد ٥ من السنة السابعة - ١٨٧٦ م - مطبعة ديوان المدارس بمصر •
 (١٥) الجبرتي (عبد الرحمن بن حسن) : عجائب الآثار في التراجم والاخبار - الجزءان ٣ ، ٤ •
 (١٦) مصطفى كامل (باشا) المسألة الشرقية - مطبعة الآداب بمصر ١٨٩٨ •

★ مذكرات :

- (١٧) أحمد حرايى المصرى : مذكرات حرايى « كشف الستار عن سر الامرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة الحرايية فى عامى ١٢٩٨ - ١٢٩٩ الهجريين ، وعامى ١٨٨١ و ١٨٨٢ الميلاديين » الممدان ٢٣ ، ٢٤ من سلسلة كتاب الهلال القاهرة ١٩٥٣ .
- (١٨) ١٨٨١ و ١٨٨٢ الميلاديين « - الممدان ٢٣ ، ٢٤ من سلسلة كتاب الهلال (١٨) بلنت (ولقره مكاون) : التاريخ السرى لاحتلال انجلترا لمصر . وهو ترجمة لكتاب
Secret history of the English occupation by W.S. BLUNT .
- سلسلة اختبرنا لك - دار المعارف بمصر ١٩٥٩ .
- (١٩) عبد الله النديم : تاريخ مصر فى هذا العصر وهو الجزء الثالث من كتاب « كان ويكون » للنديم حشر عليه وحققه الدكتور محمد خلف الله أحمد ونشره يمتوان عبد الله النديم ومذكراته « السياسية » القاهرة ١٩٥٦
- (٢٠) فارمان « البرت » : مصر وكيف غدر بها - وهى ترجمة لكتاب Egypt and its betrayal by Farman (A.)
- ترجمة حريان يوسف سعد - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر .
- (٢١) محمد عبيد (الامام) : مذكرات محمد عبيد : تقديم وتحقيق طاهر الطنابى - العدد ١٢١ من سلسلة كتاب الهلال - ابريل ١٩٦١ - دار الهلال بمصر .
- (٢٢) محمود فهمى باشا : البحر الزاخر فى تاريخ العالم واخبار الاوائل والاواخر .. - الجزء الأول - القاهرة ١٨٩٥ .
- (٢٣) أحمد شقيق (باشا) : مذكراتى فى نصف قرن - مطبعة مصر - القاهرة ١٩٣٥ .
- (٢٤) عبد الرحمن الرافعى : مذكراتى - دار الهلال بمصر ١٩٥٢ .

★ صفحات :

- (٢٥) روضة المدارس المصرية - رئيس التحرير على فهمى رفاعة (١٨٧٠ - ١٨٧٨) .
- (٢٦) المختطف - رئيس التحرير يعقوب صروف (١٨٧٦) .
- (٢٧) المنقذ : حسن القيس (١٨٨٢) .
- (٢٨) الامتدال - رئيس التحرير حمزة فتح الله (١٨٨٣) .
- (٢٩) التنكيث والتبكيث - رئيس التحرير عبد الله النديم (١٨٨١) .
- (٣٠) الجنان - رئيس التحرير : الملاية بطرس البستائى (١٨٧٠) .
- (٣١) الهلال - رئيس التحرير : جورجى زيدان (١٨٩٢ و ١٩٠١) .
- (٣٢) الجريدة - رئيس التحرير : لطفى السيد (١٩٠٧ - ١٩١١) .
- (٣٣) اللواء - رئيس التحرير : مصطفى كامل (١٩٠١) .

- (٣٤) المنار - رئيس التحرير - رشيد رضا (١٩٠١) .
- (٣٥) الطائف (عشرون عدداً - ١٨٨٢) - عبد الله النديم .
- (٣٦) الوطن - ميخائيل عبد السيد (١٨٨١ - ١٨٨٢) .
- (٣٧) الجوائب (تركية باللغة العربية) - أحمد فارس الشدياق (١٨٨١ - ١٨٨٢) .
- (٣٨) النحلة (يروتية) - القس لويس صابونجي (١٨٧٠) .
- (٣٩) الحروسية - سليم خليل النقاش (١٨٨٢ - ١٨٨٣) .

(ب) مصنفات ثانوية

✽ تراجم وصحح :

- (٤٠) زكي فهمي - صفوة العصر في سيرة مشاهير رجال العصر -
- (٤١) صالح مجدي : حلية الزمن بمنالقب خامم الوطن و رفاهه
الطهطاوى - وزارة الثقافة ١٩٥٨ .
- (٤٢) حسين فوزى النجار (د) على مبارك - سلسلة الألف كتاب
القاهرة .
- (٤٣) أحمد أمين (د) : زعماء الإصلاح في العصر الحديث -
القاهرة ١٩٤٧ .
- (٤٤) إبراهيم عبده (د) : الصحنى الثنائى - يعقوب صنوع -
القاهرة ١٩٥٥ .
- (٤٥) عباس المقاد : عبقري الإصلاح محمد عبده - القاهرة ١٩٦٢ .
- (٤٦) عباس المقاد : سعد زغلول سيرة وتحية - القاهرة ١٩٣٦ .
- (٤٧) عثمان أمين : محمد عبده - وزارة التربية ١٩٥٨ .
- (٤٨) نجيب توفيق : الثائر عبد الله النديم .
- (٤٩) عبد القادر المغربي : جمال الدين الأفغانى - سلسلة اقراء ،
العدد ٦٨ .
- (٥٠) على الحديدي (د) : خطيب الوطنية عبد الله النديم -
القاهرة ١٩٦٢ .
- (٥١) محمد عبد الفتى حسن : عبد الله فكرى - القاهرة ١٩٦٥ .
- (٥٢) نجيب مغلوب : نوبار باشا وما تم على يده - القاهرة ١٩٠٣ .

✽ دراسات في التاريخ الاقتصادي :

- (٥٣) إبراهيم عامر : الأرض والفلاح - القاهرة ١٩٥٧ .
- (٥٤) أمين مصطفى عفيفى (د) : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى
في العصر الحديث - القاهرة ١٩٥٣ .
- (٥٥) راشد البراوى (د) : تاريخ مصر الاقتصادى في العصر

- الحديث - مع محمد حمزة عليش القاهرة ١٩٥٤ •
 (٥٦) روزهتين (تيودور) : تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده
 القاهرة ١٩٢٧ - وهو ترجمة لكتاب Egypt's Ruin by T. Roden
 ترجمة علي أحمد شكرى - القاهرة ١٩٢٦ •
 (٥٧) لاندس (دافيد) : بنوك وباشوات - ترجمة عبد العظيم انيس -
 القاهرة ١٩٦٦ وهو ترجمة لكتاب of Banks and Baches by D. Landevy
 (٥٨) ف ، كيروف - وآخرون : موجز تاريخ مجتمعات ما قبل الرأسمالية
 ترجمة محمد يوسف الجندى ، القاهرة ١٩٦٨ •
 (٥٩) محمد فهمى لهيعة (د) : تاريخ مصر الاقتصادية فى العصر
 الحديث - القاهرة ١٩٤٦ •

✧ دراسات فى التاريخ الأدبى والفكرى :

- (٦٠) لويس عوض (د) : تاريخ الفكر المصرى الحديث - (جزءان)
 القاهرة - ١٩٦٩ •
 (٦١) رفعت السيد (د) : تاريخ الفكر الاشتراكى فى مصر - القاهرة
 ١٩٦٩ •
 (٦٢) عبد اللطيف حمزة (د) : أدب المقالة الصحفية فى مصر - الأجزاء
 الستة الأولى - القاهرة ١٩٥٠ - ١٩٦١ •
 (٦٣) جورجى زيدان : تاريخ آداب اللغة العربية - الجزء الرابع •
 وله أيضا : تاريخ الماسونية العام •
 (٦٤) أحمد لطفي السيد : تملّات فى السياسة والاحب والاجتماع -
 نشر • طاهر الطنحلى - القاهرة ١٩٦٣ •
 (٦٥) كول (د) : تاريخ الفكر الاشتراكى - ج ١ - القاهرة
 ١٩٦٣ •

✧ دراسات فى التاريخ لسياسى والعام :

- (٦٦) كرومر (اللورد) - د مصر الحديثة - الجزء الأول - ترجمة
 أسكندر مكاريموس - القاهرة ١٩٠٩ •
 (٦٧) وله أيضا : الثورة المرابية ترجمة عبد العزيز عرابى -
 القاهرة ١٩٥٨ •
 (٦٨) وله أيضا : السودان من الثورة المهدية الى نهايتها ترجمة
 عبد العزيز عرابى القاهرة ١٩٥٩ •
 وهذه الكتب الثلاثة ترجمة للمجلدين الأول والثانى لكتاب
 Modern Egypt
 (٦٩) ابراهيم هانى - ثورة مصر القومية - القاهرة ١٩٥٨ •
 (٧٠) أحمد عبد الباقى - الامتيازات الأجنبية - لجنة التأليف والترجمة

- والنشر - ١٩٤٥ •
- (٧١) أحمد لطفي السيد : صفحات مطوية من تاريخ الحركة الوطنية المصرية - جمعها اسماعيل مظهر - القاهرة ١٩٤٦ •
- (٧٢) جوليت آدم : إنجلترا في مصر - ترجمة على فهمي كامل - القاهرة ١٩٣٦ •
- (٧٣) سليم حسن : تاريخ مصر من الفتح الثماني الى قبيل الوقت الحاضر - ١٩٢٧ •
- (٧٤) صبحي وحيدة : في أصول المسألة المصرية - القاهرة ١٩٥٠ •
- (٧٥) رشدي صالح : كرومر في مصر - القاهرة ١٩٤٦ •
- (٧٦) رفعت السعيد (د) : الأساس الاجتماعي للثورة المبرية - القاهرة ١٩٦٧ •
- (٧٧) عباس محمود العقاد : ضرب الاسكندرية في ١١ يوليو ١٨٨٢ - القاهرة ١٩٥١ •
- (٧٨) عبد الرحمن الرافعي : مصطفى كامل باعث الروح الوطنية - القاهرة ١٩٤٩ •
- وله : عصر اسماعيل - جزآن - القاهرة ١٩٤٨ •
- وله : الثورة المبرية والاحتلال الانجليزي لمصر - القاهرة ١٩٤٩ •
- وله : مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال - القاهرة ١٩٤٢ •
- (٧٩) عبد العزيز رفاعي (د) : فجر الحياة النيابية في مصر الحديثة القاهرة ١٩٦٥ •
- (٨٠) علي مبارك : الخطط الترفيقية الجديدة (عشرون جزءا في خمسة مجلدات) - القاهرة ١٩٠٠ •
- (٨١) عزيز خانكي : المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة - ١٩٤٩ •
- (٨٢) عمر طوسون : يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ - القاهرة ١٩٣٤ •
- (٨٣) فوزي جرجس : تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي - القاهرة ١٩٥٨ •
- (٨٤) محمود الشفيق : أحمد عرابي المقترى عليه - القاهرة ١٩٤٧ •
- (٨٥) محمد أنيس (د) : الدولة العثمانية والشرق العربي - القاهرة ١٩٦٣ •
- (٨٦) محمد قاسم : تاريخ القرن التاسع عشر - القاهرة ١٩٢٧ •
- (٨٧) أحمد عزت عبد الكريم (د) : تاريخ التعليم في مصر في عصر محمد علي - القاهرة ١٩٣٨ •
- (٨٩) عزيز خانكي : أحاديث جديدة - ١٩٣٦ •
- (٩٠) تشارلز آدم : الاسلام والتجديد في مصر - ترجمة عباس محمود القاهرة ١٩٣٥ •
- (٩١) أنيس صايغ : الفكرة المبرية في مصر - دار المروية - ١٩٥٨ •

(٩٢) محمد عبد الرحمن برج : قناة السويس فى مائة عام - القاهرة
١٩٦٩ -

✧ مقالات وبحوث ومعارف :

(٩٣) أبو سيف يوسف : تاريخ الفكر الاشتراكي فى مصر - عرض
وتنقد لكتاب د. رفعت السيد - مجلة الطلبة - القاهرة - ١٩٦٩ -

(٩٤) أبو المعاطى أبو النجا - لماذا لم يخلق حرايى قناة السويس - الهلال
للقاهرة ١٩٦٩ -

(٩٥) راجع حول نشوء الطبقة العاملة المصرية - معاضرات
د. عبد الرزاق حسن لطلبة المعهد العالي للدراسات الاشتراكية - ١٩٦٥ -

(٩٦) نظيرت حوراني : السوريون فى مصر فى القرن الثامن ١٩٢١ -
الفكر المعاصر - ١٩٦٩ -

(٩٧) حسن حنفى (د) الأفغانى باعث النهضة الفكرية - الفكر المعاصر
١٩٦٩ -

(٩٨) جاك بريك : مصر بين الاستعمار والثورة - الفكر المعاصر -
١٩٦٩ -

(٩٩) جارودى (روجيه) : الاسلام والاشتراكية - الطلبة - ١٩٧٠ -
(١٠٠) حسن عبد العزيز : حركة الفكر القومى فى مصر من حكم محمد

على الى الحرب العالمية الثانية - الطلبة - ١٩٦٧ -
(١٠١) سعد زهران : مات مؤرخ الثورات السبع - الطلبة ١٩٦٧ -

(١٠٢) عبد المنعم الغزالى : مسيرة العمال الزراعيين فى تاريخ مصر
الحديث - الطلبة - ١٩٦٧ -

(١٠٣) قسطنطين خليل : الرافعى وثورات مصر الثلاث - الطلبة -
١٩٦٧ -

(١٠٤) كامل زهيرى : الشأن سيمونية فى مصر - الهلال - ١٩٦٨ -
(١٠٥) حافظ الفخرى : الأرض والفلاح والحركة الوطنية فى مصر

الفكر المعاصر - ١٩٦٩ -
(١٠٦) محمود اسماعيل عبد الرزاق : جارودى والاسلام والاشتراكية

الفكر المعاصر ١٩٧٠ -
(١٠٧) عبد المنعم شمس : الجامعة الاسلامية عند جمال الدين الأفغانى

اليهودية ١٩٦٨/١٢/٥ -
(١٠٨) فريد أميب - الفيلسوف الثائر - أخبار اليوم القاهرة -

١٩٦٩/٦/١٤ -
(١٠٩) محمد حمادة : الأفغانى مفكراً ومناضلاً - الطلبة - القاهرة

١٩٦٩ -
(١١٠) نعمان عاشور : قازم القرسان البارودى - أخبار اليوم

القاهرة ١٩٦٩/١٢/٢٣ •

(١١١) د • وليم سليمان : تيارات الفكر المسيحي في الواقع المصري -

الطلبة ١٩٦٦ •

(١١٢) محمود الشرقاوي : في ذكرى مائة سنة - ثائر ومصلح ديني

الهلل ١٩٦٩ •

(١١٣) محمد أنيس (د •) : الثورة العربية - المعهد العالي للدراسات

الاقتصادية ١٩٦٥ •

(١١٤) إبراهيم عامر ومصر النهرية - الفكر المعاصر ١٩٦٩ •

(١١٥) فؤاد مرسى (د •) : البعد الاجتماعي للشخصية المصرية

الحاضرة - الفكر المعاصر ١٩٦٤ •

(١١٦) محمد أنيس (د •) دراسة في المجتمع المصري من الانقطاع

الى الاشتراكية - المعهد العالي للدراسات الاقتصادية - ١٩٦٥ •

(١١٧) محمود الشرقاوي : على مبارك والثورة العربية - المجلة

القاهرة - ١٩٦٠ •

كشافي الاعلام

- الاعلام العربية مرتبة ابجديا حسب الاسم الاول
— الاسماء الاجنبية مرتبة حسب اللقب
— المجموعه الاكبر في اعداد هذا الكشاف بقله الصديق الشاعر
اسابه عرابي

ابراهيم (باقلا) ص ٤٢٦	احمد زكي ٢٨٧
ابراهيم (بك) ص ١٨٦	احمد مسير ٢٦٠
ابراهيم ابا ٤٣٩	احمد القريسي ٢٨٩
ابراهيم ادهم ٤٤٠	احمد سيف القاري ٢٦٢
ابراهيم سامي ص ٢٠٨	احمد السبيعي ٢٩٥
ابراهيم للشمالتي ٢٨٨	احمد القشاشي ٢٩١
ابراهيم القريسي ٢٨٩	احمد الصباحي ٢١٢
ابراهيم حابر ١٨	احمد الشريف ٢٨٨
ابراهيم فوزي ٢٠٩	احمد ظائر ٢٩١
ابراهيم القناني ٢٢٧	احمد عبد الصافي ٢٨٩
٢٦٢	احمد عرابي (بمقدم صفحات الكتب)
٢٩٢	احمد فخري لعلول ٢٦٠
ابراهيم المويهي ٢٤٨	احمد عبد الغفار ٢٢٢
ابراهيم التوكيل ٢٩٠	احمد علي محمود ٢١٣
ابو زيد الطنوشي ٢٨٩	احمد العوام ٢٦٠
ابو سيف يوسف ٢٢٠	احمد فارس القنديلي ٢٢٨
ابو القبا حنيا ٢٨٨	احمد نرج ٢٠٩
انريي ابو القز ٢٨٨	احمد كروه (الشيخ) ٢٩٥
احمد ابنة ٢٨٩	احمد نشات ٢٠٨
٢٩٠	احمد القشاشي ٤٢٢
احمد اسعد ٤٠٧	احمد قطبي السيد ٤٨
احمد ابو حسين ٢٨٨	آدم (جوكيت) ٤٧
احمد ابو سمعه ٢٨٩	اديب اسماعيل ١٦٠
احمد ابو المظلي ٢٦٢	٢٢٧
احمد ابو سميد ٢٩٠	٢٢٧
احمد حافظ عوشي ٢٧	٢٢٧
احمد حسن (قويدان) ٢٠٩	٢٢٧
احمد الطنوشي ٢٨٩	٢٢٧
احمد غري ٢٨٧	٢٢٧
احمد نبوس ٢٨٩	٢٢٧
احمد دمشان ٢٨٩	٢٢٧
احمد راقب ٤٠٦	٢٢٧

٢٩٨ + ٢٥٢ + ٢٥١ + ٢٥٠ + ٢٤٩ + ٢٤٨	١٦١ + ١٥٥ + ١٥١ + ١٤٩ + ١٤٨
٤٤١ + ٤٠٩ + ٤٠٨ + ٤٠٥ + ٤٠٢ + ٤٠١	١٧٢ + ١٧٠ + ١٦٩ + ١٦٨ + ١٦٧ + ١٦٦
٤٢٢ + ٤٢٠ + ٤١٨ + ٤١٧ + ٤١٤ + ٤١١	١٨٦ + ١٨٤ + ١٨٣ + ١٨٢ + ١٨١ + ١٨٠
٤٢٧ + ٤٢٥ + ٤٢٤ + ٤٢٣ + ٤٢٠ + ٤١٧	٢٢٨ + ٢٢٦ + ٢٢٥ + ٢٢٤ + ٢٢٣ + ٢٢٢
٤٥٢ + ٤٤٢	٢٤٠ + ٢٣٩ + ٢٣٨ + ٢٣٧ + ٢٣٦ + ٢٣٥
	٢٥٢ + ٢٥١ + ٢٥٠ + ٢٤٩ + ٢٤٨ + ٢٤٧
٢٠٧ (ناز)	٢٧٨ + ٢٧٦ + ٢٧٥ + ٢٧٤ + ٢٧٣ + ٢٧٢
براقون ١٢٢	٢٨٠ + ٢٧٩ + ٢٧٨ + ٢٧٧ + ٢٧٦ + ٢٧٥
براقون (نازيون) ١٨٢ + ٤٢٣	٢٩١ + ٢٩٠ + ٢٨٩ + ٢٨٨ + ٢٨٧ + ٢٨٦
براقون (الكولونيل) ٢٠٨	٣٠٧ + ٣٠٦ + ٣٠٥ + ٣٠٤ + ٣٠٣ + ٣٠٢
براقون (چاك) ١٠٨	٣١٨ + ٣١٧ + ٣١٦ + ٣١٥ + ٣١٤ + ٣١٣
براقون ٢٩٦ + ٢٩٥	٣٢٩ + ٣٢٨ + ٣٢٧ + ٣٢٦ + ٣٢٥ + ٣٢٤
براقون ٣٣١	٣٣٩ + ٣٣٨ + ٣٣٧ + ٣٣٦ + ٣٣٥ + ٣٣٤
تسيران ٢٥٦	٣٤٩ + ٣٤٨ + ٣٤٧ + ٣٤٦ + ٣٤٥ + ٣٤٤
تسيران ٣٧٧	٣٥٩ + ٣٥٨ + ٣٥٧ + ٣٥٦ + ٣٥٥ + ٣٥٤
تسيران (راندولف) ٣٨١	٣٦٩ + ٣٦٨ + ٣٦٧ + ٣٦٦ + ٣٦٥ + ٣٦٤
تسيران (الفيدور) ٤٠ + ٤٢ + ٤٣ + ٥١	٣٧٩ + ٣٧٨ + ٣٧٧ + ٣٧٦ + ٣٧٥ + ٣٧٤
٧٨ + ٨٦ + ٩٥ + ٩٦ + ٩٧ + ٩٨ + ٩٩	٣٨٩ + ٣٨٨ + ٣٨٧ + ٣٨٦ + ٣٨٥ + ٣٨٤
١٠١ + ١١٤ + ١١٥ + ١١٦ + ١١٧ + ١١٨ + ١١٩	٣٩٩ + ٣٩٨ + ٣٩٧ + ٣٩٦ + ٣٩٥ + ٣٩٤
١٢٧ + ١٣٠ + ١٣١ + ١٣٢ + ١٣٣ + ١٣٤ + ١٣٥	٤٠٩ + ٤٠٨ + ٤٠٧ + ٤٠٦ + ٤٠٥ + ٤٠٤
١٨٦ + ١٨٩ + ١٩٥ + ١٩٦ + ١٩٧ + ١٩٨ + ١٩٩	٤١٩ + ٤١٨ + ٤١٧ + ٤١٦ + ٤١٥ + ٤١٤
٢٤٢ + ٢٤١ + ٢٤٠ + ٢٣٩ + ٢٣٨ + ٢٣٧ + ٢٣٦	٤٢٩ + ٤٢٨ + ٤٢٧ + ٤٢٦ + ٤٢٥ + ٤٢٤
٢٧٨ + ٢٧٩ + ٢٨٠ + ٢٨١ + ٢٨٢ + ٢٨٣ + ٢٨٤	٤٣٩ + ٤٣٨ + ٤٣٧ + ٤٣٦ + ٤٣٥ + ٤٣٤
٣٣٠ + ٣٣١ + ٣٣٢ + ٣٣٣ + ٣٣٤ + ٣٣٥ + ٣٣٦	٤٤٩ + ٤٤٨ + ٤٤٧ + ٤٤٦ + ٤٤٥ + ٤٤٤
٣٨٥ + ٣٨٦ + ٣٨٧ + ٣٨٨ + ٣٨٩ + ٣٩٠ + ٣٩١	٤٥٩ + ٤٥٨ + ٤٥٧ + ٤٥٦ + ٤٥٥ + ٤٥٤
٤١٠ + ٤١١ + ٤١٢ + ٤١٣ + ٤١٤ + ٤١٥ + ٤١٦	٤٦٩ + ٤٦٨ + ٤٦٧ + ٤٦٦ + ٤٦٥ + ٤٦٤
٤٧٨ + ٤٧٩ + ٤٨٠ + ٤٨١ + ٤٨٢ + ٤٨٣ + ٤٨٤	٤٧٩ + ٤٧٨ + ٤٧٧ + ٤٧٦ + ٤٧٥ + ٤٧٤
٤٩٢ + ٤٩٣ + ٤٩٤ + ٤٩٥ + ٤٩٦ + ٤٩٧ + ٤٩٨	٤٨٩ + ٤٨٨ + ٤٨٧ + ٤٨٦ + ٤٨٥ + ٤٨٤
٤٩٩ + ٥٠٠ + ٥٠١ + ٥٠٢ + ٥٠٣ + ٥٠٤ + ٥٠٥	٤٩٩ + ٤٩٨ + ٤٩٧ + ٤٩٦ + ٤٩٥ + ٤٩٤
٥١٠ + ٥١١ + ٥١٢ + ٥١٣ + ٥١٤ + ٥١٥ + ٥١٦	٥٠٩ + ٥٠٨ + ٥٠٧ + ٥٠٦ + ٥٠٥ + ٥٠٤
٥١٩ + ٥٢٠ + ٥٢١ + ٥٢٢ + ٥٢٣ + ٥٢٤ + ٥٢٥	٥١٩ + ٥١٨ + ٥١٧ + ٥١٦ + ٥١٥ + ٥١٤
٥٢٩ + ٥٣٠ + ٥٣١ + ٥٣٢ + ٥٣٣ + ٥٣٤ + ٥٣٥	٥٢٩ + ٥٢٨ + ٥٢٧ + ٥٢٦ + ٥٢٥ + ٥٢٤
٥٣٩ + ٥٤٠ + ٥٤١ + ٥٤٢ + ٥٤٣ + ٥٤٤ + ٥٤٥	٥٣٩ + ٥٣٨ + ٥٣٧ + ٥٣٦ + ٥٣٥ + ٥٣٤
٥٤٩ + ٥٥٠ + ٥٥١ + ٥٥٢ + ٥٥٣ + ٥٥٤ + ٥٥٥	٥٤٩ + ٥٤٨ + ٥٤٧ + ٥٤٦ + ٥٤٥ + ٥٤٤
٥٥٩ + ٥٦٠ + ٥٦١ + ٥٦٢ + ٥٦٣ + ٥٦٤ + ٥٦٥	٥٥٩ + ٥٥٨ + ٥٥٧ + ٥٥٦ + ٥٥٥ + ٥٥٤
٥٦٩ + ٥٧٠ + ٥٧١ + ٥٧٢ + ٥٧٣ + ٥٧٤ + ٥٧٥	٥٦٩ + ٥٦٨ + ٥٦٧ + ٥٦٦ + ٥٦٥ + ٥٦٤
٥٧٩ + ٥٨٠ + ٥٨١ + ٥٨٢ + ٥٨٣ + ٥٨٤ + ٥٨٥	٥٧٩ + ٥٧٨ + ٥٧٧ + ٥٧٦ + ٥٧٥ + ٥٧٤
٥٨٩ + ٥٩٠ + ٥٩١ + ٥٩٢ + ٥٩٣ + ٥٩٤ + ٥٩٥	٥٨٩ + ٥٨٨ + ٥٨٧ + ٥٨٦ + ٥٨٥ + ٥٨٤
٥٩٩ + ٦٠٠ + ٦٠١ + ٦٠٢ + ٦٠٣ + ٦٠٤ + ٦٠٥	٥٩٩ + ٥٩٨ + ٥٩٧ + ٥٩٦ + ٥٩٥ + ٥٩٤
٦٠٩ + ٦١٠ + ٦١١ + ٦١٢ + ٦١٣ + ٦١٤ + ٦١٥	٦٠٩ + ٦٠٨ + ٦٠٧ + ٦٠٦ + ٦٠٥ + ٦٠٤
٦١٩ + ٦٢٠ + ٦٢١ + ٦٢٢ + ٦٢٣ + ٦٢٤ + ٦٢٥	٦١٩ + ٦١٨ + ٦١٧ + ٦١٦ + ٦١٥ + ٦١٤
٦٢٩ + ٦٣٠ + ٦٣١ + ٦٣٢ + ٦٣٣ + ٦٣٤ + ٦٣٥	٦٢٩ + ٦٢٨ + ٦٢٧ + ٦٢٦ + ٦٢٥ + ٦٢٤
٦٣٩ + ٦٤٠ + ٦٤١ + ٦٤٢ + ٦٤٣ + ٦٤٤ + ٦٤٥	٦٣٩ + ٦٣٨ + ٦٣٧ + ٦٣٦ + ٦٣٥ + ٦٣٤
٦٤٩ + ٦٥٠ + ٦٥١ + ٦٥٢ + ٦٥٣ + ٦٥٤ + ٦٥٥	٦٤٩ + ٦٤٨ + ٦٤٧ + ٦٤٦ + ٦٤٥ + ٦٤٤
٦٥٩ + ٦٦٠ + ٦٦١ + ٦٦٢ + ٦٦٣ + ٦٦٤ + ٦٦٥	٦٥٩ + ٦٥٨ + ٦٥٧ + ٦٥٦ + ٦٥٥ + ٦٥٤
٦٦٩ + ٦٧٠ + ٦٧١ + ٦٧٢ + ٦٧٣ + ٦٧٤ + ٦٧٥	٦٦٩ + ٦٦٨ + ٦٦٧ + ٦٦٦ + ٦٦٥ + ٦٦٤
٦٧٩ + ٦٨٠ + ٦٨١ + ٦٨٢ + ٦٨٣ + ٦٨٤ + ٦٨٥	٦٧٩ + ٦٧٨ + ٦٧٧ + ٦٧٦ + ٦٧٥ + ٦٧٤
٦٨٩ + ٦٩٠ + ٦٩١ + ٦٩٢ + ٦٩٣ + ٦٩٤ + ٦٩٥	٦٨٩ + ٦٨٨ + ٦٨٧ + ٦٨٦ + ٦٨٥ + ٦٨٤
٦٩٩ + ٧٠٠ + ٧٠١ + ٧٠٢ + ٧٠٣ + ٧٠٤ + ٧٠٥	٦٩٩ + ٦٩٨ + ٦٩٧ + ٦٩٦ + ٦٩٥ + ٦٩٤
٧٠٩ + ٧١٠ + ٧١١ + ٧١٢ + ٧١٣ + ٧١٤ + ٧١٥	٧٠٩ + ٧٠٨ + ٧٠٧ + ٧٠٦ + ٧٠٥ + ٧٠٤
٧١٩ + ٧٢٠ + ٧٢١ + ٧٢٢ + ٧٢٣ + ٧٢٤ + ٧٢٥	٧١٩ + ٧١٨ + ٧١٧ + ٧١٦ + ٧١٥ + ٧١٤
٧٢٩ + ٧٣٠ + ٧٣١ + ٧٣٢ + ٧٣٣ + ٧٣٤ + ٧٣٥	٧٢٩ + ٧٢٨ + ٧٢٧ + ٧٢٦ + ٧٢٥ + ٧٢٤
٧٣٩ + ٧٤٠ + ٧٤١ + ٧٤٢ + ٧٤٣ + ٧٤٤ + ٧٤٥	٧٣٩ + ٧٣٨ + ٧٣٧ + ٧٣٦ + ٧٣٥ + ٧٣٤
٧٤٩ + ٧٥٠ + ٧٥١ + ٧٥٢ + ٧٥٣ + ٧٥٤ + ٧٥٥	٧٤٩ + ٧٤٨ + ٧٤٧ + ٧٤٦ + ٧٤٥ + ٧٤٤
٧٥٩ + ٧٦٠ + ٧٦١ + ٧٦٢ + ٧٦٣ + ٧٦٤ + ٧٦٥	٧٥٩ + ٧٥٨ + ٧٥٧ + ٧٥٦ + ٧٥٥ + ٧٥٤
٧٦٩ + ٧٧٠ + ٧٧١ + ٧٧٢ + ٧٧٣ + ٧٧٤ + ٧٧٥	٧٦٩ + ٧٦٨ + ٧٦٧ + ٧٦٦ + ٧٦٥ + ٧٦٤
٧٧٩ + ٧٨٠ + ٧٨١ + ٧٨٢ + ٧٨٣ + ٧٨٤ + ٧٨٥	٧٧٩ + ٧٧٨ + ٧٧٧ + ٧٧٦ + ٧٧٥ + ٧٧٤
٧٨٩ + ٧٩٠ + ٧٩١ + ٧٩٢ + ٧٩٣ + ٧٩٤ + ٧٩٥	٧٨٩ + ٧٨٨ + ٧٨٧ + ٧٨٦ + ٧٨٥ + ٧٨٤
٧٩٩ + ٨٠٠ + ٨٠١ + ٨٠٢ + ٨٠٣ + ٨٠٤ + ٨٠٥	٧٩٩ + ٧٩٨ + ٧٩٧ + ٧٩٦ + ٧٩٥ + ٧٩٤
٨٠٩ + ٨١٠ + ٨١١ + ٨١٢ + ٨١٣ + ٨١٤ + ٨١٥	٨٠٩ + ٨٠٨ + ٨٠٧ + ٨٠٦ + ٨٠٥ + ٨٠٤
٨١٩ + ٨٢٠ + ٨٢١ + ٨٢٢ + ٨٢٣ + ٨٢٤ + ٨٢٥	٨١٩ + ٨١٨ + ٨١٧ + ٨١٦ + ٨١٥ + ٨١٤
٨٢٩ + ٨٣٠ + ٨٣١ + ٨٣٢ + ٨٣٣ + ٨٣٤ + ٨٣٥	٨٢٩ + ٨٢٨ + ٨٢٧ + ٨٢٦ + ٨٢٥ + ٨٢٤
٨٣٩ + ٨٤٠ + ٨٤١ + ٨٤٢ + ٨٤٣ + ٨٤٤ + ٨٤٥	٨٣٩ + ٨٣٨ + ٨٣٧ + ٨٣٦ + ٨٣٥ + ٨٣٤
٨٤٩ + ٨٥٠ + ٨٥١ + ٨٥٢ + ٨٥٣ + ٨٥٤ + ٨٥٥	٨٤٩ + ٨٤٨ + ٨٤٧ + ٨٤٦ + ٨٤٥ + ٨٤٤
٨٥٩ + ٨٦٠ + ٨٦١ + ٨٦٢ + ٨٦٣ + ٨٦٤ + ٨٦٥	٨٥٩ + ٨٥٨ + ٨٥٧ + ٨٥٦ + ٨٥٥ + ٨٥٤
٨٦٩ + ٨٧٠ + ٨٧١ + ٨٧٢ + ٨٧٣ + ٨٧٤ + ٨٧٥	٨٦٩ + ٨٦٨ + ٨٦٧ + ٨٦٦ + ٨٦٥ + ٨٦٤
٨٧٩ + ٨٨٠ + ٨٨١ + ٨٨٢ + ٨٨٣ + ٨٨٤ + ٨٨٥	٨٧٩ + ٨٧٨ + ٨٧٧ + ٨٧٦ + ٨٧٥ + ٨٧٤
٨٨٩ + ٨٩٠ + ٨٩١ + ٨٩٢ + ٨٩٣ + ٨٩٤ + ٨٩٥	٨٨٩ + ٨٨٨ + ٨٨٧ + ٨٨٦ + ٨٨٥ + ٨٨٤
٨٩٩ + ٩٠٠ + ٩٠١ + ٩٠٢ + ٩٠٣ + ٩٠٤ + ٩٠٥	٨٩٩ + ٨٩٨ + ٨٩٧ + ٨٩٦ + ٨٩٥ + ٨٩٤
٩٠٩ + ٩١٠ + ٩١١ + ٩١٢ + ٩١٣ + ٩١٤ + ٩١٥	٩٠٩ + ٩٠٨ + ٩٠٧ + ٩٠٦ + ٩٠٥ + ٩٠٤
٩١٩ + ٩٢٠ + ٩٢١ + ٩٢٢ + ٩٢٣ + ٩٢٤ + ٩٢٥	٩١٩ + ٩١٨ + ٩١٧ + ٩١٦ + ٩١٥ + ٩١٤
٩٢٩ + ٩٣٠ + ٩٣١ + ٩٣٢ + ٩٣٣ + ٩٣٤ + ٩٣٥	٩٢٩ + ٩٢٨ + ٩٢٧ + ٩٢٦ + ٩٢٥ + ٩٢٤
٩٣٩ + ٩٤٠ + ٩٤١ + ٩٤٢ + ٩٤٣ + ٩٤٤ + ٩٤٥	٩٣٩ + ٩٣٨ + ٩٣٧ + ٩٣٦ + ٩٣٥ + ٩٣٤
٩٤٩ + ٩٥٠ + ٩٥١ + ٩٥٢ + ٩٥٣ + ٩٥٤ + ٩٥٥	٩٤٩ + ٩٤٨ + ٩٤٧ + ٩٤٦ + ٩٤٥ + ٩٤٤
٩٥٩ + ٩٦٠ + ٩٦١ + ٩٦٢ + ٩٦٣ + ٩٦٤ + ٩٦٥	٩٥٩ + ٩٥٨ + ٩٥٧ + ٩٥٦ + ٩٥٥ + ٩٥٤
٩٦٩ + ٩٧٠ + ٩٧١ + ٩٧٢ + ٩٧٣ + ٩٧٤ + ٩٧٥	٩٦٩ + ٩٦٨ + ٩٦٧ + ٩٦٦ + ٩٦٥ + ٩٦٤
٩٧٩ + ٩٨٠ + ٩٨١ + ٩٨٢ + ٩٨٣ + ٩٨٤ + ٩٨٥	٩٧٩ + ٩٧٨ + ٩٧٧ + ٩٧٦ + ٩٧٥ + ٩٧٤
٩٨٩ + ٩٩٠ + ٩٩١ + ٩٩٢ + ٩٩٣ + ٩٩٤ + ٩٩٥	٩٨٩ + ٩٨٨ + ٩٨٧ + ٩٨٦ + ٩٨٥ + ٩٨٤
٩٩٩ + ١٠٠٠ + ١٠٠١ + ١٠٠٢ + ١٠٠٣ + ١٠٠٤ + ١٠٠٥	٩٩٩ + ٩٩٨ + ٩٩٧ + ٩٩٦ + ٩٩٥ + ٩٩٤

جمعہ (پاشا) ۲۲۸
 جعفر صادق ۲۰۸
 چوکیز خان ۲۰۹
 چوچی زیدان ۲۴۰
 حارث الجند ۲۸۹
 حسن (پاشا) ۲۲۸
 حسن چاند ۲۰۹ ، ۲۷۲
 حسن راسم ۲۷۷
 حسن رافت (امیر الی) ۲۰۹
 حسن الشریعی ۲۸۹ ، ۳۱۰ ، ۳۸۱
 حسن الشیسی ۲۵۷
 حسن شعراوی ۲۸۹
 حسن الطویل ۱۷۴ ، ۲۴۱
 حسن القدوی ۴۳ ، ۴۳۶
 حسن مظفر (القوام) ۲۰۹
 حسین موسی العباد ۱۴۴ ، ۲۵۰ ، ۲۹۳
 حسین (الامیر) ۴۱۰ ، ۴۲۲ ، ۴۳۷
 حسین (الامیر) ۱۶۷
 حسین ابو حسین ۲۸۸
 حسین بھت ۲۰۹
 حسین کامل ۱۳۱
 حسین لوزی ۲۶۸
 حسین الزمر ۲۸۹
 حسین سولیم ۲۸۹ ، ۲۹۰
 حسین القجدی ۲۸۹
 حکیم (الامیر) ۹۸ ، ۱۰۰ ، ۱۰۱ ، ۱۰۵ ، ۱۰۲ ، ۱۲۷ ، ۲۵۰ ، ۲۶۵ ، ۲۹۹ ، ۴۱۰ ، ۴۱۱ ، ۴۱۲
 حماد ظہر ۲۸۹
 حمزة نفع اللہ ۲۵۶
 حمیدہ الشیخوری ۲۶۲
 حمید ابو سلیتہ ۴۰۹ ، ۴۱۰ ، ۴۲۲
 حنا یوسف ۲۹۰
 حیدر ۲۸۷
 خالد پاشا (القواد) ۲۰۹
 خلیف (پاک) ۲۴۳
 خسرو پاشا ۲۴۲
 غفر (اللدی) ۲۴۲
 غفر (الشیخ) ۲۷۸
 غفر کامل ۲۷۲
 خلیل القا ۱۵۱
 خورشید پاشا ۴۱۴ ، ۴۳۷
 داوود یکن ۱۱۸
 دباس ۸۲
 درویش (پاشا) ۵۰ ، ۹۹ ، ۱۰۰ ، ۳۶۲
 ۲۶۲ ، ۳۶۳ ، ۳۶۸ ، ۳۷۹ ، ۳۸۱ ، ۳۸۲
 ۳۹۳ ، ۴۰۸
 ذرا لیلی ۸۲ ، ۸۷
 ذوالقرنین ۱۰۵ ، ۴۲۷ ، ۴۴۵ ، ۴۴۶
 ذلول ۲۶ ، ۳۹
 دی بانیہ ۸۵ ، ۱۵۱
 دی سلسی (مسلک) ۱۷۵
 دیسی (انداز) ۱۲۰
 دی رنج ۸۹ ، ۲۴۴
 دیرباز : ۷۶ ، ۱۴۱ ، ۱۴۳ ، ۱۴۴
 دی غریبانیہ ۸۸ ، ۸۹ ، ۱۰۲ ، ۲۵۲
 دی لیس ۱۶۷ ، ۴۱۶ ، ۴۱۷ ، ۴۱۸
 رؤف (پاشا) ۳۹۵
 راقب پاشا ۲۳۶
 راشد البراوی ۲۹
 راشد حسنی ۳۰۹ ، ۳۱۷ ، ۴۱۴
 راشدی (پاشا) ۴۴۹
 راشدی صالح ۱۴ ، ۱۸ ، ۲۹ ، ۳۰ ، ۵۴
 ۵۷
 رشوان حمادی ۲۸۹
 رشوان مغاڑہ ۲۹۲
 رفاعۃ رافع الشیخانی ۱۶۸ ، ۱۷۲ ، ۱۷۵ ، ۱۷۸ ، ۱۷۹ ، ۱۸۲ ، ۱۸۸ ، ۱۸۹ ، ۱۹۹ ، ۲۰۰ ، ۲۰۱ ، ۲۱۴ ، ۲۱۹ ، ۲۲۰ ، ۲۲۲ ، ۲۲۳ ، ۲۲۴ ، ۲۲۹ ، ۲۳۰ ، ۲۳۰
 رفعتہ السید ۱۴ ، ۱۸ ، ۵۴ ، ۵۵ ، ۵۸
 ۵۹ ، ۶۰ ، ۶۱ ، ۲۲۹ ، ۲۵۸ ، ۳۶۳
 ۳۶۵ ، ۴۰۲ ، ۴۰۳
 روبیلسون ۲۲۳
 رود (سیکس) ۲۶
 روز شین (ہیرور) ۱۸ ، ۳۷ ، ۳۸
 ۴۵ ، ۸۵ ، ۱۲۹ ، ۱۴۳ ، ۱۵۵ ، ۲۸۹
 ۲۶۷ ، ۳۳۳ ، ۳۳۸

روسلان ٢٥٢	سيون / سمن ٢٢٢
روسلو ١٧٨	شاهين ١٤٠
روسل ٢٨٥	شاهين (چابري) ٣٦٦ + ٣٦٢
رواني (پاشا) ١١٦ + ١١٨ + ١٣٤ + ١٤٤	شاهين (پاشا) ٢٢٨ + ٢٢٨
١٥١ + ١٥٢ + ١٥٣ + ١٥٤ + ١٦٩ + ١٧٠	شاهي شير ٢٤٠
١٨٠ + ١٩٢ + ٢٠٥ + ٢٢٨ + ٢٢٩ + ٢٤٤	شاه الدين ٢٨٩
٢٤٠ + ٢٦٥ + ٢٧٠ + ٢٧٤ + ٢٨٥ + ٢٠٤	شاهيد (محمد پاشا) ١٧ + ٤٤ + ٤٥
٢٢٢ + ٢٣٦ + ٢٣٨ + ٢٣٩ + ٢٤٠ + ٢٤١	٤٧ + ٥٠ + ٥٥ + ٥٦ + ٨٠ + ٩٠ + ٩٢
٢٤٢ + ٢٨٧ + ٣٩٠ + ٤٢٢	١١٤ + ١٢٢ + ١٤٤ + ١٤٥ + ١٥٠ + ١٨٧
زياب هاشم ٤١٠	١٩٦ + ٢٢٩ + ٢٤٧ + ٢٥٧ + ٢٦١ + ٢٦٥
سليم الشوروي ٢٨٩	٢٧٢ + ٢٧٤ + ٢٨٤ + ٢٩٧ + ٣٠٤
سكافين ٤٤٥	٢١٨ + ٢٢٢ + ٢٢٣ + ٢٢٦ + ٢٢٧ + ٢٢٨
سكوف (پاشا) ١١٢	٢٢٠ + ٢٢٢ + ٢٢٤ + ٢٢٥ + ٢٢٨ + ٢٢٩
سكواريت مل (چون) ٢٢٢	٢٤٢ + ٢٤٤ + ٢٤٥ + ٢٤٦ + ٢٤٧ + ٢٤٩
سند زغول ٢٩ + ٥٠ + ٤٠٥	٢٥٠ + ٢٥٢ + ٢٦٠ + ٢٦٧ + ٢٧٢ + ٢٨٧
سند زهران ١٨	٢٨٨ + ٢٩٠ + ٤٢٥
سعيد (اوالى) ٦٨ + ٦٩ + ٧٠ + ٧٢	شاهي حيله الشافعي ٢٩
٨٢ + ١١١ + ١١٢ + ١١٣ + ١٢٠ + ١٢٢	شيرول (نالدين) ٢٩
١٦٧ + ١٢٩ + ١٥٥ + ٢٠٧ + ٢٦٩ + ٢٠٢	طارق الشيرى ١٩
٣٦٢ + ٣٦٤ + ٣٧٥ + ٤٢٢ + ٤٢٢	طابع سلامة ٢٨٩ + ٢٩٠
سعيد التيسلي ٣٩٥	طابع الجاهد ٢٨٩
سفرج (ج.١) ٢٦	طابع حزين ٢٩٤
سكافين (پاشا) ١٤٢	طابع عصمت ٢٢٠ + ٢٢٦ + ٢٢٧ + ٢٧٢
سلطان پاشا (محمد) : ٤٨ + ٩٢ + ٢٢٧	٢٧٢ + ٢٨٢ + ٣٩٩ + ٤١٤ + ٤٢١ + ٤٥٢
٣٢٨ + ٣٥٢ + ٣٥٣ + ٣٧٤ + ٣٧٦ + ٢٨٧	٥٥٤
سليم (الاول - السلطان) ٢٤٢	ظلمت حرب ٤٤٩
سليم حسن ٢٦	عالم الزهر ٢٨٩
سليم التتاشي ٢٢٧ + ٢٤٨ + ٢٤٩ + ٢٥٧	عباس ابر سعده هي ٢٨٩
٤٠٠ + ٤٢٤	
سليماني ابلقة ٢٨٩ + ٢٣٦ + ٢٨١ + ٣٩٩	عباس الاول ٦٨ + ٨٢ + ١٤٠ + ١٤٩ + ١٦٧
سليماني العلي ١٧٨	عباس علمي ٤٧ + ٥٢ + ١٤٧
سليماني سكي ٤٤٠ + ٤٥١	عباس محمود الطراد : ٢٩
سليماني سليماني ٢٨٩	عبد العظيم ١٥٠ + ١٦٧
سليماني عليم ٢٩٠	عبد الحميد (السلطان) ٢٠٦ + ٢٠٨
سليماني منصور ٢٨٩	٢٠٩ + ٢١٠ + ٢٥٥
سند عويس ٦٩	عبد الرازي الشوروي ٢٩٠ + ٣٢٩
سند الرضوي ٢٢٢	عبد الرازي حسن ٢٩
سيفه القصر (ياق) ٤١٢	عبد الرحمن حسن ٣٠٩ + ٤٤٢
سيور (الكسيران) ٢٠٨ + ٢٨٢ + ٢٨٢	عبد الرحمن الجبريني ١١٠ + ١٦٦ + ١٧٢
٣٨٥ + ٣٨٦ + ٤١٧ + ٤٢٢	١٧٤ + ١٧٧ + ١٧٨ + ١٨١ + ١٨٢ + ١٨٣

عبد الرحمن الرافعي ١٤	٢٧	٢٨	٢٥	عبد الوهاب (قويدان) ٣٧٢					
٤٣	٤٤	٤٥	٤٧	٥٠	٥٦	٦٧	عثمان رنعت ٣٩٢		
٢٩٦	٢٩٧	٢٩٨	٣٢٥	٣٤٣	٣٤٤	عثمان رافعي ٨٩	١١٥	١١٦	١١٧
٣٨٩	٣٩٦	٤١٥	٤٣٥	١٤٨	١٥٢	١٥٣	١٥٤	٢٧٢	٢٧٣
عبد الرحمن همام ٢٨٩	٣١٨	٣٣٧	٤٥٧	عبد الرحمن همام ٢٨٩	عبد الحمم خلطاني ٢٨٩	عثمان الخولي : ٢٩٥	عثمان الخولي ٢٩٩	٤٠٩	٤١٥
عبد السلام الخولي ٢٣٧	٢٩٠	٣٢٩	٣٩٠	٣٢٩	٣٩٠	عبد الشهيد بطرس ٢٨٩	علي ابراهيم ٢٩٠	علي ابراهيم ٢٩٠	علي ابراهيم ٢٨٨
عبد العالي حملي ٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	عبد العالي حملي ٥٢	عبد العالي حملي ٥٢	عبد العالي حملي ٥٢	عبد العالي حملي ٥٢
١٥٤	١٥٥	١٥٦	١٥٧	١٥٨	١٥٩	١٦٠	١٦١	١٦٢	١٦٣
٣٧٢	٣٧٣	٣٧٤	٣٧٥	٣٧٦	٣٧٧	٣٧٨	٣٧٩	٣٨٠	٣٨١
٤٤٢	٤٤٣	٤٤٤	٤٤٥	٤٤٦	٤٤٧	٤٤٨	٤٤٩	٤٥٠	٤٥١
عبد العزيز (السلطان) ١٧٠	١٧١	١٧٢	١٧٣	١٧٤	١٧٥	١٧٦	١٧٧	١٧٨	١٧٩
عبد العزيز رفاي ٢٩٩	٣٠٠	٣٠١	٣٠٢	٣٠٣	٣٠٤	٣٠٥	٣٠٦	٣٠٧	٣٠٨
عبد العزيز منصور ٢٨٩	٢٩٠	٢٩١	٢٩٢	٢٩٣	٢٩٤	٢٩٥	٢٩٦	٢٩٧	٢٩٨
عبد الفتاح الجبل ٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧
عبد الفتاح زغلول ٢٨٩	٢٩٠	٢٩١	٢٩٢	٢٩٣	٢٩٤	٢٩٥	٢٩٦	٢٩٧	٢٩٨
عبد القادر الجزايري ٢٢٧	٢٢٨	٢٢٩	٢٣٠	٢٣١	٢٣٢	٢٣٣	٢٣٤	٢٣٥	٢٣٦
عبد القادر المغربي ٢١٨	٢١٩	٢٢٠	٢٢١	٢٢٢	٢٢٣	٢٢٤	٢٢٥	٢٢٦	٢٢٧
عبد الكريم ٣٩٥	٣٩٦	٣٩٧	٣٩٨	٣٩٩	٤٠٠	٤٠١	٤٠٢	٤٠٣	٤٠٤
عبد الله عباد ص ٢٨٩	٢٩٠	٢٩١	٢٩٢	٢٩٣	٢٩٤	٢٩٥	٢٩٦	٢٩٧	٢٩٨
عبد الله غكري : ١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣	١٤٤	١٤٥
٣٦٠	٣٦١	٣٦٢	٣٦٣	٣٦٤	٣٦٥	٣٦٦	٣٦٧	٣٦٨	٣٦٩
عبد الله القديم : ٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨
١١٣	١١٤	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢
١٨١	١٨٢	١٨٣	١٨٤	١٨٥	١٨٦	١٨٧	١٨٨	١٨٩	١٩٠
١٩٧	١٩٨	١٩٩	٢٠٠	٢٠١	٢٠٢	٢٠٣	٢٠٤	٢٠٥	٢٠٦
٢٢٣	٢٢٤	٢٢٥	٢٢٦	٢٢٧	٢٢٨	٢٢٩	٢٣٠	٢٣١	٢٣٢
٢٢٩	٢٣٠	٢٣١	٢٣٢	٢٣٣	٢٣٤	٢٣٥	٢٣٦	٢٣٧	٢٣٨
٢٤٨	٢٤٩	٢٥٠	٢٥١	٢٥٢	٢٥٣	٢٥٤	٢٥٥	٢٥٦	٢٥٧
٢٥٩	٢٦٠	٢٦١	٢٦٢	٢٦٣	٢٦٤	٢٦٥	٢٦٦	٢٦٧	٢٦٨
٢٦٥	٢٦٦	٢٦٧	٢٦٨	٢٦٩	٢٧٠	٢٧١	٢٧٢	٢٧٣	٢٧٤
٣٦٤	٣٦٥	٣٦٦	٣٦٧	٣٦٨	٣٦٩	٣٧٠	٣٧١	٣٧٢	٣٧٣
٤١٨	٤١٩	٤٢٠	٤٢١	٤٢٢	٤٢٣	٤٢٤	٤٢٥	٤٢٦	٤٢٧
عبد المجيد (السلطان) ٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦
عبد المجيد البيطاني ص ٣٩٠	٣٩١	٣٩٢	٣٩٣	٣٩٤	٣٩٥	٣٩٦	٣٩٧	٣٩٨	٣٩٩
عبد الحمم السعدي : ص ١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨

میر اسکندری ۲۶	کوکس : ۲۴۱ + ۲۴۲ + ۲۴۵ + ۲۸۰
میر رحیمی ۳۷۲	کون (ملکہ) : ۲۰۷ + ۲۰۹
میر طوسون ۴۱ + ۴۳ + ۲۸۵ + ۴۱۲ + ۴۱۲	کونراد ۱۰۳
میر لطیف ۲۳۹ + ۲۷۷ + ۲۸۹ + ۲۸۷	کامیجین ۴۲۲
۳۹۱ + ۳۹۶	کیک ۸۲ + ۸۲ + ۱۲۵
میرانی (انقشی) ۲۱۷	کیرنیر ۱۸۱
میربیلادی ۴۲۴	کسل (نرائی) ۲۲۲
موسیر (امیر) ۲۴۰	لائل (مالید) ۱۸ + ۱۲۱ + ۱۴۰ + ۲۵۵
نارس نیر ۲۱۴	۱۶۰ + ۲۱۰ + ۲۷۷
نظری پاشا ۲۸۷	لطیف المسود ۴۴۹
نسل انور ۲۸۹	لطیف (اللدی) مسلم : ۲۲۸ + ۲۲۴
نورده احمد ۲۰	نور ۲۱۵
نورده ۶۸ + ۲۱۷ + ۴۱۵	نویس (انکم) ۴۳۲
نوری جرجس ۱۴ + ۱۸ + ۲۹ + ۲۰ + ۵۴	نویس مسکونجی ۲۹ + ۱۷۰ + ۲۰۶ + ۲۰۹
۵۵ + ۵۶ + ۲۲۲	۲۱۰ + ۲۱۴ + ۲۲۷ + ۲۵۸ + ۲۷۹ + ۲۸۲
نورکین ۲۵۸	۳۹۸ + ۳۹۹ + ۴۱۱ + ۴۲۲ + ۴۲۷
نورکیر ۱۷۸	نویس موش : ۱۸ + ۱۷۲ + ۲۲۳ + ۲۲۴
نورده پک ۴۰۶	نورکس (کیرل) ۲۶۷
نورده مرس ۲۹ + ۵۴ + ۶۰	مالیت (اوارده) ۲۸ + ۳۹ + ۵۵ + ۹۱
نورده امین ۴۴۹	۹۷ + ۹۳ + ۹۹ + ۷۵۵ + ۷۸۱ + ۷۸۲
نوردرایت ۲۸۴ + ۴۰۰ + ۴۰۲	۳۴۴ + ۳۴۵ + ۳۴۹ + ۳۵۰ + ۳۵۲
نورسیر ۲۸۴	۳۵۳ + ۳۶۲ + ۳۸۰ + ۳۸۴ + ۳۸۹
نورسل ۳۶۵	میرزہ النیب ۲۸۹
نورس ۱۲ + ۱۴ + ۱۶ + ۳۶ + ۳۷	محمد ابو اللیل (انجیلوی) - الشیخ ۳۶۲
۲۸ + ۳۹ + ۴۵ + ۴۸ + ۵۲ + ۸۸ + ۸۸	محمد انقشی (انور) ۱۶۷ + ۱۸۶
۹۶ + ۲۰۶ + ۲۱۰ + ۲۴۲ + ۲۴۴ + ۲۴۶	محمد امین ۲۳۹
۲۴۷ + ۲۴۹ + ۳۶۵ + ۳۸۰ + ۳۸۵ + ۴۰۰	محمد انور (د) ۱۵ + ۱۸ + ۲۹ + ۳۳
۴۰۳ + ۴۴۲ + ۴۴۶ + ۴۴۸	۵۶ + ۵۶
کائن (جان) ۲۱۶	محمد الکلی ۳۶۲
کلیسن ۱۷۸	محمد چلا ۳۱۳ + ۳۱۵
کولان (اورکند) ۴۵ + ۸۷ + ۸۹ + ۹۱	محمد الجندی ۲۸۹
۹۲ + ۱۸۰ + ۲۱۶ + ۲۵۶ + ۲۵۶ + ۲۴۷ + ۲۴۸	محمد حسن (کیک) ۵۵۹
۲۴۸ + ۲۴۹ + ۲۵۰ + ۲۵۳ + ۲۵۴	محمد حسینی ۲۸۹
	محمد خلیل ۲۰۹

محمد فريد ٤٤٨	محمد دبرس ٢٨٩ + ٢١٢
محمد فتح الله ٣١٣	محمد الشهبان ٢٨٩
محمد قتي ١٢٤ + ٤٠٩	محمد راضي ٢١٥
محمد كساب ٢٨٩	محمد رؤوف ٢٠٨
محمد مظهر ٢٢٢ + ٢٢٣	محمد رشا (الزواد) ٢٠٩
محمد الناصر ٢٤١	محمد رشيد وشنا ٥٢
محمد النور ٢٨٩	محمد سعد هجرس ٢٠
محمد الوكيل ٢٨٩	محمد سلطان ٤٨ + ٩٢ + ٢٥١ + ٢٧٧
محمد إبراهيم ٢٢٢	٢٣٧ + ٢٥٢ + ٢٥٣ + ٣٦٩ + ٣٧٠ + ٣٧٣
محمد اسماعيل عبد الرزاق ٢٢٩	٣٧٤ + ٣٧٦ + ٣٨٧ + ٣٨٩ + ٣٩٠ + ٣٩١
محمد الخليل ١٨ + ٤٩ + ٥٠ + ٢٤٢	٤٢٢ + ٤٣٦ + ٤٣٨
محمد زخلول ٢٨٩	محمد الشافق ٢٨٨ + ٢١٤
محمد سامي البارودي ٤٤ + ٤٤ + ٥١	محمد شفيق ٢٨٨
٥٢ + ٥٦ + ٥٩ + ٩٢ + ٩٢ + ٩٢ + ٩٤ + ٩٤	محمد الشرايين ٢٨٩ + ٢٩٠
١١٧ + ١١٨ + ١٥٤ + ٢٠٥ + ٢٠٥ + ٢٠٦	محمد الصالح ٣٩٣
٢٠٩ + ٢١٠ + ٢١٩ + ٢٢٧ + ٢٤٥	محمد الصفي ٢٨٩
٢٧٤ + ٢٧٦ + ٢٨٤ + ٢٠٦ + ٢١٨	محمد لثاق ٤٠٧
٢٣١ + ٢٣٢ + ٢٤٢ + ٢٤٣ + ٢٤٦	محمد عبد الله ٢١٤
٣٥٤ + ٣٥٥ + ٣٥٨ + ٣٦٠ + ٣٦٦ + ٣٦٦	محمد حيدر ٣٩ + ٤٤ + ٥٢ + ٥٢ + ١١٥
٣٦٨ + ٣٦٩ + ٣٧٠ + ٣٧٢ + ٣٧٤	١٢٠ + ١٢٠ + ١٢٢ + ١٢٤ + ١٣٦ + ١٤٦
٣٧٩ + ٣٨٩ + ٣٩٣ + ٤٠٦ + ٤٠٧	١٤٨ + ١٤٩ + ١٦٢ + ١٨٠ + ١٨٧ + ١٨٩
٤١٠ + ٤١٥ + ٤١٨ + ٤٢٤ + ٤٣١	١٩٠ + ١٩٥ + ١٩٦ + ١٩٧ + ٢٠٠ + ٢٠٥
٤٣٧ + ٤٣٨ + ٤٤٢ + ٤٥٢ + ٤٥٤	٢٠٩ + ٢١٤ + ٢١٥ + ٢١٧ + ٢١٨
٤٥٥	٢٢٠ + ٢٢٢ + ٢٢٧ + ٢٢٨ + ٢٣٩
محمد سليمان ٢٨٩	٢٤٠ + ٢٤٥ + ٢٤٧ + ٢٤٨ + ٢٤٩
محمد الشرايين ١١	٢٥٩ + ٢٦٢ + ٢٦٣ + ٢٨٥ + ٢٩٧
محمد الطار ٢٩٠ + ٣٩٣	٢٩٩ + ٢٢٥ + ٢٢٦ + ٢٢٨
محمد فهمي باشا ٥١ + ٢٤١ + ٣٦٠	٣٢٩ + ٣٤٧ + ٣٥٢ + ٣٥٥ + ٣٥٨ + ٣٧٢
٣٧٢ + ٣٧٦ + ٣٨٣ + ٣٩٨ + ٤٠٧	٣٧٩ + ٣٨٥ + ٣٨٩ + ٣٩٢ + ٣٩٦
٤١٤ + ٤١٥ + ٤١٦ + ٤١٧ + ٤٢١ + ٤٢٩	٤١١ + ٤١٤ + ٤٢١ + ٤٢٢ + ٤٣٢
٤٣٧ + ٤٥٣ + ٤٥٤	محمد عبيد ٢٤١ + ٢٤٣ + ٢٧٢ + ٢٩٥
محمد القتي ٢٢٠ + ٤٠٠	٤١٧ + ٤٥١
محمد واصف ٢٣٩	محمد علي ١٠ + ٢٨ + ٣٣ + ٥٦ + ٦٦
١٥٦ + ١٥٤ + ١٧٢ + ١٧٢ + ١٧٢ + ١٧٢	٧٧ + ٨١ + ٩٥ + ١٠٨ + ١١٠ + ١١١
٢١٤ + ٢٩٠ + ٢٨٩	١١٧ + ١١٨ + ١٢١ + ١٢٢ + ١٢٤
١٦٠	١٣٦ + ١٤١ + ١٤٥ + ١٤٦ + ١٤٨
مصطفى أبو النج ٢٨٨	١٤٩ + ١٥٣ + ١٥٤ + ١٥٥ + ١٦٦
مصطفى جويش ٢٩٠	١٦٧ + ١٦٨ + ١٦٩ + ١٧٠ + ١٦٧
مصطفى مكرم ٣١٣	٢٦٨ + ٢٦٩ + ٢٠١ + ٢١٧ + ٢٧٥
مصطفى شفيق ٢٨٩	٤١٣ + ٤١٦ + ٤٣٧

مصطفی قاضی ۸۲ + ۱۵۰ + ۱۷۱	هارکوت ۲۷۷
مصطفی قاضی ۳۶۲ + ۳۸۸	هارکوت ۲۷۷
مصطفی کامل ۲۷ + ۵۵ + ۵۶ + ۵۷	حکام علی ۲۹۰ + ۲۹۳
۲۵۶ + ۵۵۷ + ۵۵۸	حسام حسینی ۲۸۹
مصطفی ماضی ۳۶۰ + ۳۶۲ + ۲۹۳	حولاکو ۲۰۹
مقار (الکورد) ۳۶ + ۲۵۹	حیدری (نق سالت) ۸۸ + ۸۹
مظفر یوسف حسن ۲۸۹ + ۲۹۰ + ۲۹۱	واصف سمیکه ۳۶۰
مردی (دور) ۲۵۵ + ۲۵۶	والس (مکتزی) ۱۲۷ + ۱۲۸
موسی ملاز ۵۲۲	ولسلی (چارت) ۲۵۷ + ۳۲۷ + ۵۱۵ + ۵۱۶
مولتسیگور ۱۲۸ + ۲۲۹ + ۲۳۰ + ۲۳۲	۵۱۸ + ۵۱۹ + ۵۲۰
مور (دیام) ۱۸۱ + ۱۸۲	ولسن (ریفرس) ۷۹ + ۸۵ + ۱۱۴ + ۱۵۱
میخائیل مید المید ۲۲۸ + ۲۵۸	۲۴۱ + ۲۴۲ + ۲۴۳ + ۲۴۴ + ۲۴۵ + ۲۴۶
میرا ۱۹۳ + ۲۱۸	یعقوب حسینی ۲۷۶ + ۳۰۸ + ۳۱۱ + ۳۲۲
نزل قاضی (المرح) ۲۹۳	۳۹۴ + ۳۹۵ + ۳۹۶ + ۳۹۷ + ۴۰۰
نجیب مطوق ۴۰	یعقوب صروف ۱۱ + ۲۱۵
نصر الشواربی ۲۸۹	یعقوب صروف ۱۱۳ + ۱۵۰ + ۱۶۰ + ۱۸۳
نقولا لوما ۲۴۰	۲۰۱ + ۲۰۲ + ۲۱۸ + ۲۵۸ + ۲۵۹
نسویار ۴۱ + ۷۹ + ۸۵ + ۱۱۴ + ۱۴۹	۲۵۵ + ۳۶۵ + ۳۶۶ + ۴۰۹
۱۵۱ + ۱۵۲ + ۱۹۲ + ۱۹۳ + ۲۲۸	یوسف ابو ریه ۳۹۱
۲۵۱ + ۲۷۵ + ۳۰۵ + ۳۰۵ + ۳۱۸	یوسف ابو شلب ۲۸۹
۳۲۵	یوسف دزق ۲۹۰
نور بروک ۲۷۷	یوسف المظفری ۲۹۰
نویس (دور) ۱۲ + ۲۲۸ + ۳۳۶ + ۵۱۴	یوسف محمد حسن ۲۸۹
۵۱۸	یوسفانی (کارکو) ۲۴۴

المفرد

مقدمة ٧

- مدخل - مسألة المنهج (ص ٢١ - ٦١)
- أحد ملامح التحدي الحضاري ٢٣
- إعادة كتابة التاريخ القومي ٢٥
- المنهج الاشتراكي العلمي والدراسات التاريخية ٢٨
- محاولة جديدة ٣٢
- أين يكمن الخلاف ؟ ٣٤
- الاستعمار يصنع الثورة العراقية مرتين ٣٦
- فكر عماد الاستعمار يحاصر الثورة ٣٩
- المدرسة القومية وخطأ المنهج ٤٣
- أصحاب النفاق والجمال ٤٨
- ترجيديا الثورة ٥١
- المدرسة الاشتراكية تنصف الثورة ٥٤

● الفصل الأول : الاحتكارات الأوربية من الاحتلال السلمي الى الغزو المسلح

- متى بدأ الاحتلال ؟ ٦٥
- الاستيلاء على السلطة ٦٩
- الغزو العسكري لماذا ؟ ٧٤
- المصراع الأوربي حول المسألة الشرقية ٧٥
- الغدير اسماعيل : حكم مرموق وسقوط شريف ٧٨
- فرنسا وانجلترا فرسا رهان ٨١
- المصراع حول أسلم الطرق لاجهاض الثورة ٨٧
- السلطان .. من حماية الاستقلال .. الى اعلان الضم ٩٤
- مؤتمر الاستانة .. وتدويل المسألة المصرية ١٠١
- الفصل الثاني : الخريطة الاجتماعية للثورة (ص ١٠٦ - ١٦٢)
- النشأ العام ١٠٧
- جيش الفلاحين بين استبداد الغدير وخيانة الارستقراطية العسكرية ١١٠

● **الفصل الخامس : الجبهة الثورية من الوحدة الى التفتت (ص ٣١٥ - ٤٤٢)**
الجبهة الوطنية المتحدة ٣١٧

المرحلة الأولى : تكوين الجبهة فبراير ١٨٧٩ - أغسطس ١٨٧٩	٣٢٤
المرحلة الثانية : تدعيم الجبهة * * أقصى اتساع	٣٣٠
المرحلة الثالثة : الاستقراطية الزراعية تحاول احتواء الجبهة	٣٤٢
المرحلة الرابعة : الاستقراطية الزراعية والسراي تغتاث الثورة	٣٦٠
المرحلة الخامسة : الانقسام النهائي * * امتان * من حرب الاسكندرية الى سقوط القاهرة	٣٨٤
برنامج لجبهة تضم أكثر العناصر تحررا	٣٩٢
التحالف المصري المثالي	٤٠٥
الحرب * * قضايها العسكرية والاجتماعية والسياسية	٤١١
قيادة الثورة * ملاحظات حول الزعامة البرجوازية	٤٣٠

● **خاتمة : الفصل الاخير والفصل الاول** (ص ٤٤٣ - ٤٥٥)

الستار الختامى للملحمة الثورية : رجال في غرب الشمس	٤٥٠
هوامش الكتاب	٤٥٧
المصادر والمراجع	٤٨٣
كشف الاعلام	٤٩١

للمؤلف

- ٢٢ - الثورة العربية
- ٢٥٢ -
- ٢٧ -
- ١ -
- ٢٧ - الطبعة الأولى - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٤ .
- ٢٧ - الطبعة الثانية - دار المستقبل العربي للنشر - القاهرة ١٩٨٢ .
- ٢ - حكايات من مصر (نقد)
- ٢ - (المجموعة الأولى) : دار الوطن العربي - بيروت ١٩٧٤ .
- ٣ - الاخوان المسلمون : مأساة الملاحق ومشكلة المستقبل
- ٣ - دراسة حسن ترجمة كتاب ريتشارد ميتشل : الاخوان المسلمون - مكتبة مديولى - القاهرة ١٩٧٧
- ٤ - معاكسة ثورة ١٩١٩ - الجزء الأول - النص الكامل لمعاكسة فوزى مزاج الدين باشا أمام محكمة الثورة عام ١٩٥٣ - مع دراسة وتعليقات للمؤلف مكتبة مديولى - القاهرة ١٩٨٠ .
- ٥ - البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة
- ٥ - الطبعة الأولى - دار بن خلدون - بيروت ١٩٧٩
- ٥ - الطبعة الثانية - مطبوعات الثقافة الوطنية - القاهرة ١٩٨٠ .
- ٦ - مجموعة شهادات ووثائق لغدبة تاريخ زماننا (رواية سياسية)
- ٦ - الطبعة الأولى - دار بن رشد - بيروت ١٩٧٩ .
- ٧ - البرجوازية المصرية ولعبة الطرد خارج الحلبة :
- ٧ - الطبعة الأولى : دار التنوير - بيروت ١٩٨٢ .
- تحت الطبع :
- ٨ - حكايات من مصر (المجموعة الثانية - هوامش المقرئى)
- ٩ - حكايات من مصر (المجموعة الثالثة - هوامش المقرئى)
- ١٠ - طلقات لا تطيق على جبهة الفكر (الصراع بين اليمين واليسار في الثقافة المصرية)

- ١١ - مذكرات عرابى باشا وأوراقه (الجزء الأول من المذكرات) *
- ١٢ - مذكرات عرابى باشا وأوراقه (الجزء الثانى من المذكرات) *
- ١٣ - مذكرات عرابى باشا وأوراقه (الاحاديث والمقالات والرسائل) *
- ١٤ - أسطورة فرج الله الحلو (وثائق التحقيق فى قضية - تعذيبه واغتياله) *
- ١٥ - عبد الرحمن الجبرتي : الانتلجنسيا المصرية فى عصر القومية *
- ١٦ - اغتيال مصطفى خميس (الصدام الأول بين البروليتاريا والعسكريين)
- ١٧ - آفيون وبنادق (ظاهرة العنف الجنائى والسياسى فى مصر) - نشرت
مسلسلة فى مجلة ٢٣ يوليو - لندن - ١٩٨١ *
- ١٨ - الصحافة المصرية فى معركة الديمقراطية *
- ١٩ - وثائق الحركة الشيوعية المصرية (دراسة ووثائق) *
- ٢٠ - مستقبل الديمقراطية فى مصر *
- ٢١ - أفكار شكرى مصطفى الحقيقية - دراسة لتيار التكفير والهجرة - مع
أول نص ينشر لانكار الجماعة - نشرت مسلسلة فى جريدة السياسة
الكويتية - ١٩٧٩ *
- ٢٢ - البرنسيمة والأفندى (حكايات من مصر) *

الحواشي : الاخطاء المطبعية التي وقعت في هذه
الطبعة ، لا يعسر على القارئ ادراكها ، ولا تضر كثيرا بالمعنى
الذي اراده المؤلف .

رقم الايداع ٢٩٤٢ / ٨٢

الطبعة الثانية
ت ٩١١٨٦٢ - القاهرة

الثورة العربية

• في مناسبة الاحتفال بالذكرى المئوية للثورة العربية (١٨٨٢-١٩٨٢)، يصدر هذا الكتاب ليقدم رؤية موضوعية لهذا الحدث الهام في حياة مصر والوطن العربي، فقد تعرضت الثورة العربية لاحكام تاريخية قاسية، تراوحت بين الاتهام الصريح بالخيانة. أو التفریط المساوى لها، ولم تصل الى الانصاف الا في اقلها. وزاد من اغراء القبول بتلك الاحكام، الموقف غير الودى الذى اخذته الحلفاء التالية للحركة الوطنية المصرية منها.

• وهذا الكتاب يقدم الثورة العربية باعتبارها حلقة من محاولات البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها، فيضعها في الاطار الصحيح لفهمها وتقييمها نقياً موضوعياً، يستند الى رؤية منهجية واضحة. لانتهاج خصوصية تطور التاريخ العربى والمصرى. وفي هذا الصدد تحلل الدراسة الخريطة الطبقيّة للثورة، والبنى الايديولوجية لها، ونظريتها الى مسألة السلطة، وترصد كيفية تكون - ثم نفث - الجبهة الوطنية التي قادها، والنقاط البرنامجية التي التفت - ثم اختلفت - حولها. وهو تحليل يطرح للحوار العلمى، مجموعة من الفروض الجديدة التي لم يسبق طرحها حول ظاهرة من أهم ظواهر التاريخ العربى.

• مؤلف الكتاب صلاح عيسى، كاتب وصحفي من المهتمين والباحثين في التاريخ. نشرت بحوثه ودراساته في معظم الدوريات العربية. وهو صاحب «البرجوازية المصرية واسلوب المفاوضة» و«حكايات من مصر» و«محاكمة فؤاد سراج الدين». و«البرجوازية المصرية ولعبة الطرد خارج الحلبة»